الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ يس بن زين الدين الحمصي الشافعي
المتوفى سنة ١٠٦١ على حاشية العلامة الشهاب أحمد بن الجمال
عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المسمى بمجيب
الندا على المقدمة المسماة بقطر الندى وبل
الصدى لمؤلفها سيبويه زمانه أبي محمد
عبد الله بن يوسف بن هشام
الأنصاري المتوفى سنة
٧٦٢ نفعنا الله
بهم آمين
م

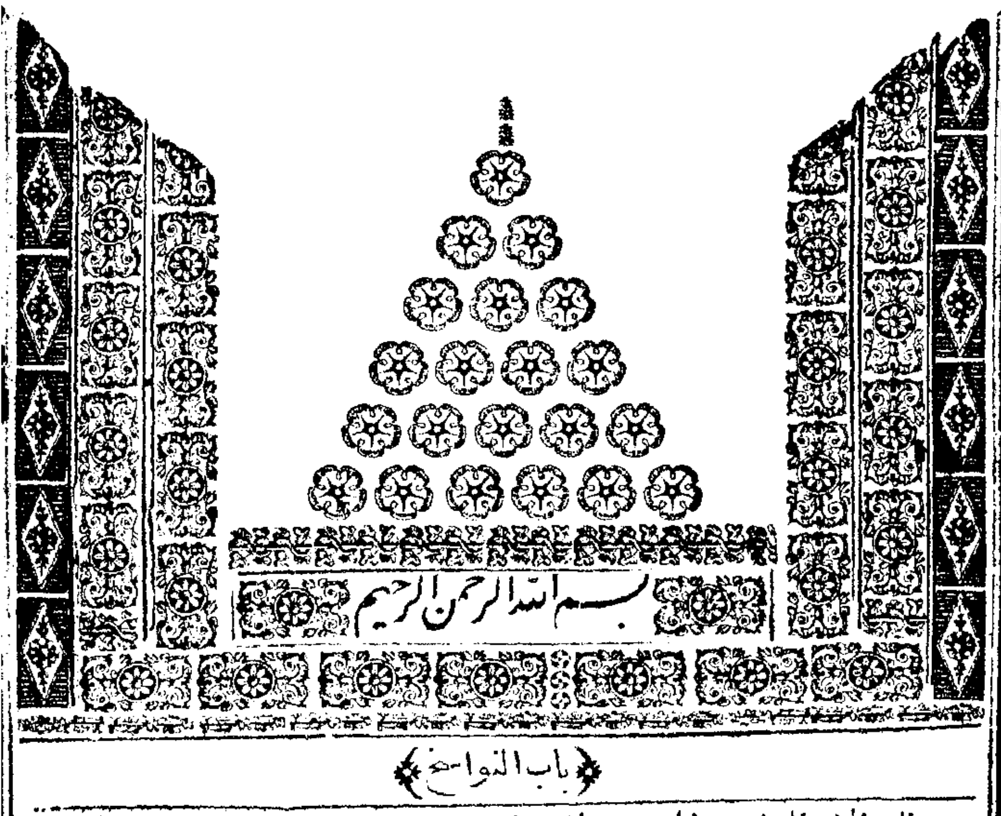
﴿ وبهامشها شرح الفاكهي المذكور ﴾

(فهرست الجزء الثاني من حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر)

صحيفة

صحيفة

(تم فهرست الجزء الثانى من يس على الفاكهى)



﴿باب النواسخ﴾

جمع ناسخ لان فاعلا وصفا لغير عاقل يطرد جمعه على فواعل بخلافه وصفا لعاقل
ولفظ باب يقرأ بالضم والتنوين ويجوز ترك التنوين على الاضافة ولا يرد ان
الباب ليس مما يضاف للجملة لان المراد من الجملة هنا لفظها ويجوز الوقف على
سبيل التعداد (قوله من حيث العمل) وأما من حيث الفعلية والحرفية فنوعان
(قوله وأخواتها) أى التى جرت عادتهم بذكرها مع كان فى ترجمة واحدة ولذا
احتاج الى قوله وما حمل الخ وان كان ذلك من الاخوات فى العمل الخاص وهو
رفع الاسم ونصب الخبر وقس ما بعده عليه ومجرد اختصاص ما حمل باحكام
لا يقتضى العطف على الاخوات لان ما ذكر فى هذا الباب مختلف الاحكام كما لا يخفى
(قوله على ثلاثة أقسام) أى صادقة عليها ولو أسقط على كان أخصر وأظهر
(قوله ما يعمل هذا العمل من غير شرط) أى مما سيأتى فى تقديم النفى وشبهه
وما المصدرية الظرفية فلا ينافى ما سيأتى من الشروط العامة لافعال هذا الباب
والخاصة ببعض منها (قوله وفى معنى صار آض الخ) كقوله

ربيته حتى اذا تمعددا * وآض نهدا كالحصان أجردا

وقوله * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * وقوله

وكان مضلى من هديت برشده * فلله مغو عاد بالرشد آمرا

وقوله

ان العداوة تستحيل مودة * بتدارك الهفوات بالحسنات

﴿باب﴾

فى ذكر ما ينسخ المبتدأ والخبر (النواسخ لحكم المبتدأ والخبر ثلاثة أنواع) من حيث العمل أحدها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر وهو كان وأخواتها وما حمل على ليس وأفعال المقاربة والثانى عكسه وهو ان وأخواتها وما حمل على ان والثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها وسميت نواسخ لازالتها حكم المبتدا والخبر أخذا من النسخ وهو لغة الازالة وبدأ بالنوع الاول غير متعرض لافعال المقاربة ثم اعلم أن كان وأخواتها على ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل من غير شرط وهو ثمانية (كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس) وفى معنى صار آض ورجع وعاد واستحال وحار وراح وتحول الثانى ما يعمل

وقوله

وقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوئه * يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

وقوله

وقولك راح عبد الله منطلقا وقوله * لعل منايانا تحولن أبؤسا *

ومن النحويين من منع ذلك في آض وعاد محتجا بانهما فعلان تامان يتعديان بالى والمنصوب بعدهما حال ورد بان المنصوب ورد معرفة كقولهم تعد فيكم جزر الجزر وما جاء الا أن يكون التقدير مثل جزر الجزر وما كان من المعرفة على معنى مثل فقد يجعله العرب حالا في الشعر وكون راح بمعنى صار أو وقع فعله في وقت الرواح هو ما عليه جمع وأطلقوا افعال الباب غدا بمعنى صار او بمعنى وقع فعله في وقت الغداة واستشهدوا بقوله صلى الله عليه وسلم تغدو خماصا وتروح بطانا ومنع الجمهور الحاقه بصار وقالوا المنصوب حال اذ لا يوجد الا نكرة وألحق أيضا أفعال أخر مذكورة في المطولات منها قعد في قعدت كانها حربة وجاء في قولهم ما جاءت حاجتك وما حاجتك يروى بالرفع فما استفهامية في محل نصب على انها خبر قدم لاجل الاستفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك ويروى بالنصب على انها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تأنيثه للاخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك ومقتضى كلام ابن الحاجب انه لا يقتصر على هذا التركيب بمجئ جاء بمعنى صار فانه قال الاولى في جاء البر قفيزين ان يكون قفيزين خبرا الا ان الحال فضلة والمعنى على الصيرورة والخبر محط الفائدة ونظر فيه تلميذه اذ لم يقصد صيرورته على ذلك بعد ان لم يكن عليها بل القصد انه جاء مفصلا وجعل انتقاله من الجهل الى العلم مجيئا الى العالم بحيثية قفيزين وهذا بيان لوجه صحة اطلاق المجيء على القفيزين (قوله بشرط تقدم نفي الخ) انما اشترط فيما تقدم ما ذكر لانها بمعنى النفي فلما دخل عليها النفي انقلبت اثباتا فمعنى مازال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه انه لا يجوز مازال زيد الا قائما كما يجوز ما كان زيد الا قائما (قوله مازال الخ) أي ما تصرف منها أي المواد وهو مادة أربعة فاندفع ان المذكورات أفعال ماضية والنهي لا يدخل على الماضي (قوله ماضي يزال) زال هذه واوية العين وهي فعل بكسر العين يفعل بفتحها كخاف يخاف (قوله لا ماضي يزيل) بفتح الياء وكان عليه أن يقول لا ماضي يزيل بمعنى مازلان الكسائي والفراء حكي لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص ثم هلا ترك هنا هذا الاحتراز البتة كما ترك هنا الاحتراز في بقية الافعال عنها اذا وردت تامة وأخر ذلك لما بعد هذا (قوله متعد الى واحد) ومعناه مازاى ميز (قوله ومصدره الزيل) بفتح الزاي لانه من باب ضرب ولم يذكر لزال التي من هذا الباب مصدرا الا انه لا مصدر لها ولا أمر

شرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء (و) هو أربعة (مازال) ماضي يزال لا ماضي يزيل ولا يزول فانهما تامان الاول منهما متعد الى واحد ومصدره الزيل

والثانى قاصر ومصدره
الزوال (ومافتئ ومانفك
ومابرح) وهذه الاربعة
معانيها متفقة بلا خلاف مثال
النفى نحو ولا يزالون مختلفين
ان نبرح عليه عاكفين ومنه
تالله تفتؤ وقوله
فقلت يمين الله أبرح قاعدا
اذ الاصل لا تفتؤ ولا أبرح
ومثال النهى قوله
صاح شمر ولا تزل ذاكر المو
ت فنسيانه ضلال مبين
والدعاء قوله
ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وقيده فى الارتشاف بلا
خاصة كما فى البيت والقسم
الثالث ما يعمل هذا العمل
بشرط تقدم (ما) المصدرية
الظرفية وهو (دام) لاغير
كأعط مادمت مصيبا درهما
أى مدة دوامك مصيبا
وسميت ما هذه مصدرية
ظرفية لانها تقدر
بالمصدر والظرف فلو لم
يتقدمها ما أو كانت مصدرية
غير ظرفية

(قوله والثانى قاصر) وزنه فعل بفتح العين أيضا لانه من باب نصر ينصر ومعناه
الانتقال ولا يخفى ان الانتقال معنى زال ماضى يزال وأما قولهم معناه الاستمرار
فهو معنى مازال بواسطة النفى الداخل عليها اذ نفى النفى يستلزم الاثبات أى
استمرار ثبوت الخبر وانما صارت الاولى تامة والثانية ناقصة لان الاولى قصد فيها
نفى انتقال النسبة التى هى مضمون الجملة بعدها فلابد من ذكر الجملة والثانية
قصد فيها نفى الانتقال عن المفرد كزيد مثلا فى قولك مازال زيد فكانت تامة
أى مستغنية بمرفوعها (قوله ومصدره الزوال) أى الانتقال (قوله وهذه
الاربعة معانيها متفقة) لانها وضعت لاستمرار ثبوت خبرها لفاعلها مذ قبله أى
من زمان كان للفاعل قابلية الاتصاف بالخبر عرفا (قوله ومنه تالله تفتؤ) أى لا
وليس منه قوله * فلا وأبى دهمى زالت عزيزة * أى لا زالت لان الحذف لم يسمع
الا من مضارعاتها ولعل هذا من الفصل بين لا والفعل بالجملة القسمية وان كان
خلاف الاولى قال الرضى والاولى ان لا يفصل بين لا وما وليها بظرف وشبهه وان
جاز فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا أمس وذلك لتركب حرف النفى
معها لافادة الاثبات (قوله اذ الاصل لا تفتؤ الخ) انما جاز حذف لا لعدم
اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ولانه لو كان اثباتا لم يكن بد من اللام
والنون والحذف فى جواب القسم كثير لانه ثابت فى غير هذه الافعال نحو والله
اقوم أى لا أقوم فكيف بها (قوله فقلت يمين الله الخ) صدر بيت لامرئ القيس
عجزه * ولو قطعوا رأسى لديك وأوصالى * ويمين الله مبتدأ خبره محذوف أى على
ويجوز النصب لان الحرف لما حذف وصل فعل القسم بنفسه الى المقسم به ثم حذف
واليمين القسم والجمع أيمن والاوصال المفاصل ولا أبرح جواب القسم وجواب
لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسى لا أبرح (قوله ولا زال منهلا
بجرعائك القطر) عجز بيت لذى الرمة صدره * الا يا اسلمى يا دارمى على البلى *
ومنهلا أى سائلا بشدة خبرها مقدم والقطر اسمها مؤخر والجرعاء تأنيث الاجرع
رملة مستوية لا تنبت شيأ (قوله وقيده الخ) أى بناء على أن ان لا ترد للدعاء (قوله
كأعط مادمت الخ) محل مادمت مصيبا نصب لان ما مع صلتها نائب عن ظرف الزمان
فاستحقت اعرابه كما صرح به كلام المغنى فانه قال والزمانية نحو مادمت حيا أى
مدة دوامى حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء فى المصدر الصريح نحو
جئتك صلاة العصر ثم قال وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى قولى زمانية ليشمل
نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فان الزمن المقدر هنا مخفوض أى كل وقت اضاءة
والمخفوض لا يسمى ظرفا انتهى والحاصل ان المصدر المؤول ينوب عن اسم الزمان

فان

فان كان مستحقا للنصب على الظرفية خلفه فيها أو الخفض بالاضافة فكذلك والنيابة ماهذه عن الظرف افتقر الكلام الى عامل فيها تتم به الجملة لان الظرف فضلة ومن هنا امتنع ان تقول ابتداء مادام زيد مقيما لانه عند التأويل لا يكون للظرف عامل (قوله لم تعمل) أى العمل المذكور فلا ينافى انها ترفع الفاعل (قوله مادامت السموات والارض) أى بقيت وقد يقال ان دام فى الآية تامة وسيأتى ان غير دام مما لم يشترط فيه شرط خاص يستعمل تاما أيضا (قوله فان الفارسى ومن تبعه يذهب الخ) هو نظير زيد وعمرو وقائم فقط ماقيل الاولى يذهبان وانه يتأول بل كل (قوله هذه الافعال) لو قال أى هذه الافعال كان أولى (قوله وكذا ماتصرف منها) التصرف هنا وفى قولهم المصدر ماجىء ثالثا فى تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل الى أمثلة أخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين أو بطريق الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر وهى فى التصريف ثلاثة أقسام مالا يتصرف بحال وهو ليس اتفاقا ودام عند الفراء ومن تبعه والتصرف المراد هنا ان تثبت بقية المشتقات عاملة ذلك العمل فلا اشكال فى الحكم بان دام غير متصرفة مع ثبوت يدوم ودائم والدوام وغيرها خلافا للقانى حيث استشكل ذلك وقال تخلف العمل لا يوجب تخلف التصرف لان أفعل التفضيل من المتعدى مشتق منه وان لم يعمل عمله اه على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها كما ذكر فتدبر وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها فانها لا يستعمل منها أمر ولا مصدر وما يتصرف تصرفا تاما وهو باقيها ولينظر اذا قيل منفك عمرو قائما مثلا فمنفك مبتدأ لانه وصف معتمد وعمرو اسمه وقائما خبره لكنه محتاج لما يغنى عن خبره من حيث الابتداء فهل هو مجموع اسمه وخبره أو اسمه فقط ويشكل الاول بانه يلزم أن يقوم مرفوع ومنصوب عن مرفوع ويشكل الثانى بان الفائدة لا تحصل بمجرد الاسم فقط فليتأمل وكذا فى قولك ما كائن زيد قائما فكائن مبتدأ والمغنى عن الخبر ماذا (قوله وفاعلا مجازا) التشبيه وتسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المعنى اذ المرفوع ليس اسما لها حقيقة وانما اصطلحوا على تسميته بذلك وكذا المنصوب ليس خبرا لها حقيقة وانما هو خبر لاسمها حقيقة فلا حاجة الى تقدير مضاف أى خبر اسمها واندفع بذلك ماقيل من ان المرفوع ليس اسمها وانما هو اسم للذى وضع له واعلم أن دخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها ونصبوا وكان القياس ان لا تعمل لانها ليست بافعال حقيقة وانما دخلت لتدل على

لم تعمل وان ولى مرفوعها منصوب فهو حال كعجبت مما دام زيد صحيحا أى من دوامه صحيحا ولا يلزم من وجود المصدرية الظرفية وجود العمل المذكور بدليل قوله تعالى مادامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية واتفق النحاة على ان كان وأخواتها أفعال الا ليس فان الفارسى ومن تبعه يذهب الى حرفيتها والصحيح فعليتها لاتصال ضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة بها كما تقدم (فيرفعن) هذه الافعال وكذا ماتصرف منها (المبتدأ) تشبيها بالفاعل ويسمى (اسما لهن) حقيقة وفاعلا مجازا (وينصبن خبره) تشبيها بالمفعول ويسمى (خبرا لهن) حقيقة ومفعولا مجازا لكن اشترط فى المبتدا الذى تدخل عليه

تقييد الخبر بالزمان الذي ثبت له فأشبهت بذلك الحروف فاذا قلت كان زيد قائما فهو في قوة أمس زيد قائم واذا قلت يكون زيد قائما فهو في قوة غدا زيد قائم الا انه لما جيء بها لتقرير المبتدأ على صفة وهي الخبر أعملوها في الجزأين وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسماع قال

اذا مت كان الناس صنفان شامت * وآخر مثن بالذي كنت أصنع

ثم اختلفوا في توجيه ذلك والجمهور على ان في كان ضميرا الشان اسمها والجملة في موضع نصب على الخبر وقيل كان ملغاة لا عمل لها (قوله ان لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية) فان أخبر عنه بهما لم تدخل عليه فلا يقال كان زيدا ضربه أو لا تهنه أو غفر الله له لمنافاة الجملة المذكورة لهذه الافعال لما عرف من معناها وبين ذلك الرضى بما ينبغي مراجعته ومقتضيه كلامه ان الطلب قسيم للانشاء والصحيح انه قسم منه كما مر وأما اذا كان الخبر مفردا مشتملا على ماله صدر الكلام جاز اذ لم تصدر هذه الافعال بما لان ذلك المفرد يجب تقديمه كما سيأتي نحو أين تكن أكن وأين كنت (قوله وان لا يلزم التصدير) فالزم التصدير كاسماء الشرط والاستفهام وما أضيف اليها والمقرون بلام الابتداء وكذا كم الخبرية على الصحيح لا تدخل عليه واسماء لم يجز أن يكون الاسم مماله الصدر ويذكر مقدما كما جاز في الخبر مفردا طلبيا لان الاسم يمتنع تقديمه كما يمتنع تقديم الفاعل لالتباسه بالمبتدأ بخلاف الخبر (قوله ولا الحذف) فالزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع نحو الحمد لله أهل الحمد برفع أهل لا تدخل عليه (قوله ولا عدم التصرف) أي عدم لزوم صيغة واحدة وذلك بان يصغر ويثنى ويجمع وهذا هو المراد هنا لا التصرف المذكور في الظروف والمصادر وهو عدم ملازمة وجه واحد من أوجه الاعراب كما توهمه جماعة لئلا يلزم التكرار بما بعد هذا الشرط وعلل الرضى اشتراط ذلك بأن الاسم الجامد مشبه للحرف والناسخ لا يدخل على الحرف فكذا ما أشبهه ونظر فيه لما يلزم من ان من وما الموصولتين لا تدخل عليهما هذه النواسخ وطالانه مقطوع به ومن ذلك أيمن الله في القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وما التعجبية (قوله سواء كانت لنفسه) نحو قولهم أقل رجل يقول ذلك الا زيد وقولهم قولك أن تفعل كذا كما مثل به ابن مالك ورده أبو حيان بقول النابغة * فلم نلف أولكم أن تشقذوني * بضم أوله مضارع أشقذ بهمزة فشين فقاف فذال معجمة أي طرده ونازعه ابن هشام هذا واعترض على المثالين بانهما مما امتنع لمانع معنوي لانهم أقاموهما مقام ما لا تدخل عليه النواسخ لان الاول بمعنى ما يقول ذلك رجل والثاني بمعنى ينبغي لك ان تفعل (قوله أم لمصحوب لفظي) مثله ابن قاسم بما بعد لولا الامتناعية واذا الفجائية وفيه نظر اذ لا يمتنع في لولا

أن لا يخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية وأن لا يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية سواء كانت لنفسه أو لمصحوب لفظي

زيد سالم لهلاك ان يقال لولا كون زيد سالما فاعل المراد امتناع دخول الناسخ الفعلي
(قوله أم معنوي) نحو ما أحسن زيدا ولله درك ومثل ابن مالك لذلك بقولهم
الكلاب على البقر وقد يعترض بقولهم الكلاب بالنصب بتقدير أرسل فأين لزوم
الابتدائية الا أن يريد أنه اذا وقع لزم الابتدائية واعلم أن شرط ماتدخل عليه
دام وليس والمنفي بما زائدة على ماسبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لان له الصدر
وهذه لا يتقدم خبرها وقدمت الاشارة اليه وسيأتي أن شرط ماتدخل عليه صار
وما بمعناها أو دام وزال وأخواتها أن لا يكون خبره فعلا ماضيا وبين مايتعلق به (قوله
وكوني الخ) صدر بيت عجزه * ودلي دل ماجد وصناع * (قوله فنادر) ومع ندوره
هو مؤول بالخبر مثل فلعمد لله الرحمن مدا أي كوني تذكرني (قوله وهذا لا يعهد
في الافعال) وأما الفعل الناصب للفاعل والمفعول كما ذكر في باب الفاعل فشاذ
لا يرد نقضا (قوله كما في باب المبتدأ) أي الخبر الذي في باب المبتدأ فان الاصل فيه
التأخير (قوله وقد يتوسط الخ) أي يدخل بينهما ولفظ التوسط مجرد عن بعض
معناه والمراد به مجرد الدخول و يتوسط يحتمل الزماني والمكاني وخصه بالمكاني
قوله بين الاسم والفعل ولا عذب بدخل والتعبير بالفعل ذكره غيره وانظر
هل هو لان الحكم مختص به أو لانه الاصل وغيره مثله (قوله على الاصح) راجع
لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة هو مذهب البصريين ومنعه الكوفيون في
الجميع لان الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على مايعود عليه وابن معطي في دام
وبعضهم في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به من حكى
الاجماع على الجواز فيها كابن مالك ولا فرق في الجملة بين الاسمية والفعلية
ولا الفعلية بين التي فعلها رافع لضمير الاسم أولا خلافا لمن منع مطلقا ولمن منع اذا
كان رافعا لضمير الاسم نحو كان زيد يقوم وصححه ابن عصفور قال لان الذي
استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها
في ما ذكر على ان يقوم خبرا مقدما لم يرجعا الى ذلك (قوله فليس سواء عالم وجهول)
عجز بيت للسموأل صدره * سلي ان جهلت الناس عنا وعنهم * والشاهد فيه ظاهر
(قوله لان الحرف المصدري لا يجوز ان يليه معمول الصلة) هذا وقع في كلام جماعة
منهم الشهاب القاسمي والحق كما بيناه في حاشية المختصر عند قوله في الديباجة وعلم
من البيان مالم يعلم ان الممتنع تقديم الصلة أو شيء من أجزائها على الموصول وأما
تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز ومنه تقديم معمول الصلة على العامل
وايلاؤه الحرف المصدري (قوله وتارة يكون واجبا) من ذلك اذا كان المقصود
حصر الخبر في الاسم نحو ليس قائما الا زيد وهذا واضح في ليس لان خبرها لا يتقدم

أم معنوي (نحو وكان ربك
قديرا) وأما قوله
وكوني بالمكارم ذكريني
فنادر ولعله استغنى عن
ذكر هذا الشرط لحالة
على المثال فانه جامع لها وما
اقتضاه كلامه من نسبة الرفع
الى هذه الافعال هو مذهب
البصريين وأما الكوفيون
فانهم لا يعملون لها عملا الا
في الخبر لان الاسم لم يتغير
عما كان عليه والصحيح الاول
بدليل اتصال الاسم بها اذا
كان ضميرا نحو وكانوا هم
الظالمين والضمير بالاستقراء
لا يتصل الا بعامله ويلزم
على مقابله أن تكون هذه
الافعال ناصبة لا رافعة
وهذا لا يعهد في الافعال
والاصل تأخير الخبر عن
الاسم كما في باب المبتدا (وقد
يتوسط الخبر) بين الاسم
والفعل مع جميعها ولو كان
جملة على الاصح ثم تارة يكون
التوسط جائزا (نحو) وكان
حقا علينا نصر المؤمنين
وقوله
(فليس سواء عالم وجهول)
وتارة يكون واجبا

نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فلا يجوز حينئذ تقدم الخبر على الناسخ لاجل الحرف المصدري

ولا تأخيره عن الاسم لاجل الضمير قال الدماميني وأما تمثيلهم في هذا المقام بنحو كان في الدار صاحبها فليس بصحيح اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وتارة يكون ممتنعا لمانع كحصر الخبر نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء وتصدية وكخفاء اعرابهما نحو كان موسى صديقي وكتأخر مرفوع الخبر نحو كان زيد حسنا وجهه اذ لو قدم وقيل كان حسنا زيد وجهه أو حسنا كان زيد وجهه لزم الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزئه بالاجنبي (وقد يتقدم) الخبر على الفعل واسمه مع جميعها ولو كان جملة على الاصح بدليل أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون فان تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل كذا قيل وهو غير لازم فقد يتقدم المعمول حيث لا يتقدم العامل بدليل فأما اليتيم فلا تقهر وجوازهم نحو زيدا لم أضرب وعمرا لن أضرب مع امتناع تقديم الفعل على لم ولن والاولى أن يستشهد ببيت العروض وهو قوله

اعلموا أني لكم حافظ * شاهدا ما كنت أو غائبا * وقد يجب التقديم

جوابا

علمها وانظر لو كان الناسخ غيرها نحو ما كان قائما الا زيد هل يجوز تقديم الخبر على الناسخ وتأخيره عن ما فيقال ما قائما كان الا زيد أو يفرق بين ما يشترط في عمله تقدم النفي وبين غيره صرح في الاوضح في غير مسئلة الحصر بالجواز مطلقا والظاهر جريانه هنا وصرح الرضي بالاتفاق على المنع فيما اشترط في عمله تقدم نفي وعلله بان النافي نزل معه منزلة الجزء وأما تقديمه على النافي فغير جائز لما يأتي ومن ذلك اذا كان الخبر ضميرا متصلا نحو كأنه زيد كما في النكت ونقله المصنف عن المعرب ورده بأن الفصل هنا جائز اتفاقا بخلاف ضربه زيد (قوله نحو يعجبني الخ) مثله آتيك ما دام في الدار صاحبها كما مثل به ابن الناظم لان ما مصدرية فيجري فيه تعليل الشارح (قوله لاجل الحرف المصدري) شامل لتقديم الخبر الذي هو في الدار على الناسخ دون الحرف المصدري الذي هو ان وعليهما جميعا لان الحرف المصدري لا يجوز ان يليه معمول الصلة لشدة امتزاجه بصلته ولا ان يتقدم عليه لان الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله (قوله لاجل الضمير) لانه لو قيل كان يعجبني أن يكون صاحبها في الدار لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (قوله فليس بصحيح) اذ ليس ثم ما يوجب التوسط اذ لو قدم الخبر على الناسخ لم يمتنع وجوابه انهم أرادوا بوجوب التوسط الوجوب الاضافي أي بالنسبة للتأخير لا مطلق الوجوب أو أرادوا أنه يجب التوسط عند تأخير الخبر عن العامل (قوله كحصر الخبر) لان المحصور فيه يجب تأخيره عن المحصور ولو كان الحصر بالا فان قيل ما المانع من تقديم الخبر مع الا في هذه الحالة على الفعل الناسخ بأن يقال الا قائما لم يكن زيد قلت لامتناع تصدير الا (قوله وكخفاء اعرابهما) لخوف التباس الاسم بالخبر (قوله وكتأخر مرفوع الخبر) أما تأخير المنصوب نحو كان زيد طعامك آكلا فلا يمنع تقديمه لكن يقبح ما لم يكن ظرفا نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك والا فلا قبح (قوله على الاصح) راجع لقوله مع جميعها وقوله ولو جملة وجميع ما مر في التوسط يجيء هنا ومما يدل على جواز تقديم الخبر وهو جملة الآية التي استدل بها الشارح (قوله كذا قيل) قائله ابن مالك في شرح التسهيل تبعا للفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وابن مالك وان أطلق القاعدة مراده ان ذلك هو الاغلب بدليل انه صرح بذلك في شرح الكافية فقال وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل غالبا واحترز بقوله غالبا عما ذكره الشارح في بيان عدم اللزوم (قوله بدليل فأما اليتيم فلا تقهر) لانه تقدم معمول الفعل مع عدم جواز تقدمه لان اما لا يليها فعل (قوله وجوازهم زيدا لم أضرب) انما امتنع تقديم أضرب لانه معمول لعامل ضعيف وجاز تقديم زيدا لانه معمول لعامل قوي ولا يصلح هذا

كأن يكون له صدر الكلام أخوين (٩) كان زيد وقد يجب التأخير كما يعلم مما مر ولا يستثنى من هذه الافعال

(الا خبر ليس) فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح قياسا على عسى ونعم بجامع الجمود وما احتج به المخبر من قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم لا حجة فيه لجواز أن يكون يوم منصوبا بفعل مقدر أى يعرفون لا بالخبر أو أنه ظرف والظرف يتوسع فيه مالا يتوسع فى غيره ولذلك جاز اما عندك زيدذاهبا ولم يجز اما طعامك زيدآ كلا لكن هذا يقتضى جواز تقديم خبر ليس عليها اذا كان ظرفا وقد أطلقوا منعه (و) الا خبر (دام) فانه لا يجوز تقديمه عليها مع ما باتفاق لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يقدم عليه ولا على دام وحدها لعدم تصرفها ولئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفى وصلته وظاهر كلام الالفية كالشرح أن هذا مجمع عليه أيضا قال المرادى وفيه نظر لان المنع معلل بعلتين وكل منهما لا ينهض مانعا باتفاق ومثل دام كل فعل قارنه حرف مصدرى كيعجبنى أن تكون عالما واذا نفى الفعل

مما امتنع تقديم الخبر على ما كما يمتنع على مادام لان ما لها صدر الكلام

ي س في

جوابا عن اللزوم كما لا يخفى (قوله كان يكون له صدر الكلام) أى مالم يصدر الناسخ بما كما مر (قوله مما مر) أى فى وجوب التوسط من هذه الافعال أى من خبر هذه الافعال (قوله لجواز أن يكون الخ) ولجواز أن لا يكون يوم منصوبا بل مبنيا على الفتح لاضافته الى الفعل وهو مرفوع المحل على الابتداء أو ليس مصروفا خبره كما قاله ابن الانبارى. ويحتاج على هذا الى تقدير العائد وان يكون ظرفا لليس لانها من معنى النفى كما قاله الدمامينى تبعا للرضى (قوله وقد أطلقوا منعه) قال شيخنا ليس الامر كذلك بدليل قوله فيما سبق الا خبر ليس فانه لا يجوز تقديمه عليها على الاصح فقد حكى فيه الخلاف وأمره مشهور الا هم الا ان يقال مراده ان المصححين لعدم الجواز فى الخبر يجيزون تقديم معموله اذا كان ظرفا بناء على صحة تلك القاعدة وهى انهم يتوسعون فى الظروف والمجرورات مالا يتوسع فى غيرها فلعل هذا من جملة ماتوسع فيه فى الآية ألا ترى انهم يقولون ان بلك زيدا مأخوذ وان غدا أخاك راحل فيقدم الظرف والمجرور وهما معمولا الخبر على الاسم مع أن الخبر لا يجوز تقديمه البتة عندهم لا فرق فى ذلك بين الجار والمجرور وغيره لان من جملة أدلة المانع من تقديمه ان ليس أشبهت أختها ما وما لا يتقدم خبرها عليها مطلقا وأما تلك القاعدة وهى ان تقديم المعمول لا يجوز الا حيث يتقدم العامل فهى متنازع فيها ولا يقول بها القائل بعدم تقديم خبر ليس كابن مالك والجواب عنها بما ذكرنا هو بعد التسليم على وجه الاحتمال كما قرره الشاطبى بما لا مزيد عليه (قوله بعلتين) هما عدم تصرف دام ولزوم الفصل (قوله وكل منهما الخ) بدليل اختلافهم فى ليس مع الاجماع على عدم تصرفها وأجاز كثيرا الفصل بين الموصول الحرفى وصلته اذا كان غير عامل كما المصدرية وقد يقال اختلافهم فى ليس لا ينافى الاتفاق فى دام لمدرك يخصها وأيضا لا يلزم من الاختلاف فى الفصل المذكور فى الجملة الاختلاف فيه هنا وقد يقال أيضا لعله لم يعتد بالخلاف أو ينقله هذا وفى شرح التوضيح عند قوله الا خبر دام اتفاقا ما نصه فلا يجوز تقديمه على مادام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدرى لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب ان قلنا ان الحرف المصدرى لا يفصل بين صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغى أن لا يجرى فيه الخلاف الذى فى ليس وان قلنا بتصرفها فينبغى أن يجوز فقط ما قاله الموضح فى حواشيه قال شيخنا ومن ذلك يعلم أن تشبيه الشارح بما الفعل المنفى بما دام مع قوله لا توسطه لا يخلو عن اجمال وابهام فليتأمل فى تقعيده وتحريره (قوله واذا نفى الفعل بما الخ) هذا مذهب البصريين والفراء ولا فرق فى ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط فى عمله تقدم النفى

أولا ويترتب على هذا امتناع كون الخبر اسم استفهام لأن له الصدر ولا يمكن تصدره لفوات تصدر ما قال شيخنا وهل يمكن توسطه الظاهر لا لأنه بالتوسط تفوت صدارته وعموم قول الشارح لا توسطه يقتضي خلافه ولكن في الرضي ما يخالفه فينبغي تقييده وخرج بما غيرها كلم ولن ولا وان وجرى عليه السيوطي وقال المرادي ينبغي ان تكون ان كلا لان لها الصدر بدليل انها تعلق نحو وتظنون ان لبثتم الا قليلا وأطلق ابن مالك ان لا تعلق فالقياس انها كما عنده وفي المغني في بحث اذا ان ما لها الصدر مطلقا باجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول نحو ان لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقيل ان وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدر والا فلا هذا هو الصحيح (قوله لا توسطه بينها وبين الفعل) أي بين ما والفعل ومنعه بعضهم والصحيح الجواز وحينئذ فالتشبيه بدام انما هو في التقدم في الجملة فافهم ثم لا فرق في الفعل بين ان يكون الفعل شرط في عمله تقدم النفي أولا كما في منع التقدم فيجوز التوسط في ما زال نحو ما قائما زال زيد كما في التصريح وقال الشاطبي وأما ما كان النفي من شرط دخوله في هذا الباب فالجواز فيه غير مسلم قال شيخنا ويمتنع عند الكل توسطه بين الفعل وحرف النفي لانهما تلازما صار كالشيء الواحد انتهى وهذا ليس خاصا بما وحدها بل عام في سائر حروف النفي فلا يصح ان يقال لا قائما زال زيد وما خارجا انفك عمرو انتهى المراد نقله بحروفه (قوله في جواز تعدده الخ) أي لا في حذفه فانه لا يجوز حذفه ولا حذف الاسم لا اختصارا ولا اقتصارا كما نقله أبو حيان عن أصحابنا اما الاسم فلأنه يشبه الفاعل وأما الخبر فلأنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناه اذ القيام مثلا كون من أكوان زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه اختصارا وفصل ابن مالك فمنعه في الجميع الا ليس اذا كان اسمها نكرة عامة فيحذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة تشبيها بلا ولا يشكل على منع حذف الخبر ما قالوه في ان خبر الخبر لانه مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده الا بشيء يجوز تبعا ولا يجوز وحده ويخالف خبر كان خبر المبتدا في اقترانه بالواو اذا كان جملة تشبيها بالجملة الحالية نحو فامسى وهو عريان (قوله حالات) أي ثلاث (قوله مطلقا) أي سواء كان أعرف أولا (قوله فالاسم هو الاعرف على الخ) أي وجعل الاسم غير الاعرف ضعيف كما يصرح بذلك قول المغني واعلم انهم قالوا ان وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم الا أن قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف

لا توسطه بينها وبين الفعل فيجوز ما قائما كان زيد دون قائما ما كان زيد واعلم ان خبر هذه الافعال كخبر المبتدأ في جواز تعدده ووقوعه مفردا وجملة لها رابط وله مع الاسم حالات فالاسم هو المعرفة ان كانا معرفتين للمخاطب أولا المعلوم مطلقا

كضعف الاخبار بالضمير عما دونه فى التعريف انتهى وبين هذا وما جازه ابن مالك من الاخبار بالمعرفة عن النكرة المحضة فى باب النواسخ كما سيأتى بون عظيم يؤيد كلام ابن مالك قوله تعالى فان حسبك الله ومقابل المختار التخيير كالو استويا لا يرد يشاو تقييده فى المغنى بأن وان اتفاقى لا للاحتراز بدليل الطلاقه فى الجهة السادسة من الباب الخامس ان الحرف المصدرى وصلته فى نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وان وقد يقال فرق بين مطلق التعريف وكونه فى حكم الضمير كما لا يخفى وقوله بمصدر معرف يقتضى انهما لو كانا مقدرين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير فيجوز وصفهما كما اذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن ولك على هذا ان تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن الا ان يقال لا يلزم من عدم ثبوت مرتبة الضمير لهما جواز وصفهما لان امتناع الوصف أعم من مرتبة الضمير هذا وأورد ان كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم اسم لا يوصف وليس بتلك المنزلة وأجيب بأنه جاز ان يكون فى ذلك الاسم مانع من جعله بمثابة الضمير لان عدم المانع ليس جزأ من المقتضى ولا شرطا فى وجوده واقتضى كلامه ان المصدر المقدر معاذ كر المعرف بالاضافة سواء أضيف الى ضمير أو غيره بمثابة الضمير ولم ينقل عن أحد من الائمة ما يخالفه والامام ابن هشام ثقة يقبل منه ما يقول اذا لم يخالف المنقول وليس فى كلامه ما يقتضى ان المضاف الى ذى الاداة اذا كان غير مسبوك بمنزلة الضمير خلافا للدمامينى (قوله فان علمهما الخ) فيه اشارة الى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى كون الكلام مفيدا الا ان العلم بهما لا يوجب العلم انتساب أحدهما الى الآخر لان الجمع علم أمرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين فى الخارج فاستفادانهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات (قوله مالم يكن أحدهما) فان كان أحدهما اسم اشارة اتصل به ماذكر تعين للاسمية لكان التنبيه المتصل به فيقال كان هذا أخاك وكان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح فى المبتدا ان تجعله المبتدا وتدخل التنبيه عليه فتقول ها أنا ذا ولا يتأتى ذلك فى باب النواسخ لان الضمير يتصل بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه عليه على انه سمع فى بابه ذا أنا (قوله فان لم يكن أحدهما اعرف) فالتخيير فتقول كان زيد قلبلا أم وكان أخو عمرو زيدا (قوله وكذا ان كانا الخ) أى مثل ذلك فى التخيير بأن تقول كان خير من زيد شرا من عمرو وتعكس (قوله وان كان لاحدهما) نحو كان رجل من الكرام قائما أو (قوله وان اختلفا الخ) نحو كان زيد قائما وأما اذا كان للنكرة مسوغ فالاحسن كما قالوا ان تجعلها الخبر نحو كان عبد الله رجلا صالحا ولك ان تعكس (قوله ولا تعكس الا فى الضرورة) كقوله * ولا يك موقف أن تجعلها الاسم

فان علم ماوجهل انتساب أحدهما الى الآخر فالاسم هو الاعرف على المختار مالم يكن الآخر اسم اشارة اتصل به ها التنبيه فان لم يكن أحدهما أعرف فالتخيير وكذا ان كانا نكرتين ولكل منهما مسوغ وان كان لاحدهما فقط فهو الاسم وان اختلفا تنكيرا وتعريفا ولا مسوغ فالمعرفة هو الاسم والآخر هو الخبر ولا يعكس الا فى الضرورة وجوزه ابن مالك

مثلث الوداعا * والبيت الآتى وأما قراءة ابن عامر أولم تكن لهم آية أن يعلمه بتأنيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فاللام متعلقة بها وآية فاعلها وان يعلمه بدل من آية أو خبر لمحذوف أى هى أن يعلمه وان قدر تها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره والجملة خبر كان أو آية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل أو خبر لمحذوف وأما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه خبرها فردوه لما ذكرنا من أن الاسم والخبر اذا اختلفا فتجعل المعرفة الاسم واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم كذا فى المغنى (قوله اختيارا) بناء على طريقته فى تفسير الضرورة لتمكن الشاعر من أن يقول موقى بالياء ويرفع مزاجها على ان كان شانية وقيل ان البيتين ونحوهما من القلب (قوله غير صفة محضة) فلا يجوز عنده كان قائم زيدا بخلاف كان قرشى زيدا (قوله وتختص الخمسة الاول بمرادفة صار) فتفيد التقرير على وجه الانتقال من غير ملاحظة الوقت المفهوم منها ولا يكون خبرها فعلا ماضيا كما قاله السيوطى وغيره وأما مجىء بات بمعنى صار رانذ كره صاحب الكشاف فليس بصحيح لعدم شاهد عليه وأما أن باتت يده والنوم قد يكون بالنهار فيحتمل أن يقال انها خرجت فى هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل (قوله اما باعتبار العوارض) نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة هى الفقر الى صفة أخرى عارضة هى الغنى (قوله أو الحقائق) بأن يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار الطين خزفا وجعل تحول الحقيقة سببا لتحول الصفة لانه يلزم من تحول الحقيقة تحول الصفة وعبارته فى شرح المتممة كعبارة غيره صار الدالة على انتقال الاسم من صفة الى صفة أو من حقيقة الى حقيقة ويكون أيضا للانتقال من مكان الى مكان نحو صار زيد الى عمرو وانظر هل تكون للانتقال فى الزمان كان تقول مثلا صار الربيع الى الصيف ام لا يتصور أو صار زمن قدوم الحاج الى الشتاء فحرره بالنقل (قوله فكانت هباء منثورا) أى صارت غبارا منتشرا (قوله أمست خلاء) صدر بيت عجزه * اخنى عليها الذى اخنى على لبد * والاستشهاد انما هو باعتبار أمست لا باعتبار أمسى أهلها احتملوا اذ لو كان بمعنى صار لم يقع الماضى خبرا ويقال [illegible] عليه أتى عليه وأهلكه ولبد آخر نسور لقمان وهو منصرف لانه ليس [illegible] (قوله أضحى الخ) صدر بيت عجزه * أبعد شيبى يبغى عندى الادبا * (قوله وما [illegible]) وهى مازال ومافتئ وما انفك ومابرح ومادام وكذا ما بمعنى صار كما [illegible]) أى و[illegible] كلام الشارح خلافه وأما بقية أفعال هذا الباب فالبصريون على [illegible] ماضيا وان كان بدون قد وشرط الكوفيون اقترانه بقد ظاهرة [illegible] الصحيح خلافا لما يوهمه كلام السعد فى حاشية الكشاف مشيرا الى [illegible]

كان [illegible] بمعنى [illegible] فتارة [illegible] فأدفونى [illegible] كان انتهى [illegible] سبب انتهى

اختيارا بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ومن وروده قوله يكون مزاجها عسل وماء (وتختص الخمسة الاول) وهى كان وظل ومابينهما (بمرادفة صار) الدالة على تحول الموصوف عن صفته التى كان عليها الى صفة أخرى اما باعتبار العوارض أو الحقائق فيصير المعنى واحدا نحو فكانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة وقوله

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا * وقوله تعالى فأصبحتم بنعمته اخوانا وقال الشاعر

أضحى يمزق أثوابى ويضربنى

وقوله تعالى فظلت أعناقهم لها خاضعين وكما تختص هذه الخمسة بمرادفة صار تختص صار وليس ومابعدهما بعدم الدخول على مبتدا خبره ماض فلا يقال صار زيد علم ولا مادام زيد تعد وكذا البواقى لان هذه الافعال تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الاخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعا

قاطبة وذلك انه قال بجعل خبر كان فعلا ماضيا من غير قد مما أباه النحاة لكثرة
واقع في التنزيل نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه للمنع انتهى وقد علمت
التفصيل في المسألة ﴿فائدة﴾ قال في المنهل وشرحه ويقع ضمن خبرا لكان نحو
كان زيد أصبح صائما بلا عكس فلا يجوز أصبح زيد كان صائما وذلك لان كان تدل
على كون مطلق وأخواتها تدل على كون مقيد ففي وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة
تحصل لجواز الاخبار بخلاف العكس لعدم تجدد الفائدة المسوغ للاخبار اذ
الكون المطلق الذى تدل عليه كان في ضمن الكون المقيد الذى يدل عليه اخواتها
وانظر في عموم قول المتن ويقعن خبرا لكان بلا عكس فانه يشمل مازال واخواتها
والظاهر انه ليس مرادا (قوله وتختص غير ليس الخ) شمل ظل وبه صرح ابن
مالك وقال تكون تامة بمعنى طال أو دام وقال الرضي قالوا ولم تستعمل ظل الا ناقصة
انتهى ونقل عن المهابا ذى قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها
تكون تامة (قوله والصحيح انها الخ) لانها مختلفة في المدلول ولا موجب للاختلاف
الا الحدث فتعين انه مدلولها قاله اللقاني وفيه بحث لان الازمنة الماضية مختلفة في
نفسها بالصباح والمساء والضحى والليلية والنهارية فلم لا يجوز الاختلاف بها
أنفسها وأيضا فاذا كانت هذه الافعال الناقصة دالة على الحدث فما وجه تخصيص
كان التامة بتفسيرها بحصل ودام التامة ببقي وهكذا الا أن يقال اذا كانت ناقصة
فالمتصف بمعانيها هي النسبة لا المرفوع بعدها واذا كانت تامة فهو المرفوع وحده
وحينئذ فلا اشكال في التخصيص ويدفع البحث بأن هذا لا يطرد لانه لا يظهر في نحو
أصبح زيد مقيما وأمسى مسافرا حيث يقال ان الزمان اختلف فيهما لانه في الاول
ماض صباحي والثاني ماض مسائي ولا يظهر في نحو كان زيد غنيا وصار زيد غنيا
اذ الماضي في أحدهما لم يتميز عنه في الآخر فان قلت اذا كانت دالة على الحدث
فأين فاعله قلت مصدر خبر مضافا الى اسمها وقوله الا ليس أي فانها لا تدل على
الحدث والمراد انها لا تدل عليه استعمالا والا فكل فعل يدل على الحدث وضعا
وحينئذ فلا ينافي قول الرضي انها تدل على الحدث لان مراده انها تدل عليه وضعا
لا بالتضمن (قوله بعشر أمور) أحدها أن الحكم بكونها أفعالا يستلزم دلالتها على
غيرها ... لان الحدث جزء ماهية الفعل الثاني لو دلت على الزمان فقط لأمكن تركيب
ومجموع ... بعضها ومن اسم معنى الثالث لو لم تكن دالة على الحدث لم يميز بعضها عن
والاصل في ... لو لم تكن دالة عليه لم تدخل عليها أن المصدرية نحو الا أن يكونا
دلالة على ... النطق في بعضها بالمصدر الصريح الخامس لو لم تدل عليه لم يبن منها اسم
وانقطاعه (قوله ... لا دلالة له على الزمان بل الحدث السادس انها لو لم تدل عليه لم يبن منها ما

(و) تختص (غير ليس وفتئ
وزال) من هذه الافعال
(بجواز التمام أي الاستغناء
بالمرفوع) (عن الخبر) ويقال
لفاعل حقيقة هذا هو الصحيح
عند ابن مالك وذهب
الاكثرون الى أن معنى تمامها
دلالتها على الحدث والزمان
فعلى الاول معنى نقصانها
عدم اكتفائها بالمرفوع
وعلى الثاني دلالتها على
الزمان فقط قال في المغني
والصحيح انها كلها دالة على
الحدث الا ليس وأبطل ابن
مالك مذهب الاكثرين
بعشرة أمور ذكرها في
شرحه على التسهيل وفي
الارتشاف وهذا الخلاف
ينبني عليه خلاف من انها

آمر لانه لا يبنى مما لا دلالة فيه على الحدث السابع أن دلالة الفعل على الحدث
أقوى من دلالته على الزمان لان الاولى لا تتغير بالقرائن بخلاف الثانية فالأولى
أولى بالبقاء الثامن أن من جملتها دام ومن شرط اعمالها تقدم ما المصدرية
ومن لوازم ذلك تقدير المصدر* التاسع من جملتها انفك ولابد معها من ناف فلو لم
تدل على الحدث الذي هو الانفكاك لزم أن يكون معنى ما انفك زيد غنيا ما زيد
غنيا في وقت من الاوقات الماضية وذلك نقيض المراد العاشر الاصل في كل فعل
الدلالة على الحدث فالحكم بالخروج عن الاصل لا يقبل الا بدليل ولا يخفى ما في
بعضها من النظر (قوله هل يتعلق بها الظرف الخ) حكى أبو حيان الخلاف في
عملها في الحال وأما نصبها المصدر فالاصح منعه على القول بانها لانهم عوضوا
عن النطق به الخبر وأجازه السيرافي وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا قال في
المغني واستدل لمثبتي التعلق بقوله تعالى أكان للناس عجبا أن أوحينا فان اللام
لا تتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا بأوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لأن وقد مضى
عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقديم
عليه ويجوز أيضا أن تكون متعلقة بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية
موحشا طلل انتهى وقوله وقد مضى عن قريب أي في الكلام على قوله تعالى
وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم فانه يجوز تعلق في الارض
بسركم وجهركم ولا يرد بأن فيه تقديم معمول المصدر لان المصدر هنا ليس مقدرا
بحرف مصدري وصلته والغرض من ذلك المناقشة في منع تعلق الظرف بعجبا
واعلم أن المصنف لم يتصح في المغني عن سر عدم تقدير المصدر فيما ذكر
بان والفعل وسببه كما قال في شرح القصيدة انه ليس فيه معنى الحدوث وقال
ولا يقدح ذلك عمله في الظرف لان الظرف يعمل فيه رائحة الفعل وبذلك يسقط
قول الدماميني لم لا يجوز أن يكون مقدرا بما تسرون وما تعلنون (قوله كانت بمعنى
فعل لازم) كذا في شرح التوضيح لكن يرد عليه أن ابن مالك في شرح الكافية
ومتن التسهيل ذكر ان كان تأتي بمعنى كفل وبمعنى غزل نحو كان فلان الصبي أي
اذا كفله وكان الصوف اذا غزله وأن صار تأتي بمعنى ضم نحو صار فلان الشيء
ضمه اليه وزاد في التسهيل ان صار تأتي بمعنى قطع فلعل المراد أن الاغلب كونها بمعنى
فعل لازم (قوله بمعنى حصل) عبر ابن مالك بثبت وقال ثبوت كل شيء بحسبه فتارة
يعبر عنه بالازلية نحو كان الله ولا شيء معه وتارة بحدث نحو اذا كان الشتاء فأدفئوني
وتارة بحضر نحو وان كان ذو عسرة وتارة بقدر أو وقع نحو ما شاء الله كان انتهى
قيل والتعبير بقدر مشكل لان شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب انتهى

وفيه

هل يتعلق بها الظرف والجار والمجرور أم لا فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز تعلقهما بها ومن قال لا منع ذلك وادا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وان كان ذو عسرة) أي وان حصل وأمسى وأصبح بمعنى دخل في المساء وفي الصباح نحو فسبحان الله (حين تمسون) أي تدخلون في المساء (وحين تصبحون) أي تدخلون في الصباح ودام

وفيه نظر كما قال شيخنا الانشاء بمعنى أراد كما هو مقرر فى الاصول (قوله بمعنى بقى) أى أو سكن ومنه فى الماء الدائم (قوله بمعنى عرس) بمهملات والراء مشددة والتعريس نزول استراحة بغير اقامة وأكثر ما يكون فى آخر الليل وخصه بذلك الاصمعى وأبو زيد (قوله بمعنى نزل) أى ليلا بدليل ما بعده (قوله قالوا بات الخ) وقالوا بات فلان القوم ولا ينبغى أن تفسر هذه بنزل لانه يتعدى بنفسه ونزل بالباء بل بأتى (قوله بمعنى دام واستمر) العطف تفسيرى (قوله بمعنى ذهب) أى أو ظهر كما فى التسهيل وفى الصحاح ذهب الخفاء أى ظهر الامر كأنه ذهب السر وزال فجمع بينهما (قوله بمعنى انفصل) أى أو خلص قالوا فككت الاسير فانفك أى خلص وانفك فيهما مطاوع فك بخلاف الناقصة فانها كانطلق ومعناها زال وتختص بالجحد فهذه فروق ثلاثة (قوله وفتئ) بكسر التاء اذ هى الملازمة للنقص وأما فتأ بفتح التاء فتستعمل تامة بمعنى كسر أو أطفأ كما فى شرح التسهيل عن الفراء يقال فتأته عن الامر كسرته والنار أطفأتها وتوهم أبو حيان انه تصحيف من ابن مالك وانما ذلك فثأت بالثاء المثلثة وفيه انه ليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى ولابن مالك كتاب سماه ما اختلف اعجامه واتفق افهامه وقد انتصر صاحب القاموس لابن مالك وانظر لم لزم فتئ يزال النقص دون انفك وبرح مع أن المعنى واحد وما سره غير السماع (قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول) نحو قول الراجز

وفى جماعتهم تقعس * ولا يزال وهو ألوى أليس

فاستغنى بالجملة الحالية عن الخبر وتأويله أن الخبر محذوف والتقدير ولا يزال متقعسا وهو ألوى أليس والتقعس التكبر والاليس الشجاع وقوله * انما يجزى الفتى ليس الجمل * وتأويله على جعل الجمل اسم ليس وخبرها ضميرا متصلا عائدا على الفتى أى ليسه الجمل ثم حذف لاتصاله (قوله وتختص كان الخ) أى هذه اللفظة من حيث هى لا الناقصة بخصوصها لان من جملة الخصائص الزيادة والزائدة قسيمة لا قسم منها والمراد أنها تختص بكل واحدة من الخصائص التى تذكر لا باجتماعهن فلا يشاركها غيرها فى شئ منها الا بشرط ولا بغير شرط ولا ينافى أن غيرها يختص بأمور كما لا يخفى (قوله بمرادفه) لم يزل فيه نظر اذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل والذى يظهر أن يقال تختص كان بافادة استمرار خبرها لاسمها والاصل فى كان أن لا تدل على استمرار ولا انقطاع بل ذلك الى القرينة ولا يلزم من دلالتها على المضى الانقطاع خلافا لابى حيان لانه لا ملازمة بين مضى الشئ وانقطاعه (قوله متوسطة) أى داخلة كما مر وأطلق قوم منهم الجوهرى الزيادة

بمعنى بقى نحو خالدين فيها (مادامت السموات والارض) أى بقيت وأضحى بمعنى دخل فى الضحى نحو أضحينا أى دخلنا فى الضحى وبات بمعنى عرس كقول عمر رضى الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أى عرس بها وقد تكون بمعنى نزل قالوا بات بالقوم أى نزل بهم ليلا وصار بمعنى انتقل نحو صار الامر اليك أى انتقل وقد تأتى بمعنى رجع نحو ألا الى الله تصير الامور أى ترجع وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم أى دام ظله وبرح بمعنى ذهب نحو واذ قال موسى لفتاه لا أبرح أى لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أى انفصل وأما ليس وفتئ وزال فانها ملازمة للنقص وما أوهم خلاف ذلك يؤول (و) تختص (كان) بمرادفة لم يزل فتفيد استمرار خبرها لاسمها نحو وكان الله على كل شئ مقتدرا و (بجواز زيادتها متوسطة) بين شيئين متلازمين

ليسا جارا ومجرورا كالمبتدأ وخبره نحو زيد كان عالم والفعل ومرفوعه نحو لم يوجد كان مثلك والموصول وصلته نحو جاء الذى كان ضربته والموصوف وصفته نحو جاء رجل كان عالم واطراد زيادتها بين ما وفعل التعجب (نحو ما كان أحسن زيدا) ومعنى زيادتها انه لم يؤت بها للاسناد وفهم من قوله كان انها تزاد بلفظ الماضى وان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك وما ورد بخلاف ذلك فشاذ ومن قوله متوسطة انها لا تزاد فى صدر الكلام ولا آخره وهو كذلك لان ما ذكر أولا يكون معتنى بشأنه وما ذكر آخرا يكون محط الفائدة وكلاهما ينافى الزيادة وجوز الفراء زيادتها آخرا قياسا على الغائها آخرا والاصح المنع لان الزيادة خلاف الاصل فلا تستعمل الا فيما اعتيد استعمالها فيه (و) تختص بجواز (حذف نون مضارعها المجزوم) أى بالسكون اذ هو الاصل والمتبادر عند الاطلاق فلا تحذف من غير المجزوم والمجزوم بالحذف (وصلا) فلا تحذف من المجزوم بالسكون حال الوقف نحو لم أكن

عملها فى مثل وكان الله غفورا رحيما مع تصدرها (قوله ليسا جارا ومجرورا) فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة ونحو * على كان المسومة العراب * ضرورة أو شاذ خلافا للبدر ابن مالك والرضى (قوله ومعنى زيادتها الخ) أى والا فهى دالة على المضى مع التأكيد أو مؤكدة فقط من غير دلالة على المضى نحو من كان فى المهد صبيا والاوأين المعجزة وصبيا على هذا حال وذكر الرضى ما حاصله ان كان الزائدة لا تدل على الزمن الماضى وان ما تدل عليه كالزائدة نحو ما كان أحسن زيدا فالحكم بزيادتها فيه تجوز لدلالتها على الزمن الماضى وانما جردت عن الحدث ووجه بذلك عدم عملها لانها اذا جردت عن ذلك لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا فبقيت كالظرف قال الشهاب اقول ان تجردها عن ذلك غير ضرورى بل لا مانع من بقاء تلك الدلالة ويؤيده أن سيبويه قال بزيادتها فى قوله * وجيران لنا كانوا كرام * وقالوا ان عملها فى الضمير ليس مانعا من زيادتها ولا فرق بين الضمير والظاهر بل جوز ابن مالك فى نحو أنا لك أنا اللاحقون الغاء الثانى ونسبة العمل لهما واذا جاز الغاؤه مع الظاهر الذى لا يتأتى معه دعوى التجرد عن الحدث فلتجز زيادة كان مع بقاء دلالتها على الحدث انتهى لكن نقل فى المغنى فى بحث لعل فى الكلام على هذا البيت أن الجمهور على أن الزائد لا يعمل (قوله بلفظ الماضى) لخفته (قوله وما ورد بخلاف ذلك فشاذ) نحو قولهم ما أصبح أبردها أى اغداة وما أمسى أدفأها أى العشية وقيل الضميران للدنيا ونحو قول أم عقيل * أنت تكون ماجد نبيل (قوله وجوز الفراء الخ) أجاز أيضا زيادة افعال سائر هذا الباب وكل فعل لازم من غيره اذا لم ينتقض المعنى (قوله نون مضارعها الخ) لم يقل ونون يكون بجواز حذفها لان المقصود ذكر خواص كان ولا يفيده ما ذكر الا بتأويل بخلاف ما اذا أضيف المضارع الى ضمير كان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحرف العلة (قوله من غير المجزوم) وهو المرفوع نحو من تكون له عاقبة الدار والمنصوب نحو وتكون لكما الكبرياء وانما اشترط كونه مجزوما لان الجزم يكون بحذف حرف العلة أو النون أو الحركة والحذف يؤنس بالحذف ولان النون فى غير المجزوم محركة فهى متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة ولا يخفى أن شرط الجزم يخرج نحو النسوة لم تكن قائمات اذ هو مبنى وليس بمجزوم وان دخل عليه الجازم (قوله والمجزوم بالحذف) انما اشترط أن يكون الجزم بالسكون لانه لو كان بحذف النون لم تحذف نونه لانها انما تحذف لسكونها آخرا ولما اتصل الفعل بالمرفوع لم تصر النون آخرا لان مرفوع الفعل منزل منزلة جزئه

قوله

لان الفعل الموقوف عليه اذا دخله الحذف حتى بقي على حرف أو حرفين يجب الوقوف

عليه بهاء السكت كعه ولم يعه فلم يلك كلام يع فالوقف عليه باعادة الحرف الذى كان فيه أولى من اجتلاب حرف لم يكن وانما لم يلزم مثله في لم يع لان اعادة الياء تؤدى الى الغاء الجازم بخلاف لم أك فان الجازم انما اقتضى حذف الضمة لا حذف النون (ان لم يلقها ساكن) فلا تحذف من المتصل بالساكن لتعاصيها عن الحذف لقوتها بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين خلافا ليونس مستندا الى نحو قوله

اذا لم تك الحاجات من همة الفتى

وهذا ونحوه محمول عند المانع المعتد في المنع بطاق الحركة على الضرورة كقوله

ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل *

(ولا ضمير نصب متصل) فلا تحذف من المتصل به نحو ان يكنه فلن تسلط عليه اذا الضمائر ترد الاشياء الى أصولها فلا يحذف معها بعض الاصول فاذا توفرت

٣ يس في

هذه الشروط جاز الحذف نحو ولم أك بغيا أصله أكون فحذفت الضمة للجازم والواو للساكنين والنون للتخفيف ولا يختص الحذف بكان الناقصة بل التامة كذلك ولذلك قرئ وان تك حسنة يضاعفها برفع حسنة (و) تختص أيضا بوجوب (حذفها) دون اسمها وخبرها (معوضا عنها) بعد الحذف (ما) الزائدة وذلك مطرد بعد ان المصدرية الواقعة في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما (في مثل) قوله (أبا خراشة أما أنت ذا نفر) * فان قومي لم تأكلهم الضبع * أصله افتخرت على لان كنت ذا نفر ثم قدمت العلة على المعلول

(قوله لان الفعل المجزوم الخ) ماقاله الشارح تبعا للمصنف هنا مخالف لقوله في الاوضح قال الناظم وكذا أى تجب هاء السكت في الفعل اذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى وهذا مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف اذا أرادوا الوقف نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء انتهى وعلل ذلك بخوف الالتباس بالضمير المنصوب (قوله اذا لم تك الخ) صدر بيت عجزه * فليس بمغن عنك عقد التمائم * والشاهد فيه ظاهر (قوله ونحوه) كقوله

اذا لم تك المرآة أبدت وسامة * فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

(قوله ولاك اسقني الخ) عجز بيت للنجاشي يصف حاله مع ذئب عرض له في السفر صدره * فلست بآتيه ولا أستطيعه * والشاهد فيه انه حذف النون من لكن وهي متحركة (قوله ترد الاشياء الى أصولها) أى ترد الاشياء التي استعملت على غير الاصل الى أصولها المستعملة فلا يرد نحو يد لو ذيك وقيل لان اليد وأخويه أصله غير مستعمل (قوله بكان الناقصة) أى بمضارعها لكن الحذف في التامة أقل (قوله بعد الحذف) أشار به الى أن معوضا حال منتظرة منها (قوله ما الزائدة) خصت ما بالزيادة لمجيئها زائدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله ولكثرة مشابهتها باخت كان وهو ليس وما ذكر من أن المحذوف كان الناقصة والباقي اسمها وخبرها وما زائدة للتعويض هو الصحيح وبقي فيها أقوال مذكورة في المطولات (قوله أصله افتخرت على الخ) أشار الى أن الجار متعلق بمحذوف تدل عليه القرينة وقال اللقاني تقدير فخرت يورث في التركيب ركاكة وفي المعنى فسادا اذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لان قومي لم يأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت في حال كونك مذكورا بالنفر فاني مثلك ذو نفر اذ قومي لم تأكلهم سنة الجدب حتى تترفع على بقومك ونفرك وهذا ينادي بكون اما نائبة عن مهما كما مر انتهى ويجوز أن يكون فان قومي تعليلا للمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك فان قومي لم تأكلهم الضبع وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح وانما بين تقدير هذا المثال بقوله لان كنت

لافادة الاختصاص ثم حذفت اللام و كان للاختصار فانفصل الضمير

وصار ان أنت ذا نفر ثم زيدت ما عوضا عن كان المحذوفة وأدغمت النون فى الميم لما بينهما من التقارب فى المخرج فصار أما أنت ذا نفر ويقاس بضمير المخاطب غيره وقد مثل سيبويه باما زيد ذاهبا وانما خص ضمير المخاطب بالذكر لانه لم يسمع من العرب حذفها الامعه ولا يجوز الجمع بين ما وكان لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه وجوزه المبرد وجرى عليه فى الشرح (و) تختص أيضا بجواز حذفها (مع اسمها) ضميرا كان أو ظاهرا دون خبرها وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين كما (فى مثل) قول الحريرى

فان وصلا ألذ به فوصل ... وان صرما فصرم كالطلاق

وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم (ان خيرا فخير) وان شرا فشر أى ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وقوله عليه السلام (التمس ولو خاتما من حديد) أى ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد وقول الشاعر

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا

أى ولو كان الباغى ملكا

الخ للرد على الكوفيين حيث جعلوا أن المفتوحة كلمة شرط كالمكسورة ورجع فى المغنى مذهبهم وللتنبيه على ان اما هذه مفتوحة (قوله لافادة الاختصاص) أى والاهتمام (قوله فانفصل الضمير) لتعذر الاتصال لعدم ما يتصل به (قوله وجوزه المبرد) أى جوز الجمع بين ما وكان على ان كان زائدة لا عوض ولم يذكر مستندا من جهة السماع (قوله وجرى عليه فى الشرح) كلامه ليس صريحا فى الجواز المقابل للوجوب لجواز أن يكون مراده مقابل الامتناع فيصدق بالوجوب والقرينة تصريحه بان ما زيدت عوضا (قوله وتختص أيضا بجواز حذفها) هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يذكر وكلامه يفهم انها لا تحذف وحدها جوازا وفى الاشمونى عند قول الخلاصة ويحذفونها ويبقون الخبر* ما يدل على الجواز حيث قال ويحذفونها وحدها أو مع الاسم انتهى ولا شك ان كلام الخلاصة صالح لذلك اذ بقاء الخبر لا ينافى بقاء الاسم (قوله ضميرا كان أو ظاهرا) ادخل ضمير المتكلم نحو لأرتحلن ان فارسا وان راجلا والمخاطب كقوله* انطق بحق ولو مستخرجا احنا* والغائب كاطلب العلم ولو بالصين ولا يجوز عند عدم اظهار الفعل الا النصب وربما يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن فيه تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك والثانى بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترن ان بلا أو لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح وقيد التسهيل اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من تفرداته (قوله وذلك مطرد بعد ان ولو الشرطيتين) قيل لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف وخص بأن ولو لان الاولى أم الادوات الجازمة والثانية أم غير الجازمة وفيه انهم قالوا أم غير الجازمة اذ قال فى التصريح الغالب فى ان ان تكون تنويعية ومثال غير التنويعية قولهم انطق بحق وان مستخرجا احنا انتهى وحقه أن يقيد لو بالتى ما بعدها يندرج فيما قبلها وغاية له فى شئ كاتتنى بدابة ولو حمارا و يقل حذف كان مع اسمها بدون ذلك قال المحشى وذلك فى ثلاث صور بعد هلا والا ولدن أقول و بقى صورة رابعة وهى بعد لكن نحو ولكن رسول الله أى ولكن كان رسول الله فالواو عاطفة جملة على جملة وليست لكن عاطفة لاقترانها بالواو ولا الواو عاطفة لمفردين على مفردين لان معطوفهما المفردين لا يختلفان سلبا وايجابا (قوله الناس مجزيون باعمالهم) فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم اذ الاعمال يجازى عليها لا بها (قوله فجزاؤهم خير) أى فالذى يجزون به خير وأشار به الى أن خير خبر مبتدأ محذوف (قوله لا يأمن الدهر الخ) لا نافية فما بعدها مرفوع ويحتمل أن تكون ناهية فما بعدها مجزوم وكسر لالتقاء الساكنين والدهر منصوب على الظرفية أى لا يأمن فى الدهر الحوادث أو المفعولية أى لا يأمن

غدرات

غدرات الدهر والشاهد فى ولو ملكا حيث حذف كان واسمها بعد لو ويجوز كونه مبتدأ والجملة بعده خبره والجملة من المبتدا وخبره فى محل نصب على انها صفة ملكا وفى البيت وقولهم ألا حشف ولو تمرا رد على أبى حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أعم فان الملك أعلى مما قبله والتمر أعم (قوله وأما حذف كان الخ) هذا خاص بلفظة كان لا بصيغة الماضى ووجه الضعف ان الخبر منصوب ففى بقائه دلالة على كان المحذوفة بخلاف بقاء الاسم قيل ولما فيه من كثرة الحذف وفيه انه يقتضى ضعف حذفهما مع الاسم الا أن يقال الخبر فى صورة الفضلة والاسم كالجزء لا سيما اذا كان ضميرا متصلا وجواز حذف الخبر وحده بلا ضعف وليس كذلك هذا وفى حذف الخبر فى خصوص هذا ضعف معنوى لانه اذا كان فى العمل خير لا يلزم أن يكون جزاء جميع الاعمال خيرا (قوله أى ان كان فى عملهم خير) اعترض بأن الخير جزاء الخير الذى فى العمل لا العمل الذى فيه خير كما هو المتبادر الا أن يقال انه على التجريد فيكون الكلام حينئذ مثل لهم فيها دار الخلد والمعنى ان كان عملهم خيرا كما ان المعنى انها نفسها دار الخلد قال فى التسهيل واضمار كان الناقصة قبل الفاء أولى من اضمار التامة انتهى فتقدير ان كان فى عملهم خير أولى من تقدير ان كان خير وان كان أقل لان كان التامة قليلة الاستعمال ولا يحذف الا كثير الاستعمال للتخفيف ولتكون الشهرة دالة على المحذوف وأيضا فيضعف تقديرها من جهة ان الكلام معها يصير كأنه اجنبى عن الاول والمعنى على تعلقه به (قوله وقد يحذف الخ) أشار الى قلته وصرح بذلك فى التسهيل (قوله أى ان كنت الخ) قال الدمامينى ولا يحذف الفعل مع المكسورة معوضا عنه الا فى هذا فلو قلت أما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة ولا يجوز أما أنت منطلقا انطلقت قال اللقانى ولا حاجة لما تكلفوه بلا دليل اذ الظاهر ان ما مزيدة لتأكيد ان الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط لان أداة شرط مؤكدة بما نظيرها اما فى قوله تعالى فاما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبقه عليه نظير ذلك فى التقدير

فطلقها فلست لها بكفء * والا يعل مفرقك الحسام

والاصل افعل هذا ان تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه عمليك بالحق وان اقتال الناس واقتولك (قوله ولا هى النافية للخبر) كذا فى الاوضح والظاهر ان الخبر هو المجموع النافى والمنفى والمنفى جزء الخبر وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه وتقديره فافعله (قوله تشبيها بها فى نفى الحال الخ) الصحيح من مذاهب أربعة انه لا يلزم حالية النفى بما وليس نعم الاصل ذلك ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه

وأما حذف كان مع خبرها وابقاء الاسم فضعيف وعليه ان خير بالرفع أى ان كان فى عملهم خير وفى هذا ونحوه أربعة أوجه مشهورة وان ضممت اليه ان شرا فشر كان المجموع بالقسمة العقلية ستة عشر وجها وقد تحذف مع اسمها وخبرها بعد ان الشرطية كقولهم افعل هذا امالا أى ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان ولا هى النافية للخبر ولما فرغ من كان وأخواتها أخذ يتكلم على ما حمل على ليس وهو ما ولا ولات وبدأ بما فقال (وما النافية عند الحجازيين كليس) فى رفع الاسم ونصب الخبر تشبيها بها فى نفى الحال والدخول على المعارف والنكرات

وفي دخول الباء في الخبر وبنو تميم لا يعملونها بل هي عندهم مهملة وهو القياس لانها حرف لا يختص بقبيل بل تدخل على الاسماء والافعال فأما ابا أن لا تعمل قال شاعرهم

ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب * فأجاب ما قتل المحب حرام

أي هو تيمي لا حجازي ولما كان عملها على خلاف الاصل شرط الحجازيون له أربعة شروط أشار الى الاول بقوله أن يتقدم الاسم على الخبر فلو قدم الخبر نحو ما مسيء من أعتب بطل عملها خلافا للفراء وان كان ظرفا او مجرورا خلافا لابن عصفور والى الثاني بقوله (ولم يسبق) الاسم (بأن) الزائدة فلو سبق بها كقوله

بني غدانة ما ان أنتم ذهب ... بطل عملها وجوبا عند البصريين لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت من الشبه وروى ذهبا بالنصب وأوّل على أن ان نافية مؤكدة لا زائدة والى الثالث بقوله

هذا وقد يقال انما يتوجه الالحاق ويظهر التوجيه لو كان عمل ليس لنفيها من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها الا أن يقال يصح الالحاق بسبب المشابهة في النفي وان لم يكن سبب العمل على طريق قياس الشبه لا قياس العلة والقياس في اللغة انما يمتنع في المدلولات أما في الاحكام كما هنا فلا يتنزيه عليه العز بن جماعة على انا لا نسلم ان ذلك من القياس لجواز أن يكون من قبيل الاستقراء وماذكر محقق (قوله وفي دخول الباء في الخبر) ظاهره ان تميما لا تدخل الباء في الخبر وفي الجنى الداني وفي زيادة الباء بعد ما التميمية خلاف منعه الفارسي والزمخشري والصحيح الجواز لسماعه في أشعار بني تميم (قوله وبنو تميم لا يعملونها الخ) لم يقرأ على لغتهم الا شاذا روى المفضل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع وأما قول سيبويه وبنو تميم يرفعون الا من درى كيف هي في المصحف فانه يؤذن بان لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته من غير توقيف وذلك لا يحل قاله ابن فلاح اه وانظر كيف يتأتى لمن درى ان ينطق بغير لغته مع ان العربي لا ينطق بغير لغته كما قيل لكن الحق خلافه وانه انما يمتنع نطقه بالخطأ (قوله ولما كان عملها الخ) أي فانحطت عن ليس فليس تعمل دون شرط منها والاصل أقوى من الفرع فتعمل وان توسط خبرها وكذا ان تقدم على قول غير ابن مالك من البصريين واما عدم السبق بأن فأمر لازم وتقدم معمول الخبر فان ولي ليس فلا عمل لها وان ورد شيء منه كانت شاذة وان سبق على نفس ليس ففيه اضطراب فليحرر مع ملاحظة ان خبر ليس لا يتقدم عليها عند ابن مالك ويتقدم عند غيره من البصريين وتعمل وان سبق الخبر بالا عند الحجازيين دون التميميين نحو ليس الطيب الا المسك فانظر المغني في بحث ليس (قوله ان تقدم الخ) لانها عامل ضعيف لا قوة لها على شيء من التصرف فلذلك لم تعمل حال تقدم الخبر وقيد بقوله على الخبر لانه لا يجوز تقديمه عليها لان ما لها الصدر فلا يتقدم ما في حيزها عليها فلا يجوز قائما ما زيد ولو كان الخبر ظرفا (قوله ما مسيء الخ) يحتمل ان مسيء مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر فلا شاهد فيه والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما أساءك (قوله ولم يسبق الاسم بأن) هو ان صدق بسبق أن على ما فيه غير مراد ذلك الصدق قطعا والمدار أخذا من التعليل على وجود أن وان اقترن بأحدهما دون الآخر فيما اذا فصل بين ما والاسم بمعمول الخبر ولو عبر بالمرفوع كان أولى اذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله الزائدة) بخلاف النافية كما يدل عليه قوله الآتي وأوّل على ان ان نافية الخ (قوله بطل عملها وجوبا عند البصريين) يوهم انه لا يبطل عملها عند الكوفيين وليس كذلك فانها عندهم لا تعمل وما بعدها مبتدأ وخبر وانتصاب الثاني بنزع الخافض (قوله وأوّل على ان ان نافية الخ) هذا التخريج انما يأتي

على قول الكوفيين ان ان المقترنة بما هي النافية جيء بها توكيدا قال ابن مالك في شرح التسهيل والذى قال قالوه مردود بوجهين أحدهما انها لو كانت نافية مؤكدة لم يتغير العمل كما لا يتغير بتكرير ما كما قال *

لا ينسك الاسى تأسيا فما * ما من حمام أحد معتصما

فكرر ما النافية توكيدا وأبقى عملها الثانى ان العرب قد استعملت ان زائدة بعد ما التى بمعنى الذى وبعد ما المصدرية التوقيتية لشبهها فى اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ انتهى وفيه أمور الاول يتأمل فى الرد مع انه نقل عنهم انهم يقولون ان ما لا عمل لها الثانى دل كلامه على ان ما اذا كررت لا يبطل العمل وفى كلام ابن عقيل والاشمونى فى شرح التوضيح خلافه كما سيأتى الثالث انهم نقلوا ان ان تزاد بعد ألا الاستفتاحية ومدة الانكار وحينئذ فلا ينحصر المسوغ للزيادة فى المشابهة (قوله ولا بمعمول الخبر) يعنى ولم يسبق بمعمول الخبر ويفهم منه انه يجوز توسط معمول الخبر بين الاسم والخبر وان لم يكن ظرفا أو مجرورا وهو كذلك وعبارة بعضهم وان قدمت معمول الخبر عليه دون الاسم جاز اعمالها كقولك ما زيد طعامك آكلا الا ان يكون الخبر موجبا بالا فلا يجوز اعمالها خلافا للكسائى والفراء كقولك ما زيد طعامك الا آكلا انتهى وانه لو سبق الاسم بمعموله لم يبطل عملها وان كان غير ظرف نحو قولك ما زيدا ضارب قائما وعبارة اللباب وشرحه ربما أفهمت خلافه ونصها ولا يجوز الفصل بأجنبى بينه أى بين اسم لا وما وبين عامله وهو ما ولا لا تقول ما طعامك زيد بآكل بنصب طعامك انتهى وانظر حكم معمول الخبر (قوله وما كل من وافى منى الخ) عجز بيت لمزاحم بن الحارث العقيلى صدره * وقالوا تعرفها المنازل من منى * والشاهد فيه حيث أبطل عمل ما بلانها معمول خبرها الذى ليس بظرف ولا جار ومجرور وهذا على رواية نصب كل واما من روى رفع كل فهو على الحجازية والجملة فى موضع نصب على خبر ما والعائد محذوف أى عارفه (قوله لضعفها الخ) قضية التعليل عدم تقدمه على ما نفسها بالاولى وامتناع الفصل بين ما واسمها بمعمول اسمها نحو ما زيدا ضارب قائما وقضيته أيضا منع الفصل بما ليس معمولا لاسمها ولا لخبرها وقضية كلام المصنف الجواز وقضيته أيضا انه يجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا توسط بينه وبين الاسم وسيأتى جواز توسط معمول خبر ان بين اسمها وخبرها اذا كان غير ظرف وجار ومجرور الا ان ان أقوى من ما كما يأتى بيانه (قوله بالتقديم) اخرج حالة التوسط (قوله الا اذا كان ظرفا الخ) أى فانه لا يبطل ولو اجتمع الامران فهل يجوز الفصل بهما لا يبعد الجواز وفى كلامه

(ولا بمعمول الخبر) فان سبق به نحو وما كل من وافى منى أنا عارف بطل عملها وجوبا لضعفها فى العمل فلا تتصرف فى معمول خبرها بالتقديم (الا) اذا كان المعمول (ظرفا او) جارا او (مجرورا) فانه لا يبطل نحو ما عندك زيد مقيما وما بى أنت معنيا لتوسعهم فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ولم ينبه على هذا الشرط فى الشرح والى الرابع بقوله (ولا الخبر) بالرفع عطفا على الضمير المستكن فى يسبق أى

مانعة خلو وكذا لا يبعد الجواز اذا تعدد الظرف أو الجار والمجرور (قوله ولم يسبق الخبر بالا) فيه اشارة الى أنه لا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما زيد مقيما الا عند عمرو او الا في الدار وهو ظاهر لانه غير معمول لها فلا حاجة لبقاء نفيها بالنسبة اليه وان انتقض نفي خبرها بغير الا وجب النصب عند البصريين نحو ما زيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع (قوله ان المتبادر الكلام من ان لا تكون لايجاب الخبر وحينئذ فلو كانت سابقة على الخبر لكنها من تعلقات الاسم نحو ما القوم الا زيدا قائمون ينبغي ان لا يبطل عملها لان معنى ليس موجود في هذه الحالة ثم ان النقض بانما كالنقض بالا على ما في جمع الجوامع ولم يمثل في شرحه له فانظر مثاله (قوله ان لا تتكرر) فان تكررت بطل عملها ومر عن ابن مالك خلافه (قوله وان لا يبدل الخ) وذلك لاتحاد حكم البدل والمبدل منه والا يقدر عاملها بعد قصد الاثبات لان عملها المشابهتها ليس في النفي وقد انتقض النفي بالا أي لم يبق معناه بعد الا لان الاستثناء من النفي اثبات للنفي بما بعد الا ولما انتفت المشابهة بالنظر الى المستثنى لم يتمكن عملها فيه ومقتضى هذا التعليل ان النعت وعطف البيان كالبدل فالاول نحو ما زيد رجل الا كريما والثاني ما هذا عمر الا أبو حفص وابن ابراهيم جواز اقتران عطف البيان بالا (قوله ما زيد بشيء الخ) اى هو ملحق بالمعدومات فليس شيأ حقيرا فضلا عن العظيم وقوله الا شيء حقير لان التنكير للتحقير وقوله لا يعبأ به أي لا يبالى به ولا يلتفت اليه وهو صفة لشيء والظاهر انه من تأكيد الذم بما يشبه المدح وشيء بالرفع بدل من شيء وهو خبر عن زيد وهو مرفوع المحل فاعرب البدل باعراب المحل ولا يجوز ان يعرب البدل باعراب المبدل منه اللفظي لان شيء حينئذ يكون مجرورا بالباء كالمبدل منه فتكون الباء مقدرة عليه حقيقة كما هو مذهب الجمهور أو حكما لظهور أثره فيه والمقدر كالملفوظ والباء هذه زائدة اذ المعنى ما زيد شيء الا شيء لا يعبأ به فانه اثبت له الشيئية فقوله الا شيء يفيد الاثبات فيلزم زيادة الباء في خبر مبتدا مثبت وهي لا تزاد قياسا الا في خبر مبتدأ في الحال او الاصل ويكون في الكلام استفهام بهل أو نفي (قوله تعين في المعطوف الرفع) أي على انه خبر مبتدأ محذوف كذا قاله الشيخ عبد القاهر وحينئذ فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا من باب القطع والاستئناف لان بل ولكن لا يعطفان الجمل وقد ذهب بعضهم الى أن الرفع حمل على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وكلامه يوهم تساوي بل ولكن وهو في بل مسموع وفي لكن بالقياس وتعين الرفع لا ينافي ما سيأتي في باب العطف لان العطف هنا امتنع لعارض فلا ينافي ثبوت العطف لهما بشرطه (قوله لان المعطوف بهما موجب) هذا رأي الجمهور وأما على مذهب المبرد فيما بعد بل فيجوز فيه

ولم يسبق الخبر (بالا) فلو سبق بها نحو وما محمد الا رسول بطل عملها لبطلان معنى ليس وزاد بعضهم شرطين ان لا تتكرر وأن لا يبدل من خبرها موجب نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به فاذا توفرت هذه الشروط عملت كليس (نحو ما هذا بشرا) واذا عطف على خبرها بلكن أو بل تعين في المعطوف الرفع على انه خبر مبتدا محذوف نحو ما زيد قائما لكن قاعد أو بل قاعد ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا في

النصب لانه منفي لا ن بل عنده تنقل النفي جوازا من الاول الى الثاني فقياسه انه
يجوز ما زيد قائما بل قاعدا و يختلف المعنى باختلاف الرفع والنصب وقياس قول
يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن لانه يرى ان بقاء النفي ليس بشرط في
عملها لانه أجاز اعمالها مع انتقاض النفي بالا (قوله وأما المعطوف بغيرهما الخ)
أما النصب فبالعطف على خبرها وأما الرفع فعلى اضمارهو وقيل اتباعا على المحل
وفيه ان الرفع منسوخ فلا محل للرفع ومراعاة المحل يشترط لها وجود المحرز أى
الطالب لذلك المحل ﴿تتمة﴾ لا يجوز حذف اسم ما قياسا ولا خبرها كذلك فان
كفت بان جاز تشبيها بلا نحو فما ان من حديث ولا صال التقدير فما ذى حديث
ولا صال منتبه واذا دخلت همزة الاستفهام عليها لم تغيرها عن العمل وأجاز
الكسائى اضمارها وأنشد فقلت والله يدرى مسافر أى ما يدرى ومنعه
البصريون وشذ بناء النكرة معها تشبيها بلا مع ما بأس عليك ولا يغنى عن اسمها
بدل موجب خلافا للاخفش (قوله عند الحجازيين) قال أبو حيان لم يصرح أحد
بأن اعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا المطرزى فانه قال بنو تميم
لا يعملونها وغيرهم يعملها وفى كلام الزمخشرى أهل الحجاز يعملونها دون طيء
وفى البسيط القياس عند بنى تميم عدم اعمالها و يحتمل أن يكونوا وافقوا أهل
الحجاز (قوله كليس فيما تقدم) أى فى رفع الاسم ونصب الخبر وهو أحد أقوال ثلاثة
ثانيها انها عاملة فى الاسم وهما جميعا فى موضع الابتداء ولا تعمل فى الخبر أصلا وثالثها
انها غير عاملة واختاره الرضى وسماع نصب الخبر يبطلهما (قوله الا فى الشعر)
لم يقيد ابن الحاجب به بل عبر بقوله وهو أى عمل ليس فى لا شاذ قال الجامى فيقتصر
عملها على مورد السماع انتهى ولا يخفى انه حيث كان سماعيا فلا حاجة لتقييده
فى الشعر وقول التسهيل و يلحق بها ان النافية قليلا ولا كثيرا ظاهره يخالف ذلك
ولكن أبو حيان قال الصواب العكس فليحرر وعلى كل حال لا تعمل الا بالشروط
المذكورة فلا يتوهم ان الشعر محل ضرورة فلا تعتبر فيه الشروط (قوله ماعدا
الثانى منها) وهو قوله ولم يسبق الاسم بان الزائدة قال الشاطبى لانها لا يتأتى معها
دخول ان فى القياس وان دخلت عليها فالحكم الاهمال انتهى وحينئذ فهذا الشرط
لا يحتاج اليه وان صح اعتباره (قوله فتنكير معموليها) لعل وجه ذلك انها لنفى الجنس
راجحا ونفى الوحدة المطلقة مرجوحا وكل منهما بالنكرات أنسب وانظر هل يكون
الخبر جملة لانها نكرة فى المعنى ولم يذكر من الشروط أن لا يدخل عليها جار كما ذكر
ذلك فى لا العاملة عمل ان فانظر سر ذلك (قوله فلا تعمل فى معرفة) وذلك لنقصان
مشابهتها بليس لان لا للنفى المطلق بخلاف ما (قوله مع تصريحه فى التسهيل بالندور)

وأما المعطوف بغيرهما فيجوز
فيه الأمران والنصب
أجود (وكذا الا النافية)
للوحدة أو للجنس ظاهرا
عند الحجازيين كليس فيما
تقدم لكن عملها قليل جدا
لم يرد الا (فى الشعر) خاصة
(وبشرط) لعملها ما تقدم
فى عمل ما من الشروط الاربعة
ما عدا الثانى وزيادة على
ما سبق (تنكير معموليها) فلا
تعمل فى معرفة خلافا لابن
جنى مستندا بقول النابغة
وحلت سواد القلب لا أنا باغيا
سواها ولا عن حبها متراخيا
وأجاز فى شرح التسهيل
القياس عليه مع تصريحه
فى التسهيل بالندور وتأوله
المانعون على جعل أنا
مرفوعا بفعل مضمر وباغيا

الناس شيئا وهو الملائم لقول البيانيين ان زيدا ليس بقائم فيه توكيد ان لكن ذكروا في باب لا التبرئة ما ينافي الاطلاق (ولكن) بالتشديد وهي موضوعة (للاستدراك) وهو رفع ما يتوهم من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء تقول زيد شجاع فيوهم اثبات الشجاعة لزيد اثبات الكرم له لان من سمة الشجاعة الكرم فاذا أردت رفع هذا التوهم تأتي بلكن فتقول لكنه بخيل وقس على هذا النفي ولا بد أن يتقدمها كلام اما مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا لكنه متحرك أو ضد له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض أو خلاف له على الاصح نحو ما قام زيد لكن عمرو وأشار به ويمتنع أن يكون مماثلا له باتفاق قال أبو حيان في النكت الحسان وقد تأتي للتوكيد نحو لو جاءني أحسنت اليه لكنه لم يجئ (وكأن) بفتح الهمزة والتشديد (للتشبيه) المؤكد عند الجمهور لتركبها من الكاف المفيدة للتشبيه وان المفيدة للتأكيد سواء كان خبرها جامدا أو مشتقا نحو كأن زيدا أسد اذ أصله ان زيدا كأسد فقدمت الكاف على ان ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة شبهت

سادة مسد جزأي ابيت وهي في محل نصب ورفع باعتبار قيامهما مقام مرفوع ومنصوب ولا مانع من اثبات محلين مختلفين لشيء واحد باعتبارين (قوله وظاهر العلامة الخ) بذلك صرح المصنف في المغني في بحث انما (قوله ويشهد له الخ) يمكن أن يجعل ذلك من قبيل القضية المعدولة لكن فيه بعد من اصطلاح النحويين كما قاله حفيد الموضح ثم الظاهر ان المفتوحة كالمكسورة (قوله للاستدراك) أي التدارك (قوله رفعا شبيها الخ) لان قوله لكنه بخيل بمعنى الا انه بخيل (قوله وقد يأتي للتوكيد) ينبغي أن يكون منه ما تقدم من نحو ما هذا ساكن لكنه متحرك وعلى القول بأنها للاستدراك فيه فلعل وجه كون هذا استدراكا مع ان مبناه على توهم الخلاف انه قد يذهل عن مناقضة الحركة للسكون فيتوهم انتفاء التحرك أيضا عند انتفاء السكون لتوهم امكان الواسطة (قوله لو جاءني الخ) وذلك لان امتناع المجيء مفهوم من لو لانها حرف يقتضي امتناع ما يليه فقوله بعد ذلك لكنه لم يجئ توكيد لما دل عليه الكلام السابق وهذا مبني على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على ان سبب انتفاء الجزاء هو انتفاء الشرط وأما على عرف المناطقة من انها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها وللاستدلال بوجود المقدم على وجود التالي وبانتفاء التالي على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقد صرح السيد الجرجاني بأن كلام الفريقين لا ينكر استعمالها في اللغة بالمعنى الذي بينه غيره اذ الجميع يبحثون عن أحكام اللغة العربية (قوله للتشبيه المؤكد) أي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها أي لبيان ان اسمها مشبه بخبرها ان قلت الذي يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لان الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من ان قلت قد ادعي ان أصل كأن زيدا أسد ان زيدا كالاسد وهذا تشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف ايذانا بأن الكلام مبني على التشبيه من أول الامر (قوله لتركبها الخ) اي وانما كان كأن للتشبيه المؤكد لتركبها الخ (قوله سواء كان خبرها الخ) وقال الزجاج والكوفيون هي للتشبيه ان كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا أسد وللشك ويعبر عنه بالظن ان كان مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه وجوابه ان المعنى كأنك شخص قائم ولما قام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه هو الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر فلهذا يقولون كأني امشي وكأنك تمشي وأجاب بعضهم بأن الشيء يشبه به في حالة عامة في حالة أخرى فكأنك

شبهت زيدا وهو غير قائم به قائما والتقدير كأن هيئة زيد هيئته قائما (قوله وفتحت
همزة كأن) لو قال أن كان أحضر واختلف على هذا هل تتعلق هذه الكاف بشيء
على قولين أحدهما لا لانها فارقت الموضع الذي يمكن ان تتعلق فيه بمحذوف فزال
ما كان لها من التعلق (قوله فهو مؤول به) قد مر ما يتعلق بالظن ومثال ما قيل
انه للتحقيق قوله * كأن الارض ليس بها هشام * اذ لا تكون للتشبيه لانه ليس
في الارض حقيقة وتأويله ان المراد بالظرفية الكون في بطنها لا الكون على ظهرها
فالمعنى انه كان ينبغي أن لا يقشعر بطن مكة مع دفن هشام فيها لانه كالغيث لها ومثال
التقريب كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل وتأويله من وجوه منها أن الكاف
حرف خطاب والباء زائدة في اسم كأن (قوله وليت) يقال فيها لت بابدال الياء تاء
وادغامها في التاء (قوله للتمني) أي لا نشائه وأخواتها للاخبار بأن التمني حاصل
وقس عليه ما بعده (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه الخ) لا يخفى ان هذا التعريف
يتناول سائر أنواع الطلب من الامر والنهي والترجي وغيرها مع المحبة أو كون
المطلوب لا طمع فيه أو فيه عسر فاما أنه تعريف بالاعم على رأي المتقدمين أو المراد أن
المعتبر في مفهومه هو ما ذكر فقط وغيره يعتبر فيه زيادة مع هذا كالاستعلاء في الامر
أو لا يعتبر فيه هذا بل بعضه كالنداء لا يعتبر فيه المحبة بقي ان التحقيق ان التمني اسم
لحالة نفسانية يلزمها الطلب والمراد بالطلب ميل النفس الى حصول المقصود سواء
امكن الحصول أو لا فلا يراد ان التمني قد يكون محالا معلوم الاستحالة والعاقل
لا يطلب ما علم استحالته وقس عليه الترجي (قوله فان عوده الخ) أي ان تمنى
بعود القوة والنشاط الحاصلين قبل الشيخوخة والقول بأنه ممكن عقلا مبني على
تفسيره بالسن الذي لم يتجاوز ثلاثين سنة فامكان عوده يستلزم الجمع بين النقيضين
(قوله ليت لي مالا) عبارة المصنف وقول منقطع الرجاء ليت الخ فان قلت هذا من
النوع الذي قبله اذ لا طمع لمنقطع الرجاء في الحج قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه
أن لا يطمع فيه أحد والمال الذي يحج به يتعلق به الاطماع غالبا (قوله ولا يكون في
واجب) فيمتنع تمني وقوعه في وقته بقرينة قولهم فلا يقال ليت غدا يجيء فلا يرد تمني
الموت في قوله تعالى ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه (قوله وطماعية)
بتخفيف الياء على وزن كراهية مصدر يقال فيه طمع طمعا وطماعية فهو طمع
وطمع بكسر الميم وضمها والفرق بين التوقع والطمع ان الاول ابلغ ولذا أخر الطماعية
ويستعمل في الاول لعل وفي الثاني عسى (قوله والا صار ترجيا) يؤخذ منه
أن الترجي والتمني متباينان وسيصرح بذلك (قوله وهو توقع الخ) يؤخذ منه أن
الترجي ليس بطلب بل هو توقع وهو التحقيق كما سبق (قوله أو الاشفاق) أي

وفتحت همزة كأن للجار وصارا
حرفا واحدا مدلولا بهما
على التشبيه والتأكيد وقيل
انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب ويلزم عليه
أن يكون لمطلق التشبيه
ويليها المشبه دائما بخلاف
الكاف ومثل ذلك الذي
يليها المشبه به (أو للظن)
على رأي بعضهم نحو كأن
زيدا كاتب والصحيح انها لا
تكون الا للتشبيه فلا تأتي
للظن بل ولا للتقريب ولا
للتحقيق وما أوهم خلاف
التشبيه فمؤول به (وليت)
وهي موضوعة (للتمني) وهو
طلب ما لا طمع فيه
نحو ليت الشباب يعود يوما
فان عوده مستحيل عادة أو ما
فيه عسر نحو ليت لي مالا
فأحج منه فان حصول المال
ممكن ولكن فيه عسر
وتعلق التمني بالمستحيل كثير
وبالممكن قليل فلا يكون
في الواجب ويجب في التمني
اذا كان متعلقه ممكنا أن
لا يكون للتوقع وطماعية
في وقوعه والا صار ترجيا
(ولعل وهي موضوعة
للترجي) وهو توقع المحبوب
المتقرب حصوله نحو لعل
الله يرحمنا (أو للاشفاق) وهو توقع المكروه

نحو لعلك باخع نفسك ولا يكون الترجي الا في الشئ الممكن بخلاف التمني فانه يكون فيه وفي الممتنع فافترقا وأما قول فرعون لعلي أبلغ الاسباب أسباب السموات فجهل منه أو افك قاله في المغني ولو عبر بالتوقع لكان أخصر لشموله لما ذكر (أو للتعليل) على رأي الكسائي والاخفش نحو فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أي لكي يتذكر وهذا ونحوه عند الجمهور للترجي وترد للاستفهام عند بعض الكوفيين كقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله عليه الصلاة والسلام لبعض أصحابه وقد خرج اليه مستعجلا لعلنا أعجلناك والآية عند المانع محمولة على الترجي والحديث على الاشفاق وعقيل تجيز حذف لامها الاولى وجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وهي حينئذ غير عاملة عمل ان كما في المغني وكلامه في الاوضح يشعر بخلافه (فينصبن) هذه الاحرف المتقدمة (المبتدأ) اتفاقا بدخولها عليه ويسمى (اسمهن ويرفعن الخبر) أي خبر المبتدأ ويسمى (خبرهن)

الحروف اذا عدي بمن فان عدي بعلى كان بمعنى العطف (قوله لعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك (قوله لما ذكر) أي من الترجي أو الاشفاق قال التفتازاني في حواشي الكشاف والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال (قوله للترجي) أي مصروفا للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما (قوله وترد للاستفهام) ولهذا علق الفعل في الآية المذكورة وفي لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والتقدير لا تدري أالله يحدث وما يدريك أيزكى والمعنى لا تدري جواب ذلك لكن قال صاحب الكشاف في وما يدريك لعله يزكى أي وأي شئ يجعلك داريا بحال هذا الاعمى لعله يزكى أي يطهر بما يلقى اليه من الشرائع وحينئذ فيدريك ليس متعلقا بما بعد لعل حتى يعلق عنه لانه جعل معموله بحال هذا الاعمى وبه يبطل كون لعل بمعنى أداة الاستفهام (قوله وعقيل تجيز الخ) مقتضاه أن غيرهم وهو الناصب بها لا يوافقهم في مجموع ذلك وهو صحيح فقد خالفهم في كسر اللام الاخيرة وزاد عليهم لغات (قوله وجر اسمها) أي فالجر بها لغة وليس شاذا ولا على سبيل الحكاية كما قيل وانما جروا بها تنبيها على أن الاصل في الحروف المختصة بالاسماء أن تعمل العمل الخاص بها (قوله فينصبن الخ) أي في المشهور وبعض العرب ينصب بهن الجزأين كقوله * ان حراسنا أسدا * وقوله كأن أذنيه اذا تشوفا * قادمة وقوله * ياليت أيام الصبا رواجعا * وقد يرتفع بعدهن المبتدأ فيكون الاسم ضمير شان محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون أي انه من أشد والمصورون مبتدأ خبره الظرف المتقدم ويجوز حذف ضمير الشان نظما ونثرا عند ابن مالك بلا ضعف خلافا لابن الحاجب واعلم انه قال في التسهيل وللجزأين بعد دخولهن ما لهن مجردين انتهى قال شراحه من كون المبتدأ عينا أو معنى وكون الخبر مفردا أو جملة الى غيره مما بينوه وبقي انه يقتضي جواز تعدد خبر هذه الاحرف وقال أبو حيان الذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لانها انما عملت تشبيها بالفعل والفعل لا يقتضي مرفوعين مع انه لم يسمع وانه يقتضي جواز الاتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير ان نحو ان زيدا وان عمرا منطلقان ومنعه السيوطي لان الخبر يكون معمولا لعاملين لكن نص الرضي في باب لا على جواز ذلك لكون العاملين متماثلين (قوله هذه الاحرف) لو قال أي هذه الاحرف لكان أظهر وسيبويه عبر بالحروف الثمانية وانتقد واعتذر عنه بأنه من وضع جمع الكثرة موضع جمع القلة مجازا ولا حاجة اليه على ما قال السعد من أن الجمعين انما

يفترقان

ويشترط في اسمه من ما تقدم في اسم (٢٩) كان وأخواتها ونسبة الرفع الى هذه الاحرف هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا الى أنّ الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها لانه لم يتغير عما كان عليه ولهذا لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان معمولا لها لجاز والاصح الاول لان لهذه الاحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا اعراب العمد والفضلات كذا قيل في تقرير العلة وهي متأتية في ما الحجازية ولم يتقدم منصوبها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع على اسم ان قبل استكمال الخبر فمن نسب الرفع لها منع العطف لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد ومن منع أجاز العطف لانتفاء ذلك وما اقتضاه كلامه من نسبة العمل لهن محله (ان لم يقترن بهن ما الحرفية) الزائدة فان اقترنت بهن (نحو انما الله واحد) وقل انما يوحى الى انما الهكم اله واحد وكأنما يساقون الى الموت ولكنما أسعى لمجد مؤثل

يفترقان في الغاية لا في المبدأ فجمع القلة مختص بالعشرة فما دونها والكثرة غير مختص لانه مختص بما فوق العشرة قال وهذا أوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات واستدل على ذلك بأن القوم لم يفرقوا في مقام التعريف بما يفيد الاستغراق بينهما حيث جعلوا كلا من أقتل المشركين وأكرم العلماء حيث جعلوا كالاشام لا للثلاثة وما فوقها فدل على أن الفرق بينهما انما يكون ان اعتبر ما هو في جانب الزيادة وبذلك يحل الاشكال عما لو أقر بدراهم حيث يقبل بتفسيره بثلاثة وأما الجواب بأن جمع الكثرة قد يطلق على القلة مجازا ففيه انه لا يقبل من الالفاظ بحقائق الالفاظ في الاقرار التفسير بالمجاز ألا ترى ان من أقر بافلس لا يقبل منه التفسير بفلس واحد مع صحة اطلاق الجمع على الواحد مجازا (قوله لكن يشترط الخ) أي فلا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بجملة طلبية ولا انشائية الى آخر ما تقدم ومن هنا يعلم ان جملتي نعم وبئس خبريتان لا انشائيتان لقوله تعالى ان الله نعما يعظكم به ولقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون وربما أدخلت ان على ما خبره نهي فيؤول نحو قوله

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

وقد يكون خبر المخففة من الثقيلة طلبا ذكر أبو حيان في تفسير ان غضب الله عليها انها المخففة من الثقيلة ورد بأن المشهور أن الطلبية لا تقع خبر ان ولهذا أولوا ان الذين قتلتم البيت اني عسيت صائما وفي الكشاف لا تكون مخففة من الثقيلة لانه لا بد من قد وقال بعضهم الحق أن الطلبية يعني الخبرية لفظا تجوز ومنع مبرمان وتبعه الحريري وقوع الماضي خبرا عن لعل لان لعل للترجي وهو انما يتعلق بالمستقبل ورده وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر الحديث ومنع الاخفش وقوع سوف خبر ليت لان ليت لما لم يثبت وسوف لما ثبت (قوله في لزوم دخولهن) خرج باللزوم ألا وأما الاستفتاحيتان لانهما يدخلان على الاسمية تارة وعلى الفعلية أخرى (قوله والاستغناء بهما) أي عن دخول كان عليهما بحيث يستقل الكلام ولا يحتاج معها الى شيء آخر وخرج بهذا القيد لولا الامتناعية واذا الفجائية فانهما وان أشبها كان في لزوم المبتدأ والخبر لكنهما يفارقانها من حيث افتقار لولا الى جواب واذا الى كلام سابق (قوله في تقدير العلة) أي جنسها الصادق بالعلتين لانتفاء ذلك لان الرافع المبتدأ لا غير (قوله ما الحرفية الزائدة) ما ذكر من أن ما هذه حرفية زائدة كافة هو المعروف وقيل ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والابهام وفي أن الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان وأخواتها وقيل ان ما نافية وان ذلك

ولعلما أضاءت لك النار الحمار المقيدا * بطل عملها وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء

ولهذا سميت ما هذه كافة
لكفها ما اقترنت به عن العمل
ولا يستثنى من ذلك
(الا ليت فيجوز) حينئذ
فيها (الامران) أي الاعمال
وهو الارجح لبقاء الاختصاص بالاسماء مع ما
على الاصح والاهمال حملا
على أخواتها وقد روي بهما
قول النابغة
قالت ألا ليتما هذا الحمام
لنا * قال ابن مالك في شرح
الكافية ورفعه أقيس وما
اقتضاه كلامه من الالغاء
فيما عدا ليت وجوازه فيها
هو الراجح وقيل بجوازه
في الكل وهو ظاهر الالفية
وقيل بوجوب الاعمال في
ليت وخرج بالحرفية الاسمية
فلا تكف عن العمل كقوله
ولكن ما يقضي فسوف يكون
ومثلها ما المصدرية نحو ان ما
فعلت حسن أي ان فعلك
حسن ويحتملهما قوله
انما صنعوا كيد ساحر
وليس لك أن تقدرها كافة
لان ذلك يوجب نصب كيد
ساحر ووقع في الشرح وفي
بعض نسخ الاوضح الاستشهاد
بقوله ولكن ما يقضي فسوف
يكون الا الكافة وهو غير ظاهر (كأن المكسورة) أي كما يجوز في ان المكسورة ذلك حال
كونها (مخففة) من الثقيلة بأن سكن نونها لكن الاهمال كثير لزوال اختصاصها بالاسماء

المقتضى

سبب افادتها الحصر ورده في المغني (قوله ولعلما الخ) صدره * أعد نظرا يا عبد
قيس * وغرض الشاعر هجاء عبد قيس بأنه يفعل في الحمار الفعلة الشنعاء (قوله
على الاصح) مقابله ما ذهب اليه ابن أبي الربيع وظاهرا قزويني من جواز ليتما
زيدا ألقاه على الاعمال ويمتنع على الاهمال فعلى شرطه التفسير لان ذلك يزيل
اختصاصها بالاسم وينبغي أن يجوز عند ابن أبي الربيع وظاهر وان أعملت كان ما
لمجرد الزيادة (قوله حملا على أخواتها) قد يتوقف في صحة الحمل لعدم مشاركتها
لاخواتها في علة الاهمال التي هي زوال الاختصاص (قوله وهو الارجح)
ظاهر كلام المصنف استواء الوجهين وبه صرح بعضهم (قوله ورفعه أقيس في المغني
وأما قول النابغة * قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * فمن نصب الحمام وهو الارجح
عند النحويين في ليتما زيد قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال
سيبويه وكان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل أن تكون
ما كافة وهذا مبتدأ أو يحتمل أن تكون موصولة وهذا خبر لمحذوف أي ليت الذي
هو هذا الحمام وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول
الصلة وقوي لتضمنه ابقاء الاعمال (قوله وقيل بجوازه في الكل) أي قياسا
على ما سمع وان كان نادرا قال الجاربردي المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف
القياس من غير نظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن
بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم انتهى
فعلم من كلامه أن النادر يقاس عليه وان بينه وبين الشاذ عموما وخصوصا من وجه
فتأمل ولانه يكفي في صحة الاعمال قليلا الاختصاص الاصلي ولا يضر عروض زواله
ولذلك نظائر اعتبر فيها الاصل منها ان المكسورة المخففة (قوله وقيل بوجوب الاعمال
في ليت) يشكل على قول ابن مالك ان جواز الامرين فيها اجماع (قوله ولكن ما يقضي
الخ) عجز بيت صدره * فوالله ما فارقتكم قاليا لكم * والدليل على أن ما فيه موصولة عود
الضمير المستتر في يقضي عليها ودخول الفاء على حرف التنفيس المصدرية خبرها لشبه
الموصول بالشرط في عمومه واستقبال الفعل بعده (قوله ويحتملهما) أي الاسمية
والمصدرية وقضيته ان ما سبق لا يحتملهما وفيه ان ان ما فعلت حسن يحتمل الاسمية
أيضا أي ان الذي فعلته حسن (قوله ان ما صنعوا كيد ساحر) محل احتماله لهما في
قراءة رفع كيد فان عاملة وما موصول محتمل للاسمي والحرفي أي ان الذي صنعوه أو
ان صنعهم ومن نصب فما كافة كما أشار اليه الشارح (قوله وهو غير ظاهر) لما
مر أنها فيه موصولة (قوله لزوال اختصاصها الخ) قضية كلامه هنا وفيما يأتي ان

المقتضى لعمل هذه الادوات الاختصاص وفيه انه مخالف لما قالوه من أن علة هذا العمل كونها أشبهت الافعال لفظا ومعنى وهو المناسب لما سيأتى عن ابن مالك من الفرق بين ان المخففة المكسورة والمفتوحة وان الاختصاص انما يقتضى العمل الخاص ولهذا جرت عقيل بإهمال هذا العمل تدبر (قوله وانما أعملت قليلا الخ) انما جاز اعمالها قليلا وبطل فيما اذا كفت بما على مذهب سيبويه مع ان العلة فى الوضعين زوال الاختصاص لان الزوال هنالك اقوى لكونه بواسطة امر أجنبى عنها وهو ما بخلافه هنا فانه بواسطة اسقاط بعضها ومحل جواز الاعمال والاهمال ان وليها الاسم فان وليها فعل فالواجب اهمالها ولا يجوز ادعاء الاعمال باضمار ضمير قاله شيخ الا[سلام] [و]ظاهره ان المهملة فى ظاهر اللفظ لا فى نفس الامر اذا وليها اسم يجوز جعلها [مخففة و]اسمها ضمير الشأن كالمفتوحة فتكون عاملة وهو ما جوزه بعضهم ومنعه أبو على بل ظاهر اطلاق الرضى ان ذلك البعض يجوز ذلك فيما اذا وليها الفعل أيضا (قوله ويكثر كون الفعل الخ) انما كثر كونه ناسخا لانهم لما أخرجوها عن وضعها بدخولها على الفعل آثروا فى ذلك الفعل أن يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول عنها وضعها بالكلية لانها اذا دخلت عليه يكون مقتضاها موفرا عليها اذ الاسمان مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد القائم فمعناه ان زيدا القائم وانما كان الاكثر كونه ماضيا لان ان واخواتها مشابهة للفعل لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها أن يدخلوها غالبا على ما هو مشابه لها لفظا ومعنى وهو الماضى ولان الماضى أشبه بالتأكيد من المضارع لدلالته على الوقوع والحصول فيما مضى دون المضارع وشرط الناسخ كونه غير ناف كليس وغير منفى كزال واخواتها وغير صلة كما دام وأفهم قوله والا كثر انه يكثر كونه مضارعا والمراد انه كثير فى نفسه فلا ينافى كونه قليلا كما صرح به ابن الناظم ومع قلته فيقاس عليه خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل وهو مع قوله فى متنه ويقاس على نحو ان قتلت لمسلما عجيب لورود الاول فى القرآن نحو وان نظنك لمن الكاذبين بخلاف الثانى (قوله ان يزينك الخ) بفتح حرف المضارعة من يزينك ويشينك والهاء من لهيه للسكت ولا يقاس على مثل هذا التركيب باجماع (قوله وأما لكن الخ) اعلم ان لكن تكون خفيفة باصل الوضع وانظر بم تتميز المخففة من الثقيلة اذا دخلت على الجملة الفعلية من الخفيفة باصل الوضع (قوله لانها أشبه بالفعل) لان لفظها كلفظ عض مقصودا به الماضى أو الامر والمكسورة لا تشبه الا الامر كجد وفرق الرضى بما حاصله ان المفتوحة لكونها مصدرية بعض حروف المفرد بخلاف المكسورة وحاصله انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد المفتوحة وبينها ارتباط معنوى أرادوا ان يكون بينهما ارتباط

وانما أعملت قليلا استصحابا للاصل وقد قرئ بهما قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ويكثر كون الفعل الداخلة عليه ناسخا والا كثر فيه كونه ماضيا نحو وان كانت لكبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ووقوع غير الناسخ بعدها نادر والمضارع أندر كقوله ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه واذا أهملت لزم الخبر اللام فى الغالب كما سيأتى لئلا يتوهم كونها نافية (وأما لكن) اذا كانت (مخففة) من الثقيلة (فتهمل) وجوبا لزوال اختصاصها بالاسماء بدليل ولكن كانوا هم الظالمين وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا وعن يونس انه حكاه عن العرب (وأما أن) المفتوحة اذا خففت (فتعمل) وجوبا كما اذا لم تخفف بخلاف المكسورة فانها أشبه بالفعل منها قاله ابن مالك فى شرح الكافية (و) لكن (يجب فى غير ضرورة حذف اسمها

افظى ليتطابق اللفظى والمعنوى وبهذا يندفع ماقيل ماوجه التفرقة بين المفتوحة والمكسورة وكلاهما عمل لشبه الفعل لفظا ومعنى وبالتخفيف زال اللفظى وانه حيث فرقوا فينبغى ان تكون التفرقة على العكس لان المكسورة أصل والاصل أقوى من الفرع ووجه دفع الاول ظاهر والثانى انه لا يبعد فى اختصاص الفرع بما لم يوجد فى أصله (قوله وكونه) فيه اشارة الى تقدير معطوف وهو كون وان ضمير شأن خبر المعطوف المقدر ولا ضرورة تدعو الى ذلك بل هو مخالف لظاهر كلام الاوضح (قوله تبع فى هذا الخ) فيه نظر اذ ليس فى كلامه ظاهرا ولا صريحا ذلك بل ظاهره خلاف ذلك لان قوله ضمير شأن حال من المضاف اليه قال ابن الحاجب فى شرح المفصل والذى يدل على تقدير ضمير الشأن مع المفتوحة وان العرب تقصده قال

فى فتية كسيوف الهند قد علموا * أن هالك كل من يحفى وينتعل

فلولا ان الضمير مقدر لم يستقم تقدير الخبر ههنا فالذى سوغ التقديم كونه جملة واقعة خبرا فان زعم زاعم ان التقديم انما جاز لبطلان عمل أن فصار مبتدأ وخبرا والخبر يسوغ فيه التقديم فهو باطل بامتناع ان منطلق لزيد فدل على انهم يعتبرون بعد تخفيفها فى امتناع تقديم الخبر مايعتبرونه من التشديد وانما أوجبوا عمل أن فى مقدر لا يظهر وحيث جوزوا عمل المكسورة أعملوها فى ظاهر لا مقدر لانه لما كانت المفتوحة فرعا كان فى التزام اعمالها فى الظاهر مزية للفرع على أصله فى الظاهر فجعلوها فى الظاهر كالملغاة وأعملوا المكسورة فى اسم ظاهر ليروا فى الظاهر انه قدر بالاصل على الفرع اذ العمل فى الظاهر أقوى من العمل فى مقدر وبهذا يظهر وجه اختصاص عملها فى الضمير لانه فرع عن الظاهر الذى فسره (قوله حيث لم يذكر الاسم) وأما اذا ذكر فيجوز أن يكون مفردا كما يأتى (قوله كقوله) أى القائل أو الشخص لان البيت لجنوب أخت عمرو ذى الكلب وقبله

لقد علم الضيف والمرملون * اذا اغبر أفق وهبت شمالا

ويبذ للشمع الاستشهاد به على المخففة لانها لابد ان يتقدم عليها لفظ دال على اليقين والغيث المطر والكلأ ومريع بضم الميم على الاول وبفتحها على الثانى والثمال بكسر المثلثة الغياث (قوله وكون الجملة مفصولة الخ) انما احتيج الى ذلك للتمييز بين المصدرية والمخففة لان المصدرية مع الفعل بتأويل مصدر فلا يفصل بينها وبين ماتؤثر فيه لضعفها ولما كانت المصدرية لا يقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك الى فارق آخر كذا قالوا ويرد عليهم ان لا النافية تفصل بين المصدرية والفعل المنصوب وانه ما المحوج الى المميز اذا تقدم على المخففة مايدل على اليقين فانها لا تشتبه بالمصدرية الا أن يقال لما احتمل التأويل

وكونه (ضمير شأن) تبع فى هذا ابن الحاجب وأما ابن مالك فلم يوجب ذلك بل يجوز أن يكون غيره وهو ظاهر عبارة المصنف فى الشذور والاوضح (وكون خبرها جملة) اسمية كانت أو فعلية لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لم يذكر الاسم وأما فى الضرورة فلا يجب شئ مما تقدم كقوله بأنك ربيع وغيث مريع وأنك هنالك تكون الثمالا وكون الجملة (مفصولة من أن ان بدئت بفعل متصرف غير دعاء)

احتاجوا

ما(بقد)نحو ونعلم أن قد صدقتنا (او)بحرف(تنفيس)نحو علم أن سيكون وقوله

فاعلم فعلم المرء ينفعه
أن سوف يأتى كل ما قدرا

(أو) بحرف (نفى) نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة علم أن لن تحصوه أيحسب أن لم يره أحد (أولو) الامتناعية نحو أن لو نشاء أصبناهم وقل من يعدها من النحاة وربما جاء ذلك بلا فصل كقوله

علموا أن يؤملوا فجادوا

وأطلق الناظم هنا وقيده فى الارتضاء بلا وان ولم فاقتضى ذلك أنه مقصور على أحدهما وأفهم كلامه ان الجملة ان بدئت باسم أو فعل جامد أو دعائى لم تحتج الى فاصل بينها و بين ان نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للانسان الا ما سعى والخامسة أن غضب الله عليها فى قراءة بعضهم (وأما) اذا خففت (فتعمل) وجوبا عند الجمهور استصحابا للاصل وحملا لها على أن المفتوحة لكن تخالفها فى أن خبرها لا يلزم كونه جملة وفى ان اسمها لا يجب كونه ضمير شان ولا حذفه بل يجوز اظهاره كما قال (و يقل ذكر اسمها) فى اللفظ كقوله * كان ظبية تعطو الى وارق السلم * فى رواية نصب ظبية (و يفصل الفعل) المتصرف الواقع بعدها ولا يكون الا خبرا (منها) بأحد شيئين لا غير اما (بلم) نحو كأن لم تغن بالامس (أو قد) نحو

فمذورها كأن قد ألما * فان كان خبرها مفردا أو جملة اسمية لم يحتج الى فاصل كقوله

وصدر مشرق النحر كان ثدياه حقان و يروى كان ثدييه حقان وترك ذكر ليت ولعل لانهما لا يخففان

احتاجوا لذلك ولبعضهم هنا كلام لا يجدى نفعا فى المرام (قوله امابقد الخ) زاد فى التسهيل والشذور أو أداة شرط قال المرادى مثل وقد نزل عليكم فى الكتاب أن اذا سمعتم آيات الله قال الدمامينى هذه فعلية والكلام فى الاسمية نحو أعلم من زيد ان من يسأله فهو محسن عليه والظاهر ان ان فى الآية مفسرة لان نزل عليكم متضمن لمعنى القول وفى التسهيل والجامع أو رب كقوله

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

(قوله علموا الخ) صدر بيت عجزه * قبل أن يسألوا بأعظم سؤل * والشاهد ظاهر والسؤل بمعنى المسؤل (قوله فاقتضى انه مقصور على أحدها) قال حفيده ولم أعلم له مخالفا و ينبغى أن يتأمل وجه الاقتصار على هذه فان فيه دقة (قوله و آخر دعواهم الخ) يتأمل فى التمثيل بذلك للمخففة مع انه لم يتقدم عليها ما يدل على اليقين الا أن يقال اشتراط تقدمه أغلبى كما فى التصريح (قوله فتعمل وجوبا عند الجمهور) وقيل تهمل وعليه الكوفيون وقيل تعمل فى المضمر لا البارز واستظهر الحفيد القول باغلبية اعمالها لان الحاقها بالمكسورة أولى لمشابهتها لها بحصول الفائدة بكل منهما مع مدخوله بخلاف المفتوحة لانها مع معمولها بمنزلة المفرد (قوله لا يجب كونه ضمير شأن) بل قد يكون ضمير شأن كقوله

وصدر مشرق النحر كأن ثدياه حقان

كذا قيل ولا يظهر تعينه لجواز كونه ضميرا عائدا الى المتقدم ذكره أى كأن الصدر وقد يكون غيره كالبيت المذكور فى الشرح على رفع ظبية (قوله كان ظبية) عجز بيت لعلباء بن ارقم اليشكرى صدره * و يوما توافينا بوجه مقسم * والموافاة الاتيان والمقسم الحسن (قوله فى رواية نصب ظبية) على انها الاسم والجملة بعدها صفة والخبر محذوف أى كأن ظبية عاطية هذه المرأة على عكس التشبيه وقيل غير ذلك (قوله و يفصل الفعل الخ) أى ليحصل الفرق بين كأن المخففة من الثقيلة و بين كأن المركبة من كاف الجر وان الناصبة للمضارع لكن لم يفصلوا فى الفعل المذكور بين كونه دعائيا أولا وكان قياس ما تقدم فى ان ذلك (قوله بلم) ذكر الجلال السيوطى ان مثلها لما لكن أبو حيان قال لم يحفظ الفصل بلما و ينبغى أن يتوقف فى جوازه (قوله أو قد) اى ان كان الفعل ماضيا مثبتا (قوله فمذورها كأن الخ) قبله * لا يهولنك

والحاصل أن ما خفف من هذه الاحرف على ثلاثة أقسام قسم يجوز الغاؤه وهو ان المكسورة وقسم يجب الغاؤه وهو لكن وقسم يمتنع الغاؤه وهو أن المفتوحة و كان الملحقة بها (و) هذه الاحرف (لا يتوسط خبرهن) بينهن و بين اسمائهن لضعفهن في العمل لعدم تصرفهن وان عملن عمل الافعال وكذا لا يتقدم عليهن ولو ظرفا لذلك كما يفهم بالاولى (الا) اذا كان الخبر (ظرفا أو) جارا و (مجرورا) فيجوز توسطه لتوسعهم فيهما مع تأخرهما عن العامل (نحو ان في ذلك لعبرة) مثال المجرور (ان لدينا أنكالا) مثال للظرف وقد يجب ذلك لعارض نحو ان عند هند عبدها وان في الدار صاحبها وكذا لا يجوز تقديم معمول خبرهن عليهن مطلقا ولا يلاؤه لهن الا اذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا عند سيبويه وقد يجب

اصطلاء لظى الحرب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لضعفهن الخ) علل أيضا بأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيأ لا يعودون اليه (قوله ولو ظرفا) أراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور (قوله لذلك) أي لضعفهن في العمل وعلل أيضا بان لهذه الاحرف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فهي بعكسها ولم يجز تقديم خبر المفتوحة حملا لها على المكسورة فانها فرعها (قوله فيجوز توسطه) ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس والمراد بالجواز مقابل الامتناع لا مقابل الوجوب ليدخل ما اذا وجب التوسط كما سيأتي قال في الغرة و يجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف ومثله في المغني وقيل يقدر قبل الظرف لانه الاصل في العامل ولا يعتد به فاصلا لكونه ممنوع الاظهار (قوله وقد يجب ذلك) أي التوسط وقوله لعارض وهو لزوم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في ما مثل به بقي انه قد يجب تأخير الخبر مع كونه ظرفا نحو ان زيدا لفي الدار بقيد كون اللام داخلة على الخبر وحينئذ فللخبر الظرف ثلاث حالات (قوله مطلقا) اى سواء كان ظرفا أو مجرورا أم لا وعليه ما تقدم (قوله الا اذا كان) ظرفا كقوله

فلا تلحني فيها فان بحبها * أخاك مصاب القلب جم بلابله

ومنع الاخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجمهور على المنع وظاهره ولو ظرفا أو مجرورا وأجازه الحلواني قال لانهم أجروا الحال مجرى الظرف وقد يشعر هذا بأن الحال لو كان ظرفا جاز عند الجمهور فليحرر و بقي معمول اسمها نحو ان ضربي زيدا يوم الجمعة عند بكر شديد ومعمول صفة اسمها أو خبرها نحو ان رجلا ضارب زيدا الآن حاضر وان زيدا رجل ضارب غدا عند عمرو يريد السفر هل يجوز ايلاؤه فليحرر و يظهر ان معمول الصفة لا يجوز ايلاؤه لها لان معمول الصفة لا يجوز تقدمه على الموصوف (قوله ويجوز حذف خبرهن اذا علم مطلقا) أي سواء كان الاسم معرفة أو نكرة كررت ان أم لا وذهب ابن مالك الى انه لا يحذف الا اذا كان نكرة نحو ان محلا وان مرتحلا وذهب الفراء الى انه لا يحذف مطلقا الا اذا كررت ان كالبيت ورد المذهبان بالسماع ففي التنزيل ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم الآية وان الذين كفروا و يصدون عن سبيل الله فالخبر محذوف وليس الاسم نكرة ولم تتكرر ان أي لهم عذاب شديد و يجوز تقديره في الآية الثانية هلكوا وقيل الخبر و يصدون والواو زائدة فان قيل تقدم امتناع حذف خبر كان مطلقا فما الفرق قلت لما منع تقديم الخبر في هذا الباب جبر

بجواز

بجواز حذفه (قوله اذا استد مسده واو المصاحبة) حكى سيبويه انك ماوخيرا أى انك مع خير وما زائدة والخبر محذوف وجوبا وحكى الكسائى ان كل ثوب لو ثمنه بادخال اللام على الواو (قوله أو حال) نحو ان ضربى زيدا قائما (قوله أو مصدر مكرر) نحو ان زيدا سيرا سيرا أى يسير سيرا (قوله وبعد ليت شعرى الخ) الشعر بمعنى الفطنة مصدر قولك شعرت أشعر كنصرت أنصر والمعنى ليت علمى بجواب هذا الاستفهام حاصل فحذف الخبر لكونه فى معنى ليت أشعر والتزم الحذف لان الاستفهام سدمسد الخبر وجملة الاستفهام فى موضع نصب بشعرى على المصدرية لكن استشكل الرضى ذلك بان محل خبر شعرى الذى هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فجملة بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام فى مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا سادمسده لكثرة الاستعمال وذهب المبرد والزجاج الى أن جملة الاستفهام فى محل رفع خبر ليت ونسبه فى الايضاح الى سيبويه قال وتحقيقه ان شعرى بمعنى مشعورى والجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج الى رابط والذى ينبغى على تقدير كون شعرى بمعنى مشعورى أن يكون الاصل ليت مشعورى جواب هل زيد قائم والجملة مراد بها لفظها أى جواب هذا اللفظ ثم حذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فالمعنى ليت معلومى قيام زيد او عدم قيامه لان أحد هذين الامرين هو جواب هذا الاستفهام والا فلو لم يعتبر هذا الحذف لم يستقم ظاهرا وبهذا يندفع أن ذلك يؤدى الى الاخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية (قوله قاله فى الكافية الكبرى) وكذا فى التسهيل (قوله ومن جوزه خصه الخ) هذا أحد أقوال منها انه حسن فى الشعر وغيره مالم يؤد حذفه الى أن يلى ان وأخواتها فعل فانه حينئذ قبيح ومنها أنه حسن فيهما ان لم يؤد الحذف الى أن يلى ان وأخواتها اسم يصح عملها فيه ومنها ان الحذف خاص بأن (قوله غالبا) ومن غير الغالب ولكن زنجى عظيم المشافر * أى ولكنك و * ليت رفعت الهم عنى ساعة * أى ليتك

﴿تتمة﴾ سكتوا عن التعرض للنص على حذف هذه الاحرف اما وحدها أو مع الاسم أو مع الخبر أو معهما مع بقاء العمل وفى كلام المصنف ما يقتضى جواز عمل ليت محذوفة وذكر الدمامينى فى الكلام على قوله فلولا الغمد يمسكه لسالا أن الاصل ان الغمد ثم حذفت ان وارتفع الاسم بعدها وفيه اشعار بانها اذا حذفت لا تعمل ثم رأيت الشاطبى وأبا البقاء وجها قراءة حمزة والكسائى بنصب آيات فى سورة الجاثية بكون أن مضمرة وهى العاملة للنصب ورده السفاقسى بانه لا يصح لان ان لا تعمل مضمرة واذا لم تضمر ان وهى أم الباب فغيرها لا يضمر بالاولى انتهى ورده المصنف فى باب العطف على معمولى عاملين بقوله واضمار ان بعيد

اذا استد مسده واو المصاحبة أو حال أو مصدر مكرر وبعد ليت شعرى اذا أردف باستفهام قاله فى الكافية الكبرى وأما حذف الاسم فخاص بالضرورة كما صححه ابن عصفور وجزم به فى سبك المنظوم ومن جوزه اختيارا خصه بضمير الشان غالبا واعلم أن الهمزة ان ثلاث حالات وجوب الكسر

وكان السفاقسي أراد عدم الصحة عند الجمهور وقد ذكروا في باب الاستثناء ان السيرافي حكى عن الكسائي ان ناصب المستثنى أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها وفي المغني وغيره يجوز أن يكون تقدير أين شركائي الذين كنتم تزعمون تزعمون انهم شركائي وفيه حذف أن ومعموليها وأما حذف الاسم والخبر وبقاء الحرف فقال في المغني في بحث ان المكسورة انه لا يجوز وأيد بذلك كون ان في قول ابن الزبير رضي الله عنهما ان وراكبها بمعنى نعم لكن يرد عليه قوله قالت وان وقوله وكان (قوله ان لم يسد المصدر الخ) قال اللقاني اقائل أن يقول ان اريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فانها تفتح جوازا لانها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وان اريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شيء فما المانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على انه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بان ان قصد بها ارادة نسبة اسنادية تامة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وان قصد بها نسبة تقييدية به مسندة أو مسندا اليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر اذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ انتهى قال الشهاب القاسمي وقد يقال بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لاغنائه عن التقدير لانه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لان الاختصار مهما أمكن مطلوب اه فتأمله فلم يظهر منه ما يرفع الاشكال هذا وانما قال المصدر ولم يقل المفرد لانها اذا أولت بمفرد غير مصدر لم تفتح كما في قولك ظننت زيدا أنه قائم فهي هنا واجبة الكسر وان كانت في موضع مفرد وهو المفعول الثاني كذا قيل واعترضه بعضهم بقوله أما انها مع جزئيها في محل مفرد فصحيح وأما انها مؤولة معهما بمفرد فليس كذلك اذ لا يلزم في الجملة الحالة محل المفردات يؤول والتأويل انما يكون في المصدرية انتهى ولا يخفى ان حاصل الاعتراض المنازعة في التعبير بالتأويل والشارح كابن مالك انما عبر بالسد وحينئذ فيقال لم يقل المفرد لانها اذا سدت مسد مفرد غير مصدر لم تفتح كظننت زيدا الخ تأمل (قوله الاعتباران) أي السد وعدمه فالاعتباران بمعنى المعتبرين (قوله أي في ابتداء الكلام) أي لا التجرد للاسناد فان الواقعة فيه مفتوحة قال أبو حيان وليس وجوب كسرها مجمعا عليه فقد ذهب بعض النحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي (قوله نحو انا أنزلناه) مثال للابتداء الحقيقي وقد يتوقف فيه لسبق البسملة عليه وخصوصا على القول بأن البسملة آية من كل سورة وتقدم

ان لم يسد المصدر مسدها ومسد معموليها او وجوب الفتح ان سد ذلك وجواز الامرين ان صح الاعتباران وعلى الحالة الاولى اقتصر المصنف وذكر من صورها أربعة فقال (وتكسر ان) أي اذا وقعت (في الابتداء) أي في ابتداء الكلام حقيقة او حكما (نحو انا أنزلناه)

الكلام

الكلام على الآية في بحث الضمير (قوله ألا ان اولياء الله) مثال للابتداء الحكمى لتقدم ألا الاستفتاحية عليها ومن الابتداء الحكمى الواقعة وسط كلام المتكلم اذا كانت ابتداء كلام آخر نحو الزمز يدا انه فاضل فقولك انه فاضل كلام مستأنف وقع عليه لما تقدمه. ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا (قوله بأن تقع جوابا له) أى للاسم المقسم به وما ذكره مذهب البصريين وقيل يختار الفتح وقيل يجب وأصل الخلاف ان جملة القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للاخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا فمن قال نعم فتح ومن قال لا وانما هى توكيد للقسم عليه لا عاملة فيه كسر ومن جوز الامرين أجاز الوجهين (قوله والكتاب المبين) الواو للعطف ان كان حم مقسما به باضمار حرف القسم لا للقسم حتى لا يلزم اجتماع قسمين على مقسم واحد والا فللقسم وجواب القسم انا أنزلناه لا اعتراض تنخيما للمقسم به والجواب انا منذرون خلافا لابن عطية للسبق واسلامته عن الفك فان قوله يفرق الآية من تتمة الاعتراض وقد تخلل بينهما المقسم عليه (قوله لم يجعلها جوابا للقسم) وانما جعلها مع معمولها مفعولا لفعل القسم وهو تحلف بواسطة نزع الخافض أى على وقد يقال جواب القسم هو المحلوف عليه والمجرور هنا هو المحلوف عليه وفى التصريح ان الفعل على الفتح اخبار بمعنى الطلب للقسم لا قسم اذ الاصل فى الجواب أن يكون مذكورا والمفتوحة لا تصلح له لانها فى تأويل مفرد وجواب القسم لا يكون الا جملة قال الشهاب القاسمى وكونه ليس قسما واضح فى مثل هذا البيت اذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره ان يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا لا مانع أن يكون قسما ولهذا قال فقهاؤنا فى حلفت أو أحلف أو اقسم أو أقسمت انه يمين ان نواها أو أطلق انتهى ولا يضر عدم الجواب لان الجار والمجرور يقوم مقامه وان لم يكن الجواب اصطلاحا (قوله محكية به أو بعد ما فيه معنى القول) نحو أم لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون أى تدرسون فيه هذا اللفظ أو تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما أن يكونوا خوطبوا بذلك فى الكتاب على زعمهم أو الاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم (قوله قال انى عبد الله) الظاهر ان مقول القول انى عبد الله الى قوله حيا والتعبير بقال اما باعتبار ما سبق فى قضائه أو يجعل المحقق وقوعه كالواقع وقيل كمل الله عقله واستنبأه طفلا (قوله أو ما يؤدى معناها) أو المفرد اذا أريد لفظه كما يدل عليه قوله تعالى يقال له ابراهيم ونائب الفاعل مفعول فى المعنى (قوله نحو ولا يحزنك الخ) فان العزة الخ ليس محكيا لفساد المعنى لان ذلك ليس من مقولهم لانه لا يحزنه قولهم

ألا ان أولياء الله اذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لتأولها بالمفرد وهو لا يستقل به الكلام (وبعد القسم) أى بأن تقع جوابا له سواء وجدت معه اللام (نحو يس والقرآن الحكيم انك لمن المرسلين) أم لا كما فى (والكتاب المبين انا أنزلناه) لان جواب القسم يجب أن يكون جملة ولا يعارض ما هنا اجازة الوجهين بعد فعل القسم حيث لا لام معه كما فى الاوضح وغيره نحو

أو تحلفى بربك العلى
أنى أبو ذيالك الصبى

لان من فتحها لم يجعلها جوابا للقسم (وبعد القول) بأن تقع مع معمولها محكية به (نحو قال انى عبد الله) لان محكى القول لا يكون الا جملة أو ما يؤدى معناها فان وقعت بعد القول غير محكية وجب كسرها نحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفتحها

ذلك وكونه من مقولهم على جهة التخريج فتخريجه خلاف الظاهر لا قرينة عليه (قوله في نحو أخصك الخ) فانها في الاول للتعليل أى لانك فاضل وفى الثانى مفعول للقول بمعنى الظن (قوله وقيل اللام الخ) سكت عن بقية المعلقات فلينظر الفرق بين اللام وغيرها من بقية المعلقات التى تتصور مع ان هذا وقال الرضى وتكسر أيضا اذا دخلت في مبتدأ أى خبره لام الابتداء فانها لا تجامع الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء في المعنى انتهى وعلى هذا كان الاولى ابقاء المتن على اطلاقه لان اللام أعم من المعلقة اذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب وانما فتحت في نحو علمت ان زيدا لقائم لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضى من غير قد ظاهرة أو مقدرة (قوله وهذه اللام الخ) انما أخرت لئلا يدخل حرف التوكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل (قوله وتكسر أيضا الخ) قد يقال جميع ذلك داخل في قول المصنف وتكسر في الابتداء وأمثلة الواقعة بعد كلا وحتى الابتدائية (قوله في أول الجملة الخ) انما وجب الكسر في ذلك لان المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان ووجوب الكسر مبنى على اجازة ذلك وهو رأى البصريين والكوفيون يمنعون صحة التركيب أصلا والخلاف عائد الى أصل المسألة لا الكسر وهما متلازمان وأما الواقعة خبرا عن اسم المعنى فتفتح نحو اعتقادى أنك فاضل (قوله وفى أول الصلة) أى صورة ولفظا ولا فرق بين صلة الموصول الاسمى والحرفى وانما وجب الكسر لان الصلة لا تكون الا جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة صورة ولفظا نحو جاء الذى عندى انه فاضل والا فهى واقعة في أولها بحسب المرتبة لانها في الحقيقة أول الصلة لوقوعها مع معمولها في محل المبتدأ أو الظرف قبله خبره وانما وجب كسرها في نحو أعجبنى الذى ابوه انه فاضل مع وقوعها حشو الصلة لانها خبر عن اسم عين (قوله والصفة) أى وتكسر أيضا اذا وقعت ان مع معمولها في أول صفة قال في التصريح لاسم عين قال شيخنا وانظر هل له محترز وانما وجب الكسر لان الفتح يؤدى الى وصف أسماء الاعيان بالمصادر وهى لا توصف بها الا بتأويل مفقود مع ان وأما الواقعة في حشو الصفة لفظا وصورة فتفتح نحو مررت برجل عندى انه فاضل لان الوصف بالجملة لا بالمصدر (قوله والجملة الحالية) أى وتكسر أيضا اذا وقعت في أول الجملة الحالية لفظا وصورة سواء وقعت بعد واو الحال أم لا لان الجملة تقع حالا ولا دليل على كونها في تأويل المفرد * فان قلت افتحها لتكون في تأويل المصدر والمصدر يقع حالا * قلت ذاك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به لانه يؤول بمعرفة وشرط الحال التنكير لكن ذكر السيرافى أن موضع الموصول

في نحو
أخصك بالقول انك صالح
ونحو أتقول ان زيدا عاقل
(وقبل اللام) الابتدائية
المعلقة للعامل عن العمل
(نحو والله يعلم انك لرسوله)
لوجود اللام اذ لو فتحت ان
لزم تسليط العامل عليها
ولام الابتداء لها صدر
الكلام وماله صدر الكلام
لا يعمل ما قبله فيما بعده
وهذه اللام وان تأخرت لفظا
لمانع فرتبتها التقديم على
ان وتكسر أيضا اذا وقعت
في أول الجملة المخبر بها عن
اسم عين وفي أول الصلة
والصفة والجملة الحالية
والمضاف اليها ما يختص
بالجمل كاذ وحيث ونصبة
كلام ابن الحاجب في كافيته
وجوب الفتح بعد ما يختص
بالجملة

وصلته في نحو قاموا ما خلا زيدا انتصب على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو
ارسلها العراك وهذا لا يحتاج اليه مع الواو لان الحال المفردة لا تقع بعد الواو (قوله
قال بعض العلماء) هو أبو عبد الله الفاساني ويؤخذ من التعليل ان جواز الوجهين
لا يختص بحيث (قوله اذا وقعت فاعلا) أي اذا وقعت هي ومعمولاها فاعلا نحو
أولم يكفهم أنا أنزلنا أو نائب فاعل نحو قل أوحي الي انه استمع نفر من الجن لان
الفاعل ونائبه لا يكونان الا مفردين (قوله أو مفعولا به) نحو ولا تخافون انكم
اشركتم بالله لان المفعول لا يكون الا مفردا والاولى أن لا يقيد بقوله به لتدخل
الواقعة مفعولا نحو جئتك اني أحبك ومفعولا معه كما قال ابن الخباز نحو يعجبني
جلوسك عندنا وانك تحدثنا (قوله غير محكية) كان عليه أن يقول وغير خبر للاحتراز
من نحو ظننت زيدا انه قائم فيجب الكسر هنا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال نحو
ومن آياته انك ترى الارض أو في الاصل نحو كان عندي انك فاضل لان المبتدأ
لا يكون الا مفردا (قوله أو خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) نحو
اعتقادي انه فاضل فيجب الفتح ولا يجوز الكسر لانه يؤدي الى وقوع الجملة خبرا
من غير رابط بخلاف قولي انه فاضل واعتقاد زيد انه حق فيجب الكسر لان الجملة
في الاول قصد حكاية لفظها فهي نفس المبتدأ فلا تحتاج لرابط أي قولي هذا اللفظ
لا غيره وفي الثاني الرابط اسم ان وقال مكي لا يظهر وجه الكسر في هذا الاخير ولعله
لذلك أسقطه الشارح ولانه يرد عليه نحو عملي اني أحمد الله فان حمد الله صادق على
عملي مع ان الفتح واجب وتحرير المقام يطلب من حواشي التوضيح (قوله أو مجرورة
بالحرف) نحو ذلك بأن الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا (قوله أو
بما لا يختص بالجمل) نحو مثل ما أنكم تنطقون فمثل مضاف وانكم تنطقون مضاف
اليه وما صلة وذكر الحفيد ان هذا مما يجوز فيه الامران ووجهه ظاهر (قوله أو
تابعة لشئ من ذلك) أي مما يجب فيه فتح ان ودخل في التابعة المعطوفة نحو اذكروا
نعمتي التي أنعمت عليكم واني فضلتكم والمبدلة نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين
أنها لكم والمؤكدة توكيدا لفظيا نحو يعجبني انك قائم أنك قائم فالتعبير بالتابعة
أولى من تعبير الموضح بالمعطوفة والمبدلة (قوله بعد اذا الفجائية) نحو * اذا انه عبد
القفا واللهازم * فالكسر على معنى فاذا هو عبد القفا والفتح على معنى فاذا العبودية
أي حاصلة (قوله أو فاء الجزاء) نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوأ
بجهالة الآية فالكسر على معنى فهو غفور رحيم والفتح على معنى فالغفران والرحمة
أي حاصلان أي فالحاصل الغفران والرحمة (قوله أو أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم
نحو أما انك فاضل فالكسر على انها حرف استفتاح والفتح على انها بمعنى حقا وهو

قال بعض العلماء والاوجه
جواز الوجهين بعد حيث
الكسر باعتبار كون المضاف
اليه جملة والفتح باعتبار
كونه في معنى المصدر ولزوم
اضافتها الى الجملة لا يقتضي
وجوب الكسر لان الاصل
في المضاف اليه أن يكون
مفردا وامتناع اضافتها الى
المفرد انما هو في اللفظ
لا في المعنى على أن الكسائي
جوز اضافتها اليه ومن ثم
قال المرادي ويتخرج الفتح
على مذهب الكسائي وعلى
ذلك ينبغي جوازهما أيضا
بعد اذ ويؤيده جوازهما
في اذا الفجائية مع اختصاصها
بالجملة * تتمة * تفتح أن وجوبا
اذا وقعت فاعلا أو نائبا عنه
أو مفعولا به غير محكية
أو مبتدأ أو خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق
عليه خبرها أو مجرورة بحرف
أو بما لا يختص بالجمل
أو تابعة لشئ من ذلك
وتكسران أو تفتح اذا
وقعت بعد اذا الفجائية
أو فاء الجزاء أو أما

قليل (قوله أو لا جرم) نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح وهو الغالب على ان جرم فعل ماض معناه وجب وان وصلتها فاعل أى وجب ان الله يعلم ولا صلة كما يقول سيبويه وقال الفراء لا جرم مركبة بمنزلة لا رجل بمنزلة لا بد ومن بعدها مقدرة أى لا بد من ان الله يعلم والكسر على ماحكاه الفراء من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (قوله أو واو الخ) نحو ان لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظما فيها ولا تضحى فالكسر اما على الاستئناف أو بالعطف على جملة ان الاولى والفتح بالعطف على ان لا تجوع واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لى مالا وان عمرا فاضل فان ما لا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح أن يقال ان لى وفضل عمرو فيجب كسر ان (قوله أو وقعت الخ) نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه انه هو البر الرحيم فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستأنف استئنافا بيانيا لانه فى المعنى جواب عن سؤال كأنه قيل لم فعلتم ذلك (قوله أو خبرا عن قول الخ) نحو قولى انى أحمد الله فالفتح على ان القول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله فالخبر مفرد والكسر على انه بمعنى المقول أى مقولى أنى احمد الله والخبر جملة وهى مستغنية عن العائد لانها نفس المبتدا فى المعنى ولو انتفى القول الاول فتحت نحو عملى انى أحمد الله او القول الثانى أو اختلف القائل كسرت فالاول نحو قولى انى مؤمن والثانى نحو قولى ان زيدا يحمد الله واعلم ان الضابط يصدق على أول قولى انى أحمد الله لان أفعل التفضيل بعض مايضاف اليه فيصدق على ان ان وقعت خبرا عن قول فالفتح على أن المعنى أول أقوالى حمد الله تعالى من حيث هو بأى عبارة كانت والكسر على أن المعنى أول أقوالى هذا اللفظ المعين قال شيخنا فيكون انى أحمد الله خبرا عن أول لكن هذا انما يتجه اذا كان القول مؤولا بالمقول أى أول مقولاتى هذا اللفظ المعين بخلاف ما اذا لم يكن بمعنى المقول بل باقيا على مصدريته اللهم الا أن يقال يقدر مضاف قبل قوله انى أحمد الله أى قولى أنى أحمد الله ويحتمل أن قولى هذا المقدر خبر عن أول وجملة انى أحمد الله مقولة فان قلت قد لزم من كلامك أولا ان جملة أحمد الله مضاف اليها والجمل لا يضاف اليها فلت اذا كانت فى تأويل مفرد صح أن تكون مضافا اليها كما فى قوله هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم هذا ما ظهر واعترض الدمامينى على الرضى فى تقدير القول بمعنى المقول وقد علمت رده مما قدمناه انتهى وفى شروح التسهيل فى هذا التركيب ماينبغى مراجعته للاريب (قوله عند ارادة المبالغة فى التأكيد) أشار الى ان فائدة اللام ذلك قال فى المغنى ولهذا زحلقوها فى باب ان عن صدر الجملة كراهة ابتداء الكلام بمؤكدين انتهى ولها فائدة ثانية وهى تخليص المضارع للحال وكأن

أو لا جرم أو واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه أو وقعت فى موضع التعليل أو خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد وقد يسقط فى الاوضح الكلام على هذه الامور (ويجوز دخول اللام) الابتدائية عند ارادة المبالغة فى التأكيد

الشارح تركها الا ان ابن مالك اعترضها بقوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة انى ليحزننى أن تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع انه أثره واجيب بان اللام فى ذلك لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص المضارع للاستقبال وأجاب فى المغنى بغير ذلك فليراجع (قوله على ما تأخر من خبران الخ) قال الرضى فاذا أردت دخولها فى خبران الذى فى أوله لام قسم وجب الفصل بينهما كراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم فصل بينهما بما الزائدة انتهى وانظر جعله ما زائدة فان غيره جعلها موصولة أو موصوفة وراجع المغنى والتصريح وأفهم قوله على ما تأخر انها لا تدخل على ان وعليه ما مر عن المغنى لكن اذا أبدلت همزة ان هاء جاز دخول اللام عليها عند سيبويه كقوله * لهنك من برق على كريم * لزوال لفظة ان وظاهر كلامه انه لا يشترط فى الخبر أن لا يكون جملة شرطية وقال الرضى لا تدخل هذه اللام على حروف الشرط فلا تقول ان زيدا لئن ضربته يضربك ولا على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كل منهما الصدر فتنافرا وحذرا من التباسها بالموطئة لانها تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك جوز ابن الانبارى دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو ان زيدا من يأته ليحسن اليه لانه غير صالح للموطئة ورد بانه لم يسمع ونص الفراء على منعه وعلى منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن أتانى محسن (قوله وان تقدم معموله) نحو ان زيدا لطعامك آكل وان منع المبرد ابن مالك من ذلك فقد رده المصنف والوارد من ذلك فى التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ لخبير فلا التفات لمن تعقب المصنف بأن لام الابتداء لها الصدر لما يأتى انها الاصدارة لها فى باب ان (قوله وان زيدا لابوه قائم) نبه به على انه لا فرق بين الخبر المفرد والخبر الجملة قال الرضى واذا وقعت الاسمية خبران فالوجه دخول اللام على الجزء الاول وقد حكى ان زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف لان حقها لما سقطت عن التصدير ان لا تتأخر عن الاسم وعن أول اجزاء الخبر وصرح المرادى فى شرح التسهيل بأنه شاذ وفى كلام بعضهم ما يقتضى ان دخولها على الاول أولى وان دخولها على الثانى جائز من غير ضعف ومنه قوله * وانك من حاربته لمحارب * وعلى هذا يخرج ان هذان لساحران ولا يحتاج الى تقدير مبتدأ (قوله منفيا) أى بحرف لان أكثر المنفى بما أوله لام فكره دخول لام على لام ثم اجرى النفى على سنن واحد أو فصل فلا يقال ان زيدا لليس قائما وتدخل على الثانى اذا كان اسما نحو ان زيدا لغير قائم ويدل عليه لعندى غيره مكة ورقد خلت على معمول ما عملت فيه غير وعلم من قوله كالو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا الخ أى فانه يمتنع دخولها

(على ما) أى الذى أوشئ (تأخر من خبران المكسورة) وان تقدم معموله نحو انى لو زيروان زيدا لابوه قائم فلو تقدم الخبر امتنع دخول اللام عليه كالو كان مع تأخره منفيا أو ماضيا متصرفا خاليا من قد

عليه فى ذلك انها تدخل على ماليس واحدا مما ذكروه هو المفرد نحو ان ربى لسميع الدعاء والجملة الفعلية التى فعلها مضارع نحو ان ربك ليحكم لشبهه بالاسم ولا فرق فى المضارع بين المتصرف كما تقدم وغيره نحو ان زيدا ليذر الشر والجملة الاسمية وتقدم الكلام عليها او الظرف والجار والمجرور نحو وانك لعلى خلق عظيم ومحله اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا والماضى الجامد نحو ان زيدا لنعم الرجل والمقرون بقد الظاهرة نحو ان زيدا لقد قام والمقرون بقد المقدرة كما يقتضيه الاطلاق نحو ان زيدا لقام بتقدير قد وفى الثلاثة الاخيرة خلاف فانظر التوضيح وظاهر كلامهم انه لا فرق فى المضارع والماضى بين الناسخ وغيره فتدخل على الاول مطلقا والثانى مع قد لكن يبقى الكلام فى دخولها على معمولاته فلم ينصوا على حكمه هنا نعم قال ابن مالك وربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن ان نحو قول أم حبيبة رضى الله عنها فى قوله انى كنت عن هذا لغنية فأشار الى قلته من جهة دخول اللام على الجزء المتأخر كما هو المتبادر ثم هو لا يعارض ما سلف عن الرضى والمرادى فى الاسمية كما لا يخفى وسيأتى عن الرضى انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير (قوله وهذه اللام الخ) قضيته انه ليس حقها الدخول على ان وفى المغنى ما يخالفه فانه قال وليس لها الصدرية فى باب ان لانها مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة لان أصل ان زيدا القائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين الخ (قوله كراهة اجتماع حرفى توكيد) احترز باجتماع عن نحو ان زيدا لقائم وبحرفى عن نحو قام زيد نفسه عينه وفى المغنى وان لم يقيد بحرفين لكنه قيد بافتتاح فأخرج مثل هذا الاخير والاول خارج عما هو المتبادر من اجتماعهما لكن يرد على ذلك ان السكاكى ادعى أن سبب افادة انما للحصر ان ان للتأكيد وما كذلك وان ابن مالك قال فى التوضيح قد يجمع بين الا وما توكيدا للتنبيه وان فى مثل اسوف يقدم زيد اجتماع حرفى توكيد فليحرر المقام (قوله أو من اسمها) أى ويجوز دخول اللام على ما تأخر من اسمها الخ وحكى الكسائى دخولها على الاسم غير معمول لشئ وذلك قول بعض العرب خرجت فاذا ان لغدا أنا وينبغى أن يقدر الفاصل أى فاذا ان بالمكان لغدا أنا (قوله أو عن معمول خبرها) قال الرضى ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله لنقصان حقه من التصدر وما ذكر من جواز تقديم المعمول هو الاصح ومنعه المغاربة وجرى عليه ابن عقيل أول الباب قال شيخنا وانظر عند تعدد معمول الخبر مع التقدم هل يجوز دخول اللام على الجميع أو على أحدهما وكذلك انظر الخبر اذا تكرر ان قلنا بجواز تكرره وانظر أيضا معمول الاسم وحكمه فى دخول اللام عليه انتهى وفى شرح التسهيل للمرادى أن فى جواز الفصل بمعمول

(وهذه اللام هى الداخلة على المبتدأ وانما أخرت مع الخبر كراهة اجتماع حرفى تأكيد وتسمى اللام المزحلقة وزحلقت دون ان لئلا يتقدم معمولها عليها (أو) من (اسمها) عن خبرها نحو ان فى ذلك لعبرة لأولى الابصار ولا يكون الخبر فى ذلك الا ظرفا أو جارا ومجرورا أو عن معمول خبرها نحو ان فيك لزيدا راغب وعبارة بعضهم تقتضى أن تأخر الاسم على الخبر شرط فى دخول اللام وليس كذلك بل الشرط أن لا يلى ان لئلا يجمع بين حرفى تأكيد كما مثلنا (أو ما توسط) بين الخبر والاسم أو بين الاسم وغيره (من معمول الخبر) نحو ان زيدا لطعامك آكل وان فى الدار لعندك زيدا جالس فلو أخر عن الخبر امتنع دخولها عليه

أيضا وهو ما صححه ابن مالك وأبو حيان وصحح بعضهم المنع لان الحرف اذا أعيد للتأكيد لم يعد الا مع ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة وقضية كلام بعضهم أن توسط المعمول بين الاسم والخبر شرط لدخول اللام عليه وليس كذلك بل الشرط أن يفصل المعمول عن ان كما مثلنا (أو من ضمير الفصل) نحو ان هذا لهو القصص الحق سمي به لكونه فاصلا بين الخبر والتابع والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعتمد عليه في تأدية المعنى أو لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والصحيح أنه اسم وأنه لا محل له من الاعراب ومن في قوله من خبرات للبيان * (تنبيه) * لا تدخل اللام في غير ما ذكر وسمع في مواضع وخرج على زيادتها نحو

أم الحليس لعجوز شهربه

ولكنني عن حبها لعميد * قال البدر ابن مالك وأحسن ما زيدت فيه قوله ان الخلافة بعدهم لذميمة * وخلائف ظرف لمما احقر * (ويجب) دخولها (مع) ان (المخففة) المكسورة الهمزة (ان أهملت وان لم يظهر المعنى) لانها لما أهملت صارت بصورة ان النافية فخيف اللبس فجيء بعدها باللام دفعا له وتسمى اللام الفارقة فان أعملت أو ظهر المعنى لوجود قرينة دافعة لاحتمال النفي لفظية

نحو ان في الدار لساكنا زيد نظر (قوله كما لو كان مع توسطه حالا) فانه يمتنع لانه لم يسمع وان اقتضاه القياس على المفعول مع انه فرق بين الحال وبينهما فانظر التصريح ومقتضى الفرق ان التمييز كالحال بناء على الاصح انه لا يجوز نيابته عن الفاعل وقال بعضهم ودخل في المعمول المذكور التمييز على القول بجواز تقديمه على عامله اذا كان فعلا متصرفا انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا لقياما قائم وان زيدا لاحسانا يزورك فهو مندرج في قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي ان يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسماع (قوله غير صالح للام) أي غير صالح في نفسه لدخول اللام فلا يرد ما لو كان الخبر ظرفا مقدما وتعلق به جار ومجرور نحو ان عندك لفي الدار زيدا وقلنا بجواز دخول اللام على معمول الخبر المذكور لان الخبر في نفسه صالح لدخول اللام عليه في هذه الحالة لما تقدم بخلاف ان زيدا جالس في الدار وان زيدا راكبا منطلق وان زيدا عمرا ضرب لتأخر معمول الخبر في الاول ولكونه حالا في الثاني ولكونه فعلا متصرفا خاليا من قد في الثالث لان دخولها على المعمول فرع دخولها على العامل (قوله وخرجت على زيادتها الخ) ظاهر الكلام انها في هذه الحالة لا تدل على التأكيد كلام الابتداء ومما سمعت زيادتها فيه واو المعية المغنية عن الخبر حكى الكسائي عن بعض العرب انه قال ان كل ثوب لو ثمنه وقاس عليه بناء على قوله انه لا حذف وان الخبر وضعية لان الواو بمعنى مع (قوله ام الحليس الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * ترضى من اللحم بعظم الرقبه * والشاهد فيه ظاهر والشهربة العجوز الفانية (قوله ولكنني الخ) لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا رواه عدل والشاهد فيه ظاهر (قوله ان الخلافة الخ) ذميمة بالدال المهملة من الدمامة وهي الحقارة والخلائف جمع خليفة وظرف بضم الظاء المعجمة جمع ظريف وما بمعنى من أي لمن الذين أحقرهم بالنسبة الى من سلف وان كان الذين احقرهم ظرفا والشاهد في دخول اللام في قوله لما وانما كان حسنا لدخولها قبل ذلك على خبر ان (قوله دفعا للبس) يؤخذ منه انها اذا كانت عاملة ولم يخف اللبس بان كان الاسم مبنيا أو معربا مقصورا لزمته اللام كما في الرضي قال الشهاب القاسمي أقول يلزم التباس العاملة بالمهملة نحو ان هذا القائم وان الفتى لقاعد انتهى قال شيخنا قد يقال لا ضرر في هذا اللبس اذ المعنى الاصلي لم يتغير بخلاف اللبس بالنافية انتهى ثم هذا مذهب الجمهور وقال ابن الحاجب تلزم اللام مع

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن
ليحصب دخولها بر قد عيب
تركها كالمثال المذكور
وقضية كلامه في الشرح أن
هذه اللام هي لام الابتداء
وبه صرح في الاوضح وهو
مذهب سيبويه واختاره
ابن مالك وذهب بعضهم الى
أنها لام أخرى اجتلبت
للفرق وثمرة الخلاف تظهر
فيما اذا تقدم عليها فعل قلبي
كقوله عليه الصلاة والسلام
قد علمنا ان كنت لمؤمنا فمن
جعلها لام الابتداء كسر
همزة ان ومن جعلها لاما
أخرى فتحها (ومثل ان)
المشددة في نصب الاسم ورفع
الخبر (لا النافية للجنس)
لمشابهتها لها في التوكيد
ولزوم الصدر والدخول على
الجملة الاسمية وتسمى
لا التبرئة لانها تدل على نفي
الجنس فكأنها تدل على
البراءة منه وخرج بالنافية
لا الناهية فانها تختص
بالمضارع والزائدة فلا تعمل
شيأ وهي التي دخولها

التخفيف مطلقا أما مع الاهمال فلما ذكر وأما مع الاعمال فللطرد (قوله بأن يكون
الخبر منفيا) لانه يبعد ارادة النافية حينئذ والا كان نفيا للنفي ونفي النفي اثبات فلا
حاجة للنفي بل الوضع موضع الاثبات (قوله انا ابن الخ) قاله الطرماح وأباة كقضاة
جمع آب بمعنى ممتنع والضيم الظلم ومالك اسم أبي القبيلة والثاني القبيلة ولهذا قال
كانت وصرفه باعتبار الحي وصرف المعادن لدخول أل عليه لا للضرورة كما قيل
والتمثيل بذلك يدل على الاحتياج للام مع الاهمال وان دخلت على الفعل (قوله
وذهب بعضهم الخ) من البعض المذكور أبو علي وأبو الفتح قال الرضي واحتجوا
بأنها لو كانت للابتداء لوجب التعليق في علمت زيدا لقائما ولما دخلت فيما لا تدخله
لام الابتداء نحو ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك والجواب ان المثال مخترع ويلتزم
تعليقها الافعال القلوب لو دخلت على أول مفعوليها لكنها لا تدخل بعد الافعال
الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر ولما نصب الاول لخلوه عن المانع فلا بد من
نصب الثاني وان دخله لام الابتداء وأما ان قتلت لمسلما وان يزينك لنفسك فشاذ
فان قلت هذا يدل على ان اللام مع المفتوحة للفرق مع انها لا تلتبس بالنافية قلت
قد يقال انها دخلت بعد المكسورة للفرق ثم لما أدخل الفعل على ان فانفتحت لاجل
الفعل فيقدر تأخر دخول الفعل فيكون الكسر وقصد الفرق سابقا عليه ثم يتغير
الحال بدخوله أو يقال لام الفرق قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل
بعد المكسورة مع القرينة (قوله كسر همزة ان) لان لام الابتداء لا تدخل الا على
المكسورة (قوله فتحها) اذ لا مانع من تسلط الفعل قبلها عليها قال أبو حيان وهذا
البناء انما هو على مذهب البصريين وأما على مذهب الكوفيين فاللام عندهم
بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم لا يجوز في نحو قد علمت ان كنت لمؤمنا
الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير قد علمنا ما كنت الا مؤمنا انتهى (قوله
النافية للجنس) أي لصفته وحكمه والا فالجنس لا ينفي واسناد النفي اليها مجاز من
اسناد ما للشئ الى آلته (قوله وكأنها تدل على البراءة منه) عبارة الدماميني كأنه
مأخوذ من قولك برأت فلانا من كذا اذا نفيته عنه فهي مبرئة للجنس أي نافية
له واطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كما في زيد عدل (قوله وهي التي دخولها الخ)
يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد وخروجه يخل بذلك
(قوله ويفرق بين ارادة الجنس الخ) من قرائن ارادة الجنس بل امرأة ومن قرائن

كلام كخروجها وبقوله للجنس لا النافية للوحدة فلانها تعمل عمل ليس لكن تقدم ... ارادة
... قد تكون نافية للجنس فكان الاولى التعبير بلا المحمولة على ان كما قال ابن مالك في نكته على مقدمة
... فرق بين ارادة الجنس وغيره بالقرائن والاصل أن لا تعمل

ارادة غيره بل رجال أو رجلان (قوله لما تقدم فى ما) أى من انها حرف لا يختص بقبيل فأصلها أن لا تعمل وذكر ابن مالك فى شرح الكافية ما يفيد أن لا اذا قصد بها النفى العام اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل فقال اذا قصد بلا نفى الجنس على سبيل الاستغراق اختصت بالاسم لان قصد الاستغراق على سبيل التنصيص يستلزم وجود من لفظا أو معنى ولا يليق ذلك الا بالاسماء النكرات فوجب للا عند ذلك القصد عمل فيما يليها ولا يمكن أن يكون جرا لئلا يعتقد انه بمن فانها فى حكم الموجودة لظهورها بعض الاحيان ولا رفعا لئلا يعتقد انه بالابتداء فتعين النصب انتهى مع اختصار (قوله نفى الجنس) أى جنس اسمها من حيث اتصافه بالخبر والا فليس النفى الاسم بل الخبر ان مفردا ففرد وان مثنى فمثنى أو جمعا فجمع ومعنى نفى الجنس والوحدة فى المثنى والجمع نفى كل مثنى و جمع ونفى فرد من افرادهما لكن كونها لنفى الجنس فى المفرد ظاهر اما الجمع والمثنى ففيه توقف فقد أشار السيد فى حواشى المطول الى أن نفى الجمع يحتمل نفى كل فرد ونفى قيد الجمعية وانه ليس نصا فى نفى الجنس فراجعه ولعل المراد انها لنفى الجنس نصا فى الجملة وقضية كلام السيد ان ذلك جار على القول بأن افراد الجمع آحاد فيكون لزوم ذلك فى غير النكرة المنفية بلا فليحرر (قوله أن لا يدخل عليها جار) فان دخل سواء كان مضافا نحو هو ابن لا شئ أو حرف جر نحو غضبت من لا شئ جر النكرة ولم تعمل لا لأن الجار انما يتعلق بالاسماء فاذا دخل عليها لم يكن متعلقا بها بل بالاسم بعدها فيكون الاسم بعدها معمولا للجار لا لها (قوله أن لا يفصل الخ) فان فصل بطل عملها خلافا للرمانى لانها عامل ضعيف وأما لا كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشير زائرا فاسم لا فى الاولين محذوف أى لا أحد ورجلا تمييز والثالث على معنى لا أرى وسواء كان خبرها ظرفا أو مجرورا أولا لكن هذا لا يفيد انه لا يجوز تقديم الخبر أو معموله أو معمول الاسم عليها نفسها بناء على انها ليس لها الصدر فليحرر وأفهم كلامه انه يشترط فى لا هذه عدم تقدم خبرها وان اشترط فى العاملة عمل ليس قال فى اللباب وحكمه حكم خبر ان الا فى جواز تقديم الظرف قال الشارح فان خبر ان اذا كان ظرفا يجوز تقديمه على اسمها بخلاف خبر لا فانه لا يتقدم على اسمها لانحطاط مرتبتها عن مرتبة أصلها انتهى * بقى ان عموم كلامه يقتضى انه لا يشترط فى لا هذه عدم انتقاض نفيها وهو صريح فى قول شرح التوضيح فى الكلام على قوله

يحشر الناس لا بنين ولا آباء الا وقد عنتهم شؤون

ان جملة وقد عنتهم شؤون خبر لا وهو مقتضى عدم ذكره ذلك من شروطها لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وصرحوا به فى باب

لما تقدم فى ما النافية لكن ورد السماع بعملها على خلاف القياس وانما تعمل بشروط أربعة الاول أن يقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق الثانى أن لا يدخل عليها جار الثالث والرابع أن لا يفصل بينها وبين اسمها فاصل

الاستثناء وما في شرح التوضيح مشكل كيف وفيه في ذلك المحل ما يقتضي ان ما تعمل
مع الانتقاض وهم مطبقون على خلافه وان وقع في المطول ما يقتضيه وقد تقدم
في لا العاملة عمل ليس انه يجوز الفصل بينها او بين اسمها بمعمول الخبر اذا كان ظرفا
أو مجرورا فهل الامر كذلك هنا أو يفرق بينهما (قوله وان يكون هو والخبر
نكرتين) اما الاسم فلانه على تقدير من الاستغراقية كما تقدم وهي مختصة
بالنكرات وأما الخبر فعلى الاصل وخالف الكوفيون في هذا الشرط وتفصيل
مذاهبهم يطول وأورد على اشتراط تنكير الاسم نحو لا أبا له ولا غلامي له
ولا مسلمي له فانه جائز بدون شذوذ مع انها مضافة الى الضمير حقيقة باعتبار المعنى
واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور
النحاة وان اعترض واجيب عنه بما هو مقرر في موضعه وأجاب اللقاني بانها نكرة
صورة فقد حصل الشرط في الجملة انتهى وأشار لذلك في المغني في بحث اللام
حيث قرر انها مقحمة من وجه دون وجه وان لها منزلة بين منزلتين فراجعه
(قوله والهما أشار الخ) في كونه اشارة الى اشتراط عدم الفصل نظر لا يخفى
(قوله وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه) قال الرضي واعلم انه قد
يؤول العلم المشهور ببعض الخلال بنكرة فينتصب بلا التبرئة وتنزع منه لام
التعريف ان كانت فيه نحو لا حسن في الحسن البصري أو بما أضيف اليه نحو
لا ابن زبير ولا نحو هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذ الله والرحمن
لا يطلقان على غيره تعالى وأما تأويله بالنكرة فوجهان أحدهما ان يقدر مضاف
هو مثل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام وذلك المضاف هو المنفي بالحقيقة
ولما نزع اللام من المضاف اليه لرعاية اللفظ واصلاحه وهو في الحقيقة معرفة
ومن ثم لا يوصف بنكرة على التأويل كما قال الاخفش وأما أن يجعل العلم لاشتهاره
بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى فمعنى ولا أبا حسن لها ولا فيصل
لها وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر انتهى ملخصا وقدره بعضهم بلا مسمى بهذا الاسم
أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم واعترضه ابن مالك بان من الاعلام ماله
مسميات كثيرة فتقديره بما ذكر كذب واعترض تقدير مثل بأنه تذكر مثل في
قوله يبكي على زيد ولا زيد مثله وبأن المتكلم انما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا
فتقدير مثل خلاف المقصود وبان المقابل بهذا قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد
فلا يكون في نفي مثله فائدة نحو لا نصرة لكم قال فالصحيح انه لا يقتصر على تقدير واحد
بل يقدر في كل موضع ما يليق (قوله ان كررت) أي على سبيل العطف ولم يذكر
الاخبر واحد وعقب كل نكرة بلا فصل حتى لا يرد مثل لا رجل في الدار ولا امرأة

وان يكون هو والخبر نكرتين والها أشار بقوله (لكن عملها خاص بالنكرات المتصلة بها) فلا تعمل في معرفة وما أوهم خلاف ذلك يؤول بما يناسبه ولا في نكرة منفصلة فاذا وجدت هذه الشروط عملت وجوبا ان أفردت وجوازا ان كررت ثم اسمها ان كان مضافا (نحو لا صاحب علم ممقوت) أو شبيها به نحو (لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي)

جها فانه لا يجوز نصب الثانى ولا يرد لا رجل فى الدار لا امرأة ولا فى الدار رجل
ولا امرأة ولا زيد ولا عمرو فانه لا يجوز الاعمال على انه يجوز نصب الثانى ولا
رأة خارجها على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف يعطف الاسم على الاسم
والخبر على الخبر (قوله ظهر نصبه وكان معربا باتفاق) هذا مبنى على الاعم الاغلب
ويرد نحو لا كزيد عندنا فان اسم لا فيه مبنى على انه مضاف واعمالم بين المضاف
والمفرد لتعذر التركيب وألحق به التشبيه فى عمله فى الثانى أو تخصيصه به قال
التسهيل وقد يعامل على المضاف مشابهه بالعمل فينزع تنوينه انتهى وذلك نحو
طالع جبلا بلا تنوين وهذا مبنى على ان الاسم معرب لكن ترك تنوينه اشبهه
بما يجب ترك تنوينه وهذا مذهب البغداديين وخرج عليه لا مانع لما أعطيت
وسيأتى فى كلام الشارح انه من المفرد ويعرف وجهه (قوله ما تعلق به شىء الخ) ان
اريد بالشىء اللفظ وهو يوصف بالتعلق ففيه ان اللفظ ليس تمام المعنى الا أن يقدر
مضاف أى من مفهوم تمام معناه وأيضا فهم قد يصفون الالفاظ بصفات معانيها
وان أريد به المعنى ففى وصفه بالتعلق الذى هو العمل تجوز وقول الشارح سواء الخ
صريح فى الاول (قوله مرفوعا) نحو لا قبيحا فعله (قوله او منصوبا) نحو لا طالعا جبلا
حاضر (قوله أو مجرورا) نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله لعمله فيما بعده) قال
شيخنا فيه نظر فقد عد بعضهم من الشبيه بالمضاف المعطوف والمعطوف عليه نحو
زيد وعمرو وثلاثة وثلاثين مسمى به فانه ينصب لانه مطول كما ينصب فى باب النداء
فالشرط فيه أن يكون تابعاله من تمام معناه ولا يشترط أن يكون عاملا فيما بعده
فعبارة بعضهم فيه بانه ما اتصل به شىء من تمام معناه أسد من قول بعضهم
فى ضابطه أن يكون عاملا فيما بعده صرح بذلك بعض شراح الكافية (قوله على
ما ينصب به) أى على شىء ينصب به من حركة أو حرف وقضيته انه بنى على حركة
لاستحقاقها فى الاصل قبل البناء عكس ما علل به بناء المنادى على الضم من
مخالفة حركة بنائه لحركة اعرابه ولعله للاشارة الى أن للضدين اعتبارين الموافقة
فى الخيال لخطور أحدهما عند خطور الآخر والمخالفة فى الخارج ثم المراد
انه بنى غالبا لان النكرة المفردة اذا تكررت يجوز رفعها (قوله لتضمنه
معنى من الجنسية) أى الاستغراقية اما لان لا رجل فى الدار جواب سؤال محقق
أو مقدر وهو هل من رجل فى الدار وكان الواجب ذكر من فى الجواب ليطابق
السؤال الا أنه استغنى بذكرها فى السؤال واما لان لا رجل بالفتح أبلغ فى النفى من لا
رجل لما أن الاول نص فى الاستغراق دون الثانى ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام
به كذلك الا بحرف مؤكد للنفى فى المسند اليه وهو من فانه يؤكد به النفى فى المسند

ظهر نصبه وكان معربا
باتفاق والمراد بشبهه ما تعلق
به شىء من تمام معناه سواء
كان ذلك الشىء مرفوعا
أو منصوبا أو مجرورا وانما
سمى شبيها بالمضاف لعمله
فيما بعده كالمضاف (فان
كان اسمها غير مضاف) الى
نكرة (ولا شبهه) بأن كان
مفردا أو مثنى أو مجموعا
(بنى) معها على ما ينصب
به لو كان معربا لتضمنه معنى
من الجنسية فان كان مفردا
لفظا ومعنى أو لفظا فقط
أو جمع تكسير لمذكر
أو مؤنث بنى (على الفتح)

اليه مثل ماجاءنى من أحد فاذا لم يكن ظاهرا يكون مقدرا والباء وان كانت
مما تزاد لتأكيد النفى الا انها لتأكيد نفى الحكم فى الخبر نحو ما زيد بمنطلق
والقول بأن علة البناء ماذكر اختاره ابن عصفور واعترض بأن المتضمن لمعنى من
لا نفسها الا الاسم بعدها وان من اذا ظهرت يحكمون عليها بأنها زائدة مؤكدة
لتنصيص عموم النفى ولا يدفعه الادعوى ان كلا من لا ومن نص فى النفى الاستغراقى
فاذا أوردت من بعد لا كانت زائدة مؤكدة واذا لم ترد تضمن اسم لا معناها وفيه
ضعف لا يخفى وقيل العلة تركيب الاسم مع الحرف وردوا أيضا بما هو مذكور فى
التصريح هذا ويظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بما
اذا كان اسمها مبنيا وكلام التوضيح كالتسهيل يخالفه وهو الحق ولا يشكل اعراب
المضاف وشبهه لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
وهو الاعراب وألحق به ما شبهه الاسمية وهذا التضمن ليس فى أصل الوضع بل عارض
وقد استشكل البناء لاجله لاشتراطهم فى البناء لاجل تضمن معنى الحرف أن يكون
بأصل الوضع ومن ثم لم يبن الظرف مع تضمنه معنى فى الا أن يقال التضمن الطارئ
يجوز للبناء بالنسبة للواضع فارتكابه فى بعض المواضع اشارة لذلك ولذا اختار ابن
الناظم ان علة البناء التضمن والتركيب (قوله كما فى نحو الخ) تمثيل لقوله فان كان
مفردا الخ وفيه مراعاة الترتيب وعلم منه ان المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبهه
وان مثنى أو جمعا وقوله فى الدار إما خبر لقوله لا هنود وخبر الباقى محذوف أو خبر
للجميع لان توارد العوامل المختلفة المتماثلة مغتفر لتنزيلها منزلة الواحد (قوله
ومنه لا مانع الخ) أى من كل ما وقع فيه بعد اسم لا ظرف احتمل أن يكون متعلقا به
وان يكون متعلقا بمحذوف نحو لا عاصم اليوم من أمر الله لا تثريب عليكم اليوم
فان جعل الظرف متعلقا بالاسم كان شبيها بالمضاف لكن ترك تنوينه لما مر عن
التسهيل وان جعل متعلقا بمحذوف كان من المفرد أى لا مانع مانع لما أعطيت وجوز
الحذف ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار واللام للتقوية فلك أن تقول
تتعلق ولك أن تقول لا تتعلق وقد بين فى الجهة الثانية من الباب الخامس فى مغنى
اللبيب ذلك وأما فى الباب الثانى فى بحث الجملة المعترضة فاقتصر على ان ذلك مخرج
على طريق الكوفيين واعترضه الدمامينى بأن ذلك لا يتعين وأطال فى الكلام
وأطاب فليراجع (قوله مع عدم التنوين) لانه وان لم يكن للتمكين لكنه مشابه له فمنع
من الدخول على المبنى ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا
الى ان التنوين للمقابلة (قوله تلذ الخ) هو بعض من بيت لسلامة بن جندل لا مقبل
خلافا لابن عصفور وتمامه * ان الشباب الذى مجد عواقبه * فيه وتلذ التى

كما فى (نحو ولا رجل) ولا قوم
(ولا رجال) ولا هنود فى
الدار ومنه لا مانع لما أعطيت
ولا معطى لما منعت (و) بنى
(عليه أو على الكسر) مع
عدم التنوين عند الجمهور
ان كان مما جمع بألف وتاء
كما (فى نحو لا مسلمات) وقد
روى بهما قوله
تلذ ولا لذات للشيب
فالكسر استصحابا للاصل
والفتح نظرا للاصل فى بناء
المركبات قال المصنف وهو
أرجح والتزمه ابن عصفور
(و) بنى (على الياء)

على الاصح ان كان مثنى أو مجموعا على حدة كما (فى نحو ولا رجلين ولا مسلمين) عندك وقد تقدم أن لا اذا كررت كان عملها جائزا لا واجبا فلذلك قال (وذلك فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله) من كل تركيب تكررت فيه لا واسمها مفرد (فتح الاول) من الاسمين واذا فتحت (ففى الثانى) ثلاثة أوجه (الفتح) على اعمال لا الثانية نحو فلا رفث ولا فسوق بالفتح فيهما والكلام حينئذ جملتان (والنصب) على جعلها زائدة وعطف الاسم بعدها على محل اسم لا قبلها فان محله نصب نحو * لا نسب اليوم ولا خلة * بنصب الثانى والكلام حينئذ جملة واحدة (والرفع) على اعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف ما بعدها على محل الا الاولى مع اسمها فان موضعهما رفع بالابتداء

موقية على انه تجريد أو بالنون والشيب بكسر الشين جمع أشيب وقال فى التصريح بفتح الشين (قوله على الاصح) مقابله قول المبرد أن لا عاملة فى لفظ المثنى والمجموع على حده فهما عنده معربان لا مبنيان وعلل مذهبه بما رده الرضى فان قيل يشكل على الاصح أنهم جعلوا مجىء الذين واللتين على صورة المثنى معارضا لشبه الحرف فلهذا أعربا فهلا كانت التثنية هنا معارضة لشبه الحرف قلت أجاب الشهاب القاسمى بأن الشبه هنا وهو تضمن معنى حرف الاستغراق أقوى من الشبه هناك وهو الافتقار الى جملة وبأن التثنية هناك وردت على المبنى فاضعفت سبب البناء لان للوارد قوة وهنا بالعكس فان سبب البناء ورد على التثنية فاضعفها لذلك ويرد على الاول اعراب هذان وتان مع تضمن معنى الحرف وعلى الثانى اعراب المضاف مع ورود سبب البناء على الاضافة ويفرق بأن الاضافة أخص بالاسم لوجود صورة التثنية والجمع فى الفعل بل قيل بجمع الفعل انتهى فان قلت قد يبنى المثنى على الالف فى نحو لا وتران فى ليلة على لغة من يجرى المثنى بالالف على كل حال قلت الظاهر انه على هذه اللغة مبنى على فتحة مقدرة على الالف لانه لو نصب على هذه اللغة كان منصوبا بها بالالف ويدل لذلك قول التسهيل و بنى على ما كان ينصب به (قوله من كل تركيب تكررت الخ) أى ولم يذكر الاخبر واحد الى آخر ما أسلفناه عند قوله فاذا وجدت هذه الشروط الخ (قوله والكلام حينئذ جملتان) أى بناء على تقدير خبر لكل منهما على حياله ولا يتعين بل يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد والكلام حينئذ جملة واحدة أما على مذهب سيبويه فواضح لان لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر وأما على مذهب غيره فلانهما وان كانتا عاملتين الا انهما تماثلان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا (قوله زائدة) أى لتأكيد النفى (قوله على محل اسم لا قبلها) أى اسم لا قبلها باعتبار محله الذى هو النصب وقيل النصب باعتبار الاتباع للحركة البنائية لكونها بمنزلة الاعرابية كما فى النداء وعليه الرضى (قوله لا نسب اليوم الخ) صدر بيت للعباس السلمى عجزه * اتسع الخرق على الراقع * ويروى بدل الراقع الراتق وهو انسب بالبيت قبله (قوله والكلام حينئذ جملة) أى بناء على تقدير خبر واحد لهما لان العامل لا وحدها فان قدر لكل خبر وهو واجب عند سيبويه لما بينه فى التصريح فالكلام جملتان (قوله على اعمال لا عمل ليس) انظر هذا مع ما تقدم من ان عمل لا عمل ليس خاص بالشعر (قوله أو زيادتها) أى لتأكيد نفى لا الاولى (قوله على محل لا الاولى مع اسمها) أى على لا مع اسمها باعتبار المحل وقضيته ان لا من جملة المعطوف عليه فلا يكون المعطوف فى خبرها فكيف تكون لا الثانية زائدة قلنا لتأكيد النفى

والوجه ان المراد العطف على اسم لا باعتبار محله مع لا (قوله لانهما بالتركيب صارا كالشئ الواحد) استشكل بانه كيف تجعل الكلمتان معا مبتدأ مع أن تعريف المبتدأ غير صادق عليهما لان مجموع لا واسمها ليس اسما مجردا ولا صفة معتمدة وأجيب بأنا لا نسلم انه ليس اسما مجردا بل هو اسم مجرد مركب من مركب من كلمتين كخمسة عشر ولا يخفى عليك أنه ليس هنا تركيب اذ لو كان لم يكن لا مستعملا في النفي وانما هنا شبه تركيب (قوله والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان) لانه لا يجوز أن يقدر الخبر لهما جميعا لئلا يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد لبيان ذلك أنه لان خبر لا التبرئة مرفوع بها أو بما يرتفع به خبر المبتدأ ولا العاملة عمل ليس خبرها منصوب (قوله وهذه الاوجه الثلاثة الخ) لا يخفى ان النصب هنا على لفظ اسم لا الاولى لا على محله (قوله متصلة باسم لا المبنى) أي على فتحة أو كسرة أو ياء ودخل فيه المثنى والجمع عند التركيب فان المفرد يشملهما ويستوى فيهما المفتوح والمنصوب قال الشهاب القاسمي ولا يبعد انه يجوز بناء صفة جمع المذكر السالم على الفتح ان كانت جمع تكسير وان كان هو مبنيا على الياء نحو لا بنين ظرفاء انتهى وانظر لو نعت جمع المؤنث المبنى على الكسر بمفرد هل يجوز أن يركب معه على الكسر كما ركب في لا رجل ظريف على الفتح قال بعضهم الظاهر الامتناع لان التركيب يثقل مع الكسر بخلاف الفتح فاذا أريد تركيبه مع الكسر وجب الفتح ويكون هذا مقيدا لقولهم يجوز الوجهان أى ان لم يركب فليحرر وخرج بقوله المتصلة النعت الثاني وما بعده فلا يجوز فيهما البناء نحو لا رجل ظريف عاقل والضابط المذكور صادق بنحو باردا في المثال الآتى (قوله ولا ماء ماء باردا عندنا) قال في التوضيح لانه يوصف بالاسم اذا وصف والقول بانه تأكيد خطأ انتهى وتحرير المقام يطلب من شرحه والحواشي (قوله فالفتح على أن الصفة الخ) هذا قول ابن برهان والسيرافي وقد يقال أى حاجة الى اعتبار التركيب قبل دخول لا على القول بان بناء الاسم لتضمنه معنى من الذى قدمه الشارح وما المانع على هذا من أن تركب الصفة مع الموصوف مع دخول لا ثم اذا كان تركيب الصفة مع الموصوف يقتضى البناء فهلا اعتبره الشارح فيما تقدم في بناء الاسم اجراء للصفة والموصوف في علة بنائهما على سنن واحد هذا والتركيب قبل دخول لا لا يقتضى البناء لان كلا من الاعراب والبناء انما يثبت بعد تركيب الاسم تركيبا يتحقق معه العامل بناء على قول من يقول ان الاسماء قبل التركيب معربة أما على القول بانها مبنية فهى مبنية بدون اعتبار التركيب فلا فائدة فيه فهلا أبدلوا قبل بمع الا أن يقال لم يبدلوا لئلا يلزم تركيب ثلاث كلمات وقضية دخول لا عليهما

لانهما بالتركيب صارا كالشئ الواحد وحق الاسم الخبر عنه أن يرفع بالابتداء والكلام على اعمالها عمل ليس جملتان وهذه الاوجه الثلاثة جائزة في الثانى أيضا اذا كان اسم لا الاولى معربا نحو لا غلام رجل ولا امرأة (وكالصفة) اذا كانت مفردة متصلة باسم لا المبنى كما (في نحو لا رجل ظريف) ولا ماء ماء باردا عندنا فالفتح على ان الصفة والموصوف ركبا تركيب خمسة عشر ثم أدخلت لا عليهما بعد ان صارا كاسم واحد

كلهما كلمة واحدة أن تأثيرها بناء لفظا واعرابا محلا فى آخر مجموعهما لا فى كل منهما ويؤيده التشبيه بخمسة عشر (قوله والنصب على اتباع الصفة لمحل اسم لا) لانه فى محل نصب بلا فالنصب باعتبار عمل لا وهذا أولى بأنه حمل على اللفظ لان فتحة لا رجل عارضة فى هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب كما فى النداء ووجه الاولوية ظاهر اذ لا ضرورة الى التشبيه المفضى الى وجود حركة اعرابية من غير عامل حقيقى ويمكن أن يفرق بين ما هنا والنداء بأنه هنا أمكن اتباع النصب للاعراب الاشرف فكان أولى بخلافه فى النداء اذ لا اعراب رفعا للمنادى المبنى لا لفظا ولا محلا (قوله والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها) لان موضع لا مع اسمها رفع بالابتداء كما صرح به لصيرورتهما بالتركيب كشئ واحد وفيه ما مر ولا يختص ذلك بالاسم المبنى بل المعرب كذلك كما فى التسهيل بقى أنهم ان أرادوا مع ذلك ان الخبر خبر هذا المبتدأ على قول سيبويه ان التى ينبى اسمها غير عاملة فى الخبر فهو مناف لكون لا لنفى الجنس أى نفى الخبر عن جنس الاسم كما هو الظاهر اذ مع كون الخبر خبرا عن مجموع لا مع اسمها لا يتصور أن تكون لنفى الخبر بل ولا يتصور ما قالوه من أن لا الثانية فى نحو لا حول ولا قوة الا بالله زائدة مؤكدة لنفى الاولى فلعلهم تسمحوا فى قولهم ان لا مع اسمها مبتدأ وأرادوا مع كون المبتدأ المجموع ان الخبر انما هو منسوب أى بالنفى للاسم وحده فليتأمل (قوله التوكيد اللفظى المتصل) نحو لا رجل رجل فى الدار وخرج باللفظى المعنوى فلا يتأتى هنا لامتناع توكيد النكرة به وخرج بالمتصل المنفصل فلا يجوز فيه البناء على الفتح ويجوز الرفع والنصب نحو لا رجل فى الدار رجلا ورجلا (قوله فكالصفة المفصولة) أى فيجوز فيه النصب نظرا لعمل لا والرفع نظرا لعمل الابتداء ويمتنع الفتح لانه لا يجوز تركيبه مع الاسم اذ هو فى نية تكرار العامل ولا فرق بين أن يكون البدل مفردا أو غيره هذا قول ابن مالك وقيل يجوز البناء ان كان مفردا (قوله لا أحد رجلا وامرأة) بنصب رجل وامرأة ويجوز رفعهما وهذا يوهم ان البدل يتعين فيه العطف وذلك غير متعين لامكان بدل البعض من الكل ولا يلزم من اشتراط الضمير فيه أن يكون معرفة ولا انما تعمل فى النكرات لانه لا يجب أن يضاف الى ذلك الضمير بل قد يكون مجرورا بعده على أن غاية ذلك أن يتعين رفعه لانه بدل غير صالح لعمل لا وانما لم يجعل البدل مستقلا هنا كالنداء لان استقلاله يقتضى تركيبه وهو ممتنع اذ لا جائز أن يركب مع المبدل منه للفصل بلا المقدرة ولا مع لا المقدرة لانها معدومة من اللفظ والتركيب حكم لفظى فلا يتصور مع المعدوم من اللفظ وكذا عطف النسق لم يجعل كالمستقل لان حرف العطف فاصل فيمنع من التركيب وأما عطف البيان فلم يجعل كالمستقل

والنصب على اتباع الصفة لمحل الاسم والرفع على اتباعها لمحل لا مع اسمها وكالصفة فى ذلك التوكيد اللفظى المتصل وأما البدل فان كان نكرة فكالصفة المفصولة على ما سيأتى نحو لا أحد رجلا وامرأة فى الدار ومثله عطف البيان ان أجزناه فى النكرات وان كان معرفة

وجب الرفع كالنسق المعرفة نحو لا أحد بدنها (و) لك فيه أيضا (رفعه) أي الاول على
الابتداء أو على اعمال لا عمل ليس واذا رفعته (فيمتنع حينئذ في الثاني (النصب) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا أو محلا و تجوز فيه الفتح على اعمال لا الثانية نحو * فلا لغو ولا تأثيم فيها * والرفع على اعمالها عمل ليس أو زيادتها وعطف الاسم بعدها على ماقبلها نحو لا ناقة لي فيها ولا جمل * ففي جملة التركيب خمسة أوجه وجهان في الاولى وثلاثة في الثانية ولو قلت لا رجل ولا طالعا جبلا امتنع الفتح لامتناع تركيب غير المفردة (وان لم تكرر لا) مع المعطوف نحو لا حول وقوة (أو فصلت الصفة) عن موصوفها نحو لا رجل فيها كريما (أو كانت غير مفردة) بأن كانت مضافة أو شبيهة به سواء أكان الموصوف مفردا أم لا نحو لا رجل صاحب بر عندنا أو لا غلام سفر صاحب بر عندنا أو كانت مفردة وهو غير مفرد
نحو لا غلام سفر ظريف عندنا (امتنع) في المسائل الاربع في المعطوف والصفة (الفتح) لعدم (قوله
لا في الاولى وامتناع التركيب في الباقي لانهم لم يركبوا ثلاثة أشياء فجعلوها كشيء واحد وجاز فيهما الرفع والنصب
كقوله فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * يروى بنصب ابن و برفعه (تتمة) اذا علم خبر لا جاز حذفه كثيرا
عند الحجازيين ووجب عند بني تميم والطائيين نحو قالوا لا ضير أي علينا ولا اله الا الله أي موجود فان جهل وجب
ذكره [illegible] العرب كقوله عليه الصلاة والسلام لا أحد أغير من الله عز وجل

وان لم يكن فيه مانع لانه في معنى البدل ولهذا كلما جاز اعرابه بيانا جاز اعرابه بدلا
الا ما استثنى (قوله وجب الرفع) لان مقتضى النصب منتف (قوله أو على اعمال
لا عمل ليس) قال الحفيد ليس بجيد لان اعمالها عمل ليس خاص بالشعر وكلامه فيما
هو أعم منه وحكم تقدير الخبر على هذا الوجه والذي قبله يعلم مما مر (قوله فلا لغو
الخ) صدر بيت لأمية بن الصلت من قصيدة ذكر فيها أوصاف الجنة وأهلها عجزه
* وما فاهوا به أبدا مقيم * (قوله والرفع على اعمالها عمل ليس الخ) لا يخفى انه يتصور
حينئذ أوجه لان لا اما ملغاة أولا وثانيا أو تعمل عمل ليس على ما فيه أو الاولى ملغاة
والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فعلى الوجهين الاولين يجوز تقدير خبر لكل
وتقديره لهما أما في الاول فظاهر اذ لا عامل الا الابتداء اذ لا فرق بين سيبويه وغيره
وأما على الثاني فلتماثل العاملين وعلى الاخيرين يجب تقدير خبر لكل لئلا يلزم
اجتماع عاملين على معمول واحد وخبر المبتدأ مرفوع ولا العاملة عمل ليس منصوب
(قوله ولا ناقة الخ) عجز بيت لعبيد الراعي صدره * وما هجرتك حتى قلت معلنة *
وقوله لا ناقة الخ مقول القول وهو مثل لبراءتها منه وهو مثل مشهور في هذا المعنى
(قوله لعدم لا في الاولى) وربما فتح منونا سماعا كما حكى الاخفش لا رجل وامرأة
بفتح المعطوف وانظر هل يجوز على هذا ان ترفع الاول كما لو صرحت بلا (قوله فلا
أب الخ) صدر بيت عجزه * اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا * وأراد بابنه عبد الملك (قوله
اذا علم) أي بقرينة حالية أو مقالية (قوله ووجب عند بني تميم والطائيين) هكذا نقل
ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني تميم انهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون
المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه (قوله ولا اله الا الله) قد أكثر الناس من
من التصانيف فيما يتعلق بهذه الكلمة الشريفة فلا نطيل بذلك (قوله لا أحد أغير
من الله) في صحيح البخاري باب قول النبي صلى الله عليه وسلم لا شخص أغير من الله
قال الحافظ ابن حجر كذا وقع لهم ووقع عند ابن بطال بلفظ أحد بدل شخص فكأنه
من تغيير انتهى فكأن الشارح اعتمد على رواية ابن بطال ثم انه لا دلالة على الرواية
المشهورة على ان الشخص يطلق على الله ولذا لم يفصح البخاري باطلاق الشخص
على الله بل أورد ذلك على طريق الاحتمال وجزم بعده بتسميته شيأ لظهور ذلك فيما
استدل به من قوله تعالى قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم

وقد يحذف اسم لا للعلم به كقوله لا عليك أي لا بأس عليك (الثالث) من أنواع

النواسخ (ظن) من الظن بمعنى الحسبان لا بمعنى اتهم وقد ترد بمعنى علم (ورأى) بمعنى علم لا من الرأي وقد ترد بمعنى ظن (وحسب) وهي كظن (ودرى) في لغية بمعنى علم والاكثر تعديها بالباء لواحد فان دخلت عليها الهمزة تعدت لآخر بنفسها (وخال) ماضي يخال وهي كظن لا ماضي يخول بمعنى تكبر (وزعم) وهي كظن والاكثر وقوعها على أن وأن وصلتهما ماتسد مسد معموليها والزعم قول يطلق على الحق والباطل وأكثر ما يقال فيما يشك فيه وفي شرح التلخيص للسبكي ولم يستعمل الزعم في القرآن الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير ولكن اذا تأملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس الامر انتهى ومن استعماله في الصحيح قول أبي طالب

ودعوتني وزعمت انك ناصحي * ولقد صدقت وكنت ثم أمينا * (ووجد) بمعنى علم

(قوله وقد يحذف اسم لا) أي مع وجود الخبر ولا يحذفان معا لئلا يكون اجحافا خلافا للفراء وأصحابه ولا حجة لهم في قوله * اذا الداعي المثوب قال يالا * بناء على أن أصل يالزيد يا آل زيد لجواز أن يكون الاصل يا قومي لا فرار فحذف المنادى وخبر لا (قوله بمعنى الحسبان) بكسر الحاء مصدر حسب فتفيد الرجحان (قوله لا بمعنى اتهم) أما الذي بمعناه نحو ظننت زيدا أي اتهمته فيتعدى لمفعول واحد (قوله وقد ترد بمعنى علم) أي فتفيد اليقين نحو اني ظننت أني ملاق حسابيه (قوله بمعنى علم) أي فتفيد اليقين لانه المتبادر من العلم فينصرف اليه الاطلاق لانه بمعناه ولا ينافي ان العلم قد يأتي للرجحان (قوله لا من الرأي) أما التي منه فتارة تتعدى لمفعولين كرأى أبو حنيفة كذا حلالا وتارة الى واحد هو مصدر ثانيهما مضاف الى أولهما كرأى أبو حنيفة حل كذا كما ان علم قد تستعمل هذا الاستعمال كما صرح به الرضي وبهذا يعلم تصور قول من قال رأى من الرأي نحو رأى فلان كذا أي اعتقده انما تتعدى لواحد خلافا لمن قال انها تتعدى لاثنين (قوله وقد ترد بمعنى ظن) أي فتفيد الرجحان لانه المتبادر من الظن اذا أطلق وان جاء لليقين كما مر وقد اجتمع مجيئها لليقين والرجحان في قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا (قوله وهي كظن) فالغالب كونه للرجحان كقوله * وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة * وقد تأتي لليقين كقول الآخر * حسبت التقى والجود خير تجارة * ومن العجب ما قيل ان ظاهر كلام الشارح انها لا تأتي لليقين (قوله ودرى في لغية بمعنى علم) أي فتفيد اليقين قال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فيما يتعدى لاثنين ولعل قوله * دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط * من باب التضمين ضمن دريت معنى علمت والتضمين لا ينقاس (قوله فان دخلت عليها الهمزة الخ) كقوله تعالى ولا أدراكم ومحل هذا اذا لم تدخل الفعل أداة الاستفهام والا تعدى الفعل الى ثلاثة نحو قوله تعالى وما أدراك ما القارعة فالكاف مفعول أول والجملة الاستفهامية سدت مسد المفعولين الباقيين (قوله وهو كظن) أي فيفيد الرجحان غالبا وقد يفيد اليقين فالاول كقوله * اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى * والثاني كقول الآخر * ما خلتني زلت بعدكم ضمنا * (قوله لا ماضي يخول بمعنى تكبر) لكن خال بمعنى تكبر ليست من أفعال القلوب فكان ينبغي للشارح عدم الاحتراز عنها فانه في باقي الافعال لم يحترز عن ذلك مع انها تأتي بمعنى أفعال غير قلبية لان الاحتراز عنها سيأتي (قوله وهو كظن) أي فالغالب كونه للرجحان وقد تفيد اليقين وظاهر صنيع الاوضح انه لا يستعمل الا في الرجحان (قوله والاكثر وقوعها على أن وان الخ) نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا وقول الشاعر * وقد زعمت اني تغيرت بعدها * (قوله بمعنى علم)

أي القائم معانيها بالقلب فماذا كانت معانيها غير قلبية فإنها تكون لازمة غالبا كرأى بمعنى أبصر كرأيت الهلال أي أبصرته وحسب بمعنى احمر لونه وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص ودرى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد اذا ختله واستخفى له ليفترسه وخال بمعنى ظلع يقال خال الفرس اذا ظلع وزعم بمعنى سمن أو هزل نحو زعمت الشاة أي سمنت أو هزلت ووجد بمعنى استغنى يقال وجد زيد اذا استغنى فصار ذا جدة وعلم بمعنى انشقاق الشفة العليا يقال علمت الشفة اذا انشقت وهذه الافعال المذكورة وكذا متصرفاتها تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها (فتنصبهما) معا (مفعولين) اتفاقا عند الجمهور (نحو) وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه وقوله (رأيت الله أكبر كل شئ) محاولة وأكثرهم جنودا وقوله

ظاهره انه موضوع للعلم وليس كذلك بل وضع لاصابة الشئ على صفة والعلم لازم له لان من وجد الشئ على صفة فقد علمه علما وهذا هو المجوز لعده من أفعال القلوب كوجد والا فهما باعتبار معناهما الاصلي ليسا منها (قوله لا بمعنى حزن أو حقد) فانهما لازمان (قوله بمعنى تيقن) ظاهره انه لا يستعمل للظن وليس كذلك فقد صرح في التوضيح بأنه يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين قال الله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله أي تيقن وقال فان علمتموهن مؤمنات أي ظننتموهن وليس في قول العصام في شرح الكافية وهو أي علمت لليقين اتفاقا ما يقتضي انه لا يستعمل الا فيه كما لا يخفى (قوله لا بمعنى عرف) أما الذي بمعنى عرف فيتعدى لواحد نحو علمت الشئ وهل ذلك مقتض لفرق معنوي بينهما أم لا بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي وذهب ابن الحاجب الى الاول والرضي الى الثاني لكن ناقض الرضي نفسه في الكلام على كاد حيث قال كاد في أصل الوضع بمعنى قرب ولا تستعمل على أصل الوضع فلا يقال كاد زيد من المجئ وبمعنى أوشك في الاصل اسرع وتستعمل على الاصل فيقال أوشك فلان في السير انتهى فقوله ولا تستعمل على أصل الوضع فيه أن مقتضى الاتحاد في المعنى عدم الاختلاف في التعدية (قوله وكذا متصرفاتها) هو بكسر الراء وفتحها لحن للزوم الفعل (قوله فانها تدخل على المبتدا أو الخبر) ليس فيه انها لا تدخل الا عليهما فلا يرد حسبت ان زيدا قائم أو ان يقوم زيد على مذهب سيبويه انه لا حذف فيه وذهب المبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير حسبت قيام زيد ثابتا أو مستقرا وذهب السهيلي الى أن مفعولي ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي أعطى بدليل ظننت زيدا عمرا وأجاب الكافيجي بأنه متأول بأن المعنى ظننت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمرو وكان قولك زيد حاتم بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله بعد استيفاء فاعلها) جرى على الغالب فلا يرد أن الفاعل قد يتأخر ويتقدم المبتدأ أو الخبر على الفاعل بل قد يتقدمان على العامل (قوله فتنصبهما مفعولين) ان قيل الفاء تقتضي نصب المبتدأ والخبر لدخول عليهما معا والحال ان نصب المبتدا عقب الدخول عليه لا عليهما معا فالجواب ان المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد والمراد تعقيب نصب الاول للاول ونصب الثاني للثاني (قوله عند الجمهور) مقابله قول السهيلي السابق (قوله فاغتبط) من الغبطة وهو ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها (قوله ضمنا) بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم الزمن المبتلى (قوله فان علمتموهن مؤمنات) قد سلف ان العلم هنا

حسبت التقى والجود خير تجارة

وقوله رأيت الوفى العهد يا عرو فاغتبط * وقوله * ما خلتنى زلت بعدكم ضمنا * وقوله بمعنى زعمتنى شيخا ولست بشيخ * وقوله تعالى انا وجدناه صابرا وقوله فان علمتموهن مؤمنات

لا تؤثر في هذه الأفعال ان يعملن ولكن قد يعرض لهن ما يضعفهن عن العمل فيعملن

معه بمرجوحية (ويلغين برجحان) والالغاء ابطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه أو تأخره (ان تأخرن) عن المعمولين (نحو) قوله (القوم في أثري ظننت) فأخر الفعل وأهمل لضعفه بالتأخر وما قبله مبتدأ وخبر (ويلغين) بمساواة لاعمالهن (ان توسطن) بينهما (نحو) قوله

أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدني (وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور)

فتوسط الفعل بين اللؤم والأراجيز وأهمل لضعفه بالتوسط أيضا وانما كان الالغاء والاعمال مع التوسط على حد سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قال أبو حيان وقيل الاعمال أرجح لان العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي وبه جزم في الاوضح وفهم من كلامه ان الالغاء حينئذ جائز لا واجب وأنه لا يجوز مع تقدم العامل على المعمولين وان تقدم عليه غيره وهو كذلك على المشهور (و) هذه الأفعال (ان ولينهن) ما له صدر الكلام وهو واحد من ستة وهي (ما) مطلقا (ولا وان) في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر

بمعنى الظن والشارح اقتصر على ان علم بمعنى تيقن فكان ينبغي ان يمثل باعلم أنه لا اله الا الله (قوله ويلغين برجحان) قال الحفيد وانما جاز الغاء هذه الافعال دون غيرها لانها ضعيفة ووجه ضعفها أن معانيها قائمة بجارحة ضعيفة وهي القلب ثم ينضم الى ذلك اما تأخرها عن المعمولين أو توسطها بينهما والعامل اذا تأخر عن المعمول ولو كان قويا يحصل له نوع وهن بدليل لزيد ضربت وامتناع ضربت لزيد فجاز الغاؤها ولا كذلك غيرها من الافعال انتهى وبه يعلم جواب ما يقال لم ضعفت هذه الافعال بما ذكر حتى بطل عملها بخلاف كان وأخواتها (قوله برجحان الخ) محل ذلك مالم يؤكد العامل المتأخر أو المتوسط بمصدر منصوب والا فلا يحسن الالغاء قال الرضي وتأكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء ظاهر في ترك الاعتناء به فبينهما شبه التنافي وأما توكيده بالضمير أو باسم الاشارة المراد بهما المصدر فأسهل اذ ليسا صريحين في المصدرية (قوله القوم في أثري ظننت الخ) بعض صدر بيت بقيته * فان يكن ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا * (قوله أبالاراجيز الخ) قاله منازل بن ربيعة واللؤم بالهمز أن يجتمع في الانسان الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء والخور بفتح الخاء المعجمة الضعف (قوله جائز لا واجب قد يكون) سبب الالغاء موجبا قال الرضي ومصدر الفعل القلبي اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله في الاعمال والتعليق نحو أعجبني ظنك زيدا قائما وعلمك لزيد قائم وأما الالغاء فواجب مع التوسط أو التأخر نحو زيد قائم ظني غالب أي ظني زيدا قائما غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وأما اذا كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل وكذا اذا حذف جوازا في الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله متوسطا ومتأخرا لكن الالغاء قبيح وأما ان حذف الفعل وجوبا كما اذا أضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا قائما أي ظن ظنك فعند من قال العامل الفعل دون المصدر هو كما لو حذف جوازا نحو متى زيد ظنك قائم ومتى زيد قائم ظنك ويجوز الاعمال أيضا لانك تعمل الفعل لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا بأن والفعل (قوله وان تقدم عليه غيره) الاولى غيرهما أي المعمولين ووجه الافراد التأويل بما ذكر (قوله على المشهور) مقابله قول الكوفيين والاخفش وابن مالك حيث جوزوا ذلك لكن من غير قبح عند غير ابن مالك ويقبح عنده وفي التوضيح في الكلام على قوله * وما اخال لدينا منك تنويل * ما يقتضي جواز تقدم (قوله مطلقا) أي سواء كانت في جواب قسم ولم تكن في جوابه (قوله في جواب قسم) هذا هو الصحيح كما في المغني في بحث اذا وقيل لها الصدر مطلقا وقيل

ليس اوامطلقا (قوله النافيات لما ولا وان) احترز به من غير النافيات كما الموصولة
ولا وان الزائدتين وكان المخففة وقيدلا في شرح اللباب بالتي تنفي الجنس احترازا
عن التي بمعنى ليس واليه يشير كلام الرضي (قوله علمت والله الخ) هذان مثالان
للقسم الظاهر واذا سقط القسم كانا مثالين للمقدر وجملة القسم وجوابه في الجميع
معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت وقد يستشكل ما ذكر لان
المعلق متأخر عن القسم لان القسم مذكور أو مقدر قبله فكيف يعلق به عنه ولم
يتصدر عليه الا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه
كالشئ الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم * ان قلت بم يفترق الاعمال
والالغاء في مثل ذلك مما لا اعراب له قبل التعليق فالجواب الجملة في نحو ذلك كجملة
ما هؤلاء ينطقون لا محل لها بل لاجزائها وبعد التعليق لا محل لاجزائها بل لها
فليتأمل (قوله أو لام الابتداء) يندرج فيه نحو ان زيدا لقائم ان قيل يرد عليه عدم
اطراد العلة في تعليق هذه الحروف وهي انها لا تدخل الا على جملة فان لام الابتداء
تدخل على المفرد في نحو ان زيدا لقائم فالجواب قد صرحوا بأن الاصل فيها التقديم
وأصله لان زيدا قائم ثم أخرت اللام لاصلاح اللفظ (قوله ومنه قوله اني رأيت الخ)
أي لان الاصل لملاك وبذلك يندفع ما يقال في البيت الغاء العامل في الابتداء وهو
لا يجوز فان قيل يجب على هذا التأويل ان تكون الرواية اني بالكسر لتعليق
العامل وليس كذلك والا لما وقع تردد في انه على التعليق ولما صح لابن عصفور
في المقرب وغيره ولابن مالك في شرح الكافية ان يستدلوا على جواز الالغاء لاجل
تقديم اني على رأيت قلت انما يجب الكسر اذا تقدم الفعل المعلق على ان مثل
والله يعلم انك لرسوله وهذا عجز بيت صدره * كذاك أدبت حتى صار من أدبي *
(قوله ولقد علمت الخ) صدر بيت للبيد بن عامر عجزه * ان المنايا لا تطيش سهامها *
وما اقتضاه كلامه كالتوضيح من ان لتأتين جواب لقسم مقدر يخالف قول المغني
ان أفعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله ولقد علمت
الخ ونحوه في الرضي (قوله أو استفهام) الظاهر انه يشمل الاستفهام بهل وفيه خلاف
واستشكل تعليق الفعل بالاستفهام في نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وأجيب
بأن هذا استفهام صوري وليس المراد منه الحقيقة لاستحالة الاستفهام عما
أخبر انه علمه والمعنى علمت الذي هو عندك من هذين قال أبو حيان كلام العرب
ثلاثة أقسام مطابقة اللفظ للمعنى وهو الاكثر وغلبة اللفظ للمعنى نحو أظن ان
تقوم فانه جائز دون أظن قيامك لاشتمال ان تقوم على جزء الاسناد وغلبة اللفظ
للمعنى ومنه ما نحن فيه وقيل هو على حذف مضاف والمراد علمت جواب هذا

اذ ليس لهما صدر الكلام
الا حينئذ (النافيات) لما
ولا وان نحو علمت ما زيد قائم
وعلمت والله لا زيد في الدار
ولا عمرو وعلمت والله ان
زيد قائم (أو لام الابتداء)
نحو ولقد علموا لمن اشتراه
الآية ومنه قوله
اني رأيت ملاك الشيمة الادب
(أو) لام (القسم) نحو علمت
والله ليقومن زيد وقوله
ولقد علمت لتأتين منيتي
(أو الاستفهام) سواء تقدمت
اداته على المفعول الاول
نحو وان أدري أقريب أم
بعيد ما توعدون أم كان
المفعول اسم استفهام كما
سيأتي أم أضيف الى ما فيه
معنى الاستفهام كعلمت
أبو من زيد فان كان
الاستفهام في الثاني
كعلمت زيدا أبو من هو

الكلام * فان قلت يرد على التعليق بالاستفهام ارأيتك زيدا ما صنع وأرأيتك زيدا أبو من هو فانه واجب الاعمال * قلت هو بمعنى أخبرنى وليس من القلبية (قوله فالارجح نصب الاول) هذه الصورة مستثناة من كون سبب التعليق موجبا وانظر المغنى فى بحث جملة المفعول (قوله دون المحل) قال الحفيد انما كان له أى المعلق عمل فى المحل أى محل الجملة دون محل كل واحد من جزئى الجملة لان هذه الافعال انما تطلب بالاصالة مضمون الجملة وعملها فى مضمون الجملة ليس بطريق الاصل وحيث امتنع عملها فى الجزأين رجع الى الاصل وهو محل الجملة قال الشهاب القاسمى ان قيل المعلق له الصدر فما بعده جملة لا مفرد فكانت الجملة فى قوة المفرد المعمول لما قبل ذلك المعلق * قلت العمل ثابت لمحل المعلق وما بعده معا لا لمحل ما بعده فقط (قوله وهو اعتراض الخ) أى بينها وبين معمولها او يرد عليه بعض الامثلة فان المعلق فيه أحد المفعولين (قوله بدليل صحة العطف بالنصب الخ) قال فى التوضيح فيجوز علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره وقال شارحه كغيره استفيد من المثال انه لابد أن يكون المعطوف مفردا فيه معنى الجملة فلا يقال علمت لزيد قائم وعمرا وهو يدل على منع عمرا جالسا بالنصب وفى كلام الرضى التصريح بجواز ذلك ولعل وجهه انه عمرا جالسا يتضمن معنى الجملة لانه جزآن ويستفاد من جواز العطف بالنصب على المحل ان المعلق انما يمنع العمل بالنسبة الى الجملة المعلق عنها لا بالنسبة لتوابعها وبقتضى ان المعلق انما يعلق عن المعطوف عليه دون المعطوف وان صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هل اعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم اولا كما يدل عليه التعبير بالجواز فليتأمل (قوله ان من جملة المعلقات لعل) وافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام فى انه غير خبر وان ما بعده منقطع عما قبله فلا يعمل فيه وقال فى الجامع ويختص بدرى نحو وما يدريك لعله يزكى (قوله وجزم به فى التسهيل) لم ار له ذكرا فى التسهيل عند ذكر المعلقات (قوله لو) قيد فى شرح الشذور لو بالشرطية ولم يذكر المحترز عنه وعد فى الشذور وشرحه من المعلقات كم الخبرية وبسط الكلام عليها فى شرح الشذور وفى بحث الاشياء التى تحتاج الى رابط فى الباب الرابع من المغنى ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل عن العمل وفى النوع الثانى عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم ونص فى شرح الشذور عن جماعة من المغاربة ان من المعلقات ان التى فى خبرها اللام نحو علمت ان زيدا لقائم ثم قال والظاهر ان المعلق اللام لا ان الا ان ابن الخباز حكى انه يجوز علمت ان زيدا قائم بالكسر مع عدم اللام وان ذلك مذهب سيبويه

فالارجح نصب الاول لانه غير مستفهم به ولا مضاف اليه قاله ابن مالك فى شرح الكافية (بطل عملهن) أى عمل هذه الافعال (فى اللفظ) دون المحل (وجوبا) لوجود المانع من العمل وهو اعتراض ماله صدر الكلام (ويسمى ذلك تعليقا) لانه ابطال عملها فى اللفظ مع تعلق العامل بالمحل فهو كالمرأة المعلقة التى هى لا مزوجة ولا مطلقة بدليل صحة العطف بالنصب على محل الجملة التى علق العامل عنها ولا فرق فى الاستفهام بين أن يكون عمدة (نحو لنعلم أى الحزبين أحصى) ونحو علمت متى السفر أو فضلة نحو وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى منقلب مفعول مطلق منصوب بما بعده لا مفعول به منصوب بما قبله لان الاستفهام له صدر الكلام (تتمة) ذكر أبو على فى التذكرة ان من جملة المعلقات لعل كقوله تعالى وان أدرى لعله فتنة لكم وجزم به فى الشذور وشرحه وذكر بعضهم من جملتها لو وجزم به فى التسهيل والمصنف فى الشذور وشرحه أيضا كقوله

فعلى هذا المعلق ان انتهى وليس مراد ابن الخباز بالجواز التخيير بل انه جائز بعد امتناعه قبل كمران وهو صادق بالواجب الذى هو المراد لما عرفت ان التعليق واجب ولم يستثنوا الا صورة واحدة وعلى الاول فالظاهر ان الاسم كالخبر نحو علمت ان فى ذلك لعبرة ويستفاد من قوله والظاهر ان المعلق انما هو اللام ان المعلق لا يشترط أن يكون فى صدر الجملة المعلق عنها وقد يقال ان اللام حقها فى الاصل صدر الجملة لكن زحلقت عنه كما تقدم فهى مصدرة حكما (قوله لقد علم الخ) الشاهد فيه ظاهر وثراء المال كثرته ونحوه والوفر الكثير يقال وفر المال كـكرم ووعد كثر (قوله ولا يجوز الخ) أما عدم جواز حذفهما فعن سيبويه والاخفش وابن مالك وعن الاكثرين الاجازة مطلقا وعن الاعلم الاجازة فى أفعال الظن دون افعال العلم وأما عدم جواز أحدهما فبالاجماع (قوله لانك اذا اقتصرت الخ) تعليل للمسئلة الاولى وبذلك فارق باب ظن باب أعطى كما قاله الرضى وأورد ان قولك فلان يعطى يراد به كثرة الاعطاء والا فالانسان كما لا يخلو عن علم أو ظن لا يخلو فى الاغلب عن اعطاء شئ وفلان يعلم بهذا المعنى يفيد انه كثير العلم على انه لا تنحصر الفائدة فى ذكر المفعولين بل يصح أن تحصل فائدة معتد بها فيقال علمت الآن أو ظننت الآن فيعلم حدوث علم أو ظن فى الآن أو تقول علمت علما أو ظننت ظن السوء الى غير ذلك وسكت عن تعليل المسئلة الثانية وهو ان المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر ولا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ بلا دليل قبل دخول الناسخ فكذا بعده انتهى وفيه نظر (قوله جاز ذلك) أى حذفهما وحذف أحدهما أما الاول فبالاجماع وأما الثانى فمنعه ابن ملكون وطائفة من المغاربة ووجهه مع رده فى التصريح (قوله مطلقا) أى نصبا مطلقا فيكون مفعولا مطلقا ويحتمل انه حال من الضمير المستتر فى ينصب أى سواء وجدت الشروط الآتية أو بعضها أو لم يوجد منها شئ (قوله بمضارع مبدوء بتاء الخطاب) خرج المصدر والوصف والامر والمضارع المبدوء بغير تاء الخطاب (قوله بعد استفهام) أى بحرف أو باسم ويستفاد من قولهم بعد استفهام انه لا يشترط أن يكون مستفهما عنه فصح قول التوضيح الحق ان متى ظرف لتجمعنا لا لتقول فى قوله * فمتى تقول الدار تجمعنا * فلا يتم الرد على ابن مالك فى اشتراطه فى المضارع أن يكون حالا خلافا لمن رد عليه بذلك وطاح النظر بأنه على ذلك لا يكون القول مستفهما عنه فلا يكون عاملا (قوله نحو أتقول الخ) الامثلة على ترتيب الممثل له كما لا يخفى

﴿باب الفاعل﴾

(قوله هو اسم) أى صريح ظاهرا ومضمر بارزا ومستتر بقرينة مقابلته بالمؤول

لقد علم الاقوام لو أن حاتما * اراد ثراء المال كان له وفر

ولا يجوز حذف المفعولين أو أحدهما لغير دليل لانك اذا اقتصرت على ظننت مثلا لم تكن فيه فائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما فان دل دليل جاز ذلك ﴿تنبيه﴾ قد يضمن القول معنى الظن فينصب المبتدا والخبر مفعولين عند سليم مطلقا وغيرهم يخصه بمضارع مبدوء بتاء الخطاب بعد استفهام متصل به أو منفصل عنه بظرف أو معمول نحو أتقول زيدا منطلقا وأفى الدار تقول عمرا مقيما وأجهالا تقول بنى لؤى فان لم يستوف الشروط تعينت الحكاية

﴿باب﴾

فى ذكر الفاعل وأحكامه

(الفاعل) وهو اسم

(قوله أو ما فى تأويله) ما واقعة على لفظ وفى للظرفية وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول وهو مضاف أى لفظ حاصل فى عداد الالفاظ المؤولة بالاسم ومثله فى ذلك ما بعده ولو قال أو مؤول به كان أظهر وأخصر ثم التأويل لا بد أن يكون بحرف سابك وهو هنا ان وان وما دون كى ولو أو بغيره فى باب التسوية فلا يقع الفاعل جملة خلافا لبعضهم فانظر المغنى وشرح الشذور فى بحث الجملة التفسيرية وأجاز ابن مالك أن يكون الفاعل مضمون الجملة فقال فى قوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان فاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل تبين لكم كيفية فعلنا بهم وفى أولم يهد لهم كم أهلكنا انه على تأويل أولم يهد لهم كثرة هلاكنا (قوله قدم عليه فعل تام أو ما فى تأويله) أى بأن يكون بعده حقيقة أو حكما كما فى الفاعل المستتر فان التقدم هنا حكمى كوجوده والضمير فى عليه وتأويله وكذا ما بعدهما راجع الى أحد الامرين المستفاد من لفظة أو والتقدم المأخوذ فى الحد تقدم العامل الذى هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ فيما سيأتى حكما والمراد به وجوب الوقوع لا الوقوع فلا دور على أن لزوم الدور ممنوع لامكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند اليه بدون تصور الفاعل وخرج بقوله قدم الخ نحو زيد قام أو قائم فان كلام السعد فى بحث التقوى صريح فى أن المسند الفعل وحده لا أن الفعل مسند الى ضميره وهما مسندان الى زيد ومثله شبهه ولو سلم فاسناد الجملة يتضمن اسناد الفعل فى ضمنها بل هو المقصود بالاسناد فيصدق عليه وأسند اليه فعل أو ما فى تأويله فيحتاج الى اخراجه ولو سلم فهو لدفع التوهم ودعوى ان ذلك كلام ظاهرى ممنوع فان دفع التوهم أمر مهم وما جوزه الاعلم وابن عصفور فى * وقلما * وصال على طول الصدود يدوم * من ان وصال فاعل يدوم قدم للضرورة غير مسلم بل وصال مبتدأ خبره يدوم ولو سلم لا يرد نقضا لان الضرورة لا يجب أن تدخل فى التعريف فاندفع ما فى شرح التسهيل للدمامينى وخرج بالتام الناقص فان مرفوعه لا يسمى فاعلا اصطلاحا والمراد بما فى تأويله ما يشبهه فى العمل والدلالة على المعنى المصدرى وهو هنا اسم الفاعل والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وعديله المعتمدان قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو اياك أنت وزيد أن تخرجا ففى اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر انتهى والجوامد الملاحظ فيها معنى الاشتقاق نحو أسد بمعنى شجاع نحو زيد أسد ففى أسد ضمير مستتر مرفوع محلا على انه فاعل وقد يرفع الظاهر نحو زيد أسد غلامه (قوله وأسند اليه) أى نسب اليه وربط به أصالة لا اصطلاحا اذ كر باعتبار

قوله قدم عليه فعل تام أو ما فى تأويله وأسند اليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه

مدلوله وحيث فسر الاسناد بالنسبة دخل فاعل شبه الفعل وزيد فى ان ضرب زيد ولم يضرب زيد لظهور تحقق النسبة والربط ولا يشمل حينئذ المفاعيل ونحوها لخروجها بقيد الاصطلاح فانها تسمى متعلقا لامسندا اليها والمتبادر من الاسناد الاسناد بالاصالة والمتبادر يحمل عليه التعاريف فخرج التوابع أى بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد الى التابع الا انهما بخلاف البقية على أنا لا نسلم الاسناد فى البدل بناء على أن عامله مقدر من جنس الاول (قوله وله أحكام) جمع حكم بمعنى محكوم به (قوله منها انه مرفوع) أى على المشهور والغة الجمهور وجاء نصبه ورفع المفعول نحو كسر الزجاج الحجر وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا وبعضهم ادعى ان الزجاج هو الفاعل والحجر هو المفعول اعتبارا باللفظ وان كان المعنى بخلافه ويؤيده ما قيل انه من القلب وان الاعراب أبدا على حسب العلامة التى تكون فى المعرب ألا ترى ان القرية من واسئل القرية انما تعرب على حسب حركتها الا على حسب الاصل (قوله أو حكما كالمجرور بمن الزائدة الخ) هذا ما ذكره جمع منهم ابن مالك والمصنف وهو مبنى على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وقد مضى فى بحث الاعراب انه يشكل عليه قول الرضى ان معنى كون الكلمة معربة محلا انها فى موضع لو كان فيه اسم معرب كان اعرابها كذا وكذا فانه يقتضى ان ذلك لا يتصور فيما اذا كانت الكلمة معربة ويشكل عليه أيضا فرقهم بين الاعراب المحلى والتقديرى بأن المانع فى المحلى قائم بجملة الكلمة وفى التقديرى بالحرف الاخير ولا شك ان المانع فى المجرور بمن الزائدة ونحوه قائم بالحرف الاخير فالظاهر أن يكون الاعراب فيها تقديرا وبذلك صرح العينى فى شرح الشواهد فى قرية الكلام على قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * فى محل رفع لانها صفة للحكم اما وهو مرفوع تقديرا لانه خبر انتهى وهذا هو القياس على المتبع والمحكية والمدغم ونحوها الا ان اعرابها تقديرى اتفاقا (قوله بما أسند اليه) أى على الاصح ووراءه أقوال لا نطيل بها والمصنف أبهم الرافع ليجرى على كل الاقوال (قوله اما حقيقة) أى لفظا أو تقديرا ولو عبر بذلك كان أولى (قوله كقام زيد) أى كرفع زيد من قام زيد (قوله أو باضافة المصدر اليه) الباء فيه للسببية والسبب أعم من العامل والاعم لا يلزم أن يصدق بأخص معين أو اضافة بمعنى مضاف واضافتها الى المصدر بيانية ولا ينافى أن الصحيح ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف وكالمصدر اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء وقال الشاطبى ان فاعل المصدر اذا أضيف لا يسمى فاعلا عرفا بل هو مضاف اليه كما لا يسمى زيد فى زيد قام فاعلا ولا فى زيد مضروب مفعولا وان كان المعنى فى الجميع على ذلك وفيه ان المجرور بالحرف

وله أحكام منها أنه (مرفوع)
بما أسند اليه ورفعه اما
حقيقة (كقام زيد) وعمرو
قائم أبوه (ومات عمرو)
أبوه أو حكما
كالمجرور بمن الزائدة نحو
وما يأتيهم من ذكر
أو باضافة المصدر اليه نحو
ولولا دفع الله الناس

ومثل بمثالين تنبيها على ان الفاعل نوعان نوع يكون المسند واقعا من الفاعل كالاول ونوع يكون المسند قائما به كالثاني (و) منها (أنه لا يتأخر عامله عنه) بأن يتقدم الفاعل عليه لانهما لما كانا كالكلمة الواحدة امتنع تقديم الفاعل عليه كما يمتنع تقديم عجز الكلمة على صدرها واستدل أبو البقاء في اللباب على انهما كالكلمة الواحدة باثني عشر وجها أخذها من سر الصناعة لابن جني فان وجد في اللفظ ما ظاهره أنه فاعل مقدم وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا وكون المقدم اما مبتدأ كما في نحو زيد قام واما فاعلا بفعل محذوف كما في نحو وان أحد من المشركين استجارك وأما نحو قول الزبا

ما للجمال مشيها وئيدا

فضرورة أو مؤوّل (و) منها أن عامله (لا تلحقه علامة تثنية) اذا كان الفاعل مثنى ظاهرا (ولا) علامة (جمع) اذا كان مجموعا ظاهرا فلا يقال على اللغة الفصحى قاما رجلان وقاموا رجال وقمن نسوة (بل يقال قام رجلان و) قام (رجال و) قام (نساء بتجريد العامل من علامة التثنية والجمع وبها جاء التنزيل نحو قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة (كما يقال) مع المفرد (قام رجل) بتجريد الفعل اذ لو قيل قاما رجلان مثلا لتوهم ان الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم فالتزم تجريد العامل دفعا لهذا الايهام وحكم الوصف في ذلك حكم الفعل (وشذ) الحاقها بالعامل المسند لما بعدها

الزائد كذلك وحينئذ فلا يرد أمثال ذلك على اعتبار رفع الفاعل احتاج الى تعميم الرفع لادخالها (قوله ومثل بمثالين الخ) وزاد الشارح مثالين تنبيها على أن ما في تأويل الفعل مثله في كونه نوعين (قوله لانهما لما كانا الخ) قد يقال هذا كما يقتضي منع التقديم يقتضي منع فصله عن عامله ثم جاز الفصل (قوله واستدل أبو البقاء الخ) قال في اللباب والدليل على أن الفاعل كجزء من آخر الفعل اثنا عشر وجها أحدها ان آخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى أربع متحركات كضربت وضربنا ولم يسكن مع ضمير المفعول نحو ضربنا لانه في حكم المنفصل والثاني انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك والثالث أنهم لم يعطفوا على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه به والرابع انهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل لدلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه الخامس انهم قالوا اقتتلوا وقتلوا فكسروا القاف واو وقف وقف ولولا ان ضمير الفاعل كجزء من الفعل لما أنيب منابه السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا جعلهم الفاعل كجزء من الفعل لم يبق مع النسب السابع انهم ألغوا ظننت اذا توسطت أو تأخرت ولا وجه لذلك الا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي لا فاعل له ومثل ذلك لا يعمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل كامتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع رفع بالابتداء وأخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها والحادي عشر انهم جعلوا ذا في حبذا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يفعل ذلك في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا ما أحيبذه فصغروا الفعل والفاعل وحذفوا من الفعل احدى الباءين ومن الاسم الالف ومن العرب من لا يقول لا تحبذه فاشتق منهما (قوله كما في زيد قام) أي على الاصح وقال المبرد ومتابعوه برجحان ذلك على الفاعلية (قوله واما فاعلا بفعل محذوف الخ) أي على الاصح وجوز الاخفش والكوفيون الرفع في ذلك على الابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة تقدم الشرط أو نعته بالظرف بعده (قوله أو مؤوّل بأن مشيها مبتدأ حذف خبره) أي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فانظر التوضيح وشرحه (قوله كما يقال مع المفرد الخ)

ما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن يقال مجرور والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول ليقال أى يقال قولا كالقول قام رجل (قوله من مثنى ومجموع) أى حقيقة أو حكما فيشمل المفردين المتعاطفين والمفردات المتعاطفة (قوله وقد اسلماه) عجز بيت لعبد الله بن قيس يرثى مصعب بن الزبير صدره * تولى قتال المارقين بنفسه * والمارقين الخوارج والمبعد اما اسم فاعل أو اسم مفعول والحميم القريب والشاهد فى الحاق الالف فى أسلماه (قوله يلوموننى الخ) قائله أمية والشاهد فى يلوموننى حيث لحقته العلامة مع اسناده لظاهر وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو وغير مهموز خبره اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول (قوله نتج الربيع الخ) الربيع الزمان المعروف والمراد بالمحاسن الازهار وضمن ألقحن معنى أولدن فلذا عداه الى ضمير المحاسن ولا يخفى مافى الكلام من الاستعارات والشاهد فى ألقحنها حيث لحقته العلامة (قوله وهذه لغة طيء الخ) قال الدماميني وينبغى أن يكون أصحاب هذه اللغة يتركون العلامة اذا قالوا قام اليوم أخوالك جوازا واذا قالوا ماقام الا أخوالك وجوبا كما يفعلون هم وغيرهم فى علامة المؤنث الحقيقى انتهى وقضية هذا التخريج أن من يجوز الحاق التاء وعدمه مع الفصل بالا يجوز الحاق الالف أيضا هنا وفى المغنى ومنع أبو حيان على هذه اللغة جاؤنى من جاءك لانها لم تسمع الا مع مالفظه جمع وأقول اذا كان سبب دخولها بيان ان الفاعل الآتى جمع كان لحاقها هنا أولى لان الجمعية خفية وأطال فى ذلك فراجعه مع حواشيه ﴿فائدة﴾ قال الدماميني اذا قال أرباب هذه اللغة قاما وقعد أخوالك وأعملوا أحدهما فانهم يضمرون فى الآخر ضمير اثنين فيتصل بكل من الفعلين ألف ولكنها فى أحدهما ضمير وفى الآخر علامة انتهى وانظر لو قلت قام غلاماك أو اخوتك أو عكسه فان الفاعل غير واحد قطعا فهل يراعى ما اتصل بالعامل أو يجوز الحاق علامة التثنية أو الجمع و يظهر مراعاة ما اتصل بالعامل وفى المغنى مايؤيده (قوله وعليها جاء ظاهر الخ) انما قال ظاهر لاحتماله غيرها بأن يكون مبتدأ وخبرا على التقديم والتأخير أو يكون ملائكة بدلا من الواو فى يتعاقبون ولكنه خلاف الظاهر (قوله يتعاقبون فيكم ملائكة الخ) هو ظاهر على رواية الحديث كذلك لكن رواه البخارى وغيره ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم الخ فعليه الواو ضمير ومعنى يتعاقبون تأتى طائفة عقب طائفة ثم تعود الاولى عقب الثانية (قوله أومخرجى هم) بفتح الواو لانها للعطف وقدمت همزة الاستفهام لصدارتها وقيل الهمزة فى محلها والمعطوف عليه محذوف وكون ظاهر هذا الحديث جاء على هذه اللغة مخالف كلام ابن مالك فى التوضيح فانه انما ذكر ذلك على جهة التجويز وبدأ بقوله مخرجى خبر مقدم وهم مبتدأ

من مثنى ومجموع كقول الشاعر
وقد أسلماه مبعد وحميم
وقوله
يلوموننى فى اشتراء النخيل أهلى فكلهم ألوم
وقوله
نتج الربيع محاسنا
ألقحنها غر السحائب
وهذه لغة طيء تسميها النحويون لغة أكلونى البراغيث وعليها جاء ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام فى الحديث (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) وقوله أيضا لورقة بن نوفل (أومخرجى هم) بتشديد الياء حين قال له ورقة ليتنى أكون معك اذ يخرجك قومك

مؤخر ولا يجوز العكس لئلا يلزم الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان اضافة مخرجي
غير محضة قال ولو روى بتخفيف الياء على انه غير مفرد مضاف لجاز وجعل مبتدأ
وما بعده فاعل سد مسد الخبر كما تقول أمخرجي بنو فلان وقال ابن الحاجب انه خبر
مقدم قال وكذلك جاء بتشديد الياء لانه جمع أى و يمتنع كون هم فاعلا لان مخرجي
جمع والوصف وما بعده اذا تطابقا فى غير الافراد كان الاول خبرا مقدما والثانى
مبتدأ مؤخرا ولا يجوز غير ذلك وقال السهيلى مخرجي خبر مقدم ولو خففت لم يجز
لانه لا يكون هم مبتدأ مخبرا عنه بمخرجي اذ لا يخبر عن الجمع بمفرد ولا يكون
مخرجي مبتدأ وهم فاعل لانه لا يجوز للعامل أن يكون ضميرا منفصلا الى جنب
عامله لا تقول قام انا انما تقول قمت فلو كان مكان هذا الضمير ظاهر جاز نحو
أومخرجي قوم قال وهذا فصل بديع (قوله وأصله أومخرجوي هم) الاصل الاصيل
أومخرجوني سقطت نون الجمع للاضافة (قوله وكسر ماقبلها) أى بدلا عن الضمة
للتخفيف كما فتحت الياء له (قوله وهو كذلك على هذه اللغة) أى على الاصح لقول الأئمة
ان ذلك لغة لقوم معينين وقيل انها علامة الفاعلين وما بعدها مبتدأ وخبر على التقديم
والتأخير وتابع على الابدال من الضمير بدل كل من كل والوجه الاول لا يتأتى
فى قوله وان كانا له نسب وخير لان ان الشرطية لا تدخل على الجمل الاسمية على
الصحيح والوجه الثانى لا يتأتى فيما اذا كان الواقع بعد الفعل ضميرا منفصلا نحو ماقاما
الا هما وماقاموا الا هم وماقمن الا هن لان الضمير المنفصل المرفوع بعد المرفوع
المتصل توكيد بالاجماع ثم ان التقديم والتأخير أو الابدال لا يختصان بلغة قوم
بأعيانهم الا أن يقال الذى لا يختص جواز التقديم والتأخير والابدال وأما وجوب
أحدهما الذى هو المراد فهو مختص قطعا (قوله كالتاء فى قامت) أى بجامع
الفرعية عن الغير فالمثنى والمجموع فرع الافراد والمؤنث فرع المذكر (قوله
المتعاطفة) أى بغير أو فان عطفت بأو قلت قام زيد أو عمرو وقال الدماميني يمتنع
اثبات العلامة لان الفاعل واحد لا اثنان غاية مافيه ان ذلك الواحد غير معين فان
قلت قام أخواك أو غلاماك فينبغي أن تلحق لان الفاعل اثنان قطعا وانما فقد
التعيين فان قلت قام أخوك أو غلاماك أو قام غلامك أو أخواك فينبغي أن لا تلحق
لانه لم يتحقق كون الفاعل اثنين والاولى أولى بالمنع لانك قدمت المفرد انتهى
ويحتمل أن تلحق فى المثال الثانى لان الفاعل الاصطلاحى اثنان قطعا وعدم تحقق
فاعليته من جهة المعنى لا دخل له فى ذلك وهل قياس مانعه من اللحاق فى قام
زيد وعمرو لحاق الواو فى قام أخوك وغلامك فيقال قاموا أخوك وغلامك وبقى
ما لو عطف بالفاء أو ثم وقد يؤخذ من قوله لان الفاعل واحد لا اثنان لحاق العلامة

وأصله أومخرجوي هم اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وكسر ماقبلها فصار أومخرجي هم وفهم من كلامه أن هذه الاحرف اللاحقة للعامل ليست بضمائر بل هى علامات للفاعل وهو كذلك على هذه اللغة والصحيح كالتاء فى قامت هند و ان هذه اللغة لا تمتنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة

لان الفاعل اثنان وقوله المتعاطفة نعت المفردات وحذف نعت المفردين لدلالته عليه (قوله خلافا للغضراوى) حيث قال لا نعلم أحدا تعبيرقاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر ورد عليه أبو حيان بقوله * وقد أسلماه مبعد وحميم * وقوله وان كانا له نسب وخبر وقياس * و ردفهما قاموا زيد وعمرو وبكر قال فى المغنى وليس بشئ لانه يمنع التخريج لا التركيب (قوله يعلمان من لفظه دائما) لان المراد عليهما من اللفظ ان علامتهما أبدا ظاهرة ولا تكون مقدرة بدليل ما بعده فلا يرد نه قد يسمى المفرد بمثنى أو جمع لكن قد يتوقف فيه فان مثل من الموصولة لا يعلم من لفظه ان المراد به اثنان أو جمع وقد مر عن المغنى ان علامة الجمع تلحق الفعل المسند اليها واعلم ان كلام الشارح يوهم انه لم يعلم مما سلف علة تجريد الفعل من علامة التثنية والجمع مع انه أسلف ذلك قريبا حيث قال اذ لو قيل قاما الخ فكان عليه ان يقول هنا قبل قوله لان تثنيته الخ لما مر من رفع الالباس ثم يقول ولان الخ هذا وفى قوله قد لا يعلم ادخال قد على الفعل المنفى وفى المغنى وجمع الجوامع انها مختصة بالمثبت (قوله بأن يكون مقدر التأنيث) ولانه قد يكون مؤنثا لفظا من غير تأنيث المعنى كطلحة (قوله مع ان فى الحاق الخ) فيه تأمل وفرق فى التصريح بما هو أظهر فراجعه (قوله تلحقه علامة التأنيث) للايذان من أول الامر بأن الفاعل مؤنث وسوى ابن مالك بالتاء النون (قوله ان كان ماضيا الخ) شمل قوله ماضيا فعل ضمير الوحدة المخاطبة أو المتكلمة مع انه لا يجوز أن تلحقه علامة التأنيث بل لا يمكن وقوله مضارعا مضارع الواحدة المتكلمة مع انه لا يجوز تأنيث فعله وانما لم تدخل فى هذه المواضع لعدم الحاجة اليها لان قرينة التكلم والخطاب معينة للمؤنث فلا التباس فالمراد ان عامله تلحقه علامة التأنيث حيث لا مانع يمنع من تأنيثه ويستثنى من الوصف ما يستوى فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول وفعول بمعنى فاعل واسم التفضيل فى بعض احواله وخرج بالماضى وما بعده الجار والمجرور والظرف واسم الفعل فلا تلحقها علامة التأنيث (قوله ان كان الفاعل مؤنثا حقيقيا) أى تأنيثا معنويا اما لفظا أيضا أودون لفظ ورد عليه ما لا يتميز مذكره من مؤنثه نحو برغوث فانه لا يؤنث وان أريد به مؤنث كما ذكره أبو حيان وذكر ان ما فيه تاء التأنيث ولا يتميز مذكره من مؤنثه نحو نملة مؤنث وان أريد به مذكر والمسئلة مشهورة وما يتعلق بها من حكاية أبى حنيفة وللسمين مناقشة مع أبى حيان لا نطيل بها وقد نظمت فى المقام ابياتا لا بأس بايرادها وهى

ما فيه تا التأنيث حيث يعلم * تذكيره تذكيره محتم
كطلحة والتاء ليست تعتبر * الا اذا ميز أنثى أو ذكر

خلافا للغضراوى وانما كان الفصيح ترك علامة تثنية الفاعل وجمعه عكس علامة تأنيثه لان تثنيته وجمعه يعلمان من لفظه دائما بخلاف تأنيثه فانه قد لا يعلم من لفظه بأن يكون مقدرا به التأنيث مع ان فى الالحاق هنا زيادة تدل بخلافه ثم (و) منها ان عامله (تلحقه علامة التأنيث) فى آخره ان كان ماضيا أو وصفا وفى أوله ان كان مضارعا (ان كان) الفاعل (مؤنثا حقيقيا كان وهو ماله فرج نحو (قامت هند) وتقوم هند وزيد قائمة أمه أو جاريا

وحيث لم ... وحرره

واحكم بتذكير الذي تجردا * من تاء تأنيث سوى ما وردا

مؤنثا فاحرص على اتباع * فذاك مقصور على السماع

هذا اذا كان مجازيهما * أما اذا كان حقيقيهما

فان تميزا فأنث ان يرد * مؤنث واعكس كهند وأدد

أما اذا التمييز صار ساقطا * فذكر الكل فذاك الضابطا

(قوله وهو بخلافه) منه ما تأنيثه بالتأويل نحو أتته كتابي فاحتقرها فأنث الكتاب لكونه في معنى الصحيفة وما كتسب التأنيث باضافته الى المؤنث اذا كان المضاف صالحا للحذف نحو كما شرقت صدر القناة من الدم (قوله متصل) هو الذي لم يفصل بينه وبين عامله شئ وأفهم ان غير المتصل وهو المنفصل لا يجب فيه الالحاق فشمل نحو كفى بهند فيوهم جواز الامرين فيه كغيره وهو لا يؤنث وان فصل بالباء لانه في صورة الفضلة وهي لا يؤنث لاجلها فلذا استثناه بعضهم كذا قيل وفيه نظر لانه لا يقتضي عدم جواز التأنيث اذا جر الفاعل المؤنث بغير الباء لانه في صورة الفضلة وسيأتي جواز الوجهين في المجرور بمن وان التأنيث هو الاصل والتذكير انما هو لارادة الجنس والحق ان عدم التأنيث خاص بكفى في نحو كفى بهند لان العرب التزمت ذلك كما في صدر الكتاب هذا والوجوب بحاله اذا عطف عليه مذكر نحو قامت هند وزيد كوجوب التذكير في عكسه لان الحكم للسابق كما نص عليه السفاقسي (قوله ولو مثنى) وأما تمنى ابنتاي فضرورة كما قال ابن مالك وذلك بناء على انه ماض ولا ضرورة اليه كما في المغني لجواز جعله مضارعا محذوفا من أوله احدى التاءين (قوله أو الى ضمير متصل) يحتمل أن المراد ما لم يتصل من العامل وان يراد به المنفصل اصطلاحا ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه وقضية الاحتمال الثاني خروج المنفصل سواء انفصل بالا نحو هند ما قام الا هي أولا نحو غلام هند حضرت هي معه وصرح في التصريح بوجوب التذكير في المنفصل بغير الا وفي كلام الدماميني ما يفيد جواز الوجهين (قوله مطلقا) أي سواء كان حقيقي التأنيث كهند طلعت أو مجازيه كما مثل ومن المجازي اسم الجنس واسم الجمع والجمع المكسر وبحث الشهاب القاسمي أخذا من الرضي انه يجوز تذكير ضمير جمع التكسير وكذا اسم الجمع والرضي انما ذكر ذلك في الخبر قال الشهاب فاذا جاز فيه جاز في الوصف قطعا اذ لا فرق بين الخبر والوصف (قوله وشذ قول بعضهم الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الظاهر المتصل (قوله وأما قوله الخ) هذا متفرع على وجوب التأنيث في الاسناد الى الضمير المتصل وهو

(و... وبخلافه نحو طلعت الشمس) وتغرب الشمس (فيه) واليوم طالعة الشمس فيه والحاقها من جهة الجنوب واجب اذا أسند الى ظاهر متصل حقيقي التأنيث ولو مثنى أو مجموعا بالالف والتاء كقامت الهندات أو الى ضمير متصل عائد الى مؤنث مطلقا كالشمس طلعت وشذ قول بعضهم قال فلانة وأما قوله ولا أرض أبقل ابقالها * فضرورة (ويجوز الوجهان)

(فى) العامل اذا أسند الى (مجازى التأنيث الظاهر) المتصل (نحو) طلعت أو طلع الشمس والمنفصل نحو (قد جاءتكم موعظة) ونحو فقد جاءكم بينة وكلامه فى الشرح يقتضى ان التأنيث فى هذا أرجح وكلامهم صريح فى خلافه كما ستراه (و) الثانية (فى) العامل اذا أسند الى حقيقى التأنيث (المنفصل) من العامل بغير الا (نحو) قامت اليوم هند (وحضرت القاضى امرأة) ونحو اذا جاءك المؤمنات وقوله

ان امرأ غره منكن واحدة

وخرج بقوله الحقيقى غيره نحو طلع اليوم الشمس فترك العلامة أحسن اظهارا لفضل الحقيقى على غيره قاله الدمامينى فى شرح التسهيل نقلا عن النحاة ثم قال والذى يظهر لى خلاف ذلك فان الكتاب العزيز قد كثر فيه الاتيان بالعلامة عند الاسناد الى ظاهر غير الحقيقى كثرة فاشية فوقع فيه من ذلك ما ينيف على مائتى موضع ووقع فيه مما تركت فيه العلامة فى الصورة المذكورة نحو خمسين موضعا وأكثرية أحد الاستعمالين دليل على أرجحيته فينبغى المصير الى القول بأن الاتيان بالعلامة فى ذلك أحسن انتهى وهو وفاق لمقتضى عبارة الشرح والثالثة هو المشار اليها (بقوله أو المتصل) بعامله كما

الجواب

عجز بيت لعامر بن جوين الطائى صدره * فلا مزنة ودقت ودقها * وانظر الكلام عليه فى التصريح واعلم ان البهاء السبكى ذكر فى عروس الأفراح ان من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر تذكير المؤنث وعكسه قال فالاول لتفخيمه نحو فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث مجازى ومنه ولا أرض أبقل ابقالها لانه أراد تفخيم الارض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك يتجلى لك انه لا ضرورة فى البيت لانه انما يكون شاذا اذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل (قوله أى الحاق العامل للعلامة) الظاهر الحاق العلامة للعامل ولعله اراد ذلك فقلب (قوله والالحاق أرجح فى جميعها) فى الدمامينى ان الحذف احسن من جمع التكسير كالرجال واسم الجمع كنسوة وجمع المذكر بالالف والتاء العاقل وغيره كطلحات ودريهمات لكون تأنيثها بالتأويل وهو كون كل منها جماعة (قوله اذا أسند الى حقيقى التأنيث المنفصل الخ) دخل فيه المنفصل بمن وقال المصنف فى حواشى الالفية لو قيل ما جاءنى من امرأة هل يجوز الفصل بمن قال الزمخشرى فى قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الآية من قرأ بالياء فعلى ان النجوى تأنيثها غير حقيقى ومن فاصلة أو على معنى شئ من نجوى انتهى وأقول محل النظر انما هو اذا كان المنفصل بمن حقيقى التأنيث كما مثل المصنف والنجوى ليست كذلك فكلام الزمخشرى ليس من محل النظر ثم انه لا حاجة فى الآية فى التذكير للفصل بمن ولا للتأويل لان مجازى التأنيث يجوز فيه الامران وسيأتى جواز التذكير فى مثال المصنف لا للفصل بل لارادة الجنس ودخل المنفصل بالباء فى مثل كفى بهند وتقدم انه لا يجوز فيه الوجهان بل يجب التذكير وبقى ما اذا كان المؤنث الحقيقى المفصول منقولا من اسم مذكر كما لو سمى أنثى بزيد قال الجامى يتعين الاثبات دفعا للالباس وقيده العصام بما اذا لم تقم قرينة على التأنيث نحو جاءت اليوم زيد الكريمة فلا يجب التأنيث قال شيخنا وقد يقال القرينة فى هذا المثال مؤخرة والمطلوب دفع الالباس من أول الامر (قوله ان امرأ الخ) صدر بيت عجزه * بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور * والشاهد فيه ظاهر كمعناه بتقدير غره منكن امرأة واحدة وقدره المبرد خصلة واحدة فلا شاهد فيه لان التأنيث مجازى هذا وقال ابن سيده أراد لمغرور جدا ولولا ذلك لم يكن فى الكلام فائدة لانه قد علم ان كل من غر فهو مغرور وأى فائدة فى قوله لمغرور انما هو على ما ذكرنا وفسرنا (قوله والذى يظهر لى الخ) ان كان ما ذكره أوّلا فى المحترز منقول الأئمة أمكن

(في باب نعم وبئس) وذلك نحو (نعمت) أو نعم (المرأة هند) فالتأنيث على مقتضى الظاهر والتذكير على ارادة الجنس اذ ليس المراد امرأة واحدة بل المراد الجنس فمدحوه أو ذموه عموما ثم خصوا من أرادوا مدحه أو ذمه مبالغة بذكره مرتين (و) الرابعة (في) العامل اذا أسند الى (الجمع) سواء كان جمع تكسير لمذكر (نحو قالت الاعراب) أو لمؤنث كقامت الهنود أو اسم جمع كقامت النساء

الجواب ان كثرة الاثبات في القرآن لعله لاقتضاء الحال اياها (قوله في باب نعم وبئس) انما ذكر باب لان الحكم لا يقتصر على نعم وبئس (قوله بل المراد الجنس) أي والجنس يجوز فيه ترك التاء كما يأتي وهذا يقتضي ان كل فرد حقيقي التأنيث اذا قصد به الجنس فيه الوجهان وهو كذلك فيقال صارت المرأة خيرا من الرجل وصار وما أشبهه مما فيه جنسية وليس من ذلك ما قام من امرأة وان كان في معنى ما قام أحد من هذا الجنس لان امرأة هنا ليس المراد بها الجنس بل المراد واحدة والعموم انما جاء من النافي قاله الشاطبي وقال قبل ذلك اذا قلت ما قامت امرأة فلا بد من التاء بخلاف ما قامت من امرأة فأنت بالخيار لان دخول من أفاد معنى الجنس وقال المصنف لا يقال كفت بهند بل يتعين كفى فانظر الفرق بين الباء ومن الزائدتين وفي الرضي التسوية بينهما في جواز الامرين وأقول مر ان وجوب التذكير خاص بكفى في كفى بهند ومر وجهه وبه يعلم الفرق بين الباء ومن وان التسوية بينهما مطلقا لا تصح ونقل المصنف في التعليقة عن ابن عصفور ان الاكثر في المؤنث المقرون بمن الزائدة أن لا تلحقه علامة التأنيث لانها لا تدخل الا فيما يراد به الشياع وعموم الجنسية والظاهر خلافا للناصر اللقاني ان المراد بال هنا لام الحقيقة ولا ينافيه ما مر في بحث خبر المبتدأ ان الرابط قد يكون العموم كزيد نعم الرجل لجواز أن يراد بالعموم صدقه على المبتدا لا شموله للمبتدا ولغيره بقي ان الحكم لا يختص بالاسناد الى الظاهر كما قد يتوهم من الاقتصار على تمثيل المصنف والشارح كالالفية بنعم المرأة ونحوه بل يجوز الوجهان عند الاسناد الى الضمير المميز بنكرة مؤنثة نحو نعم امرأة هند كما صرح به السيوطي وقال ابن أبي الربيع لا تلحق استغناء بتأنيث المضمر (قوله اذا أسند لجمع) المراد به كما يعلم مما يأتي ما يدل على جماعة لا الجمع الصيغي والا لم يدخل فيه اسم الجنس واسم الجمع *(فائدة حسنة)* قال ابن جني اذا أنثت الجمع العاقل اعدت اليه الضمير مؤنثا وان ذكرته اعدت اليه مذكرا تقول قامت الرجال الى اخوتها وقاموا الى اخوتهم (قوله نحو قالت الاعراب) الصحيح انه اسم جمع (قوله أم لمؤنث الخ) لم يعتبر التأنيث الحقيقي الذي كان في المفردات نحو قال الهنود لان المجازي الطارئ أزال حكم الحقيقي كما أزال التذكير الحقيقي في رجال (قوله أم اسم جمع) قيده في التصريح بالمعرب وقال ان المبني نحو الذين لا يقال فيه قالت الذين وان قيل انه جمع الذي انتهى وظاهره أنه لا فرق في المبني بين ما يختص بالمذكر كالذين وما يختص بالمؤنث كاللاتي واللائي لكن في الشاطبي انه يجوز في اسم الجمع المبني الوجهان مثل ذهبت اللذون وذهب اللذون وفي الاوضح في الجواب عن التذكير في اذا جاءك المؤمنات ان التذكير في جاءك للفصل أو لان الاصل

النسا المؤمنات أولان أل مقدرة باللاتى وهى اسم جمع قال فى التصريح وتقدم انه يجوز مع اسم الجمع التذكير والتأنيث وظاهر ان اللاتى اسم جمع مبنى (قوله اسم جنس) أى جمعى بدليل قوله على التأويل بالجماعة وقيده فى الهمع بالمؤنث وأطلق فى اسم الجمع وظاهر كلام الشارح الاطلاق فيهما كالجمع وفى الرضى كلام يتعين مراجعته (قوله على التأويل بالجماعة) أنت خبير بأن التأويل بالجماعة فى التأنيث عند الاسناد الى ظاهر المذكورات و بالجمع فى التذكير عند الاسناد اليه يجرى عند الاسناد الى ضمائرها من غير فرق فلا وجه لقول انه يلزم على طرد تعليل التأنيث بالتأويل بالجماعة وجوب افراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث المسند اليه مع عدم وجوب ذلك ولا حاجة للجواب بأن الجماعة مفرد مؤنث فى اللفظ جمع فى المعنى فيجوز فى ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد و يؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير و يذكر كما جاز الوجهان فى الذى اذا أغنى عن الذين كقوله تعالى والذى جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون وقوله كمثل الذى استوقد نارا فلما أضاءت ما حوله ذهب الله بنورهم ولو كان الذى مخفف الذين بحذف النون لم يجز افراد الضمير العائد اليه نعم يحتاج الى اعتبار اللفظ والمعنى فى لفظ جماعة اذا أسند الى ضميره نحو الجماعة قامت أو قاموا وقد تعرض فى التسهيل فى باب الضمير لحكم ضمير الجمع فلا بأس بذكر ذلك مع زيادة الامثلة فانه يستفاد منه ما أشرنا اليه وانه يجوز تأويل التذكير بغير الجمع فنقول يأتى ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرا لتأويله بجماعة نحو واذا الرسل أقتت وكضمير الغائب قليلا لتأويلهم بواحد منهم نحو * وبالبدو منا اسرة يحفظوننا * اذا الاسد واحد منهم نحو أحسن الفتيان وأنبله ومنه وان لكم فى الانعام لعبرة نسقيكم مما فى بطونه و يعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه قليلا ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو واذا النجوم انكدرت أو الغائبات نحو فلا تظلموا فيهن أنفسكم ولجمع الاناث العاقلات نحو فالأولى بين أن يحملها وفعلت ونحوه أولى من فعلن ونحوه بأكثر جمعه وأقله والعاقلات مطلقا بالعكس (قوله الاجمعى التصحيح) هل المراد به فى هذا المقام ما حصلت فيه شروط ذينك الجمعين أو المراد به ما يشمل الملحق بهما ظاهر كلام الشارح حيث قال وقضية هذه العلة جواز الوجهين فى نحو البنون ان المراد بهما ما يشمل الملحق بهما حيث لم يتغير واحده لا مطلقا وهو مشكل فقد صرح الدمامينى بان الوابلين حكمه جواز لحوق العلامة وحكم واحده امتناع لحوقها وأمر فيه بالتأمل وصرح الشاطبى بجواز الوجهين فيما جاء على شكل الواحد وليس فيه شروطه وقال أيضا ما حاصله ان الجمع السالم اذا لزم فيه تغيير الواحد وليس فيه شروطه كارضين

أو اسم جنس كما ورد
التصرف فالتأنيث فى ذلك على
التأويل بالجماعة
والتذكير على التأويل
بالجمع ولا يستثنى من الجمع
(الا جمعى التصحيح) المذكر
والمؤنث (فكمفرديهما)
أى فى التذكير والتأنيث
فيجب التذكير على الاصح
فى (نحو قام الزيدون) مما
هو جمع لمذكر سالم كما يجب
فى (نحو قام زيد) لان سلامة
نظمه تدل على التذكير وقضية
هذه العلة جواز الوجهين

وعزين وسنين جاز فيه الوجهان فتقول مضت سنون ومضى سنون وذهب اللذون وذهبت اللذون وكذلك ما كان من هذا النحو بالالف والتاء نحو لذات حكم التاء معه التخيير ومن ذلك عند الناظم يعني ابن مالك بنون وبنات فانهما لم يسلم فيهما بناء الواحد (قوله في نحو جاء البنون) أي من كل ما لزم فيه تغيير الواحد أو غلب قال بعضهم وقضيتها أيضا ان نحو المصطفين والقاضين يجوز فيه التأنيث لعدم سلامة نظم الواحد وهو بعيد (قوله وهذا مذهب جمهور البصريين) وقال الكوفيون يجوز في جمعي التصحيح التذكير والتأنيث ودليلهم ورده في التوضيح (قوله واستثنوا) أي جمهور البصريين والضمير في قوله منه يرجع الى جمع المؤنث السالم وهذه العبارة مشكلة وأشكل منها قول السيوطي أو جمعا بالالف والتاء المذكر يعني يستوي فيه الالحاق وعدمه من غير ترجيح نحو جاءت الطلحات بخلاف المؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو جاءت الهندات الا على لغة قال فلانة انتهى فانظر كيف اعتبر التذكير فقط في جواز الوجهين واعتبر التأنيث فقط في وجوب الالحاق الا انه علل بسلامة نظم واحده ولا يخفى ما فيه والذي تحرر عندي في هذه المسألة باختصار ان الكوفيين يجيزون الوجهين في الجمعين من غير استثناء شئ أصلا وان جمهور البصريين يوجبون التذكير في جمع المذكر السالم اذا وجدت فيه شروط الجمع بخلاف الملحق به ويوجبون التأنيث في جمع المؤنث السالم اذا كان واحده مؤنثا حقيقيا سالما عن التغيير أيضا وما عداه من مذكر حقيقة أو حكما أو مؤنث حقيقي متغيرا أو غير حقيقي مطلقا يجوز فيه الوجهان التذكير وعدمه قاله شيخنا وقضية جواز الوجهين في المغير جوازهما في حبليات وهو غير بعيد لان ابن الحاجب وأتباعه جوزوا الوجهين من غير تفصيل وفي الشاطبي ان جمع المؤنث السالم ثلاثة أقسام أحدها ما يكون للمذكر حقيقة أو حكما نحو الطلحات والحمامات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه ثم قال والثاني يكون للمؤنث المجازي التأنيث نحو تمرات وخطوات فجواز الوجهين فيه ظاهر ووجهه أيضا ثم قال والثالث يكون للمؤنث الحقيقي التأنيث نحو الهندات والزينبات وظاهر اطلاق النظم الخ (قوله فحكمه) أي كل واحد من طلحات وبنات (قوله ونقل الشاطبي الخ) كذا نقل في التصريح عنه الاتفاق في المتغير وليس في كلامه تصريح بالاتفاق الا أن يكون في نسخه تحريف أو اختلاف ﴿فائدة﴾ قال أبو حيان الفرق بين المذكر والمؤنث لا يكون في أكثر الالسن قال وهذا من أحسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي فأشار بلفظ المذكر حكاية لقول ابراهيم ولم يكن في لسانه فرق قال

في نحو جاء البنون لتغير نظم واحده وبه صرح بعضهم بل نقل الشاطبي الاتفاق على ذلك (ويجب التأنيث في نحو (قامت الهندات) كما يجب في نحو قامت هند وهذا مذهب جمهور البصريين وصححه المرادي وغيره واستثنوا منه ما يكون واحده مذكرا كالطلحات أو مغيرا كبنات فحكمه حكم جمع التكسير ونقل الشاطبي أيضا في الاتفاق على ذلك في الصورة الثانية

قلم منعتم التأنيث فى نحو
ماقامت الا هند مع أنه حقيقى
التأنيث أشار الى دفعه بقوله
(وانما امتنع فى النثر) أن
يقال (ماقامت الاهند)
بتأنيث الفاعل (لان الفاعل)
فى الحقيقة ليس هو مابعد
الا وانما هو (مذكر
محذوف) والفعل مسند
اليه ومابعد الا بدل منه
والتقدير ماقام أحد الا هند
وقضية هذه العلة امتناع
نحو ماطلعت الا الشمس
وافهم كلامه جواز التأنيث
فى النظم وهو مذهب
الاخفش كقول الشاعر
مابرئت من ريبة وذم
فى حربنا الا بنات العم
وقضية كلام الالفية
والتسهيل جوازه فى النثر
وصححه المرادى بقوله وصرح
المصنف فى الشذور
بجوازه حيث ومنه قراءة أبى
جعفر ان كانت الا صيحة
واحدة بالرفع وحذف الفاعل
فى هذا جائز مطرد (كحذفه) اذا وقع فاعل المصدر كما (فى نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فاطعام نحو
مصدر وفاعله محذوف والتقدير أو اطعامه يتيما بالاضافة الى الفاعل (و) كحذفه فى باب النيابة عن الفاعل (نحو
قضى الامر) أصله والله أعلم قضى الله الامر (و) كحذفه فى باب التعجب عند وجود مايدل عليه نحو (أسمع بهم
وأبصر) أى بهم وهذا بناء على أن أفعل خبر بصيغة الامر وأصله أفعل بصيغة الماضى ومابعده فاعل كما سيأتى فى
بابه لكن لما غيرت الصيغة قبح رفعه للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء فى فاعله لاصلاح اللفظ كما زيدت
فى فاعل كفى بمعنى وفى فهذه أربعة مواضع يطرد حذف الفاعل فيها و يضاف اليها فاعل فعل الجماعة المؤكد
بالنون نحو واضربن يازيدون واضربن ياهند كما قرر فى محله (ويمتنع) حذفه (فى غيرهن)

شيخنا وأحسن منه انه ذكر مراعاة للخبر أو باعتبار الكوكب (قوله ولما كان هنا
مظنة سؤال) لا داعى لدعوى أن فيه استعمال هنا غير ظرف لكونه اسم كان مرفوع
المحل والخبر مظنة سؤال لانه يجوز أن يكون هنا ظرفا خبرا مقدما ومظنة سؤال اسما
لكان مؤخرا ولا وجه لاستبعاد ذلك فان تقديم الخبر خصوصا الظرف فى مما اشتهر
(قوله لان الفاعل الخ) قضية هذا التعليل ان الفصل بغير الا من أدوات الاستثناء
كالفصل بالا ولا ينافيه ان غير مثلا مذكر لانه يكتسب التأنيث من المضاف اليه
(قوله ومابعد الا بدل منه) هذا البدل يخالف سائر الابدال من وجهين الاول عدم
احتياجه الى الضمير العائد الى المبدل منه مع وجوبه فى بدل البعض لان الاستثناء
المتصل يفيد ان المستثنى جزء من المستثنى منه فيكون الاتصال قائما مقام الضمير
والثانى مخالفته للمبدل منه فى الايجاب والسلب مع وجوب الاتفاق فى غير باب
الاستثناء (قوله وقضية هذه العلة امتناع الخ) ظاهره ان امتناع التأنيث فى نحو
ماذكره مما المسند اليه فيه مجازى التأنيث أخفى من امتناعه فى نحو ماقامت
الا هند حتى احتاج الى أخذه من تعليل ذلك ولا يخفى مافيه لانه اذا امتنع التأنيث
فيما أسند الى الحقيقى التأنيث امتنع فى المسند الى مجازيه بالاولى (قوله مابرئت الخ)
الشاهد فيه ظاهر وكون الفاعل بنات وهو جمع تكسير فليس نحو ماقامت
الهندات مما يقوى حجة الاخفش لاعما يردها كما ظن لانه اذا جاز فى المكسر
التأنيث جاز فى السالم بالاولى كما عرفت آنفا على انه ينبغى أن يقول وليس نحو
ماقامت الا الهندات ليكون مما الكلام فيه (قوله وصححه المرادى الخ) وجهه
أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا عاما للمستثنى وغيره كبنات فى البيت وصيحة فى الآية
وفى شرح الشذور و يجوز التأنيث باعتبار ظاهر اللفظ (قوله كحذفه اذا وقع
فاعل المصدر) انما جاز حذفه دون فاعل الفعل لاخذ النسبة المعينة فى مفهوم
الفعل فانها تحتاج الى الفاعل المخصوص الغير المعلوم لالاجل الحدث (قوله
لا بمعنى وقى) أما التى بمعنى وقى فلا تزاد الباء فى فاعلها نحو كفيت هندا بها ومنه
قوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال (قوله و يضاف اليها الخ) يضاف اليها أيضا

مستتر راجع اما للمذكور كهند قامت أو لما دل عليه الفعل كقوله عليه الصلاة والسلام ولا يشرب الخمر حين يشربها أي لا يشرب الشارب وحسن ذلك تقدم نظيره في قوله ولا يزني الزاني أو لما دل عليه الحال أي المشاهدة نحو كلا اذا بلغت التراقي أي بلغت الروح (والاصل) في الفاعل (أن يلي عامله) لانه كالجزء منه ولذلك سكن له آخر الفعل اذا كان ضميرا كراهة توالي أربع متحركات وانما يكرهون ذلك في كلمة واحدة فدل ذلك على أنهما كالكلمة الواحدة بخلاف المفعول فالاصل فيه أن ينفصل عنه ويتأخر عن الفاعل لانه فضلة (وقد يجاء بخلاف الاصل فيلي المفعول الفعل (ويتأخر) الفاعل (عنه) اما (جوازا) كما في (نحو ولقد جاء آل فرعون النذر) وقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا (كما أتى ربه موسى على قدر) ولا يضر في هذا اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة (و) اما (وجوبا) وذلك في ثلاث مسائل احداها أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول كما في نحو واذ ابتلى ابراهيم) اذ لو أخر لزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وذلك لا يجوز الا في الضرورة وفي مواضع مخصوصة وأجازه ابن جني

نحو اضربوا القوم يا زيدون واضربا القوم يا زيدان واضربي القوم يا هند بحذف الواو والالف والياء لالتقاء الساكنين وحذفه اذا اقام مقامه حالان نحو فتلقفها رجل رجل لان أصله فتلقفها الناس رجلا رجلا لانهم أجمعوا على ان الفاعل لا يتعدد فلما حذف الفاعل واقيم الحالان مقامه جعلا كشيء واحد ولم يتعاطفا وصار رفعهما كرفع واحد فرجل رجل بمنزلة قولك الناس مفصلين وبهذين والمسئلة التي زادها الشارح يعترض الاطلاق قوله ويمتنع في غيرهن ويمكن الجواب فتدبر (قوله لانه عمدة وكالجزء من الكلمة) العلة مجموع الامرين لا كل على انفراده ليرد على الاول ان المسند عمدة ويحذف ويحتاج الى الجواب بأن المسند اليه يتوقف عليه الاخبار والمسند لانه صفة له والصفة تتوقف على الموصوف والمسند انما يتوقف عليه الاخبار فقط وان جزء الكلمة يحذف وقال بعضهم انما لم يحذف الفاعل مع القرينة كالفعل والمبتدا لان الفعل عرض قام به فلو حذف لزم قيام العرض بنفسه (قوله بل ان ظهر الخ) أي وجد حقيقة وهو ظاهر أو حكما بان يكون معدوما في حكم الموجود كما في صور الحذف المتقدمة ولولا ذلك أشكل قوله والا فهو ضمير مستتر اذ لا يلزم من عدم الوجود حقيقة كونه ضميرا مستترا (قوله أي ولا يشرب الشارب) لو قال أي ولا يشرب هو أي الشارب كان أوفق بقوله والا فهو ضمير (قوله أي بلغت الروح) فيه ما عرفت قبله (قوله والاصل في الفاعل الخ) أي الاولى فيباحث الوجوب عديلة له ويدل عليه قوله وقد يجب ذلك الاصل ولم يعبر به لانه أوضح لان في لفظ الاصل لمحا الى أن قرب الفاعل من الفعل كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها وانه ليس مجرد اولوية بل يبنى عليه بعض الاحكام والولي القرب وباشتراط تقدم العامل عليه تعين الولي بالتأخير اي ان يتصل به ويتأخر عنه أي يقع بعده حقيقة أو حكما كالمستتر فان البعدية فيه حكمية كوجوده (قوله ولهذا أسكن الخ) لا يقال هذا لا يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا لانه ممنوع ولهذا لم يسكن في نحو ضربك (قوله بخلاف المفعول الخ) لا يغني عنه ما قبله لاحتمال أن يكون الاصل في كل منهما أن يلي عامله كما قاله ابن جني والاخفش والظاهر ان المراد بالمفعول المذكور المفعول به وحده ويحتمل أن يراد الاعم لكن قد يمتنع خلاف الاصل في بعضها كالمفعول معه وذلك لا يقدح في صحة الكلية (قوله جاء الخلافة الخ) فاعل جاء ضمير الممدوح وأو بمعنى الواو وقدرا أي مقدرة من غير سعي والكاف للتشبيه وما مصدرية والجملة في محل نصب صفة لمصدر محذوف أي اتيانا كاتيان موسى (قوله اذ لو أخر لزم الخ) يؤخذ من هذا التعليل انه لو قدم المفعول على

فى النثر بقلة وتبعه ابن مالك قال لان استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقدمه الثانية أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل (و) ذلك (نحو ضربنى زيد) اذ لو قدم والحالة هذه لانفصل الضمير مع تأتى اتصاله وهو لا يجوز الا فيما استثنى الثالثة أن يحصر الفاعل بانما نحو انما يخشى الله من عباده العلماء أو بالا على الاصح نحو ما ضرب عمرا الا زيد (وقد يجب) ذلك الاصل الذى هو ايلاء الفاعل لعامله (وتأخر المفعول) عنه وذلك فى ثلاث مسائل أيضا أحدها أن يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل (كضربت زيدا) اذ لو قدم على الفاعل لانفصل الضمير مع امكان اتصاله ولا يخفى عليك أن تأخير المفعول انما يجب اذا كان ضميرا متصلا أيضا والا فتقديمه على عامله جائز كما صرح به فى الاوضح واعترض فيه على ابن مالك بأن كلامه فى الالفية يوهم امتناع التقديم الثانية أن يخاف التباس أحدهما بالآخر لعدم ظهور الاعراب وعدم قرينة تميز أحدهما عن الآخر سواء كانا مقصورين أم اسمى اشارة أم موصولين أم مضافين الى ياء المتكلم (و) ذلك نحو (ضرب موسى عيسى) أو غلامى غلامى

الفعل لم تمتنع المسئلة قال الحفيد اعلم انه اذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول وجب تأخير الفاعل وذلك فى المفعول المتقدم على الفعل والمتوسط بينه وبين الفاعل انتهى المراد منه واعترض على جده فى الاوضح حيث عد هذه الصورة وصورة الحصر من مسائل وجوب التوسط وقد يقال المراد بوجوب توسطه امتناع تأخره أو اذا تأخر عن الفعل وانظر هل يجوز التقديم فى خصوص مثال المصنف ومثله يوم لا تنفع الظالمين معذرتهم وهل اذ ولا يمنعان من التقديم عليهما أو على الفعل فقط وحرره (قوله أن يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل) أى والفاعل ظاهر اذ لو كان ضميرا متصلا أيضا وجب تقديمه كما سيأتى وخرج بقوله متصلا نحو ما ضرب زيد الا اياك فان الضمير يجب فصله وتأخيره (قوله ان يحصر الفاعل بانما) ان قلت المحصور هو الفعل الواقع على المفعول وأما الفاعل المذكور فمحصور فيه قلت اذا حصر الفعل الواقع على المفعول فى الفاعل المذكور فقد حصر الفاعل أى من وقع منه ذلك الفعل فى ذلك الفاعل المذكور فالمراد بالفاعل فى كلامه مفهومه أى من وقع منه الفعل الواقع على المفعول لا يقال فالمحكوم بحصره هو الامر الكلى ولم يؤخر بل الذى أخر فرده لانا نقول تأخير فرده تأخير له لاتحاده به مع ان المراد بقوله ان يحصر الفاعل انه لم يوجد غيره والذى لم يوجد غيره هو بعينه الذى أخر وتقدم عن الحفيد ان فى صورة الحصر يجوز تقديم المفعول على العامل (قوله على الاصح) مقابله ما ذهب اليه الكسائى وحجته وردها تطلب من التوضيح وشرحه (قوله اذ لو قدم على الفاعل الخ) بخلاف ما لو قدم على الفعل (قوله اذا كان) أى المفعول (قوله أيضا) أى كالفاعل أى ولا حصر فى أحدهما كما فى الاوضح وبه يعلم ان الشارح تصرف فى عبارته (قوله والا) أى وان لم يكن ضميرا متصلا بأن كان ظاهرا كما فى مثال المصنف ويدخل تحت قوله والا ما لو كان ضميرا منفصلا أيضا نحو ما ضربت الا اياك وليس مرادا كما لا يخفى اذ لا يجوز التقديم فيه (قوله واعترض فيه على ابن مالك) يمكن أن يجاب عنه بان فى كلامه حذف الواو مع معطوفها والتقدير ان انحصر الفاعل والمفعول أو المراد الوجوب الاضافى أى بالنسبة الى التوسط بين الفعل والفاعل أو يحمل كلامه على ما اذا تأخر المفعول عن الفعل وبهذين يجاب عن المصنف هنا (قوله الثالثة أن يخاف الخ) انما لم يجز فى هذه الصورة تقديم المفعول على العامل ولا لبس بالفاعل لانه لا يتقدم لئلا يلتبس بالمبتدأ كما قاله الحفيد (قوله لعدم ظهور الاعراب) انما احتاج اليه ولم يكتف بقوله ولا قرينة لان القرينة لا تشمله اذ هى أمر يدل لا بالوضع وان نوقش فى هذا (قوله سواء كانا) أى الفاعل والمفعول لا يخفى ما فى عبارته من القصور عن تمام الاقسام وكان ينبغى أن

أوهذا اذا الخ أومن في الدار من على الباب فيتعين في مثل هذا كون الأول فاعلا والثاني مفعولا خلافا لابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير وبأن الاجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق وشرعا على الاصح وبأن الزجاجي نقل الاتفاق على أنه يجوز في نحو ما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها ودعواهم خبرها وبالعكس (بخلاف) ما اذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية فلا يجب التأخير بل يجوز التقديم كما في (نحو أرضعت الصغرى الكبرى) وضربت موسى سعدى الثالثة أن يحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا أو بالا على الاصح نحو ما ضرب زيد الا عمرا (وقد يتقدم المفعول على العامل والفاعل اما جوازا نحو فريقا هدى) وفريقا حق عليهم الضلالة واما وجوبا وذلك في مسئلتين أن يكون له صدر الكلام (نحو أيا ما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في صاحبه من جهتين مختلفتين الثانية أن يقع عامله

يزيد أم مختلفين وليس في عبارته أو يقال انها المنع الخ أوهذا أو بقي نحو ضرب سيبويه سيبويه أو الذي قام أبوه أوهذا أو غلامي أو عيسى ومالو كان أحدهما اعرابه مقدرا والآخر اعرابه ظاهرا وهناك لبس نحو ضرب مسلمي صالحي (قوله محتجا بان العرب) ما احتج به من الاوجه الاربعة الاول مبني على عدم الفرق بين اللبس الموجود هنا وهو أن يسبق الى الذهن خلاف المراد وبين الاجمال وهو أن يقف الذهن فلا يحكم بشئ وأما الوجه الخامس فقضية كلام ابن مالك في التسهيل خلافه وبتسليمه فليس في اللبس فيه محذور اذ ما صدق اسم زال وخبرها واحد وليسا متخالفين بخلاف الفاعل والمفعول (قوله قرينة لفظية) منها الاعراب الظاهر في تابع أحدهما نحو أكرم موسى الظريف عيسى واتصال ضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى (قوله نحو أرضعت الخ) مثال لما القرينة فيه معنوية فان العقل يدرك ان المرضع الكبرى (قوله وضربت الخ) مثال للقرينة اللفظية وهي اتصال علامة الفاعل المؤنث بالفعل ولا يرد أن القرينة أمر يدل لا بالوضع والتاء موضوعة لتأنيث المسند اليه فكيف تكون قرينة لفظية لان التاء موضوعة لتأنيث مطلق المسند اليه لا لتأنيث هذا بخصوصه (قوله ان يحصر المفعول الخ) فيه نظير مامر وانما وجب تقديم الفاعل على المفعول المحصور فيه لانه لو أخر انقلب المعنى المراد كما لا يخفى قال المولى عبد الغفور وهو ظاهر اذا كان الفاعل خاصا أما اذا كان عاما فلا نحو ماضرب أحد الا زيدا وذلك لانه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون زيد مضروبا له قال العصام قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل مالا يخفى كذبه اذا أبقى الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل أحد في زيد والكواذب لايبالى بها ولا تدخل تحت القصد والمقصود الصحيح من المثال المذكور ماضرب أحد من الجماعة المختصة التي تخص مقام الاخبار العلم بها وحينئذ يصح أن يكون زيد مضروبا للغير وأما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا فذهول عجيب كيف وهو لا يصح في مثل ماخلق الله تعالى على أحسن الصور الا يوسف لا يصح أن يقال فيه القصد وحصر خالقية الله تعالى في يوسف مع جواز أن يكون يوسف مخلوقا لغير الله تعالى فتحت باب النقض تأتي فيه الامثلة متسلسلة ودفع الاشتباه ان المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول لهذا الفاعل مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز (قوله على الاصح) مقابله قول البصريين والكسائي والفراء وابن الانباري بجواز تقديمه مع لا ما نظر

بعد فاء الجزاء فى جواب أما وليس للعامل منصوب غيره مقدم نحو فأما اليتيم فلا تقهر ونحو وربك فكبر والحاصل أن للفاعل ثلاث حالات تأخره جوازا أو وجوبا وتوسطه وجوبا وللمفعول أربع حالات تأخره وجوبا وتوسطه وجوبا وتقدمه عليهما وجوبا وعلى الفاعل جوازا ويوجد فى بعض النسخ (وان كان الفعل) العامل فى الفاعل (نعم وبئس فالفاعل) اما ظاهر أو مضمر فالظاهر يجب أن يكون (معرفا بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر والقول بأنها للجنس حقيقة أو مجازا أو للعهد الذهنى أو الشخصى مذكور فى المطولات (نحو نعم العبد) انه أواب وبئس الشراب (أو مضافا لما هى) أى أل الجنسية (فيه نحو ولنعم دار المتقين) وبئس مثوى المتكبرين أو مضافا الى مضاف لما هى فيه كنعم ابن أخت القوم وبئس ابن غلام الرجل واشتراط كون الظاهر بأل أو مضافا لما هى فيه هو الغالب كما قال المرادى فقد حكى الاخفش أن ناسا من العرب يرفعون بنعم النكرة مفردة ومضافة   الكلام

وأجاز الجرمى أن يكون علما كقوله عليه الصلاة والسلام نعم عبد الله خالد بن الوليد ونحوه هذا ونحوه مما يوهم ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف الى علم شاذ أو مؤول وكون المرفوع بعدهما فاعلا هو عند القائل بفعليتهما وأما من يرى اسميتهما فقال صاحب البسيط ينبغى أن يكون تابعا لنعم أو بدلا

التوضيح وشرحه (قوله بعد فاء الجزاء الخ) انما وجب التقديم حينئذ حذرا من أن تلى الفاء أما (قوله فى جواب أما) أى الظاهرة أو المقدرة كما أشار اليه بالمثالين (قوله غيره) أى المفعول وقوله مقدم نعت منصوب احترازا عما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول مقدم على الفاء فانه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب ولا يجب تقديم المفعول سواء كان المنصوب الآخر ظرفا نحو أما اليوم فاضرب زيدا أو مفعولا آخر نحو أما درهما فأعطيت زيدا أو حالا نحو أما مجردا فأنا ضاربك أو مفعولا مطلقا نحو أما ضرب الامير فأنا ضاربك أو مفعولا له نحو أما تأديبا فأنا ضاربك والضابط صادق على نحو أما زيدا فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه فلو قال ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشئ آخر كان أولى وانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها لانها ليست فى مركزها الاصلى بل مؤخرة من تقديم (قوله أو مضمر) أى مستتر أو بارز (قوله اما معرفا الخ) خرج ما فيه أل وليست معرفة نحو الله والذى (قوله مذكور فى المطولات) فلا ينبغى أن يذكر فى مثل هذا الشرح من المختصرات (قوله ولنعم دار المتقين الخ) ان قلت المتقين جمع متق والمتكبرين جمع متكبر واللام فى اسم الفاعل موصولة قلت ذاك اذا كان بمعنى الحدوث أما ما هو بمعنى الثبوت فكالصفة المشبهة أل فيه للتعريف لا يقال المصنف لم يقل مضاف للمعرف بأل ليتجه السؤال بل لما هى فيه وذلك صادق بكونها موصولة لانا نقول لو كانت موصولة لم تكن الاضافة لما هى فيه بل لنفس أل ولو قال مضافا للمعرف بال كما عبر أولا بقوله اما معرفا بال كان أولى ليخرج ما مر (قوله أو مضاف الى مضاف الخ) قد يدخل فى كلام المصنف بأن يجعل المعنى أو مضافا لما هى فيه ولو بواسطة (قوله فقد حكى الاخفش الخ) وأجاز بعضهم أن يكون مضافا الى ضمير ما فيه أل كقوله

* فنعم اخو الهيجاء ونعم شهابها * قال الدمامينى فان قلت هذا وان كان بعضهم اجازه قياسا فان الذى صححه الجماعة المنع وجعلوا البيت شاذا قلت الذى أجاز فى الاضافة * الواهب المائة الهجان وعبدها * قياسا يلزمه ان يجيز هذا انتهى وقد يفرق بأن نحو وعبدها تابع لما فيه أل ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى غيره (قوله مفردة ومضافة) نحو نعم رجل زيد ونعم جليس قوم عمرو (قوله أو مؤول) أى على جعل ذلك المخصوص والفاعل مضمر حذف تفسيره (قوله فقال فى البسيط الخ) قال الشهاب القاسمى فيه أمران الاول انه ينبغى

الكلام فى نحو نعم رجلا زيد ويحتمل أن يقال ان رجلا تمييز عن النسبة التى تضمنتها نعم بمعنى الممدوح أى الممدوح من جهة الرجولية زيد ويحتمل انه حال والثانى انه قياس ماذكره فى نعم الرجل جر الولد فيما استدلوا به من قوله ماهى بنعم الولد أى ماهى بالممدوح الولد فلعلهم يروونه بالجر فان فرض انهم يروونه بالرفع فلعله مقطوع عما قبله أو تابع على المحل بجعل الباء زائدة فى الخبر أو المبتدأ وكذا يقال فى بئس العير ولينظر ماذا يقال فى قول الراجز

صبحك الله بخير باكر * بنعم طير وشباب فاخر

فانه ان جر طير لزم اتباع نعم بنكرة اذ التقدير حينئذ بالممدوح طير لكنه لا مانع من ابدال النكرة من المعرفة ويحتمل ان جره باضافة نعم اليه وبنعم بدل من بخير انتهى والذى نقله عنهم أبو البقاء فى البيتين ان ما بعد نعم وبئس مرفوع بهما كما يرتفع بالممدوح والمذموم وعليه لا اشكال (قوله مستترا وجوبا) فلا يبرز فى تثنية ولا جمع خلافا للكوفيين ونحو نعما رجلين ونعموا رجالا شاذ وذلك من أحكام هذا الضمير ومنها انه لا يتبع بشئ من التوابع لشبهه بضمير الشأن فى قصد ابهامه تعظيما لمعناه وانما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ واما التمييز فيجوز وصفه نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط (قوله بتمييز) يشترط أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمسا هذه الشمس لم يجز لان الشمس مفردة فى الوجود ولو قلت شمس هذا اليوم جاز قاله ابن عصفور وفيه نظر (قوله بعده) فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس (قوله قابل لأل) لانه خلف عن فاعل مقرون بها فلابد من صلاحيته لها فلا يفسر بمثل وغير وأفعل التفضيل وهذا يشكل على ما فى نحو فنعما هى فانها تمييز عند الاكثرين الا أن يقال حلت محل ما يقبل أل (قوله مذكور غالبا) هو ما صححه ابن عصفور واختاره فى التسهيل والكافية فقال

والعلم بالتمييز أغنى عنه فى * بها ونعمت فلذا به اكتفى

ونص سيبويه على ان هذا التمييز لا يجوز حذفه فنعما ونعمت شاذ (قوله بئس للظالمين بدلا) يؤخذ منه جواز الفصل بين الضمير والتمييز بالظرف وهو كذلك ولا يفصل بينهما بغيره لشدة احتياج الضمير للتمييز (قوله نعم امرأ هرم) قطعة من بيت تمامه لم تعر نائبة * الا وكان لمرتاع بها وزرا * أى لخائف بها ملجأ (قوله فتأمل) امر بالتأمل لما فى العموم فى الضمير من الخفاء (قوله ولا نعم زيد رجلا) فى الرضى ولا يجوز تأخير التمييز عن المخصوص وأما قولهم نعم زيد رجلا فنادر

﴿باب النائب عن الفاعل﴾

هكذا ترجمه ابن مالك وترجم غيره بمفعول مالم يسم فاعله قال فى شرح الشذور

او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وأما الفاعل المضمر فقد أشار اليه بقوله (أو ضميرا) مفردا (مستترا) وجوبا (مفسرا) لكونه مبهما (بتمييز) بعده قابل لأل مذكور غالبا (مطابق) ذلك التمييز (للمخصوص) بالمدح أو الذم افرادا وتذكيرا وفرعيهما (نحو بئس للظالمين بدلا) ونحو نعم امرأ هرم ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ والجملة خبره تقدم عليها أو خبر والرابط بينهما العموم فيما اذا كان الفاعل ظاهرا كما مر وكذا اذا كان مضمرا فتأمل ولا يجوز توسطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز فلا يقال نعم زيد الرجل ولا نعم زيد رجلا ويجوز حذفه لدليل نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد أى أيوب

﴿باب﴾
فى ذكر النائب عن الفاعل

والعبارة الاولى أولى لوجهين أحدهما ان النائب عن الفاعل يكون مفعولا وغيره والثانى ان المنصوب فى قولك أعطى زيد دينارا يصدق عليه انه مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وليس مقصودا لهم انتهى ونازعه الجوهرى بأن المفعول الذى لم يسم فاعله صار فى العرف علما بالغلبة على مايقوم مقام الفاعل من مفعول وغيره بحيث لو أطلق فهم منه ذلك ولا يدخل فيه غيره انتهى و بذلك يجاب عما قيل ان العبارة الثانية تصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب بالقوم وقال الحفيد انما قال المتقدمون مفعول مالم يسم لانهم يرون ان الفعل اذا بنى للمفعول انما يكون اسناده حقيقة اذا أسند الى المفعول به أما اذا أسند الى غيره فلا يكون حقيقة وبهذا صرح أهل المعانى وعلى هذا فعبارتهم أولى لانها لا تشمل غير المقصود وأما دفعها فدفوع بان كلامهم فى المرفوعات وفيما قاله أولا وأيده بكلام أهل المعانى نظر لا يخفى على من للمعانى يعانى وذكر فى المغنى لبيان الاولوية وجهين غير هذين أحدهما انها أخصر والثانى انها أفصح فى المراد والمعرب ينبغى أن يختار الاوضح والاخصر قال الحفيد الاخصرية موجودة فى كلامهم لانه لا عبارة أخصر مما ذكروا فى تأدية ما قصدوا وأما الاوضحية فوجودة أيضا (قوله وهو ما الخ) أى لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو ضرب زيد والمؤول بحرف مصدرى يستحسن مافت أى قيامك أو بغيره نحو لا يبالى أقمت أم قعدت وقوله حذف أى ترك ولم يقصد وقوله فاعله أى فاعل فعل ذلك اللفظ والاضافة لادنى ملابسة والمراد فاعله الاصطلاحى فلا ينتقض التعريف بنحو أنبت الربيع البقل حيث حذف فاعل أنبت وقام الربيع مقامه وقوله وأقيم الضمير المستتر فيه يرجع الى ما وقوله هو تأكيد للمستتر فيه تنبيها على مكانه والضمير فى مقامه يرجع الى فاعله وخرج بذلك بقية المفاعيل التى شملها قوله ماحذف فاعله (قوله للجهل به) قابله بالغرض اللفظى والمعنوى فاشعر انه لا يدخل تحت الغرض وقد أصاب فى ذلك ولم يخلط الغرض وادخال ابن مالك له فى الغرض المعنوى ليس بظاهر وان تبعه بعضهم ثم تعليل الحذف بالجهل قال المصنف فيه نظر لان الجهل انما يقتضى ان لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف كيف وكل فعل يجوز لك أن تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره مثل سأل سائل وسام سائم وهذا لا يعوزك فى وقت ما ودفعه الدمامينى فى شرح التسهيل بأن التقى السبكى ذكر انه يقال جاء شئ ولا يقال جاء جاءئ وان كان الجائى أخص من شئ لان جاء مسند والمسند اليه الفاعل ومعرفة المسند اليه سابقة على معرفة المسند فتى عرف الجىء فلا يبقى فى الاسناد فائدة والشئ قد لا يعرف بمجيئه قال ولده البهاء فى العروس وما ذكره الوالد صحيح ولا يرد

وهو ما حذف فاعله وأقيم
هو مقامه (يحذف الفاعل
للجهل به كسرق المتاع
أو غرض لفظى كالتسجيع
أو معنوى كالتعظيم
(فينوب عنه فى أحكامه
كلها) من وجوب الرفع

عليه أتى آت ونحو * مر بقود عها وان لام لائم * فان التنكير في ذلك لمعنى خاص
وكلامنا انما هو في جاء جاء من غير ارادة شيء انتهى أقول ارادة المعنى الخاص
بالتنكير ممكن في كل موضع فصح قول المصنف ان الاسناد الى اسم فاعل
المصدر لا يعول في محل وقول السبكي ومعرفة المسند اليه معناه ان هذا المعنى
المقرر عندهم لم يتحقق في نحو جاء جاء فان معرفة المسند اليه في ذلك لم تكن سابقة
لتحصيل الفائدة بل هي مقارنة فلا فائدة فيه ولهذا قال فتى عرف الخ أي متى عرف
المجيء وحينئذ فتى سمع جاء علم ان هناك جائيا أي شخص متصف بالمجيء وحينئذ فلا
يبقى في الاسناد الى جاء فائدة فاندفع قول الشهاب القاسمي في تعليل قول السبكي فلا
يبقى في الاسناد فائدة لان فائدة الاسناد بيان ثبوت المسند للمسند اليه وذلك حاصل
بمعرفة المسند اليه لان معناه ذات متصفة بذلك المسند لكن لقائل أن يقول ان أراد
عدم الفائدة بالنسبة الى المتكلم فلا يفيد لان مقصود المتكلم بالكلام افادة السامع
لا افادة نفسه لانه مستفيد ذلك المعنى بدون تكلم وان أراد عدم الفائدة بالنسبة الى
السامع فهو ممنوع لانه لا يسمع المسند اليه اولا في سماع التركيب تستفيد بواسطة
الاسناد فيه ثبوت المسند لفاعل ما نعم يتوجه انه لا حاجة الى هذا الاسناد لحصول
المقصود منه بنحو حصل مجيء الا أن عدم الحاجة لا يوجب عدم الفائدة فليتأمل
انتهى وقوله في توجيه المنع لانه لا يسمع المسند اليه أولا مبني على ما فهمه عن السبكي
من أن المراد بقوله فتى عرف المجيء المفهوم من المسند اليه فكأنه أخذه من قوله
ومعرفة المسند اليه سابقة الخ وليس بصحيح وانما معنى كلامه ما قررناه ثم اعترض على
الدماميني في زعمه اندفاع نظر المصنف بما ذكره السبكي بأن اندفاع هذا المسند
الخاص للنظر لا يوجب اندفاعه رأسا لجواز أن يكون مسندا آخر وهو كذلك هنا
بأن يقال الجهل انما يقتضي أن لا يصرح باسمه ولا يقتضي أن يحذف لجواز أن يعبر
عنه بأمر يشمله ويصدق عليه كانسان أو حيوان أو آدمي أو مخلوق اللهم الا أن
يكون المراد الجهل به عينا ونوعا وجنسا فلو علم انه انسان أو حيوان أو آدمي لم يكن
مجهولا فلا يتوجه انه يمكن التعبير به بهذه الالفاظ لانه مع معرفة دخوله تحتها
لا يكون مجهولا على هذا التقدير ويدعى ان التعبير عنه بنحو شيء أو مخلوق ولا يفيد
لشدة الابهام وعدم معرفة عينه أو نوعه أو جنسه وفيه نظر فليتأمل وليراجع انتهى
ويمكن أن يوجه النظر بأن الظاهر من كلامهم ان المراد بالجهل به عدم معرفته
ولعله أمر بالتأمل لان هذه الاستفادة التي زعم انها حاصلة من سماع التركيب
حاصلة من المسند قبل سماع المسند اليه لانه يدل على الفاعل والحدث بل لو قلنا انه
يدل على الحدث فقط استلزم فاعلا فهو يستفيد منه ثبوت المسند لفاعل ما (قوله

والتأخير عن العامل) أي وجوب التأخير عن العامل عند جمهور البصريين (قوله وتأنيث العامل لتأنيثه) أي جوازا ووجوبا ان كان مؤنثا ولا يرد نحو مر بهند لان القائم مقام الفاعل لفظا أعني الجار والمجرور من حيث هو وليس بمؤنث ولذا لم يستثنه (قوله من الاحكام) أي من بقية الاحكام للفاعل المذكورة له في بابه كصيرورته كالجزء منه فمن للبيان لكن على تقدير مضاف (قوله أحسن من عبارة الاوضح) وهي فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال وتأنيث الفعل لتأنيثه واحد من أربعة وذلك لانه أخل ببعض الاحكام لان منها اسنادا الفعل أو شبهه اليه بأن أسند اليه الفعل معنى فصار هو ومعه كلاما تاما وتفاوت الاسنادين لا يضر ثم لو قال في وجوب الرفع والعمدية والتأخير كان أحسن اذ كل من الثلاثة واجب والنيابة في مطلق الرفع والعمدية لا في رفع الفاعل وعمديته لكن يرد على عبارته هنا انه لا يجري مجراه في العمل لان الفاعل يرتفع باسم الفعل و بالظرف والمجرور والامثلة والجامد الجاري مجرى المشتق ولا يرتفع النائب الا بالفعل واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المنحل خلاف وانه اذا قدم الفاعل صار مبتدأ ولا يلزم في النائب ذلك لانه اذا كان ظرفا أو عديله لا يكون مبتدأ اذا قدم (قوله مفعول به) منه المنصوب على التوسع فلا يقام غيره مع وجوده ولا يمتنع نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند ابن مالك فيقال اختير زيد الرجال والاصل اخترت زيدا من الرجال والجمهور على المنع (قوله ولهذا لا ينوب الخ) ولانه قد يكون فاعلا في المعنى نحو أعطيت زيدا دينارا وضارب زيد عمرا حتى أن بعضهم جوز في هذا أن يرفع وصف المنصوب كما يجوز نصب وصف المرفوع راشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ولان غير المفعول به انما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره والا لزم تقديم الفرع على الاصل بلا موجب ولانه لا يصار الى المجاز مع امكان الحقيقة وفيه ان معنى هذا ان الحمل على المعنى الحقيقي واجب لانه يجب التكلم به اذ لا مانع من التكلم بالمجاز مع امكان التكلم بالحقيقة ثم لا يظهر لكون الاسناد الى المفعول به حقيقة والى غيره مجازا وجه وجيه وذكر الاسناد اقوى ما يقتضي ان الاسناد الى غير المفعول به حقيقة وهذا مذهب جمهور البصريين وذهب الكوفيون وتبعهم ابن مالك في تسهيل المنظوم الى جواز نيابة غيره معه مطلقا والاخفش بشرط تقدم النائب (قوله ما اختص وتصرف من ظرف) فيمتنع نيابة نحو زمان ومكان اذا لم يخصصا بوصف أو غيره لعدم الفائدة (قوله سير رمضان) ظرف زمان متصرف مخصوص لكونه علما (قوله وجلس امام الامير) ظرف مكان متصرف مخصوص بالاضافة

والتأخير عن العامل واستحقاقه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه وامتناع حذفه وغير ذلك من الاحكام للفاعل وهذه العبارة لعمومها أحسن من عبارته في الاوضح (مفعول به) اذا وجد وهو النائب عنه بالاصالة ولهذا لا ينوب عنه غيره مع وجوده كما يعلم من قوله (فان لم يوجد) في اللفظ (ف) ينوب عنه (ما) أي الذي (اختص وتصرف من ظرف) زماني أو مكاني وشيء نحو صيم رمضان وجلس امام الامير والمتصرف ما استعمل في الظرفية

بالاضافة (قوله وغيرها) كالفاعلية والمفعولية والاضافة ونحوها (قوله أوغيرهما كالوصف) نحو سير وقت طيب وجلس مكان بعيد ولا فرق بين الظاهر والمقدر كما يأتي في المصدر لان الفائدة تحصل بالوصف اذ الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وانما يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في الاول ووضعا في الثاني ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم وقط وعوض لانها لا تتصرف فلا ترتفع ولو نابت لرفعت وعن الاخفش نيابة غير المتصرف مع بقائه على النصب (قوله لغير تعليل) وذلك كاللام والباء ومن لان المجرور بها مفعول لاجله والجمهور على منع نيابته خلافا للاخفش وعلة المنع كما قال الخفاف ان المفعول لاجله مبني على سؤال فكأنه من جملة أخرى وبهذا يعلل منع نيابة الحال وفي كون المجرور بحرف تعليل مفعولا له عند الجمهور نظر لانه لا يوافق المنقول عنهم وانما هو مذهب ابن الحاجب هذا ولا يرد على منع نيابة المجرور بحرف تعليل قوله * ويغضى من مهابته * لان النائب ضمير المصدر (قوله ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الخ) هذا المقدار لا يفي بتمام الغرض بل لابد أيضا أن لا يكون المجرور به في موضع الصفة أو الحال فقد صرح في المغني بأنه يشترط أن لا يكون حرف الجر متعلقا بمحذوف حالا أو صفة وأن لا يكون علة نحو خرج للاكرام عمرو وكان من حق الشارح أن يضم مسئلة الحال والصفة الى قوله بحرف لغير تعليل فان اقتصاره على ذلك يوهم جواز نيابة المجرور المتعلق بمحذوف على انه صفة أو حال اللهم الا أن يقال انما امتنعا نظرا الاصلهما في الحقيقة قال شيخنا ولم يبين كونه مختصا فقد يفهم منه انه لا يشترط فيه الاختصاص وهو محل نظر فقد صرح الرضي بما نصه وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضرب شئ وجلس مكان أو زمان أو في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها انتهى فتأمل عموم قوله وكذا اشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب الخ مع تمثيله بقوله أو في موضع اذ يعلم منه انه لابد من اشتراط التخصيص في المجرور كما شرط ذلك في المصدر أيضا انتهى ولا يخفى ان ظاهر كلام المصنف بل صريحه اشتراط التصرف والاختصاص في المجرور كالظرف والمصدر وفي حواشي الالفية ما نصه والجار والمجرور شرطه أمران التصرف فخرجت السبعة التي قصرتها العرب على جر الظاهر وحصول الفائدة اما الاختصاص بالاضافة نحو سير بأبيك أو بأل نحو بالرجل أو بالوصف نحو برجل حسن أو بالعلمية نحو سير بزيد أو بتقييد الفعل نحو سير في طريق سيرا شديدا ولم أر أحدا ذكر شرطي الجار والمجرور الا أن ابن الناظم أطلق اشتراط التخصيص أو التقييد المذكورين فشملت الظرف والمصدر والمجرور ولا أرى ذلك في المصدر بل

وغيرها والمختص ما اختص بعلمية أو اضافة أو غيرهما (أو مجرور) بحرف لغير تعليل نحو ولما سقط في أيديهم ومعنى كونه متصرفا أن لا يلزم الجار له وجها واحدا في الاستعمال كمذ ورب وما خص بقسم أو استثناء

وظاهر كلامه ان النائب هو المجرور فقط وهو ما نقله في الارتشاف عن اتفاق البصريين

والكوفيين وقال ابن مالك النائب الجار مع مجروره وفي الارتشاف أنه لم ينقل عن أحد وقال الفراء النائب الجار فقط وهو بعيد اذ الحرف لاحظ له في الاعراب لا لفظا ولا محلا (أو مصدر) نحو فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة والمتصرف منه ما فارق النصب على المصدرية والمختص ما اختص بنوع ما من الاختصاص كتحديد العدد وكونه اسم نوع وأفهم عطفه لهذه الاشياء بأو أنه لا أولوية لبعض منها على بعض واختار في الجامع تبعا لابن عصفور أولوية المصدر وفهم من تخصيصه النيابة بما ذكر أنه لا يجوز نيابة الحال ولا التمييز ولا المستثنى ولا المفعول له ولا المفعول معه ومن في قوله من ظرف للبيان وقد أشار الى ما لا تتأتى النيابة بدونه بقوله (ويضم أول الفعل) المتصرف عند ارادة اسناده الى النائب لفظا أو تقديرا (مطلقا) أي ماضيا كان أو مضارعا ثلاثيا أو رباعيا مجردا أو مزيدا (وشاركه) في الضم (ثاني) الماضي المبدوء بتاء زائدة

لا بد من كون المصدر مختصا الا ان أحد شطري الجملة لا يجوز أن يكون مستفادا من الآخر (قوله وظاهر كلامه ان النائب الخ) انما قال ظاهر لاحتمال انه عبر بالمجرور عن الجار تسمية للكل باسم بعضه ثم لا فرق بين المجرور بحرف أصلي أو زائد نحو ما ضرب من أحد واعلم أن هذه الاقوال تجري بعينها في نحو مررت بزيد كما قاله الدماميني (قوله مع مجروره) صوابه الجار ومجروره لانه الذي قاله ابن مالك في التسهيل فليس المجرور هو النائب بالاصالة والجار تابع له كما تقتضيه مع لان وضعها الدخول على المتبوع ويدل على اصالة الجار في النيابة عنده اقتصاره في الالفية عليه في الظاهر وان كان مراده التجوز عن المجموع اذ لولا اصالته لم يحسن التجوز فتدبر (قوله الجار فقط) بناء على قوله ان الباء في مررت بزيد في موضع نصب (قوله أو مصدر) ومثله اسمه وخرج به وصفه فلا يقال في سير سير حثيث سير حثيث بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون (قوله ما فارق النصب الخ) بخلاف ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فعله المقدر على أن الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ومنه معاذ الله وحنانيك (قوله والمختص منه ما اختص بنوع الخ) ولو بعهد نحو ضرب الضرب أي المعهود بخلاف المبهم نحو سير سير فيمتنع لعدم الفائدة فلو أفاد ولو بوصف محذوف جازت نيابته ففي المغني أجازوا سير سير بتقدير الصفة أي واحد وفي نكت المصنف على الالفية قولهم في المصدر النائب عن الفاعل لا بد من اختصاصه خطأ لانه قد يكون المراد الابهام فينوب قال تعالى فمن عفي له من أخيه شيء أي نوع ما من أنواع العفو وهو الصادر من كل الورثة أو بعضهم انتهى وبعضهم جعل الشرط أحد أمرين الاختصاص أو تقييد الفعل فلا يرد عليه الآية لكن الظاهر ان حصول الفائدة بتقييد الفعل لا يطرد بدليل اعتقد في زيد أمر وأثبت له شيء ومر عن المصنف انه لا بد من كون المصدر مختصا فلا يكفي التقييد وفي شرح الشذور كلام يتعلق بالآية يرجع اليه وانما لم يكن مفعولا به لان عفا لا يتعدى الى مفعول به الا بواسطة وشيء في موقع المفعول المطلق الموصوف مثل ضرب ضرب شديد لما في تنكير شيء من الدلالة على ذلك وله مفعول به لكن لكونه بواسطة حرف الجر كان مساويا للمصدر وغيره في جواز الاسناد اليه ومن أخيه يجوز أن يتعلق بالفعل وان يكون حالا من شيء (قوله بأو) أي الدالة على مطلق الجمع (قوله أولوية المصدر) لوصول الفعل اليه بنفسه والبقية بواسطة (قوله وفهم من تخصيصه الخ) اي مع كونه في مقام بيان النائب والا فالنص على الشيء لا ينفي ما عداه (قوله انه لا يجوز نيابة الحال) أي ولا صفة المصدر وحدها كما قدمناه ولا ضمير المصدر وخالف في التمييز الكسائي

ولا

معتادة وان لم تسكن للطارعة (نحو تعلم) وتضورب (وثالث) الماضي المبدوء بهمزة الوصل

(نحو انطلق) واستخرج
(و يفتح ما قبل آخره لفظا
أو تقديرا ان كان مضارعا)
مجردا أو مزيدا فان كان
مفتوحا في الاصل بقي عليه
وكذا ان كان أوله مضموما
في الاصل (ويكسر) كذلك
(ان كان ماضيا كضرب)
زيد بضم أوله وكسر ما قبل
آخره ويضرب عمرو بضم
أوله أيضا وفتح ما قبل الآخر
وأما الفعل الجامد فلا يبنى
للنائب اتفاقا وفي كان وكاد
وأخواتهما خلاف مذهب
الجمهور الجواز وعليه فالاصح
أنه لا يقام خبرها بل ان قلنا
انها تعمل في الظروف أقيم
والا تعين ضمير المصدر ولم
يتعرض لرافع النائب اذا
كان اسما وذكر في الجامع
أنه لا يغير اذا كان مصدرا
ويحول اسم الفاعل الى اسم
المفعول (وثالث) فاء الفعل
ا[illegible]ا [illegible] يس [illegible] ني [illegible] الثلاثي المعتل العين (نحو قال) مما عينه واو (وباع) مما عينه ياء (الكسر
مخلصا) نحو قيل وبيع والاصل قول وبيع نقلت حركة العين لاستثقالها الى ما قبلها بعد اسكانه ثم قلبت الواو ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وسلمت الياء في الثاني لسكونها بعد حركة تجانسها وهذه اللغة العليا (والكسر مشما ضما)
تنبيها على أن الضم هو الاصل ومعنى الاشمام هنا شوب الكسر شيأ من صوت الضمة ولا تغير الياء ولهذا قيل ينبغي
أن يسمى روما مع أن الفراء قد عبر به وهذه اللغة الوسطى وبها قرأ ابن عامر والكسائي في قيل وغيض (والضم مخلصا)
نحو قول وبوع بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها اثر انضمام ما قبلها ومنه قوله * حوكت على نيرين اذ تحاك *
وقوله * ليت شبابا بوع فاشتريت * وهذه لغة ضعيفة وظاهر اطلاقه جواز اللغات الثلاث في المعتل العين وان حصل
لبس وهو مذهب سيبويه ورخص ابن مالك الجواز بما اذا لم يكن لبس فان حصل لبس بين فعل الفاعل وفعل المفعول
بأحد الوجوه الثلاثة اجتنبت

ولا خبر كان وتوجيه ذلك يطلب من محله ومر بعضه وقال الاستاذ الصفوي وجاز
عند البصريين نيابة أفعل مضافا الى المصدر نحو ضرب أشد الضرب (قوله معتادة)
انظر ما معنى الاعتياد وعدمه وبالجملة فهو احتراز عن ترمس الشئ بمعنى رمسه
أي ستره فانها زائدة ولا يضم فاؤها ولا يلتبس هذا الفعل حال الوقف باسم الحب
المعروف لان الظاهر انه مضموم التاء والميم (قوله تعلم وتضورب) التاء في الاول
للمطاوعة وفي الثاني لغيرها (قوله مجردا أو مزيدا فيه) فيه نظر لان المضارع لا يكون
الا مزيدا فيه حرف المضارعة (قوله وأما الفعل الجامد) محترز قوله السابق المتصرف
وكالجامد فعل الامر والافعال المراد بها الانشاء لانها مسندة الى المتكلم أبدا كما
قاله بعضهم (قوله وفي كان وكاد الخ) ظاهره استواء بابيهما في الخلاف وليس
كذلك قال في الارتشاف ان كان ناقصا من باب افعال المقاربة فلا نعلم أحدا أجاز
بناءه للمفعول الا الكسائي والفراء أجازا جعل يفعل في جعل زيد يفعل انتهى
المقصود منه (قوله انه لا يقام خبرها) أي المفرد خلافا للفراء والجملة خلافا له
وللكسائي (قوله بعد اسكانه) لان الحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في آن واحد
(قوله ومعنى الاشمام الخ) هذا كلام الدماميني وقيل غير ذلك فانظر التصريح
(قوله بحذف حركة العين الخ) انما حذفت حركة العين لاستثقال الكسرة على حرف
علة بعد ضمة فحذفت الكسرة وسلمت الواو لسكونها بعد حركة تجانسها وقلبت الياء
واوا لسكونها اثر ضمة ففي ذوات الواو عمل واحد وفي ذوات الياء عملان (قوله
حوكت الخ) صدر بيت عجزه * تختبط الشوك ولا تشاك * الحياكة
النسج وضمير حوكت يرجع لكل واحد من ازاره وردائه وكذا فيما بعده والثوب
اذا نسج على نيرين كان أصفق وأصفاقها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها (قوله ليت
الخ) عجز بيت صدره * ليت وهل ينفع شيئا ليت * وشبابا اسم ليت الاولى
وجملة بوع خبرها وليت الثانية فاعل ينفع والثالثة توكيد للاولى ولا عمل لها

والجملة معترضة بين المؤكد والمؤكد وشيأ مفعول مطلق أى نفعا شيأ لا مفعول به خلافا للعينى (قوله كبعت وعقت) والاصل باعنى عمرو وعاقنى عن كذا ثم بنيا للمفعول وأبدل من ياء المتكلم تاء لاشتراكهما فى الدلالة على المتكلم ولو قيل بعت بالكسر وعقت بالضم لتوهم انهما فعل وفاعل وانعكس المراد فتعين فيهما الاشمام أو الضم فى الاول والكسر فى الثانى (قوله نحو اختار وانقاد) يمكن ادخال ذلك فى كلام المصنف بأن يراد بنحو قال وباع ما اعتلت عينه وهو ثلاثى أو على افتعل أو انفعل

﴿باب الاشتغال﴾

(قوله أن يتقدم اسم) اراد به الجنس فيشمل الواحد والاكثر قال الرضى وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو زيدا أخاه ضربته أى اهنت زيدا ضربت أخاه وزيدا أخاه غلامه ضربته أى لابست زيدا أهنت أخاه ضربت غلامه انتهى وعلم منه أن محل الجواز ان كان الناصب المقدر متعددا بعدد المشغول عنه فلو كان الناصب للاكثر فعلا واحدا امتنع الا عند الاخفش كما بينه الشاطبى (قوله ويتأخر عنه عامل) خرج به نحو ضربته زيدا لان العامل لم يتأخر والاسم الذى عاد اليه الضمير لم يتقدم بل ان نصب زيد فهو بدل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ماقبله وشغل العامل الاسم وهو كذلك اشترط أن يكون وصفا وهو هنا اسما الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة دون غيرها وان يكون عاملا وان يكون صالحا للعمل فيما قبله باعتبار ذاته (قوله مشغول عن العمل فيه) لو قال أو ملابسه لكان أولى ليتناول نحو زيدا مررت به ويتبادر من الشغل عن الشئ احتياجه اليه فيخرج المستغنى عما بعده نحو زيد فى الدار فاكرمه وجواز عمل ذلك العامل فيما قبله والا لم يكن الضمير أو ملابسه شاغلا له بحيث لو فرغ من الضمير أو ملابسه عمل فى الاسم المتقدم فيخرج ماتمتنع عمله فيما قبله لذاته كفعل التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل فانها لا تصح أن تطلب المتقدم وقضية ذلك ان الاشتغال لا يجرى فى المرفوعات لان الفاعل لا يتقدم على رافعه فامتناع عمل الرافع المتأخر فيه ذاتى ويؤيده انه لما قال فى المغنى فى بحث اذا وما لا يعمل فى هذا الباب لا يفسر عاملا قال الدمامينى المراد باب المنصوبات على شريطة التفسير وهو المسمى بباب الاشتغال انتهى فأفاد ان المرفوع على تلك الشريطة لا يسمى اشتغالا ويؤيده قول التوضيح فى التتمات الرابع اذا رفع فعل ضمير اسم سابق ولم يقل اذا شغل كما فى المنصوب لكن سيأتى ان الشارح يقول ان الاشتغال يجرى فى المرفوعات وصرح به السيوطى فى النكت وغيرها ويوافقه قول التسهيل وان رفع المشغول ضميرا

شاغله

كبعت وعقت مبنيين للمفعول فلا يجوز عنده الكسر فى الاول ولا الضم فى الثانى وجزم به فى الجامع ومثل قال وباع نحو اختار وانقاد مما أعل عينه

﴿باب الاشتغال﴾

أى اشتغال العامل عن المعمول وهو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشغول عن العمل فيه بالعمل فى ضميره

أو ملابسه لولا ذلك لعمل هو أو مناسبه فيه والمراد بالعامل هنا ما يجوز عمله فيما قبله ثم الاسم السابق بحسب الاعراب على خمسة أقسام ما يترجح رفعه على نصبه وما يترجح نصبه وما يجب رفعه وما يجب نصبه وما يستوى فيه الامران هكذا ذكره النحويون وتبعهم المصنف فشرع فى بيانها بقوله (يجوز فى نحو زيد ضربته أو) زيد (مررت به أو) زيد (ضربت أخاه) أو رجلا يحبه (رفع زيد) بالابتداء وهو الراجح لعدم احتياجه الى تقدير (فالجملة) فى محل رفع على أنها (خبره) والرابط بينهما الضمير وجملة الكلام حينئذ اسمية ذات وجهين (ونصبه باضمار) عامل على الاصح موافق للمذكور لفظا ومعنى أو معنى فقط مقدم على الاسم الا لمانع فيقدر فى المثال الاول (ضربت) فيقال ضربت زيدا ضربته لعدم المانع من ذلك

شاغله الخ وحينئذ فالتعريف المتقدم خاص بالاشتغال فى المنصوبات ومراد الشارح بالعمل وان أطلقه عمل النصب كما صرح به غيره واشتراط صحة عمل المشغول بالضمير فى الاسم المتقدم لو لم يعمل فى الضمير خاص بالمنصوبات ولينظر وجه الفرق والمراد جواز العمل فى ذاته لا مطلقا كما قررناه والا خرج مسائل وجوب الرفع لكن الشارح ذكرها اعتمادا كرت تمة وان الضابط غير صادق عليها فكانه فهم جواز العمل مطلقا وهو ظاهر قوله والمراد الخ وهو فى ذلك تابع للمصنف فى الاوضح وقد تعقبه غير واحد وفرقوا بين ما المانع فيه ذاتى مما تقدم وبين هذه لكن يرد عليهم قول الالفية

وسوّ فى ذا الباب وصفا ذا عمل * بالفعل ان لم يك مانع حصل

اذ هو احتراز عن الوصف الواقع صلة لال مع انه باعتبار ذاته يصح عمله فيما قبله الا أن يقال التقييد لصحة النصب لا لكونه من الاشتغال قال المحشى وترك من الشروط اتحاد جهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه لاخراج زيدا جلست مكانه فلا يجوز لان زيدا منصوب على المفعولية ومكانه على الظرفية ونحو ذلك لانه مختلف فيها انتهى وفيه أن قوله بحيث لو فرغ من الضمير الخ صريح فى ذلك الاشتراط فان جلست لا يمكن أن يعمل فى زيد وقد صرح أبو حيان بأن الصحيح انه لا يشترط اتحاد جهة النصب فى المشغول به والمشغول عنه لان الاخفش حكى فى الاوسط عن العرب أزيدا جلست عنده قال وبهذه المسئلة ونحوها يبطل اشتراط ابن مالك أن يكون المشتغل جائز العمل فيما قبله (قوله أو ملابسه) أى ملابس ضميره بأن يعمل فى مضاف الى ضميره نحو زيدا ضربت أخاه أو غير ذلك كما فى التوضيح (قوله لعمل هو) أى ان لم يمنع مانع وقوله أو مناسبه أى ان منع مانع (قوله والمراد بالعامل الخ) لا حاجة لذلك للعلم به مما قبله (قوله لعدم احتياجه الى تقدير) وان استلزم كون الخبر جملة والاصل فيه الافراد لانه أسهل من حذف الجملة (قوله ذات وجهين) أى اسمية الصدر فعلية العجز (قوله على الاصح) مقابله قول الكسائى النصب بالفعل الظاهر المؤخر على كونه ملغى غير عامل فى الضمير ورد بأن الضمير قد لا يتعدى اليه الا بحرف الجر فكيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى اليه أيضا الا بحرف الجر وأيضا لا يمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيدا ضربت غلام رجل يحبه وقال الفراء الفعل عامل فى الاسم والضمير معا ورد بلزوم تعدى المتعدى لواحد لاثنين وهكذا وهو خرم للقواعد وقيل غير ذلك (قوله الا لمانع) أى كالحصر أو كون الاسم مما يلزم الصدارة نحو أيهم ضربته أو لانه يلزم على تقديمه الفصل بين أما والفاء نحو وأما ثمود فهديناهم فى قراءة النصب

(قوله وفي الثاني جاوزت) فيه بحث لان كون المجاوزة في معنى المرور محل نظر لان مفهوم المرور بزيد مثلا وهو محاذاته وقت السير فيصدق حينئذ على المحاذي انه مار بزيد لا مجاوز وكيف يكون المرور هو المجاوزة في قوله

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

و يجاب بأن المفهوم من المرور المعدى بالباء يرادف المجاوزة بخلاف المعدى بعلى كالبيت فانه يرادف المحاذاة والمانع في الاول صناعي وفي الثاني معنوي و يقدر في زيدا مررت بأخيه لابست لا جاوزت وفي زيدا ضربت عدوه أكرمت زيدا ضربت عدوه والمانع فيهما معنوي كالاول وقس على ذلك قال في المغني وليس المانعان في كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي ألا ترى انه لا مانع في زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار و بنفسه وكذا مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل لم يتعد الى ضمير الظرف بنفسه مع أنه يتعدى الى ظاهره بنفسه وكذا لا مانع في نحو زيدا أهنت أخاه لان اهانة أخيه اهانة له بخلاف الضرب (قوله وفي الثالث اهنت) في كون الاهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى نعم هي لازمة فان أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو الالتزام كانت الاهانة من معنى الضرب ولو قال يقدر في المثال الاول ضربت وفي بقية الصور من معناه أولازمه أو قال من مناسب كان واضحا والمراد اللزوم العادي العرفي فلا يرد انه لاتلازم بين ضرب شخص واهانة أخيه لانه قد يقال ضربت زيدا وأكرمت أخاه وعلى هذا يجوز أن يقدر ضربت زيدا ضربت أخاه و يكون الضرب المقدر كناية عن الاهانة (قوله أو رجلا يحبه) أشار به الى أن العلقة كما تحصل بالاسم الشاغل تحصل بتابع الشاغل الاجنبي لكن يشترط أن يكون التابع للاجنبي نعتا كالمثال لان الهاء من يحبه حصل بها الربط أو بيانا نحو زيدا ضربت عمرا أخاه اذا لم يجعل الاخ بدلا أو نسقا بالواو خاصة بشرط أن لا يعاد العامل كما في التسهيل نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه بخلاف ما اذا كان العاطف غير الواو أو كان الواو وأعيد العامل لان الواو لطلق الجمع في المفردات فالاسمان أو الاسماء معها بمنزلة المثنى أو الجمع لكن أطلق الرضي العاطف واستظهره الحفيد وفي القصريات ان بعض أصحابنا يجيز ومع اعادة العامل ان قدرت الجملة الثانية توكيدا للاولى وان سيبويه لم يقدرها الا معطوفة واستثناء البدل مبني على ان عامل البدل غير عامل المبدل منه على كلام فيه والا فهو كالبيان قال في التصريح و بقي من التوابع التوكيد ولا يصح مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبدا فلا يصح عوده على الاسم السابق انتهى وهذا في المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير فيه البتة وانظر هذا مع

(و) في الثاني (جاوزت) فيقال جاوزت زيدا مررت اليه اذ لا يصل مررت الى الاسم بنفسه (و) في الثالث (أهنت) فيقال أهنت زيدا (ضربت أخاه أو رجلا يحبه) لأن من ضرب من يحبه أهانه زيدا الاسم في هذه الامثلة منصوب بعوامل مضمرة (واجبة الحذف) لان المذكور عوض من المقدر

ماسلف من القصر يات (قوله فلا يجمع بينهما) لا يرد عليه النقض بقوله تعالى انى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين لانه ليس من هذا الباب لان الجملة الثانية لم تأت لمجرد التفسير بل أتى بها لتبيين الجملة الاولى قبل تمامها باعتبار ما تعلقت به من كونهم ساجدين له كقولك علمت زيدا علمته كاتبا ويؤخذ من كلامه ان محل منع الجمع اذا كان المفسر بكسر السين عوضا عن المفسر بفتحها فلا يرد نحو عندى عسجد أى ذهب وقول بعضهم ان الاولى التعليل بالاحتراز عن العبث لئلا يرد نحو ذلك غير ظاهر فيما يقدر فيه المحذوف من لوازم المذكور نحو أهنت زيدا ضربت أخاه فالاولى التعليل بما يعم جميع افراد الباب (قوله لكونها مفسرة) أى والجملة المفسرة لا محل لها من الاعراب على الاصح كما بينه فى المغنى وقال وقد تبين ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل بها تفسير وقد يقال الظاهر ان المفسر بكسر السين الفعل المذكور لا الجملة بأسرها ولا يلزم من كون الجملة لا محل لها كون جزئها لا محل له ألا ترى ان نحو ان قام زيد قام عمر والجزم فيه للفعل وحده لا الجملة بأسرها (قوله فان لم يصلح كما فى رجلا أكرمته) لكونه نكرة غير مخصصة (قوله خلافا للفارسى) فانه قال فى قوله تعالى ورهبانية ابتدعوها انه منصوب على شريطة التفسير ووافقه البدر ابن مالك وأيد بعضهم ذلك بأن من المسائل التى يجوزها الاشتغال ما يجب فيه النصب وهو لا يصح أن يكون مرفوعا بالابتداء فتأمله وقد بين فى المغنى فى الجهة السادسة من الباب الخامس سبب امتناع أبى على من جعل نصب رهبانية بالعطف على ما قبله وقوله انه من الاشتغال وذكر ان ابن الشجرى رد عليه فراجعه وبه يعلم ما فى قول المحشى ان أبا على أجاز النصب على الاشتغال المشعر بأنه أجاز العطف (قوله ذو طلب) أى بنفسه أو بغيره لا فرق بين طلب الفعل والترك (قوله ولو بصيغة الخبر) نحو زيدا غفر الله له أو لا يعذبه والياء فى بصيغة للملابسة (قوله بل منعه بعضهم) أى واذا تردد أمر بين متفق عليه ومختلف فيه فالحاقه بالمتفق عليه أولى وان كان منشأ المنع التباس الخبر القابل للانشاء بخبر المبتدأ على ما مر فى باب المبتدأ والخبر (قوله وانما وجب الرفع الخ) جواب سؤال مقدر كما لا يخفى لكن السؤال لا يتجه لان أفعل فى التعجب لا يدل على الطلب كما يأتى فى بابه وان كان لفظه لفظ الطلب فالسؤال مبنى على الظاهر (قوله فى محل رفع) أى على الفاعلية وزيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال فى شئ وكذا ان قلت الضمير فى محل نصب لان التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله وأما نحو والسارق الخ) جواب سؤال تقديره انه يرد على كون النصب

فلا يجمع بينهما (فلا موضع للجملة) التى هى (بعده) من الاعراب لكونها مفسرة وجملة الكلام حينئذ فعلية ومحل جواز الوجهين صلاحية الاسم السابق للابتداء كما مر فان لم يصلح كما فى نحو رجلا أكرمته تعين نصبه خلافا للفارسى (ويترجح النصب) على الرفع (فى نحو زيدا اضربه) أولا تضربه مما الفعل المشغول ذو طلب ولو بصيغة الخبر وانما رجح (للطلب) الواقع بعد الاسم اذ فى الرفع الاخبار بالطلب عن المبتدأ وهو خلاف القياس بل منعه بعضهم وأول ما ورد من ذلك وانما وجب الرفع فى نحو زيدا أحسن به لان الضمير فى محل رفع (و) اما نحو والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فانما اجتمعت القراء السبعة على الرفع فيه مع أن الفعل ذو طلب لانه

راجحا قبل الفعل الطلبي لزوم اجماع القراء السبعة على الوجه المرجوح وهو وان لم يكن ممنوعا غير واقع أو قليل الوقوع جدا وتقرير الجواب ظاهر هذا وذكر السعد عند قوله تعالى وما عملت من سوء تود الآية أنه لا يمتنع اجماع القراء على أحد الجائزين وان كان مرجوحا لقوله تعالى وجمع الشمس والقمر لان المختار جمعت الشمس لكون الفاعل مؤنثا غير حقيقي بلا فاصل (قوله متأول) أى عند سيبويه بما ذكره الشارح وعند غيره بما ذكره في التوضيح فاقتصار الشارح على تأويل سيبويه قصور ويوهم ان غيره يلتزم اتفاق السبعة على الوجه المرجوح (قوله على حذف الخبر) جوز الهدى فيه أن يكون خبر مبتدأ محذوف أى هذا بيان حكم السارق الخ (قوله ثم استؤنف الحكم) اشارة الى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر واذا كان مستأنفا لم تكن الآية من الاشتغال لان جزء جملة لا يعمل في جزء جملة أخرى وشرط الاشتغال أن يكون الفعل المشتغل بالضمير بحيث لو لم يشتغل به عمل بنفسه في الاسم السابق (قوله في نحو هذا) أى مما لم يكن المبتدأ موصولا وصلته [illegible] (قوله ومثله الزانية والزاني) لما كانت السرقة تفعل بالقوة والرجل أقوى [illegible] قدم السارق والزنا يفعل بالشهوة والمرأة أكثر شهوة قدمت الزانية (قوله [illegible] له) أى للاسم السابق وفيه مسامحة اذ المعطوف عليه انما هو الجملة كما يأتى وأطلق العاطف فشمل الواو والفاء وثم وأو (قوله على جملة فعلية) أى مصدرة بفعل وكالفعل الصفة الناصبة للمفعول لانها بمنزلة الفعل نحو مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها بخلاف الرافعة للفاعل فقط واستثنى سيبويه من الجملة الفعلية التعجبية نحو أحسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب بجموده وتجرده عن العوارض لاحقا بالاسماء واعترض بان الظاهر ان الجملة الثانية اعتراضية لا معطوفة لانه لا يصح عطف الخبر على الانشاء وذلك مناقشة في المثال فيجعل المثال أحسن بزيد والله احمده مع أن عمرا يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر على أنه مبنى على ان الاعتراض يقع في آخر الكلام والمشهور خلافه قال العصام ومما أظنه ينبغي أن يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو قائم وبكر اضربه فانه ليس العطف في مقول القول باعتبار اشتراكهما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء (قوله لان اما الخ) لكونها من الحروف التي يبتدأ بها الكلام فالواقع بعدها مستأنف مقطوع عما قبله فان قيل فلم ترجح رفعه قيل لعدم احتياجه الى التقدير وقضية كون الكلام مستأنفا بعد اما أن الواو الداخلة عليها للاستئناف

متأول) عند سيبويه على حذف الخبر والمضاف واقامة المضاف اليه مقامه والتقدير مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ثم استؤنف الحكم وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا ومثله الزانية والزاني فاجلدوا (و) يترجح أيضا في نحو والانعام خلقها لكم) بعد خلق الانسان من نطفة مما الاسم السابق واقع بعد عاطف له على جملة فعلية ولم يفصل ذلك العاطف بأما واختار ترجح (للتناسب) بين المعطوف والمعطوف عليه بعطف جملة فعلية على مثلها وهو أولى من التخالف فان فصل عما قبله بأما نحو قام زيد وأما عمرو فأكرمته ترجح الرفع لان أما تقطع ما بعدها عما قبلها وحتى ولكن وبل

فلا معنى لرعاية التناسب معها ومحل اختيار الرفع مالم يوجد مرجح النصب نحو وأما زيدا فأكرمه والا استوى الامران لتقابل المرجحين بلا مرجح ثالث لا حدهما عند بعض أو ترجح النصب لسلامته من جعل الجملة الانشائية خبرا عند آخر وفى حكم أما اذا الفجائية نحو رأيت عبد الله واذا زيدا يضربه عمرو فان اذا من ادوات الابتداء وهى تقطع ما بعدها عما قبلها فلا تطلب المشاكلة بينهما (قوله كالعاطف) انما قال كالعاطف لان المعطوف فى هذه الثلاثة يشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت هذه الاحرف منزلة العاطف فى اعطاء حكمه (قوله نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته) هذا صريح فى أن المنصوب بعد حتى منصوب بفعل مقدر لا معطوف على المنصوب قبلها خلافا لما صرحوا به فى قوله * والزاد حتى نعله ألقاها * من أن نصب الفعل بالعطف قاله اللقانى قال الشهاب القاسمى قد يجاب بانهم انما صرحوا هنالك بما ذكر لامكان جعل ألقاها على التوكيد لقوله ألقى الصحيفة ولا كذلك هنا انتهى وأقول قال ابن مالك اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربت أخاه فحتى حرف ابتداء فلما وليها فى اللفظ بعض ما قبلها أشبهت العاطفة فاعطى تاليها ما يعطى تالى الواو فان قلت ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالاجود أن تنصب زيدا بمقتضى العطف وتجعل ضربته توكيدا فلو قلت ضربت زيدا حتى عمرو ضربته تعين رفع عمرو لزوال شبه حتى الابتدائية بالعاطفة اذ لا يقع العاطف الا بين كل وبعض انتهى فأنت تراه جعل الاجود هنا العطف وجعل جملة ضربته توكيدا وما اعترض به من أنه اذا دار الامر بين التوكيد والتاسيس فالحمل على التأسيس أولى والتأسيس هنا ممكن بجعل النصب هنا من باب الاشتغال لا يمنع امكان التوكيد هنا كما لا يخفى فان قلت ما هو المؤكد قلت ضرب زيد الثابت له بقضية العطف فهو توكيد لبعض ما أفهمه الكلام السابق فى أن تعيين الرفع فى ضربت زيدا حتى عمرو ضربته محل نظر لانه اذا كان حتى الابتدائية مختصة بالاسماء لم يصح النصب بعدها اذا أشبهت العاطف فضلا عن ترجحه وقد جوزه ورجحوا الا ان المانع من جواز النصب هنا وتكون حتى داخلة على الجملة الفعلية وان كان الرفع ارجح اذ لا طالب للنصب (قوله كان ولا النافيتين) أى ولا بد ان يكون النافى أحد هذه الثلاثة كما فى التوضيح لان غيرها لم يقع بعده الاشتغال اصلا او يقع لكن فى الشعر فالاول كليس والثانى كقوله

ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته * فلم ذا رجاء ألقه غير واهب

أراد فلم ألق ذا رجاء ألقه وفى التسهيل أن النصب واجب بعد ما يختص بالفعل وهو

* كالعاطف نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته قاله
(م) يترجح أيضا في الأرفع
فى نحو (أبشرا منا واحدا نتبعه) وما زيدا رأيته مما
الاسم السابق وواقع بعد شئ يغلب دخوله على الفعل
كأن ولا النافيتين وحيث

لم ولما وان وفي الرضي أن لم ولما وان مختصة بالمضارع ولا يقدر معمولها في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه مثلا وكأنه أراد انه لا يقدر وجوبا لانه يكون هو بصدده نفي وجوب التقدير فلا يرد أنه يجوز حذف فعل لما (قوله مجردة من) لانها تشبه حينئذ أدوات الشرط فلا يليها غالبا الا فعل فان اقترنت بما صارت اشرط واختصت بالفعل وانظر التصريح وظاهر كلام الرضي وشراح الكافية أن التي يترجح بعدها النصب هي التي لم يقصد بها المجازاة وأن ذلك القصد يكون بدون ما فليراجع (قوله اغلبة دخول الفعل بعد همزة الاستفهام) . وانما لم يجب دخولها على الافعال كباقي اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في الامهات (قوله فالمختار الرفع) لان الاستفهام حينئذ داخل على الاسم وهذا مبني على أن أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه ورجح الاخفش النصب وهو مبني على قوله ان الضمير فاعل فعل محذوف وانفصل بعد حذفه (قوله ويترجح النصب أيضا) ليطابق الجواب السؤال في الجملة الفعلية (قوله منصوب) اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أي فانك تجيب بالرفع ليطابق الجواب السؤال في الاسمية (قوله أو كان رفعه يوهم الخ) انما قال يوهم دون يلبس لان الرفع لا يستلزم اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة وترجح النصب لاغنائه عن تكلف القرينة ولو كان في الرفع لبس لوجب النصب كما لا يخفى (قوله نحو انا كل شئ خلقناه الخ) قال في التصريح لانه اذا رفع كل احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت أو شرا كما هو مذهب أهل السنة والجماعة ويحتمل ان يكون خلقناه صفة لشئ ويقدر خبر كل والتخصيص بالصفة يوهم أن ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم أن ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة هذا ولكن الرضي اعترض التمثيل بالآية لايهام الرفع الصفة المخلة بالمراد قال لانه لا يتفاوت فيها المعنى سواء جعلت الفعل خبرا أو صفة لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق ولا يريد خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق جميع الكائنات غير المتناهية ويقع عليها اسم شئ فكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى والله كل شئ قدير لان معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه فمعنى كل شئ خلقناه بقدر على أن خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى أن خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد اذ لفظ كل شئ في الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له أو خبرا وليس مع التقدير الاول اعم منه مع التقدير الثاني انتهى قال الشهاب القاسمي انظر على

مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه وانما رجح (الغلبة) وقوع (الفعل) بعد همزة الاستفهام وما النافية نعم ان فصل بين الاسم والهمزة بغير ظرف نحو أأنت زيد تضربه فالمختار الرفع ويترجح النصب أيضا اذا وقع الاسم السابق جوابا لاستفهام منصوب كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت أو كان رفعه يوهم أن الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شئ خلقناه بقدر وانما لم يتوهم ذلك مع نصبه

لان الصفة لا تعمل في الموصوف ومالا يعمل لا يفسر عاملا كما أشرنا الى ذلك أول الباب (ويجب) النصب اذا وقع الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل كما اذا وقع بعد أداة شرط (في نحو) ان (زيدا لقيته فأكرمه) ومتى عمرا تلقه فأحسن اليه أو أداة تحضيض كما في نحو ألا عمرا أمنته (وهلا زيدا أكرمته) أو أداة استفهام غير الهمزة نحو هل زيدا حدثته وانما وجب (لوجوبه) أى لوجوب وقوع الفعل بعد هذه الادوات فلو جاز الرفع لخرجت عن اختصاصها بالافعال وصرح في الاوضح بأن أدوات الاستفهام أى غير الهمزة وأدوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدهما الا في الشعر الا اذا كانت أداة الشرط اذا

فلا معنى ليكون الرفع أرجح اذ لا طالب لغيره ولا مسوى (قوله لان الصفة الخ) أى زيدا لانه لا يكون خلقتنا ليس بصفة حتى يصح تفسيره للعامل فنحو كل رجل ضربته بعد ما ان علقت في الدار ضربته صح أيضا فيه الاشتغال وان علقته بمحذوف أما رابه امتنع لان الجملة الفعلية حينئذ صفة (قوله ومالا يعمل لا يفسر عاملا) أى الابواب المنصوبات على شريطة التفسير بأن يكون المشغول عوضا في اللفظ عن العامل المضمر اما المرفوعات على شريطته فيصح لما لا يعمل فيها أن يفسر عاملا كما صرح به الدماميني في شرح المغني في بحث اذا واعترض على المغني في بحث حيث لايهام كلامه خلاف ذلك وحينئذ يكون تعريف الاشتغال المتقدم خاصا بالمنصوبات لقوله فيه لولا هو اواعمل الخ و يحتاج للفرق بين المنصوبات والمرفوعات وكذلك المنصوبات لا على تلك الشريطة بأن يكون المذكور دالا على المحذوف من غير نحو بعض كما في شرح التسهيل لمصنفه وقضية صحة النصب في زيدا ما أحسنه اذا لم يكن من الاشتغال جواز التفسير في نحو زيد قام أو يكون المفسر غير مشغول بضمير المفسر لكن منع من عمله في الاسم المتقدم مانع كالتأكيد بأحد النونين وبهذا يندفع كثير من الشبه فاحفظه فان قيل الاسم المشتغل بالضمير حال عمله في الضمير لا يصح أن يعمل في المتقدم فكيف فسر عاملا قلنا المراد أخذا من التعريف وقولهم لولا هو والخ ما لا يعمل لذاته بان يقوم به مانع ذاتي ككونه صفة لما قبله أو فعل تعجب أو عرضي غير العمل في الضمير (قوله ومتى عمرا تلقه الخ) وجه الجزم في تلقه مع أنه ليس بيانا ولا بدلا ولا فعل شرط انه مفسر للمجزوم فأعطى حكمه (قوله هل زيدا حدثته) فيه نظر لما يأتي عقبه والكلام مفروض فيما اذا كان الشاغل فعلا فلا يرد انه اذا كان بعد هل جملة اسمية ذات وجه واحد مثل هل زيدا ناضاربه لا يتعين نصب الاسم الذي يليها نعم ليس في كلامه اشعار بقبح هل زيد اضربته وكلام الرضي صريح في قبحه (قوله فلو جاز الرفع الخ) أى على الابتداء وامتناعه هو مراد المصنف بوجوب النصب فلا ينافي جواز رفعه على الفاعلية بفعل مضمر مطاوع للظاهر أما لفظي كما في * لا تجزعي ان منفس اهلكته * في رواية رفع منفس أى ان هلك منفس أو معنوي كما في * أتجزعي ان نفس اتاها حمامها * أى ان هلكت أو ماتت نفس اذ ذلك لازم لأتاها حمامها (قوله الا في الشعر) استشكله اللقاني بقوله تعالى وأما ثمود فهديناهم بنصب ثمود فانه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى وقال الشهاب القاسمي يجاب باستثناء ذلك بدليل أن الفعل الذي يشترط أن يليها هو الشرط وشرط أما محذوف وصرحوا بجواز عمل ما بعد الفاء التي في جواب أما فيما قبلها اذا كان من بعض اجزاء الجزاء كما

مطلقا أو أن والفعل ماض
فيقع في الكلام (ويجب الرفع)
على الابتداء إذا وقع الاسم
بعد ما يختص بالابتداء كإذا
الفجائية كما (في نحو
خرجت فإذا زيد يضربه
عمرو) لأن إذا الفجائية
لا يليها إلا مبتدأ أو خبر نحو
إذا الهم مكر فلا يجوز
النصب بفعل مضمر
(لامتناعه) أي لامتناع
وقوع الفعل بعدها ولهذا
قدرته في الخبر بعدها
اسما كما مر في باب المبتدأ
وكذا يجب الرفع إذا وقع
الفعل المشتغل بالضمير
بعد ماله صدر الكلام
كالاستفهام وما النافية
وأدوات الشرط نحو زيد
هل أكرمته وعمرو ما ضربته
وخالد إن رأيته أكرمه
لأن ماله صدر الكلام
لا يعمل ما بعده فيما قبله
وما لا يعمل لا يفسر عاملا
وذكره لهذا القسم إفادة
لتمام القسمة وإن كان ليس
من هذا الباب لعدم صدق
ضابط الباب عليه كما قاله
في الأوضح (ويستويان)
أي الرفع والنصب إذا وقع
الاسم

بينوه في بحث أما فانظره ويحتمل أنه جرى على أن أما بسيطة أداة شرط
في عروس الأفراح عن شيخه أبي حيان وتصريح جمع بأنها حرف شرط با
تضمنها معنى الشرط لا باعتبار أنها موضوعة له والإضافة لأدنى ملابسة
مطلقا) أي سواء كان الفعل ماضيا أو غيره (قوله والفعل ماض) أي
أو معنى نحو إن زيدا لم تلقه فانتظره (قوله في الكلام) أي في نثر الكلام
كإذا الفجائية) أي على الأصح وقيل يجوز النصب على الاشتغال بعد إذا ما
وهو ظاهر كلام سيبويه ومشى عليه ابن الحاجب وهو مع اعترافهم بأنها تلزم المبتدأ
بعدها مشكل إلا أن يريدا اللزوم في غير ما يجب الإضمار على شريطة التفسير أو يريد
به غلبة الوقوع وقيل يجوز في نحو فإذا زيدا قد ضربه عمرو والمنع بدون قد ووجه
المصنف بأن التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية المختصة
بالفعلية وقد يحصل بها الفرق إذ لا تقترن الشرطية بها (قوله لا يليها إلا مبتدأ
أو خبر) أي أو إن المفتوحة المؤولة بمبتدأ أو المكسورة لأن الكلام معها بمنزلة مبتدأ
وخبر والمراد لا يليها فعل ظاهر ولا مضمر وأجاز الزعفراني إيلاء المضمر إذا لزم
الحذف فجوز نصب الاسم بعدها على الاشتغال (قوله وخالد إن رأيته أكرمه) ينبغي
أن يقرأ أكرمه على صيغة المضارع المجزوم لا الأمر وإلا فكان يجب فأكرمه
بالفاء (قوله كالاستفهام الخ) أي من كل ماله الصدر ومنه أدوات العرض
والتحضيض والتمني بألا خلافا للعز ولي حيث جعل توسط التحضيض وأخويه
قرينة ترجح بها النصب أو يمتنع عمل ما بعده فيما قبله وإن لم يكن له الصدر كأن
المفتوحة قال الرضي وأما أن المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدرها لكن لا يعمل
ما بعدها فيما قبلها واعلم أنه يتبادر من كلامه أن بقية الأحرف النافية لا تكون كما
وهو كذلك إلا إن ولا على خلاف مر وفي الرضي وكذا أي من الواجب التصدير ما
وإن من جملة حروف النفي بخلاف لم ولن ولا إذ العامل قد يتخطاها قال

قد أصبحت أم الخيار تدعي * على ذنبا كله لم أصنع

يروى برفع كل ونصبه ثم قال ومع هذا فالرفع راجح نظرا إلى كونها لا نفي إلى جهة
صدر الكلام وأداة الاستثناء نحو زيد ما يضربه إلا عمرو ولأنها لا يعمل ما بعدها فيما
قبلها ولهذا رد على من زعم في وإن كلا لما ليوفينهم كون إن نافية واللام من لما بمعنى
إلا وكلا منصوب بمحذوف يفسره ليوفينهم وفيه مانع آخر وهو لام القسم (قوله لعدم
صدق ضابط الباب الخ) لأنه اعتبر في الضابط أن يكون الفعل بحيث لو فرغ من
الضمير لعمل في الاسم السابق وذلك لا يصح هنا كما لا يخفى ولا يتقيد عدم صدق
الضابط بكون العامل لو فرغ لما تقدم نصبه فإذا قد تسرنا فيما سلف بأن المراد

جواز

فلا معنى العمل فى ذاته لا مطلقا (قوله بعد عاطف) أى أو ما هو بمنزلته وهو حتى
زيدا فانه لكن (قوله غير مفصول باما) احترازا عن زيد قام وأما عمرو فأكرمته فان
نصب فيه راجح ولا أثر للعطف ومحله كما يؤخذ مما تقدم اذا لم يوجد مرجح للنصب
أما ان يكون الفعل المشغول فعل طلب وانظر الفصل باذا الفجائية فان قضية
كلام بعضهم وجوب الرفع وبعضهم ترجيحه (قوله ذات وجهين) أى اسمية
الصدر فعلية العجز واسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل نحو زيد ضارب
عمرا وبكرا أكرمته بخلاف ما اذا لم ينصب المفعول به نحو زيد قائم غلامه وبكر
أكرمته لان مشابهته للفعل غير تامة وانظر حكم اسم الفعل والمصدر (قوله غير
التعجبية) احترازا عن التعجبية نحو ما أحسن زيدا وعمرو أكرمته فلا أثر للعطف
على الفعلية والرفع هو المختار عند سيبويه ومر وجهه وما فيه (قوله لاجله) أو
فعمرو أكرمته فالرابط اما الضمير من لاجله أو الفاء المفيدة للسببية (قوله ولا
مرجح) فان رجحت قرينة الرفع بالاصل الذى هو السلامة من الحذف عورض
بأن النصب مرجح بقرب قرينته وهى معارضة بقرب المعطوف عليه قال الجامى فان
قلت لا تفاوت فى القرب والبعد بينهما اذ الكبرى أيضا قرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى وأما باعتبار المبدأ فالصغرى أقرب انتهى واعترضه
العصام فراجعه بقى أن البعد على تقدير الرفع انما يتم اذا عطفت مفردات الجملة
الثانية على الاولى وأما اذا كانت الثانية برأسها معطوفة على الاولى فلا يتحقق
بعد الا أن يقال بتقدير النصب تعين القرب وبتقدير الرفع لا يتعين لجواز أن يكون
حينئذ من عطف المفردات وفيه انه يلزم على عطف المفردات العطف على
معمولى عاملين مختلفين (قوله يربطها بالمعطوف عليها) لعل المراد بمبتدأ
المعطوف عليها (قوله جزم به فى الجامع) أى تبعا للتسهيل حيث قال وان ولى
العاطف جملة ذات وجهين أى اسمية الصدر فعلية العجز استوى الرفع والنصب
مطلقا خلافا للاخفش ومن وافقه فى ترجيح الرفع ان لم يصلح جعل ما بعد العاطف
خبرا انتهى واستدل ابن عصفور لذلك بقوله تعالى والقمر قدرناه منازل
قرأ الحرميان وأبو عمرو بالرفع والباقون بالنصب وهى فى النصب معطوفة على
تجرى من قوله تعالى والشمس تجرى لمستقر لها وليس فى الجملة المعطوفة
ضمير يعود على الشمس وأجمع القراء على نصب والسماء رفعها وهى معطوفة على
يسجدان من قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيه ما ضمير يعود على
النجم والشجر (قوله ومنع النصب الخ) أى لانه لا يجوز العطف على الصغرى
لانها خبر والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب

بعد عاطف غير مفصول بأما
مسبوق بجملة ذات وجهين
غير تعجبية كا(فى نحو زيد
قام وعمرو أكرمته) لاجله
أو فعمرو أكرمته فيجوز فى
عمرو الرفع والنصب (للتكافؤ)
الحاصل على كل تقدير لان
الجملة الاولى اسمية الصدر
فعلية العجز فان راعيت
صدرها رفعت وان راعيت
عجزها نصبت فالتشاكل
بين المتعاطفين حاصل على
كلا التقديرين ولا مرجح
وظاهر تمثيله كما ذكر انه
لا يشترط فى الجملة المعطوفة
وجود رابط يربطها
بالمعطوف عليها وهو ما جزم به
فى الجامع حيث قال ولا
يشترط الرابط ان نصبت
وفاقا لسيبويه والفارسى
لكن خالف فى أوضحه فجزم
باشتراط ذلك ومنع النصب
فى نحو المثال المذكور لعدم
الرابط

تبعا للاخفش والسيرافي
قال وهو المختار (وليس
منه) أي من باب الاشتغال
(وكل شيء فعلوه في الزبر)
أي الكتب لعدم صحة
تسلط العامل على ما قبله
اذ لو صح لكان تقديره فعلوا
كل شيء في الزبر وهو باطل
فرفع كل واجب على الابتداء
وجملة فعلوه في موضع رفع صفة
كل أو في موضع جر صفة لشيء
وفي الزبر خبر كل والمعنى وكل
شيء مفعول لهم ثابت في الزبر
(و) كذا ليس منه (أزيد
ذهب) به بالبناء للمفعول وفاقا
لسيبويه لعدم صدق ضابط
الباب عليه اذ لو سلط العامل
على ما قبله لامتنع أعماله
النصب فيه فرفع زيد واجب
اما على الابتداء أو على اضمار
فعل تقديره أذهب زيد
ذهب به ولم ينبه على هذا في
الشرح (تتمة) الاشتغال
كما يجري في النصب يجري في
الرفع بأن يكون الرفع على
الابتداء أو على الفاعلية
باضمار فعل ويأتي فيه الاقسام
الخمسة ذكره في الاوضح
والجامع وابن مالك في التسهيل
والكافية الكبرى فيجب
الابتداء في نحو خرجت فاذا
زيد يكتب

في الجملة التي هي خبر المبتدأ اشتمالها على رابط يربطها به وهو [..]
ولانه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل وأجيب عن [..]
أكثري لا كلي فقد يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل نحو [..]
وسخلتها وعن الثاني بأن الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز [..]
عليه جملة لا اعراب لها ثم انه ما المانع من النصب وتقدير الجملة [..] جاز
معطوفة على جملة المبتدأ والخبر فان عطف الاسمية على الفعلية وعكسه [..]
الا أن يقال امكان العطف على الكبرى جار مع الرفع والنصب فلا وجه لتخصيصه
بالنصب (قوله تبعا للاخفش والسيرافي) انما منعا العطف بناء على الصغرى
فلا ينافي ما سبق عن التسهيل من أن الاخفش ومن وافقه رجحوا الرفع (قوله
وهو باطل) قال الجامي لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء فعلوه في الزبر فقوله في
الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف أعمالهم ليست محلا لافعالهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة افعالهم وان
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء
مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر لا ان كل كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم انتهى وانظر حواشيه (قوله
وفاقا لسيبويه) وأجاز السيرافي وابن السراج والمرادي نصب زيد في المثال ونحوه
فيكون من باب الاشتغال في المنصوبات على أن يكون المجرور في موضع نصب
والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي تضمنه الفعل ورده ابن مالك بأن
الفعل لا يتضمن الا مصدرا غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مفيد فكيف
اذا كان غير منطوق به (قوله لامتناع اعماله النصب فيه) لان الجار والمجرور
في موضع رفع بذهب اذ ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه أعني اذهب قال
الجامي فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل
يلابسه أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدا يلابسه الذهاب أو يلابسه
أحد بالذهاب قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد المسند
اليه والاتحاد فيما ذكرته مفقود وفي كلام الشارح ما عرفته مما سبق (قوله أو
على اضمار فعل الخ) هذا هو المختار لمكان الهمزة (قوله الاشتغال كما يجري
الخ) مر ما فيه (قوله باضمار فعل) أي بسبب اضمار فعل والسبب أعم من العامل
أو بفعل مضمر على أنه من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله فيجب الابتداء الخ)
أي يجب كون الاسم السابق مبتدأ في نحو ما ذكره من كل ما وجد فيه مانع من الموانع
المذكورة في النوع الاول لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الاصح

فلا

فلا يجوز رفع ما بعدها بفعل مقدر (قوله وبترجح في نحو زيد قام الخ) قال المرادي فيه نظر لان المعروف ان شرط تقدير الفعل في هذا النوع وجود طالب للفعل لزوما أو اختيارا وهو مفقود هنا ولا نعلم من أجاز رفعه على الفاعلية أي بفعل محذوف الا بن العريف قال الدماميني وزاد غيره المبرد وينبغي ان يزاد الكوفيون لانهم قائلون بجواز تقديم الفاعل على رافعه فيكون جواز الاشتغال عندهم أقيس من جوازه عند من قال لا يتقدم (قوله ويجب الفاعلية في نحو ان امرء هلك) أي من كل ما وقع فيه الاسم السابق بعد ما يختص بالفعل وبحث فيه الناصر اللقاني بأن اداة الشرط انما تقتضي فعلا ما أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسيرا لا يتعين لجواز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك نعت لا تفسيرا انتهى وقد يجاب بأن الغرض التمثيل لا الاستشهاد والتمثيل يكفيه الاحتمال ولو سلم ان المراد الاستشهاد على وجوب الرفع على الفاعلية فالمراد به امتناع الرفع بالابتداء ولو قال ويجب الرفع بفعل مقدر لكان أولى ليدخل نحو ان زيد ضرب أو غضب عليه بالبناء للمفعول (قوله ويترجح في نحو أبشر يهدوننا) أي يترجح الرفع أي أو النيابة عن الفاعل على الابتدائية في كل موضع يقع فيه الاسم المتقدم بعد ما يغلب دخوله على الافعال فيترجح الرفع على ما ذكر في كل موضع يترجح فيه النصب في النوع الاول (قوله ويستويان في نحو الخ) أي فيما اذا عطفت الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة اسمية الصدر فعلية العجز وانما استويا لحصول التناسب فيهما فان قلت يترجح الرفع بالابتداء بسلامته من التقدير الذي هو خلاف الاصل * قلت عند قصد العطف على جملة الخبر يعارض ذلك ان التناسب بين المتعاطفين في الفعلية أرجح من التخالف وهو يقتضي الرفع بتقدير فعل وأيضا اقرب المعطوف عليه معارض للسلامة من الحذف وهو ما يأتي هنا

﴿باب التنازع﴾

(قوله عاملان) ويدخل فيه المذكوران والمحذوفان لقرينة كقولك زيدا في جواب من ضربت أو أكرمت وعليه فهل يجوز اعمال الاول فيضمر للثاني فتقول اياه زيدا بفصل الضمير بعد حذف العامل لكن ذكر في التصريح انهما لا بد أن يكونا مذكورين وأنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (قوله متصرفان) عبارة الاوضح فعلان متصرفان أو اسمان يشبهانهما أو فعل متصرف واسم يشبهه انتهى ولم يبين المراد بالاسم المتصرف مع تمثيله بقوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه ويحتمل أن المراد أو اسمان يشبهان الفعلين فيكون الضمير راجعا للمقيد بدون

[Handwritten marginal notes:]
ويترجح في نحو زيد قام
ويجب الفاعلية عند المبرد ويترجح
في نحو ان امرء هلك ويترجح
في نحو أبشر يهدوننا
ويستويان في نحو زيد قام
وعمرو قعد
﴿باب التنازع﴾
في العمل وهو أن يتوجه
عاملان متصرفان

قيده وكذا قوله أو اسم يشبهه أي الفعل في العمل بان يتضمن الحدث بخلاف الاسماء الجامدة التي ليس فيها معنى الحدث (قوله فا كثر). كذا وقع في عبارة ابن عصفور قال المصنف في الحواشي تبعا لابي حيان وهو يوهم انه سمع في أكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاولى ان يقال عاملان أو ثلاثة قال الدماميني في شرح التسهيل قلت أنشد الشيخ نجم الدين سعيد في شرح الحاجبية شاهدا على تنازع أكثر من ثلاثة قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني * قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

(قوله ليس أحدهما مؤكدا للآخر) خرج نحو أتاك أتاك اللاحقون وقد يقال لا حاجة لهذا مع قوله أن يتوجه عاملان لان المؤكد لم يتوجه للمعمول أصلا ولم يطلبه لانه لم يؤت به للاسناد (تنبيه) لا بد من رابط بين المتنازعين بان يكون الثاني اما معمولا للاول نحو قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا على الله وانهم ظنوا كما ظننتم أو معطوفا عليه نحو ارجوا واخشى وادعوا الله أو جوابا له معنى نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو صناعيا نحو آتوني أفرغ لانه بمعنى أن يستفتونك فقل وان تأتوني أفرغ قال المصنف في الحواشي ولينظر في هاؤم اقرؤا كتابيه فقد يقال ان الثاني مسبب عن الاول (قوله الى معمول فا كثر) شمل الظاهر والضمير وقول ابن الحاجب شرطه أن يكون ظاهرا ان أراد مقابل المستتر فذلك والا لزمه أن لا يكون نحو ما ضربت وشتمت الا اياك وقت وقعدت بل من باب التنازع مع انه منه ولعله جرى على الغالب أولان في الضمير تفصيلا كما بينه الرضي والجامي وحاصله انه لا يصح التنازع في الضمير المتصل بعامله اذ لا يمكن ان يكون معمولا لغيره ولا في المرفوع الواقع بعد الا كالظاهر الواقع بعدها لما سيأتي (قوله متأخر عنهما) علم منه انه لا يقع في متقدم لان المتقدم يأخذه الاول قبل وجود الثاني ويستحقه قبل وجوده فلا يكون فيه مجال تنازع لان الثاني قبل وجوده لا يمكن أن ينازع فيما أخذه الاول فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي وقال ابن مالك لانك اذا قلت زيدا أكرمته ويكرمني أخذ كل من العاملين مطلوبه ولم يتنازعا انتهى وقد ينازع فيه بان ذلك الاخذ انما هو بعد ذلك الطلب وان قطع النظر عن الضمير وجرد الى الاسم السابق فكل منهما طالب له وقد صرح الهندي بان التنازع في القلب بمعنى ان يقصد توجه الفعلين مثلا الى اسم واحد أما بعد التركيب فلا تنازع لكن بحث فيه اللهدي بان المحذوف في باب التنازع محذوف نسيا كما أشار اليه الرضي ولا معنى له

سوى

(أو أكثر ليس أحدهما مؤكدا الآخر الى معمول فا كثر متأخر عنهما (يجوز) لك اذا تنازع عاملان اتفقا في العمل كقام وقعد أخواك أم اختلفا (في نحو ضربني وضربت زيدا اعمال الاول) منهما

سوى عدم قصد المتكلم تعلق الفعل بالمفعول بجعل المتعدي كاللازم واللازم الحقيقي
لا يقتضي المفعول فكذلك الجعلي وبان التنازع انما يتحقق في المعمول المتأخر
ولو كان في القلب جرى في المتوسط والمتقدم اذ التوسط والتقدم انما يكون
في التركيب دون القلب انتهى ولا يخفى ما في هذا الاخير وأما الاول ففيه انه اذا
نزل منزلة اللازم لا تنازع اذ لا تنازع بين اللازم والمتعدي في منصوب على انه
معمول لهما اذ اللازم لا يطلب منصوبا وأجاز بعضهم التنازع في المتقدم وعليه
ربما وجب نحو أي رجل ضربت أو شتمت وعلى هذا فيترجح اعمال الاول
لاجتماع صفتي القرب والسبق ولا في متوسط لما تقدم في تعليل المتقدم بما فيه من
البحث وخالف الفارسي في ذلك وظاهر كلام الاوضح ان الفارسي يجوزه في المتقدم
لا يقول بجوازه في المتوسط وان الفارسي لا يقول بجوازه في المتقدم فليحرر
ولينظر الفرق ان كان الامر عندهما كذلك ولينظر على قول الفارسي اذا تنازع
ثلاث معمولا تأخر عن اثنين منها وأعملت الثاني هل يحذف الضمير من الاخير منها
أولا لانه لا يلزم اضمار قبل الذكر والظاهر المتعين انه يضمر في الاخير لعدم
لزوم المحذور ويصدق ان الثاني أولى بالنسبة الى الاخير والظاهر أيضا على
الجواز في المتقدم جواز الاضمار في الملغى أولا كان أو غيره لانه لا يلزم فيه اضمار
قبل الذكر (قوله في الاسم الظاهر) تبع فيه ابن الحاجب (قوله واهمال الثاني)
أي ترك اعماله (قوله فيضمر في الثاني) أي يؤتى معه بضمير المتنازع فيه فاعلا
أو نائبه أو مفعولا أو مجرورا ومنه يفهم انه لا تنازع في الحال والتمييز لانهما
لا يضمران فاذا قلت قمت وخرجت مسرعا أو تصببت وامتلأت عرقا كان من
الحذف لدليل لا من التنازع (قوله وقد يحذف منصوبا للضرورة) كقوله

* بعكاظ يعشي الناظرين اذاهم لمحوا شعاعه * (قوله الا أن يمنع مانع فيظهر)

وذلك اذا كان الضمير خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم مخالفا في الافراد والتذكير
وغيرهما للاسم المفسر له وهو المتنازع فيه نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين
وقال في التوضيح الذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في هذه المسألة وشرحها والحق
كما قال الأشموني ومكي وغيرهما انه لا فساد في ذلك اذ طلب العامل للمعمول انما
هو توجهه الى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فمرجعها الى الواقع في
نفس الامر على ان صورة التثنية انما حصلت بعد تسلط أظن واعماله (قوله
اختاره البصريون) أي ان لم يكن في اللفظ مانع أو مرجح قال أبو حيان لا بد من
اشتراط ان لا يمنع مانع لفظي ليخرج نحو قوله

كأن خزا في أجدل قرم * ولى ليسبقه بالامعز الخرب

في الاسم الظاهر واهمال الثاني (و) هذا الوجه (اختاره الكوفيون) لقوته بالسبق (فيضمر في الثاني) المهمل (كل ما يحتاجه) من مرفوع ومنصوب ومجرور مطابق للمتنازع فيه اذ لا محذور فيه لرجوع الضمير الى متقدم رتبة لانه معمول للاول نحو قام وقعدا أخوالك أو قام وضربتهما أخوالك وقام ومررت بهما أخوالك وقد يحذف منصوبا للضرورة وعن السيرافي اجازة حذف غير المرفوع واختاره ابن الحاجب الا أن يمنع مانع فيظهر (و) اعمال (الثاني) في الظاهر واهمال الاول (و) هذا الوجه (اختاره البصريون) لقربه

فهذا من اعمال الاول ولا يجوز أن يكون من اعمال الثاني لانه حينئذ يكون مفسرا للضمير الذي في ولي ولام كي تمنعه ان يتخطاها الى تفسيره فانها لا يتقدم ما بعدها على ما قبلها الان المفسر نائب المفسر فكانه قد تقدم وقال في البسيط اذا كان في اللفظ ما يرجح أحد العاملين وجب اعماله فان عطف الثاني بحرف الاضراب نحو ضربت بل اكرمت زيدا وجب اعماله وعكسه في نحو ضربت لا اكرمت زيدا وا العامل الملغي نحو كان أرى زيد ذاهبا (قوله وسلا يمنعه من الفصل الخ) أي فيما اذا لم يكن الثاني من متعلقات الاول فلا يرد انه غير مطرد في نحو جاءني لا كرامه زيد وكاد يخرج زيد وهذا يجري في صورة العطف وغيره أولا وعلا يمنعه من العطف على الشيء وقد بقيت منه بقية في صورة العطف فان قيل الفصل بالاجنبي لامتناعه يقتضي وجوب اعمال الثاني قلت نص الرضي على جواز الفصل بالاجنبي عند قوة العامل في بحث اسم التفضيل وقال ابن مالك في شرح التسهيل اعمال السابق موافق لما اجمع عليه في اجتماع القسم والشرط فان جواب السابق منهما مغن عن جواب الثاني فليكن عمل السابق من المتنازعين مغنيا عن عمل الثاني انتهى والجواب بان الاقرب انما يعتبر اذا استويا قوة وضعفا بخلاف ما اذا اختلفا فالاعتبار للاقوى والمتقدم من الشرط والقسم أقوى لبقائه على التصدر بخلاف المتنازعين فان لكل منهما ما للآخر من القوة مردود بان التنازع قد يقع بين القوي والضعيف كالفعل واسم الفاعل والمدار على السبق فيهما عند الكوفيين والقرب عند البصريين كما يؤخذ من اطلاقهم وصرح به ابن هشام في الحواشي فقال خطر لي في وقت انه يترجح اعمال الاول في كان قائما زيد لانه فعل فهو أولى بالاعمال وقوي ذلك عندي قول الزمخشري في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا أنتم تخرجون ولما وقفت على قول أبي خراش الهذلي

بلى انها تعفو الكلوم وانما * يوكل بالادنى وان جل ما يمضي

رجعت عن ذلك فانظر هذا المأخذ ما ألطفه وهذا البيت ما أحسن طباقه لمسئلتنا انتهى أي لانه قال انما يوكل الامر بالاقرب وان كان الماضي جليلا فادنى المصائب الى الانسان يشغله عن أبعدها عهدا منه وانظر ذلك مع ما سلف عن البسيط من أن محل الخلاف حيث لا مرجح (قوله وسكتوا الخ) قال العصام في شرح الكافية واذا كان هناك ثالث ورابع يختارون الاقرب فالاقرب رعاية للقرب انتهى وقال الدماميني في شرح التسهيل وما أحسن تعبير المصنف بالاقرب والاسبق لكونه أفاد به الحكم مشعرا بشبهة كل من أهل البلدين ولشموله لما اذا كان التنازع بين أكثر من عاملين وان كان هناك بصدد ذكر العاملين على الخصوص

قوله ولا يمنعه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي وهو الاصح لان اعماله في كلام العرب أكثر من اعمال الاول ذكر ذلك سيبويه قال المرادي واذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قال الشيخ خالد الازهري وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق بالاول لسبقه على الثالث أو الثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول أو يستوي فيه الامران لم أر في ذلك نقلا (فيضمر في الاول) المهمل (مرفوعه فقط) فاعلا كان أو نائبه

انتهى

انتهى و ينظر كيف يقال ان الثانى أولى من الثالث عند الكوفيين ومن الاول
عند البصريين مع قوله فى التصريح لم يسمع اعماله عند تنازع ثلاثة (قوله
مطابقا للاسم الخ) أى غالبا كما فى التسهيل وقد لا يطابقه أجاز سيبويه ضربنى
وضربت قومك بنصب القوم أى ضربنى من ثم وحكم بقبحه وأجاز وافى * تعفق
بالارطى لها وأرادها * رجال * أن ينوى الضمير فى تعفق مفردا باعتبار تأويله
بالمذكور (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب
الاضمار لامكان وجوب الاظهار وجوازه انتهى وأجيب بأن المقصود اثبات
وجوب الاضمار بالاضافة الى الحذف وأما بالنسبة لجواز الاظهار فله دليل آخر
وهو لزوم التكرار كما قرر فى محله نعم فى هذا الدليل نظر لانه قد جاء حذف الفاعل
فى مواضع معروفة وعبارة بعضهم يسوغ تأخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر
أو الاتيان به لمجرد التفسير كما فى نعم رجلا زيد أو قصد التفخيم مع اتصال المفسر كما فى
ضمير الشان والثلاثة مفقودة فى ضمير المتنازع فيه (قوله لوقوعه فى غير هذا
الباب الخ) بحث فيه اللقانى بأن جواز الاضمار فيه لغرض ايراد الشئ مجملا
ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا وأجيب بأن المقصود
الاستدلال على أن الاضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة
أن وروده فى غير هذا الباب ولو لهذا الغرض يفيد ذلك اذ لو كان فى نفسه ممتنعا
لما جاز مطلقا فحاصل الكلام أنه لما ورد الاضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب
دل على أنه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى
اليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالاظهار فتعين الاضمار
فتأمله فانه واضح عند من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وانظر ما المانع من
كون الغرض هنا الاجمال ثم التفصيل (قوله بل وفى هذا الباب الخ) فان قلت
هذا لا يفيد الاطراد الجار لامكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قلت لو صح
لم يثبت فى العربية حكم من الاحكام لوروده ذلك فى كل محل بل الواجب حمل
ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه لا يقال ما تمسك به
الكسائى يدل على خلافه لانا نمنع ذلك لانه بيت شعر يمكن تأويله باضمار المفرد
فلا يقاوم النظم والنثر الصريحين فى الاضمار قبل الذكر (قوله حكاه سيبويه)
أى عن العرب فلا حاجة لقول المرادى فان قلت قد قيل انه لم ينقله عن العرب بل
هو مثال مخرج على مذهبه قلت هو خلاف الظاهر (قوله جفونى الخ) عزاه
ابن الناظم لبعض الطائيين والشاهد فيه ظاهر (قوله وأوجب الكسائى
حذفه) قيل ما فر اليه أشنع مما فر منه فان حذف الفاعل أشنع من الاضمار

الظاهر
مطابقا للاسم
لامتناع حذف العمدة
وان لزم منه الاضمار قبل
الذكر لوقوعه فى غير هذا
الباب كباب نعم وبئس بل
وفى هذا الباب نثرا ونظما
(نحو) ضربونى وضربت
قومك حكاه سيبويه وقوله
(جفونى ولم أجف الاخلاء
انى) * لغير جميل من
خليلى مهمل * وأوجب
الكسائى حذفه هربا من
الاضمار قبل الذكر لفظا

والفـراء اضماره مؤخرا ان طلب الثانى منصوبا الا يلزم من الاضمار قبل الذكر أو حـذف الفاعل والا أعملهما فى المرفوع وهو مشكل فان اجتماع مؤثرين على أثر واحـد ممنـوع فى الاصـول والنحويون يجرون العوامل كالمؤثرات الحقيقية قاله الرضى وأفهم كلام المصـنف حذف غير المرفوع وهـو كذلك ان استغنى عنـه كضربت وضربنى زيد ومررت ومر بى زيد ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غـير ضرورة فان لم يستغن عنه بأن أوقع حذفه فى لبس كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما أو كان عمدة فى الاصـل بأن كان العامل من باب كان أو ظن نحو كنت وكانت زيد صـديقا اياه وظننى وظننت زيدا قائما اياه وجب اضـماره مؤخرا عن المتنازع فيه لخوف اللبس فى الاول ولكون المنصوب عمدة فى الاصل فى الثانى لكن صحح فى الاوضح جواز حذفـه فى الثانى قال لانه حذف لدليل (وليس) من هذا الباب نحو ماقام وقعد الا زيد

قبل الذكر لانه قد فسر على الجملة بما ذكر بعده وخطئ وهذه مخطئة فى القياس والتخطئة التى لا مدفع لها هى ان العرب تضمر ولا تحـذف وهـذا هو المشهور عن الكسائى وفى باب الاستثناء من شرح الايضاح ما حكاه البصريون عن الكسائى أنه يجيز حذف الفاعل فى نحو ضربنى وضربت الزيدين باطل هو عنـده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها انتهى وكلام الشارح يفهـم أنه ان أعمـل الاول وألغى الثانى لم يحذف المرفوع عند الكسائى فتقول على هـذا ضربته وضربونى قومك كما يقول البصريون وفيه بحث (قوله والفراء اضماره الخ) اعلم أن النقل عن الفراء مختلف وما نقله الشارح هو ما فى المغنى لكن قيد صورة استواء العاملين فى طلب بكون العطف بالواو نحو قام وقعد أخوك (قوله حذف غـير المرفوع) أى من منصوب لفظا أو محلا والمراد بالمنصوب لفظا ما يصـل اليه العامل بنفسـه وبالمنصوب محلا ما يصل اليـه بواسطة حرف الجر كما أشار اليه بالمثال (قوله كرغبت الخ) وجه اللبس أن المتبادر من رغبت انما هو رغبت فى الزيدين بقرينة معمول الفعل الثانى مع ان المراد رغبت عن الزيدين أما لو أريد رغبت فى الزيدين فينبغى جواز الحـذف اذ لا لبس لان الذى يتبادر حينئـذ هو المراد فقول التصريح تعليلا للبس لانه مـع الحذف لا يدرى هل المحذوف مرغوب فيه أو مرغوب عنه لا يناسب فانه احتمال لا لبس والمحذور انما هو اللبس كما مر (قوله لانه حذف لدليل) هـذا لا يجرى فى باب كان لان خبرها لا يحذف قياسا لدليل كما مر فى باب كان وقال اللقانى ان قلت هـذا الدليل يجرى فى الحذف من الثانى فيجوز وقد سـبق منعه ودليل المنع من الثانى وهو تهيئة العامل وقطعه جار فى الحذف من الاول فيمتنع وقد بين أنه جائز قلت التهيئة عبارة عن ايلاء العامل ما هو معموله معـنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله فى لفظه وفيما يرادفه ولا يخفى أنه انما يجرى فى الثانى دون الاول لفصله من المعمول بالعامل الثانى وحينئـذ لا يتوجه الاعـتراض على الدليل المذكور بجواز حـذف الفضله مع ان عاملها متهـيئ للعـمل فيها لان التهـيئ بالمعنى الذى ذكرناه منتف من عامل الفضـلة (قوله نحو ماقام وقعد الا زيد الخ) بل هو محتمل كما اختاره ابن مالك وابن الحاجب على الحذف واعـترض بأنه يلزم حـذف الفاعل وأجيب بان الممتنع حـذف الفاعل لفظا ومعنى اما حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهنا كذلك فان الا زيد فاعل لهـما معـنى وان كان من حيث اللفظ لأحدهـما وضعفه غـير خفى واشار الى أنه لا فرق فى الاسم المرفوع الواقع بعد الا بين الظاهر والضمير وهو كذلك وان توهم بعضهم من اقتصار ابن الحاجب على الضمير الاختصاص به وذهب بعضـهم الى أن ذلك من باب التنازع فان أراد

ان

ان ذلك على قول الفراء فى رفع الفاعل بالفعلين فممكن لكن القصد تخريجه
على وجه يقول به البصريون فانهم موافقون على أن التركيب مسموع
(قوله لانعكاس معنى الخ) وذلك لانه يجب أن يكون فى أحد العاملين ضمير لانهما
موجهان الى الفاعل وعند ذلك ينتفى أحد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود
حصره بما فيه وعبارة ابن عقيل لو كان من التنازع لزم اخلاء الفعل الملغى من
الايجاب ولزم فى نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر انتهى ووجه
المصنف لزوم اخلاء الملغى من الايجاب بقوله لان الفعل المنفى انما يصير موجبا
بمقارنة الا لمعموله لفظا أو معنى وعلى تقدير التنازع لا يقارن الا معمول الملغى لا لفظا
ولا معنى فيلزم بقاؤه على النفى (قوله ولا نحو وعزة الخ) هذا أولى من جعله فى
الاوضح المدار على كون السببى مرفوعا لان الحق كما أشار اليه كلام الجامع
وصرح به فى الحواشى ان المدار على الارتباط وعدمه لا فرق بين السببى المرفوع
والمنصوب والربط اما بالضمير أو العطف بالفاء فيجوز نحو زيد يقوم فيقعد أبواه كما
قاله الدمامينى قال فى الحواشى يجوز فى السببى المرفوع فى نحو زيد قام عنده وقعد
لاجله أخوه ويمتنع فى السببى المنصوب فى زيد ضربت وأكرمت أخاه انتهى
والقول بعدم الارتباط فى البيت محل نظر لحصول الربط بالضمير القائم مقام
الظاهر المضاف الى الضمير العائد الى المبتدأ كما قاله ابن مالك فى قوله تعالى والذين
يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن والاصل يتربصن أزواجهم ثم جىء بالضمير
مكان الازواج لتقدم ذكرهن وامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف وقد قالت
العرب زيد قائم ابواه لا قاعدان فجعلوا ضمير المرتبط مرتبطا هذا وأجاز بعضهم
التنازع فى البيت على قول البصريين بالارتباط فى المعنى لكن يتعين اعمال ممطول
كما قال ابن عصفور لان ارتباط الخبر بالمبتدا معنى خارج عن القياس وانما سمع فى
الثانى لا فى الاول وقد أجاز سيبويه مررت برجل عاقلة أمه لبيبة ومنع مررت برجل
لبيبة عاقلة أمه باضمار الام فى لبيبة وهذا يرجع الى قولهم يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر
فى الاوائل وقيل المانع من التنازع فى السببى المرفوع كالبيت ان غريمها ان رفع
بمعنى كان فيكون ممطول قد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وان رفع
بممطول لزم ذلك وعمل الاسم العامل عمل الفعل مع وصفه واعترض بأن هذا
لا يختص ايضا بالمرفوع فانظر التصريح ثم هذا لا يظهر مانعا على قول الكوفيين
اذا جرت الصفة على غير من هى له وظهر المراد جاز استتارها واذا لم يكن البيت من
التنازع تعين كون عزة مبتدأ أول وغريمها مبتدأ ثانى وممطول معنى خبران
أو ممطول خبر ومعنى صفة له بناء على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان وبناء على أن

لانعكاس معنى العمل ولا
نحو * وعزة ممطول معنى
غريمها * لزوال الارتباط قاله
فى الجامع ولاول امرئ
القيس
ولو أن ما أسعى لادنى معيشة
كفانى ولم أطلب قليل من
المال

الوصف العامل بوصف وفيه مذاهب ثالثها وصححوه بوصف بعدها العمل لا قبله او حال من ضميره لانه خفي الاعراب فجاز كونه منصوبا بالاحال من نفس مطول خلافا لمن غلط لان المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه تأكيدا ومما يدل على فساده انهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله لفساد المعنى) انظر المغنى في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط وحواشيه وقال العصام وما أجاب به عنه الكوفيون بأنا لا نسلم ان الواو للعطف فلتكن واو الحال أو واو الاعتراض سلمنا انه للعطف فلتكن للعطف على مجموع الشرط والجزاء ليس بشئ لما قيل ان الاحتمال الراجح في الواو العطف والراجح هنا العطف على الجزاء والمرجوح لا يصلح للاستدلال لانه اذا استلزم الراجح فساد المعنى ترجح المرجوح بل لانه لا فائدة في التقييد بهذه الحالة والاخبار بعدم الطلب وتوجيه عدم كونه من باب التنازع أن مفعول لم أطلب المال والمجد بقرينة قوله * ولكنما أسعى لمجد مؤثل * ولا يخفى انه وان خرج بهذا التوجيه عن فساد المعنى الا انه اشتمل على فساد اللفظ للفصل بالاجنبي بين معمول كفاني ونفسه الا أن يجوز ذلك في الشعر أو يقال ربما يقع فساد اللفظ في كلام البلغاء دون فساد المعنى ألا ترى الى قول الفرزدق

وما مثله في الناس الا مملكا * ابو أمه حي ابوه يقاربه

ونحن نقول الحق مع الكوفي ولا تناقض لان المعنى ان كان سعيي المشاهد لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم أطلبه لان القليل من المال يحصل لمثلي على تقدير القناعة بادنى المعيشة من غير طلب لصالحة جميع الاشراف معي وانعامهم في حقي ولكنما أسعى لمجد مؤثل فصار الناس خصمائي واحتجت الى طلب قليل من المال فمرادا استدلالهم بأن اختيار غير الافصح على الافصح من شيمة البليغ اذا دعا اليه المقام واسناد عدم الكفاية الى صريح القليل أهم من اثبات طلب القليل لنفسه لان الاول ينبئ عن الشرف والثاني عن الزيادة انتهى وفي كتاب ثمار الصناعة للدينوري ان معنى ولم أطلب ولم أسع وهو غير متعد فلذلك لم يحفل به ولم يعمل الا الاول قال ولا أدري كيف خفي على الافاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز اعمال الاول انتهى أقول والعجب ان هذا معنى ظاهر خفي على أصحابنا فتكلفوا ما تكلفوا (قوله لزم اجتماع الخ) أي طلب القليل وعدمه ولو قال لزم من ذلك التناقض كان أولى (قوله لان لولا الخ) أي تدل على امتناع الجزاء وانتفائه لامتناع الشرط وانتفائه غالبا يعني ان الجزاء مترتب بسبب انتفاء الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعترضه ابن الحاجب ورد اعتراضه السعد في

فساد المعنى اذ لو وجه كفاني ولم أطلب الى قليل لزم من ذلك اجتماع النقيضين لان لولا امتناع الشئ لامتناع غيره

فيلزم كون المثبت في سياقها وسياق جوابها منفيا والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع الاثبات نفي
وامتناع النفي اثبات فيكون
السعي لادنى معيشة منفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو
وجه ولم أطلب الى قليل
امكان طلب القليل مثبتا
اذ هو منفي في سياق جوابها
وهما واحد في المعنى فيؤدي
الى اثبات الشيء ونفيه في
كلام واحد وهو باطل
فتعين أن يكون مفعول
أطلب محذوفا تقديره ولم
أطلب الملك والمجد يدل
عليه قوله بعد
ولكنما أسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

﴿باب﴾

في ذكر المنصوبات وبدأ منها
بالمفاعيل لانها الاصل في
النصب وغيرها محمول عليها
فقال (المفعول منصوب)
أبدا كما أن الفاعل مرفوع
أبدا وسبب ذلك أن الفاعل
لا يكون الا واحدا بخلاف
المفعول والرفع أثقل والفتح
أخف فاعطوا الأقل الاثقل
والاخف الاكثر ليكون
ثقل الرفع موازنا لقلة الفاعل
وخفة الفتح موازنة لكثرة
المفعول (وهو خمسة) على
المشهور أحدها (المفعول
به) وقدمه على غيره من
المفاعيل لانه أحوج الى الاعراب ازالة لالتباسه بالفاعل

شرحي التلخيص والمطول (قوله فيلزم كون المثبت الخ) أي في الواقع اذا كان صادقا والمقصود ان هذا معنى الكلام فلا يرد عليه الكواذب (قوله وامتناع النفي اثبات) أي نفي النفي اثبات أي مستلزم للاثبات لا انه عينه فان تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي وتصور الاثبات لا يتوقف عليه فليس عينه (قوله وهما واحد في المعنى) لان السعي هو الطلب والادنى هو القليل فلا يمكن تحقق طلب القليل بدون السعي (قوله في كلام واحد) كان ينبغي أن يزيد في وقت واحد وتقدم في كلام العصام دفع المنافاة

﴿باب المنصوبات﴾

(قوله في ذكر المنصوبات) جعل الذكر ظرفا لانه أعم من الباب الذي هو العبارات المخصوصة الصادرة من المصنف لحصوله بغير تلك العبارات أيضا والاعم كأنه ظرف ويجوز أن تكون في للتعليل والتقدير باب معقود لذكر المنصوبات (قوله المفعول منصوب) أبهم ناصبه ليجري على كل الاقوال والصحيح انه الفعل وشبهه ولذا اقتصر عليه الشارح فيما يأتي لا الفاعل ولا مجموع الفعل والفاعل ولا معنى المفعولية (قوله لا يكون الا واحدا) أي لا يكون للفعل الواحد الا فاعل واحد وأما تلقفها رجل رجل فان الاثنين فيه في معنى اسم واحد أي تلقفها الناس (قوله بخلاف المفعول) أي فان الفعل الواحد يكون له مفاعيل (قوله والرفع أثقل) لانه بالضمة التي هي أثقل الحركات وبالواو التي هي أثقل الحروف واما الالف فليس رفعا أصليا بل نصب أصلي على ان خفة الالف تكفي (قوله والفتح أخف) لو قال والنصب أخف لان علامته فتحة وهي أخف الحركات كان أولى (قوله وخفة الفتح) لو قال وخفة الفتحة كان أولى (قوله وهو خمسة) الضمير راجع الى المفعول المراد به الجنس فلذا أخبر عنه بخمسة وصح الاخبار بالجمع عن المفرد لان المقصود التقسيم فهو نظير الكلمة اسم وفعل وحرف فاندفع ما توهم من ان ارادة الجنس لا تصحح الاخبار والا جاز الرجل ثلاثة والرجل قائمون ووجه الدفع ان عدم الصحة هنا لعدم ارادة التقسيم ألا ترى الى صحة الرجل ثلاثة عربي ورومي وهندي لارادته فتدبر (قوله على المشهور) مقابله ذكره المصنف في الشرح (قوله المفعول به) قال العصام ولا ضمير في المفعول به وضمير به الى اللام وكذا المفعول فيه وله ومعه ومن قال الضمير المستتر في المفعول راجع الى الفعل أي الذي فعل فعل بسببه أو فيه أو لاجله أو معه فهم ان الواجب حينئذ المفعول به أو فيه أو له أو معه لان مسنده صفة جارية على غير من هي له ويتجه على كون الضمائر المجرورة راجعة الى اللام أيضا انه لو كان كذلك لما جاز حذف اللام وتنكير المفعول مع انه يستعمل مفعول به وله ومعه كثيرا

بالاضافة ونكير فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف أى شئ مفعول به واللام ليس موصولا لعدم قصد الحدوث بالصفة انتهى ولا يبعد كما قال السيد الصفوى ان امثال هذه العبارة صار كالعلم فلا يقتضى الضمير مرجعا والباء فى به اما للسببية فتتعلق بالفعل أو للصلة فتتعلق بما تضمنه من معنى التعلق (قوله وهو ماوقع عليه الخ) أى اسم اذ زيد مثلا لا يقع عليه فعل الفاعل وهو مفعول به والشخص المسمى به وقع عليه ذلك وليس مفعولا به لان أبحاث النحاة لا تعلق لها بالاعيان الخارجية بل بالالفاظ من حيث الاعراب والبناء وقيل لا حاجة الى تقدير الاسم لانهم يعبرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها ولا يرد أن اسم الاستفهام مثلا يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليه من صفات مدلوله المطابقية بل التضمنية لان المتضمن لمعنى الاستفهام مثلا دال على المعنى الاسمى مطابقة والدلالة على معنى الاستفهام طارئة ولذا عد اسما والمراد أيضا ماذكر ليدل على وقوع الفعل عليه لكنه اختصر للعلم بالمقصود فخرج المبتدأ فى نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ماوقع الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه وضميره فى المفعول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل ثم ان المفعول لم يقصد به قصد مدلوله باعتبار الاشتقاق وانما قصد به فى الاصطلاح اللقب على نوع مخصوص فلا يرد ان المشتق منه أخفى من المشتق لتوقف معرفة المشتق على معرفته فكيف جعل الاخفى معرفا للاظهر والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ماهو فاعل حقيقة أو حكما فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله وهذا انما يحتاج اليه لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار وقواهم المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولى مالم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعولا به أو فيه ودخل درهما فى نحو اعطى زيد درهما لانه يصدق عليه انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول مالم يسم فاعله فى حكم الفاعل وبما ذكر ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ماوقع عليه الفعل لكان أخصر على انه لو قال ذلك تبادر منه الفعل الاصطلاحى ويلزم خروج شبه الفعل والمسامحة فى اسناد الوقوع (قوله وذلك) اشارة الى أن قوله كضربت زيدا خبر مبتدأ محذوف (قوله فزيدا مفعول به) اشارة الى أن فى العبارة مسامحة والمراد كزيدا من ضربت زيدا (قوله من غير واسطة) خرج به ماتعلق به بواسطة حرف الجر لان مطلق المفعول به لا يقع عليه وان كانت مفعولا بها لكن بواسطة فمن زاد بعده بلا واسطة أو بواسطة ويسمى بالظرف أراد الاعم (قوله بحيث لا يعقل الخ) أورد عليه ان كل واحد من المشخصات مثل زيد وعمرو لا يتوقف

(وهو) كما قال ابن الحاجب (ماوقع عليه فعل الفاعل) وذلك (كضربت زيدا) فزيدا مفعول لوقوع فعل الفاعل عليه وهو الضرب والمراد بوقوع الفعل تعلقه بشئ من غير واسطة بحيث لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشئ فسقط ماقيل من أنه غير جامع

عليه تعقل الفعل لاستغنائه عنه فلا يكون مفعولا به فى مثل ضربت زيدا بل يتوقف على شخص ما وأجيب بأن توقف الفعل على الشخص لوجود شخص ما فيه فان قيل تفسير وقوع الفعل بما ذكر يستلزم أن يكون الزمان مفعولا به بل الفاعل لانهما كذلك أجيب بأن المراد الفعل الحقيقى والمصدر لا يتوقف تعقله على الزمان ومابين الفعل والفاعل لا يسمى تعلقا اصطلاحا بل قياما واسنادا والتعلق مخصوص بالفضلات كما قاله السيد فى حواشى الرضى على ان المشهر بما ذكر ليس مجرد وقوع الفعل بل وقوع فعل الفاعل فخرج الفاعل نعم يحتاج الى ما قاله السيد لدفع دخول عمرو فى اشترك زيد وعمرو وقد نقض الرضى به التعريف وأشار الصفوى لدفعه ونحوه بجعل ما عبارة عن منصوب (قوله لخروج نحو ما ضربت زيدا الخ) اذ الفعل فيهما لم يقع على المفعول وكذلك يسقط بذلك ما يتوهم من خروج نحو عبدت الله وشافهت زيدا وأوجدت ضربا وضرب زيد عمرا مع كذبه وأجاب العصام عن صورة النفى والكذب بأن المراد بوقوع الفعل عليه عبارة والعبارة دالة على وقوع الفعل على المفعول فيهما ولولا دلالتها لم يفد دخول حرف النفى نفى الوقوع لكن يبقى فى تناول التعريف للمفعول الاول فى باب علم والثانى فى باب أعلم نظر اذ العلم والاعلام انما يقعان على غيرهما فليتأمل (قوله اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل) اذ مدلول الفعل المطلق نفس فعل الفاعل وهذا مبنى على المسامحة لان المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أى الاثر لا المصدر الذى هو التأثير واتفاقهما لم يفرق أهل اللغة بينهما ثم المراد انه نفس الفاعل بحسب دلالة اللفظ وهو المعنى المتعارف فى الاطلاقات فلا يرد مصادر الفعل المنفى نحو ما ضربت ضربا ولا نحو ضربت ضربا كاذبا ولا نحو مات موتا وجسم جسامة لان ما ذكر ليس فعلا لفاعل الفعل المذكور وأجيب عن هذا أيضا بان الكلام مبنى على التسامح واعتبار الحقيقى والحكمى ولا يرد نحو ضربته سوطا لانه ليس بمفعول مطلق حقيقة بل مجازا وأما نحو كرهت كراهتى ففيه كلام يطلب من الجامى • (قوله اما فعل) أى متعد تام فلا ينصبه اللازم ولا الناقص (قوله أو وصف) يستثنى منه الصفة المشبهة فانها لا تنصبه وكذا اسم التفضيل لانه التحق بافعال الغريزة (قوله وسمع رفعه ونصب الفاعل) مر ما يتعلق به فى الفاعل (قوله ورفعهما) قال فى المغنى كقوله

ان من صاد عقعقا لمشوم * كيف من صاد عقعقان وبوم

(قوله ونصبهما) قال فى المغنى كقوله * قد سالم الحيات منه القدما * فى رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله * هما خطتا اما اسار ومنة *

لخروج نحو ما ضربت زيدا ولا تضرب عمرا اذ الفعل لم يقع فيهما على المفعول وخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل بقية المفاعيل اذ المفعول المطلق نفس فعل الفاعل والمفعول له وقع لاجله والمفعول فيه وقع فيه والمفعول معه وقع معه والناصب لها ما فعل نحو وورث سليمان داود أو وصف نحو ان الله بالغ امره أو مصدر نحو ولولا دفع الله الناس أو اسم فعل نحو عليكم انفسكم وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما والمجوز لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

فمن رواه برفع اسار وهنة (قوله والضمير المجرور الخ) تقدم مافيه (قوله للعلم به) أى لقرينة مقالية كما مثل لان القرينة فيه سؤال السائل (قوله اما جوازا) أى جائزا أو ذا جواز (قوله قالوا خيرا) أى انزل خيرا (قوله أو على الاختصاص الخ) كل من هذه له باب يتكفل ببيانه فليطلب من المطولات والتعرض له غير لائق بالمقام (قوله أو على النداء) أى وما نصب على تقدير فعل النداء ولاجل النداء وهو بكسر النون وضمها لان ماجاء على فعال من الاصوات يجوز فيه كسر فائه وضمها والهمزة فى آخره بدل من الواو بدليل ندوت القوم اذا جلست معهم فى النادى وهو مجلسهم الذى ينادى فيه بعضهم بعضا (قوله ومنه الاسم المنادى) أى ومن المفعول به الذى عامله محذوف وجوبا الاسم المنادى عند سيبويه لان الناصب عنده الفعل واجاز المبرد نصبه بحرف النداء فلا يكون مما نحن فيه (قوله وهو المطلوب اقباله) أى المسؤل اجابته بذكر الملزوم وارادة اللازم فلا يرد نحو يا الله وأما نحو يا جبال ويا أرض فمن باب الاستعارة بالكناية ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال فيها ادعائى وذلك انه لما شبه الجبل بالحيوان المميز فى الانقياد للامر أثبت له طلب الاقبال ادعاء ثم استعمل النداء الموضوع لطلب الاقبال الحقيقى فى الادعائى تخييل و يجوز أن يكون منه يا ألله وفيه انه يستلزم تشبيه الله تعالى أولا بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات النداء له على سبيل التخييل ويمكن الجواب بأن الممنوع هو التصريح بالتشبيه لانه يوهم اثبات المثال المنفى بالعقل والنص والا فاشتراك القديم والحادث فى ماهية الوجود والحياة والعلم والقدرة الى غير ذلك من الصفات أمر لا مرد له فيمكن بناء الاستعارة على هذا الاشتراك وان وجب التنزه عن التصريح بالتشبيه واستعمال اداته ولا يخرج عن التعريف نحو يا زيد لا تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوب به ونحو قول احد المتعانقين لصاحبه يا فلان لان الاول مطلوب الاقبال لسماع النهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان ولانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسؤل الاجابة وعن الثانى بانه من باب الاستعارة أو لان المقصود طلب الاقبال اما حدوثا أو بقاء (قوله بحرف) متعلق بالمطلوب أى بواسطة حرف من حروف النداء (قوله نائب مناب أدعو) صفة حرف وقوله مناب ظرف نائب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الست لكونه جاريا مجرى لفظ مكان لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار أى بواسطة حرف قائم مقام أدعو فى شغل محله لا فى العمل والا لم يكن المنادى محذوف الفعل لقيام قرينة (قوله لفظا أو تقديرا) دفع لما يوهم النيابة من وجوب ذكر الحرف مع انه يحذف اذا كان يا

والضمير المجرور فى قوله ثم والضمير المجرور عائد الى أل أى مثلا المفعول به وقد الذى يفعل به فعل وقد يحذف عامله للعلم به اما جوازا نحو قالوا خيرا أو وجوبا قياسا وذلك فيما نصب على الاشتغال كما تقدم أو على الاختصاص نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو على الاغراء نحو الصلاح الصلاح أو على التحذير نحو الاسد الاسد أو على النداء كما أشار اليه بقوله (ومنه) الاسم المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا أو تقديرا فان قولك مثلا يا زيد

خاصة كما في المغني والتصريح الا في ثمان مسائل ذكرها في الاوضح وفي جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بأن النائب يحذف اذا كان له
نائب كما في ضربني زيد قائما والقرينة هنا نائبة (قوله أصله أدعو زيدا) المتبادر
منه ان أدعو مقدر قبل المنادى كما هو الاصل في العامل وهو خلاف ما نقل عن
سيبويه ان الاصل يا اياك أعني وكأنه رأى ان المنادى مقصود الاختصاص
من بين المتعدد فناسب التقديم للاختصاص وتقدير أدعو أنسب بمقام النداء
وأنسب منه تقدير انادي وتقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية لجواز
ان يقصد به الانشاء الا أن الاولى تقديره بلفظ الماضي لان الاغلب في الافعال
الانشائية مجيئها بلفظ الماضي فاندفع ان دعوى حذف الفعل وانابة الحرف عنه
يستلزم كون الجملة الندائية خبرية كأصلها وهو خلاف المقصود منها وقال
بعضهم يازيد أصله أدعوك فأقيم الظاهر مقام المضمر وحرف النداء موضع
ادعو وقولنا أدعوك لا يحتمل الحكاية مع غير المخاطب فكذا ما قام مقامه وهو
يازيد فاندفع ان أدعو زيدا يحتمل الحكاية مع الغير فلا يصح انابة يازيد عنه لانه
لا يحتملها وأورد على كون الاصل ذلك أنه ينادى الغائب ومن لم يكن مواجها
للمنادي وأجيب بان المراد بالغائب البعيد منك السامع نداءك فهو حاضر فهو
(قوله وليدل على الانشاء) أي نصا (قوله وهو ما يظهر فيه النصب) يرد عليه
المستغاث اذا جر باللام والمضاف الى ياء المتكلم اذا كان مقصورا أو صحيح الآخر
ويرد ذلك على طرد تعريف المبني (قوله وهو بخلافه) أي ملتبس بمخالفته للمعرب
فهو الذي لم يظهر فيه النصب (قوله لفظا) مراده به ما قابل المحلي فيدخل فيه النصب
تقديرا نحو يافتاي وياغلامي لكن يرد نحو يايوم لا ينفع مال ولا بنون ويامثل ما ينفعني
وياغير من يضربني وقد يقال كلامه مبني على الاعم الاغلب (قوله كيا عبد الله)
التمثيل به للمضاف ظاهر ان لم يكن علما وان كان علما ففيه مسامحة لان العلم مجموع
المضاف والمضاف اليه (قوله لاستلزامه اجتماع النقيضين) لو عبر بالتناقض لكان
أولى لان دعوى الاستلزام قد تمنع لان دلالة الالفاظ وضعية لا يلزم من وجودها
وجود المدلول والاولى التعليل بانه يلزم منه نداء من ليس بمخاطب لان الكاف
للخطاب والغلام غير الذي له الكاف وانما جاز في الندبة لان المندوب ليس منادى
حقيقة وأما قول بعضهم لم يجمع بينهما لان أحدهما يغني عن الآخر ففيه نظر
(قوله أو كان شبيهه) وجه الشبه ان الاول عامل في الثاني وانه يتخصص بما بعده
ويفتقر اليه كما ان المضاف كذلك بالنسبة الى المضاف اليه ولا فرق في الشبيه
بالمضاف بين أن يكون علما أو نكرة مقصودة أو غير مقصودة لان النصب اعمله و

أصله أدعو زيدا فحذف
الفعل وعوض منه حرف
النداء للتخفيف وليدل على
الانشاء وانما وجب الحذف
لامتناع الجمع بين العوض
والمعوض منه ثم المنادى
قسمان معرب وهو ما يظهر
فيه النصب ومبني وهو
بخلافه والاول ثلاثة أنواع
وقد أشار الى ذلك بقوله
(وانصب) المنادى لفظا
اذا كان (مضافا) سواء
كانت الاضافة محضة (كيا
عبد الله) أم لا كيا حسن
الوجه وجميع الاسماء
المضافة يجوز أن تكون
منادى الا المضاف الى ضمير
المخاطب فلا يقال ياغلامك
لاستلزام اجتماع النقيضين
لان الغلام مخاطب من
حيث انه منادى وغير
مخاطب من حيث انه
مضاف الى المخاطب لوجوب
تغايرهما (أو) كان (شبيهه)
وهو ما اتصل به شيء من تمام
معناه

الشائعة وهي في الجميع ويظهر الفرق بالنعت فاذا سمعت رجلا يا طالعا جبلا أو واجهت رجلا يطلع الجبل بذلك كان نعتهما معرفة والا كان نكرة (قوله اما يعمل) أي فيما بعده فلو قلت يا ذاهب بنيت على الضم ولا نظر الى الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ذاهب وزيد فان عطفت زيدا على ذاهب بنيته أيضا على الضم أو على الضمير المستتر في ذاهب نصبت ذاهبا لعمله في زيد بواسطة الحرف ولذا وجب نصب مشتركا من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه بواحد (قوله قبل النداء) انما قيد بذلك اذ لو لم يكن كذلك لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة لاستقلاله نحو يا رجل وامرأة والحاصل انه اذا وجد العطف قبل النداء كان الثاني من تمام الاول واذا وجد حال النداء لا يكون كذلك لانه منفصل عنه (قوله فيمن سميته بذلك) ظاهره أنه لا بد من كونه علما وبذلك يصرح قوله لانه من العلم وعبارة بعضهم بأن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشيء واحد سواء كان علما له أو لم يكن علما لان المجموع اسم لعدد معين كأربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب وانظر الاوضح وشرحه في الكلام على هذا النوع (قوله اما في فاعل) لو عبر بمرفوع شمل النائب نحو يا محمودا فعله (قوله و يا طالعا جبلا) فيه انه ان لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر كان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع وقال المولى عبد الغفور وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر لكن بقي شيء وهو ان طالعا جاز أن يكون معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة الا أن يقال ان الوصف وقع موقع الموصوف فلم يمتنع قصد تعريفه انتهى وقال الهندي تقدير الموصوف يدرجه في باب يا رجلا صالحا فهو مما يمتنع تعريفه خلافا للكسائي وقولنا يا طالعا جبلا معرفة بدليل تعريف صفته في نحو يا طالعا جبلا الظريف وأجاب الهندي بان تقدير الموصوف لا يدرجه في باب يا رجلا صالحا لان المنادي فيه هو الموصوف دون صفته بخلاف يا طالعا جبلا اذ المنادي فيه الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لمانع لا يستلزم امتناعه في الصفة بعد ما أقيمت مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانمحت فيه جهة التبعية نعم الاعتماد على موصوف مقدر غير معتبر عند الجمهور ذكره الرضي وجعل طالعا جبلا من كلام المولدين ثم لما لم يصح الاكتفاء بالموصوف المقدر لا يصح قول الهندي في الارشاد أصله يا أيها الطالع جبلا حذف اللام اكتفاء بيا فاستغني عن أيها كما قالوا ان اصل يا رجل ذلك انتهى على انه لا دليل على هذا التقدير الا أن يكون هذا صورة أخرى للنداء (قوله أو مجرور) عمل المنادي في

المجرور

اما يعمل أو عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل (كيا حسنا وجهه) أو مفعول كيا ضاربا زيدا (و يا طالعا جبلا) أو مجرور كيا خيرا من زيد (و يا رفيقا بالعباد) ومثال المعطوف عليه قبل النداء يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه من العلم

المجرور والنصب محلا (قوله ومن المشبه به الخ) هو منه عند المصنف لان جملة يرجى فى موضع نصب على الحال من فاعل عظيما المستتر فيه والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وعند الرضى لانه جعل الاتصال اما بعمل أو عطف قبل النداء أو نعت لانه لدلالته على معنى فى المتبوع بمنزلة جزئه وجعل ابن مالك ذلك من الملحق بالشبيه لانه عبر عن المضاف وشبهه بقوله لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف انتهى فاقتضى خروج النعت واقتضى كلامه هذا خروج الموصول عن الشبيه بالمضاف وقضيته ذلك تقدير الضم فى آخره وذكر الرضى فى بحث نداء المعرف باللام ان الموصول شبيه بالمضاف وكلام ابن الحاجب فى الايضاح يدل عليه ﴿تنبيه﴾ يشترط فى النعت أن يكون جملة أو ظرفا نحو يا بخلة من ذات عرق وانما اشترط ذلك لانه لو كان النعت مفردا جاز جعل المنادى مفردا معرفة مع جعل النعت المفرد وصفا له فيفوت جعل التعريف بخلاف ما اذا كان جملة أو ظرفا فانه لا يجوز أن يجعل المنادى مفردا معرفة والجملة والظرف وصفا له لان الجملة والظرف لا يقعان صفة للمعرفة وفى جعلها صلة للذى يفوت الاختصار الذى هو المطلوب فى النداء ألا ترى الى ترخيم المنادى فى السعة وحذف صيغة النداء فكأنهم يضطرون الى جعل المنعوت بالجملة أو الظرف عند قصد التعريف مضارعا للمضاف ولهذا لم يجعلوه فى باب لا مضارعا للمضاف فلا يقال لا ظريفا فى الدار بل يقال لا ظريف فيها ولا يجوز أن يجعل حالا اذ ليس المعنى على تقييد النداء كذا فى الحواشى الغفورية وفرق بعضهم بأن الموصوف بالجملة أو الظرف لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة أو الظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفى لا من نفى الموصوف لم يلزم ذلك لان اسم لا لا يكون الا نكرة لكن فى التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال وهو شامل للوصف بالمفرد وفى شرحه للدماميني والمسئلة مشكلة لانه قد تقرر ان الجملة لا يوصف بها الا النكرة وكذا الظرف والجار والمجرور ثم الوصف ليس مقيدا بذلك بل يجوز فى مثل يا رجلا عالما ان يقصد فى رجل انه معرف بالقصد والاقبال فكيف جاز وصفه بصريح النكرة وغاية ما يتحمل له انه وصف بها قبل النداء ثم جاء النداء داخلا على الموصوف وصفته جميعا الا داخلا على المنادى فقط ثم وصف بعد ذلك انتهى وينبغى أن يجوز تعريف الوصف فتقول يا رجلا الظريف افعل كما فى الشبيه بالمضاف اذا أريد به معين وبذلك صرح الرضى ونصه وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظروف أيضا أن يجوز نحو يا حليما لا يجعل القدوس وادارا يجروى الدارسة لكن كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة على تقدير انه

ومن الشبيه عند المصنف والرضى قولهم يا حليما لا يجعل (أو) ويا جوادا لا يبخل (نكرة غير مقصودة) سواء أكانت جامدة أو مشتقة (كقول الاعمى) وفى معناه الغريق (يا رجلا خذ بيدى) ويا واقفا أنقذنى وقد أشار الى الثانى بقوله (والمفرد) وهو ما ليس مضافا ولا شبيها به

ولا نكرة لم تقصد (المعرفة)
أي المعين سواء أكان معرفة
قبل النداء أم بعده بنصب
محلا لان اعراب المبني
اعراب محله (و بني) لفظا
(على ما يرفع به) من حركة
أو حرف لمشابهته كاف
الخطاب في نحو أدعوك من
حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعه
و بني على الحركة للاعلام
بأن بناءه غير أصل وكانت
على صورة الرفع للفرق بينه
وبين المنادى المضاف الى ياء
المتكلم في بعض لغاته
اذ لو بني على الكسر لالتبس
به عند حذف يائه اكتفاء
بالكسرة عنها أو على الفتح
لالتبس به عند حذف ألفه
اكتفاء بالفتحة عنها وتعبيره
بما ذكر أولى من قول
بعضهم يبنى على الضم لشموله
للمبني على الضم (كيا زيد)
وللمبني على الالف نحو
(يا زيدان و) للمبني على الواو
نحو (يا زيدون و) من المبني
على الضم النكرة المقصودة
نحو (يا رجل لمعين) ثم المبني
على الضم ان كان صحيح
الآخر ظهرت فيه الضمة
والا قدرت نحو يا موسى
ويا قاضي وكذا ان كان مبنيا قبل النداء نحو يا حذام ويا سيبويه

كان موصوفا بتلك الصفات النكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفار الذنوب
انتهى (قوله ولا نكرة لم تقصد) الصواب حذفه لانه ليس معتبرا في معنى المفرد
في باب النداء وأيضا فأخذه في تعريف المفرد يوجب الاستغناء عن قول المصنف
المعرفة (قوله سواء كان معرفة قبل النداء) هو العلم نحو يا زيد فان قيل العلم
اذا أريد اضافته نكر فما الفرق قلت الفرق انه ليس المقصود من الاضافة
الا تعريف المضاف أو تخصيصه فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الاضافة لغوا
لعدم فائدتها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الاصغاء لافادة
الكلام فلا حاجة الى تنكير المنادى المعرفة (قوله أم بعده) وهو النكرة المقصودة
(قوله لفظا) انما قال ذلك لقول المصنف على ما يرفع به لانه لا يتناول المبني وكان ينبغي
ان يزيد أو تقديرا ويستثني من كلامه المستغاث الذي في أوله اللام أو في آخره
الالف (قوله على ما يرفع به) أي قبل النداء حالة الاعراب والمراد على ما يرفع به لو لم يناد
فيدخل ما لا استعمال له الا في النداء ويرفع مسند الى الجار والمجرور أعني فلا ضمير
فيه والمعنى على ما يقع الرفع به أو الى الضمير العائد على الاسم لا على المنادى لان
المنادى لا يرفع بحال و يبعده ان الضمير في بني عائد على المنادى فيلزم انتشار
الضمائر وهو قبيح (قوله لمشابهته كاف الخطاب الخ) أي وكاف الخطاب مشابهة
لكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى في الاول فكأنهما متماثلان فلا يلزم الاستعارة
من المستعير وهو ممنوع لكن في ذلك تطويل بلا طائل فلذا جعل السيد في شرح
الكافية العلة مشابهته لكاف ذلك في الخطاب والافراد بلا واسطة (قوله من حيث
الافراد) خرج المضاف و بطلت دعوى انه انما اعرب مع وجود الشبه بالكاف لان
الاضافة تمنع البناء لانها تعاقب التنوين المنافي للبناء لكنها لا ترفعه فلا ترد الظروف
المبنية الملازمة للاضافة وانما قال المنادى لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف أو الفعل
(قوله اذ لو بني على الكسر الخ) سيأتي ان المنادى المضاف نحو زيد فيه الضم عند
حذف يائه فكيف يحصل الفرق ويجاب بأنه قليل وانما يفعل فيما يكثر ان لا ينادى
الا مضافا (قوله أولى من قول بعضهم الخ) انما لم يحكم بفساده لاحتمال أن
اقتصاره على الضم لانه الاصل أو من باب الاكتفاء (قوله وللمبني على الالف الخ)
ان قيل العلم اذا ثني أو جمع لزمه اللام فكيف صح يا زيدان و يا زيدون قيل صح
لقيام يا مقام اللام في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام لزم اجتماع اداتي
تعريف (قوله ان كان صحيح الآخر) اي حقيقة أو حكما فلا يرد دلو وظبي مما هو
معتل الآخر وتظهر فيه الضمة (قوله نحو يا قاضي) بحذف التنوين لحدوث البناء
واثبات الياء اذ لا موجب لحذفها قاله الخليل وذهب المبرد الى أن الياء تحذف

برق نحره واذا اضطر الى تنوينه جاز أن ينون مضموما ومنصوبا وهو أقوى واذا كان علما موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم جاز أن يفتح فتحة اتباع لما بعده نحو يا زيد بن عمرو

﴿فصل﴾ في الكلام على المنادى الصحيح الآخر المضاف الى ياء المتكلم أو الى المضاف اليها (و) تقول (في نحو (يا غلام) مريدا به الاضافة الى الياء يا غلام (با) لحركات (الثلاث) على الميم من غير ياء (وبالياء فتحا) أي مفتوحة نحو يا عبادي الذين أسرفوا (واسكانا) أي ساكنة نحو يا عبادي فاتقون (وبالالف) نحو يا أسفا على يوسف فهذه ست لغات لكنها متفاوتة في القوة والضعف أفصحها حذف الياء اكتفاء بالكسرة ثم اثباتها ساكنة ومفتوحة ثم قلبها ألفا ثم حذف الالف اكتفاء بالفتحة ثم ضم الاسم اكتفاء بنية الاضافة وانما يفعل ذلك فيما يكثر أن لا ينادى الا مضافا حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا أم لا تفعلي بالضم حكاه يونس ثم جواز هذه اللغات مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص كما في التسهيل والجامع احترازا عما فيه الاضافة للتخفيف نحو يا مكرمي ويا ضاربي

ان المنادى داخل على اسم منون محذوف الياء فبقي حذفها بحاله وتقدر الضمة فيها (قوله ويا برق نحره) مقتضيه ان المحكي مبني وبه صرح الشيخ خالد وصرح السيد في موضع من حاشية المتوسط بأن اعرابه تقديري (قوله جاز أن ينوى الخ) لانه به الضم استصحاب الاصل والنصب انه لما نون أشبه المضاف وظاهر كلامه جواز الامرين ولو فيما ضمه مقدر ويفرق بين هذا وما يأتي بأن القصد ثم الاتباع للتخفيف ولا تخفيف مع التقدير (قوله موصوفا بابن) أي مجردا عن التاء أو ملحوقا بها أعني ابنة ولم يقيد العلم بالموصوف بالافراد وقيده في الاوضح به والكلام على هذه المسئلة مبسوط فيه فلا نطيل به

﴿فصل﴾

(قوله الصحيح الآخر) أي حقيقة أو حكما ليدخل نحو ظبي ودلو وقيد الصحيح الآخر مخرج نحو يا مسلمي قال العصام وأما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي أن يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة أو ما في حكمها وأما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي أن يجوز نحو يا فتا اذا اشتهر اضافته الى ياء المتكلم ولا يخفى عليك أنه كان الاكتفاء بالكسرة مخصوص بغير يا فتاي كذا القلب بالالف انتهى وفيه نظر في الجمع لالتباسه حينئذ بالمفرد في صورة اثبات يائه ساكنة (قوله أي مفتوحة) أوذات فتح والتأويل لان يجريان في قوله واسكانا (قوله افصحها حذف الياء) لانها اكثرها استعمالا (قوله ثم قلبها الفا) وذلك بقلب الكسرة فتحة وقلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والظاهر ان الالف اسم لانها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم بانها مضاف اليه وانها في محل جر بل قد يدعى أن هذه الالف ياء المتكلم غاية الامر انها تغيرت صفتها وينبغي أن يكون نصب يا غلاما فتحة مقدرة والفتحة الظاهرة لاجل الالف المنقلبة عن ياء المتكلم (قوله ثم ضم الاسم الخ) يظهر في توجيه ذلك انه حذف كل من الكسرة والياء ثم عومل معاملة الاسم المفرد المعين فبني على الضم قال أبو حيان ان حكمه في الاتباع حكم المبني على الضم غير المضاف لا حكم المضاف للياء انتهى وقياس هذا انه في محل نصب وان نصبه ليس مقدرا كما في سائر الصفات المضافات للياء والوجه وفاقا للمرادي انه معرف بالاضافة لا بالقصد والالم يكن لغة في المضاف وحينئذ فنصبه مقدر ويجوز في تابعه الوجهان ودعوى أن الاتباع جرى على حكمه العارض لا دليل عليها (قوله وانما يفعل ذلك) أي الضم أو هو وحذف الالف احترازا عن قولك يا عدوي فلا يضم ولا تحذف الفه (قوله مشروط بما الاضافة فيه للتخصيص) وبأن لا يكون في آخره ياء مشددة

فليس فيه الا لغتان اثبات الياء مفتوحة وساكنة أنها مفتوحة لاغير المنادى المعتل المضاف الى الياء نحو يافتاى وياقاضى ولايجوز حذفها للالباس ولا اسكانها لئلا يلتقى ساكنان ولا تحريكها بالضم ولا بالكسر لثقلهما على الياء (و) تقول فى ياأبى و ياأمى زيادة على اللغات الست (ياأبت و ياأمت) بفتح وكسر للتاء المزيدة عوضا عن ياء المتكلم والكسر أكثر فى كلامهم ولكن الفتح أقيس وجمع ضمها تشبيها بنحو ثبة وهبة وهو شاذ وقد قرئ بهن فهذه تسع لغات جائزة فى الاب والام مضافين للياء فى النداء وسيأتى أن فيهما لغتين أخريين فالمجموع أحد عشر لغة على خلاف فى بعضها (و) تقول فيما اذا نوى المضاف الى المضاف الى الياء وكان لفظ أم أو عم (ياابن أم و ياابن عم) أو ياابنة أم و ياابنة عم (بفتح) آخر كل منهما للخفة وقيل انهما ركبا وجعلا اسما واحدا مبنيا على الفتح (وبكسر) ذلك أيضا وهو الاكثر على حذف الياء والاجتزاء بالكسرة وقد قرئ بالوجهين فى السبعة وانما جاز فيهما الوجهان لكثرة استعمالهما فى النداء فخففا بالحذف بخلاف غيرهما [illegible] الياء فيه كحكمها فى غير النداء نحو ياابن أخى و ياابن صاحبى (والحاق الالف أو الياء للاولين) وهما ياأبت و ياأمت (قبيح) لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض عنه أو بدله

ومثله فى وجوب اثبات الياء

كبنى فليس فيه الا الكسر على التزام حذف ياء المتكلم فرارا من توالى الياآت مع ان الثالثة كان يختار حذفها قبل وجود الثنتين وليس بعد اختيار الشئ الالزوم والفتح على وجهين أحدهما أن تكون ياء المتكلم أبدلت الفا ثم التزم حذفها لانها بدل مستثقل الثانى ان ثانية ياأى بنى حذفت ثم ادغمت أولاهما فى ياء المتكلم ففتحت لان أصلها الفتح كما فى يدى ونحوه قاله ابن مالك فى شرح الكافية وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه لدفع التقاء الساكنين والفتح أخف (قوله فليس فيه الا لغتان) ينبغى أن يستثنى منه المثنى والجمع على حده نحو ياضاربى وياضاربى فليس فيهما الا اثبات الياء مفتوحة والطرماة قدم عن العصام (قوله المنادى المعتل) يستثنى منه نحو ظبى ودلو فان حكمه حكم الصحيح ونحو بنى وأما أخ المحذوف لامه فلا ترد خلافا للمبرد (قوله لئلا يلتقى ساكنان) وتسكين ورش محياى من اجراء الوصل مجرى الوقف (قوله لثقلهما على الياء) أى الساكن ماقبلها (قوله ياأبت وامت) قال صاحب الكشاف فان قلت كيف جاز الحاق تاء التانيث بالمذكر قلت كما جاز حمامة ذكر وشاة ذكر فان قيل كيف جاز تعويض تاء التأنيث من ياء الاضافة قلنا لان التأنيث والاضافة متناسبان فى أن كلا منهما زيادة مضمومة الى الاسم فى آخره انتهى واعلم ان كلا من ياأبت و ياأمت منصوب لانه معرب فانه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ماقبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لاجل التاء لاستدعائها فتح ماقبلها الا على التاء لانها فى موضع الياء التى يستحقها اعراب المضاف اليها (قوله ياابن أم وياابن عم) قال اللهدى لقائل أن يقول الالف عوض عن الياء فحذف الالف يستلزم حذف العوض والمعوض وذلك غير صحيح انتهى ومثله فى الهمع عن أبى حيان لكن قال الدمامينى لانسلم ان العوضية تنافى الحذف بدليل واقام الصلاة وأجاب اجابا انتهى وفيه ان الالف هنا بدل عن الياء فهى بمنزلتها وفرق بين العوض والبدل (قوله أو ياابنة أم أو ياابنة عم) خرج لفظ بنت لكن قال الجامى انهم يقولون بنت أم و بنت عم على الاوجه الاربعة (قوله كحكمها فى غير النداء) أى من ثبوت الياء لاغير وهى اماساكنة أو متحركة (قوله والحاق الالف الخ) كان الظاهر أن يقول والحاق الياء أو الالف بتقديم الياء لانها الاصل ومن ثم قدم الشارح رحمه الله تعليل الحاق الياء لكنه راعى فى التمثيل كلام المصنف

(قوله

سبيل ذلك الشعر ومنه قوله

يا أبتا علك أو عساكا * وقوله * يا أمتا أبصرني راكب *
يسير في مسحنفر لاحب

وقوله

يا أبتي لا زلت فينا فانما

(والحاقهما للاخرين) وهما ابن أم وابن عم (ضعيف) لا يكاد يوجد الا في الضرورة كقوله

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي

وقوله

يا ابن أمي ويا شقيق نفسي

﴿فصل﴾ في أحكام توابع المنادى (ويجري ما أفرد أو) ما (أضيف) حالة كونه (مقرونا بأل من نعت) المنادى (المبني) العلم والنكرة المقصودة (وتأكيده) وعطف بيانه (و) عطف (نسقه المقرون بأل على لفظه) أي المبني فيرفع مراعاة للفظ (أو) على (محله) فينصب مراعاة للمحل نحو يا زيد الكريم أو الكريم الاب بالرفع والنصب ويا تميم أجمعون وأجمعين ويا سعيد كرز وكرزا ويا جبال أوبي معه والطير قرئ بالرفع والنصب والاول مختار الخليل والمازني تنبيها على أنه منادى ثان والثاني مختار أبي عمرو ويونس لان ما فيه أل لا يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه وفصل المبرد بين ما فيه أل للتعريف فالنصب وما لا فالرفع كاليسع فهذه خمس صور يجوز فيها الرفع والنصب لكن عبارته تقتضي أن الصور ثمانية فان من في قوله من نعت المبني بيان لما في قوله ما أفرد أو أضيف وانما ألحق المضاف المقرون بأل بالتابع المفرد في جواز الوجهين لان الاضافة غير محضة فلم يعتد بها واخرج بالمبني المعرب فان تابعه من نعت وتوكيد وبيان ونسق مقرون بأل

(قوله وسبيل ذلك الشعر) مثله في الاوضح وظاهر كلام الرضي عدم اختصاص ذلك بالشعر ويؤيده انه قرئ يا أبت اني أخاف وفي المرادي وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما في الكلام ونظيره قراءة أبي جعفر يا حسرتاي فجمع بين العوض والمعوض (قوله يسير في مسحنفر) في القاموس المسحنفر الطريق استقام

﴿فصل في أحكام توابع المنادى﴾

(قوله وتأكيده) أي المعنوي واطلقه اعتمادا على اشتهار أمر اللفظي فقد علم أن حكمه حكم الاول حتى كأنه هو ألا ترى انك تقول يا زيد زيد اليعملات فتأتي به على هذه الصفة فكذلك هنا (قوله المقرون بأل) أي الممتنع دخول يا عليه احترازا من لفظ الله (قوله على لفظه) أي حملا على لفظه والمراد به ما قابل المحل بدليل معادلته له فشمل ما كان ضمه مقدرا كما كان مبنيا قبل النداء نحو يا سيبويه العالم ولا حاجة لما أطال به بعضهم (قوله تنبيها على انه منادى ثان) ان قلت فينبغي أن يختار الرفع اذا كان المتبوع غير مبني على الضم اعني هذا الوجه أجيب بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي ولا يتصور ذلك الا اذا كان المتبوع مضموما وبه في حال رفع التابع أن لا يكون محله نصبا اذ ليس مفعولا به بل تابع له (قوله لكن عبارته تقتضي أن الصور ثمانية) حاصلة من ضرب الاقسام الاربعة التي اشتمل البيان عليها في القسمين اللذين اشتمل عليهما المبين وما اقتضاه كلامه مشكل لان التأكيد المعنوي لا يتأتى فيه أن يكون مضافا مقرونا بأل وكذا عطف البيان وأما عطف النسق فيتصور فيه أن يكون مضافا وان كان مقرونا بأل نحو يا زيد والضارب الرجل فتكون الصور التي يجوز فيها الامران ستة لا خمسة (قوله وانما الحق المضاف الخ) مثله عند الرضي الشبيه بالمضاف فان قلت كيف يجوز رفع المضاف المقرون بأل وقد أوجبوا نصب المنادى المضاف مطلقا قلت انما تعين النصب في المنادى المضاف لانه اعراب المفعول به ولا موجب من اعراب آخر او بناء وانما جوزوا الرفع في التابع لامكان التبعية في ضم المتبوع المشبه للرفع فتأمله ولعله مراد الحفيد بقوله لا يلزم من ايجابهم نصب المنادى المضاف ايجاب نصب النعت المضاف لمفرد وأجاب الشهاب القاسمي في حواشي الاشموني بما لا يخلو

منصوب لاغير ولو كان مفردا نحو يا عبد الله الحسن أو الحسن الوجه ويا بني تميم أجمعين و يا عبد
الله كرزا و يا عبد الله
والحارث وسيأتي حكم البدل
والنسق المجرد واما تابع
المضاف المجرد فقد أشار اليه
بقوله (و يجري ما أضيف)
من نعت وتوكيد وبيان
حالة كونه (مجردا) من ال
(على محله) دون لفظه
فينصب فقط كما لو كان
المنادى نحو يا زيد صاحب
عمرو يا تميم كلهم أو كلكم
و يا زيد أبا عبد الله وانما
لم يجز رفعه لئلا يفضل
الفرع الاصل (و) يجري
(نعت أي) وأية في تبعيته
لمتبوعه (على لفظه) فيرفع
فقط لانه المقصود بالنداء
نحو يا أيها الانسان يا أيتها
النفس وجوز المازني
نصبه على المحل وقرئ شاذا
قل يا أيها الكافرين ولا
تنعت الا بما فيه أل أو باسم
اشارة عار من كاف الخطاب
نحو يا أيهذا الرجل (و) البدل
والنسق المجرد) من أل
(كالمنادى المستقل)
فيبنيان على ما يرفعان به
حيث يبنى المنادى وينصبان
حيث ينصب وان كان
المتبوع بخلاف ذلك ولهذا قال مطلقا أي مبنيا كان أو معربا نحو يا سعيد كرز لا يحذف
و يا عبد الله كرز و يا زيد و بكر و يا عبد الله وخالد وسبب ذلك ان البدل في نية تكرار العامل والعاطف
كالنائب عن العامل وقيد النسق بالمجرد

عن نظرنا ناظره (قوله منصوب لا غير) لانه اذا وقع منادى نصب فنصبه اذا وقع تابعا
أولى لان حرف النداء لا يباشره و يرد عليه تابع المستغاث المجرور باللام فانه لا يجوز
في تابعه الا الجر ﴿تنبيه﴾ تابع نعت المنادى محمول على اللفظ كما في التسهيل
فاذا قلت يا زيد الظريف صاحب عمرو فان قدرت الثاني نعتا للمنادى نصب لا غير
أو نعتا لنعت المنادى لفظه كما يلفظ بالنعت (قوله كلهم أو كلكم) لانه اذا جيء مع
تابع المنادى بضمير جاز فيه أن يأتي بلفظ الغيبة باعتبار الاصل وبلفظ الخطاب نظرا
لان المنادى مخاطب في المعنى وانما لم يجز أن يقول المسمى بزيد يا زيد بضربت لانه
ليس فيه دليل التكلم وهذا وجد فيه دليل الخطاب وهو يا (قوله وانما لم يجز رفعه)
أجاز الكسائي والفراء وابن الانباري الرفع في يا زيد صاحبنا وهو محمول عند الجمهور
على القطع لكن جزم شيخ الاسلام في حاشية ابن الناظم في باب التأكيد بمنع قطعه
(قوله لانه المقصود بالنداء) لا يرد عليه ان الصفة لا تكون مقصودة لان معنى كونها
غير مقصودة انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة أصلا فالرجل
وان لم يقصد بالنسبة بحيث انه يكون المنادى اذ لو كان كذلك لوجب أن يكون
بادا خلة فيه لكنه مقصود في الاصل والحقيقة وهذا بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز
الوجهين في صفة المنادى ومع ذلك لا ينبغي أن يكون محله نصبا لانه بحسب الصناعة
ليس مفعولا به بل تابع له لكن في كلام النجم سعيد ما يؤخذ منه أنه في محل نصب ومع
ذلك لا يتبع على محله وفرق بينه و بين فاعل المصدر واسمه ان حيث يصح الاتباع على
المحل فيهما فليراجع (قوله الا بما فيه أل) أي الجنسية لا الغالبة على الاسم
كالصعق ولا التي يجبر بها فقد العلمية كالزيدان وقد نبه على هذا في التسهيل بقوله
و يوصف بمصحوبها الجنسي وأراد بالجنسي ما قابل العلم لا ما قابل الوضعي لجواز
يا أيها النبي وأما قول المرادي ان صارت بعد أي للحضور فرأن ان ما فيه أل لما وقع
صفة لاي المفيدة لحضور معناه لكونه مقصودا كان معناه حاضرا لا أن المراد
انها للعهد (قوله أو باسم اشارة الخ) لم يقيده بما اذا وصف بذي الالف واللام تبعا
للتسهيل ولا في شرحه من عدم التزام ذلك لقوله أيهذان كلا زادكما (قوله وسبب
ذلك أن البدل الخ) يظهر على ان العامل مقدر لا على ان العامل فيه هو العامل في
المبدل منه كما هو مذهب ابن مالك مع انه موافق على هذا الحكم ولكون البدل
كالمستقل لا يصح الا اذا صح مباشرة حرف النداء له وحذفه منه فلا يقال يا صاحبنا
الرجل لان الرجل لا يباشر حرف النداء ولا يا صاحبنا هذا لان اسم الاشارة

لا يحذف منه حرف النداء (قوله لانه لو كان بال الخ) قضيته تعين الضمة فيما يجوز فيه الجمع بين يا وأل نحو يارسول الله والله وهو محتمل و يحتمل الاخذ بالملائم وحمل التعليل على امتناع التقدير على انه باعتبار ما من شأنه (قوله ولك في تكرير لفظ المنادى المبنى على الضم مضافا) الظاهر ان تكرير بمعنى مكرر أى مكرر لفظ المنادى أى اللفظ الذى كرر به لفظ المنادى المبنى على الضم أى صورة فلا ينافى قوله مضافا وقد يقال المراد المبنى على الضم فى الجملة ومضافا فى الجملة ووصف الشئ بصفتين متنافيتين باعتبارين لا محذور فيه وكذا مجئ حالين متنافيين ولك أن تجعل قوله مضافا حالا من المنادى بدون صفته والمراد أنه مضاف فى الجملة فلا يرد عليه ان من جملة الوجوه الآتية ضم الأول على انه مفرد فلا اضافة حينئذ واحترز بالمبنى من نحو ياتيم عدى تيم عدى بتكرير المضاف اليه وهو توكيد وبقوله مضافا من نحو يازيد زيد فلك فى الثانى الضم على انه منادى ثان ولم يجز ابن مالك غيره ورد بتجويز الاكثرين البدلية بأنه لا يتحد لفظ البدل والمبدل منه الا ومع الثانى زيادة بيان ابست مع الاول أو توكيد لفظى والرفع والنصب عطف بيان على اللفظ وعلى المحل واعترض البيان بأن الشئ لا يبين نفسه (قوله فتحهما) لم يقل نصبهما مع كونهما معربين ليكون الكلام جاريا على كل الاقوال (قوله وهو مقحم) أى الثانى زائد قال فى التصريح وهذا مبنى على جواز اقحام الاسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشئ الواحد وكان يلزم أن ينون الثانى لعدم اضافته انتهى قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف الا فى هذه المسئلة خاصة وظاهر كلام التصريح ان الاسم الثانى غير مضاف مطلقا وان المراد بزيادته الزيادة المرادة فى زيادة الحروف كالباء ومن فى النفى ففتحته حينئذ غير اعراب اذ هى حينئذ غير مطلوبة لعامل وانما حرك بها لانه قصد زيادة هذا الاسم المخصوص على هذا الوجه ولا ينافى ذلك قولهم فى بيان هذا الوجه والاصل ياتيم عدى تيمه أو ياتيم عدى تيم عدى لجواز أن يكون المراد انه ترك هذا الاصل لكن صرح الشارح بأن مذهب الثانى توكيد و يوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتأكيد اللفظى وقال الدمامينى ان التأكيد اللفظى أتى ولا يغير ما قبله وما بعده عما كان عليه انتهى ولا يصح أن يعرب حال اقحامه بدلا أو عطف بيان كما فى صورة الرفع لانه انما يبدل من الاسم بعد كماله والاول لا يكمل الا بالاضافة بخلاف صورة الرفع فانه غير مضاف (قوله أو باضمار يا) فيكون على نداء مستأنف وهو منادى مضاف والفرق بين هذا الوجه والذى قبله ان هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز ذلك فى البدل وان قيل ان البدل على تقدير تكرار العامل لانه كالتقدير المعنوى (قوله وهو ضعيف)

لانه لو كان بأل لم يعط حكم المستقل اذ هى تمنع من تقديره منادى اذ حرف النداء لا يجتمع معها (ولك) فى تكرار لفظ المنادى المبنى على الضم كما فى نحو) قوله (يازيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل) وجهان الاول (فتحهما) على أن الاول مضاف لما بعد الثانى وهو مقحم بينهما ونصبه على التأكيد أو على أن الاول منادى مضاف الى محذوف مماثل لما أضيف الى الثانى على أنه عطف بيان أو بدل أو باضمار يا أو أعنى وقال الفراء كلاهما مضافان الى ما بعد الثانى وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (و) الوجه الثانى (ضم الأول) منهما على أنه منادى مفرد معرفة وهو الارجح ومذهب الثانى

الا فيه من توارد عاملين على معمول واحد لكنه يقول به وقد قال ان العاملين
لما اتحدا معنى وعملا نزلا منزلة العامل الواحد (قوله على ما سبق) أي على انه عطف
بيان على المحل أو بدل أو باضمار يا أو أعني قال ابن مالك أو توكيد لفظي واعترضه
أبو حيان والمصنف بما أجيب عنه

﴿فصل في الترخيم﴾

(قوله حذف بعض الكلمة الخ) المراد ما يتناول البعض تنزيلا فيشمل التعريف
حذف الكلمة التي بمنزلة البعض كجزء المركب الاخير وتاء التأنيث وأما الجواب
بأنه يلزم من حذف الكلمة حذف بعضها ففيه انه لا يدل على ان معنى الترخيم
حذف بعض الكلمة وغيره والبعض شامل للآخر وغيره اذ لا يخفى ان هذا تعريف
للترخيم مطلقا وقد يكون المحذوف في ترخيم التصغير غير الآخر والمراد بكونه على
الوجه المخصوص أن يكون تبعا لها جوازا فخرج الحذف في باب عصا وقاض
لان الحذف لعلة وكذا نحو أب أصله أبو فحذفت الواو لا لعلة وبقيت ساكنة لفات
الامر المطلوب من الاعراب ولو تحركت لحصل الثقل فحذفها لعلة تصريفية
ويخرج أيضا حذف لام يد ودم لانه واجب لكن يرد نحو دد فانه منقوص من
الددن وهو اللهو واللعب واستعمال كل من اللفظين جائز فقد ثبت ان بعض
الكلمات حذف آخرها اعتباطا جوازا مع انه ليس ترخيما (قوله المعرفة)
المراد بها في المؤنث بالتاء المعين ليشمل النكرة المقصودة نحو يا شا ويا جار لمعينين
وفي غيره العلم (قوله وكذا لا يرخم المستغاث الخ) لما ذكر في المطولات
وأشار الشارح الى وروده ذلك على اطلاق المصنف (قوله ولا المضاف) أي حقيقة
أو حكما فيدخل فيه الشبيه بالمضاف (قوله ولا المحكي) المراد به المركب الاسنادي
واحترز به عن المزجي وبعضهم يقول السماع مفقود من العرب في ترخيم
المركب المزجي وانما أجازه بعضهم قياسا على ما فيه تاء التأنيث لان الجزء الثاني
يشبه تاء التأنيث من وجوه فتح ما قبله غالبا وحذفه في النسب وتصغير صدره كما أن
تاء التأنيث كذلك (قوله حذف آخره) أي المنادى وذلك متعين على كلام الشارح
كما لا يخفى بخلاف عبارة الحاجبية فلا يجيء هنا تحرير الجامي ارجاع الضمير
المرفوع الى الترخيم والضمير المجرور الى الاسم وخروج الآخر الحذف في غير الآخر
ولم يقيد الآخر بكونه حرفا كما قيد ابن الحاجب فشمل كلامه الحرف والحرفين وجزء
المركب من غير تكلف فلا حاجة لشرح كلامه بكلام شراح الحاجبية ﴿تنبيه﴾
قال المرادي أجاز الجمهور وصف المرخم ومنعه الفراء والسيرافي واستقبحه ابن
السراج انتهى ونظر أنه على لغة عدم الانتظار نحو زرفع تابعه مراعاة للفظ وأما

على

على ما سبق وفهم من كلامه
أنه لا يجوز ضم الثاني ولا
يختص الوجهان بالعلم بل
اسم الجنس والوصف كذلك
نحو يا رجل رجل القوم
و يا صاحب صاحب عمرو
﴿فصل﴾ في ترخيم
المنادى وهو لغة ترقيق
الصوت وتليينه يقال صوت
رخيم أي رقيق واصطلاحا
حذف بعض الكلمة على وجه
مخصوص وهو ثلاثة أنواع
ترخيم نداء وترخيم ضرورة
وترخيم تصغير وعلى الاول
اقتصر فقال (ويجوز
ترخيم المنادى) لا مطلقا
بل (المعرفة) لانها كثر
نداؤها فيدخلها التخفيف
بحذف آخرها فلا يرخم نحو
يا رجلا خذ بيدي لانه نكرة
وكذا لا يرخم المستغاث ولا
المندوب اتفاقا ولا المضاف
خلافا للكوفيين ولا المحكي
خلافا لابن مالك ولا المبني
قبل النداء كحذام خلافا
لبعضهم قاله في الجامع
(وهو) اصطلاحا (حذف
آخره تخفيفا) على وجه
مخصوص وخص الآخر
بذلك لانه محل التغيير ثم
المنادى ضربان مختوم بتاء
التأنيث ومجرد عنها (فذو
التاء) يرخم (مطلقا)

وهو المجرد منها انما يرخم (بشرط ضمه) فغير المضموم كالاضافي والمحكي لا يرخم وان كان علما (وعلميته) فغير العلم كالنكرة لا يرخم وان كان مضموما وجوز بعضهم ترخيمها قياسا على قولهم أطرق كرا ويا صاح وهو قياس على شاذ (ومجاوزته ثلاثة أحرف) فلا يرخم الثلاثي وان كان محرك الوسط وجوزه الاخفش مطلقا والفراء محرك الوسط اجراء لحركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر مجرى زينب في ايجاب منع الصرف والمشهور ما ذهب اليه المصنف فاذا استوفى المجرد هذه الشروط جاز ترخيمه (كيا جعف) في نداء جعفر ثم المرخم فيه لغتان احداهما قطع النظر عن المحذوف للترخيم فيجعل الباقي كأنه اسم تام موضوع على تلك الصيغة فيعطي من البناء على الضم وغيره ما يستحقه لو لم يحذف منه شيء وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر فتقول في جعفر يا جعف (ضما) أي بضم آخره وفي منصور يا منص بتقدير ضمة هي بناء غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز اتباعها وتاء لا وفي ثمود يا ثمي بقلب الضمة كسرة والواو ياء لتطرفها بعد ضمة ولا يجوز بقاؤها لانه يؤدي الى عدم النظير اذ ليس لنا اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة (و) الثانية أن ينوي المحذوف فيبقى ما كان قبله على حالته ولا يعل ان كان حرف علة وهي الاكثر في كلامهم فتقول في جعفر يا جعف (فتحا) ببقاء فتح الفاء وفي منصور يا منص ببقاء ضمة الصاد وفي ثمود يا ثمو ببقاء الواو على صورتها من غير ابدال لانها في حشو الكلمة لنية المحذوف وفي بعلبك يا بعل ببقاء فتح اللام ثم اعلم أن المحذوف للترخيم

على لغة لا ينتظار وفيه نظر اذ لا ضم في اللفظ و يظهر جواز رفع تابعه لان الحرف الذي حقه الضم في حكم الثابت و يؤيده جواز رفع التابع قبل النداء فتأمل (قوله أي سواء كان علما الخ) اشارة الى أنه أراد بالاطلاق عدم اشتراط ما يخص المجرد لا انه لا يشترط فيه شيء أصلا فلا ينافي أنه يشترط فيه كغيره أن يكون معرفة الى آخر ما تقدم (قوله قياسا على اجرائهم سقرا الخ) قيل الفرق أن حركة الوسط ثمة اعتبرت في حذف حرف زائد على الكلمة وهو التنوين وها هنا في حذف حرف أصلي وأيضا ليس الحذف ها هنا واردا على حرف بعينه فهو مظنة الالتباس (قوله ثم المرخم فيه لغتان) ليس في كلامه ما يظهر منه جريان اللغتين في كل ما رخم فلا ينافي انه لا يجوز الترخيم على نية المحذوف فيما فيه لبس علما كان أو صفة خلافا لمن قال ان اشتهار العلم بتمامه مما يزيل اللبس في الغالب ولا يجوز الترخيم على عدم نية وفيما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من كسر اللام ونحوهما في المطولات (قوله وغيره) من الصحة والاعلال ومن ظهور الضمة ان كان حرفا صحيحا نحو ياهرق ولو وصف بابن نحو ياهرق بن فلان جار القمح وتقديرها ان كان معتلا نحو ياساري وثبوت الياء دليل على التقدير كذا في المرادي وفيه انه لا يتأتى الا على تقدير علمية ساريه وتخصيص مسئلة اللبس بالصفة ولا فساري ملبس وقضيته انه لا فرق بين الصفة والعلم التزام لغة من ينتظر في نحو سارية وناحية وقد يقال التزام لغة من ينتظر عند الالتباس امتناع الوجهين اذا التبس كل منهما فيمتنع ترخيمه رأسا نحو فتاة فانه على الوجهين يلتبس بما ليس بمرخم لكن قضية تجويز ابن مالك ترخيم نحو المثنى والجمع بحذف زيادتيه عدم موافقته على ما ذكروا لعل الفرق ان هاء التأنيث وضعت لتمييز المؤنث فلا يليق حذفها عند اللبس لمنافاته الغرض من وضعها ولا كذلك ما عداها (قوله أي بضم) فيه ان النصب بنزع الخافض سماعي والاولى انه منصوب على الحال أي حال كونه ضما أو ذا ضم (قوله وهي الاكثر في كلامهم) لان المحذوف للترخيم في حكم الموجود لانه مراد و يرد على قوله فيبقى الخ ما كان مدغما في المحذوف ولو لم يكن بعده ألف فانه ان كان له حركة أصلية

حرك بها نحو مضار ومحاج اسمي فاعل ومفعول مسمى بهما وان كان أصله السكون حرك بالفتح نحو اسحار اسم نبت اذا جعل علما وكذا نحو خويص تصغير خاص وتمود الثوب لو سميت بهما (قوله اما حرف الخ) لم يرد الحصر لانه قد يكون كلمة وحرفا نحو اثنى عشر واثنتى عشرة علمين لان عشر وعشرة بمنزلة النون لكن قال ابن الحاجب الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاقبة النون حذف الالف مع النون وقد يكون ثلاثة أحرف نحو رهبوتاو رغبوتا اذا سمى بهما عند الكوفيين فيقولون يارغب ويارهب ولم يحذف البصريون الا الالف (قوله وهو الغالب) لان الحذف خلاف القياس فتقليله أولى (قوله وكان ماقبل الآخر الخ) أى زيادة على الثلاثة الشروط ويشترط أيضا لجواز حذف الحرفين أن لا يكون مختوما بالتاء لان مافيه تاء التأنيث اختص بأحكام منها انه اذا حذفت منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها فتقول فى عقنباة ياعقنبا بالالف (قوله ساكنا) المحققون لا يطلقون أحرف اللين على أحرف العلة الا اذا كانت ساكنة فقوله ساكنا وصف كاشف (قوله ولو تقديرا) كما فى مصطفون ومصطفين مسمى بهما فالحرف اللين فيهما ليست الحركة المجانسة له ظاهرة وانما هى مقدرة اذ أصل مصطفون ومصطفين مصطفيون ومصطفيين بياء مضمومة فى الاول ومكسورة فى الثانى فتقول فى ترخيمه يامصطفى بحذف الواو والنون كما مشى عليه ابن مالك وكان الاصل فى ترخيمه أن يقال يامصطف حذفت الالف لالتقاء الساكنين وترك ماقبلها على ما كان عليه من الفتح لكن هذا يؤدى الى الحذف من غير موجب اذ موجب حذفها واو الجمع وياؤه وقد ذهب فى الترخيم فاحتاجوا الى رد الالف لزوال موجبها فقالوا يامصطفى وأما غير ابن مالك فذهب الى عدم الرد لان الترخيم على من نوى يصير المحذوف كالموجود (قوله بخلاف نحو سفرجل الخ) محترزات قوله حرف لين ساكنا الخ على الترتيب والهبيخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء التحتية وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ (قوله وانما أجازه النحويون) أى بعضهم وتقدم انه يحذف من اثنى عشر واثنتى عشرة مع العجز الالف (قوله وكان هذا مستثنى) لا يتعين ذلك بل يجوز أن يكون مصورا بلغة عرابه اعراب مالا ينصرف (قوله بشرط صلاحيته لان ينادى) احترز عما لا يصلح لذلك كالمعرف بأل ومن ثم خطئ من جعل من ذلك قوله * قواطنا مكة من ورق الحمى * وانما هو من الحذف للضرورة لا على طريق الترخيم (قوله ومجاورته ثلاثة أحرف الخ) مثال الاول قوله * انعم الفتى تعشو الى ضوء ناره * طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر * ومثال الثانى قوله * ليسلبى حق آل بن حنظل * أراد حنظلة

﴿فصل فى الاستغاثة والندبة﴾

(قوله

حرف واحد وهو الغالب وقد أشار الى الثانى بقوله (و يحذف من نحو سلمان ومنصور ومسكين حرفان) الحرف الاخير وماقبله مما استكمل شروط الترخيم وكان ماقبل آخره حرف لين ساكنا زائدا مكملا أربعة أحرف فصاعدا قبله حركة من جنسه ولو تقديرا فتقول فيها ياسلم ويامنص ويامسك بخلاف نحو سفرجل وهبيخ ومختار وسعيد وفرعون وغرنيق والى الثالث بقوله (ومن نحو معدى كرب) مما هو مركب تركيبا مزجيا (الكلمة الثانية) فتقول فيه يامعدى وعمل كلامهما آخره ويه كسيبويه وماسمى به من العدد المركب كخمسة عشر ولم يسمع ترخيمه من العرب وانما أجازه النحويون قياسا وقد تقدم أن المجرد انما يرخم بشرط فهو وكأن هذا مستثنى وكما يجوز ترخيم الاسم فى النداء يجوز ترخيمه فى الضرورة على اللغتين بشرط صلاحيته لان ينادى ومجاورته ثلاثة أحرف ان لم يكن بالتاء

﴿فصل﴾ فى [illegible] والندبة [illegible] من يخلص من شدة او يعين على دفع مشقة

(قوله وتتضمن الخ) أى تستلزم ولا يخفى ان المستغاث الذى تتضمنه المعنى وايقاع الاستغاثة على الاسم اصطلاحى والا فالمستغاث حقيقة المعنى وهو من باب وصف اللفظ بصفة المعنى وكذا يقال فى المستغاث من أجله (قوله الا يا) ذكر بعضهم ان يا لمنادى البعيد أو كالبعيد فيلزم أن لا يستغاث بالقريب الا ان كان كالبعيد أو يقال الاستغاثة كالبعد لاحتياجها الى مد الصوت لانه اعون على اسراع الاجابة المحتاج اليها (قوله أن يجر بلام مفتوحة) أى بما كان يجر به قبل النداء ما اختيرت اللام لمناسبة معناها لمعنى الاستغاثة وهى لام التخصيص أدخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (قوله الثانية أن يزاد فى آخره الخ) صرح الجامى كالرضى بانه حينئذ مبنى على الفتح وان توابعه لا ترفع ومقتضاه ان ألف الاستغاثة اذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء ثم انظر وجه البناء على الفتح وعدم تقدير الضم فان الالف لا تقتضى كون الفتح قبلها بناء بل مناسبة وعلى كونه مبنيا على الفتح هو فى محل نصب كما هو ظاهر لانه مفعول به فلا تغفل (قوله لتنزيله منزلة الضمير) أى فتحت لوقوع المستغاث موقع الضمير الذى تفتح لام الجر معه ويرد عليه نحو يا للكهول وللشبان فانه يجب كسر لام المعطوف مع كونه مستغاثا واقعا موقع الضمير فالحق ان الفتح لامرين هذا ودفع التباس المستغاث بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم أى يا قوم للمظلوم وجعل الجامى هذا الاخير علة فتح لام المستغاث والاول علة عدم عكس الامر ﴿تنبيه﴾ محل ما ذكر فى الاسماء الظاهرة لانها الاصل فاعتبروا الفرق فيها أما المضمر فتفتح اللام معها الا مع الياء فتكسر فيهما قال فى المغنى ذا قيل يا لك و يا لى احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جنى فى قوله * فيا شوقى ما أبقى ويا لى من النوى * وأوجب ابن عصفور فى يا لى أن يكون مستغاثا من أجله لانه لو كان مستغاثا كان التقدير يا أدعو لى وذلك غير جائز فى غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا لازم لابن جنى (قوله اقوال) أى فيه أقوال والقول بالزيادة نسب لابن خروف ووجهه ان الفعل فى النداء يتعدى بنفسه وبدليل صحة اسقاطها ومعاقبتها للالف ورد بأن الزيادة على خلاف الاصل والقول بانها متعلقة بيا ذهب اليه ابن جنى جريا على مذهبه ان حرف النداء اسم فعل وغيره لان فى حرف النداء معنى الفعل ورد بان معنى الحرف لا يعمل فى المجرور وفيه نظر لانه قد عمل فى الحال فى قوله * كأن قلوب الطير رطبا و يابسا * والقول بانها متعلقة بالفعل المحذوف ذهب اليه سيبويه واختاره ابن عصفور واعترض بأن فعل النداء يتعدى بنفسه وأجيب بأنه لما التزم اضماره ضعف

وتتضمن المستغيث والمستغاث من أجله والمستغاث ولا يستعمل معها من أحرف النداء الا يا خاصة و يجب ذكرها لان الغرض من ذلك اطالة الصوت والحذف مناف لها وله ثلاثة أحوال احداها أن يجر باللام مفتوحة وهى أكثر أحواله الثانية أن يزاد فى آخرها ألف تعاقب اللام الثالثة أن يجرد من اللام والالف و يجعل كالمنادى المستقل وهذه أقلها واذا تقرر هذا فعلى الاول (يقول المستغيث اذا استغاث بالله يا لله للمسلمين بفتح لام المستغاث) وجوبا لتنزيله منزلة الضمير وجره باللام للتنصيص على الاستغاثة وهل هى زائدة أو متعلقة بيا أو بالمحذوف أقوال وانما أعرب المستغاث لتركبه مع اللام

فأشبه المنادى المضاف
واذا نعت جاز في نعته الجر
على اللفظ والنصب على
المحل نحو يالزيد العادل
للظلوم وأما المستغاث له
فلامه مكسورة على الاصل
غالبا متعلقة بمحذوف
خلاف المستغاث فلامه
مفتوحة (الا في المعطوف
الذي لم تتكرر معه يا نحو
يا للكهول وللشبان للعجب)
فانه تكسر لامه لأمن اللبس
اذ عطفه على المستغاث
الذي قبله يقتضي أنه مستغاث
أيضا لا مستغاث من أجله
وكذا تكسر اذا كان ياء
المتكلم نحو يالي للمناسبة
فاذا تكررت معه يا فتحت
اللام نحو
يالقومي و يالأمثال قومي
(و) على الحالة الثانية تقول
(يازيدا العمرو) بالحاق
ألف في آخره عوضا من
اللام في أوله

تقوى ورد بان اللام المقوية زائدة وهؤلاء لا يقولون بالزيادة واعترض أيضا
بأن اللام لا تدخل في نحو زيدا اضربه مع ان الناصب ملتزم الحذف وأجيب بانه
اذا ذكر ماهو عوض منه في اللفظ كان بمنزلة مالم يحذف فان قيل وكذلك
حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة
لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وأجاب ابن
أبي الربيع بأنه ضمن معنى الالتجاء في نحو يالزيد لعمرو والتعجب في نحو
باللدواهي (قوله فأشبه المنادى المضاف) ولان علة بنائه مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت المشابهة فأعرب على الاصل (قوله
واذا نعت جاز في نعته الجر الخ) أي ولا موضع رفع له اينعت بالرفع وقيل ان يا صار
حكمها في النداء حكم العامل اذا البناء فيها يشبه الاعراب فلما دخل الحرف
العامل زال عمل يا لفظا وصار بمنزلة يازيد بجبار فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة
أوجه وجزم الرضي بامتناع ماعدا الجر (قوله غالبا) من غير الغالب فتحها مع
اذا كان ضميرا غير ياء المتكلم وقد يجر المستغاث له بمن لانها تأتي للتعليل كاللام
كقوله * باللرجال ذوي الالباب من نفر * كذا في التسهيل وقيد المسئلة
في شرح الكافية بالتعجب فقال وقد تغني من عن اللام الثانية اذا كان في الاستغاثة
معنى التعجب وقال المصنف في الحواشي الحق عندي ان مابعد المستغاث اما أن يراد
الخلاص منه او يراد تخليصه مما نزل به أو مما توقع نزوله به فعلى الاول يصح المجيء
باللام والمجيء بمن نحو يالزيد لظالم ويالزيد من الظالم وعلى الثاني يتعين اللام ومعنى
يالزيد للظالم أدعوك له لتخلصنا منه (قوله متعلقة بمحذوف) أي بفعل محذوف
تقديره ادعوك لفلان فالكلام جملتان وقيل انها تتعلق بفعل النداء وذهب اليه ابن
الضائع ورد بأن فعل النداء ضعيف لا يقوى أن يتعلق به حرفا جر وقيل بحال محذوفة
فالكلام جملة واحدة (قوله الا في المعطوف) الخ لانه شامل للعطف بغير الواو كالفاء
وثم ولا مانع منه اذ قد تقصد الاشارة الى تأخر وتراخي رتبة الثاني عن رتبة الاول
في النجدة والاعانة (قوله يا للكهول) عجز بيت صدره * يبكيك ناء بعيد الدار
مغترب * والشاهد فيه ظاهر (قوله لأمن اللبس) يفهم منه ان الالتباس
موجود فيما اذا كررت يا ووجهه ان المستغاث له قد يلي حرف النداء اذا حذف
المستغاث ثم انه انما يحسن ماذكره هنا لو علل فتح لام المستغاث بخوف اللبس كما
فعل غيره (قوله يازيدا العمرو) المنادى في هذه الحالة مبني على الفتح وعبارة
الكافية وشرحها للجامي ويفتح أي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها أي ألف
الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ماقبلها انتهى وحينئذ فليس في تابع هذا

ولا يجوز يا الزيد العمرو الحالة الثالثة تقول يا زيد اعمرو بضم زيد كالمنادى المستقل ومن ذلك قوله

(ألا يا قوم للعجب العجيب)

وللغفلات تعرض للاريب

وقد يكون المستغاث مستغاثا له نحو يا لزيد لزيد أى أدعوك لتنصف من ظلمك وأما الندبة فهى نداء المتفجع عليه لفقده حقيقة أو حكما أو المتوجع منه لكونه محل ألم أو سببا له نحو

حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

وقوله

فوا كبدا من حب من لا يحبنى ومن عبرات ما لهن فناء

وهى من كلام النساء فى الغالب والغرض منها الاعلام بعظمة المصاب ومن ثم لا يندب الا المعروف وأما قولهم وامن حفر بئر زمزماه فهو فى قوة قولهم واعبد المطلباه اذ من المعلوم ان من حفر بئر زمزم هو عبد المطلب ولا يستعمل مع المندوب من حروف النداء الا حرفان وا وهى الغالبة فيه والمختصة به ويا اذا لم يلتبس بالمنادى المحض وحكمه حكم المنادى فيضم ان كان مفردا نحو وازيدو وينصب ان كان مضافا أو شبيها به نحو واعبد الله واضاربا زيدا ولك زيادة الالف فى آخره وهى أكثر أحواله واليها أشار بقوله (والنادب) أى يقول (وازيدا) بالف فى آخره مفردا كان أو مضافا لظاهر نحو (وا أمير المؤمنين) أو لمضمر نحو (وارأساه) أو شبيها بالمضاف نحو واطالعا جبلاه أو مس كيا

المنادى الا النصب وبذلك صرح الجامى (قوله ولا يجوز يا الزيد العمرو) لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين أثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما (قوله وقد يكون المستغاث الخ) أى تشريعا وتهديدا (قوله فهى نداء الخ) أى اصطلاحا وأما لغة فالتفجع على الميت وذكر خلاله الجميلة فى زعم النادب ثم المراد انها نداء صورة لا حقيقة لما سيجئ (قوله أو حكما) كقول عمر رضى الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه (قوله نحو وقمت الخ) مثال للمتفجع عليه (قوله وقوله فوا كبدا) مثال للمتوجع منه لكونه محل ألم ومثال المتوجع منه لكونه سبب ألم قوله

تبكيهم دهماء معولة * وتقول سلمى وارزيتيه

والرزية سبب التفجع (قوله ومن ثم لا يندب الا المعروف) فلا يندب النكرة فلا يقال وارجلاه خلافا لمن أجاز ذلك مستدلا بقول صهيب حين طعن عمر واعمراه وأجيب بأن النكرة هنا كناية عن اسم علم وكأنه قال واعمراه ومقتضى كلامه فى الاوضح ان العلم يندب وان لم يكن معروفا ثم هذا فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وان كانت المصيبة غير معروفة (قوله وحكمه حكم المنادى) فيه اشارة الى أنه فى المعنى ليس بمنادى وهو كذلك اذ لم يطلب اقباله بحرف مخصوص نائب مناب أدعو ومن ثم منعوا فى النداء يا غلامك لان خطاب أحد المتعينين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا فى الندبة واغلامك وتقدم سبب آخر لمنع يا غلامك (قوله وحكمه حكم المنادى الخ) يعنى اذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى فحكمه فى الاعراب والبناء حكم ذلك القسم ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة كما تقدم وللاشارة الى ذلك قال فيضم الخ ولم يقتصر على ما قبله وأفهم كلامه انه اذا اضطر الى تنوينه جاز ضمه وفتحه كقوله * وافقعسا وابنى قنعس * (قوله واضاربا زيداه) مثله واثلاثا وثلاثيناه (قوله ولك زيادة ألف فى آخره) أى مع آخره أى بعد آخره أو آخر ما تصل به على ما سيأتى وظاهره سواء كان واوا أو ياء لكن أوجب بعضهم الحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم هو حينئذ نظير الحاق الالف فى المستغاث وقد صرحوا هناك بأنه حينئذ مبنى على الفتح وقياسه أن يكون هذا أيضا مبنيا على الفتح وعلى هذا ليس فى نعته الا النصب لكن الشاطبى جوز تقدير الضم مع ألف الندبة ولم يتعرض لحكم التابع حينئذ فليحرر المقام (قوله أو لمضمر نحو وارأساه) هذا على لغة من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد

نحو وامعدي كرباه ويحذف
لهذه الالف ما قبلها من ألف
نحو واموساه أو تنوين في
صلة أو غيرها نحو وامن
نصر محمداه ونحو وأبا بكراه
أو ضمة اعرابية أو بنائية
نحو وامنذاه فيمن ضم منذ
أو كسرة كذلك نحو واعبد
الملكاه واحذاماه فان أوقع
حذف الضمة أو الكسرة
في لبس أبقيا وقلبت الالف
ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي
وواوا بعد الضمة نحو
واغلامهوه واغلامكمو
لأنك لو أبقيت الالف
لاوهم الاضافة الى كاف
المخاطب وهاء الغائبة والمثنى
(ولك زيادة الهاء) بعد ألف
الندبة أو بدلها (وقفا)
نحو وازيداه واغلامكيه
واغلامكموه لان الغرض
مد الصوت والتطويل
وأفهم كلامه أنه لا تزاد
وصلا لانه تزاد فيه ضرورة
مضمومة ومكسورة ومن ذلك
قوله

ألا يا عمرا وعمراه
وعمرو بن الزبيراه

بالضم أو يا عبد بالفتح أو يا عبدا بالالف أما على لغة من قال يا عبدي بفتح الياء أو يا عبدي باسكانها فيقال في الندبة يا رأسي بابقاء الفتح على الاول واجتلابه على الثاني (قوله من ألف) أي مقصورة غير منونة كما مثل فان كانت منونة كما في عصا فانك تحذف التنوين فتعود الالف المقصورة فتلتقي مع ألف الندبة فتحذف وتبقى ألف الندبة خلافا للكوفيين فانهم قالوا تبقى ألف المقصور ويستغني بها عن ألف الندبة ويرده ان الطارئ يزيل حكم الثابت وان ألف المقصور جزء كلمة وألف الندبة كلمة وان ألف الندبة اجتلبت لمعنى فحذفها لا يليق أما الممدودة فانها لا تحذف سواء كانت للتأنيث كحمراء أو لغيره كزكرياء (قوله نحو واموساه) لا يبعد تقدير الضم على المحذوفة كذا في حواشي الاشموني للشهاب القاسمي وفيه ان المندوب المختوم بالالف مبني على الفتح كما هو التحقيق وينبغي أن يكون الفتح مقدرا على الالف المحذوفة لا على السين لان آخر الاسم انما هو الالف والبناء كالاعراب من أحوال الاواخر (قوله اعرابية) فتقول واقام زيداه (قوله كذلك) أي اعرابية أو بنائية (قوله واعبد الملكاه واحذاماه) الاول لما كسرته اعرابية والثاني لما كسرته بنائية وينبغي أن يكون المضاف اليه هنا أعني الملك معربا مقدر الجر ولا يقال انه مبني على الفتح كما في وازيدا لانه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لاجل الالف فيقدر الجر والمنادى انما هو المضاف لكنه معرب لان الالف لم تلحق آخره وألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح الا اذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف اليه أو شبهه وكان ذلك المنادى مما يبنى بخلاف المضاف قال الشهاب القاسمي عند قول الالفية وقائل واعبديا واعبدا مانصه الظاهر ان عبدا هذا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لاجل الالف لا ان هذه الفتحة الظاهرة لانها لاجل الالف ولا هو مبني لانه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل (قوله نحو واغلامكي) قياس ما ذكر في عبد الملك أن يكون غلام في هذه الامثلة منصوبا وان الضمائر المضاف اليها في محل جر اذ لا يتصور فيها الاعراب التقديري (قوله والمثنى) فان قيل لا ضمة هنا قيل هي مقدرة لان الواو مرادة ولذلك وجب الضم في قولك غلامكم اليوم رد الميم الى أصلها (قوله أو بدلها) أي الواو والياء (قوله ألا يا عمرا الخ) هذا البيت من مجزوء المضارع وتامه مفاعيلن فاعلاتن مرتين والجزء اسقاط جزأيه لا فرق بين كونهما العروض والضرب أو حشوين أو مختلفين كما هنا فانه حذف من الاول العروض ومن الثاني الحشو وتقطيعه ألا يا عم مفاعيلن رو واعمرا مفاعيلن ه واعمرب مفاعيلن

ن الزبير

أن الزبراء فاعلات وبهذا ظهر ان الهاء التي لحقت المندوب الاول وقعت في الوصل متحركة (قوله وأجاز الفراء الخ) قال المرادي هو عند الجمهور من اجراء الوصل مجرى الوقف قال الدماميني وقد يقال أما ثبوتها في الوصل فمناسب لاجراء الوصل مجرى الوقف وأما كسرها أو ضمها فليس كذلك

﴿المفعول المطلق﴾

(قوله أي الذي يصدق عليه) أي لغة وأما اصطلاحا فيصح اطلاقه على كل من المفاعيل الخمسة وخصص صاحب البسيط المطلق بما كان فعله عاما كفعلت وعملت وليس ما تخيله بالذي يوجب مخالفة الجماعة وبما تقرر من أن المراد صحة الصدق لغة اندفع ما في المغني من قوله وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول وأطلق لم يرد الا المفعول به لما كان أكثر المفاعيل دورا خففوا اسمه وانما كان حق ذلك أن لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم مفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق انتهى لان ذلك بحسب الاصطلاح وما هنا بحسب اللغة وأيضا ما هنا باعتبار ما ينبغي وما هناك لا بهذا الاعتبار (قوله اسم مفعول) أي اسم هو لفظ مفعول فالاضافة بيانية والمراد هذه المادة التي هي ميم الخ وليس المراد باسم المفعول الذي يشتق من مصدر فعله للدلالة على من وقع عليه الحدث فان ذلك مقابل لاسم الفاعل وان لم يكن بلفظ مفعول وهو المراد بقولهم في الفعل المتعدي ما يبنى منه اسم مفعول تام (قوله من غير تقييد) أي بجار حرف أو اسم لانه المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وقد صرح السيد بأن اطلاق المصدر والفعل على الاثر يعني المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين الاثر و بين الفعل والمصدر وصيغة المفعول مأخوذة من الفعل اللغوي الذي هو المصدر تأثيرا كان أو أثرا ولا يعني بكونه مفعولا الا أنه حاصل بمصدر الفعل المذكور وهذا وقيل انما سمي المفعول المطلق لان المفعول عند الاطلاق ينصرف اليه أو لانه مفعول لكل فعل اذ ما من فعل والا له مفعول مطلق بخلاف باقي المفاعيل وفيه نظر اذ الافعال الجامدة كنعم وعسى لا مصدر لها (قوله ومن ثم قدمه الزمخشري الخ) يعني انما قدماه لاجل صدق اسم المفعول عليه بلا قيد وذلك لكونه المفعول حقيقة كما مر آنفا فقط ما قيل ان في كلام الشارح نظرا لانهما لم يقدماه لذلك بل لانه المفعول حقيقة (قوله اذ صدق الخ) لانها ليست مفعولا حقيقة وتسمية كل منها مفعولا انما هو باعتبار الصاق الفعل به أو وقوعه لاجله أو فيه أو معه فلذلك احتاجت في حمل المفعول عليها الى التقييد بالجار فان قلت من ضرورة صدق المقيد صدق المطلق قلت تقييد المفعول بكل قيد مغير لمعنى لا بقيد فلا تقييد

وأجاز الفراء انبانه في الوصل بالوجهين * ولما فرغ من المفعول به شرع يتكلم على المفعول الثاني (و) هو (المفعول المطلق) أي الذي يصدق عليه اسم مفعول من غير قيد ومن ثم قدمه الزمخشري وابن الحاجب على المفعول به بخلاف بقية المفاعيل اذ صدق المفعول عليها مقيد بالاداة

الا بحسب الصورة وصحة الطلاق المقيد بحسب الصورة لا يستلزم صحة الطلاق المطلق لانه ليس فى هذا القيد معنى المطلق (قوله وهو المصدر) أى الصريح فلا يجوز أن يقع أن والفعل فى موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن اضربه لان أن تخلص الفعل الى الاستقبال والتأكيد انما يكون بالمصدر المبهم ولان أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسغ لها ان تقع موقع المصدر وأورد على الحد نحو كرهت كراهتى فان المنصوب مفعول به وأجيب بأن الكراهة لها اعتباران كونها بحيث قامت بفعل الفاعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه وكونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول نحو كرهت كراهة فهى مفعول مطلق أو بالاعتبار الثانى نحو كرهت كراهتى فمفعول به (قوله الفضلة) أى ليس جزأ من الكلام بأن لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله فخرج بالفضلة) لم يذكر ما خرج بالمصدر وهو الجملة فلا تقع مفعولا مطلقا وما قاله ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق رده فى المغنى وحديث الاخراج بالجنس فى شهرته ما يغنى عن التنبيه عليه (قوله نحو قيامك الخ) أى نحو قيام من ذلك وقس عليه ما بعده لانه خبر فليس فضلة وان حصل به بيان النوع ومثله ضرب المضرب ضربتان وان حصل به بيان العدد (قوله وجد جده) لانه فاعل فليس فضلة والاصل جد زيد جدا ثم قصد المبالغة فى وصفه بالجد فاسند الى الجد مجاز للملابسة بينهما وهو مصدر منه (قوله مؤكدا لعامله) أى مقررا لمعناه وفائدته دفع توهم السهو أو التجوز وعليه حمل قوله تعالى وكلم الله موسى تكليما أى كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكليم لموسى فهو من قبيل التأكيد اللفظى كما صرح به ابن جنى خلافا للابدى حيث قال انه ليس من التأكيد اللفظى بل مما يعنى به البيان لانه يرفع المجاز ويثبت الحقيقة ولذا لا يأتى التأكيد فى المجاز وقوله

بكى الخز من روح وانكر جلده ✱ وعجت عجيجا من جذام المطارف

نادر لا يقاس عليه واجراء للمجاز مجرى الحقيقة مبالغة ويرده ان السعد صرح بأن التأكيد اللفظى يرفع المجاز نحو قطع اللص الامير الامير وأقره السيد ومراده بقوله مؤكدا انه يجيء لمجرد التأكيد والا فالنوعى والعددى يفيدان التأكيد أيضا ولعله انما اقتصر فيهما على غير التأكيد لان الغالب عند افادة النوع والعدد أن يكون المقصود بالذات مجرد بيانهما (قوله ان كان) أى العامل (قوله والا فللمصدر) أى وان لم يكن العامل مصدرا بل فعلا أو وصفا فالمفعول المطلق مؤكد للمصدر المفهوم من ذلك العامل وبعضهم أطلق ان المصدر مؤكد لعامله توسعا ومن العجب شرح

(وهو المصدر الفضلة) أى المستغنى عنه (المسلط عليه عامل) بنصبه (من) مادة (لفظه) وذلك (كضربت ضربا أو) عامل (من معناه) بأن وافقه فى المعنى ولم يكن من مادته وذلك (كقعدت جلوسا) ألا ترى أنهما متحدان فى المعنى دون المادة فخرج بالفضلة العمدة نحو قيامك قيام حسن وجد جده وبما بعدها نحو عجبت حديثك وقت الجلالك وانتصاب المصدر المرادف بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل من لفظه مقدر ثم المفعول المطلق ثلاثة أقسام مؤكد لعامله ان كان مصدرا والا فللمصدر المفهوم منه

الشارح بكلام من أطلق والاعتذار عنه والتحقيق ماذكره الشارح لانك
في ضربت ضربا فالتأكيد انما هو للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان
اللذين تضمنهما الفعل قيل ويلزم أن يكون مثل ضربت ضربا في الزمن الماضي
تأكيد حقيقة (قوله نحو ضربت الخ) تمثيل لما قبله على غير الترتيب (قوله لانه
بمنزلة تكرير الفعل) أي والفعل لايثنى ولا يجمع فكذا ما هو بمثابته وفيه اشكال
لانه انما هو تأكيد لمصدر والمصدر يثنى ويجمع وقيل لان الفعل لا يثنى ولا يجمع
فكذا مفهومه فان قلت فيجب ان لا يصح الاسناد اليه كما لا يصح الاسناد الى الفعل
لان مفهوم المصدر هو الحدث ومفهوم الفعل هو الحدث مع الزمان فانى يكون
مفهومه مفهوم الفعل وأجيب بأن المصدر يغاير مفهوم الفعل حقيقة ويتحد مع
مفهومه اعتبارا من جهة أن الحدث هو الاصل في مفهوم الفعل والزمان كالقيد
فباعتبار الحقيقة فلذا يصح الاسناد اليه وباعتبار الاتحاد الحكمي لا يثنى ولا
يجمع عملا بالاعتبارين (قوله محتمل للقليل والكثير) لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد وفيه بحث
لان المصدر كسائر اسماء الاجناس في الدلالة على الماهية والفرد جميعا ألا ترى
انه لو قال ان أكلت أكلا كان عاما حتى لو نوى التخصيص صحت نيته ولو كان المصدر
الا لنفس الماهية المعراة عن الوحدة والكثرة لما كان عاما فلا يقبل
التخصيص ... المصدر المفهوم من الفعل وانه لو قال ان أكلت ونوى أكلا
دون أكل لا يعمل بنيته (قوله ومبين النوع عامله) أراد به ما دل على نوعه فقط
دون ضمن الدلالة على جميع أنواعه لئلا يخرج نحو ضربته جميع أنواع الضرب
(قوله لعدد عامله) أي وحدته أو كثرته (قوله بأن دل على مرات صدور الفعل)
المضافة مرات للجنس الصادق بالمرة والاكثر (قوله اما فعله) لا يمتنع عمل الفعل
في مصدرين ولا ثلاثة اذا اختلف معناها وفاقا للسيرافي وابن طاهر وان منع
ذلك الاخفش والمبرد وابن السراج والاكثرون وفي البديع اذا قلت ضربت
ضربا شديدا ضربتين كان ضربتين بدلا من الاول ولا يكونان مصدرين لان الفعل
الواحد لا ينصب مصدرين فأما قوله

ووطئتنا وطئا على حنق * وطء المقيد ثابت القدم

فلا يكون الثاني فيه بدلا لانه غيره ولكنه بمعنى مثل وطء المقيد أو على اضمار فعل
(قوله أو مصدر مثله) ينبغي أن يحمل المثل على المماثل ولو في المعنى ليشمل نحو
قمت وقوفا وآمنت به تصديقا (قوله كعجبت من ضربك الخ) لم يمثل بقوله تعالى فان جهنم
جزاؤكم جزاء موفورا لان جزاء وان كان بلفظ المصدر لكن معناه المجزي به

نحو ضربت ضربا والصافات
صفا وأنت مطلوب طلبا
وهذا لا يجوز تثنيته ولا جمعه
باتفاق لانه بمثابة تكرير
الفعل ولانه اسم فعل محتمل
للقليل والكثير ومبين النوع
عامله بأن دل على هيئة صدور
الفعل اما باسم خاص نحو
رجع القهقرى أو باضافة
كضربت ضرب الامير
أو بوصف كضربت ضربا
أليما أو بلام العهد كضربت
الضرب أي الذي عهد
ويسمى المختص ويجوز تثنيته
وجمعه ان ختم بتاء لوحدة
كضربة وظاهر كلام سيبويه
المنع واختاره الشلوبين
ومبين العدد عامله بان دل
على مرات صدور الفعل
كضربت ضربتين وضربات
وهذا جائز تثنيته وجمعه
باتفاق وأدرجه ابن مالك
في التسهيل في المختص
وجعل المفعول المطلق
قسمين مبهما ومختصا فعلى
المختص قسمان معدود وغير
معدود وناصبه اما فعله
أو وصفه كامر أو مصدر مثله
كعجبت من ضربك ضربا
شديدا

لجهله على جهنم فالمعنى أن جهنم هي الشئ الذي تجزونه ولذا قال الكشاف وانتصب جزاء بما في فان جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو باضمار تجازون أو على الحال لان الجزاء موصوف بالموفور ولا يخفى ان ذلك غير متعين لان المصدر قد يخبر به عن اسم العين من غير تأويل لقصد المبالغة على حد فانما هي اقبال وادبار (قوله وشرط الفعل التصرف) خرج به فعل التعجب وليس وعسى وتبارك وقد يقال قوله ونعله بالاضافة أي فعل ذلك المصدر يعلم منه أن المراد فعل له المصدر وذلك مفقود في الجامد (قوله والتمام) خرج به كان وأخواتها فان الفارسي نص على انها لا تنصب المصدر وان الخبر تام لها مقامه (قوله الدالة على الحدوث) خرج به أفعل التفضيل والصفة المشبهة فلا ينصبان المفعول المطلق من حيث هو مصدر لقصورهما عن عمل الافعال ولان عمل الصفة المشبهة مقصور على السببي وافعل التفضيل انما يعمل في الضمير الرفع وفي الظاهر في موضع واحد وأما قوله * أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما * فلؤما منصوب بمحذوف (قوله وقد يحذف ناصب غير المؤكد) هو المبين للنوع أو العدد لانه يدل على معنى زائد على معنى فعله فأشبه المفعول به أما المؤكد فذكر ابن مالك رحمه الله انه لا يجوز حذف عامله وبحث معه ولده وتحرير ذلك يطلب من شروح الالفية ويشهد للحذف قوله تعالى فطفق مسحا بالسوق والاعناق أي يمسح مسحا (قوله جوازا) أي حذفا جائزا أو ذا جواز (قوله لقرينة حالية أو مقالية) أي وقت حصول قرينة فاللام للتوقيت كقوله تعالى أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل والقرينة الحالية ويقال لها المعنوية ما مرجعها الى المعنى من مشاهدة أو غيرها واللفظية ما مرجعها الى اللفظ (قوله كقولك للقادم) أي فالقرينة حالية وقوله أو لمن قال أي فالقرينة مقالية (قوله خبر مقدم) أي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر يته باعتبار الموصوف أو المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما أضيف اليه (قوله ووجوبا سماعيا) أي حذفا واجبا أو ذا وجوب سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له (قوله وحمدا وشكرا) اعترض بأنهم قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وأجيب بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء وبأن وجوب الحذف عند البعض وبانه عند ذكر الفعل يكون خبرا لا انشاء والكلام عند قصد الانشاء وعنده يكون الفعل والمصدر متعاقبين حيث ذكر أحدهما ترك الآخر (قوله وقياسا في مواضع) أي حذفا قياسا أو ذا قياس يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل (قوله نحو فاما منا) أي من كل ما يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله في طلب أو خبر والمراد بعاقبة الطلب والخبر الفوائد التي تترتب عليهما وتأتي على أثرهما فالطلب كالآية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه فوائد فصلت بما ذكر

من

وشرط الفعل التصرف والتمام والوصف الدالة على الحدث وقد يحذف ناصب غير المؤكد جوازا لقرينة حالية أو مقالية كقولك للقادم أو لمن قال ما قدم عليك خير مقدم أي قدمت ووجوبا سماعيا نحو سقيا ورعيا وحمدا وشكرا وقياسا في مواضع نحو فاما منا بعد واما فداء

من المصادر والخبر كقول الشاعر

لأجهدن فامادرع واتعة * تخشى واما بلوغ السؤل والامل

واحتمال كون منا [illegible] مفعولا له لاشذ لا يطوى هذا القسم لعدم الاحتمال في وهبتك الفا فاما اعانة و[illegible] ذكرا ما اذ لا يصح تقدير اللام فيه لعدم اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل واحترز بقيد القبلية عن نحو اما تادب زيد با اضرب تاديبا أو تهلك هلا كما اشير به فلا يجب الحذف فيه وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما يقع تفصيلا لعاقبة مفرد نحو لزيد سفر فاما يصح صحة أو يغتنم اغتناما وجعل المصنف في الاوضح كابن الناظم هذه الامثلة من الآتي بدلا من اللفظ بفعله فهل اعتبار البدلية واجب فيما يتوقف عليه وجوب حذف العامل فيه نظر ومقتضى ما او جهوا به وجوب الحذف عدم التوقف هذا وفي جعل المفعول المطلق تفصيلا مسامحة بمعنى ان له دخلا في التفصيل لان المفصل هو وما عطف عليه فهو بعض المفصل (قوله وأنت سيرا سيرا الخ) أي من كل مصدر مستمر للحال لا منقطعا ولا مستقبلا كما نص عليه سيبويه ولم يشترطه المصنف كابن مالك مكررا أي ذكر مرتين [illegible] أو محصورا بالا أو بانما وعامله خبر عن اسم عين وان دخلت عليه النواسخ نحو ان زيدا سيرا سيرا قال الرضي ويجوز أن يكون ما كان زيد الا سيرا من هذا ومقتضى كلام ابن مالك في شرح الكافية أن لا يقيد باسم العين بل باسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه حقيقة كما عبر به ابن الحاجب وحينئذ ففي مفهوم اسم العين تفصيل فليتأمل (قوله وهذا ابني حقا الخ) أي من كل مصدر مؤكد لنفسه أي لمثله لان الشئ لا يؤكد نفسه وهو الواقع بعد جملة هي نص في معناه كالمثال الثاني فان الجملة نص في الاعتراف لا تحتمل لها غيره أي مما يضاده ويقابله أو لغيره وهو الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره مما يضاده كالمثال الاول فان الجملة تحتمل عقلا الباطل والكذب وبهذا التقرير اندفع ما قيل ان أريد أن الجملة في المؤكد لنفسه لا تحتمل غير معناه مطلقا فممنوع اذ تحتمل المجاز أو لا تحتمل غير معناه حقيقة فالمؤكد لغيره كذلك اذ احتمال هذا ابني لغير معناه عقلي ليس مدلولا للفظ هذا وفي وقوع المصدر في هذا المحل لغير التأكيد كالنوع نحو أن يقال له علي ألف درهم اعتراف زيد فيجوز تثنيته وجمعه حينئذ نظر ولا يبعد صحة وقوعه كذلك فليحرر النقل واعلم أنه لا يجوز في هذين المصدرين التقدم خلافا لمن أجازه واستدل بقولهم أحقا زيد منطلق وأول على ان حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي أفي حق نص عليه سيبويه ولا التوسط كما يفهم من التسهيل وأجازه الزجاج نحو زيد حقا أخوك وان التقدير في هذا ابني حقا أحق حقا أو حق حقا

وأنت سيرا سيرا وما أنت الا سيرا وهذا ابني حقا وله علي ألف عرفا وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا

وهو اسم الحدث الجاري على الفعل وليس علما وقد ينقل عن المصدرية الى ما هو جار مجراه كما أن المصدر يكون غير مفعول مطلق فبينهما عموم من وجه كما يفهم من التعريف مع قوله (وقد ينوب عنه) أى عن المصدر (غيره) فينصب على أنه مفعول مطلق لما فيه من الدلالة على المصدر فما ناب عن المبين للعدد اسم الآلة (كضربته سوطا) أى ضربته بسوط فحذف الجار والمصدر وأقيم ما بعده مقامه واسم العدد نحو (فاجلدهم ثمانين جلدة) أى جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأقيم العدد مقامه ومما ناب عن المبين للنوع ما دل على كلية أو بعضية مضافا للمصدر نحو (فلا تميلوا كل الميل) أى ميلا كل الميل (و) لو تقول علينا بعض (الاقاويل) ومما ناب عن المؤكد ما شاركه فى مادته وهو ثلاثة

من حق اذا ثبت ووجب ويجوز أن يكون من حق الامر بمعنى تحققه وكان على يقين فالمقصود حينئذ اثبات كونه على يقين ورفع كونه على شك فانه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها الا انها تحتمل البنوة والتبني ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أى قولا حقا لما قاله الرضى من أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول أو ما فى معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى ابن مريم قول الحق ثم قال فتقول التقدير الاصلى فى مثل هذا المصدر مفعولا مطلقا اقلت بيانا للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهى مقوله (قوله وهو اسم الحدث الجارى الخ) أى اللفظ الدال على الحدث مطابقة كالضرب أو تضمنا كالجلسة والجلسة بفتح الجيم وكسرها والمراد بالحدث معنى قائم بغيره من حيث انه قائم بغيره كما قال العصام والاوردان اللون قائم بغيره وليس حدثا سواء صدر عنه كالضرب والمشى أو لم يصدر كالطول والقصر و بالجريان على الفعل اشتماله على حروفه لفظا أو تقديرا فما ليس له فعل كالعالمية ويلا لا يسمى مصدرا بهذا المعنى وان سمى مصدرا بمعنى آخر وخرج بهذا القيد اسم المصدر فعلى هذا هو اسم للمعنى لا للفظ المصدر والاخرج بقوله اسم الحدث وخرج بقوله وليس علما اسم الحدث اذا كان علما مثل فجار وحماد وأما المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة فالحق انه مصدر وتسميته فى بعض الاحيان اسم مصدر بطريق المجاز (قوله عن المصدرية الخ) لو قال عن المصدر الى ما هو جار مجراه كان أولى (قوله على المصدر) أى معناه الذى هو الحدث وفى قوله وقد ينوب عنه الخ اجمال تفصيله ان المصدر المؤكد ينوب عنه مرادفه ومشاركه فى المادة باقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما تقدم (قوله اسم الآلة) أى اللفظ الدال على آلة الفعل ويشترط أن يكون آلة للفعل عادة فلا يجوز ضربته عمودا لانه لا يعهد كون العمود آلة للضرب وقضية ذلك جواز ضربته حجرا لان الحجر عهد الرمى به ولا رميته آجرة لان الآجرة لم تعهد للرمى (قوله وأقيم ما بعده مقامه) أى فأعطى ماله من اعراب وافراد أو تثنية أو جمع تقول ضربته سوطا أو سوطين واسواطا (قوله واسم العدد) أى واللفظ الدال على عدد المصدر وليس بمصدر موضوع له وذلك اما عدد صريح مميز بالمصدر كما مثل أو غير مميز نحو ضربته ألفا (قوله ما دل على كلية أو بعضية) اشارة الى انه لا يختص بكلمتى كل وبعض كما يوهمه كلام الاوضح فدخل ضربته جميع الضرب وعامة الضرب ونحو لا تظلمون نقيرا ولا تضرونه شيأ وضربته يسير الضرب فلا حاجة الى زيادة بعضهم كأى وما الشرطية والاستفهامية نحو ما شئت فقم أى أى قيام

شئت

شئت فقم ومثله في الاستفهام الكم فاستفهموا الهم ونحو ما تضرب زيدا أى أى ضرب تضرب ومما أغنى عنه ماليه (قوله اسم مصدر) قيده في التسهيل بغير علم احترازا من نحو حماد علما للحمد فلا يستعمل مؤكدا لان معنى العلم زائد على معنى العامل ولانه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل وأورد على ذلك سبحان فانه اسم مصدر علم على التسبيح وقد استعمل مؤكدا لعامله المحذوف وقد يجاب بمنع علميته وهو رأى ابن مالك (قوله والله أنبتكم من الارض نباتا) تبع في جعله مثالا لما ذكر الاوضح وجعله النحاة مثالا لاسم العين وقد يجمع بينهما بان النبات يستعمل تارة بمعنى نبت وتارة اسما للشئ النابت ويجوز أن يكون مثالا لما ناب فيه مصدر فعل آخر كالمثال الذي بعده خلافا للناصر اللقاني فقد صرح السفاقسى في قوله تعالى فاخرجنا به أزواجا من نبات شتى بان النبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت وصرح به ابن القطاع فقال نبت البقل نباتا قال الشاطبي وعن سيبويه أن نباتا في الآية مصدر جار على غير الفعل فكان نائبا عن انباتا (قوله أو مصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا) وذلك لان تبتيلا مصدر لبتل لا لتبتل ومصدر تبتل تبتل فناب تبتيلا عن تبتلا لان معنى تبتل بتل نفسه فجيء به على معناه مراعاة لحق الفواصل وظاهر كلامه ان النائب في جميع الاقسام المذكورة منصوب بلفظ العامل المذكور وفيه خلاف بقى ان لقائل أن يقول ان كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وان كان جاريا على فعل آخر فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وان كان مراده ما ليس جاريا على فعل أصلا فنحو الغسل والوضوء والعطاء ليس كذلك لجريانها على غسل ووضوء وعطى أى اخذ الا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف التي في فعله (قوله وجعل في الاوضح الخ) هو مذهب المازنى والمبرد والسيرافى واختاره ابن مالك قال الرضى وهو أولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه ومذهب سيبويه ان المصدر منصوب بفعله المقدر وهو منقول عن الجمهور والتقدير احببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا والمقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة والجذل بذال معجمة وبفتحتين مصدر جذل بكسر الذال ﴿تتمة﴾ مما ينوب عن المصدر أيضا ضميره نحو عبد الله أظنه جالسا وهل هو نائب عن مصدر مؤكد أو نوعى انظر التصريح واسم الاشارة يشار به الى المصدر كضربته ذلك الضرب ولا يشترط جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدر خلافا لابن مالك في اشتراطه ذلك وتخطئته من حمل قول المتنبي * هذى برزت لنا فهجت رسيسا * على انه أراد هذه البروزة وعلله بأن مثل ذلك لا تستعمله العرب لان من كلام العرب

اسم مصدر نحو اغتسل غسلا واسم عين نحو والله أنبتكم من الارض نباتا ومصدر لفعل آخر نحو وتبتل اليه تبتيلا وجعل في الاوضح مما ناب عنه ما رادفه نحو أحببته مقة وفرحت جذلا (وليس منه) أى من النائب عنه صفته كراغدا في قوله تعالى (فكلا منها رغدا)

طننت ذلك يشيرون به للظن ولذلك اقتصر واعليه والوقت كقوله * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمد * بنصب ليلة نيابة عن المصدر والتقدير اغتماضا مثل اغتماض ليلة الارمد فحذف المصدر واقام الوقت مقامه وذلك قليل وعكسه كثير نحو جئتك صلاة العصر وأسماء اعيان على خلاف في ذلك يقال تربا وجندلا فى معنى تربت يداه أى لا اصابت خيرا والترب التراب والجندل الحجارة قال سيبويه جعله بدلا من قولك تربت يداك فانتصاب تربا وجندلا عند الشلوبين وغيره على المصدر بدليل جواز اللام فتقول تربا لك كما تقول سقيا لك والاصح وهو ظاهر كلام سيبويه انهما منصوبان على المفعول به والتقدير ألزمك الله تربا وجندلا والهيئة نحو مات ميتة جاهلية وعاش عيشة مرضية (قوله وانما هو حال من المصدر الخ) عبارة المغنى والمنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه أى فكلا الاكل (قوله بدليل اقامتهم الخ) زاد فى المغنى وبدليل انه لا يحذف الموصوف الا والصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول وقال وعندى فيما احتجوا به نظر اما الاول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتصيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا يقولون دخلت الدار بحذف فى توسعا ومنعوا دخلت الامر لان تعلق الدخول بالمعانى مجاز واسقاط الخافض مجاز ويوضحه انهم يقولون ذلك فى صفة الاحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فاذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثانى فلان التحقيق ان حذف الموصوف انما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألناله الحديد أن اعمل سابغات أى دروعا سابغات ومما يقدح فى قولهم مجىء نحو قولهم اشتمل الصماء أى الشملة الصماء والحالية متعذرة لتعريفها انتهى ومراده بقوله انهم لا يجمعون بين مجازين انهم لا يجمعون بينهما فى كلمة واحدة مع استقلال كل منهما بالارادة كلفظة قليلا فيما مثل به واتقدمها وحذف موصوفها فلا ينقض كلامه بنحو أحيا الارض شباب الزمان قال الدمامينى ولا حاجة لما أجاب به الشمنى مما هو فى محل المنع كما حررنا ذلك فى رسالة بديعة سميناها احكام المجاز الى أحكام تعدد المجاز بينا فيها ما وقع لفضلاء العصر من الوهم فى هذا المقام وحررنا فيها ان أقسام تعدد المجاز أربعة الاول ان يجتمعا فى كلمتين فصاعدا وهو أكثر من أن يحصى ولا يتوهم منعه فالعجب للدمامينى من ايراده الثانى ان يجتمعا فى كلمة من جهتين مختلفتين وفى الحقيقة انما اجتمع فيه جهتا مجاز وأمثلته كثيرة الثالث أن يجتمعا فى كلمة ويكون أحدهما مبنيا على الآخر ويعبر عنه بالمجاز فى المرتبتين قال الشمنى وهو غير

Margin note: وانما هو حال من المصدر المفهوم من الفعل والتقدير فكلا حالة كون الاكل رغدا بدليل اقامتهم الجار والمجرور دون المصدر فى قولهم سير عليه طويلا فدل ذلك على انه حال لا مصدر والاجاز اقامته مقام الفاعل اذ المصدر يقوم مقامه باتفاق والقول بمنع اقامة صفته مقامه تبع فيه سيبويه لكن خالفه فى الاوضح تبعا لابن مالك (و) الثالث من المفاعيل

عزيز وقد أوردنا منه في رسالتنا أمثلة وذكر منه أمثلة في الاساس عنون عليها بقوله ومن مجاز المجاز * الرابع أن يجتمعا في كلمة وتكون ارادة كل مستقلة وهذا ادعى السعد الاتفاق على بطلانه وفي جمع الجوامع تصحيح وقوعه وهو الذي أراده ابن هشام على ما فيه كما يعلم بمراجعة تلك الرسالة

﴿المفعول له﴾

ويسمى المفعول لأجله ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه أدخل منه في المفعولية وأقرب الى المفعول المطلق بكونه مصدرا وذكره ابن الحاجب بعد المفعول فيه لان احتياج الفعل الى الزمان والمكان أشد من احتياجه الى العلة (قوله ويوقع لاجله) أي بان يكون هو المقصود من الفعل وثمرته سواء تقدم على وجود مضمون الفعل كما في قعدت عن الحرب جبنا أو تأخر كما في جئتك اصلاحا لحالك فان قلت من أمثلة المفعول له ضربته تأديبا مع ان الضرب سبب التأديب وعلته فكيف يكون التأديب سببا وعلة للضرب قلت الضرب علة في ايجاد التأديب وتصور التأديب وتعقله سبب في الاقدام على الفعل الذي هو الضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان مسببا فالجهتان مختلفتان قال الرضي واذا كان الحدث المعلل تفصيلا وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تأديبا وأعطيته مكافأة فليس هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى أدبته بالضرب وكافأته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافأة فالعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي أثره أي ضربته لتأدبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل والزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد

والشيخ ان قومته من زيغه * لم يقم التثقيف منه ما التوى

وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو هو كما بينا انتهى وفيما ذكره نظر لانا نمنع ان التاديب عين الضرب لان التأديب تحصيل الادب وما يليق بالشخص أو احداث التأديب والضرب سبب ذلك ووسيلته كالشتم وأيضا فلم منع تأهبت السفر (قوله وهو المصدر) لا يرد عليه أما العبيد فذو عبيد بنصب العبيد لانه مؤول فانظر المغنى والاوضح (قوله الفضلة) أي ليس جزأ من الكلام بان لا يكون مسندا ولا مسندا اليه (قوله قد شاركه الخ) حال من المعلل لجعله النصب والرابط فاعل شارك اذ هو ضمير يعود الى المعلل وضميره المنصوب يعود على الحدث كما أشار اليه الشارح ويجوز أن يكون نعتا للحدث

(المفعول له) أي الذي يفعل له فعل ويوقع لاجله (وهو المصدر) الفاضل القلبي (المعلل) بكسر اللام أي الواقع علة (لحدث) قبله (شاركه) المعلل (وقتا وفاعلا) أي في الزمان والفاعل

سواء كان باعثا وغاية (كقعدت اجلالا لك) أم باعثا فقط كقعدت عن الحرب جبنا فاجلالا مصدر قلبي علة للقيام باعثة عليه وغاية له وزمنه وزمن القيام وفاعلهما واحد وهو المتكلم وجبنا مصدر قلبي علة للقعود عن الحرب باعثة عليه وليست غاية له وعلامة المفعول له وقوعه في جواب لم فعلت وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا لانه علة للفعل والعلل انما تكون بالمصادر لا بالذوات وخرج به غيره كما سيأتي وبالقلبي نحو جئتك قراءة للعلم كما اعتمده في الاوضح تبعا لابن الخباز وغيره وخالف في هذا الفارسي فأجاز جئتك ضرب زيد أي لتضربه ويؤخذ منه أنه لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا وبالفضلة نحو حصل لي رغبة في الخير وبالعلل لحدث بقية المفاعيل اذ لا تعليل فيها وبما بعده

والرابط فاعل شارك اذ هو على هذا ضمير يعود الى الحدث وضميره المنصوب يعود على المعلل والظاهر ان معنى تشاركهما في الزمان كون أول زمان المصدر يعقب آخر زمان الفعل ولا يلزم أن يقع الحدث في بعض زمان الحرب بدليل جئتك اصلاحا لما للك وشهدت الحرب ايقاعا للهدنة وأول زمان الاصلاح وايقاع الهدنة لا يلزم أن يكون هو آخر زمن المجيء والشهود بل الغالب انه يعقبه ان لم يلزم ولا يبعد أخذا من النظائر الاكتفاء في كون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر أو بالعكس بالتنزيل منزلة الغة ولا يشكل على هذا اما صرحوا به في نحو خفت وقد نضت لنوم ثيابها * من اختلاف زمن النوم وزمن نضو الثياب مع اتصال النوم بنزع الثياب لانا لا نسلم الاتصال المذكور بل نفس النوم منفصل قطعا عن نزع الثياب كما هو معلوم ثم لا فرق في المشاركة في الفاعل بين اللفظية كضربته تأديبا والتقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى يريكم يجعلكم ترون وجعل الزمخشري نصب ذلك على الحال (قوله سواء كان باعثا وغاية) أي سواء كان باعثا من حيث الوجود الذهني وغاية من حيث الوجود الخارجي فالجهتان مختلفتان (قوله وانما اشترط فيه أن يكون مصدرا الخ) قال الجامي وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شئ منها انتهى (قوله والعلل انما تكون بالمصادر الخ) أي غالبا فلا يرد والارض وضعها للانام ونحوه (قوله وبالقلبي نحو جئتك قراءة للعلم الخ) قال الرضي وشرط بعضهم كونه من افعال القلوب قال لانه الحامل على ايجاد الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تتلاشى ولا تبقى حتى تكون حاملة على الفعل وأما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان أراد وجوب تقديم الحامل وجودا فممنوع وان أراد وجوب تقدمه اما وجودا أو تصورا فسلم ولا ينفعه وينتقض بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته تأديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف أي ارادة اصلاح وارادة تأديب قلنا فجواز أيضا جئتك اكرامك لي وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك ممنا وعملا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر فنقول المفعول له على ضربين اما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما قالوا واما أن يتقدم على الفعل تصورا أي يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل قلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا (قوله ويؤخذ منه) أي من اجازته هذا المثال لا من عدم اشتراط كون المصدر قلبيا اذ لا يلزم من كونه غير قلبي اختلاف الفاعل بدليل المثال السابق وهو جئتك

والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما كما سياتي (فان فقد المعلل) لحدث عامله (شرطها) مما تقدم له تعريفه (جر) وجوبا (بحرف التعليل) وهو اللام ونحوها مما يفهم التعليل وهو من والباء وفي والكاف والظاهر أنهم أرادوا بالشرط مالابد منه والا ففيه نظر فتأمل المصدرية (نحو خلق لكم) فالمخاطبون علة للخلق وليس ضميرهم مصدرا فلذلك جر باللام ومثله قوله عليه الصلاة والسلام ان امرأة دخلت النار في هرة أي لاجل هرة وفاقد الاتحاد في الفاعل (نحو) (واني لتعروني لذكراك هزة) * كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى هي علة عرو الهزة وزمنهما واحد ولكن فاعلهما مختلف وفاعل العرو الهزة والذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة هي النشاط والارتياح ومثله نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم واذكروه كما هداكم وفاقد الاتحاد في الوقت نحو

قراءة العلم وما مثل به الرضي وبهذا ظهر ان ما نقله في التصريح عن الشاطبي من ان اشتراط اتحاد الفاعل يغني عن اشتراط كونه قلبيا ليس ظاهر التقدير (قوله ما اختلف فيه زمان العلة والمعلول وما اختلف فيه فاعلهما) استثنى أبو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل أن وأن اذا نابتا عن المصدر تقول جئتك أن تكرمني وجئتك أن يكرمني زيد وجئتك الساعة ان وعدتك أمس ويحذف معهما حرف الجر أيضا قال المرادي في شرح التسهيل يجوز في كي اذا كانت ناصبة بنفسها أن تقع مفعولا له لانها اذ ذاك ينسبك منها مصدر فتكون مثل أن وأن وهل تجري ما المصدرية مجرى أن وأن في جواز حذف الحرف نحو أزورك ما تحسن الي أي لاحسانك قال الشيخ أثير الدين لا أعرف في ذلك نصا عن أحد (قوله جر وجوبا بحرف التعليل) أي عند من اعتبر ذلك الشرط (قوله وهو من الخ) قال المصنف في شرح اللمحة حروف السببية سبعة اللام نحو هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا والباء نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وفي نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم أي بسببه ومن نحو الذي أحلنا دار المقامة من فضله أي بسبب فضله لا باعمالنا وهذه الاربعة يجوز دخولها عليه وحتى نحو أسلم حتى تدخل الجنة والكاف نحو واذكروه كما هداكم أي لهدايته اياكم وكي نحو جئتك كي تكرمني وهذه الثلاثة لا تدخل عليه لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل المقرون بالحرف المصدري انتهى وهذا قد ينافي ما سبق في ان وأن وصلتهما وكي وما سيأتي من التمثيل باذكروه كما هداكم الا أن يقال المراد انها لا تدخل على ما استوفى الشروط وما ذكر لم يستوفها فلا يكن من المفعول فليتأمل وربما يفهم التعليل عن نحو تبارك آلهتنا عن قولك (قوله فالمخاطبون علة للخلق) في هذه العبارة حزازة قال الجلال الدواني اعلم أنه تعالى راعى الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها المنافع ولكن لا شئ فيها باعث له على الفعل وان كانت معللة ومتعلقة تعالى كما أن من يغرس غرسا لاجل الثمرة يعلم ترتب المنافع الأخر على ذلك الغرس كالاستظلال به والانتفاع باغصانه وغيرهما والباعث له على الغرس هو الثمرة لا غير فجميع تلك الفوائد والمصالح بالنسبة اليه تعالى بمنزلة ما سوى الثمرة بالنسبة الى الغارس والآيات والاحاديث الموهمة بالعلل والاغراض مؤولة بتلك الحكم والمصالح اذا تيقنت ذلك كله علمت ان ما قاله شارح المقاصد من أن الحق تعليل بعض الافعال سيما الاحكام الشرعية بالحكم والمصالح ظاهر كايجاب الحدود والكفارات وتحريم المسكرات وما أشبه ذلك وأما تعميمه بأنه لا يخلو فعل من أفعاله عن غرض فمحل بحث وكلام غير مخلول فانه ان أراد بالتعليل جعل تلك الحكم علة غائية باعثة فلا شئ من أفعاله

وأحكامه كذلك غاية الامر أن بعضها مما يظهر علينا و بعضها مما يخفى الا على الراسخين المؤيدين بنور من الله (قوله ونضت بتخفيف الضاد) قال الجوهري نضا ثوبه أي خلعه وأنشد البيت ثم قال ويجوز عندي تشديده للتكثير (قوله لا لوجوبه وتعينه) لو اقتصر على أحدهما كفى وحيث جمع بينهما فاللائق تأخير الوجوب لانه أوضح فيفسر ما قبله (قوله يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل) قال في الارتشاف ولا يجوز أن يكون لعامل منه اثنان الا على جهة البدل أو العطف سواء جرا بحرف السبب أو أحدهما أم نصبا فأما قوله تعالى الا تذكرة لمن يخشى فمنصوب بفعل مضمر انتهى والعدم جواز تعدد المفعول له منع في قوله تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا وفي الجهة الثانية من الباب الخامس من المغني ان عصريا له قال في تفسير قوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت من متعلقة بحذر أو بالموت لا بيجعلون لئلا يتعدد المفعول له من غير عطف واعترض عليه في اعرابه ثم قال وقد أجيب بأن الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني مقيد بالاول والمطلق والمقيد غيران فالعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ انتهى أقول هذا يستلزم عدم تصور تعدد المفعول له ثم ما اقتضاه ما ذكر من تسمية المجرور بالحرف مفعولا له هو ما اقتضاه كلام ابن الحاجب ومذهب الجمهور ان المجرور بالحرف مفعول به بواسطة الحرف صرح به عقيل هنا والجامي في المفعول فيه بقي ان بعضهم قال ان من تعدده على وجه العطف قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وان فقد الشرط في الاول لان قوله لتركبوها بتقدير ان تركبوها وهو علة لخلق المذكورات وجيء به مقرونا باللام لاختلاف الفاعل لان فاعل الخلق هو الله جل جلاله وفاعل الركوب بنو آدم وأما الثاني فلم يفقد فيه الشرط لان فاعل الخلق والتزيين هو الله جل جلاله ولا يخفى أن ما ذكر من فقد الشرط في الاول انما يأتي على ما تقدم عن أبي حيان تبعا لابن مالك فتفطن ﴿خاتمة﴾ يجوز تقديم المفعول له كما في قوله

فما جزعا ورب الناس أبكي * ولا حرصا على الدنيا اعتراني

وهذا أولى مما ذكره الجلال السيوطي من أخذ هذا الحكم من قول ابن مالك كلزهد ذا قنع لانه مع الجر ليس مفعولا له كما مر نعم يدل له تجويزهم في قول الناظم ترحما أن يكون مفعولا له ومنع ثعلب تقديمه مردود بالبيت المتقدم وبقوله

* وما شوقا الى البيض أطرب * ومحل التقديم ما لم يكن العامل معنويا اهـ جمع شرح الشواهد للمصنف

(بقيت وقد نضت لنوم ثيابها) أي السترالابسة المتفضل فالنوم علة لخلع الثياب ولكن وقتهما مختلف فوقت الخلع سابق على وقت النوم فلذلك جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد ومثله نحو كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أي لاجل الغم واعلم أن هذه الشروط معتبرة لجواز النصب لا لوجوبه وتعينه حتى ان المستوفي لجميعها يجوز فيه أن يجر بحرف التعليل كما قال في الالفية وليس يمتنع مع الشروط سواء كان مجردا من أل والاضافة أم مضافا أم محلى بأل لكن الارجح في الاول النصب وفي الثالث الجر ويستويان في الثاني

﴿ المفعول فيه ﴾

(قوله ما سلط عليه الخ) أي بالمراد بأن لا يختص التسلط بعامل فخرج نحو دخلت الدار اذلا يقال صليت الدار ويستثنى من الاطراد ما صيغ من مصدر عامله وينبغي أن يستثنى أيضا المقادير اذلا يعمل فيها الا دال على حركة لا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا ولذا ذهب السهيلي الى انها على المصدرية وأسقط بعضهم قيد الاطراد لان نحو دخلت الدار منصوب على التوسع ولم يتضمن معنى في فهو خارج بقوله على معنى في فتدبر (قوله بنصبه) بين به ان معنى سلط عليه عامل نصبه عامل وبذلك اندفع ما يقال لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه وقد يستفاد ذلك من قوله على معنى في لان غير المنصوب ليس على معناها بالفعل وان كان قابلا لذلك (قوله من فعل أو شبهه) بيان لعامل لئلا كان مبهما شاملا لكل عامل وان لم يكن واقعا فيه نحو ما صمت يوم الخميس (قوله لما تقدم) من أن تسلطه على المفعول به لوقوعه عليه وعلى المفعول لاجله لوقوعه لاجله وعلى المفعول المطلق لانه نفسه (قوله كما في نحو يخافون يوما) من نحو ارجعوا وراءكم فوراء كم اسم فعل معناه ارجعوا وانما جمع بينهما تأكيدا وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد عامله وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك وأردت الظرفية كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك قاله جماعة ورده السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذى أعطينا فيه نورا والتمسوا فيه نورا مع من يقتبس أو الى الدنيا فالتمسوا نورا بتحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل انتهى ويرد أيضا بأن الظرف قد يكون للتأكيد (قوله بل مفعولا) كذا في النسخ بنصب مفعولا والصواب بل مفعول برفعه الا أن يتكلف ويقدر بل يكون مفعولا به (قوله لوقوع الفعل عليه لا فيه) لانه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس ذلك المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ولانه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان لكن هذا مبني على تصرف حيث وهو كما في التسهيل نادر فلا ينبغي تخريج التنزيل عليه هو اهذا قال الدماميني في حواشي المغني ولو قيل ان المراد يعلم الفضل الذى هو في محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان الله تعالى ان يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الطهارة والفضل والصلاحية للارسال واستم كذلك انتهى واعترض بانه بعيد لانه يقتضي حذف المفعول والموصول الذى هو صفته وبعض صلة ذلك الموصول

(و) الرابع من الفاعيل (المفعول فيه) وهو المسمى ظرفا (وهو ما سلط) عليه (عامل) بنصبه من فعل أو شبهه وان لم يكن واقعا فيه (على معنى في) الظرفية وخرج بهذا القيد بقية الفاعيل فان تسلط العامل عليها ليس على معنى في لما تقدم كما في نحو يخافون يوما والله أعلم حيث يجعل رسالته فليس المنصوب فيهما مفعولا فيه بل مفعولا به لوقوع الفعل عليه لا فيه

ولان المعنى كما مر انه يعلم نفس المكان المستحق للرسالة لاشئ فيه وفى البحر ما أجازوه هنا من أنه مفعول به على السعة أو مفعول به على غير السعة تأباه قواعد النحو لان النحاة نصوا على أن حيث من الظروف التى لا تتصرف ونصوا على أن الظرف الذى يتوسع فيه لا يكون الا متصرفا واذا كان كذلك امتنع نصب حيث على المفعول به لا على السعة ولا على غيرها والذى يظهر لى اقرار حيث على الظرفية المجازية على تضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف فيكون التقدير الله أنفذ علما حيث يجعل رسالاته أى هو نافذ العلم فى الموضع الذى يجعل فيه رسالاته فالظرفية مجازية قال السفاقسى تعقبه حسن بحسب ما نص عليه حذاق هذه الصناعة من أن حيث لا تتصرف وأما ما اختاره ففيه نظر لان اشكالهم لا يندفع ولو قدر أنفذ لانه يقتضى انه أنفذ فى هذا المكان دون غيره قال الشمنى وأقول فى كلامه ما يدفع هذا النظر وهو قوله أى هو نافذ العلم فانه ظاهر فى أن مراده مجرد الوصف دون التفضيل قال السفاقسى ثم لا حاجة الى تقدير اذ لا مانع لعمل أعلم فى الظرف والذى يظهر لى أنه باق على معناه من الظرفية والاشكال انما يرد من حيث مفهوم الظرف وكم موضع ترك فيه المفهوم لقيام الدليل عليه وقد قام فى هذا الموضع الدليل اه المع (قوله وناصب حيث الخ) سكت عن ناصب يوما لظهور أنه يخافون (قوله لا ينصب المفعول به اجماعا) كذا فى الاوضح وفيه نظر فانظر التصريح (قوله بيان لما) أى هذا وما بعده بيان لجنس الحد الذى هو اذا كان مبهما لصلاحيته لكل ما لا يعقل والظاهر انه أراد باسم الزمان والمكان ما دل على الزمان أو المكان بالوضع أو بغيره حقيقة أو حكما فان أرباب هذه الفنون يتسامحون فى التعاريف فلا يرد عليه ما زاده فى الاوضح من قوله او اسم عرضت دلالته على أحدهما أو جار مجراه أو يقال انه تعريف بالاخص أو ان المقصود تعريف المفعول فيه اصالة وما زاده فى الاوضح من قبيل النائب ويوافق ذلك ما صنعه فى المفعول المطلق واليه يرشد قول الالفية * وقد ينوب عن مكان مصدر * فتدبر الا انه يبعده ان المصنف هنا لم يقل وقد ينوب عنه كذا وكذا كما صنع فى المفعول المطلق ولينظر وجه المخالفة بين المفعول المطلق وما هنا فى كلام الاوضح حيث لم يعرف المفعول المطلق بما يشمل النائب عنه أو يجعل ما أدخله فى تعريف المفعول فيه من اسماء عدد ونحوها نائبا (قوله والمختص بخلافه) أى ملتبس بمخالفته للمبهم فى معناه ولو أسقط الباء لكان أوضح وأخصر (قوله كاسماء الايام) كالسبت والاحد وكاسماء الشهور والصيف والشتاء وما اختص من الازمنة بصفة أو اضافة أو دخول أل عليه (قوله وهو الربيعان ورمضان) أى فلا يضاف اليها الشهر

وناصب حيث يعلم محذوفا دل عليه أعلم لا هو لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا وقوله (من اسم زمان) بيان لما ثم اسم الزمان قسمان مبهم ومختص وذلك مستفاد من قوله (كصمت يوم الخميس أو حينا أو أسبوعا) فالمبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وساعة فينتصب على جهة التأكيد المعنوى لانه لا يزيد على دلالة الفعل والمختص بخلافه كاسماء الايام قال المرادى وأما المعدود فهو من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا انتهى وعبارة المصنف فى الجامع وما صلح من الزمان جوابا لمتى كشهر رمضان فمختص أو لكم كيومين فمعدود أو لهما فمختص معدود كاسماء الشهور غير ما أضيف اليه شهر وهو الربيعان ورمضان وغيرهن مبهم كحين (أو اسم مكان مبهم)

وفي المطلب ان رجبا مثلها وليس كذلك ونظم ذلك فقال

ولا تضف شهرا الى اسم شهر * الا الذى أوله الرا فادر
واستثن منها رجبا فيمتنع * لانه فيما رووه ما سمع

وكأن وجه ذلك مع ان قاعدة العرب تقتضي خلافه لانهم يفرون من اجتماع المثلين كما يشهد به الادغام الكبير لابي عمرو أن لفظ ربيع مشترك بين اسم الشهرين واسم الفصل الذى هو أحد الفصول الاربع وانه وردان رمضان من اسماء الله تعالى فاضيف شهر اليهما للفرق ودفع اللبس وأما قوله عليه الصلاة والسلام من صام رمضان فشاذ أو اعتمد على القرينة وهي صام كما هو أحد الاقوال الثلاثة التى ذكرها النووى (قوله بالجر) أى عطفا على اسم زمان (قوله مطلقا) أى مبهما كان أو مختصا (قوله الا كان مبهما) لان أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما فلما كانت دلالته على الزمان قوية تعدى الى المبهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالته على المكان ضعيفة لم يتعد الى كل اسمائه بل الى المبهم منها لان فى الفعل دلالة عليه فى الجملة والى المختص الذى اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه حينئذ (قوله وهو ما لا يختص بمكان بعينه) دخل فى عمومه داخل وخارج وجوف وباطن وظاهر ونحوها مما اذا أريد شئ من ذلك الظرفية مع انه لا يجوز نصبه على الظرفية بل يجب التصريح بالحرف وقول بعضهم سكنت ظاهر باب الفتوح لحن (قوله الجهات الست) أى اسماؤها ففى الكلام حذف مضاف والمراد بالجهات اسماؤها من تسمية الدال باسم المدلول والمتجه ان الجهات صارت حقيقة فى اسمائها (قوله وعكسهن) بالجر (قوله وسميت الجهات الخ) واسماؤها أكثر من ست اذ منها قدام وخلف وذات اليمين وذات الشمال (قوله ونحوهن) بالرفع عطفا على الجهات أى ونحو الجهات الست ويجوز جره بالعطف على أمام أى ونحو أمام (قوله كعند) هى اسم لمكان حاضر او قريب فالاول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى نحو ولقد رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون الحضور والقرب معنويين نحو قال الذى عنده علم من الكتاب ونحو رب ابن لى عندك بيتا وقد تفتح فاؤه وقد تضم ولا تقع الا منصوبة على الظرفية أو مخفوضة بمن وعنها الغز الحريرى بقوله وما منصوب أبدا على الظرف ولا يخفضه سوى حرف وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقد ترد للزمان نحو الصبر عند الصدمة الاولى (قوله ولدى) هى لغة فى لدن والصحيح انهما مرادفة لعند فتكون للقرب الحسى نحو وألفيا سيدها لدى الباب والمعنوى نحو وقالت لديه علم وتقلب ألفها ياء مع الضمير فى لغة الجمهور

بالجروه وما لا يختص بمكان بعينه وهذا القيد يشعر بأن اسم الزمان ينتصب مفعولا فيه مطلقا وان اسم المكان لا ينتصب منه الا ما كان مبهما (وهو) ثلاثة أقسام أحدها (الجهات الست كالامام والفوق واليمين وعكسهن) أى وراء وتحت وشمال وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فان له ست جهات (ونحوهن) فى الابهام (كعند ولدى) وناحية مكان

(و) ثانيها (المقادير) أي الدالة على مسافة معلومة كالفرسخ والبريد والميل (و) ثالثها (ما صيغ) أي اشتق (من مصدر عامله) الناصب له (كقعدت مقعد زيد) ورميت مرمى عمرو وقمت مقام خالد وأنا قائم مقامك وسرني جلوسي مجلسك فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي كجلست في مرمى زيد كما يتعين ذلك مع غير هذه الاقسام الثلاثة من أسماء المكان كصليت في المسجد وأقمت في الدار وأما نحو قولهم دخلت الدار فمنصوب على المفعول به توسعا وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ان قدر عامله مستقرا أو نحوه فان قدر قعد في المقعد وزجر في المزجر فلا شذوذ وما أفهمه كلامه من أن المقيد للمقدار قسم من المبهم هو مذهب الجمهور نظرا الى أنه لا يختص بقعة معينة وبعضهم جعله قسما له نظرا الى أنه دال على كمية معينة وهو ظاهر عبارة الشذور وما أفهمه أيضا من أن ما صيغ من مصدر عامله قسم من المبهم مخالف لما في الاوضح والجامع والشذور من أنه قسيم له لا قسم منه وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية وصححه أبو حيان ويمكن حمله في الالفية عليه وقد يحذف ناصب المفعول فيه

وهي معربة والظاهر ان اعرابها مقدر على الياء نصبا أيضا وتفارق لدى عند من أوجه ذكرها في المغني والاوضح (قوله وثانيها المقادير الخ) زعم السهيلي ان انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر لا الظروف لانه لا يقدر بفي ولا يعمل فيه الا ما كان في معنى الحركة فلا يقال قعدت ميلا ولا رقدت ميلا والظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكان سرت خطوة مصدر فكذلك ميلا ونحوه (قوله من مصدر عامله) قدر لفظ مصدر ليوافق ما هو المختار من أصالة المصدر لكنه لا يتناول ما اذا كان العامل مصدرا فادراج الشارح له في الامثلة محل نظر (قوله فان صيغ من غير مصدر عامله تعين جره بفي) صرح في المغني في النوع الرابع من الجهة السادسة بأنهم لم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر قال والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي أن لا يتجاوز به محل السماع وأما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس ورد بذلك جواب أبي حيان عن رد أبي علي قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد أن كل ظرف بانه انما يكون ظرفا مكانيا ما كان مبهما حيث قال اقعدوا ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدوهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد وظاهر كلام الرضي عدم اشتراط ذلك انظر حاشية الاوضح للمصنف ومثل في ما في معناها وهو بالظرفية نحو صليت بالمسجد (قوله من أسماء المكان) أي المختصة وهي ماله اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد وكذا يتعين الجر بفي مع ضمير الظرف مكانيا أو زمانيا مبهما أو غير مبهم وأما قوله ويوما شهدناه فشاذ (قوله توسعا) أي باسقاط الجار واجراء القاصر مجرى المتعدي وهذا مذهب الفارسي واختاره جماعة منهم ابن مالك وقيل ان المختص شبه بغيره فنصب على الظرفية قيل وهو مذهب سيبويه والمحققين وصححه ابن الحاجب وقيل انه مفعول به صريحا لا على اسقاط الخافض ودخل يتعدى بنفسه وبحرف الجر وأكثرية الامرين فيه تقتضي انهما أصلان وهو مذهب الاخفش (قوله وشذ قولهم هو مني مقعد القابلة الخ) أي فلا يرد نقضا على اشتراط أن يصاغ من مصدر عامله (قوله وهو ظاهر عبارة الشذور) قال في شرحه وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واختصاصا من جهة دلالته على كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان (قوله وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية) عبارته فيه وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفا صناعيا الا ما كان مبهما أو مشتقا من اسم الحدث الذي اشتق منه عامله الخ ولا يخفى ان مجلس زيد مثلا وان تعين بضافته اليه لكنه مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار وتفاوته كبرا وصغرا وعدم

لكونه

كونه محدودا الى الواقع فيصح فيه الاعتباران (قوله جوازا) أى جائزا أو ذا جواز وقس عليه ما بعده (قوله كما اذا وقع صفة الخ) انما يجب الحذف فى هذه المواضع الاربعة ان قدر العامل المحذوف كونا عاما كما علم من باب المبتدأ والخبر وأمثلتها ظاهرة واعلم انه ليس فى كلامه الا أن الواقع فى هذه المواضع يجب حذف ناصبه لا أن كل ظرف يقع فيها فلا يرد أن ما قطع عن الاضافة وبنى على الضم لا يقع فيها ولهذا ردّ فى المغنى قول من جعل من قبل فى قوله تعالى ومن قبل ما فرطتم فى يوسف خبرا مبنيا على انها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء لكنه استشكل بقوله تعالى كيف كان عاقبة الذين من قبل قال الدمامينى وهذا الاشكال مبنى على ان قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى أكثرهم مشركين انتهى وأجاب الاستاذ انى سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة انما هو المجموع من الجار والمجرور وفيه ان أبا حيان نص على انه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أولا فالحق فى الجواب ان محل المنع اذا لم يكن المضاف اليه معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم (قوله ان مما يحذف فيه ناصب المفعول فيه وجوبا ما اذا وقع الظرف مشتغلا عنه نحو يوم الخميس صمت فيه أو يستعمل المتعلق محذوفا فى مثل أو شبهه كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده حينئذ الآن أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن

﴿المفعول معه﴾

مر فى المفعول به ما يتعلق به فلا تغفل (قوله للخلاف فى كونه قياسيا) الاصح انه مقيس (قوله ولم يقع فى القرآن بيقين) قال فى المغنى فى حرف الواو فاما قوله تعالى فأجمعوا أمركم وشركاءكم فى قراءة السبعة فأجمعوا بقطع الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وأن تكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف أى وأمر شركائكم أو جملة على جملة بتقدير فعل أى واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير فى الوجهين أن اجمع لا يتعلق بالذوات بل بالمعانى كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده الذى جمع مالا وعدده ويقرأ فاجمعوا بالوصل فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول وهو أمركم (قوله بعد واو الخ) لم يثبت فى العربية حذف واو المفعول معه قاله فى الجهة الثالثة من الباب الخامس من المغنى ورد بذلك قول بعضهم فى ومالنا أن لا نقاتل فى سبيل الله أن الاصل ومالنا وان لا نقاتل أى ومالنا وترك القتال كما تقول مالك وزيدا انتهى وقال فى الحواشى واختار بعضهم حذفها مستدلا بالقياس لان أصلها واو العطف وهى قد تحذف وفيه نظر اذ لا يلزم من التوسع فى الاصل التوسع فى الفرع

جوازا لدليل كقولك يوم الجمعة لمن قال متى صمت ووجوبا كما اذا وقع صفة أو صلة أو خبرا أو حالا (و) الخامس من المفاعيل (المفعول معه) أى الذى فعل معه فعل وأخره للخلاف فى كونه قياسيا دون غيره ولوصول العامل اليه بواسطة الواو دون غيره ولم يقع فى القرآن بيقين (وهو اسم فضلة) واقع (بعد واو أريد بها التنصيص على المعية) حالة كونها (مسبوقة بفعل)

ولو تقديرا (أو) اسم (مشتمل على ما فيه حروفه) أي الفعل ومثاله فالأول (كسرت والنيل و) الثاني (أنا سائر والنيل) والناقة متروكة وفصيلها نخرج بالاسم غيره نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه وبالفضلة العمدة نحو اشترك زيد وعمرو وبالبعدية بقية المفاعيل ومجرور مع وباء المصاحبة نحو جئت مع زيد وبعتك العبد بثيابه وإن أفاد المعية ونحو مزجت عسلا وماء إذ الواو فيه للعطف والمعية استفيدت من العامل ومعناها مشاركة ما بعدها لما قبلها في العامل في وقت واحد وبما بعدها كل رجل وضيعته لعدم سبق شيء من ذلك ونحو هذا لك وأباك فلا يتكلم به خلافا لأبي علي لعدم حروف الفعل وإن كان فيه معنى أنبه وأشير واستقر قال بعض العلماء وإنما لم يقدروا الفعل فيه كما قدروه في ما لك وزيدا حيث أوجبوا فيه النصب على المفعول معه لقوة الداعي إلى تقدير الفعل في ما لك وزيدا بسبب تقدم ما الاستفهامية التي هي بالأفعال أولى وتأخر الجار والمجرور ولاقتضائه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا لك وأباك فإنه ليس فيه إلا داع واحد وهو تأخر الجار والمجرور فافترقا اهـ ثم الاسم الصالح لكونه مفعولا معه له ثلاث حالات وإليها أشار بقوله (وقد يجب) أي النصب على المفعول معه لمانع يمنع من العطف معنويا كان (كقوله) لمن ينهى عن القبيح ويأتيه (لا تنه عن القبيح وإتيانه) فلو عطف لكان المعنى لا تنه عن القبيح وعن إتيانه وهو خلاف المعنى المراد بل فيه الأمر بتقرير القبيح وإتيانه ومثله مات زيد وطلوع الشمس

(قوله ولو تقديرا) نحو ما لك وزيدا (قوله بناء على أن المؤول الخ) هو ما قاله المصنف قال حفيده هو بمنزلة الاسم فينبغي أن يعطى حكمه وقد صرح بعضهم أنه مفعول معه وهو الحق انتهى وعليه فتخرج الواو عن العطف (قوله ومعناها مشاركة ما بعدها الخ) أي معنى المصاحبة المدلول عليها بالواو في هذا الباب تلك المشاركة ففي قولك سرت وزيدا زيدا مشارك للمتكلم المدلول عليه بالتاء الذي هو معمول الفعل الناصب للمفعول معه في السير في وقت واحد أي وقع سيرهما جميعا في وقت واحد وفي قولك سار زيد وعمرو تشارك زيد وعمرو في السير أيضا لكن لا يلزم أن يكون ذلك في وقت واحد (قوله وبما بعدها الخ) أي وخرج بما بعدها البعدية وهو قوله مسبوقة بفعل الخ (قوله نحو كل رجل وضيعته) أي فلا يستقيم فيه النصب على المفعول معه بل يجب الرفع عند الجمهور وخالف الصيمري فأجاز النصب على المفعول معه عند تمام الاسم كالتمييز بلا تأويل وقال المهدي إنما يستقيم هذا الاحتراز لو قدر الخبر من نحو مقرونان أو مقارنان أما لو قدر مفردا وعطف وضيعته على الضمير المتصل أي كل رجل مقرون هو وضيعته فلا لأنه على هذا يكون من قبيل جئت أنا وزيد (قوله وأباك) بالموحدة (قوله خلافا لأبي علي) فإنه أجازه مستدلا بقوله هذا ردائي مطويا وسربالا وأجيب بأن العامل في سربالا مطويا (قوله وإن كان فيه معنى أنبه الخ) معنى أنبه معنى حرف التنبيه وأشير معنى ذا واستقر معنى لك (قوله قال بعض العلماء) هو العلامة خالد الأزهري (قوله بسبب تقدم ما الاستفهامية الخ) يشكل عليه نحو ما أنت وزيدا لفوات معاضدة الاستفهام بأمر آخر وفي حواشي الحفيد فإن قلت لم اكتفى الجمهور بتقدير الفعل في ما أنت وزيدا ولم يكتفوا به في هذا لك وأباك مع أن الفعل فيه مقدر لأن معنى هذا لك هذا استقر لك قلت قيل بين التقديرين فرق فإن تقديره في هذا لك وأباك على جهة امتناع ذكره بخلافه فيما أنت وزيدا فإنه يجوز ذكره فنزل جواز ذكره منزلة تقدمه على الواو فلذلك جاز النصب في هذا وامتنع في هذا لك وأباك (قوله لما فيه من الأمر الخ) وذلك لأن النهي عن الشيء أمر بضده وعلل الدماميني الامتناع هنا بعدم الفائدة لأن لا تنه عن القبيح معناه لا تنه عن إتيان القبيح لأن النهي

واستوى الماء والخشبة أو ضائعا (ومنه قمت وزيدا ومررت بك وزيدا) فلو عطف للزم في الأول العطف
على الضمير المرفوع المتصل من
غير توكيد بضمير منفصل
أو فاصل ما وفي الثاني
العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الخافض وذلك
لا يجوز (على الاصح) من
القولين (فيهما) ويترجح
النصب على القول الآخر
(ويترجح في نحو كن انت
وزيدا كالاخ) من جهة
المعنى اذ لو عطف زيدا على
ما قبله لكان الامر متوجها
اليه أيضا وأنت لا تريد أن
تأمره وانما تريد أن تأمر
مخاطبك بأن يكون معه
كالاخ كذا في الشرح قلت
مقتضى هذا التعليل وجوب
النصب لا رجحانه وبتقدير
جواز الرفع بالعطف فظاهر
كلامه أنه من عطف
المفردات وفيه نظر اذ شرط
عطف المفرد على مثله
صلاحية المعطوف أو ما في
معناه لمباشرة العامل وهو
هنا غير صالح لذلك اذ لو باشره
للزم أن يكون فعل الامر
رافعا للظاهر وهو ممتنع
ولهذا قدر ابن مالك في نحو
اسكن أنت وزوجك الجنة فعلا محذوفا أي وليسكن وأقره عليه في المغني بل تابعه عليه في الاوضح وافهم قوله كالاخ
أن المعطوف عليه يلي معه بحسب ما قبله فقط فلا يجوز كالاخوين (و يضعف في نحو قام زيد وعمرو) لان العطف هو
الاصل وقد أمكن بلا ضعف ومثله ما أنت وزيد او كيف أنت وقصعة من ثريد والنصب فيهما بكون مضمرة وليست
ناقصة والاصح أن عامله ما سبقه من فعل أو ما في معناه

إنما يكون من الافعال فيكون قولك بعد ذلك واتيانه مستغني عنه وهو من عطف
الشيء على نفسه ثم قال وهذا لا ينهض مانعا بدليل فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله
وما ضعفوا (قوله واستوى الماء والخشبة) لان استوى ليس بمعنى استقام بل بمعنى
ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولو جعل استوى بمعنى تساوى لا بمعنى استقام
ولا ارتفع جاز العطف والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو أي وصل الماء الى الخشبة
فليست الخشبة أرفع من الماء (قوله وذلك لا يجوز) أي عند جمهور البصريين
فامتناع العطف مبني على مذهبهم وان اختار المصنف كابن مالك في باب العطف
خلافه (قوله قلت مقتضى هذا التعليل الخ) أخذه من كلام الدماميني في شرح
التسهيل (قوله أو ما في معناه نحو قام زيد وأنا) اذ لا يصح قام انا لكن يصح قمت
والتاء بمعنى أنا (قوله ما بعد واو المفعول معه) أي من خبر كالمثال أو حال نحو جاء
البرد والطيالسة شديدا لا يجوز شديدين (قوله فلا يجوز كالأخوين) هو مذهب
ابن كيسان واختاره أبو حيان لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين
لا يقيسونه وقال الجمهور قد يعطى حكم ما قبل المعطوف بالواو فيقال كنت وزيدا
كالاخوين قال الدماميني وينبغي أن يتعين ما قاله ابن كيسان عند الجميع في نحو
كان زيد ومؤدبه كالعبد (قوله وليست ناقصة) قال في التصريح واختلف في كان
المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع
نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها مخرجة عن أصلها للسؤال
عن الحال والصحيح انها ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي
حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف انتهى وفي الباب السابع من
المغني قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر تغير اعرابه فينبغي
التحرز في ذلك من ذلك ما أنت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو
قولك وزيدا فان جئت به فأنت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع أو ما تكون
فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعه بالفاعلية أو على أنه اسم لكان
وشأنك بتقدير ما يكون وما منهما في موضع نصب خبرا ليكون أو مفعولا لتصنع ومثل
ذلك كيف أنت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا تقع مفعولا به
(قوله مستفهم من فعل أو ما في معناه) أي من فعل لازم او متعد خلافا لمن زعم انه
لا يكون الا مع اللازم فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول معه أو اسم على دال على

معناه وفيه حروفه لكن بواسطة الواو و يستثنى مما في معناه اسم التفضيل فلا تقول انا أسير الناس والنيل وهل كلامما لفعل الناقص وهو كذلك خلافا لمن قال انه لا ينصبه لانه ليس فيه معنى حدث يعدى بالواو وهو مردود لان الاصح ان الافعال الناقصة مشتقة وانما تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر * تكون واياها بها مثلا بعدى * وقال * فكونوا أنتم و بني أبيكم * وأفهم قوله ماسبقه انه لا يتقدم على عامله وهو اتفاق لأن أصل واو العطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف عليه اجماعا وقال الرضي وانا لا أرى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت وذهب عبد القاهر الى أن عامله الواو وقيل غير ذلك مما لا نطيل به (قوله وانه مقيس) أي والاصح انه مقيس واختلف القائلون به فقوم قاسوه في كل شئ وقوم خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول معه فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لان واو مع عطف في الاصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى مع هو الذي سوغ خروجه عما يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وقال المبرد والسيرافي فيما كان الثاني مؤثرا للاول وكان الاول سببا له نحو جاء البرد والطيالسة و بعض النحاة يقتصر في مسائله على السماع قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يجيزونه الا حيث لا يراد بالواو معنى العطف المحض لان السماع انما ورد به هنالك وقال الاستاذ أبو علي اذا كان العطف نصا على معنى مع وكان حقيقة في المعنى ضعف النصب كقولك ماقام زيد وعمرو فهذا لا يقال بالنصب الا ان سمع ومنه

* تبكي عليك نجوم الليل والقمرا * أي مع القمر فاذا كان العطف ليس بنص في المعنى نحو استوى الماء والخشبة أو كان مجازا نحو مشيت والنيل فينبغي أن يكون الخلاف في هذا أقياس هو أم لا (قوله وانه لا يتقدم على المصاحب) أي والاصح انه لا يجوز تقدمه على المصاحب خلافا لابن جني تمسكا بأنه قد جاء ذلك في العاطفة كقوله * عليك ورحمة الله السلام * و بأنه قد سمع من كلامهم كقوله

* جمعت وفحشا غيبة ونميمة * ورد بأن وقوع مثله في العاطفة شاذ أو مخصوص بالضرورة فلا يقاس عليه وقد يقال المفعول معه في التقدم اوسع مجالا من باب التابعية وانما المانع من التقدم هنا الحمل على ذلك فاذا جاز في الأصل بقلة واضطرار جاز هنا بكثرة وسعة وبان قوله جمعت البيت من العطف لا من المفعول معه

(تتمة) * لا يجوز أيضا الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاء الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها لكن

وانه مقيس وانه لا يتقدم على المصاحب

الواو هنا نزلت منزلة الجار والمجرور وفي النهاية استوى والخشبة وشد فمر الوادي
سألت شيخنا فقال الواو الاولى واو مع والثانية واو العطف قلت فهل يجوز اظهار
واو بعدها فلم يجب بنعم ولا بلا وقد قيل ان واو المعية أصلها واو العطف فاذا كان
أصلها واو العطف لم يجز الجمع بينها و بين واو العطف لانه لا يجتمع حرفان لمعنى
(قوله ولما انتهى الكلام على المفاعيل الخ) ظاهر هذا الصنيع تغيير اعراب المتن
لان المتبادر منه ان لفظ الحال مبتدأ خبره محذوف أو بالعكس أي الحال من
المنصوبات أو هذا الحال وظاهر قوله يذكر ويؤنث انه هو الخبر المحذوف وهو
خلاف مقتضى التوطئة الا أن يقال التقدير هو يذكر ويؤنث وصنيع المتن
حيث قال والحال بواو العطف كما في جميع نسخ المتن يقتضي أن قوله والحال عطف
على المفعول به على الاصح في المعطوفات اذا تكررت أو على المفعول معه على
مقابله أي والحال منصوب ولعل الواو التي قبل قول الشارح لما انتهى من المتن
فانه المناسب لترجمة المنصوبات وهو باب المفعول منصوب

﴿ الحال ﴾

(قوله يذكر ويؤنث لفظا) فيقال حال وحالة ومن التأنيث لفظا قوله

على حالة لو أن في القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

وحاتم بالبيت مخفوض بدل من الهاء في جوده (قوله ومعنى) أي باعتبار تذكير
الفعل المسند اليها وتأنيثه وتذكير الوصف وتأنيثه ونحو ذلك فيقال أعجبني حال فلان
وأعجبتني قال

اذا أعجبتك الدهر حال من امرئ * فدعه وواكل امره والليالیا

ويقال حال حسن وحال حسنة وقوله وهو افصح أي التأنيث معنى أفصح في اللغة
(قوله وهي نوعان) أي باعتبار التبيين والتأكيد (قوله وسيأتي) أي في التمييز (قوله
وهو وصف) هو ما دل على حدث معين وذات مبهمة وذلك كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وافعل التفضيل (قوله ولو تقديرا)
مثل الجملة وشبهها فانها في تأويل الوصف ومثل ثبات في قوله تعالى انفروا ثبات
فانه بمعنى متفرقين (قوله أي ليست أحد جزئي الكلام) أي وليس المراد بالفضلة
ما يستغني الكلام عنها والا لم تدخل في التعريف نحو كسالى من قوله تعالى
قاموا كسالى فان كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه (قوله تقع في جواب
كيف) أي يصح أن تقع في جوابها وذلك بأن يكون مذكورا لبيان الهيئة أي للدلالة
على الحال الثابتة للفاعل حين صدور الفعل عنه أو للمفعول حين وقوع الفعل عليه
أو لهما (قوله فخرج بالفضلة نحو القائم زيد الخ) أي المبتدأ المشتق والمؤول به

ولما انتهى الكلام على الفاعل أخذ يتكلم على بقية المنصوبات مبتدئا بالحال فقال (والحال) يذكر ويؤنث لفظا ومعنى وهو الافصح وهي نوعان مؤكدة وستأتي ومؤسسة وهي ما لا يستفاد معناها بدون ذكرها واليها أشار بقوله (وهو وصف) ولو تقديرا (فضلة) أي ليست احدى جزئي الكلام (يقع في جواب كيف) فخرج بالفضلة نحو القائم زيد وزيد قائم وبما بعدها نعتها نحو رأيت رجلا فاضلا

والخبر المشتق والمؤول به ونحو ذلك كالفاعل المشتق أو المؤول به بقي انه يخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى كما في الاوضح وكان الشارح تركه لان فيه الاحتراز بالجنس (قوله والتمييز) الاولى أن يقول و بعض أمثلة التمييز أو يقول التمييز المشتق وكأنه اعتمد على المثال ثم ماذكر مبني على الصحيح ان فارسا ونحوه في المثال تمييز وقيل انه حال والمعنى أتعجب منه في حال كونه فارسا ورد بأنه لايستقيم كونه حالا مقيدة لانك لم ترد به المدح في حال الفروسية بل المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب ولا مؤكدة لان شرطها أن يكون الحال مفهوما من الجملة التي قبلها ولله دره محتمل للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أرى بينهما فرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله لعدم صلاحيتهما لذلك) أي للوقوع في جواب كيف لانهما لم يذكرا لبيان الهيئة قصدا بل لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية ولتقييد الموصوف وجاء بيان الهيئة ضمنا (قوله أن تكون منتقلة) أي غير لازمة لصاحبها لانها مأخوذة من التحول وهو التنقل فلا تكون أمرا خلقيا فلا يجوز جاء زيد أحمر او طويلا ومن غير الغالب أن تقع وصفا ثابتا وذلك في ثلاث مسائل ذكرها في المغني والاوضح (قوله مشتقة من المصدر الخ) كذا قاله غير واحد ولا يتقيد بكونه من المصدر كما في مستحجر من الحجر ومستنسر من النسر ولك أن تجعل اشتقاق هذه من المصدر كالاستحجار والاستنسار وانما كان الغالب فيها أن تكون مشتقة لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة ومن غير الغالب أن تقع جامدة مؤولة بالمشتق وذلك في ثلاث مسائل وجامدة غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل فانظر الاوضح وشرحه (قوله كجاء زيد راكبا) أي كراكبا من هذا المثال وقس ما بعده (قوله ومن المفعول) منه المنادى وفي جواز مجيء الحال منه مذاهب اصحها كما في الجامع الجواز (قوله نحو لقيته راكبين) فراكبين حال من الفاعل وهو التاء ومن المفعول وهو الهاء لانه ذكر لبيان هيئتهما أي صدر اللقي من المتكلم حال كونه راكبا ووقع اللقي في المفعول حال كونه راكبا (قوله ومن المضاف اليه ان كان بعضه الخ) فان كان المضاف اليه غير واحد من هذه الثلاثة نحو ضربت غلام هند جالسة لم يجز مجيء الحال منه وادعى ابن مالك في شرح التسهيل الاتفاق على ذلك وتبعه ولده وفيه نظر وان الفارسي ذهب الى الجواز وممن نقله عنه ابن الشجري في الامالي قال في التصريح وانما اشترطوا احد هذه الشروط الثلاثة تحرزا عن مخالفة قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف

والتمييز نحو لله دره فارسا
لعدم صلاحيتهما لذلك
والغالب في الحال أن
تكون منتقلة أي غير لازمة
لصاحبها مشتقة من المصدر
للدلالة على متصف بها وتأتي
من الفاعل كجاء زيد
راكبا ومن المفعول
(وضربت اللص مكتوفا)
ومنهما معا نحو لقيته
راكبين ومن المضاف اليه
ان كان المضاف بعضه نحو
ونزعنا ما في صدورهم من
غل اخوانا أو كان كبعضه
في صحة حذفه والاستغناء عنه
بالمضاف اليه نحو أن اتبع
ملة ابراهيم حنيفا أو كان
عاملا في الحال عمل الفعل

والمضاف

والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معموله ولان الشيء واحد واذا كان المضاف جزأ من المضاف اليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب الحال انتهى وأفاد كلام الشارح ان الحال لا تكون مبينة لهيئة مبتدا ولا خبر وظاهر كلام سيبويه مجيئها من المبتدا وحكى السعد الخلاف في الخبر وغيره يؤول ذلك بالفاعل والمفعول فجالسا في نحو زيد في الدار جالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى أو حال من زيد وهو وان كان مبتدأ صورة الا أن معنى الكلام استقر وحصل زيد في الدار فهو فاعل معنى والفعل العامل في زيد وان لم يكن مقدرا في الكلام لانه مبتدأ لكنه مفهوم من الكلام وهذا أقرب الى معنوية الفاعل حقيقة وشيخا في هذا بعلي شيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى لان التقدير أنبه على بعلي أو أشير الى بعلي وجرى على هذا ابن الحاجب فقال في كافيته الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظا أو معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما انتهى ويرد عليه مجيئها من المضاف اليه فانه لا يثبته ولهذا لم يذكره وأما مجيئها من المجرور بالحرف فراجع للمفعول معنى وبقي الكلام في اسم كان قال السعد في قوله تعالى قل ان كانت لكم الدار الآخرة عند الله خالصة ومن لم يجوز الحال من اسم كان بناء على انه ليس بفاعل جعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللائق بالنظر النحوي انه فاعل قد أسند اليه الفعل على طريقة القيام وان لم يكن قائما ولهذا لم يعدوه في الملحقات بالفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لانها افعال عندهم ولا شيء من الفعل بلا فاعل انتهى وانما قيد النظر بالنحوي لان أهل المعاني قالوا ان منطلقا في كان زيد منطلقا هو المسند حقيقة وكان للدلالة على زمن النسبة فهو قيد لمنطلقا (قوله اليه مرجعكم جميعا) أي رجوعكم فالمرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميمي قياس عينه الفتح مطلقا كأعجبني مضربك زيدا (قوله من حيث هي) أي من غير نظر الى كونها مؤكدة أو مؤسسة منتقلة أو لازمة من الفاعل أو غيره فالحيثية لبيان الاطلاق لا للتقييد أو التعليل (قوله التنكير) أي ولو صورة فلا يرد ما قيل ان كلا قد ينصب على الحال نحو أخذت المال كلا مع انه معرفة لكونه مضافا في التقدير لانه نكرة صورة (قوله مطلقا) أي سواء تضمن معنى الشرط كما يأتي أولا نحو جاء زيد الراكب وحجتهم في ذلك القياس على الخبر

نحو اليه مرجعكم جميعا (و) الحال (شرطها) من حيث هي (التنكير) خلافا ليونس والبغداديين مطلقا والكوفيين

فيما تضمن معنى الشرط وانما شرط ذلك لان المقصود بها بيان هيئة صاحبها أى كيفية وقوع الفعل منه أو عليه وذلك حاصل بلفظ التنكير فلا حاجة الى تعريفها صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الاصل لغير غرض وقد تقع بلفظ المعرفة فتؤول بنكرة محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير نحو اجتهد وحدك أى منفردا وادخلوا الاول فالاول أى مرتبين (و) شرط (صاحبها) وهو من الحال وصف له فى المعنى (التعريف) لانه مخبر عنه بها فى المعنى والاصل فيه التعريف (أو) مايقوم مقامه من المسوغات فى ايضاح المعنى وهو اما (التخصيص) بوصف أو اضافة أو بمعمول غير مضاف اليه (أو التعميم) بأن يتلو نفيا أو شبهه من نهى أو استفهام (أو التأخير) بان يتأخر عن الحال فالاول (نحو خشعا أبصارهم يخرجون) فخشعا حال من ضمير الفاعل فى يخرجون وهو أعرف المعارف والثانى نحو (فى أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالاضافة ومنه قوله فى البيت يارب نوحا واستجبت له * فى فلك ماخر فى اليم مشحونا * وقولك عجبت من ضرب أخوك شديدا والثالث نحو (وما أهلكنا من قرية الا لها منذرون) فجملة لها منذرون حال من قرية لوقوعها فى سياق النفى ونحو يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا * ونحو قوله * ياصاح هل حم عيش باقيا * (و) الرابع نحو

وعلى ما سمع من ذلك (قوله فيما تضمن معنى الشرط) نحو زيد الراكب أحسن منه الماشى فان الراكب والماشى حالان وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط اذ التقدير زيد اذا ركب أحسن منه اذا مشى ورأيت زيدا أشهر منك عمرا أى اذا سميت وذو الرمة أشهر منه غيلان والجمهور وأولوا المنصوب فى الاول بتقدير اذا كان وفى الأخيرين بفعل التسمية (قوله أى كيفية وقوع الفعل منه) أى ان كان صاحبها فاعلا ولو تأويلا وقوله أو عليه أى ان كان مفعولا كذلك (قوله وذلك حاصل بلفظ التنكير الخ) اعترض عليه بانه ينفى أن يصح تعريفها ان كان التنكير مقصودا والمنع مطلق وعلل بعضهم وجوب تنكيرها بانها خبر فى المعنى وفيه ان الخبر لا يجب تنكيره فالدليل لا يوافق المدعى اذ المدعى أن التنكير شرط واجب والدليل يقتضى أن يكون جائزا لا واجبا وعلله بعضهم بعدم توهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها وفيه ان التوهم حاصل اذا كان ذو الحال نكرة منفية مثلا منصوبة (قوله نحو اجتهد وحدك) أى من كل ماعرف بالاضافة وقوله وادخلوا الاول فالاول أى من كل ماعرف بأل وقد يجىء المؤول بنكرة علما كقولهم جاءت الخيل بداد فبداد علم جنس وقع حالا لتأوله بنكرة كأنهم قالوا جاءت الخيل متبددة (قوله لانه مخبر عنه بها فى المعنى الخ) أولى منه أن يقول لأنه مبتدأ فى المعنى وهو لا يكون فى الغالب الا معرفة أو نكرة بمسوغ (قوله حال من ضمير الفاعل فى يخرجون) يجوز أيضا كونه صفة مفعول محذوف أى يوم يدع الداع الى شئ نكر قوما خاشعا أبصارهم (قوله وهو) أى الضمير مطلقا لا ضمير الفاعل (قوله ومنه) أى الثانى لكنه من المختص بالوصف وانما قال ومنه لاحتمال كون مشحونا حالا من الضمير المستتر فى ماخر ثم كان المناسب لما أسلفه أن يقدم هذا على مثال المتن أو يقول فيما سلف باضافة أو وصف والفلك فى البيت بضم اللام وماخر بكسر المعجمة صفة وهو الذى يشق الماء واليم البحر والشاهد فى مشحونا أى مملوأ حيث وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصصه بالوصف (قوله وقولك عجبت الخ) أى ونحو قولك فهو بالجر عطفا على فى أربعة أيام والشاهد فى شديدا حيث وقع حالا من ضرب مع انه نكرة لتخصصه بمعمول غير مضاف اليه وهو الفاعل (قوله والثالث) أى التعميم (قوله ياصاح الخ) قطعة صدر بيت وبقيته * فترى * لنفسك العذر فى ابعادها الاملا * هل للاستفهام الانكارى وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والشاهد

في باقيا بيت وقع حالا من عيش مع انه نكرة لتقدم الاستفهام (قوله كأنه خلل) بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسرها أيضا وهي بطانة كانوا يغشون بها أجفان السيوف المنقوشة بالذهب أو غيره وهي أيضا سيور تلبس ظهور سيتي القوس وقال الدماميني والخلل من الاضداد يطلق على العظيم والحقير والمراد هنا الثاني انتهى واعترض بأنه لا معنى لتشبيه آثار الديار بالحقير بأن يقال يلوح كأنه حقير مع ان الذي يطلق على العظيم والحقير انما هو الجلل بالجيم المفتوحة (قوله وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها) في المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال مها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه (قوله أو الوصف) أي بجملة يلوح (قوله وقيل حال من الضمير في لمية) زعم ابن خروف ان الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء الا اذا تأخر واستدل بانه لو تحمل ضميرا عند التقدم لجاز أن يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه قال في المغني وهو مخالف لاطلاقهم ولقول أبي الفتح في * عليك ورحمة الله السلام * ان الاولى عطفه على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل اسهل وروده في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس (قوله وحينئذ لا يكون من قبيل الخ) كذا في النسخ والصواب اسقاط لا كما لا يخفى وقيل في الكلام قلب اذ الكلام في تأخر صاحب الحال لا في تأخر الحال (قوله والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها) أي وعامل صاحبها وفي كلامه حذف معطوف مع عاطفه والتقدير وعدم جواز ذلك أي الاختلاف فكونه حالا من طلل مبني على جواز الاختلاف لان طلل حينئذ مبتدأ لا فاعل بالظرف قبله لعدم اعتماده الا على مذهب الاخفش والعامل في المبتدأ الابتداء والعامل في الحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف ولم يجز أن يعمل معنى الابتداء في الحال لانه ليس المعنى على أن الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به وكونه حالا من الضمير مبني على عدم جواز الاختلاف بين العامل في الحال وصاحبها اذ العامل على هذا واحد وهو الاستقرار (قوله وصححه في الجامع) استشهد له في المغني في الباب السادس بأمور ثم ردها ولهذا قال الدماميني في شرح التسهيل فظهر بالآخرة ان الصواب عنده مذهب الجمهور القائلين بأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها مع انه ساق مذهب سيبويه في هذه المسئلة في معرض الرد به على المعربين في أمور اشتهرت بينهم والصواب خلافها وبان لك ان

(الى موحشا طلل) يلوح كأنه خلل
فموحشا حال من طلل الذي هو صاحبها وسوغ مجيء الحال منه تأخره عنها أو الوصف أو هما وقيل حال من الضمير في لمية وحينئذ لا يكون من قبيل تأخير الحال عن صاحبها والقولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والجمهور وصححه في الجامع الخ وقد يقع صاحبها نكرة من غير مسوغ ومنه الحديث وصلى وراءه رجال قياما فلا قياس عليه

آخر كلامه يناقض أوّله (قوله عند الخليل ويونس) وأما سيبويه فذهب الى جواز كون ذى الحال نكرة قياسا مطردا ووجهه ان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط كون صاحبها معرفة أو شبهه (قوله ويجوز تقديمها على صاحبها) أشعر كلامه بان الاصل فيها التأخير وهو كذلك كالخبر (قوله الا المانع) كان تكون نكرة محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين أو مجرورة بحرف جر غير زائد أو باضافة ولو غير محضة خلافا لابن مالك فى شرح التسهيل قال لانها فى نية الانفصال قال فى شرح العمدة ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو فعل تعجب أو اتصل بصلة أل نحو انا صادك سائلا زيدا أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو اعجبنى أن ضربت زيدا مؤدبا (قوله أو وصفة تشبهه) أى الفعل المتصرف اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة والحصر فى المتصرف وشبهه منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا فان الظاهر انه كالمتصرف واعلم أن ماذكر من جواز تقديم الحال على عاملها هو الاصح وفى أقوال لا نطيل بها (قوله الا المانع) نحو لاصبرن محتسبا ولاعتكفن صائما فان ما فى حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما (قوله وقد يجب ذلك) راجع لكل من المسئلتين قبله فيجب تقديمها على صاحبها اذا كان محصورا نحو ما جاء راكبا الا زيد و يجب تقديمها على عاملها اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد أو كانت فاضلة وكان العامل افعل تفضيل عامل فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه وأحدهما مفضل على الآخر وبسط هذا الكلام يطلب من المطوّلات (قوله نائبة عن خبر) عبارة التسهيل و يجوز حذف العامل مالم تنب عن غيره انتهى أى سواء كانت نائبة عن الخبر أو بدلا من اللفظ بالفعل وعدل الشارح عنها لان الثانى لم يتضح له مثال لان الاظهر فى نحو أتميميا مرة وقيسيا أخرى انتصابه على المصدر ونحو اقائما وقد قعد الناس صاحب الحال ضمير قائما والعامل قائما (قوله أو منهيا عنها) أى لتوقف المراد على ذكرها لتلبها مشاركها فى ذلك وأكثر ما يقع ذلك فى النفى وشبهه نحو وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين وما أرسلناك الا مبشرا ونذيرا و يأتى فى غيره كقوله تعالى وهذا بعلى شيخا) وقول الشاعر * انما الميت من يعيش كئيبا * (قوله كضربى زيدا قائما) تقدم الكلام عليه فى باب المبتدأ والخبر (قوله وزيد أبوك عطوفا) سيأتى الكلام عليه فى باب التمييز

عند الخليل و يونس ويجوز تقديمها على صاحبها الا المانع وكذا على عاملها اذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبهه الا المانع أيضا وقد يجب ذلك ويجوز حذفها الا المانع ككونها نائبة عن خبر كضربى زيدا قائما أو جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ويحذف عاملها جوازا كقولك للمسافر راشدا مهديا اى اذهب ووجوبا كضربى زيدا قائما وزيد أبوك عطوفا

(و) من المنصوبات (التمييز)

﴿التمييز﴾

(قوله ومن المنصوبات التمييز) جعل قول المصنف التمييز مبتدأ الخبر محذوف

والظاهر

والظاهر انه عطف على المفعول به أو على الحال على ما مرت الاشارة اليه فى باب الحال (قوله أى المميز بكسر الياء الخ) فهو مجاز من اطلاق المصدر وارادة اسم الفاعل وقوله لكن اشتهر الخ أى فيكون اطلاق المصدر على الاسم المذكور حقيقة عرفية فلا يحتاج لتأويله باسم الفاعل (قوله ألفاظ مترادفة) أى لغة واصطلاحا وهى فى اللغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين تكاد تميز من الغيظ أى ينفصل بعضها من بعض (قوله وهو اسم) أى صريح لان التمييز لا يكون جملة (قوله غالبا) ومن غير الغالب أن يكون مشتقا كما يأتى (قوله أو النسب) الذى دل عليه كلام ابن الحاجب ان التمييز دائما انما يفسر الذوات غايته ان الذات اما مذكورة واما مقدرة غايته انه عبر عن الثانى بأنه يرفع الابهام عن النسبة نظرا للظاهر وفى المنهل الصافى للدمامينى النسبة على الحقيقة لا ابهام فيها اذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم وانما الابهام فى المتعلق الذى نسب اليه الطيب فى الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل أن يكون دارا وعلما وأبوة وغير ذلك ولانه لا يصلح جعله للنسبة اذ الدار ليست هى النسبة فى المعنى فكيف يرفع به الابهام عنها وقال الاستاذ الصفوى عند قول ابن الحاجب والثانى عن نسبة فى جملة أو ما ضاهاها مثل طاب زيد نفسا الخ وقد عرفت ان التمييز فى هذه المواضع المذكورة فى الحقيقة انما هو عن أمر مقدر اذ التقدير طاب شئ من زيد والتمييز يبين ذلك الشئ (قوله فخرج بالفضلة) أى وأما قوله اسم فجنس شامل للفضلة وغيرها ومع ذلك فيخرج الجملة كما تقدم وكان الشارح راعى ان الجنس من شأنه الادخال وان جاز الاخراج به اذا كان بينه وبين الفصل عموم وخصوص وجهى كما هنا كما لا يخفى (قوله وطبت النفس الخ) قطعة من عجز بيت بقيته * رأيتك لما أن عرفت وجوهنا * صددت * قائله رشيد اليشكرى يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكرى وأراد بالوجوه اعيان القوم ومثله فى مجئ التمييز بلفظ المعرفة والتأويل بالنكرة الحديث ان امرأة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة أل وأجاز ابن مالك أن يكون مفعولا على ان الاصل تهريق ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا كقولهم جاراة وناصاة قال فى المغنى وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية أى لان الغرض انما يحصل حينئذ وأما فى تهريق فلا حاجة لقلب الياء ألفا لانها ساكنة فاندفع قول الشمنى ان ابن مالك لم يشترط ذلك بل كون الياء لاما كرضى لان اشتراط ذلك ظاهر لا يسع احدا مخالفته فتدبر وأما قولهم فى العدد المركب أحد عشر من الدراهم وفى العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك فليس المجرور بمن تمييزا اصطلاحا بدليل عدم

أى المميز بكسر الياء على البناء للفاعل لكن اشتهر اطلاق المصدر عليه والتمييز والتبيين والتفسير ألفاظ مترادفة (وهو اسم فضلة نكرة جامد) غالبا (يفسر ما انبهم من الذوات) أو النسب فخرج بالفضلة غيرها نحو زيد قائم وبالنكرة المعرفة نحو زيد حسن وجهه وقد يأتى بلفظ المعرفة فيؤول بنكرة معنى كقوله وطبت النفس ياقيس عن عمرو أى نفسا وبما بعدها سائر الفضلات كالحال فانه مبين للهيئة لا رافع لابهام ذات ولا نسبة وكالنعت فانه مخصص أو مقيد ورفع الابهام انما حصل ضمنا لا قصدا ورب شئ يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر واعلم أن التمييز كالحال

افراده وأما اطرت معيشتها فقيل ظرف بتقدير المدة وان المعيشة مصدر مثل وادبار
النجوم أي مدة عيشها ومدة أدبار النجوم وأما سفه نفسه فقيل تأكيد وقيل غير ذلك
فهما قاله المصنف في الحواشي ونقل بعض الافاضل ان ابن مالك في شرح التسهيل
أعرب نفسه من قوله تعالى الا من سفه نفسه توكيدا لمن ومن منه وبه على
الاستثناء وفي يرغب ضميره وفاعله واعترض بأن المعنى على الرفع والتفريغ اذ المعنى
ما يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ويؤيد ذلك ومن يغفر الذنوب الا الله
الا أن النصب يجوز في هذا على ضعف وفي الباب الخامس من مغني اللبيب
بعد ان اعترض على الزمخشري في الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من في
السموات الآية ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم
الا من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على
النصب في مثل ما قام أحد الا زيد الى آخر ما حرره (قوله من جهة كونه منصوبا
الخ) ومن جهة كونه اسما نكرة ولذا قال في المغني انهما يشتركان في خمسة أوجه
بقي انهما يشتركان في انهما يحذفان (قوله من ثلاثة أوجه) ذكر في المغني انها سبعة
وزاد على ما هنا ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش
في الارض مرحا بخلاف التمييز قال الشمني ولقائل أن يقول ان التمييز قد يتوقف
معنى الكلام عليه نحو ما طاب زيد الا نفسا وان الحال تتقدم على عاملها اذا كان
فعلا متصرفا أو وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح فأما استدلال ابن
مالك على الجواز بقوله

ردت بمثل السيد نهد مقلص * كميش اذا عطفاه ماء تحلبا

وقوله * اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا * فسهو لان عطفاه والمرء مرفوعان
بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف وأما قوله

* وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا * وقوله * أنفسا تطيب بنيل المنى *

فضرورتان واعمال يقدر للمرفوع فيهما فعل لانه لا ضرورة لذلك بخلافه فيما سبق
لان عدم التقدير يؤدي الى دخول اذا على الجمل الاسمية وأما هنا فلا محذور فسقط
ما للدماميني في المقام وبه يعلم صحة حكم المصنف على ابن مالك بالسهو لانه لا يصح
استدلاله بالبيتين السابقين على وقوع الجملة الاسمية بعد اذا الاسمية ما لم يسلم انه لا
في ذلك فسقط ما للشمني فتدبر وان الحال تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز
كذلك وهو بخلاف ما مشى عليه في هذا الكتاب حيث قال وقد يؤكد ان وأن
الحال تتعدد كقوله

علي اذا ما زرت ليلى بخفية * زيارة بيت الله رجلان حافيا

(قوله من جهة كونه منصوبا) وفضلة ومفسرا للابهام الا أن الحال تخالفه من ثلاثة أوجه أحدها أنها في الغالب تكون مشتقة أو مؤولة به والتمييز الغالب فيه كونه جامدا ووقوعه مشتقا قليل

بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ قول بعضهم في * تبارك رحمانا رحيما وموئلا * انهما تمييزان والصواب ان رحمانا منصوب باضمار أخص أو امدح ورحيما حال منه لا نعت له لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا أيضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واعلم أنه قد صنف بعض فضلاء المغاربة وهو الشيخ يحيى بن عبد الرحمن بن محمد العقيلي الجائي في هذه المسئلة رسالة ذكر ان سبب تصنيفها وقوع اشكال فيها بين جمع من أهل الادب من اهل مصر واهل حلب وان سبب ذلك ما وقع في توقيع بعض الكتبة وهو ما نصه عند فلان عشرون قنطارا عسلا قصبا وحاصل ما ذكره ان ذلك ليس من التعدد لعدم اتحاد المميز بل كل احد تمييز لما قبله وهذا يقتضي ان التمييز يميز وهو كذلك كما نص عليه ابن الحاجب في شرح المفصل في الكلام على قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين فانه لما نقل في المفصل ان الزجاج قال لو انتصب سنين على التمييز لوجب أن يكونوا قد لبثوا تسعمائة قال هذا الذي ذكره يرده قراءة الاخوين اذ لا وجه لها الا التمييز وهو ليس بلازم لانه مخصوص بكون التمييز مفردا بخلافه جمعا فانه مثله في ثلاثة أثواب على ان الاصل في التمييز الجمع وانما عدل الى المفرد لغرض فاذا استعمل الجمع استعمل على الاصل لا على الوجه الذي ألزمه ولعل الشارح انما اقتصر على ما ذكره من الفروق لان ما عداها محل نزاع أو فيه خلاف وبعضها اعتمد المصنف في غير المغني خلافه كقوله هنا ان التمييز يؤكد (قوله نحو لله دره فارسا) قال قوم ان انتصاب نحو فارسا في مثل هذا التركيب على الحال وضعفه ابن الحاجب في امالي المفصل بانه لا يخلو اما أن يكون حالا مقيدة أو مؤكدة وكلاهما غير مستقيم أما المقيدة فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح في حال الفروسية وانما تريد به المدح مطلقا بدليل انك تقول لله دره كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق بذلك وأما المؤكدة فلان شرطها أن يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التي قبلها وأنت لو قلت لله دره كان محتملا للفروسية وغيرها وقال الرضي وأنا لا أدري بينهما فرقا لان معنى التمييز ما أحسن فروسيته فلا تمدحه في حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من قولنا ما أحسنه في حال فروسيته (قوله انها لبيان الهيئة) قال المصنف في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما هو المتبادر وحينئذ يخرج مثل تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا وان أرادوا الصفة فالتعبير بها أوضح لمقصودهم لكن يخرج منه جاء زيد والشمس طالعة وجاء زيد وعمرو جالس قال الدماميني هما في معنى جاء مقارنا لطلوع الشمس وجلوس عمرو فحسب التأويل لا يخرجان لانهما حينئذ مبينان للصفة انتهى وقال السيد

نحو لله دره فارسا انها أي الحال لبيان الهيئة وهو تارة لبيان الذوات وأخرى لبيان جهة النسبة ثالثها أنها تقع جملة أو ظرفا بخلافه وقد علم مما مر أن التمييز نوعان تمييز نسبة وتمييز مفرد وهو المراد بقوله

(وأكثر وقوعه بعد) ما يفيد (المقادير) من مساحة (كجريب نخلا) أو كيل كقفيز برا (وصاع تمرا) أو وزن كرطل زيتا (ومنوين عسلا) والجريب مقدار معلوم من الارض ومنوين تثنية منا بالتخفيف والقصر كعصى وهو آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات وقد يقع بعد ما يشبه المقادير فشبه المساحة نحو ما فى السماء موضع راحة سحابا وشبه الكيل نحو نحى سمنا وشبه الوزن نحو مثقال ذرة خيرا وقولهم على التمرة مثلها زبدا يحتمل الوزن والمساحة وقد يقع بعد ما هو فرع له نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد (و) أكثر وقوعه أيضا بعد (العدد) الصريح (وهو) من أحد عشر فما فوقها الى تسعة وتسعين بادخال الغاية (نحو) انى رأيت (أحد عشر كوكبا) و بعثنا منهم اثنى عشر نقيبا و واعدنا موسى ثلاثين ليلة الآية وهكذا (الى) آخر ذلك نحو ان هذا أخى له تسع (وتسعون نعجة ومنه) أى تمييز العدد (تمييز كم الاستفهامية) بأن تكون بمعنى أى عدد ويتعين افراده وكذا نصبه (نحو كم عبدا ملكت) مالم تجر كم بحرف كما سيأتى فعبدا منصوب على التمييز لكم وهو مفعول مقدم كناية عن عدد مبهم الجنس والمقدار

ركن الدين اذا قلت آتيك وزيد قائم فان الحال لم تبين هيئة الفاعل ولا المفعول وانما هى بيان للزمان الذى هو لازم الفاعل أو المفعول وقد شهر التعبير عن اللازم باللزوم فكأنه بين ذاتهما انتهى وقد تكلم فى المغنى على تأويل الجملة الواقعة حالا فى الترجمة التى نصها أقسام الحال (قوله بعد ما يفيد المقادير) حمل المقادير فى عبارة المتن على انه جمع مقدار مصدر بمعنى تقدير فاحتاج الى تقدير له ما يفيد لان التمييز فى الامثلة وقع بعد ما يعرف به قدر الشئ كالجريب ولو جعل المقادير جمع مقدار بمعنى ما يعرف به قدر الشئ لم يحتج الى حذف وهو أظهر مع انه يلزم على صنيعه حذف الموصول و بعض الصلة ان جعلت ما موصولة وقال فى الفوائد الجنية بعد ان فسر المقدار بما يعرف به قدر الشئ والمراد بالمقدار فى هذه الامثلة هو المقدر لا الآلة التى يقع بها التقدير والا لوجبت الاضافة نحو اشتريت قفيز بر تريد المكيال الذى يكال به البر انتهى فتأمله فان كلامه أولا يقتضى ان المقدار اسم للآلة وثانيا انه مصدر بمعنى اسم المفعول وهو الظاهر لان الذى يبينه التمييز فى الحقيقة هو المقدر لا نفس المقدار (قوله تثنية منا بالتخفيف والقصر) هو لغة فى المن بالتشديد (قوله فشبه المساحة الخ) انما كانت هذه الامور شبه ما ذكر لا عينه لانها ليست معدة لذلك وانما تشبهه ومثل فى التوضيح لشبه المساحة بلو جئنا بمثله مددا وقال وحمل على هذا ان لنا غيرها ابلا (قوله نحو نحى سمنا) النحى بكسر النون واسكان الحاء المهملة و بعدها ياء اسم لوعاء السمن (قوله وقد يقع بعد ما هو فرع له الخ) هذا مقابل الاكثر واعلم أنه يجوز فى مثل هذا خاتم حديدا ثلاثة أوجه النصب اما على التمييز كما ذكر أو على الحال و ينبنى عليهما الخلاف فى الاتباع فمن خرج النصب على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول أولى لانه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والاتباع والاضافة وهى أرجحها لما فيها من التخفيف بحذف التنوين (قوله الصريح) انما قيد به مع أن المصنف ذكر العدد الكناية وهو كم لانه فصله عنه فعلم أنه لم يرد التعميم كما يشير الشارح اليه فتدبر (قوله و يتعين افراده) وكذا نصبه لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت كناية عن وسطه وهو من أحد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن أحد طرفى العدد لكان تحكما و وسط العدد تمييزه منصوب مفرد ولما كان الوسط عدلا بين الطرفين ذا حظ من كل منهما لم يلزم التحكم فى الحمل عليه فسقط اعتراض الحديثى (قوله مبهم الجنس) اى الحقيقة بأن لا يدرى أنه من الآحاد أو غيرها وقوله والمقدار أى الكمية بأن لا يدرى أنه خمسة أو غيرها

(قوله

(فأما تمييز كم الخبرية) بأن تكون بمعنى عدد كثير (فمجرور) أبدا لإضافتها إليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد وهو حينئذ إما (مفرد) وهو أكثر وأبلغ (كتمييز المائة فما فوقها) من المئين والألوف فإنه مجرور مفرد فتقول كم عبد ملكت بالجر والإفراد كما تقول مائة عبد أو ألف غلام ملكت وفي معنى المفرد ما يؤدّي معنى الجمع نحو كم قوم سدّوني وقد تميز المائة بمفرد منصوب كقوله

اذا عاش الفتى مائتين عاما

وقد تضاف الى جمع نحو ثلاث مائة سنين على قراءة الاضافة (أو مجموع كتمييز العشرة) مفردة (فما دونها) من التسعة الى الثلاثة فإنه مجرور مجموع الا اذا كان بلفظ المائة كعشر مائة أو ثلاث مائة رجل فمجرور مفرد فتقول كم رجال ملكت بالجر والجمع كما تقول عشرة رجال أو ثلاثة رجال جاؤك وقد يكون تمييز العشرة فما دونها اسم جنس أو اسم جمع فيجر بمن في الباب نحو عندي ثلاثة من الغنم وعشرة من القوم وقد يجر بالاضافة نحو تسعة رهط وليس فيما دون خمس ذود صدقة وعبارته توهم أن الواحد والاثنين مميزان وليس كذلك كما في الشذور وقد علم من كلامه رحمه الله أن تمييز الأحد عشر والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا فالتمييز محذوف أي فرقة وأسباطا بدل من اثنتي عشرة (ولك في تمييز كم الاستفهامية)

(قوله واذا فصل تمييزها الخ) أي لكونها كناية عن العدد لا عدد صريح (قوله فأما تمييز الخبرية) فان قلت ما معنى تسمية كم هذه خبرية قلت من معنى الخبر الذي هو قسيم الطلب وهو الذي يحتمل الصدق والكذب لا من معنى الخبر الذي [illegible] المبتدأ ألا ترى أن قول القائل كم عبيد ملكت يحتمل توجيه التكذيب الى قائله فيما تكثر به وافتخر (قوله فمجرور أبدا) أي ما لم يفصل قال في الهمع فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله

* كم نالني منهم فضلا على عدم * وربما نصب غير مفصول روي كم عمة

لك [illegible] بالنصب وذكر بعضهم ان النصب بلا فصل لغة تميم وذكره سيبويه عن [illegible] العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة انتهى وفي المختصر للسعد قالوا واذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس بالمفعول (قوله حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد) وهو عشرة ومائة لانها مشابهة للعشرة في جمع المميز وللمائة في افراده (قوله كقوله اذا عاش الفتى الخ) صدر بيت للربيع بن ضبيع الفزاري عجزه * فقد ذهب المسرة والفتاء * (قوله على قراءة الاضافة) وهي قراءة الاخوين حمزة والكسائي قيل ووجهه ذلك تشبيه المائة بالعشرة اذ كانت تعشيرا للعشرات والعشرة تعشيرا للآحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نوّن فقيل عطف بيان أو بدل ونية الطرح غالبة لا لازمة فلا يرد أنه على البدل يصير المعنى والثوافي كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ولا يكون سنين تمييزا لما أسلفناه في بحث الفرق بين الحال والتمييز (قوله من التسعة فما دونها) فيه تخصيص لعموم قوله فما دونها الصادق بالواحد والاثنين لانهما لا مميزان فاخرجهما من عموم الكلام وبذلك يعلم وجه كون كلام المصنف يوهم انهما مميزان (قوله وقد علم من كلامه رحمه الله تعالى أن تمييز الخ) أي حيث قال والعدد وهو من أحد عشر الخ وعلم ذلك من كلام المصنف بالنسبة لوجوب لافراد محل نظر ثم ان غرض الشارح من هذا التوطئة لقوله وأما قوله تعالى وقطعناهم الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه قد علم ان تمييز أحد عشر وبابه واجب الافراد والتمييز في الآية وهو أسباط جمع وتقرير الجواب ان اسباطا ليس بتمييز والتمييز محذوف ولو كان تمييزا لذكر العدد لان السبط مذكر (قوله وأسباطا بدل من اثنتي عشرة) أي بدل كل من كل قال في التصريح والقول بالبدلية مشكل على قولهم ان المبدل

اذا كان تمييزها (المجرورة بالحرف) وجهان (جر) بمن مضمرة على الاصح
اظهارها الا باضافة كم اليه
لانها بمنزلة عدد مركب وهو
لا يعمل الجر فى تمييزه
فكذلك ما كان بمنزلته
(ونصب) على التمييز فتقول
بكم درهما او بكم درهم
اشتريت عبدك وقيدها
بالمجرورة لانها اذا لم تكن
كذلك وجب نصب تمييزها
كما اذا جرت بالحرف ولم يتصل
بها وفى كلامه دليل على
أن كم اسم سواء كانت
استفهامية أم خبرية ويشتركان
فى الاسمية والبناء على
السكون ولزوم التصدير
والاحتياج الى التمييز
ويفترقان من عشرة أوجه
ذكرها ابن الانبارى فى شرحه
على الالفية وأشار الى
النوع الثانى بقوله (وقد
يكون التمييز فى النسبة)
فى الجمل كما سيأتى
وفى الوصف الى مرفوعه
كزيد متصبب عرقا ومحمد
طيب نفسا وفى الاضافة
كأعجبنى طيب زيد علما وقرب
محمد دارا أى طيب علم زيد
وقرب دار محمد وهو قسمان
لانه اما أن يكون (محولا)
ثم أقسام محول عن مضاف فاعل (كاشتعل الرأس شيبا) أصله اشتعل شيب الرأس ان
تحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه ثم جيء بالمضاف بعد ذلك تمييزا مبالغة وتأكيدا اذ ذكر الشيء مجملا
ثم مفسرا أوقع فى النفس من ذكره مفسرا أولا

منه على نية الطرح قالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا الفات فائدة كمية العدد على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه انتهى أقول قد خرج عليه الاخوين فى ثلاثمائة سنين مع قرب المحلين (قوله اذا كان متصلا) افهم أنه يجوز فصله منها وهو كذلك قال فى الهمع ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية فى الاختيار وان لم يجز فى عشرين وأخواته الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو كم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الاصل والاقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما لزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التى ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف عوضا عن ذلك التصرف الذى سلبته انتهى وتقييد جواز جر تمييز المجرورة بالحرف بمن بالاتصال لم يذكره فى الاوضح والجامع ولم يذكره السيوطى فى جمع الجوامع وظاهر كلام الهمع أنه اذا فصل بين كم الاستفهامية ومميزها بفعل متعد لا تجب من وفى المطول فى باب الانشاء انهم قالوا بوجوب زيادة من فى التمييز لئلا يلتبس بالمفعول كما فى الخبرية (قوله ويجوز اظهارها) كذا فى التصريح لكن فى المغنى ان الاضمار واجب (قوله لانها بمنزلة عدد مركب) مر حكمة ذلك فلا تغفل (قوله كما اذا جرت بالحرف) ولم يتصل بها هذا مفهوم تقييده السابق لكلام المتن بالاتصال وهو مرمافيه (قوله وفى كلامه دليل على ان كم اسم الخ) لانه ذكر ان الخبرية تضاف والاستفهامية تجر بالحرف والمضاف والمجرور لا يكون الا اسما لكن لا يخفى انه لم ينص على ان جر تمييز الخبرية باضافتها اليها وعلل بعضهم اسميتهما بانهما يجران بالحرف والاضافة نحو بكم درهم اشتريت وغلام كم ملكت (قوله والبناء على السكون) انما بنيا لتضمنهما معنى من معانى الحروف وهو الاستفهام والتكثير لا لشبهما الحرف وضعا خلافا لمن زعمه لان شرطه كون الثانى حرف لين وقد مر ما يتعلق بذلك فى باب المعرب والمبنى (قوله ولزوم التصدير) أى على غير الجار حرفا كان أو اسما وذلك فى الاستفهامية ظاهر وفى الخبرية لانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب (قوله والاحتياج الى التمييز) وذلك لابهامهما لانهما موضوعان للعدد المبهم ولذا زاد فى المغنى وغيره من وجوه الاشتراك الابهام وعدها خمسة (قوله ويفترقان من عشرة أوجه ذكرها ابن الانبارى الخ) الاول ان تمييز الاستفهامية اصله النصب وتمييز الخبرية اصله الجر الثانى أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفردا وجمعا وان كان الافراد أكثر وابلغ الثالث

أن الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة ولا يفصل بين الخبرية ومميزها الا في الضرورة الرابع أن الاستفهامية لا تدل على التكثير خلافا لبعضهم والخبرية تدل عليه خلافا لابن طاهر وتلميذه ابن خروف الخامس أن الاستفهامية لا يعطف عليها بلا والخبرية يعطف عليها بها تقول كم رجل جاءني لا رجل ولا رجلين السادس أن الاستفهامية تحتاج لجواب بخلاف الخبرية والاجود في جوابها ان يكون على حسب موضعها من الاعراب ويجوز رفعه مطلقا السابع ان الخبرية تختص بالماضي كرب بخلاف الاستفهامية فيجوز كم عبدا ستملكه الثامن ان الخبرية يتوجه اليها التصديق والتكذيب بخلاف الاستفهامية التاسع ان المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام العاشر ان الاستفهامية اذا فصل عنها مميزها في السعة بالظرف والجار والمجرور كان واجب النصب ومميز الخبرية اذا فصل في الضرورة فنصبه مختار حملا على الاستفهامية ويجوز جره بالاضافة وبالحرف وقد نظم الولي هذه الفروق العشرة فقال

الفرق في كم في الاستفهام والخبر * في عشر استوضحت كالانجم الزهر
نصب المفسر مع افراده ابدا * وحذفه تارة والفصل في نظر
ويقتضيك جوابا في السؤال بها * ومبدلا يقتضيك الحرف في الاثر
وليس من حيثها التكثير محتملا * عطف عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها * وقد ترى بعدها الا يستطر
وكل هذا فالاستفهام يحكمه * وضده في كم الأخرى على الخبر

وقد اقتصر في المغني والتوضيح على الفرق من خمسة أوجه الاول والثاني والسادس والسابع والثامن مما أسلفناه (قوله ومحول عن مضاف مفعول الخ) انكر هذا القسم الشلوبين وتبعه تلميذاه الابدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على انها حال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك وابن ابي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني ان يكون مفعولا باسقاط الجار ورد بأنه لو كان كما زعم لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت ما وأيضا فليس العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المفجر وقال المصنف في الحواشي ظهر لي ان تمييز الجملة الفعلية في المعنى مسند اليه نفس الفعل او مطاوعه أو أصله أو مسند الفعل الى مصدره فانه لا يخرج عن هذه الخمسة فالاول طاب زيد نفسا والثاني نحو وفجرنا الارض عيونا لان مطاوعه فتفجرت عيون الارض والثالث نحو امتلأ الاناء ماء لان مطاوعه ملأ الماء

ومحول عن مضاف مفعول
نحو (وفجرنا الارض عيونا)
أصله وفجرنا عيون الارض
فحول المفعول وجعل تمييزا
وأوقع الفعل على
الارض انتهى ومحول عن مضافه
غيرهما كمحول عن مبتدأ
(و) ذلك بعد اسم التفضيل

الاناء وقد استعملت والرابع نحو ما احسن زيدا رجلا لان اصله يجوز ان يقال
فيه حسن رجل زيد ويكون زيد بدلا والخامس كفى بالله شهيدا لان المعنى
كفت شهادة الله بدليل أولم يكف بربك انه على كل شئ شهيد (قوله الصالح
للاخبار به عنه) أى عن التمييز خرج به نحو مال زيد أكثر مال فيجب الخفض فان قلت
يرد على هذا قوله تعالى احصى لما لبثوا امدا فان امدا تمييز مع انه لا يصلح أن يقال
الامد احصى لانه ليس محصيا بل محصى قلت احصى فعل ماض لا افعل تفضيل
فليس مما نحن فيه وامدا مفعول ولما لبثوا حال من امدا وما مصدرية لان صفة
النكرة اذا تقدمت اعربت حالا وقيل احصى أفعل تفضيل من الاحصاء
بحذف الزوائد لان أفعل التفضيل لا يؤخذ من المزيد وأمدا منصوب بفعل دال
عليه التفضيل كقوله * واضرب منا بالسيوف القوانسا * فان قلت يرد قوله تعالى
او اشد خشية أو اشد ذكرا قلت الاول حال بتقدير كذوى خشية الله والثانى اما
عطف على آبائكم أو خبر لكونوا مقدرا مدلولا عليه بالمعنى أو حال من ذكرا
لانه نعت له فى الاصل تقدم عليه وساغ مجئ الحال منه مع تنكيره لتقدمه عليه
أو ذكرا مصدر لاذكروا واختار هذا أبو حيان وانتقده المصنف بانه يلزم منه
الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال وان قدرته المصدر فمن باب شعر شاعر
فيصح جعلهما حينئذ من الكون ما فاعلين فى المعنى مجازا فان قلت يرد قولهم
زيد أفضل الناس رجلا قلت انما نصب هذا لتعذر اضافة افعل مرتين (قوله
نحو امتلأ الاناء ماء) كون هذا غير محول مبنى على انه لا بد فى التمييز المحول أن يكون
فاعلا للفعل المذكور والتحقيق ان ذلك ليس بلازم بل يكفى الاسناد اللازمه أو المتعدية
فالمثال من المحول عن الفاعل والاصل ملأ الماء الاناء وقد مر عن المصنف فى
الحواشى ما يؤيده (قوله ولله دره فارسا ونحوه مما يفيد التعجب) نحو ياله رجلا
ويالها امرأة وكون ماذكر من تمييز النسبة ظاهر ان عرف المقصود من الضمير
برجوعه الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا وجاءنى زيد فياله رجلا ونحو
ذلك أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله درك رجلا ولله در زيد
رجلا فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة
لان الضمير حينئذ يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا او عبدا واعلم
أن اللام فى ياله رجلا و يالها ناقصة لام المستغاث له نحو يا للماء (قوله فالحال المؤكدة
الخ) قد تكون الحال محتملة للتأكيد والتأسيس نحو هنيأ لك بحسب ما تقدره
وقولهم أنا عالما فعالم لان العامل ان قدرته اثبت الخبر وما بعد الفاء أى فالمذكور
عالم وذو الحال غير الخبر فهى مؤكدة وان قدرت ثبت لك الخبر وهو ما يذكر انه

الصالح للاخبار به عنه نحو
(أنا أكثر منك مالا) أصله
مالى أكثر من مالك فحذف
المضاف وأقيم ضمير المتكلم
مقامه فارتفع وانفصل فصار
أنا أكثر منك ثم جئ بالمحذوف
تمييزا ومثله زيد أكرم منك
أبا وأجمل منك وجها (أوغير
محول) عن شئ أصلا وهذا
هو القسم الثانى (نحو امتلأ
الاناء ماء) ولله دره فارسا
ونحوه مما يفيد التعجب
لان مثل هذا التركيب
وضع ابتداء هكذا غير محول
وهو قليل فى الكلام
(و) الحال والتمييز (قد
يؤكدان) فلا يفسران
هيئة ولا ذاتا بل يفيدان
مجرد التأكيد فالحال
المؤكدة وهى ما استفيد
معناها من غيرها ثلاثة
أقسام لانها اما مؤكدة
لعاملها لفظا ومعنى

فى

فى حال علم فهى مبينة وينعين هذا بعد أما فى نحو أما علما فهو ذو علم أو فانه عالم أو فلا علم له (قوله نحو وأرسلناك للناس رسولا) أى فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلناك لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (قوله واما المضمون جملة) مضمون الجملة هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الاسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص المحامد بالله تعالى من الحمد لله واصعاد الهوى من * هواى مع الركب اليمانين مصعد * انتهى وهذا أولى من قول الجامى فى باب المفعول المطلق انه مصدرها المضاف الى الفاعل أو المفعول لانه يحتاج الى أن يراد الفاعل ولو معنى ليشمل المبتدأ ثم انه يرد عليه انه لا حاجة الى قوله أو المفعول لان المضمون مثلا فى ضرب زيد عمرا ضرب زيد عمرا وفى شدوا الوثاق شد كم الوثاق فتأمل (قوله ومثله ولى مدبرا الخ) لان الادبار نوع من التولى والتبسم نوع من الضحك (قوله مركبة من اسمين الخ) فلو كانت الجملة فعلية لم يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ونحو قوله تعالى انا أنزلناه قرآنا عربيا فان المنزل لا يحتمل الا كونه قرآنا عربيا وذهب ابن الحاجب الى انه لا يجوز كون الحال مؤكدة وجعل قرآنا بدلا من الضمير وكذا لو كانت مركبة غير معرفتين أو غير جامدين نحو الله شاهد قائما بالقسط لان العامل حينئذ مذكور فكيف يكون حذفه واجبا واشترط ابن مالك أن يكون الجمود محضا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا يحتاج الى تقدير العامل ولذلك جعل زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق والعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق (قوله فعطوفا حال لمضمون زيد أبوك) مضمون هذه الجملة المعطوفية وهى تقرر الابوة ولا تقيدها فان الاب لا يكون الا عطوفا ولو فى الجملة (قوله تقديره أحقه) أى بفتح الهمزة وضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين أو من أحققت الامر بهذا المعنى بعينه أو بمعنى أثبته أى تحققت أبوته لك وصرت منها على يقين أو أثبتها لك عطوفا ومحل تقدير ماذكر ان كان المبتدأ غير انا فان كان انا فالتقدير احقنى أو أعرفنى وأشار المصنف فى الجامع الى انه يقدر بعد غير انا أحق مبنيا للفاعل و بعده مبنيا للمفعول فان قلت مقتضى هذا التقدير ان صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لا شك ان الابوة يلزمها عادة وغالبا العطف كما أسلفنا فكون الاب عطوفا مستفاد من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا

نحو وأرسلناك للناس رسولا أو معنى فقط (نحو ولا تعثوا فى الارض مفسدين) لان العثو والفساد معنى ومثله ولى مدبرا فتبسم ضاحكا واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا وجاء الناس قاطبة واما المضمون جملة قبلها مركبة من اسمين معرفتين جامدين كزيد أبوك عطوفا فعطوفا حال مؤكدة لمضمون زيد أبوك وعاملها محذوف وجوبا تقديره أحقه أو أعرفه

ومثله قوله
أنا ابن دارة معروفا بها نسبي
(و) التمييز المؤكد نحو
(قوله) هو أبو طالب بن
عبد المطلب
ولقد علمت بأن دين محمد
(من خير أديان البرية دينا)
فدينا تمييز مؤكد كما قال ابن
مالك والجمهور منعوا
وقوع التمييز مؤكدا وأوّلوا
ما ورد ووافقهم في المغني
(ومنه) على القول بجواز
الجمع بين فاعل نعم وبئس
الظاهر وتمييزهما قوله
والتغلبيون (بئس الفحل
فحلهم * فحلا) وأمهم زلاء
منطيق * وصححه ابن مالك
قال لان التمييز قد يجاء به
توكيدا كما سبق (خلافا
لسيبويه) وموافقيه في منع
ذلك لاستغناء الفاعل
بظهوره عن التمييز المبين له
ففحلا عنده حال مؤكدة
واعلم أن ناصب التمييز مفسره
ان كان مفردا والفعل
أو شبهه ان كان نسبة
ولا يتقدم على ناصبه

(قوله ومثله قوله انا ابن دارة الخ) هو صدر بيت لسالم بن دارة اليربوعي يهجو فزارة عجزه * وهل بدارة يا للناس من عار * والشاهد في معروفا فانه حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية أعني أنا ابن دارة وبها نائب عن الفاعل ويروى لها ونسبي فاعل معروفا وهل استفهام على وجه الانكار ومن زائدة والتقدير هل عار بدارة ويا للناس معترض بين المبتدأ والخبر ويا لمجرد التنبيه أو للنداء والمنادى محذوف أي يا قوم قاله العيني ويرد على الاول وان اشتهر انه كالا ينادى الا الا سماء لا ينبه الا هي وعلى الثاني أن المنادى لا يحذف بعد حرف النداء الا اذا وليه أمر كقراءة الكسائي ألا يا اسجدوا أو دعاء كقوله الا يا اسلمي نص عليه ابن مالك في التوضيح واللام في قوله يا للناس مفتوحة للتعجب (قوله ووافقهم في المغني) حيث قال ولا يقع التمييز كذلك أي مؤكدا فأما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فمؤكد لما فهم من ان عدة الشهور وأما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين وأما ما أجازه المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود وأما قوله

تزود مثل زاد أبيك فينا * فنعم الزاد زاد أبيك زادا

فالصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان أريد به التزود أو مفعول به ان أريد به الشئ الذي يتزوده من أفعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا وأما قوله

نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * ردّ التحية نطقا أو بايماء

ففتاة حال مؤكدة أقول التأويل في مثل من خير أديان البرية دينا بعيد ولذا لم يتعرض له في المغني واقتصر هنا على الاستدلال به (قوله والتغلبيون الخ) أي قول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون جمع تغلبي بالغين المعجمة وكسر اللام نسبة الى بني تغلب قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل والزلاء بفتح الزاي وتشديد اللام ممدودة وهي اللاصقة العجز خفيفة الالية ومنطيق بكسر الميم صيغة مبالغة يستوي فيه المذكر والمؤنث وهو البليغ والمراد به هنا المرأة تأزر بحشية تعظم بها عجزها والتغلبيون مبتدأ وجملة بئس الفحل فحلهم فحلا خبره وفحلهم من هذه الجملة مخصوص بالذم مبتدأ خبره جملة بئس الفحل على أحد اعاريب والشاهد في فحلا حيث جمع بينه وهو تمييز وبين الفاعل الظاهر للتأكيد (قوله مفسره ان كان مفردا) اختلف في صحة اعماله مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون ولذلك قالوا يجب في الاسم المفرد أن يكون تاما بان يكون منونا أو مع نون

التثنية أو الجمع أو مايشبهها أو مضافا قال الرضي قد يكون الاسم تاما في نفسه لا بشئ وذلك في شيئين الضمير واسم الاشارة فاحفظه وقيل شبهه بالفعل وذلك في خامس مرتبة لان الفعل أصل لاسم الفاعل لانه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي وهي أصل لأفعل من لانها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة الكحل وهو أصل للقادر لانه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله (قوله مطلقا) أي متصرفا كان أو جامدا (قوله ووافقهم في التسهيل الخ) تمسك بما أسلفناه مع رده فيما افترق فيه الحال والتمييز (قوله وذلك في تمييز المفرد جره الخ) أي اذا حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او مقدر اونون تشبهه (قوله الا اذا كان المفرد عددا) أي فان نصبه واجب ويمتنع جره لانه يضاف الى غير المميز نحو عشري رجل فلو أضيف الى المميز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز اولا ولم يعكس الامر دفعا لاضافة الشئ الى نفسه لان العدد هو التمييز في المعنى كذا في المتوسط ويرد عليه انه يقتضي امتناع اضافة العدد مطلقا الى مميزه مع ان تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما والمائة والألف واجب الجر بالاضافة (قوله أو مضافا) لامتناع اضافة الشئ مرتين (قوله وجره بمن الخ) أي وذلك جره بمن واختلف في معناها فقيل التبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه بمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته انه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة

طافت امامة بالركبان آونة * يا حسنها من قوام ما ومنتقبا

و بحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان المشهور من مذهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد في الايجاب (قوله الا اذا كان المفرد عددا) أي فلا يجوز جره بمن لعدم صحة حمل ما بعدها على ما قبلها لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد ومن المبينة وضعها كما يأتي أن يحمل ما بعدها على ما قبلها (قوله ولا يجر بالاضافة) لان المضاف لا يكون الا اسما (قوله ويجر بمن اذا كان غير محول الخ) انما امتنع دخول من على المحول دون غيره لان وضع من المبينة أن يفسر بها وبعضها نها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو من اساور من ذهب والحمل ممتنع في المحول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز في غيره لان التمييز نفس المميز في المعنى

مطلقا خلافا للكسائي
والمازني والمبرد في الفعل
المتصرف ووافقهم في
التسهيل والعمدة ونص في
الالفية على قلته وذلك في تمييز
المفرد جره باضافته اليه
الا اذا كان المفرد عددا
كعشرين رجلا أو مضافا
كملء الارض ذهبا وجره
أيضا بمن الا اذا كان المفرد
عددا وأما تمييز النسبة فلا
يجر بالاضافة ويجر بمن
اذا كان غير محول نحو
لله دره فارسا
ما أحسنه رجلا بخلاف ما
ونعم رجلا زيد
أحسنه أدبا وطاب محمد
نفسا وزيد أكثر مالا

(المستثنى)

(قوله ومنها المستثنى) جعل المستثنى مبتدأ والخبر محذوف وفيه ما مر (قوله وهو كما قال الرضى المذكور الخ) قال ابن الحاجب لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان أحدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذى يميزه عن المنقطع والآخر غير مخرج واذا اختلفا فى الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو أن يقال هو المذكور بعد الا أو احدى اخواتها كذا فى شرح الكافية فقوله المذكور جنس شامل للمتصل والمنقطع وغيرهما مما يذكر فى الكلام ولم يقل المخرج لئلا يخرج المنقطع وفيه ان فى المنقطع اخراجا من حكم مفهوم الكلام وان لم يكن من مفهوم اللفظ فانه اذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجىء ما يتعلق بهم أيضا فقولهم الا الحمير اخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر ابن مالك ولذلك أخذ والده فى التسهيل المخرج جنسا وجعله فى المتصل تحقيقا وفى المنقطع تقديرا فقال هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور او متروك بالا أو ما فى معناها بشرط الفائدة فان قلت هل هذا رد على ابن الحاجب فى دعواه انه لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد قلت لا لان هذا فى قوة حدين لا حد واحد اذ أو فى قوله أو تقديرا للتقسيم نعم يرد أن صحة تعريف المطلق لا تفتقر الى جمع أنواعه فى التعريف الا أن يقال مراده انه لا يمكن ذلك بحيث تتميز أنواعه فى التعريف واعلم أن المراد باخراج المستثنى انذكره بعد الا مبين انه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه مراد للمتكلم ثم اخرج فلا يلزم التناقض كذا قرره الشاطبى وأورد عليه انه يلزم أن لا يكون الاستثناء من النفى اثباتا و بالعكس لان بيان انه لم يرد دخوله لا يستلزم ان حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم وبهذا ظهر حكمة تعبير ابن الحاجب والرضى بالمذكور دون المخرج فتدبر وقوله بعد الا أو احدى اخواتها فصل مخرج لما عدا المستثنى وقوله مخالفا لما قبلها الخ حكم وليس من الحد ولذا اسقطه ابن الحاجب وهو نظير قول التسهيل بشرط حصول الفائدة الذى احترز به عما كان المستثنى منه نكرة فى ايجاب ولم تخصص نحو جاءنى ناس الا زيدا ومعرفة والمستثنى نكرة لم تخصص نحو قام القوم الا رجلا فلو كان المستثنى منه نكرة فى نفى نحو ما جاءنى أحد الا رجل أو الا زيدا وخصصت نحو قام رجال كانوا فى دارك الا رجلا أو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو جاء القوم الا رجلا منهم جاز كما فى الهمع واعلم أن كون الاستثناء من النفى اثباتا و بالعكس مبنى على ان الالفاظ موضوعة بازاء المعانى الخارجية مثلا مدلول جاءنى القوم الا زيدا وقوع النسبة الخارجية بين القوم الخارجى والمجىء الخارجى وقد أخرج زيد عن هذا الحكم

(و) منها (المستثنى) وهو كما قال الرضى المذكور بعد الا أو احدى اخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا

الذي هو الثبوت الخارجي فيلزم عدم مجيء زيد البتة لانه لا واسطة بين مجيء زيد وعدمه في الخارج وأما ان قلنا انها موضوعة بازاء المعاني الذهنية فلا فان مدلوله هو الصورة الذهنية وهي ايقاع النسبة الذهنية بين القوم الذهني والمجيء الذهني وقد أخرج زيد عن هذا الحكم الذهني فلا دلالة في اللفظ على أن المستثنى حكما مخالفا الحكم الصدر فانه يجوز أن يرتفع الايقاع رأسا بل عدم مجيء زيد انما يكون بحكم البراءة الاصلية وهو عدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على الثبوت وفي مثل ليس على الارض ... لا يثبت شيء بدلالة اللفظ لغة بل بالعرف وطريق الاشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الايمان من المشرك بحسب عرف الشرع (قوله وهو) أي المستثنى وقوله من حيث هو أي سواء كان بالا أو غيرها وسواء كان المستثنى بالا متصلا أو منقطعا تاما أو مفرغا الحيثية حيثية اطلاق (قوله على سبيل الاستطراد) هو ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فذكر المستثنى المرفوع هنا ليس محله لان الكلام في المنصوبات لكن ذكر لاستيفاء أقسام المستثنى (قوله واعادة الخ) عطف علة على معلول (قوله وأما الاستثناء) أي الذي هو مصدر المستثنى وفيه اشارة الى أن تعبير المصنف بالمستثنى أولى من تعبير غيره بالاستثناء لان الذي من المنصوبات هو المستثنى فيحتاج للتأويل من عبر بالاستثناء بأنه مصدر بمعنى اسم المفعول لكن قال السعد ينبغي أن يعلم انا اذا قلنا جاء القوم الا زيدا فالاستثناء يطلق على اخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى لفظ زيد المذكور بعد الا وعلى مجموع لفظ الا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات في تفسيره فيجب أن يحمل كل تفسير على ما يناسب من المعاني (قوله حقيقة أو حكما) تعميم في الاخراج ونصب حقيقة وما عطف عليه على الخبرية لكان المحذوفة جوازا وان لم يتقدمها ان ولو أي حقيقة كان الاخراج كما في المتصل أو حكما كما في المنقطع ويحتمل انهما منصوبان على الحالية من الاخراج بناء على جواز مجيء الحال من الخبر والاقرب انهما منصوبان على المفعولية المطلقة والتقدير اخراجا حقيقة أو حكما فهو مما ناب فيه الصفة (قوله من متعدد) متعلق بالاخراج ولا فرق في المتعدد بين أن يكون مذكورا كما في الاستثناء التام أو متروكا كما في المفرغ والظاهر ان هذا حكم من أحكام الاستثناء وليس من الحد فكان ينبغي أن يقول وشرطه أن يكون من متعدد والا لم يتصور الاخراج (قوله وهو حقيقة في المتصل الخ) قال في التلويح قد اشتهر فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والمراد صيغ الاستثناء وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ثم انكر على صدر الشريعة ان لفظ الاستثناء مجاز في المنقطع فعلى هذا يكون محل الخلاف صيغ

وهو من حيث هو منصوب وغيره وذكر غير المنصوب معه انما هو على سبيل الاستطراد وافادة تمام السعة وان كان مما ليس الكلام فيه وأما الاستثناء فهو اخراج بالا أو احدى أخواتها حقيقة أو حكما من متعدد وهو حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع

وأدوات الاستثناء ثمانية وهي أربعة أقسام ماهو حرف وهو الا وماهو فعل وهو ليس ولا يكون وماهو مشترك بين الفعل والحرف وهو خلا وعدا وحاشا وما هو اسم وهو غير وسوى بلغاتها وبدأ بالكلام على المستثنى (بالا) لانها أصل أدوات الاستثناء وغيرها يقدر بها وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه على كل حال كالمستثنى بليس ولا يكون كما فعل في الشذور ثم المستثنى بالا له أحوال لانه ان كان (من كلام تام) بأن كان المستثنى منه مذكورا (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبق بنفي أو شبهه وجب نصبه بها على الاصح سواء كان الاستثناء متصلا (نحو فشربوا منه الا قليلا) أو منقطعا نحو قام القوم الا حمارا تأخر المستثنى عن المستثنى منه كما مر أم تقدم نحو قام الا زيدا القوم فان) كان الكلام تاما ولكن (فقد) منه (الايجاب) بأن تقدم عليه نفي أو شبهه

الاستثناء وهو ظاهر كلام العضد (قوله وأدوات الاستثناء ثمانية) أي على الاصح فلا يرد عليه لما ولاسيما لكن يرد عليه ما قال المصنف في المغني من حروف الاستثناء لما كقراءة بعضهم ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع وقرأ ابن مسعود وان منكم لما له مقام وقال الشاعر قالت له بالله اليمين وليس منها بسلة خلافا للكوفيين والبغداديين وبعض البصريين ولا لاسيما خلافا للكوفيين وبعض البصريين لان ما بعدها داخل فيما قبلها ووجهه ابن هشام قولهم بأنه لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان خارجا عنه بوجه ما كان له فسمى استثناء وأقرب ما يشبه به قول النابغة

فتى كملت خيراته غير أنه * جواد فما يبقي من المال باقيا

لان كونه جوادا خير لكن زاد في هذا الخير على غيره مما هو خير (قوله وهو ليس) أي عند الجمهور وذهب الفارسي وأبو بكر بن شقير الى حرفيتها مطلقا كما مر أول الكتاب وبعضهم الى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا (قوله ولا يكون) اعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا وأجيب بأنه لما ركب اغلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمى الجميع فعلا (قوله وهو خلا) عند الجميع (قوله وعدا) عند غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفعلية (قوله وحاشا) أي عند الجرمي والمازني وجماعة وذهب سيبويه وأكثر البصريين الى حرفيتها دائما وجمهور الكوفيين الى أنها فعل دائما (قوله وان كان الاولى البداءة بما هو متعين نصبه الخ) أي لانه المناسب للمقام لان الكلام في المنصوبات (قوله أو شبهه) هو النهي والاستفهام الانكاري (قوله وجب نصبه) لانه شبيه بالمفعول والمراد وجوب نصبه في لغة الاكثر فلا ينافي انه يجوز اتباع المؤخر في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل والكلام فيما اذا كان الا للاستثناء كما هو صريح قوله والمستثنى بالا فلا يرد ان غير النصب جائز في نحو قام القوم الا زيد اذا جرت الا صفة على الاول ومن كلامهم لو كان معنا أحد الا زيد لغلبنا وفي القرآن لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا (قوله بها على الاصح) هو مذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد ووجهه ما قاله الرضي ان الا مقوية لمعنى الاستثناء ومحصلة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا نائبة عن أستثنى كما ان حروف النداء نائبة عن انادي ومقابل الاصح سبعة أقوال ذكرها في التصريح (قوله فشربوا منه الا قليلا) فان قلت يشكل على التمثيل لوجوب النصب بذلك قراءة بعضهم الا قليل بالرفع قلت لا اشكال لانها محمولة على أن شربوا في معنى لم يكونوا مني بدليل فمن شرب منه فليس مني فهو من الاستثناء المفرغ وأما

لانه عن لغة كما مر عن أبي حيان وقيل الا وما بعدها صفة فقيل ان الضمير يوصف في هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض ان كان لازما لان عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أي لم يشربوا كذا في القاعدة الاولى من الباب الثامن من مغني اللبيب على الاخير فالاستثناء منقطع و يكون ذلك من مجيئه جملة وان كان الاكثر مجيئه مفردا لكن الظاهر انه متصل لان القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب اليه بعض الحكم المنسوب اليهم وهذا شأن المتصل (قوله ترجح البدل) للمشاكلة في الاعراب (قوله بدل بعض) هو كما قال الابدي يجوز فيه مخالفة الثاني للاول فاندفع رد ثعلب بأنه كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي (قوله والنسق عند الكوفي) لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة وهي بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها واعترض مذهبهم ثعلب بانها لو كانت عاطفة لم تباشر العامل في نحو ما قام الا زيد لان ذلك ليس شأن حروف العطف وأجاب في المغني بانها لم تباشر العامل في التقدير اذ الاصل ما قام أحد الا زيد (قوله بأن كان المستثنى من جنس المستثنى منه) يرد عليه ان قول القائل جاء بنوك الا ابن زيد منقطع مع انه من جنس المستثنى منه فالصواب تفسير المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بضده هذا وترجيح الاتباع في المتصل مشروط بكونه غير مردود به كلام يتضمن الاستثناء والا تعين النصب قصد التطابق بين الكلامين كان يقول لك قائل قاموا الا زيدا وأنت تعلم خلافه فتقول ما قاموا الا زيدا و بكونه غير متراخ عن المستثنى منه كما في التسهيل فان كان متراخيا عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا للتشاكل وهو بالتشاغل بطول الفصل يضعف وذلك نحو ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه الا الجنة ووقع للزمخشري ما يخالف هذا وذلك انه قال ان من في قوله تعالى الا من خطف الخطفة بدل من الواو في لا يسمعون أي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي خطف ولم يذكر النصب فليحرر (قوله خلافا للمازني كما سيأتي) يأتي ان شاء الله تعالى ما يتعلق به (قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الخ) انما تعذر لان لا الجنسية في المثال الثاني لا تعمل في معرفة ولا في موجب وما ذكر من الابدال على المحل في ذلك المثال مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على أحد وحينئذ يفوت النفي والاثبات وبيان عدم توجه لا للدخول على أحد ان احدا على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها الا من

(ترجح) عند البصريين (البدل) اي اتباع المستثنى للمستثنى منه في اعرابه بدل بعض من كل والنسق عند الكوفيين على النصب (في) الاستثناء (المتصل) بان كان المستثنى من جنس المستثنى منه (نحو ما فعلوه الا قليل) برفع قليل على أنه بدل من الواو في فعلوه وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والدليل على ان الاتباع ارجح اجماع السبعة على الرفع في قوله تعالى ولم يكن لهم شهداء الا أنفسهم وقوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون ولا يمنع ترجح البدل تأخر صفة المستثنى منه عن المستثنى خلافا للمازني كما سيأتي واذا تعذر البدل على اللفظ أبدل على الموضع نحو ما جاءني من أحد الا زيد ولا أحد فيها الا عمرو وما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به بالرفع في الثلاثة

الاسم فقط فالداخل على الجلالة انما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لان البدل على نية تكرار العامل والمختار ان أحد بدل من الضمير المستتر فى الخبر العائد لاسم لا ومن والباء الزائدتان فى المثال الاول والثالث لا يعملان فى موجب واحد وزيد فيهما موجبان بدخول الا عليهما فزيد فى المثال الاول مرفوع على البدلية من أحد لانه فى موضع رفع بالفاعلية وشيأ فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شئ لانه فى موضع نصب على الخبرية لليس (قوله على البدلية) أى بدل الغلط كما صرح به الرضى فقال أهل الحجاز يوجبون نصب المنقطع مطلقا لان بدل الغلط غير موجود فى الفصيح من كلام العرب انتهى وفيه ان مثل ما رأيت القوم الا ثيابهم لو جعل الثياب بدلا كان بدل اشتمال الا أن يمنع كونه اشتمالا لانه لا يكون الا فى موضع يكون المخاطب منتظرا للبدل والمخاطب لا ينتظر عند ذكر القوم شيأ (قوله فى المنقطع) يقدر البصريون الا فى المنقطع بلكن وغيرهم بسوى ويرجح الاول أمور أحدها انه تأويل حرف بحرف الثانى انه تفسير ما لا موضع له بما لا موضع له الثالث انه تفسير ناصب بناصب وذلك تفسير ناصب بخافض الرابع ان فيه بيانا للمعنى وان المنقطع بمنزلة الاستدراك فى انه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس باخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى (قوله بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه) تقدم ما يرد عليه فى تعريف المتصل وبقى انه قال الشارح فى شرح الحدود وقد عرف المنقطع بما لا يكون بعض المستثنى منه ما نصه سواء كان من غير جنس ما قبله وهو ظاهر أم من جنسه كجاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة ليس زيد منهم فقد استبان لك ان كل استثناء من غير الجنس منقطع ومن الجنس يحتمل الانقطاع والاتصال فتعريف بعضهم المنقطع بكون المستثنى من غير جنس المستثنى منه جرى على الغالب (قوله ان صح حذف المبدل منه الخ) بأن يصح تسلط العامل على البدل لتخرج نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص فيجب نصبه اذ لا يقال زاد النقص ومثله قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله الا من رحم وذلك اذا جعل عاصما على حقيقته ومن رحم هو المعصوم وفى رحم ضمير مرفوع يعود على الله تعالى ومفعوله ضمير الموصول وهو من حذف لاستكمال الشروط والتقدير لا عاصم اليوم البتة من أمر الله لكن من رحمه الله فهو معصوم فهو استثناء منقطع ولا يصح هنا تسلط العامل على المستثنى لانه لا يقال لا اليوم من أمر الله الا من رحم ولو رد المحذوف منه أعنى الخبر لم يجز ذلك لانه لا يقال لا اهم اليوم الا من رحم لانه لا معنى له وقد رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه قالوا فى قولنا لا اله الا الله

على البداية حملا على المحل وبالنصب على الاستثناء (و) ترجح (النصب) على البدل (فى المنقطع) بان كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه (عند) بنى (تميم) نحو ما قام أحد الا حمارا بالنصب على الاستثناء مع جواز الرفع أيضا على البدلية ان صح حذف المبدل منه واقامة البدل مقامه

ان اسم الله بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الابدال كما ترى وأيضا مانصه قيل في لا عاصم الآية لم يصح الابدال لعدم صحة الاحلال محل الاول فقلت لم لا يصح فقيل لان لا لا تعمل في المعارف فقلت مشكل من وجهين أحدهما انهم انشدوا

الا اصطبار اليوم عما افضت به * صوارمنا الا امرأ دان معلنا

وقالوا ان الاتباع هنا ممتنع وهذا نكرة وقيل العلة ان اسم لا يحذف فقلت والفاعل لا يحذف فقيل يصح فيه التفريغ نحو ما قام الا زيد ولا كذلك هنا ولو قلت لا في الدار الا رجل لم يجز لانك فصلت بين لا وما تركبت معه وقدمت الخبر على الاسم فقلت لو كان المعتبر ذلك لم يجز الابدال في لا اله الا الله وأيضا فالابدال هنا باعتبار المحل لا باعتبار اللفظ لان لا لا تعمل في الموجب فقيل انما يشترط لصحة الابدال كون الثاني صالحا للحلول محل الاول في الاستثناء المنقطع لا في المتصل البحث كله انا قائله سؤالا وجوابا ولم يتحرر بعد انتهى وقيل في الآية ان الاستثناء متصل وان المراد بمن رحم البارى وكأنه قيل لا عاصم اليوم الا الراحم أو ان عاصما بمعنى معصوم وفاعل قد يجئ بمعنى مفعول نحو ماء دافق أى مدفوق ومن مراد بها المعصوم والتقدير لا معصوم اليوم من أمر الله الا من رحمه الله فانه معصوم أو ان في الكلام مضافا محذوفا والتقدير لا يعصمك اليوم معتصم قط من جبل ونحوه سوى معتصم واحد وهو مكان من رحمه الله تعالى ونجاه يعني في السفينة وعلى هذا اقتصر الزمخشري (قوله استدلالا بقوله) أى استدل بنو تميم على جواز الرفع استدلالا بقول عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الخ فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط بياضها شئ من الشقرة (قوله بالنصب في قراءة السبعة) أى ما لهم به من اتباع علم بل الذى لهم به اتباع ظن فان قيل الاستثناء من العلم المنفي ونفي العلم شامل للظن فالاستثناء متصل أجيب بأن الاستثناء انما يعتبر مع المستثنى منه فقط ولا عبرة بالحكم قال البيضاوى ويجوز أن يفسر الشك بالجهل والعلم بالاعتقاد الذى تسكن اليه النفس جزما كان أو غيره فيتصل الاستثناء انتهى وتميم يقرؤن الرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع كما في شرح المصنف والتصريح ولينظر المسوغ لقراءتهم بذلك فان القراءة بالرواية لا بالرأى وكلام التصريح يوهم خلافه (قوله ومالى الا آل احمد الخ) الاصل ومالى شيعة الا آل احمد ومالى مذهب الا مذهب الحق والمشعب الطريق والشيعة الاعوان قال ابن عمرون وهذا البيت مشكل لان العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وانما هو مستثنى من الضمير الذى

استدلالا بقوله

وبلدة ليس بها أنيس
الا اليعافير والا العيس

(ووجب عند الحجازيين) وبلغتهم جاء التنزيل (نحو ما لهم به من علم الا اتباع الظن) بالنصب في قراءة السبعة ونحو ومن نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى بالنصب وأجيب عن البيت بان المراد بالانيس ما يؤانس فهو أعم من الانسان فيكون متصلا لا منقطعا وهذا كله (مالم يتقدم) المستثنى على المستثنى منه (فهما) أى في المتصل والمنقطع الكائنين في كلام تام غير موجب فان تقدم (فالنصب) حينئذ واجب كقول الكميت

ومالى الا آل أحمد شيعة
ومالى الا مذهب الحق مذهب

وانما امتنع فيه الابدال لان التابع لا يتقدم على متبوعه

في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تقدم اقتداهم في لمية موحشا طلل اذ قالوا ان الحال من النكرة قال المصنف في الحواشي جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الارجح انه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه (قوله ومثله في وجوب النصب عند المازني الخ) أي كما نقله ابن الخباز في النهاية والصواب ما نقله عنه في التوضيح انه في هذه الحالة يختار النصب فقد نسب أبو حيان صاحب النهاية للغلط وانما أوجب المازني أو رجح النصب في الحالة هذه لانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه يلغى في بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا كذا في التصريح فليتأمل (قوله والراجح ما تقدم) هو الابدال (قوله بكون المستثنى) بيان لمتعلق الجار والمجرور والمراد بكون اعرابه (قوله أو النصب نصب) اما على المفعول به كما مثل أو المفعول لاجله نحو ما ضربوه لك الا جدلا أي لاجل الجدال والغلبة لا للتمييز بين الحق والباطل أو المفعول فيه نحو ان ابثتم الا يوما ولا يجوز التفريغ في المفعول المطلق المبهم ونحو ان نظن الا ظنا مبين بتقدير الصفة نحو لا تأتيكم الا بغتة ويجوز كون هذا حالا أو مفعولا مطلقا مؤكدا حذف هو وعامله أي لا تبغتكم الا بغتة فالمستثنى المجموع وهو جملة حالية فيكون من التفريغ للحال نحو ما كان لهم أن يدخلوها الا خائفين ونحو الا متحرفا لقتال ولا في المفعول معه لا يقال ما سرت الا والنيل وأما التوابع فلا يجوز التفريغ فيها الا في البدل وأجازه الزمخشري وأبو البقاء والرضى في الصفات وكلام النحويين كما في المغني بخلاف ذلك (قوله أو الجر جر) عبارة التصريح وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار يتعلق به (قوله من مقدر) شرط هذا المقدر كونه عاما مناسبا للمستثنى في جنسه وفي صفته وفي الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك فيقدر في ما قام الا زيد ما قام انسان وفي ما لبست الا قميصا ما لبست ملبوسا وفي ما جاء الا ضاحكا ما جاء على حالة من الاحوال (قوله لجواز ما قام الا هند) اى بتجريد الفعل من علامة التأنيث مع كون الفعل في الظاهر حقيقي التأنيث (قوله تقدم نفي) نحو ما مر من قوله تعالى وما أمرنا الا واحدة (قوله أو شبهه وهو النهي) نحو ما تقدم من قوله تعالى ولا تقولوا على الله الا الحق والاستفهام الانكاري نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد لا تقول رأيت الا زيدا لانه يلزم منه انك رأيت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة نظرا للظاهر فاندفع ان ذلك غير لازم لجواز كونه على المبالغة أو تخصيص المحذوف بحيث لا يلزم ذلك وجوز ابن الحاجب التفريغ في الموجب اذا استقام المعنى نحو قرأت القرآن الا يوم كذا فاما

ومثله في وجوب النصب عند المازني تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه نحو ما أتى أحد الا أبالك خير من زيد والراجح ما تقدم وأما تقدم المستثنى على جزئي الكلام نحو الا زيدا ما جاء أحد فغير جائز (أو فقد التمام) من الكلام المنفي بأن لم يصرح فيه بالمستثنى منه (فعلى حسب العوامل) الواقعة قبل الا يكون المستثنى ولا عمل لالا فيه بل العامل لما قبلها فان اقتضى الرفع رفع ما بعدها (نحو وما أمرنا الا واحدة) أو النصب نصب نحو ولا تقولوا على الله الا الحق أو الجر جر نحو ولا تجادلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن (ويسمى) هذا الاستثناء (مفرغا) لان ما قبل الا تفرغ للعمل فيما بعدها وان كان المستثنى منه مقدرا في التحقيق لجواز ما قام الا هند وامتناع قامت هند بشرط صحة التفريغ تقدم نفي أو شبهه

قوله

شيء) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندي الاول لانها لا تعدي الافعال الى الاسماء أي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة انتهى والجواب عن الثاني ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح بذلك في على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله في نحو قام القوم حاشاك) أي مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور في المغني في باب الاستثناء في الجهة الخامسة من الباب الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أي بناء على أن حاشا فعل (قوله فاذا قلت حاشاي) أي بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أي تعين حاشا حينئذ للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشاني تعين النصب) لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها (قوله والصحيح انها حينئذ اسم الخ) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جني والكوفيون من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى في كل موضع يقال لك أتفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية هي الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا في العمل ومنه ما هنا (قوله ويؤيده هذا) أي القول بالاسمية وانما ترك التنوين في قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية في اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بني تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لا يخفى ان اللام في رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال في المغني بعد ان قسم لام التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جزعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس التقدير

فلو قال أو قدم أي التمام والاعراب لكان أولى (ويستثنى بغير وسوى خافضتين) للمستثنى دائما باضافتهما اليه (معربين) أي غير لفظا وسوى تقديرا (باعراب الاسم الذي) يقع (بعد الا) وهو المستثنى على التفصيل السابق فيجب النصب في نحو قام القوم غير أو سوى زيد ويترجح عند تميم في نحو ما قام أحد غير أو سوى زيد

في حواشي الالفية فان قلت بم تفترق غير والا في أحكام أحدها ان نحو ما جاءني أحد غير زيد الارجح اذا أتبعت أن يكون على الوصف لا البدل وفي الا بالعكس والثاني أن نصب تالي الا بالا بالعامل قبلها ونصب غير على العكس والثالث أن مستثنى غير يجوز في تابعه مراعاة اللفظ والمعنى قلت الكلام في غير والا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الاحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين كلمة الا وكلمة غير لا بين المستثنى بهما فضلا عن تابعه كيف وقد نص على وجوب جر مستثنى غير وليس مستثنى الا كذلك (قوله والبدل في نحو ما جاءني أحد غير أو سوى زيد) ترجح البدل على النصب لا ينافي ان الذي يترجح في غير الصفة لا البدل كما صرح به المصنف في حواشي الالفية (قوله حسب ما تقتضيه العوامل) أي اذا لم يعرض ما يجوز البناء قال في التسهيل وقد تفتح في الرفع والجر لاضافتها الى مبني أي كقوله

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

قال الدماميني وكان بعض الناس سأل فقال كيف ان غيرا في البيت اضيفت لمبني مع ان هذا المضاف اليه في تقدير معرب وهو النطق فلم تضف في الحقيقة الا لمعرب فقلت المعرب انما هو الاسم الذي تؤول به وأما الحرف المصدري وصلته فمبني ألا تراهم يقولون الاسم في موضع كذا ومما يدل على ذلك ان هذا المضاف اليه وهو مجموع أن نطقت حمامة اذا قيل بانه معرب لم يخل أن يكون اعرابه لفظيا أو تقديريا وكلاهما باطل أما الاول فظاهر وأما الثاني فلان تقدير الاعراب انما يكون في آخر المعرب وهنا ليس كذلك قطعا وهذا كله انما جاء من اعتقاد أن المضاف اليه الجملة وفيه أمران الاول انما يرد بناء على أن الجملة توصف بالبناء والذي صرح به الرضي ان البناء كالاعراب من عوارض الكلمة الثاني في الرضي ما نصه قال الفراء يجوز أن تبنى غير في الاستثناء مطلقا سواء أضيف الى معرب أو مبني لكونه بمعنى الحرف يعني الا ومنعه البصريون لانه في ذلك غير لازم ولا اعتبار به وأما اذا أضيف الى أن فلا خلاف في جواز بنائه على الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت انتهى وهذا هو الذي يستفاد من كلام المغني في الباب الرابع من الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة لكن قال المصنف في الحواشي في أثناء كلام ذكره ووجه ما ذكر انهم حملوا ما يلاقي المضاف من المضاف اليه كأنه المضاف اليه ونظيره هذا تعليل بعضهم أظنه الزمخشري البناء في يوم لا تملك نفس بان لا حرف والحروف مبنية مع علمنا بأن أحدا لا يتخيل الاضافة للحرف انتهى (قوله في قوله فسواك بائعها الخ) عجز بيت صدره

والبدل في نحو ما جاء احد غير او سوى زيد وعلى حسب ما تقتضيه العامل من فاعل او مفعول او غير ذلك في نحو ما قام غير او سوى زيد وما رأيت غيرا او سوى زيد ومررت بغير او سوى زيد كغير فيما تقدم وكون سوى

وهو مذهب الزجاجي واختاره ابن مالك لورودها فاعلا في حكاية الفراء أتاني سواك ومبتدأ في قوله * فسواك بائعها وأنت المشتري * واسما لليس في قوله

واذا

* واذا تباع كريمة او تشترى * الواو للاستفتاح واذا شرط وخبره فسوالك
وفيه الشاهد حيث وقع مرفوعا بالابتداء وخرج عن النصب على الظرفية وأراد
بكريمة فعلة كريمة أى حسنة وأو بمعنى الواو قاله العينى وانظر جعل الواو للاستفتاح
فلم أره لغيره وانما هذه الواو زائدة كما أثبت ذلك الكوفيون قال فى المغنى والزيادة
ظاهرة فى قوله

فما بال من أسعى لأجبر عظمه * حفاظا وينوى من سفاهته كسرى

انتهى وبعضهم يجعل الواو فى مثل ذلك للاستئناف وفيه ان واو الاستئناف الواقع
بعدها مضارع مرفوع على انه خبر لمبتدأ محذوف تقدم ذلك المضارع مضارع
منصوب نحو لنبين لكم ونقر فى الارحام ما نشاء أو مجزوم نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن كما يشعر به كلامهم فتدبر وجعلى أو فى قوله أو تشترى بمعنى الواو لا يكاد
يصح فى البيت كما لا يخفى بل المراد أنه اذا وجد أحد هذين الامرين من شخصين
فسوالك بائع وأنت مشترى (قوله أأترك ليلى الخ) الاستفهام للانكار وبينى
وبينها متعلق بخبر ليس المحذوف وسوى اسم ليس مؤخر وفيه الشاهد والتقدير
ليس سوى ليلى ليلة كائنة بينى وبينها وجملة ليس ومعموليها حال ولا يحتاج لقد كما
يأتى قريبا المحكية لا تكون من فاعل أترك المستتر أو مفعوله وهو ليلى والرابط على
كل ضمير صاحب الحال من بينى أو بينها واذا فى قوله انى اذن ظرفية حذفت
الجملة التى أضيفت اليها وعوض عنها التنوين والتقدير اذا تركتها فى هذه الحالة
وليست اذن الناصبة كما يتوهم (قوله الا ظرفا) أى ظرف مكان بمعنى وسط غير
متصرف (قوله واختاره فى الأوضح والجامع) لان ما استدل به ابن مالك لا ينهض حجة
لا كثر من ذلك اذ بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الجر وبعضه قابل للتأويل
(قوله وفتحها ممدودة) لا بمعنى وسط كالتى فى قوله تعالى فاطلع فرآه فى سواء الجحيم ولا
بمعنى قام كقولك هذا درهم سواء ولا بمعنى مستو كالتى فى قوله تعالى فهم فيه سواء أى
مستوون تعالوا الى كلمة سواء بيننا أى مستوية بيننا (قوله ولا تصحب ما) أى خلافا
لبعضهم واستدل له ابن مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة أحب الناس الى
ما حاشا فاطمة بناء على ان ما حاشا فاطمة من الحديث وليس كذلك ورده فى المغنى
بأن ما نافية لا مصدرية وحاشا فعل متصرف بمعنى أستثنى لا الاستثنائية والمعنى
أنه صلى الله عليه وسلم لم يستثن فاطمة وبأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى
بدليل ان فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فانا نحن أفضلهم فعالا

فنادر او حاشا فعل متعد متصرف من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية

أأترك ليلى ليس بينى وبينها
سوى ليلة انى اذا لصبور
ومجرورة فى قوله عليه
الصلاة والسلام دعوت ربى
ان لا يسلط على امتى عدوا
من سوى انفسهم ومذهب
الجمهور انها لا تستعمل
الا ظرفا ولا تخرج عنه الا
فى الضرورة وقال الرمانى
انها تستعمل ظرفا غالبا
وكغير قليلا واختاره
فى الاوضح والجامع رفعها
أربع لغات كسر السين
مقصورة وممدودة وضمها
مقصورة وفتحها ممدودة
(و) يستثنى (بخلا وعدا)
(و) (حاشا) ولا
مجردين عن ما
تصحب ما (نواصب) للمستثنى
على تقدير كونها أفعالا

كان المراد انه أخرجهم منه وعزله عنه (قوله جامدة) لوقوعها موقع الا والفعل اذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا (قوله متعدية اليه) قال المصنف فى شرح اللمحة فان قلت هذا انما يصح فى عدا لكونها متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أى تجاوزه ولم يصح فى خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها فى الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك ان كل من خلا من شئ فقد جاوزه (قوله عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) فاذا قلت قاموا خلا أو عدا أو حاشا زيدا فالتقدير عدا هو اى القائم زيدا وقس عليه وأورد انه غير مطرد لتخلفه فيما اذا لم يكن فى الكلام فعل ولا شبهه نحو القوم اخوتك ماعدا زيدا وقول المصنف فى الحواشى وقد يقال فاعله ضمير الاخوة وكذا القوم نحو بنوك ماعدا زيدا يقال فاعله ضمير البنوة لكن يرد هؤلاء المحمدون ماعدا هذا فانه ليس من المحمدين انتهى لا يدفع الايراد بعدم الاطراد وانما فيه تبيين مرجع الضمير غير اسم الفاعل وأجاب الدمامينى فى شرح التسهيل بما يدفع الايراد حيث قال اذا لم يوجد الفعل يقصد من الكلام ما يمكن عود الضمير عليه فالمعنى فى المثال خلا هو أى منتسب الاخوة الى زيد أو خلا المنتسب اليك بالاخوة زيدا وهذا كله جار فى القول بأن الضمير عائد على مصدر الفعل السابق على حذف مضاف والتقدير خلا هو أى قيامهم قيام زيد لكن أورد عليه ان فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (قوله أو على البعض المفهوم من الكل) أورد عليه ان المقصود من قولك قام القوم خلا زيدا مثلا ان زيدا لم يكن معهم ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة البعض اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل وأجيب بأن المراد بالبعض ماعدا المستثنى وفيه ان اطلاق البعض على الاكثر قليل والاظهر الجواب بأن البعض الذى هو الفاعل مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض منه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلوه عنه أو ان البعض فى سياق النفى يعم كل بعض (قوله هل هى حال) أى على التأويل باسم الفاعل ومعنى قاموا عدا زيدا قاموا مجاوزين زيدا (قوله أو مستأنفة الخ) المراد بكونها مستأنفة عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الاعراب فقط لان الجملة واقعة موقع الا زيدا وهى لا موضع لها من الاعراب مع تعلقها بما قبلها فاعطيت هذه حكمها ثم انهم لم يذكروا هنا كون الجملة منصوبة على الظرفية الزمانية كما اذا اقترنت بما فانهم قالوا انها منصوبة اما على الحالية أو الظرفية الزمانية على حذف مضاف والتقدير فى قاموا ماعدا زيدا وقت مجاوزتهم زيدا وهذا القول ينبغى أن يجرى هنا وان يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله واختار فى المغنى انها غير متعلقة

جامدة متعدية اليه استتر فاعلها فيها وهو عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق أو على البعض المفهوم من الكل السابق وجملة الاستثناء هل هى حال أو مستأنفة فيه قولان أصحهما الثانى فلا محل لها وان حرف صحرف عدا فقط ايضا (أو خوانض) له على تقدير كونها حروف جر واختار فى المغنى انها غير متعلقة بشئ وفيه نظر

شئ) عبارته ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل أو شبهه على قاعدة أحرف الجر والصواب عندى الاول لانها لا تعدى الافعال الى الاسماء أى لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهى غير متعلقة انتهى والجواب عن الثانى ان تعدية الحرف ايصال معنى الفعل الى المجرور على المعنى الذى يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح بذلك فى على الاستدراكية حيث قال وتعلق على هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال بها لانها أوصلت معناه الى ما بعدها على وجه الاضراب والاخراج (قوله فى نحو قام القوم حاشاك) أى مما اتصل فيه بحاشا ضمير المخاطب وهذا الكلام مذكور فى المغنى فى باب الاستثناء فى الجهة الخامسة من الباب الخامس (قوله كون الضمير منصوبا) أى بناء على ان حاشا فعل (قوله فاذا قلت حاشاى) أى بجعل المتصل بحاشا ضمير المتكلم وقوله تعين الجر أى تعين حاشا حينئذ للحرفية اذ لو كانت فعلا لزم نون الوقاية قبل ياء المتكلم (قوله أو حاشانى تعين النصب) لتعين حاشا للفعلية بدليل نون الوقاية لانها لا تكون الا مع أحرف ليست هذه منها (قوله والصحيح انها حينئذ اسم الخ) مقابله ما ذهب اليه المبرد وابن جنى والكوفيون من أنها فعل لتصرفهم فيها بالحذف ولادخالهم اياها على الحرف لان هذين الدليلين انما ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية ولو كانت فعلا لوقع بعدها فعل منصوب والقول بانه محذوف والتقدير جانب يوسف المعصية لاجل الله لا يتأتى فى كل موضع يقال لك أتفعل فتقول حاشا الله (قوله واللام حينئذ مقوية للعامل) لام التقوية هى الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا فى العمل ومنه ما هنا (قوله ويؤيد هذا) أى القول بالاسمية وانما ترك التنوين فى قراءة السبعة لبناء حاشا لشبهها بحاشا الحرفية فى اللفظ ومن نون أعربها على الغاء هذا الشبه كما ان بنى تميم أعربوا باب حذام كذلك (قوله فهذا كقولهم رعيا لك) لا يخفى ان اللام فى رعيا لك للتبيين لا للتقوية فهذا يخالف ما قبله قال فى المغنى بعد ان قسم لام التبيين الى ثلاثة أقسام مثال المبينة للمفعولية سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هى مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدرانه المصدر أو بالتزام الحذف ان قدرانه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جزعا اياه خلافا لابن الحاجب ذكره فى شرح المفصل ولا هى ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه وانما هى لام مبينة للمدعو له أو عليه ان لم يكن معلوما من سياق أو مؤكدة للبيان ان كان معلوما وليس التقدير

فى نحو قام القوم حاشاك كون الضمير منصوبا أو كونه مجرورا فاذا قلت حاشاى تعين الجر أو حاشانى تعين النصب وكذا القول فى خلا وعدا انتهى واذا ولى حاشا مجرور باللام فارقت الحرفية قطعا اذ لا يدخل جار على جار والصحيح أنها حينئذ اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل ومعناه التنزيه فمن قال حاشا الله كأنه قال تنزيها لله واللام حينئذ مقوية للعامل كما فى نحو فعال لما يريد قال فى المغنى ويؤيد هذا قراءة بعضهم حاشا الله بالتنوين فهذا كقولهم رعيا لك (و) يستثنى (بما خلا وما عدا وليس

اعنى كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتى لزيد انتهى واعلم انه ليس فى المغنى ان اللام فى حاشا لله للتقوية ولا التنظير برعيا لك وعبارته فى بحث حاشا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله من كذا (قوله ولا يكون) هى حينئذ جامدة بمنزلة ليس لتضمنها معنى الحرف (قوله التى لا يليها الحرف) أى فتعينت فعليتها (قوله فدخولها على هذا مشكل) أخذ ذلك من التصريح وقد أجيب بان محل امتناع وصلهما بالجامد الجامد أصالة وهذان متصرفان فى الاصل (قوله وجوز بعضهم الجر بهما الخ) هو الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى (قوله ورده فى المغنى) قال فيه فان قالوا بالزيادة قياسا فقاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه (قوله على الحال) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله أو على الظرفية) أى الزمانية وهذا القول ينبغى أن يعتمد عليه فانه كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر (قوله فيه قولان) بقى قول ثالث ذكره فى المغنى والتصريح فقال أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد واليه ذهب ابن خروف (قوله وفى محل الجملة) فان قلت كيف يحكم على جملة ليس بانها حال والفعل الماضى لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا وانظر ما الداعى لذلك وهلا قيل بتقدير قد (قوله ولا يستثنى بخلا وما بعدها الخ) ظاهره انه لا فرق بين كون خلا وعدا فعلين أو حرفين والذى فى الارتشاف والحرف والاسم الذى يستثنى به يكون فى الاستثناء المتصل والمنقطع وأما الفعل الذى يستثنى به فلا يقع فى الاستثناء المنقطع لو قلت ما فى الدار أحد خلا حمارا لم يجز (قوله وأفهم كلامه ان جواز الوجهين الخ) أى النصب والخفض لانه لما ذكره ما بعد ما قال نواصب أو خوافض ولما ذكرهما معها اقتصر على قوله نواصب (قوله وان حاشا لا تقترن بما) لانه انما ذكرها مع غير المقترن بما لا مع ما يقترن بها (قوله وهو كذلك) أى فى الحكمين وأما تجويز بعضهم اقتران حاشا بما والاستدلال له فقد رد فلا تغفل

﴿باب فى ذكر المخفوضات﴾

(قوله ويرجع اليهما المخفوض من التوابع) جواب عما يرد على الحصر فى الثلاثة وذلك لانه بقى رابع وهو المخفوض بالتبعية وحاصله انه لا يرد لان الصحيح ان العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع لا التبعية والعامل فى المتبوع اما الحرف أو المضاف وكان عليه أن يقول والمخفوض بالتوهم كقول الشاعر

ولا يكون نواصب) للمستثنى فقط ولو كان ما قبله منفيا وانما وجب النصب بعد الاولين لوقوعهما بعد ما المصدرية التى لا يليها الحرف لكن نص فى التسهيل أنها لا توصل بفعل جامد فدخولها على هذا مشكل وجوز بعضهم الجر بهما بتقدير ما زائدة ورده فى المغنى وموضع ما وصلتها نصب بلا خلاف لكن هل هو على الحال والمعنى قاموا مجاوزين زيدا أو على الظرفية على حذف مضاف والمعنى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا فيه قولان وانما وجب نصب المستثنى بعد الاخيرين لانه خبرهما واسمهما مستتر فيهما والكلام فيما يعود عليه وفى محل الجملة كالكلام السابق فى خلا وعدا وحاشا ولا يستثنى بخلا وما بعدها فى المنقطع وأفهم كلامه أن جواز الوجهين فى خلا وعدا اذا تجردا عن ما وان حاشا لا تقترن بما وهو كذلك

﴿باب﴾

فى ذكر المخفوضات وهى ثلاثة أقسام * مخفوض بالحرف ومخفوض بالمضاف ويرجع اليهما المخفوض من التوابع

بدالي اني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان آتيا
بجر سابق على توهم دخول الباء في خبر ليس فكانه قال بمدرك لانه وارد أيضا على الحصر والجواب انه يرجع الى المخفوض بالحرف المتوهم (قوله ومخفوض بالمجاورة) كقولهم هذا جحر ضب خرب بخفض خرب لمجاورته ضب وحقه الرفع لانه صفة لجحر وقول امرئ القيس

كأن أبانا في عرانين وبله * كبير أناس في بجاد مزمل

وذلك لان مزمل صفة كبير فكان حقه الرفع ولكن خفض لمجاورته المخفوض وهو بجاد كما صرح به المصنف في بعض تعاليقه لكن في الرضي آخر باب النعت ما نصه والجر مزمل لمجاورته لأناس لا لبجاد لان الجار والمجرور يتعلق بمزمل والتقدير كبير أناس مزمل في بجاد انتهى فليتأمل قوله لان الجار والمجرور الخ وقد يقال ان ذلك لا يمنع كون الخفض لمجاورة بجاد المتقدم لفظا وأما قراءة وأرجلكم بالخفض مع انه معطوف على أيديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة فليس من هذا الباب لان الذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم * أن ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب

بخفض كلهم لمجاورته الزوجات مع انه توكيد لذوي ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور بل لان الارجل لما كانت من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة الاسراف المذموم شرعا عطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها ولهذا جيء بالغاية وهو قوله تعالى الى الكعبين اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة (قوله واسقطه لشذوذه كالمرفوع بها) فيه ان الخفض بالمجاورة في النعت قليل لا شاذ كما في المغني ومسئلة الرفع بالمجاورة عزيز قد ذكرها في جمع الجوامع ولم يمثلها في الشرح وقد رأيت مسئلة للشيخ أبي حيان رحمه الله في العطف على الجوار ذكر أولها ان قاضي القضاة تقي الدين بن دقيق العيد سأله عنه ما نصه وقال بعض معاصرينا أكثرهم يعتقده مخصوصا بالمجرور قال وقد جاء في المرفوع وأنشد

السالك الثغرة اليقظان كالها * مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل

فانه رفع الفضل اتباعا لما قبله لقربه قلت وليس الرفع كما ذكر اتباعا للخيعل بل رفعه على انه نعت للهلوك على الموضع لان معناه كما تمشي الهلوك الفضل وعليها الخيعل انتهى (قوله وقدم الاول لانه الاصل) لان الحرف يقدر به المضاف لا العكس

ومخفوض بالمجاورة وأسقطه لشذوذه كالمرفوع بها وقدم الاول لانه الاصل ثم انه نوعان ما يجر الظاهر والمضمر وما يجر الظاهر فقط وأشار الى الاول مبتدئا بما لا عموم له بقوله (يخفض الاسم اما بحرف مشترك) بين الظاهر والمضمر

ودليل التقدير امتناعهم اللام ولان محل الاسم دون محل الحرف في القياس ولان المضاف كثيرا ما يحمل في أحكامه على الجار ألا ترى ان أبا الفتح ذكر في باب تدريج اللغة انه انما جاز غلام من تضرب اضرب حملا على بمن تمرر أمرر وذلك لان الاصل ان الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله ولما كانوا لم يجدوا الحرف الجر سبيلا أن يعلقوه استجازوا فيه ذلك فلما ساغ لهم اعماله فيه تدرجوا منه الى أن اضافوا اليه الاسم (قوله وهو سبعة) أي بالنظر للمذكور في هذا الباب فلا ينافي ان خلا وعدا وحاشا ولعل ومتى كذلك قال المصنف في حواشي الالفية عند قولها بالظاهر اخصص الخ مفهومه ان ماعدا هذه السبعة يجر الظاهر والمضمر فتقول على هذا اذا قيل زيد قام القوم حاشاه أو خلاه أو عداه احتمل المفعولية والجر وكذا أنت قام القوم حاشاك وخلاك وعداك أما في التكلم فانك تقول قاموا عداني وخلاني وحاشاني ان قدرته فعلا وتغيرنون ان قدرت الحرفية واذا قلت لعله يفعل أو لعلي أفعل أو لعلك تفعل احتمل الوجهين وان سمع ذلك من عقيل فهو على الجر والا فهو على النصب هذا اذا كان عقيل يوجبون الجر بها والا فهو على الاحتمال واذا قلت زيد أخذت الثوب منه بمعنى منه جاز أيضا عند الهزلي انتهى (قوله وهي لبيان الجنس) هذا المعنى اثبته جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا بينت معرفة كالآية التي مثل بها أي الذي هو الاوثان فان بينت نكرة فهي ومجرورها في موضع جملة نحو يحلون فيها من أساور من ذهب أي هي ذهب (قوله وللتبعيض) هذا المعنى أثبته الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلامتها جواز الاستغناء عنها ببعض والفرق بين البيانية والتبعيضية ان ماقبل الاولى أكثر مما بعدها لان الرجس مثلا أكثر من الاوثان وماقبل الثانية أقل لان من يقول مثلا أقل من مطلق الناس ومن يقول متقدم تقديرا واعلم أن البعضية المعتبرة في من التبعيضية هي البعضية في الاجزاء لا البعضية في الافراد على خلاف التنكير الذي يكون للتبعيض على رأي السيد فان المعتبر فيه البعضية في الافراد لا البعضية في الاجزاء وبه تفارق من التبعيضية من البيانية على ماصرح به الرضي حيث قال وتعرف من البيانية أن يكون قبلها او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بمن تفسيراله ويقع ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان والعشرون انها الدراهم وللضمير في قولك عز من قائل انه القائل بخلاف التبعيضية فان المجرور بها لا يطلق على ماهو مذكور قبلها او بعدها لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان أشرت بالدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن تبعيضية لان العشرين

(وهو) سبعة (من) نحو مثلك ومن نوح ومني لبيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان وللتبعيض نحو ومن الناس من يقول آمنا بالله

ضها وان أردت بالدراهم جنس الدراهم فهى بيانية لصحة اطلاق المجرور على
عشرين انتهى وبنى السيد فى حواشى المطول على ما رآه الرد على السعد فى قوله
وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا مع أن الاسراء لا يكون
الا بالليل للدلالة على تقليل المدة وانه اسرى به فى بعض الليل حيث قال الدلالة على
البعضية مذكور فى الكشاف واعترض عليه بأن البعضية المستفادة من التنكير
هى البعضية فى الافراد لا البعضية فى الاجزاء فكيف يستفاد من قوله ليلا ان
الاسراء كان فى بعض من اجزاء ليلة فالصواب ان تنكيره لدفع توهم الاسراء فى ليال
أو لافادة تعظيمه واعترضه ابن كمال باشا بأن ما قاله مخالف فيه الشيخ عبد القاهر فانه
قال فى دلائل الاعجاز ان التنكير فى حياة فى قوله تعالى ولكم فى القصاص حياة
للدلالة على ان تلك الحياة قليلة واعلم أيضا ان البعضية التى تدل عليها من هى
البعضية المجردة المنافية للكلية لا البعضية التى هى أعم من أن تكون فى ضمن
الكل أو بدونه والدليل عليه كما قاله السعد فيما علقه على التلويح اتفاق النحاة
على ذلك حيث احتاجوا الى التوفيق بين يغفر لكم من ذنوبكم وان الله يغفر
الذنوب جميعا الى أن قالوا لا يبعد أن يغفر بعض الذنوب لقوم وجميعها لقوم
أو خطاب لبعض قوم نوح وعاد وثمود كما يقتضيه سياق آية سورة ابراهيم فتخصيص
النحاة بقوم نوح غير ظاهر وخطاب الجميع لهذه الامة ولم يذهب أحد الى أن
التبعيض لا ينافى الكلية وأما بحث السيد فيه بأن الرضى صرح بعدم المنافاة بينهما
حيث قال ولو كان أيضا خطابا للامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا ينافى غفران
كلها بل عدم غفران بعضها فغير صحيح لان كلام الرضى غير مرضى لما عرفت
و يرشد لان مدلول من التبعيضية المجردة قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى ومما
رزقناهم ينفقون وأدخل من التبعيضية صيانة لهم وكفا عن الاسراف والتبذير
المنهى عنه ولم ينكر عليه أحد وأيضا زيادة من التبعيضية فى قوله تعالى وآمنوا به
يغفر لكم من ذنوبكم فانه لو كانت دلالتها على مطلق البعضية الشاملة لما فى ضمن
الكلية لضاعت تلك الزيادة وفاتت الدلالة على ان المغفور بالايمان بعض الذنوب
لا كلها قال البيضاوى وبعض ذنوبكم هو ما يكون من خالص حق الله تعالى فان
المظالم لا تغفر بالايمان والعجب له انه مع تصريحه بهذا قال فى تفسير سورة نوح
بعض ذنوبكم هو ما سبق فان الاسلام يجبه فلا يؤاخذكم به فى الآخرة حيث أخذ
جب الاسلام عاما لنوعى الذنوب (فائدة) قيل جىء بمن فى خطاب الكفرة دون
المؤمنين فى جميع القرآن تفرقة بين الخطابين وقال البيضاوى فى تفسير سورة
ابراهيم ولعل المعنى فيه ان المغفرة حيث جاءت فى خطاب الكفار مرتبة على

الايمان وحيث جاءت فى خطاب المؤمنين مشفوعة بالطاعة والتجنب عن المعاصى ونحو ذلك فيتناول الخروج عن المظالم قال ابن كمال باشا وهذا انما يتم لولم يجئ الخطاب للكفرة على العموم وقد جاء كذلك فى قوله تعالى فى سورة الانفال قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف *(فائدة أخرى)* قضية كلام الزمخشرى فى قوله تعالى فأخرج به من الثمرات رزقا لكم انه اذا كانت من للتبعيض فهى فى موضع المفعول به ورزقا مفعول من أجله ولكم مفعول به لرزقا لانه حينئذ مصدر قال الطيبى واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن فى قوله من عن يمينى مرة وأمامى انتهى ولهذا قال بعضهم الذى يقتضيه جزالة نظم التنزيل فى مثل ومن الناس من يقول كون من التبعيضية اسما مبتدأ ومن يقول خبرا ذلم يتقدم على عكسه من الخبر زيادة على المبتدأ فتأمل لكن قال السيد من الثمرات على تقدير التبعيض مفعول به لا على ان من اسم بمعنى بعض كما قيل بل على تقديره شيأ من الثمرات وما يقال من ان معناه فاخرج بعض الثمرات فهو حاصل المعنى وقال السعد فى ومن الناس من يقول بعد كلام قرره فالوجه أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ (قوله ولابتداء الغاية) هذا هو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها راجعة اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتهاء الغاية قاله فى التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشئ ما ينتهى به ذلك الشئ والشئ انما ينتهى بضده فكيف يكون جزأ منه بل انما يطلق على آخر جزء منه لمجاورته بينه وبين النهاية قال الفنارى ولك أن تقول غاية ما فى الباب أن تكون الغاية فى المسافة مجازا فى المرتبتين ومثله غير عزيز قال الرضى وتعرف من الابتدائية بأن يحسن فى مقابلتها الى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى أعوذ به التجئ اليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (قوله مكانا) باتفاق من البصريين والكوفيين (قوله أو زمانا) عند الكوفيين والاخفش وابن درستويه ومنع ذلك أكثر البصريين وأولوا ما يدل له (قوله أو غيرهما) قال الشاطبى معتذرا عن ابن مالك حيث لم يذكر هذا يمكن أن يكون جعل ابتداء الغاية للمكان هو الاصل وما سواه راجع اليه بالمجاز فكانه جعل الاشخاص اماكن بالتأويل للملازمة الا كن لها اذ لا يقال من فلان الى فلان الا ولهما مكانان بينهما مسافة ويصل الكتاب من أحد المكانين الى الآخر انتهى (قوله من المسجد الحرام) مثال للابتداء مكانا وقوله من أول يوم مثال للابتداء زمانا وقيل التقدير من تأسيس أول يوم ورده السهيلى بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان وقوله انه من سليمان مثال للابتداء غيرهما

ولابتداء الغاية مكانا أو زمانا أو غيرهما نحو من المسجد الحرام من أول يوم انه من سليمان

(قوله

والبدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة والتعليل نحو مما خطاياهم أغرقوا والتأكيد بعد نفي أو شبهه نحو ما جاءني من أحد وهل من خالق غير الله

(قوله والبدل الخ) أنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء (قوله والتعليل) أي عند جماعة (قوله مما خطاياهم أغرقوا) أي اغرقوا لاجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (قوله وللتأكيد) هذه هي الزائدة وهي الدالة على التنصيص على العموم اذا دخلت على نكرة لا تختص النفي نحو ما جاءني من رجل أو تأكيد التنصيص عليه وهي الداخلة على نكرة مختصة بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من أحد والمراد من كونها زائدة كونها في موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها مخل بالمعنى (قوله بعد نفي الخ) لا بد أيضا أن يكون مجرورها نكرة وان يكون فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر أو مفعولا به نحو هل تحس منهم من أحد أو مبتدأ كما مثل والمراد بشبه النفي النهي بلا والاستفهام بهل وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأول هذا على التبعيض أو التبيين أي قد كان شيء هو بعض المطر أو المطر فحذف شيء وأقيمت الصفة مقامه والاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم ابن مالك قال المصنف في الحواشي وقد تزاد في معمول فعل نسبته لمعمولاته على سبيل الايجاب في اللفظ اذا كان المعنى على ان النسبة على سبيل النفي نحو ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب ولا المشركين أن ينزل عليكم من خير من ربكم لأن المعنى يودون أن لا ينزل عليكم من خير فان العرب قد تدخل النفي على شيء ومرادها نفي غيره اذا صح استلزامه له بوجه ومن هذا ما علمت أحدا يقول ذلك الا زيدا لان معناه ما يقول احد ذلك في علمي ولهذا تأولوا *وما خال لدينا منك تنويل* على معنى اخال ان لا تنولينا وقد أشار الى هذا أبو العباس ثعلب في أماليه (قوله نحو وهل من خالق غير الله) قال في التصريح خالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الاصح انتهى وقوله على المحل مبني على أن المجرور بحرف زائد اعرابه محلي وان الاعراب المحلي لا يختص بالمبنيات بدليل فاعل المصدر المخفوض باضافته اليه ونحو ذلك فقد صرحوا بأن اعرابه محلي وقد أسلفنا في باب المبتدأ ان القياس أن يكون جميع ذلك من الاعراب التقديري لقولهم ان الاعراب المحلي ان تكون الكلمة في محل لو كان فيه اسم معرب لكان اعرابه كذا وهذا لا يصح في الكلمة المعربة وقولهم المانع في الاعراب المحلي قائم بجملة الكلمة وفي التقديري بالحرف الاخير وأي فرق بين المتبع والمحكي والمدغم فان اعرابها تقديري وبين المجرور

بحرف زائد أو باضافة المصدر ونحوه الا أن يقال لما كانت حركة المجرور باضافة المصدر والحرف الزائد وشبههما اعرابية استبعدوا أن يعرب بوه تقديرا لئلا يصير الاسم معربا باعرابين فى محل واحد وان كان احدهما لفظيا والآخر تقديريا ولا نظير له بخلاف غيره ثم جعلوا اعرابه محليا فان حركته امابنائية أولا اعرابية ولا بنائية (قوله وللاستعلاء) عند الاخفش والكوفيين وعبر فى المغنى عن هذا والذى بعده بقوله مرادفة على مرادفة فى وكذا ما اشبهه مما استعملت فيه من معنى هو المعنى الاصلى لحرف غيرها وكذا صنع فى بعض الحروف كفى وفى بعضها كالباء جعل نفس تلك المعانى معانى ذلك الحرف وجمع ابن مالك فى الالفية بين الطريقين ولعل التعبير بمرادفة الحرف الآخر أظهر لسلامته من ايهام ان الحرف مشترك بين تلك المعانى وانه حقيقة فيها وليس كذلك بل هو مجاز اما فى الفعل أو الحرف على ما ستعرفه (قوله نحو ونصرناه من القوم) أى عليهم وخرجها المانعون على التضمين أى منعناه بالنصر من القوم كذا فى المغنى وهو مبنى على ان التضمين اشراب لفظ معنى لفظ آخر وهو ماذكره فى القاعدة الثالثة من الباب الثامن وهو أحد أقوال خمسة فى التضمين والمختار منها عند المحققين ان اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من اللفظ الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمعنى يقلب كفيه على كذا أى نادما على كذا وقد يعكس كما فى يؤمنون بالغيب أى يعترفون به مؤمنين وبهذا يندفع ان اللفظ المذكور ان كان فى معناه الحقيقى فلا دلالة على الآخر وان كان فى معنى الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقى وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وتحقيق الكلام فى التضمين يطلب من رسالتنا المعمولة فيه فانها جمعت غرر الفوائد وفرائد القلائد (قوله وللظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالاولى كالآية التى مثل بها أى ماذا خلقوا فى الأرض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها فى ما ننسخ من آية والثانية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة أى فى يوم الجمعة وأوصل فى المغنى معانى من الى خمسة عشر واعلم انه قال فى المغنى فى حرف الباء مذهب البصريين ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان احرف الجزم وأحرف النصب كذلك وما أوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تأويلا يقبله اللفظ كما قيل فى ولأصلبنكم فى جذوع النخل ان فى ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن فى قوله شربن بماء البحر معنى روين وأحسن فى وقد أحسن بى معنى لطف بى واما على شذوذ انابة كلمة عن أخرى وهذا الاخير هو محمل الباب عند أكثر الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون

(وللاستعلاء نحو ونصرناه من القوم وللظرفية نحو ماذا خلقوا من الارض (والى) نحو الى الله مرجعكم جميعا واليه ترجعون

ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا انتهى وقال فى الباب السابع الثالث عشر أى من الامور التى اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ فيتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لانسلم انه مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز أن يقال مررت فى زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون فى الاماكن التى ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لأن التجوز فى الفعل أسهل منه فى الحرف انتهى وفيه أمور الاول ان كلامه فى حرف الباء يقتضى أن الذى يقول بالتضمين اثنان هو والبصريون وان الكوفيين وبعض المتأخرين لا يثبتونه ولم ينبه أحد ممن تكلم على التضمين على الخلاف فيه بين البصريين والكوفيين الثانى ان كلامه يقتضى ان البصريين يجيزون فيما أوهم انابة حرف عن حرف مما سمع تخريجه على الاوجه الثلاثة وكان ينبغى أن لا يصار الى الثالث الا حيث تعذر الاولان وكذا لا يصار الى التضمين الا حيث تعذر التأويل الذى يقبله اللفظ لانه صرح فى المغنى فى الجملة الثالثة مما له محل من الباب الثانى بأن التضمين لا ينقاس وبه صرح ابن جنى لكن فى التصريح آخر باب المفعول معه ان الاكثرين على انه قياسى وظاهر كلام الجماعة حيث يتكلمون على معانى الحروف ان انابة حرف عن حرف لا تثبت الا ان يتعذر التضمين فانهم كثيرا ما يردّوا شاهد الانابة باحتمال التضمين وهذا اما بناء على أن التضمين قياسى أو على أن التجوّز فى الفعل أسهل كما أشار اليه فى المغنى فى الباب السابع وبه يندفع ما يرد من أنه ما المرجح للتضمين على تلك الانابة مع ان كلا لا ينقاس فليحرر الثالث يرد على ما قاله فى الباب السابع أنه يجوز كون المعربين تبعوا الكوفيين وبعض المتأخرين فان مذهبهم أقل تعسفا كما اعترف به فى حرف الباء الرابع صريح قوله ولا يجعلون ذلك شاذا ان القاعدة عندهم مطردة فلا يحتاج بل لا يصح ما ادعاه فى تصحيحها من ادخال قد وقوله ولو صح ذلك لجاز أن يقال الخ يرد عليه انه كان مذهبهم ان الانابة لا تتوقف على سماع جاز ما ذكر ولا مانع منه وان كان مذهبهم انها تنوب سماعا وان تلك الانابة المسموعة ليست شاذة فيحمل عليها ما سمع من غير احتياج الى تأويل آخر كما يدل عليه كلامه فى حرف الباء فلا يلزم جواز أن يقال ذلك لعدم سماعه فتأمل وقوله لان التجوّز فى الفعل اسهل منه فى الحرف لانه قيل لا مجاز فى الحرف واليه ذهب الفخر الرازى واتباعه استنادا الى ان مفهومه غير مستقل بنفسه فان ضم الى ما ينبغى ضمه كان حقيقة والا فهو مجاز

فى التركيب لا فى المفرد وكلامنا فى المفرد ورده هذا الشيخ والى بان الحرف له مدلول فى الجملة بطريق الوضع سواء استقل بنفسه أو قام بغيره فان استعمل فيما وضع له كان حقيقة وان استعمل فى غيره لعلاقة كان مجازا وهذا هو المختار عند أهل المعانى (قوله وهى لانتهاء الغاية مطلقا) أى زمانية أو مكانية أو غيرهما ولم يمثل له وذلك نحو الى هرقل ملك الروم (قوله فلا تتركنى بالوعيد الخ) الوعيد التهديد والمطلى المدهون وفى الصحاح القار القير وقيرت السفينة طليتها بالقار قال فى المغنى وتأول بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف أى مطلى بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام أى لانه حذف الحال أعنى مضافا وأدخل الباء على غير ما حقها ان تدخل عليه لانه ادخلها على الضمير الذى كان مستترا فى مطلى ورفع القار بمطلى وكان حقها ان تدخل على القار ورفع الضمير بمطلى وهذا على رواية رفع القار وأما على رواية جره فهو بدل من الضمير المجرور ولا قلب فيه وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلى معنى مبغض قال ولو صح مجىء الى بمعنى فى لجاز زيد الى الكوفة وفى قوله لو صح الخ بحث يعلم مما أسلفناه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى الى ثمانية معان (قوله وهى للمجاوزة) لم يذكر البصريون لها سوى هذا المعنى (قوله وللبعدية) بالباء الموحدة (قوله لتركبن طبقا عن طبق) أى حالا بعد حال ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا فى الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم فى الشدة مما قبله قاله الدمامينى (قوله فانما يبخل عن نفسه) أى عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدمامينى وفيه ما مر وعلى طريق المحققين فتقدير التضمين فانما يبخل مبعدا بالبخل الخير عن نفسه (قوله وغير ذلك) أوصلها فى المغنى لعشرة معان (قوله وعليها وعلى الفلك تحملون) قال الزمخشرى معناه وعلى الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فى البر والبحر قال شيخ الاسلام قاضى القضاة أبو الحسن على السبكى رحمه الله تعالى توقفت فى هذا الكلام ونظرى فى شيئين أحدهما مدلول وحده والثانى ما كتبته فى مسئلة كل اما الاول فقال النحاة فى وحده مذهب الخليل وسيبويه انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كأنه قال اتحادا واتحادا موضع موحدا ومع الفعل المتعدى نحو ضربت زيدا وحده هو حال من الفاعل أى ضربته فى حال اتحادى له بالضرب ومذهب المبرد انه حال من المفعول أى ضربته فى حال انه مفرد بالضرب وذهب أبو بكر بن طلحة الى انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدى كما قال * والذئب أخشاه ان مررت به وحدى * وذهب جماعة الى انه مصدر موضوع موضع الحال فمنهم من قال

مصدر

وهى لانتهاء الغاية مطلقا
نحو الى المسجد الاقصى
ثم أتموا الصيام الى الليل
وللمصاحبة نحو ولا تأكلوا
أموالهم الى أموالكم
والظرفية نحو
فلا تتركنى بالوعيد كأننى
الى الناس مطلى به القار أجرب
وغير ذلك (وعن) نحو
يوسف أعرض عن هذا عفا
الله عنك وهى للمجاوزة
سرت عن البلد وللبعدية
نحو طبقا عن طبق وللبدل
نحو يوما لا تجزى نفس عن
نفس شيئا وللاستعلاء نحو
فانما يبخل عن نفسه وللتعليل
نحو الا عن موعدة وعدها
اياه وغير ذلك (وعلى) نحو
وعليها وعلى الفلك تحملون
وهى للاستعلاء

مصدر على حذف حروف الزيادة أى اتحاده ومنهم من قال مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام فى أحد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف والمختار ما قاله ابن طلحة وقول سيبويه فى حال اتحادى له بالضرب محمول عليه لانه انما توحده بالضرب اذا لم يكن غيره مضروبا معه وقد يشاركك الضارب غيره فى ضرب ذلك المضروب ألا ترى انك تقول ضربت زيدا وحده وضربت وحدى زيدا وعمرا اعلم أن معناها افراد ما تضاف اليه اما المتكلم واما المخاطب كوحدك واما الغائب فى معنى ذلك الفعل واذا جعلتها خبرا فى قولك زيد وحده فهذا زيد استقر وحده فمعنى الحصر والانفراد موجود ومعنى الظرفية بعيد لكنه تقرير نحوى والمعنى لا يختلف وانما النظر فى ان وحد المضاف الى الضمير أى ضمير كان هل هو المحصور فى الفعل أو الفعل محصور فيه اذا قلت ضربت زيدا وحده واردت لا مضروب لك سواه هل حصرته فى ضربك أو حصرت ضربك فيه قد تبين ان المراد الثانى فالمحصور هو الفعل والمحصور فيه هو المضروب فلا مضروب لك غيره وقد يكون له ضارب آخر فهذا معنى الافراد الذى قدمنا والتقييد انما هو للفعل فى المفعول ومما يبين هذا ان الحال تقييد للفعل لا للمفعول وهو فى قوة خبرثان فاذا قلت رأيت زيدا راكبا فكانك أخبرت برؤيته وكونه فى حال الرؤية بخلاف قولك رأيت زيدا الراكب لم تخبر بركوبه بل قيدته بالركوب وصفا له فوحده اذا اعربته حالا ظهر فيه هذا وان اعربته ظرفا وهو بعيد فكذلك لان العامل فى الظرف هو الفعل وليس فيه تخصيص للمفعول أصلا ولا تقييد بخلاف الصفة وبذلك تبين لك معنى وحده فاذا قلت أكلت من الانعام وحدها فقد افردت أكلك وحصرته فيها فليس لك مأكول غير الانعام فكانك قلت أكلت بعض الانعام ولم آكل شيئا غير ذلك فهى فى قوة قضيتين نفى واثبات ولهذا لم يصح أن تقع فى صغرى الضرب الاول من الشكل الاول لاشتراط أن تكون موجبة هذا اذا قلت أكلت من الانعام وحدها فلو ادخلت حرف النفى فقلت ما أكلت من الانعام وحدها احتمل النفى أن يكون لكل من القضيتين فلا تكون أكلت شيئا من الانعام بل أكلت من غيرها ويكون التقييد لنفى الاكل لا للاكل المنفى واحتمل أن يكون النفى للقضية النافية فقط فتكون قد نفيت عدم اكلك من غيرها فتكون قد أكلت من غيرها ويحتمل أن تكون أكلت منها وأن لا تكون فصارت هذه القضية بدخول حرف النفى تحتمل ثلاثة معان أن لا تكون أكلت شيئا لا منها ولا من غيرها أو أنك أكلت منها دون غيرها أو انك أكلت من غيرها ولم تأكل منها وانما احتمل هذه المعانى الثلاثة لانك سلبت المجموع من الاثنين وسلب المركب

من اثنين بثلاث طرق هذا اذا قدمت السلب على الفعل كما مثلنا فلو أخرته فقلت الانعام وحدها لم آكل منها هل نقول انه كذلك كما لو قدم النفي أو نقول يختلف المعنى كما في تقديم النفي على كل وتأخيره عنها والذي أذوقه من قولك للانعام وحدها لم آكل منها انك لم تأكل من الانعام شيئا وانك قد تكون أكلت من غيرها ولا يحتمل انك أكلت منها ومن غيرها لان التقييد لنفي الاكل فنفي الاكل مقيد بالانعام وليس المراد نفي الاكل المقيد وانما جاء ذلك من جهة ان المحكوم به في هذه القضية هو المنفي فهي في حكم المعدولة وأما ما سبق في حكم السالبة البسيطة اذا عرفت هذا ففي قولنا على الانعام وحدها لا تحملون معناه تقييد نفي الحمل بالانعام لا نفي الحمل المقيد بالانعام كما فهمه الزمخشري ولا بد أن يتقرر عندك الفرق بين سلب الحكم والحكم بالسلب وانه اذا تقدم النفي فهو سلب الحكم فان كان المحكوم به واحدا انتفى وان كان مركبا انتفى المركب والمركب ينتفي بانتفاء أحد افراده واذا تأخر النفي فلا يخلو اما أن يصح تسلطه على ما قبله واعماله فيه أولا فان صح واقتضت العربية اعماله فيه فكما لو تقدم كقولك من الانعام وحدها لم آكل فيحتمل المعاني الثلاثة كما لو تقدم كما قال الشاعر كله لم أصنع بنصب كله وان لم يعمل فيه كان النفي هو المحكوم به فيتعين ما قلناه سواء اشتغل بضميره بحيث لو لم يشتغل به لعمل فيه أولا وقولك على الانعام وحدها لا تحملون من هذا لان تحملون والحالة هذه لا يصح اعماله في على الانعام واذا تقرر ذلك فلا يصح أن تقول على الانعام وحدها لا تحملون لكن عليها وعلى الفلك فلذلك لم يجر على ما قاله الزمخشري أول ما رأيته ونفر طبعي منه ثم عرضته على الميزان فظهر لي ما قلته لك وأما ما كتبته في مسئلة كل فلا حاجة الى ذكره هنا فانه قد ظهر ما حاولت بيانه والله أعلم انتهى ما حرره الامام السبكي ومن خطه نقلت وانما نقلته لعزته وكثرة فوائده واختصرت منه شيئا قليلا في حكاية الاقوال في وحده (قوله أي العلو) يعني ان الذي في الاستعلاء ليس للطلب ثم ان العلو اما على المجرور وهو الغالب كما مثل أو على ما قرب منه نحو او أجد على النار هدى (قوله على ملك سليمان) أي في زمن ملكه ويحتمل أن تتلوا تضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا (قوله اذا رضيت الخ) صدر بيت لقحيف العامري عجزه * لعمر الله أعجبني رضاها * وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط قال في التصريح بعد نقل ما ذكر وقال أبو عبيدة انما ساغ هذا لان معناه اقبلت علي انتهى والظاهر ان هذا راجع لطريق التضمين غايته انه ضمن رضي معنى اقبل

والفعل

أي العلو وهو حسي كما مر ومعنوي نحو على العرش استوى وللمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم وللظرفية نحو على ملك سليمان وللمجاوزة نحو اذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها وللتعليل نحو

والفعل الذى يدعى تضمين الفعل المذكور له لا يدعى تعيينه بل الشرط صحة تسليطه على الحرف المذكور فتدبر (قوله ولتكبروا الله على ما هداكم) فى الكشاف وانما عدى فعل التكبير بحرف الاستعلاء لكونه مضمنا معنى الحمد كانه قيل ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المصنف فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتى بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى قال الدمامينى وفيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال المصنف وأيضا على الثانية ظاهرة فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى قال الدمامينى قد يمنع ظهور شئ منهما فى التعليل (قوله والغير ذلك) أوصل فى المغنى معانيها الى تسعة (قوله الظرفية) أى مكانية أو زمانية (قوله ولاصلبنكم فى جذوع النخل) فى هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فى الشئ كالقبر للمقبور (قوله والغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى الى عشرة (قوله وللاستحقاق) فسرها فى المغنى بانها الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والملك لله والامر لله قال ومنه وللكافرين النار أى عذابها فنبه على ان اللام هنا واقعة بين ذات ومعنى مقدر مضاف الى النار أقيمت هى مقامه فى اعرابه وانما قدر ذلك لان الكافرين لا يستحقون ذات النار وانما يستحقون عذابها ثم تجعل اللام فيه للاختصاص كما فى الجنة للمؤمنين لان النار ليست مختصة بالكافرين بل تكون أيضا لمن شاء الله من غيرهم بخلاف الجنة لا تكون الا للمؤمنين وتبعه الشارح فى ذلك (قوله وانى لتعرونى) صدر بيت لابى صخر الهذلى عجزه * كما انتفض العصفور بلله القطر * ومر الكلام عليه فى باب المفعول له (قوله لله درك) أى ما أكثر درك بالدال المهملة (قوله وللاستعلاء) حقيقة كما مثل ومجازا نحو وان اسأتم فلها أى عليها (قوله وللقسم) وتختص بالجلالة لانها خلف عن التاء المثناة (قوله وللعاقبة) وتسمى لام الصيرورة والمآل (قوله لدوا للموت وابنوا للخراب) تمامه * فكلكم يصير الى ذهاب * فان الموت ليس علة للولادة والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الى ذلك ومنع بعضهم الصيرورة فى اللام وردها الى التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه وأهل البيان يجعلون ذلك من قبيل الاستعارة فى الحرف وتقريره يطلب من موضعه (قوله والغير ذلك) أوصل معانيها فى المغنى لاثنين وعشرين (قوله من تبعيض) أثبته الاصمعى والفارسى وابن مالك (قوله عينا يشرب بها عباد الله) قيل ضمن يشرب معنى يروى وقال الزمخشرى المعنى يشرب بها الخمر فتلب كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبعيض لصح زيد بالقوم تريد من القوم وقبضت بالدراهم أى من

لتكبروا الله على ما هداكم والغير ذلك (وفى) نحو فى جنات النعيم وفيما اشتهت الانفس وهى للظرفية أى حلول الشئ فى غيره حقيقة أو مجازا قال الجرجانى فالظرفية الحقيقية حيث كان للظرف احتواء وللمظروف تحيز نحو الدرهم فى الكيس والمجازية اذا فقد الاحتواء نحو زيد فى البرية أو التحيز نحو فى صدر فلان علم أو فقدا معا نحو فى نفسه علم وللمصاحبة نحو أدخلوا فى أمم وللسببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه وللاستعلاء نحو ولاصلبنكم فى جذوع النخل والغير ذلك (واللام) نحو لله ما فى السموات له ما فيها وهى للملك نحو المال لزيد وللاختصاص نحو الجنة للمتقين وللاستحقاق نحو النار للكافرين أى عذابها وللتعليل نحو

وانى لتعرونى لذكراك هزة

وللتعجب نحو * لله درك فارسا وللاستعلاء نحو يخرون للاذقان وللقسم نحو لله لا يؤخر الاجل وللعاقبة نحو

لدوا للموت وابنوا للخراب فكلكم يصير الى التراب

والغير ذلك (والباء) ولا فرق بين أن تكون (للقسم) نحو بالله لافعلن وبه لافعلن (أو غيره) من تبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله

الدراهم اهـ وقد قدمنا ما يعلم منه الجواب وقال الشهاب القاسمي هذا كله غير ما قاله الشافعية نقلا عن اللغة من أن الفعل المتعدي اذا تعدى بالباء كان المقصود التبعيض لان هذا يختص بالمتعدى انتهى وفيه ان قبضت متعد (قوله واستعانة) هي الداخلة على آلة الفعل حقيقة كما مثل أو مجازا نحو بسم الله لان الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الا كمل الا بها على أحد القولين فيها (قوله وظرفية) زمانية كما مثل أو مكانية نحو وما كنت بجانب الغربي (قوله أو مصاحبة) ومنه باء البسملة على القول الاظهر عند الزمخشري (قوله وسببية) قال الرضي السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل قال أبو حيان وأصحابنا فرقوا بين باء السببية وبين باء الاستعانة فقالوا باء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة (قوله وتعويض) وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على الاعواض والاثمان حسا كما مثل أو معنى نحو كافأت احسانه بضعف قال في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم نقدرها باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع في لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لان المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا يتبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين جمعا بين الادلة (قوله وتوكيد) وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وجائزة وضرورة والمفعول والمبتدأ والخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس وموجب فيتوقف على السماع والحال المنفي عاملها عند ابن مالك والتوكيد بالنفس والعين وتفصيل ذلك يطلب من المغني (قوله نحو كفى بالله شهيدا) هذا من الزيادة الغالبة قال في المغني والغالبة في فاعل كفى (قوله وكفى بجسمي الخ) صدر بيت للمتنبي * لولا مخاطبتي اياك لم ترني * قال في المغني في أوائل الباب السابع وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ كقوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون وقوله

كفى بجسمي نحولا انني رجل * لولا مخاطبتي اياك لم ترني

ولهذا أعيد الضمير بعد قوم ورجل الى ما قبلهما لا اليهما انتهى وبه يعلم انه لا تغليب في الخطاب في تجهلون خلافا لما في التلخيص وليس فيه مراعاة المعنى على اللفظ خلافا لما في عروس الافراح ولما في المغني في القاعدة الرابعة من الباب الثامن لانه مبني على أن ضمير تجهلون لقوم لا لانتم وبه يعلم أيضا ردة قول الدماميني في الشرح الممزوج في الكلام على بيت المتنبي في حرف الباء وأتى بضمير الحضور في صفة رجل مع أن طريقه الغيبة اذ هو اسم ظاهر لكونه مسندا الى ضمير الحاضر من قوله انني

واستعانة نحو كتبت بالقلم
وظرفية نحو نجيناهم بسحر
ومصاحبة نحو ادخلوا
بالسلام وسببية نحو فبما
نقضهم ميثاقهم وتعويض
نحو بعت هذا بهذا وتوكيد
نحو فكفى بالله شهيدا
وكفى بجسمي نحولا انني رجل

ومثله يجوز فيه الامران نظرا الى المخبر عنه والى الخبر تقول أنا رجل قمت وأنا رجل قام (قوله وبدل) قال الشهاب القاسمي كأنه افارق باء التعويض بان المراد بذلك ماوقع فيه مقابلة شئ بشئ بان يدفع شئ من أحد الجانبين ويدفع من الجانب الآخر شئ في مقابلته والمراد بهذه أن يختار أحد الشيئين على الآخر بحيث لا يسد الآخر عنده مسد الاول ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين وقال السيوطي الظاهر ان باء العوض داخلة في باء البدل انتهى وفي قوله بان يدفع الخ نظر لانه لا يظهر في العوض المعنوي الا بتكلف (قوله وتعدية) قال حفيد الموضح في حواشيه فان قلت أليست الباء للتعدية في بقية المواضع قلت بلى ولكنها تمحضت للتعدية ولم تفد غيرها بخلاف بقية المواضع فانها أفادتها مع شئ آخر فلذلك أفرد معنى التعدية وجعل قسما على حدة انتهى وهذا يقتضي ان المراد بالتعدية المفردة مطلق ايصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه الى الاسم وفيه أن التعدية بهذا المعنى ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وانما ذلك أمر لفظي يشترك فيه جميع الحروف الجارة لانها وضعت لتوصيل الافعال الى الاسماء وكان يلزمهم أن يعدوا التعدية معنى لكل حرف جار اذا لم يظهر له معنى غيرها ولم يفعلوا ذلك نعم عدابن مالك التعدية من معاني اللام واعترضه الشاطبي بانه لم يذكر أحد من النحويين هذا المعنى في اللام فيما أعلم وبما ذكرناه وتبع المصنف ابن مالك في التوضيح قال شارحه والاولى اسقاطه لعدم مثال له سالم من الاحتمال وهذا يدل على أن التعدية المعدودة من معاني الباء تعدية خاصة وهو الحق لان المراد بها التعدية المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا قال الجامي عند قول الكافية والتعدية أي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمنه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدر الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وأما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف (قوله نحو ذهب الله بنورهم) فيه اشارة الى رد قول المبرد والسهيلي ان بين التعدية بالباء والهمزة فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب كما في المغني ونوزع في ذلك بانه يجوز أن يكون تعالى وصف نفسه بالذهاب على معنى يليق به كما وصف نفسه بالمجيء في قوله وجاء ربك وهذا ظاهر قال في المغني وأما ولو شاء الله لذهب بسمعهم فيحتمل أن الفاعل ضمير البرق ولكون المراد بالتعدية المذكورة في معاني الباء ماذكر اعترض على من مثل لها بمررت بالوادي اذ لا يصح أن يقال المعنى صيرت الوادي مارا (قوله ومجاوزة) قيل تختص بالسؤال كما مثل وقيل

وبدل نحو ما يسرني أنني شهدت بدرا بالعقبة وتعدية نحو ذهب الله بنورهم ومجاوزة نحو فاسأل به خبيرا

لا تختص بدليل و يوم تشقق السماء بالغمام (قوله والصاق) قال في المغني قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه فكان ينبغي للشارح تقديمه على غيره
والبداءة به كما صنع في المغني (قوله حقيقة) وهو نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه
كسطوت بزيد وما يصل الفعل اليه بدونه نحو أمسكت بزيد فان الباء افادت ان
امساكك لزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فانه يفيد منعه التصرف
بوجه ما (قوله نحو مررت بزيد) عن الاخفش ان الباء فيه بمعنى على بدليل وانكم
لتمرون عليهم مصبحين ورده في المغني بما حاصله ان كلا من الالصاق والاستعلاء اذا
لم يكن حقيقيا فيه واستعمال حرف الالصاق مع المرور أكثر من استعمال حرف
الاستعلاء كان الاولى جعل الباء للالصاق المجازي دون الاستعلاء المجازي وبه
يندفع ما للدماميني واعلم انه ذكر في المغني للباء أربعة عشر معنى فكان على الشارح
أن يقول كما صنع في غيرها وغير ذلك وانه لم يذكر في المغني من معانيها التعليل وقد
ذكره في التسهيل قال في شرحه وهي التي يحسن في موضعها اللام غالبا نحو فبظلم
من الذين ثم قال واحترزت بغالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله
وهو حي وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا
هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شيء واحد قال السيوطي هذا هو الحق
انتهى وفي شرح جمع الجوامع للجلال المحلي ما يصرح بذلك لانه قال المعبر عنه هنا
بالسبب هو المعبر عنه في القياس بالعلة لكن في الاشباه والنظائر لصاحب جمع
الجوامع مولانا التاج السبكي قدس سره ان الفرق بينهما ثابت لغة ونحوا وشرعا
قال اللغويون السبب كل شيء يتوصل به الى غيره ومن ثم سموا الحبل سببا وذكروا
ان العلة المرض وكلمات يدور معناها على أن العلة أمر يكون عنه أمر آخر وذكر
النحاة ان اللام للتعليل ولم يقولوا للسببية وقال أكثرهم الباء للسببية ولم يقولوا
للتعليل وذكر ابن مالك السببية والتعليل وهذا صريح بانهما غيران وذكروا
أيضا ان الباء للاستعانة وهي غيرهما والحاصل ان الباء الداخلة على الاسم الذي
لوجوده أثر في وجود متعلقها ان صح نسبة العامل الى مصحوبها مجازا فباء الاستعانة
نحو كتبت بالقلم وتعرف بانها الداخلة على أسماء الآلات والا فان كان المتعلق انما
وجد لاجل وجود مجرورها فباء العلة نحو فبظلم ألا ترى أن وجود التحريم ليس
الا لوجود الظلم وتعرف بانها الصالحة غالبا لحلول اللام محلها وان لم يكن المتعلق
كذلك فباء السببية نحو فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ألا ترى ان اخراج الثمرات
مسبب عن وجود الماء ولم يكن لاجل الماء بل لاجل مصلحة العباد وبهذا
التقسيم علمت أن باء الاستعانة لا تصح في الافعال المنسوبة الى الله تعالى وقال

والصاق حقيقة نحو وبي
بمعنى قام به
غرام أي الصق به
أو مجازا نحو مررت بزيد
أي ألصقت مروري بمكان
يقرب منه

أهل الشرع السبب ما يحصل الشيء عنده لا به والعلة ما يحصل به وأنشد ابن السمعاني على ذلك

المقترن الشيء لاشيء علة * تكون به كالنار تقدح بالزند

والمعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده والسبب انما يفضي الى الحكم بواسطة أو بوسائط ولذلك يتراخى الحكم عنه حتى توجد الشرائط وتنتفي الموانع وأما العلة فلا يتراخى الحكم عنها اذ لا شرط لها بل متى وجدت أوجبت معلولها بالاتفاق حكاه امام الحرمين والابدى وغيرهما ووجهوه بدلائل كثيرة وهو وان كان في العلة العقلية فالشرعية مثلها الا في عدم الايجاب بنفسها ومعنى ايجاب العلة عندنا مع أنه لا ايجاب لفعل تلازم العلة والمعلول واستحالة ثبوت أحدهما دون الآخر كما قاله الامام في الشامل وقد أشار الى الفرق بين العلة والسبب الفقهاء فقال الغزالي الفعل الذي له مدخل في الزهوق ان لم يؤثر في الزهوق ولا فيما يؤثر فيه فهو الشرط وان أثر فيه وحصله كالقد والحز وان لم يؤثر في الزهوق ولكنه أثر في حصوله فهو السبب انتهى ملخصا واغا سقناه لنفاسته (قوله ثم الثاني) أي ثم أشار الى النوع الثاني وهو ما يجر الظاهر فقط (قوله أو مختص بالظاهر) أي مقصور عليه لا يتجاوزه الى الضمير فالباء داخلة على المقصور عليه قال السيد في حواشي الكشاف الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص يقتضي بحسب مفهومه الاصلي أن تدخل الباء على المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد أي صار مقصورا عليه لا يتجاوزه الى غيره وهذا عربي جيد الا أن الاكثر في الاستعمال ادخال الباء على المقصور بناء على أن تخصيص شيء بآخر في قوة تمييز الآخر به عن نظائره فاستعمل فيه مجازا مشهورا زاد في حواشي المطول حتى صار كأنه حقيقة فيه واما أن يجعل من باب التضمين بشهادة المعنى فيلاحظ المعنيان معا وتكون الباء المذكورة صلة للضمن ويقدر للمضمن فيه اخرى فيقال في نخصك بالعبادة نميزك بها مخصصا اياها بك انتهى وقد عرفت منه أن دخولها على المقصور عليه سر المفهوم الاختصاص الاصلي وان دخولها على المقصور هو الاكثر فلا اعتراض عليه كما غلط فيه جماعة منهم بعض شراح الالفية عند قوله والاسم قد خصص بالجر وان السيد موافق للسعد في أن دخولها على المقصور أكثر خلافا لما عليه الشهاب القاسمي في حواشي المختصر ان السيد والسعد اتفقا على جواز الامرين واختلفا في الغالب فالسعد قال الغالب دخولها على المقصور والسيد قال على المقصور عليه (قوله رب) انما اختصت بالظاهر لاختصاصها بالنكر وستعرف وجهه واعلم ان رب حرف زائد في الاعراب أي غير

ثم أشار الى الثاني بقوله (أو مختص بالظاهر) أي بخفضه (وهو) سبعة أيضا (رب)

متعلقة بشئ دون المعنى لدلالتها على التكثير أو التقليل ولا تختص من بين حروف
الجر بذلك خلافا لما في المغني لمشاركة لولا ولعل في لغة من جر بهما لها في هذا الحكم
كما نص على ذلك في بحث لعل والباب الثالث وقول الشمني المراد اختصاصها بذلك
عن الحروف المشهورة دون الشاذة كلعل والغير المشهورة كلولا يوهم أن الشاذة
كلها لا تتعلق وفيه ان متى في لغة هذيل وكي من الحروف الشاذة وظاهر كلامهم
انهما يتعلقان كتعلق ما استعملا بمعناه فان متى بمعنى من وكي بمعنى اللام واذا علمت
ان رب حرف زائد في الاعراب فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح عندي رفع
على الابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ولا يجوز أن
يكون مبتدأ والجملة بعده خبر والرابط محذوف أي لقيته لان في ذلك تهيئة العامل
للعمل وقطعه عنه وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب ويقدر الناصب
بعد المجرور وقبل الجار لان لها الصدر ويجوز مراعاة محله كثيرا نحو رب امرأة
صالحة لقيت ورجلا صالحا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا نبه عليه
في المغني لكنه قال في الكلام على أقسام العطف وله أي للعطف على المحل شروط
ثلاثة عند المحققين أحدها امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح وهذا الشرط
مفقود هنا فلعلها مستثناة فليحرر (قوله وهي موضوعة للتكثير والتقليل) أي
لانشائهما (قوله لكن استعمالها الخ) أي وليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين
ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة (قوله ومنه ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين) في الكشاف ما يقتضي أن هذه الآية من الثاني فانه قال
فان قلت متى يكون ودادتهم قلت عند الموت أو يوم القيامة اذا عاينوا حالهم وحال
المسلمين وقيل اذا رأوا المسلمين يخرجون من النار فان قلت فما معنى التقليل قلت
هو وارد على مذهب العرب في قولك لعلك ستندم في فعلك وربما ندم الانسان
على فعل ولا يشكون في تندمه ولا يقصدون تقليله ولكنهم أرادوا لو كان الندم
مشكوكا فيه أو كان قليلا لحق عليك أن لا تفعل هذا الفعل لان العقلاء يتحرزون
من الغم المظنون كما يتحرزون من المتيقن ومن القليل كما من الكثير وكذلك المعنى
في الآية لو كانوا يودون الاسلام مرة فبالحري أن يسارعوا اليه فكيف وهم
يودونه كل ساعة وقيل تدهشهم أحوال ذلك اليوم فيبقون مبهوتين فان كانت منهم
افاقة في بعض الاوقات من سكرتهم تمنوا فلذلك قلل وقوله لو كانوا مسلمين حكاية
ودادتهم وانما جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كقولك حلف بالله لافعلن ولو
قيل ولو كنا مسلمين لكان حسنا (قوله ولها صدر الكلام) لانها وضعت للانشاء
وكل ما هو كذلك موضعه الصدر ولان التقليل جار مجرى النفي والمراد تصديرها

وهي موضوعة للتكثير والتقليل لكن استعمالها في الاول كثير ومنه ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ولها صدر الكلام من بين أحرف الخفض

الكلام هي فيه وان كان ذلك الكلام مبنيا على غيره ألا ترى ان ماحرف نفي له صدر الكلام وانه يصح ان زيدا ماقام فاندفع ما يراد انها وقعت خبرالان المشددة في قوله

أماوي اني رب واحد أمه * قتلت فلا قتل لدي ولا أسر

وان المخففة في قوله

تيقنت ان رب امرئ خيل خائنا * أمين وخوان يخال أمينا

على انه تقدير ان ذلك ضرورة (قوله ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة) علله الرضي بان رب علم القلة وانما يحتاج للعلامة في المحتمل للقلة والكثرة حتى يصير بالعلامة نصا في أحد المحتملين والمعرفة امادالة على القلة فقط كالمفرد المعرفة أو الكثرة فقط كالمجموع وأما النكرة فللقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل أي واحد وماجاءني رجل أي هذا الجنس انتهى ملخصا ويمكن ان يخص منه الوجه وان قلنا انها للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا ثم المراد لا يجر بها الا ذلك باعتبار الاستعمال الكثير فلا ينافيه قوله بعد وقد تجر رب ضمير الغيبة (قوله نحو رب رجل وأخيه) فرجل نكرة لفظا ومعنى وأخيه نكرة معنى فقط لتأويله بالنكرة قال المصنف في حواشي التسهيل وجواز رب رجل وأخيه شبيه بقول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها * قال الدماميني وجه الجمع انه أضمر في نفسه تشبيه المنية بالسبع ودل على ذلك بذكر شيء من لوازم السبع وهو الاظفار وكذا المتكلم قال المذكور نوى بالمضاف التنكير ودل على ذلك باستعماله في سياق ما يستلزم تنكيرا انتهى ولا يجوز جرها للثاني الا بطريق التبعية للاول فلو قيل رب أخيه لم يجز كما في القاعدة الثانية من الباب الثامن من المغني (قوله والغالب في هذا الظاهر وصفه) هذا واضح اذا جعلت للتقليل الذي هو مدلولها لانه اذا وصف الشيء صار أخص وأقل مما لم يوصف قال في التسهيل خلافا للمبرد ومن وافقه قال المرادي وقد اعتل ملتزمه بعلل لا تقوى واستدل من لم يلتزمه بالسماع قال المصنف وهو ثابت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح وأنشد على ذلك أبياتا منها قول أم معاوية

يارب قائلة غدا * يالهف أم معاويه

وللاول ان يقول الموصوف محذوف أي يارب امرأة قائلة الا ترى ان جميع ما في الابيات التي استشهد بها صفات (قوله كأن الغالب حذف متعلقها) هذا ماذكره في المغني في بحث رب حيث قال في عد ما انفرد به وغلبة حذف معداها ومراده بمعداها متعلقها وقال في الباب الثالث الرابع أي مما استثنى من قولنا لابد لحرف الجر من متعلق رب في رب رجل صالح لقيته أو لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ

ولا يجر بها الا فرد خاص من الظاهر وهو النكرة لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو رب رجل وأخيه والغالب في هذا الظاهر وصفه كأن الغالب حذف متعلقها

في الاوّل أو مفعول على حد زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير أو التقليل لا للتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور رب فيهما حرف جر معد فان قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه لا يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاوّل وان قالوا انها عدت محذوفا تقديره حصل أو نحوه كما صرح جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت انتهى ففي بحث رب شيء على كلام الجمهور لكن دعوى ان الغالب حذف المتعلق لم يذكره من الجمهور لكن قال ابن يعيش ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى ان بعضهم قال لا يجوز اظهاره الا في الضرورة ثم ان كلام الجمهور لا يناسب دعواه هنا لك ان رب حرف جر زائد في الاعراب وانما يناسب كلام الرماني وابن طاهر ومن ثم اعترضه الدماميني هنالك بما حاصله ان كلامه متدافع وقول الشمني في الجواب مراده بالمعدى الفعل الذى مجرورها مفعوله لا يعدى نفعا هذا وقوله لان مجرورها مفعول في الثاني فيه أمران الاوّل ان كونه مفعولا لا ينافي التعلق والثاني ان التعلق معناه ان المتعلق معمول بحسب المحل الا أن يراد أنه مفعول لفعل يتعدى بنفسه فلا حاجة لتعلق الحرف بمعنى تعديته للفعل بدليل مقابلته هذا الكلام بقوله وقال الجمهور رب فيهما حرف جر معد ثم انه يمكن الجواب عن اعتراضه على الجمهور باختيار الشق الاوّل وتعدى الفعل بنفسه لا يمنع تعديه بالحرف اذا قصد معنى لا يحصل بدون تعديه بذلك الحرف فانه لو عدى هنا بنفسه فات معنى التقليل أو التكثير ونظيره صحة قولك أخذت من البر فعديت الفعل بمن لافادة معنى التبعيض وان كان يتعدى بنفسه وأخذ معموله في المثال الثاني لا يمنع جعله معمولا لمثله كما في زيدا ضربته واعترض الدماميني على الجمهور بانه لو كان كما يقولون لم يعطف على محل مجرورها رفعا ونصبا في الفصيح وقد جاز تقول رب رجل وأخاه أكرمت فيجعلون لها حكم الزائد في الاعراب وان لم تكن زائدة في المعنى ولا يجوز في الفصيح بزيد وأخاه مررت ويجاب بانه انما صح العطف على محل مجرورها لانها كالزائد بخلاف ما نظر به فليتأمل (قوله ومضيه) أي والغالب مضى متعلقها ومن غير الغالب وقوعه مستقبلا كما في قول جحدر

فان اهلك فرب فتى سيبكي * على مهذب رخص البنان

ووقوعه حالا كقوله * رب مرئ في وقتنا مستريح * وهذا ما مشى عليه في المغنى ومذهب المبرد والفارسي وأكثر النحويين انه يجب مضيه وبيت جحدر مؤوّل على حكاية حال ماضية هذا ان جعل سيبكي جواب ان وأما ان جعل صفة

مجرورها

ومضيه وقد تحذف ويجب بقاء عملها وذلك بعد الواو كثير كقوله

جر و رهما وحذف الجواب اى لم اقض حقه فلا يبقى فى البيت حجة وذهب ابن السراج الى أنه يجوز أن يكون حالا ومنع أن يكون مستقبلا قال فلا يجوز رب رجل سيقوم الا أن يريد رب رجل موصوف بهذا الوصف (قوله وليل كموج البحر) الخ صدر بيت لامرئ القيس عجزه * على بأنواع الهموم ليبتلى * والشاهد فى وليل حيث حذف رب فيه بعد الواو أى رب ليل كموج البحر فى كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة لليل أى ستوره وقوله ليبتلى أى لينظر ما عندى من الصبر والجزع أو يعوزنى وأصله ليبتلينى فحذف المفعول (قوله فمثلك حبلى الخ) صدر بيت لامرئ القيس عجزه * فالهيتها عن ذى تمائم محول * والشاهد فى قوله فمثلك حيث حذف رب فيه بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا ومعنى ألهيتها اشغلتها والتمائم التعاويذ واحدتها تميمة والمحول بضم الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الياء آخر الحروف وهو المرضع وامه حبلى أو الذى يرضع وأمه تجامع وأما الغيلة بكسر الغين فهى التى تؤتى وهى ترضع أو حامل ويروى محول على الاصل والقياس محيل (قوله بل بلد الخ) صدر بيت لرؤبة عجزه * لا يشترى كتانه وجهرمه * والشاهد فى قوله بل بلد حيث حذف رب بعد بل أى بل رب بلد والفجاج الطرق والقتم الغبار وقوله جهرمه أصله جهرمية بياء النسب وهى بسط شعر تنسب الى قرية بفارس تسمى جهرم بفتح الجيم أو جعل الجهرم اسما باخراج ياء النسبة عنه وبقى ان رب تحذف من غير أن يتقدمها حرف وهو قليل كقوله
* رسم دار وقفت فى طلله * أى رب رسم دار وقد جعل فى التوضيح الحذف بعد الفاء كثيرا وبعد الواو أكثر وبعد بل قليلا وبدونهن أقل (قوله وقد تجر رب ضمير الغيبة) اختلف فى هذا الضمير فقيل معرفة واليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير (قوله فيلزم افراده الخ) استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربهما امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء (قوله ومذ ومنذ) لانهما لما اختصا بالوقت اختصا بالظاهر الاظهر فى الدلالة على الوقت ليظهر الاختصاص (قوله ولا يجر بهما الا نوعا خاصا الخ) قد يوجه بان معناهما اذا كانا اسمين الوقت فخصا بجر الاوقات للمناسبة بين معناهما اسمين وحرفين وأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه فتقديره مذ زمن ان الله خلقه (قوله المعين) خرج المبهم فلا يقال مذ او منذ يوم أو غد لانهما انما يدخلان على الوقت الذى يجاب به متى وكم وهذا اذا لم يكن معدودا نحو ما رأيته منذ يومين ولهذا قال المصنف فى الحواشى شرط الوقت أن يكون معدودا أو معرفا وقال وكالزمان

وليل كموج البحر أرخى سدوله
و بعد الفاء قليل كقوله
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
و بعد بل أقل كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه
وقد تجر رب ضمير الغيبة فيلزم
افراده وتذكيره وتفسيره
بتمييز مطابق للمعنى نحو ربه
رجلا أو امرأة أو رجلين
أو رجالا أو نساء (ومذ ومنذ)
ولا يجر بهما الا نوع خاص
من الظاهر وهو الزمن
المعين لا المستقبل

ما يسأل به عن الزمان بشرط أن يكون مما يستعمل ظرفا فيقال ما رأيته منذ ثلاثة أيام
فتقول منذ كم و يقال ما رأيته منذ يوم الجمعة فتقول منذ متى ومذ اى وقت ولا يجوز
مذ ما لان ما لا تكون ظرفا وأجازه بعضهم لان ما قد تشبه بالظرف ألا ترى انها تكون
مع الفعل بمنزلة المصدر وذلك المصدر يكون ظرفا نحو سبحان ما سخركن لنا وسبحان
ما سبح الرعد بحمده وقال وشرط الوقت أيضا التصرف فلا يجوز زمذ سحر تريد به
سحرا بعينه لانه لا يتصرف فلا يجر ولا يرفع (قوله ماضيا كان الخ) هذا مع المعرفة
كما مثل فان كان المجرور بهما نكرة معدودة كانا بمعنى من والى بقى هنا شئ وهو
أن عاملهما اذا كانا بمعنى الماضى أو الحاضر هل يتعين أن يكون فعلا ماضيا
كما فى امثلتهم أو يجوز أن يكون فعلا مضارعا منفيا بلم أو غير منفى بمعنى الحال وأما اذا
كان بمعنى الاستقبال فالظاهر المنع لانهما لا يدخلان على المستقبل وأما فعل الامر
فيدل على زمانى الحال والاستقبال نظرا الى المطلوب به واسم الفاعل واسم المفعول
ونحو ذلك فليحرر أمرها كذا بخط شيخنا الغنيمى بهامش الاشمونى (قوله وذلك
رفع تاليهما خبرا عنهما) سوغ الابتداء بهما انهما معرفتان بمعنى الامد او المدة
وهذا المذهب هو الذى اختاره ابن الحاجب وصرح بانه مذهب المحققين قال
الدماميني وهو مشكل بعدهم مذ ومنذ فى الظروف لان كونهما مبتدأين مناف
لكونهما ظرفين ويمكن الجواب بانه لا يلزم التنافى الا لو صرح بانهما ظرفان
لا يتصرفان ومجرد عدهما فى الظروف لا ينافى تصرفهما وخروجهما عن الظرفية
فليتأمل نعم قال المرادى لا تكون مذ ومنذ عند الاخفش الا مبتدأين فهو مناقض
لعزوه له ظرفيتهما اذا وليهما اسم مفرد وقال الاخفش وجماعة ظرفان مخبر بهما
عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بينى وبين لقائه
يومان وقيل هما ظرفان وما بعدهما فاعل بفعل محذوف أى مذ كان أو مذ مضى
يومان وعليه يكون الكلام كلاما واحدا مشتملا على جملتين وعلى القولين قبله يكون
كلامين وتكون جملة مذ لا محل لها لانها جواب سؤال مقدر تقديره على الاول ما امد
ذلك وعلى الثانى ما بينك و بين لقائه وقال السيرافى فى موضع الحال والرابط موجود
بحسب المعنى وان لم يكن موجودا لفظا لان المعنى بينى وبين لقائه يومان قال ابن
الصائغ فى رسالته فى بيان منذ ومذ واعلم ان من اعرب منذ ومذ مبتدأين ينبغى أن
يعدهما فيما يجب فيه تقديم المبتدأ ومن أعربهما خبرين ينبغى أن يعدهما
فيما يجب فيه تقديم الخبر وهو شئ خطر لى ولكن يحتاج ذلك الى تعليل ويمكن
تعليله بقلة تمكنهما وبان الكلام معهما جرى مجرى المثل وأحسن من ذلك
انهما اذا كانا حرفى جر يلزم تقديمهما على المجرور فيلزم تقديمهما اذا كانا اسمين

ماضيا كان وهما فيه لابتداء
الغاية نحو ما رأيته مذ يوم
الجمعة أو حاضرا وهما فيه
للظرفية نحو ما رأيته مذ
يومنا قال فى الجامع وذلك رفع
تاليهما خبرا عنهما

(قوله فمعناهما الابتداء) ان كان الزمان ماضيا وقوله أو الامداد كان الزمان حاضرا أو معدودا *تنبيه* قال المصنف في التذكرة كان يخطر لي ان قائلا قد يقول لا دليل على حرفية مذ ومنذ بل قد تثبت اسميتهما اذا ارتفع ما بعدهما أو كان جملة فعلية فليحكم عليهما حالة الجر بأنهما اسمان أضيفا الى ما بعدهما وهو كما يضافان الى الجملة حتى رأيته منقولا انتهى ومن خطه نقلت (قوله الكاف) لان دخولها على الضمير يؤدي الى اجتماع الكافين نحو كك فطرد المنع قاله الرضي وعلله الجامي بالاستغناء عنها بمثل ونحوه ولا يخفى ما فيه اذ يرد عليه أنه هلا استغني بمثل ونحوه في المظهر أيضا ويجاب بالفرق باحتياج الضمير لضعفه بخفاء معناه وقلة حروفه غالبا الى لفظ قوي يتصل به وفيه ان الضمير جر بغير الكاف الا أن يقال المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله للتشبيه) أي لبيان ان شيأ له مشاركة ما مع مدخوله في شئ (قوله وللتعليل) أثبته قوم ونفوه بالآية التي مثل بها الشارح ونفاه الاكثرون وأجابوا بان في الآية وضع الخاص موضع العام اذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله اليك (قوله وللتوكيد) هي الزائدة واشترط في التسهيل لزيادتها أمن اللبس (قوله نحو ليس كمثله شئ) أي ليس شئ مثله اذ لو لم يكن المعنى كذلك بل ليس شئ مثل مثله لزم المحال واثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا وقيل الكاف غير زائدة بل الزائدة مثل كما زيدت في فان آمنوا بمثل ما آمنتم به وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل غير ذلك قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشكل اشتراط أمن اللبس بالتمثيل بالآية مع هذه الاحتمالات فيها الا أن يقال مآل الاحتمالات واحد او يقال اذا صح ارادة كل لم يضر الاحتمال (قوله ولغير ذلك) أوصل معانيها في المغني الى خمسة (قوله وجرها للضمير شاذ) كقوله *وأم أوعال كها أو أقربا* وجعل ذلك في التوضيح ضرورة والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين ثم ان الشارح قصد بذلك الجواب عما يرد على جعل الكاف مما يختص بجر الظاهر (قوله وكذلك حتى) لا يخفى ان حتى من السبعة التي تختص بالظاهر فهي معطوفة على رب أو الكاف على الاحتمالين في المعطوفات اذا تكررت والشارح لم يقدر في كلام المصنف لفظ كذلك الا فيها ولعل حكمة ذلك ليفيد أيضا ان جرها للضمير كقوله

أتت حتاك تقصد كل فج * ترجي منك أنها لا تخيب

فمعناهما الابتداء أو الامد ويردان ظرفين مضافين للفعلية بكثرة والاسمية بقلة (والكاف) وهي للتشبيه وللتعليل نحو زيد كالاسد نحو واذكروه كما هداكم وللتوكيد نحو ليس كمثله شئ ولغير ذلك وجرها للضمير شاذ (و) كذلك (حتى)

وهي لانتهاء الغاية مطلقا ولا تكون جارة الا آخرا أو متصلا بآخر فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها ثم ان كان ما بعدها اسما غير داخل فيما قبلها اما لكونها غير جزء له نحو سلام هي حتى مطلع الفجر أو لكونه جزءا كيوم لم يقع الفعل عليه نحو صمت الايام حتى يوم العيد فالجر بها متعين وان كان جزءا مما قبلها ولم يتعذر دخوله نحو صمت الايام حتى يوم الثلاثاء فالجر بها جائز ويجوز العطف (فائدة) متى دلت قرينة على دخول الغاية في حكم ما قبلها أو على عدمه فواضح أنه يعمل به والا فأقوال أصحها الدخول مع حتى دون الى حملا على الغالب لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فان كانت حتى عاطفة دخلت اتفاقا لانها بمنزلة الواو (والواو) أي واو القسم نحو والله والنبي والكعبة وهي مع ما قبلها لا تختص بظاهر معين (والتاء) أي تاؤه ولا يجر بها الا لفظ الجلالة ورب مضافا للكعبة أو لياء المتكلم نحو تالله وترب الكعبة وتربي لافعلن وقولهم تالرحمن وتحياتك نادر ومن حروف الخفض خلا وعدا وحاشا وقد مر الكلام عليها ومنها أيضا

شاذ فجعل قوله وكذلك حتى مرتبطا بقوله قبله في الكاف وجرها الضمير شاذ ووجه اختصاصها بالظاهر باشياء اعترضت كما بين ذلك في المغني وعلله ابن الحاجب بما معناه انها لو دخلت على المضمر لم تخل من أن تبقى ألفها أو تقلب ياء وكلاهما لا يستقيم فتعذر دخولها على المضمر اما الاول وهو بقاء ألفها فلا سبيل اليه لان القاعدة في كل ألف لا أصل لها وهي آخر حرف أو اسم متمكن تقلب ياء اذا اتصل بها مضمر نحو اليه وعليه ولديه ولا سبيل الى الثاني وهو قلب ألفها ياء لان القاعدة ان المضمر لا يغير الكلمة الا لحاجة ولا حاجة هنا فانهم استغنوا عن حتى بالى انتهى وعليه سؤال وجواب في الدماميني قال الشهاب القاسمي ولي في دعوى عدم الحاجة نظر لان التوسعة في طرق التعبير المؤدية الى التسهيل ودفع المشقة ولهذا نظروا الى ذلك في مواضع المترادفات حاجة أي حاجة وعلله الجامي بانها لو دخلت على الضمير لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها (قوله لانتهاء الغاية مطلقا) أي زمانية أو مكانية وبقي من معانيها انها تكون للتعليل وبمعنى الا الاستثنائية وكأنه لم يتعرض لذلك لتقدمه في باب النواصب (قوله ولا تكون جارة الا آخرا الخ) اعتمد في التسهيل خلافه وفي المغني والشرط الثاني أي من شرطي حتى خاص بالمسبوق بذي اجزاء وهو أن يكون المجرور آخرا نحو أكلت السمكة حتى رأسها أو ملاقيا لآخر جزء نحو سلام هي حتى مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها ونصفها كذا قاله المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك ان ذلك لم يقل به الا الزمخشري واعترض عليه بقوله

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به وناقشه الدماميني بانه في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (قوله فالجر بها متعين) أي ويمتنع العطف أما في الاول فلان حتى انما يعطف بها بعضا على كل وأما في الثاني فلان العطف بها يراد به ادخال ما بعدها في حكم ما قبلها وهو هنا متعذر (قوله أصحها الدخول مع حتى) زعم الشهاب القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور (قوله والواو) انما اختصت بالظاهر لحطها عن رتبة أصلها وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين بخص الظاهر لاصالته (قوله ولا يجر بها الا لفظ الله الخ) أي فهي مختصة بظاهر معين وذلك لحط لرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو أشكل بباب القسم وهو اسم الله وما الحق به مما كثر استعماله في لسانهم في القسم (قوله وقد مر الكلام عليها) أي

لعل ومتى وكى ولولا وانما أسقطها لان الجر بها شاذ (تنبيه) قال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر على أربعة أقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن وكاف التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على انتهى وكذا عدا كما مر وفي الخبيصي أن اللام جاءت فعلا في قولك ل زيدا ومن كذلك اذا كان أمرا من مان يمين والى اسما بمعنى النعمة وفي فعل أمر لمؤنث من وفى يفي واسما من الاسماء الستة ولما فرغ من القسم الاول أخذ يتكلم على الثاني فقال (أو باضافة اسم) أى يخفض الاسم بما مر أو بسبب اضافة اسم اليه اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف كما في الاوضح وغيره وهو الاصح لاتصال الضمير المضاف اليه به وهو لا يتصل الا بعامله لا الاضافة نفسها

في باب الاستثناء (قوله لعل) أى في لغة عقيل كقوله * لعل الله فضلكم علينا * ومجرورها في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد بجامع عدم التعلق بعامل. (قوله ومتى) أى في لغة هذيل وهى عندهم بمعنى من الابتدائية سمع من بعضهم أخرجها متى كمه أى من كمه (قوله وكى) انما يجر بها ثلاثة أشياء ما الاستفهامية كقولهم في السؤال عن علة الشئ كيمه وما المصدرية وصلتها كقوله * فانما * يراد الفتى كيما يضر وينفع * أى للضر النفع وأن المصدرية وصلتها نحو جئت كى تكرمنى اذا قدرت ان بعدها (قوله ولولا) أى اذا وليها ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه عند سيبويه والجمهور فانهم قالوا انها جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر ولا تتعلق بشئ وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا في ما أنا كانت ويرد بأن النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة وكأنه في التوضيح جنح لكلام الاخفش فلم يعدها في حروف الجر (قوله وهو مذ ومنذ) تقدم الكلام عليهما (قوله وعن) وذلك اذا دخلت عليها من كقوله * من عن يمينى مرة وامامى * فعن اسم بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسماء (قوله وكاف التشبيه) الصحيح ان اسميتها خاصة بالشعر كقوله * يضحكن عن كالبرد المنهم * (فرع) مازيد كعمرو ولا شبيها به ان نصبت شبيها فانما عطف على الكاف على أنها اسم أو على محل الجار والمجرور ان جعلتها حرفا فان خفض المعطوف فقد نفى ان يكون كشبيه عمرو فاثبت له شبيها وان زيدا لا يشبهه ولا يشبه من يشبهه كذا قاله سيبويه والاخفش وأجاز الفارسى أن لا يكون اثبت له شبيها وذلك على زيادة الكاف وقال الاخفش اذا نصبت لم تثبت له شبيها وهذا الذى قاله نص عليه سيبويه قال المصنف في هامش الالفية لينظر في فائدة النصب فان قولك مازيد كعمرو ينفي المشابهة فكيف جاز ولا شبيها وهو بتقدير ولا هو شبيها انتهى وفيه دلالة على أن اسمية الكاف لا تختص بالشعر (قوله وهو على) أما حرفيتها فتقدمت وأما اسميتها فاذا دخلت عليها من كقوله

* غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * فعلى اسم بمعنى فوق وأما فعليتها فنحو ان فرعون علا في الارض فعلا فعل ماض من العلو (قوله ومن كذلك اذا كانت أمرا الخ) قدمر أن الطبي جعل من التبعيضية اسما فالادوات التى ترد اسما وفعلا وحرفا ثلاثة على ومن وفى

(الاضافة)

(قوله اذ العامل في المضاف اليه هو المضاف الخ) علة لجعل الباء في قول المصنف

أو بإضافة للسببية لا للاستعانة التي يعبر عنها بباء الآلة وهذا إنما يأتي على الفرق بينهما وقد مر ما يتعلق به (قوله كما هو ظاهر عبارته) لأنه المناسب لقوله أولا بحرف (قوله ولا بالحرف المقدر) أي الذي ناب عنه المضاف كما في التصريح وفيه أنه لا معنى لتقديره مع نيابة المضاف عنه وقوله خلافا لبعضهم هو ابن الباذش ورد هذا القول بأن الجار لا يحذف ويبقى عمله إلا في ضرورة أو نادر كلام وبقي قول رابع ذهب إليه الزجاج أن العامل معنى اللام (قوله والإضافة إسناد الخ) أي اصطلاحا وأما لغة فهي الإلصاق والإمالة قال امرؤ القيس

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا * إلى كل حاري جديد مشطب

ومراده بالإسناد ضم كلمة إلى أخرى مطلقا لا المقيد بكونه على وجه الفائدة الذي سبق أول الكتاب وإلا لم يصح الحد لأنه حينئذ مباين للمحدود ولا فرق في الاسم المسند بين أن يكون جامدا أو مشتقا وقال إلى غيره ولم يقل إلى اسم غيره لأن الثاني من جزأي الإضافة قد يكون جملة نحو وقت حين قت وقد يكون موصولا حرفيا وصلته نحو ومن بعد ما عقلوه من قبل أن يأتي يوم لكنه قدر في شرح الحدود لفظ اسم فقال إلى اسم غيره ثم قال ولو تأويلا ثم إن قوله إسناد اسم إلى غيره جنس شامل للمحدود ولما ضم فيه كلمة إلى أخرى على وجه جعل إحداهما حديثا عن الأخرى أو وصفا لها أو غير ذلك وقوله بتنزيله أي الغير من الأول أي الاسم الأول منزلة تنوينه أي الأول أو ما يقوم مقام تنوين الأول وهو النون التي تلي الإعراب وتلك نون المثنى وما ألحق به ونون الجمع وما ألحق به فصل مخرج لما عدا المحدود ووجه التنزيل إجراء الإعراب على الجزء الأول من جزأي الإضافة كما جرى على الحرف الذي قبل التنوين وجعل الجزء الثاني ملازما حالة واحدة كما أن التنوين كذلك (قوله ولهذا وجب تجريد المضاف) أي لما ذكر من تنزيل المضاف إليه من المضاف منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه فقوله ولهذا علة قدمت على معلولها وكان مراده أن المضاف إليه لما نزل منزلتهما لم يجمع معهما لأن الجمع بينه وبينهما كالجمع بين العوض والمعوض وعلل غيره ذلك بأن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وسيأتي التعليل بذلك أيضا في كلامه عند قول المصنف ولا تجامع تنوينا والنون المذكورة تشبه التنوين في أنها تلي علامة الإعراب ولهذا لا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو بساتين زيد ولا فرق في التنوين بين أن يكون ظاهرا أو مقدرا كدراهم زيد أصله دراهم بغير تنوين لأنه غير منصرف فلما أريدت الإضافة نوي صرفه وقدر فيه التنوين ثم حذف حين أضيف (قوله لقيام المضاف إليه مقامه) أي النون وقوله في نحو ضاربا زيد أي والأصل

كما هو ظاهر عبارته خلافا للأخفش ولا الحرف المقدر خلافا لبعضهم والإضافة إسناد اسم إلى غيره بتنزيله من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقامه ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين ومن النون لقيام المضاف إليه مقامه في نحو ضاربا زيد

ضارب بان ومراده بقيام المضاف اليه مقام النون وقوعها فى محلها ولا يخفى عدم انسجام هذا مع ماقبله وكان الظاهر أن يقول كما فى شرح الحدود لقيامها فى ذلك مقام تنوين المفرد ليكون ذلك بيانا لقيام النون مقام التنوين الذى جعل علة لحذفها وظاهر صنيعه انه جعله علة لحذف النون وفيه ان علة حذفها تقدمت فى قوله لهـنا فان أراد انه علة ثانية لخصوص حذف النون فكان يجب العطف مع ان الخصوص غير ظاهر فان المضاف اليه يقوم مقام التنوين فى هذا ضارب زيد مدبر (قوله وتصح بادنى ملابسة) فتحصل بالاضافة خصوصية مانحو كوكب الخرقاء لاملابست فعلاهو الغزل فى زمن ملابس للكوكب ونحو الاعشية وضحاها أضيف الضحى الى العشية لما بينهما من الملابسة باعتباركونهما فى النهار ونحو ولا نكتم شهادة الله أضيفت الشهادة الى الله لانه حكم الله قال السيد فى شرح المفتاح الهيئة التركيبية فى الاضافات اللامية موضوعة للاختصاص الكامل المصحح لأن يخبر عن المضاف بأنه المضاف اليه فاذا استعملت فى أدنى ملابسة كانت مجازا لغويا لا حكميا كما وهم لان المجاز فى الحكم انما يكون بصرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر لاجل ملابسة بين المحلين فظاهر انه لم يقصد صرف نسبة الكوكب عن شئ الى الخرقاء بواسطة ملابسة بينهما بل نسب الكوكب اليها لظهور جدها فى تهيئة ملابس الشتاء فجعلت هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص الكامل وفيه لطف وأراد به الرد على السعد حيث قال فى شرح المفتاح فالاضافة بأدنى ملابسة تكون مجازا حكميا مشعر بجعل تلك الملابسة بمنزلة الملابسة الكاملة الاضافة ورده مردود أما أولا فلان أدنى مرتبة المجاز اللغوى أن يكون لفظا والهيئة التركيبية ليست كذلك وأما ثانيا فلان لزوم صرف النسبة عن محلها الاصلى الى محل آخر انما هو مذهب غير الشيخ والحق مذهبه كما اعترف به السيد فى موضعه (قوله ومراده بالاسم مايقابل الوصف الخ) أي لا ماقابل الفعل والحرف الشامل للعطوف والمناسب لقول المصنف الآتى أو باضافة الوصف الى معموله أن يقول ماقابل الوصف المضاف لمعموله ثم يذكر فيما دخل خالق السماء لان المراد بمعمول الوصف مايصح ان ترفعه الصفة أو تنصبه بكونه مفعولا به قال الرضى أوفيه نظر الوصف المضاف لمعموله يشمل الوصف المضاف لغير الفاعل والمفعول كمثاله والمضاف الى أحدهما لكن لم يتحقق فيه شرط العمل امالكونه بمعنى الماضى كما مثلنا أو بمعنى الزمن المستمر وهذا ما جزم به فى المغنى وكذا الزمخشرى عند الكلام على مالك يوم الدين لكنه خالف ذلك عند الكلام على قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر فانه جوز أن يكون الشمس

وتصح بأدنى ملابسة ومراده بالاسم مايقابل الوصف العامل عمل الفعل بدليل العطف الآتى الدال على المغايرة فيدخل نحو كاتب القاضى وأعجبني ضرب زيد عمرا اذا المضاف فى الاول وان كان وصفا ليس بعامل وفى الثانى وان كان عاملا ليس بوصف

والقمر في قراءة النصب عطفا على محل الليل ذاهبا الى أن المراد بالجعل جعل مستمر
في الازمنة المختلفة لا يوجد في الزمن الماضي بخصوصه فتكون اضافته محضة
فلا تعمل فيظهر ان بين كلاميه تعارضا وأجاب الدماميني تبعا لحواشي الكشاف
بان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران أحدهما أنها محضة
باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها
غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل
فيما اضيف اليه بقي ان من الاضافة المعنوية اضافة أفعل التفضيل وهي بمعنى
اللام على ما حققه الرضي وقال ابن عصفور وانها لفظية بدليل مررت برجل أفضل
القوم ولو كانت معنوية للزم وصف النكرة بالمعرفة وتخريجه على البدل فيه ان
البدل بالمشتق يقل والعرب تقول مررت برجل أفضل القوم كثيرا وهو خارج من
الاضافة اللفظية لان الوصف لم يضف لمعموله في أفضل القوم وداخل في المعنوية
على ما قلناه دون كلام الشارح لان أفعل التفضيل وصف يعمل عمل الفعل
فتدبر (قوله وهذه الاضافة ثلاثة أقسام) سيأتي ان الاكثر جعلها قسمين
وزاد الكوفيون الاضافة بمعنى عند نحو شاة رقود الحلب وأجيب بانه يمكن جعل
رقود صفة مشبهة كحسن الوجه ووصف الحلب بانه رقود لما كان الرقاد عنده
لفعل رقودا مبالغة (قوله التي للملك أو شبهه) الملك اما حقيقي نحو غلام زيد
ومال عمرو او مجازي نحو يد زيد ورجل خالد وأما شبه الملك فهو الاستحقاق
حقيقة بأن يكون الثاني مستحقا للاول نحو حصير المسجد وسرج الدابة ورب
الناس لان الناس يستحقون ربا يعبدونه أو مجازا نحو اذا كوكب الخرقاء لاح
بسحرة (قوله تحقيقا حيث يمكن الخ) هذا ما أشار اليه في التسهيل وقال
حفيد الموضح ليس المراد من قولنا ان الاضافة بمعنى اللام أو بمعنى من أن اللام
أو من مقدرة وانما المراد من ذلك القصد الى أن المضاف انما عمل الجر لما فيه من
معنى الحرف لان الاسماء المحضة لاحظ لها في الاعراب انتهى قال الجامي أخذا
من الرضي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي افادة
الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من
مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل
واحد (قوله اذا كان المضاف اليه كلا للمضاف الخ) فان انتفى الشرط الاول نحو
يد زيد فان زيدا وان كان كلا لليد لكن لا يصح أن يخبر بزيد عنها فلا يقال هذه اليد
زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله وهي على معنى اللام أو الشرط الثاني نحو يوم

وهذه الاضافة ثلاثة أقسام
لانها اما (على معنى اللام)
التي للملك أو شبهه تحقيقا
حيث يمكن النطق بها
(كغلام زيد) وتقديرا
حيث لا يمكن ذلك كلدى بكر
ومع زيد وعند مال
وامتحان هذا بأن يؤتى مكان
المضاف بما يرادفه أو يقاربه ومكان
صاحب نحو
وصاحب (أو) على معنى
(من) البيانية وذلك اذا
كان المضاف اليه كلا للمضاف
وصالحا للاخبار به عنه

الخميس فانه وان صح الاخبار بالخميس عن اليوم فيقال هذا اليوم الخميس
لكن الخميس ليس كلا لليوم فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم وهى على معنى
اللام أيضا أو الشرط أن معناه نحو ثوب زيد وغلامه وحصير المسجد وقنديله فان
المضاف اليه ليس كلا للمضاف ولا يصح الاخبار به عنه فالاضافة على معنى لام
الملك كما فى الاولين أو الاختصاص كما فى الاخيرين ولم يشترط جماعة منهم ابن الحاجب
الشرط الثانى واشترط الجامى أن يكون المضاف أيضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واشترط أيضا أن يكون المضاف اليه أصلا
للمضاف والا فهى بمعنى اللام قال فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم
بمعنى اللام ورد هذا الشرط الشهاب القاسمى تبعا لأستاذه الصفوى بانه لا يوافق
تصريحهم بان اضافة المقادير أو الاعداد كشبر أرض ومائة رطل بمعنى اللام واعلم
ان الاضافة التى على معنى من هى المسماة بالاضافة البيانية لان المراد بمن من
البيانية وقد أشار لذلك الجامى بقوله فاضافة خاتم لى فضة بيانية وقد علمت
اختلافهم فى شروط الاضافة التى على معنى من فاذا اختلف اطلاقهم فى الاضافة
البيانية فكل أطلق بحسب ما اشترطه فلا ينبغى أن يعترض عليه ومن العجب قول
شيخنا العلامة الغنيمى الاضافة البيانية لها معنيان لغوى وهو ما يكون المضاف
اليه كاشفا للمضاف وبيانا له سواء كان بينهما عموم وخصوص من وجه أولا
ومن ثم قيل ان اضافة شجر أراك بيانية واصطلاحى وهو أن يكون بينهما عموم
وخصوص من وجه فان هذا يوهم اتفاق الاصطلاح على ذلك وليس كذلك
واضافة شجر أراك على مقتضى كلام ابن مالك والمصنف واتباعهما بيانية
وأعجب منه قول السيوطى فى الفتاوى ان الاضافة البيانية هى اضافة الشئ الى
مرادفه وانها ليست على تقدير حرف (قوله كخاتم حديد) هذا المثال مستوف
للشرطين ألا ترى ان جنس الحديد كل للخاتم ويخبر بالحديد عن الخاتم فيقال
هذا الخاتم حديد فان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته وقس عليه
قوله وثوب خز وما أشبهه (قوله اذا كان الثانى ظرفا للاول) سواء كان ظرف زمان
كالمثال الاول أو مكان كالثانى والمراد من حيث انه ظرف أى اذا قصد بيان
الظرفية فان أضيف الى الظرف لقصد الاختصاص والمناسبة كما فى مصارع مصر
وبيع الدار فهو بمعنى اللام لا فى كما صرح به ابن الحاجب فى الامالى ثم
الظروف انما تنسب الى المصدر وما تضمنه فلا يلزم صحة غلام الدار بمعنى فى (قوله
واختاره ابن مالك) خالفه ولده محتجا بامور احدها انه يلزمه كثرة الاشتراك فى
معناها وانه خلاف الاصل الثانى ان حمل ما احتج به على مجيئها بمعنى فى على معنى لام

كخاتم حديد) وثوب خز
ولك فى هذا نصب الثانى
على التمييز أو الحال واتباعه
للاول بدلا أو عطف بيان
أو نعتا بتأويله بالمشتق أى
مصوغ من حديد (أو) على
معنى (فى) الظرفية عند
بعضهم وذلك اذا كان الثانى
ظرفا للاول (كمكر الليل)
وشهيد الدار واختاره ابن
مالك لكثرة وقوعه فى الكلام
الفصيح بالنقل الصحيح
وأكثرهم نفى هذا القسم
وما أوهمه فهو على
معنى اللام مجازا (وتسمى)
هذه الاضافة المتقدمة كلها
ذكره محضة لانها خالصة
من تقدير الانفصال
و(معنوية) لافادتها أمرا
معنويا (لانها) مفيدة
(للتعريف)

الاختصاص المجازية فمكن فرجب المصير اليه من وجهين أحدهما أن المصير الى المجاز خير من المصير الى الاشتراك والثانى ان الاضافة لمجاز الملك والاختصاص ثابتة باتفاق والاضافة بمعنى فى مختلف فيها والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه والثالث ان الاضافة فى نحو مكر الليل اما بمعنى اللام على جعل الظرف مفعولا على السعة واما بمعنى فى على بقاء الظرفية ولكن الاول حمل على المتفق عليه كما فى صيد عليه يومان وولد له ستون غلاما والثانى حمل على المختلف فيه وأجاب الشاطبى عن الامر الاول بان الدليل هو المتبع وقد دل على وجود اضافة فى فلابد من اتباعه وعن الوجه الأول من وجهى الامر الثانى بانه معارض بعكس القضية وجعل الاشتراك أولى والمسئلة خلافية كما قرر فى الاصول وعن ثانيهما بان الدليل دل على وجود ما اختلف فيه فترك القول به اهمال للدليل من غير موجب وعن الامر الثالث باتفاقهم على ان الاصل فى الظرف الذى وقع فيه الفعل ان يبقى على ظرفيته كما اذا سلك من المضاف فعل نحو بل مكر تم الليل والنهار وكلام الرضى يوافق ما ذهب اليه ابن الناظم فانه لما قرر انه يكفى فى الاضافة التى بمعنى اللام الاختصاص الذى هو مدلول اللام قال فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام ولا تقول اضافة الظروف الى الظرف بمعنى فى فان ادنى ملابسة واختصاص يكفى فى الاضافة بمعنى اللام نحو كوكب الخرقاء وهى الاضافة التى يقال انها لادنى ملابسة وتبعه الجامى وقال فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى فى قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهى كثيرة فى كلامهم فالاولى بها أن تجعل قسما على حدة اه وذهب ابن الصائغ الى أن الاضافة لا تكون الا بمعنى اللام وقد ظهر وجهه مما تقدم وذهب أبو حيان تبعا لابن درستويه الى ان الاضافة ليست على معنى حرف والا لزم تساوى العبارتين فى المعنى وليس كذلك وجوابه انه ليس قولهم معنى غلام زيد غلام لزيد تفسيرا مطابقا من كل وجه اذ معنى المعرفة غير معنى النكرة وانما قصدوا الى تفسير معنى الاضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى (قوله أى لتعريف المضاف بالمضاف اليه) لان الاضافة المعنوية وضعت لتفيد ان لواحد مما دل على المضاف مع المضاف اليه مزيد خصوصية فاذا قلت غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير الى غلام من غلمانه له مزيد خصوصية بزيد اما لعظمه أو شهرته أو يكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب قال الرضى وتبعه الجامى وقد يقال جاءنى غلام زيد

من

أى التعريف المضاف بالمضاف اليه ان كان معرفة كضارب زيد أمس (أو التخصيص) أى تخصيص المضاف بالمضاف اليه ان كان نكرة كضارب رجل أمس قال فى المغنى

من غير اشارة الى واحد معين لكنه على خلاف أصل الوضع قال الاستاذ الصفوى وأقول لا يصير بذلك نكرة فان التحقيق أن التعريف الاضافى يقصد به أحد المعانى الاربعة المعلومة للمعرف باللام (قوله والمراد بالتخصيص الخ) كانه جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الاضافة الى انها تخصص وتعرف ليس بصحيح لانه من جعل القسم قسيما وذلك أن التعريف تخصيص فهو قسم من التخصيص لا قسيم له فالاضافة انما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وهل اضافة الجمل تفيد التعريف كما مال اليه أبو حيان لانها فى تأويل المصدر المضاف الى فاعله أو التخصيص كما استظهره المرادى لان الجمل نكرات وتقدير المصدر تقدير معنى فلا يلتفت اليه كما لا يتعرف غلام رجل وأنت تريد واحدا بعينه وأيضا لا يلزم فى المصدر ان يقدر مضافا بل يقدر منونا عاما الاوجه الاوّل لان المختار ان المضاف اليه لا يكون الا اسما فلابد من تاويل الجملة بالمصدر ومقتضى ربط الحدث بفاعله تقدير المصدر مضافا اليه فالمضاف اليه هو مضمون الجملة الذى هو المصدر مضافا لفاعله ووقوعها صفة للنكرة لا يتوقف على تأويل فصح نظرا لظاهرها وهذا واضح اذا كان الفاعل معرفة وهل كذلك اذا كان نكرة لانه لا يلزم أن يكون نكرة عن تقدير المصدر (قوله ما كان متوغلا فى الابهام) أى شديد الدخول يقال وغل فى الشئ اذا دخل فيه دخولا بينا (قوله اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة) أى لا كمالهما وبيان الابهام انك اذا قلت غير زيد فكل شئ الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة اذا كان الجنس واحدا واشتركا فى وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وما ذكره من ان المانع من التعريف شدة الابهام مذهب ابن السراج وارتضاه الشلوبين ورد بان كثرة المغايرين والمماثلين لا توجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشابهتهما اسم الفاعل ألا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك وجعل بعضهم المقتضى لتعريف غير انما هو وقوعها ... كقولهم الحركة غير السكون وهذا القسم لا يقبل التعريف أصلا ومن جملته ... ومنه شبهك وحسبك وألفاظ سمعت قال الدمامينى فى شرح التسهيل ولم يهتد ... رجون الى تحقيق شدة الابهام فى حسبك (قوله أو واقع موقع نكرة) عطف ... قوله متوغلا أى أو كان واقعا موقع نكرة وهذا القسم يقبل التعريف لكن يجب تأويله بنكرة (قوله كجاء زيد وحده) لان الحال لا تكون معرفة (قوله ولا أباله) لان لا لا تعمل فى المعارف (قوله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها) لان رب وكم لا يجران المعارف

والمراد بالتخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل أخص من غلام كانه تميز لكنه لم يتميز بعينه وكغلام رجل غلام زيد ما كان متوغلا فى الابهام كغير ومثل اذا أريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة أو واقعا موقع نكرة لا تقبل التعريف كجاء زيد وحده ولا أباله ورب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها أو باضافة (الوصف) عطفا على قوله فتكون أو باضافة اسم الى اسم أى تخفيض الاسم باضافة الاسم كهما أو باضافة الوصف العامل عمل الفعل

واعلم ان قضية كلام المصنف ان الاضافة التى على معنى الحرف انما هى المعنوية كما لا يخفى وعلى هذا فاللفظية ليست على معنى حرف وقضية كلام ابن مالك فى التسهيل والألفية ان الاضافة اللفظية على معنى اللام لانه بعد ان بين ضابط التى على معنى فى ومن قال واللام لما سوى ذلك ولا شك فى دخول اللفظية فى سوى ذلك وقضية كلام ابن الحاجب فى الكافية انها على معنى حرف لكن لم يبينه قال الاستاذ الصفوى ونقل أبو حيان وغيره ان الاضافة الى غير الفاعل بمعنى اللام كظالم نفسه وسكت عن الاضافة الى الفاعل فقيل فيها أيضا بتقدير لام زائدة وقيل بتقدير من اه وما اقتضاه كلام ابن مالك صرح به ابن جنى والشلوبين وبه يتضح انه لا اشكال فى قول بعضهم ان ممطرنا من قوله تعالى هذا عارض ممطرنا بمعنى ممطر لنا الا ان جعله الاضافة على معنى اللام لا ينافى انها لفظية فصح جعل ممطرنا نعتا لعارض ولم يلزم نعت النكرة بالمعرفة وكون الاضافة فى ممطرنا لفظية صرح به المولى أبو السعود وهو الموافق للقواعد لانه بمعنى الاستقبال كما يقتضيه نظم الآية كما لا يخفى ولا حاجة الى جعله بدلا بالمشتق على قلة أو خبرا ثانيا أو نعتا مقطوعا واستدل الشاطبى على كون الاضافة اللفظية على معنى اللام بظهور اللام فى قوله تعالى مصدقا لما معهم وقوله فعال لما يريد وقد يتوقف فى ذلك بان هذه اللام اللام المسماة بلام التقوية لا اللام التى الاضافة على معناها ويدل على ذلك كلام المصنف فى المغنى فانه قال فى الكلام على أنواع اللام الزائدة ومنها اللام المسماة بالمقحمة وهى المعترضة بين المتضايفين وذلك فى قولهم يا بؤس للحرب وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام أقرب ولان الجار لا يعلق ثم قال ومنها اللام المسماة لام التقوية وهى الزائدة لتقوية عامل ضعيف اما بتأخره أو بكونه فرعا فى العمل نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد هذا وفى جعل الاضافة اللفظية على معنى اللام نظر ظاهر فى مثل زيد حسن الوجه اذ ليس حسن مضافا الى الوجه بتقدير حرف بل هو هو كما قاله الدمامينى فى شرح التسهيل وبه أيضا يسقط قول بعضهم ان الاضافة فى حسن الوجه بمعنى من لانه لما قيل زيد حسن لم يعلم ان أى شئ منه حسن فتبين بالاضافة انه من حيث الوجه (قوله الى معموله) أى ما يصح أن يرفعه أو ينصبه بكونه مفعولا به كما قيد به كثير من المحققين بل ادعى التفتازانى الاتفاق عليه وعمم الرضى المعمول الا انه قال لا يضاف الوصف الا الى الفاعل أو المفعول به أو نحيه فلم يبق الخلاف الا فى المفعول فيه فاحفظه والحاصل أنه منصوب معنى وهو اسم الفاعل أو مرفوع معنى وهو معمول اسم المفعول والصفة المشبهة (قوله سواء كان) اسم فاعل ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل

(الى معموله) بأن كان بمعنى الحال أو الاستقبال (سواء كان اسم فاعل) كضارب (كبالغ الكعبة) زيدا الآن أو غدا أم اسم مفعول

قوله

الوجه وتسمى) هذه الاضافة غير محضة لانها فى تقدير الانفصال (ولفظية) لافادتها أمرا لفظيا (لانها جىء بها) (لمجرد التخفيف) فى اللفظ بحذف التنوين أو ما يقوم مقامه أو لرفع القبح كما فى نحو حسن الوجه فان فى جره تخلصا من قبح رفعه لخلو الصفة لفظا من ضمير يعود على الموصوف ومن قبح نصبه باجراء وصف القاصر مجرى المتعدى فلا تفيد المضاف تعريفا ولهذا صح وصف النكرة به فى نحو هديا بالغ الكعبة ووقوعه حالا فى نحو ثانى عطفه ولا تخصيصا لان أصل ضارب زيد ضارب زيدا لا ضارب كما توهم فالاختصاص موجود قبل الاضافة (ولا تجامع الاضافة) وجوبا (تنوينا) ولو مقدرا لانه يدل على الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا تجمع بينهما (ولا نونا تالية للاعراب) وهى نون المثنى والمجموع على حده وشبههما كضاربا زيد وضاربو عمرو

(قوله كروع القلب) بفتح الواو المشددة من الروع وهو الخوف (قوله لانها فى تقدير الانفصال) لان نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا (قوله فان فى جره تخلصا الخ) قال فى التوضيح ومن ثم امتنع الحسن وجهه لانتفاء قبح الرفع ونحو الحسن وجه لانتفاء قبح النصب لان النكرة تنصب على التمييز (قوله لخلو الصفة لفظا من ضمير) قيد بذلك كما فى المغنى فى الامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة لانه مقدر كما فى الاشياء التى تحتاج الى الرابط قال وقيل أل نائبة عنه (قوله ولا تخصيصا) عطف على تعريفا أى ولا تفيد تخصيصا (قوله ضارب زيدا) فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتى الاضافة (قوله كما توهم) المتوهم ابن مالك فانه رد على ابن الحاجب فى قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فان ضارب زيد أخص من ضارب واعلم ان ظاهر كلام المصنف انحصار الاضافة فى هذين النوعين وزاد فى التسهيل قسما ثالثا وهو الشبيه بالمحضة وحصر ذلك فى سبع اضافات اضافة الاسم الى الصفة واضافة المسمى الى الاسم واضافة الصفة الى الموصوف واضافة الموصوف الى القائم مقام الصفة واضافة المؤكد الى المؤكد واضافة المعتبر الى الملغى واضافة الملغى الى المعتبر ونوزع فى بعضها فليراجع شروحه ومما ينبغى أن ينبه عليه ان الاضافة فى جميعها بمعنى لام الاختصاص كما قاله الشهاب القاسمى وفى حواشى المطول للفنارى عند قوله فى الديباجة وفصل الخطاب ان اضافة الصفة الى الموصوف بمعنى من البيانية (قوله ولو مقدرا) كما اذا كان المضاف غير منصرف كامر (قوله والمجموع على حده) وأما قوله * لا يزالون ضاربين القباب * فقول بأوجه فى المغنى والتصريح فى باب اعراب جمع المذكر السالم منها ان الجمع معرب حينئذ بالفتحة على النون كما كين لا بالواو (قوله مما يأتى) فى الصور المستثناة من عدم مجامعة أل (قوله بل هو تال لها أو عليها) أى على الخلاف فى أن الاعراب واقع بعد آخر الكلمة أو مقارن له وبقى قول ثالث انه قبله لكنه لا يوافق فرض المسئلة فلذا أسقطه وقد مر ما يتعلق بذلك أول الكتاب فى بحث الاعراب وقد أشار الجعبرى فى نونيته الى الاقوال الثلاثة فقال

والشكل سابق حرفه أو بعده * قولان والتحقيق مقترنان

(قوله ولا ما فيه أل) وأما الثلاثة الاثواب فال فيه زائدة أو الاثواب بدل (قوله لان المقصود منها) أى الاضافة وقوله أصالة التعريف أى والتخصيص وان قصد

(مطلقا) عن التقييد بما يأتى بخلاف نون المفرد وجمع التكسير كشيطان وشياطين فانها تجامعها لانها غير تالية للاعراب بل هو تال لها أو عليها (ولا) ما فيه (أل) لان المقصود منها اصالة التعريف وهو حاصل لما فيه أل بغيرها

منها فليس بطريق الاصالة وقوله وهو أى التعريف حاصل لما فيه أل بغيرها أى غير الاضافة وهو ال فلو أضيف ما فيه أل لزم تحصيل الحاصل وعلى كلامه فمع اضافة المعرفة الى النكرة يكون بطريق التبع وعلله بعضهم بان فيه طلب الادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف وأورد على منعهم اضافة المعرفة جعلها اعلاما في نحو أبو النجم وابن عباس مع انه لا فرق بينهما في لزوم تعريف المعرف وأجيب بانه ليس في جعلها اعلاما تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف فانه حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام والاضافة فتأمل (قوله ولهذا لا تجامع العلم الخ) أى لكون المقصود من الاضافة اصالة التعريف لا يضاف العلم باقيا على علميته لحصول المقصود من الاضافة بتعريف العلمية (قوله ويقدر في زيد الشيوع) فلا يبقى على علميته ومن ذلك قوله

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم * بأبيض ماضى الشفرتين يمانى

وقوله فان قريش الحق لن تتبع الهوى * ولن يقلبوا في الله لومة لائم

والاضافة في ذلك لادنى ملابسة وجعل ابن مالك في التسهيل ذلك من اضافة الموصوف الى القائم مقام وصفه أى علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم وان قريشا أصحاب الحق ﴿تتمة﴾ لا تجامع الاضافة أيضا تاء التأنيث ان أمن اللبس قال الله تعالى واقام الصلاة وقال الشاعر * وأخلفوك عد الامر الذى وعدوا * أى عدة الامر فان حصل لبس لم يجز حذفها نحو شجرة زيد وثمرة عمرو (قوله فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة) لان المقصود من الاضافة اللفظية التى هذه الخمس منها التخفيف أو رفع القبح وذلك حاصل في الصفة المشبهة التى هى الاصل في ذلك فكان ينبغى للمصنف أن يمثل بها كالجعد الشعر بحذف الضمير أو الجار والمجرور لان الاصل الجعد شعره أو شعر منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة أو بالحرف فحصل التخفيف بذلك وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير أو التنوين لان التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولى المضاف كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف اليه مقرون بها واذا كانت أل في المضاف اليه الثانى كانت كأنها في الاول لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والضمير العائد الى ما فيه أل منزل منزلة الاسم المقرون بأل ولما طال الوصف المثنى والمجموع واحتاج لمزيد التخفيف لم يحتج فيه لاشتراط أل في المضاف اليه (قوله وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح) فيمتنع الضارب زيد وأجازه الفراء والضمير في الضاربك والضاربى ونحوهما منصوب المحل على

المفعولية

ولهذا لا تجامع العلم باقيا على علميته فلا يقال الغلامى ولا زيدكم بل يجب حذف أل من الغلام ويقدر في زيد الشيوع (الا في نحو الضاربا زيد) مما المضاف فيه وصف مثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضاربو زيد) مما المضاف فيه وصف مجموع على حد المثنى والمضاف اليه معموله (و) نحو (الضارب الرجل) مما المضاف اليه الوصف بأل أيضا (و) نحو (الضارب رأس الرجل) مما المضاف اليه مضاف لما هى فيه (و) نحو مررت (بالرجل الضارب غلامه) مما المضاف اليه مضاف لضمير عائد على ما هى فيه فهذه المسائل الخمس اغتفر فيها الجمع بين أل والاضافة وما عداها لا يجوز فيه ذلك على الراجح

المفعولية لا مجرور بالاضافة والتنوين سقط لاتصال الضمير لا للاضافة وتفصيل ذلك يطلب من المطولات (قوله والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة) ذكر فى المغنى انها أحد عشر أربعة منها علمت من هذا التعريف والتخصيص والتخفيف ورفع القبح والخامس المصدرية نحو كل الميل وهذا يعلم من باب المفعول المطلق والسادس الظرفية نحو تؤتى أكلها كل حين والسابع تذكير المؤنث كقوله * انارة العقل مكسوف بطوع هوى * والثامن تأنيث المذكر كقوله * كما شرقت صدر القناة من الدم * وشرط هذين صلاحية المضاف للاستغناء عنه والتاسع الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد فيمن أعربه والا كثر البناء والعاشر البناء وذلك فى ثلاثة أبواب أحدها أن يكون المضاف مبهما كغير ومثل ودون الثانى أن يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ الثالث أن يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبنى بناء أصليا والحادى عشر وجوب التصدر ولهذا وجب تقديم المبتدا فى غلام من عندك وذكر الرضى ان المضاف يكتسب من المضاف اليه التثنية نحو ما مثل أخيك ولا ابيك يقولان والجمع كقوله * فما حب الديار شغفن قلبى * وزاد فى الاشباه والنظائر انه يكتسب التنكير وهو سلب تعريف العلمية

باب فى ذكر الاسماء العاملة عمل افعالها

(قوله المعتمدين) أى على نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو مخبر عنه فحينئذ يترجح فى المرفوع بعدهما كونه فاعلا مع جواز كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما وهذا اختيار ابن مالك وظاهر كلامه فى الشذور يقتضيه وقيل يترجح كونه مبتدأ مخبرا عنه باحدهما مع جواز كونه فاعلا وهو مذهب الاكثرين وحيث أعرب فاعلا وجوبا أو جوازا راجحا أو مرجوحا فهل عامله الفعل المحذوف أو احدهما النيابته عن استقر وقربه من الفعل بالاعتماد فيه خلاف والمختار الثانى بدليلين أحدهما امتناع تقديم الحال فى زيد فى الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع وثانيهما قوله * فان فؤادى عندك الدهر أجمع * حيث رفع أجمع الذى هو توكيد الضمير المستتر فى الظرف ووجه الدلالة منه ان الضمير لا يستتر الا فى عامله ولا يصح أن يكون توكيدا لضمير محذوف مع استقر لان التوكيد والحذف متنافيان ولا توكيدا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب المحل قد زال بوجود الناسخ هذا كله فى حالة الاعتماد فان لم يعتمد نحو فى الدار أو عندك زيد تعين عند الجمهور كون زيد مبتدأ وما قبله خبره وجوز الاخفش والكوفيون مع ذلك كونه فاعلا بما قبله قال فى المغنى لان الاعتماد عندهم ليس شرطا قال ابن جماعة هذه

والامور التى يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة ذكرها فى المغنى

باب فى ذكر الاسماء العاملة عمل أفعالها

ويعمل عمل فعله) من الاسماء (سبعة) وزاد فى الشذور اسم المصدر والظرف والمجرور المعتمدين فعلى هذا تكون عشرة أحدها (اسم الفعل)

مصادرة واثبات المتنازع فيه بالمتنازع فيه (قوله وهو ما ناب عن الفعل) المتبادر من نيابته عنه أن يفيد ما يفيده من الحدث والزمان وهذا انما يصدق بالقول بأن مدلوله لفظ الفعل والقول بأن مدلوله معناه وافادته ما يفيده على الاول بواسطة وعلى الثاني بلا واسطة والمراد الاول لموافقته الاصح الآتي لكن لا يحتاج على هذا القول وليس فضلة المقصود به اخراج الحرف في نحو يا زيد واعز يدا قائم لان الحرف لا دلالة له على زمان أصلا فلم يدخل في الجنس وهو قوله ما ناب عن الفعل حتى يحتاج لقيد يخرجه ويحتمل انه أراد بنيابته عنه انه يفيد ما يفيده من الحدث فقط وعلى هذا فيصدق أيضا بالقول بأن مدلوله المصدر النائب عن الفعل (قوله ولا متأثر بعامل) فصل خرج به المصدر في نحو ضربا زيدا والصفات في نحو أقائم زيد فانهما وان نابت عن الفعل الا انها تتأثر بالعوامل (قوله والصحيح ان مدلوله لفظ الفعل) فصه مثلا اسم للفظ اسكت قال الرضي وهذا ليس بشئ اذ العربي القح الخالص ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه أصلا وقيل مدلوله المصدر ويحتاج عليه للفرق بين اسم الفعل والمصدر حيث بني اسم الفعل وأعرب المصدر وقيل مدلوله مدلول الفعل من الحدث والزمان الا أن الفعل يدل على الزمان بالصيغة واسم الفعل بالوضع وقيل انه فعل حقيقة (قوله وانه لا موضع له من الاعراب) أي والصحيح انه لا موضع له وهذا الصحيح مبني على الصحيح قبله أو على القول بأن اسم الفعل فعل حقيقة أما على القول بأنه اسم لمعنى الفعل فموضعه رفع بالابتداء وأغنى مرفوعه عن الخبر وعلى القول بأن مدلوله المصدر فموضعه نصب بالفعل الذي ناب المصدر عنه واستشكل كون اسم الفعل لا موضع له بأن الاسم الواقع في التركيب لا بد له من موضع وقد يجاب بالمنع والسند ضميرا الفصل وكون اسم الفعل لا موضع له يقتضي انه لا يتأثر بالعوامل اللفظية والمعنوية وهو ما دل عليه كلامهم في هذا الباب في حكاية الاقوال انه الاصح وصرح به في التصريح في باب الاضافة لكن كلامه في هذا الباب في شرح تعريفه يدل على انه على الاصح يتأثر بالعوامل المعنوية واللفظية التي لا تقتضي فاعلية ولا مفعولية وهو الذي يقتضيه انابته عن الفعل في الاستعمال لان الفعل لا يكون فاعلا ولا مفعولا وقد يتأثر بالعوامل اللفظية كالنواصب والجوازم وقد مر ماله تعلق بهذا في بحث الكلام عند تمثيل الشارح بزيد هيهات (قوله بتثليث التاء) ذكر في التصريح ان فيها احدى وأربعين لغة وفي شرح التسهيل للمصنف والحجازي يفتح تاءها والاسدي والتميمي يكسرانها وبعضهم يضمها والفتح قراءة الجمهور والكسر قراءة زيد بن القعقاع والكسر والتنوين قراءة عيسى وقرأ ابن ابي حيوة بالضم والتنوين ثم قال فأما من قرأ هيهات هيهات

وهو ما ناب عن الفعل وليس فضلة ولا متأثر بعامل ويدل على اسميته قبوله بعض علامات الاسم كالتنوين والتعريف ومخالفة أوزانه أوزان الفعل والصحيح أن مدلوله لفظ الفعل وأنه لا موضع له من الاعراب وهو ثلاثة أنواع ما هو بمعنى الماضي (كهيهات) بتثليث التاء

فالمجرور خبر عند الفارسي وفي أحد وجهي ابن جني و يكون هيهات اذ ذاك مصدرا
مبنيا في قول أبي علي لقلة تمكنه وانه بمنزلة الصوت ولا يكون عنده اسم فعل لان اسم
الفعل لا موضع له وقيل التقدير هيهات هو أي التصديق وقيل في كل منهما ضمير
الاخراج لانه قد يضمر في هيهات كقوله * هيهات قد سفهت أمية رأيها * أي هيهات
هو أي فلاح أمية وقيل اللام زائدة وما فاعل وعند ثعلب انها اذا كررت كانت
كبيت بيت ورده الفارسي بأن التركيب غير معهود في اسم الفعل و يرد عليه حيهل
وألف هيهات عن ياء كألف حاحيت فيكون من الهيه وهو زجر وابعاد كقوله
* هيهات من متخرق هيهاؤه * أي بعد بعده كقولهم جن جنونه فبني منه مصدر على
فعلال كالزلزال وأيضا فباب سلس قليل وباب حاحيت أكثر منه (قوله وشتان)
بفتح النون وفي فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها (قوله وأف) ذكر فيها في أول
التصريح أربعين لغة ومحل كونها اسم فعل مالم تؤنث بالتاء فتنتصب مصدرا وذلك
قولهم في الدعاء أفة وتفة فهذا بدل من اللفظ بالفعل كجزعا وقد يرتفع فيكون أيضا
دعاء وهو مبتدأ حذف خبره وقد يجيء للحين نحو كان الامر على أفه أي حينه وأوانه
(قوله وهو دون الاول) بل لم يثبته ابن الحاجب قال الجامي فما قيل ان أف بمعنى
أتضجر وأوه بمعنى أتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالماضي الحالي (قوله
كقوله فهيهات الخ) قاله جرير من قصيدة من الطويل الفاء للعطف والعقيق موضع
بالحجاز فاعل بهيهات الاول والثاني تأكيد لم يؤت به للاسناد فلا تنازع في العامل اين
خلافا لابي علي لكن مال ابن عصفور في شرح الابيات لكلام أبي علي ومنع التوكيد
لان وضع اسم الفعل للاختصار فتكراره للتأكيد مناقض لذلك قال فان أكدت
الجملة كلها جاز كنزال نزال ومن في محل رفع عطف على العقيق و يروى وأهله
وخل بكسر الخاء أي صديق و بالعقيق في موضع رفع نعت لخل والباء بمعنى في و يجوز
أن يكون حالا من الهاء في نحاوله وجملة نحاوله في موضع رفع على انها صفة لخل من
حاولت الشئ اذا أردته (قوله بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشري
بكون الافتراق في المعاني والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يستعمل
في غير ذلك لا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم (قوله شتان هذا والعناق
الخ) أي افترق هذا الحال الذي هو فيها والحال الأخرى التي كانت وهي الموصوفة
بقوله العناق الخ والدوم شجر المقل (قوله وقد تزاد ما الخ) عبارة المصنف في شرح
الشذور وللشذوذ زيادة ما قبل فاعل شتان كقوله

شتان ما يومي على كورها * ويوم حيان أخي جابر

ولا يجوز عند الاصمعي شتان ما بين زيد وعمرو وجوزه غيره محتجا بقوله

وشتان وهو قليل (و) ماهو
بمعنى الامر نحو (صه)
ودونكه وعليكه وهو
الغالب (و) ماهو بمعنى
المضارع نحو (وا) وأوه وأف
وهو دون الاول فهيهات
(بمعنى بعد) كقوله
فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نحاوله
وشتان بمعنى افترق كقوله
وشتان هذا والعناق والنوم
والمشرب البارد في ظل الدوم
وقد تزاد ما قبل فاعل شتان
كقوله * لشتان ما بين اليزيدين
في الندا * وصه بمعنى اسكت
ودونكه بمعنى خذه وعليكه
بمعنى الزمه نحو عليكم
أنفسكم (و) وا بمعنى
(أعجب) كقوله

لشتان ما بين اليزيدين فى الندى * وأما قول بعض المحدثين

جاريتمونى بالوصال قطيعة * شتان بين صنيعكم وصنيعى

فلم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة بين وذلك على قول الكوفيين ان ما الموصولة يجوز حذفها انتهت واذا تأملتها علمت ما فى عبارة الشارح وان الصواب الاستشهاد على زيادة ما قبل فاعل شتان بقوله شتان ما نوى لان نوى فاعل شتان والمعنى افترق نومى على كور الابل ونوم الشخص المذكور واما ما فى قوله لشتان ما بين فليست زائدة لان بين ليس فاعل شتان لان فاعل شتان لابد أن يتعدد و بين لا تقع على المتعدد بل ما موصولة وهى الفاعل و بين صلتها تأمل واللام فى قوله لشتان موطئة للقسم وتتمة البيت * يزيد سليم والاغر بن حاتم * يصف أحدهما بالكرم الزائد دون الآخر واعلم أن شبهة الاصمعى ان شتان سمع فيه الكسرة و تثنية شت لا اسم فعل بمعنى افترق ولانه لو كان بمعناه لجاز أن يجىء الفاعل أكثر من اثنين بعطف أو دونه ولم يجز وحينئذ لو جاز شتان ما بين زيد وعمرو لزم الاخبار بالمثنى عن المفرد لان ما زائدة و بين مبتدأ وشتان خبر و يرد شبهته ان اللغة العليا فتح النون قال الرضى ينبغى أن لا يجوز الا ما قاله الاصمعى لا لما قاله بل لان ما ان زائدة فبين هى الفاعل وفاعل شتان لابد أن يكون متعددا و بين ليست كذلك واما أن تكون موصولة وهى الفاعل فليس هنا لفظ ما يدل على التثنية فان قيل ما اسم مشترك قلت يلزم أن يقال افترق اللذان بين كذا وكذا ولا يستقيم لان من شرط بين أن تقع بين متساويين فى النسبة كأن يقال بينى و بين زيد قرابة والغرض فى قوله لشتان ما بين اليزيدين فى الندى ان اليزيدين افترقا فى صفتين أحدهما متصف بالبخل والآخر بالكرم فلا يصح دخول بين الا أن يكون شتان بمعنى بعد ولك أن تقول ليس المعنى ذلك بل أحدهما فى غاية الكرم والآخر فى أول الدرجات فقد اشتركا فى صفة الكرم فتأمل (قوله وابأبى الخ) صدر بيت لراجز من رجاز تميم عجزه * كأنما ذر عليه الزرنب * فوا اسم فعل بمعنى أعجب و بأبى جار ومجرور خبره مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وقوله بكسر الكاف مبتدأ والاشنب صفته من الشنب بفتحتين وهو حدة الاسنان وخبره كأنما ذر من ذرورت الحب والزرنب ضرب من النبت طيب الرائحة (قوله ومثله وى) كقوله تعالى وى كأنه لا يفلح الكافرون فوى اسم فعل بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية أى اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقيل كأن للتشبيه بمعنى الظن (قوله وواها) كقوله * واها لسلمى ثم واها واها * (قوله وأف بمعنى أتضجر) أى بالشرط المتقدم (قوله ما صيغ من فعل الخ) أى متصرف تصرفا كاملا فخرج بالثانى نحو دحرج لانه رباعى

وابأبى أنت وفوك الاشنب * كأنما ذر عليه الزرنب * أو زنجبيل وهو عندى أطيب ومثله وى وواها وأوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر وهذه الانواع كلها سماعية والقياسى من اسم الفعل ما صيغ من فعل ثلاثى تام على وزن فعال كنزال وشذ صوغه من الرباعى كقرقار بمعنى قرقر وقد يؤخذ مما ذكرنا أن اسم الفعل نوعان مرتجل وهو ما وضع من أول الامر اسما للفعل كشتان

وخرج نحو كان لانه ناقص ونحو نعم وبئس لانهما جامدان ونحو يذر ويدع لانهما ناقصا التصرف (قوله ومنقول) هو اما منقول من ظرف للمكان نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت أو من جار ومجرور كما مثل والغالب في المجرور في القسمين أن يكون ضمير المخاطب وقد يكون ضمير متكلم كقول بعضهم على بمعنى أولني وقد يكون ضمير غائب نحو عليه رجلا ليسني فعليه بالصوم وقد يكون ظاهرا حكى الاخفش على عبد الله زيدا وهو غريب جدا والاول في الشذوذ نظيرا باى وان يحذف أحدكم الارنب والثاني نظير * فلا تصحب اخا الجهل واياك واياه * والثالث نظير فاياه وايا الشواب كذا في حواشي الخلاصة للمصنف واستفيد منه ان على فيما حكاه الاخفش مخففة لا مشددة خلافا للدماميني حيث فهم ان على بتشديد الياء على انها جارة لضمير المتكلم وعبد الله بدل وفيه شذوذ لابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل غير مفيد للاحاطة والاقرب انه عطف بيان واعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل لمرتجل ومنقول يدل على ان اسم الفعل مجموع الجار والمجرور وكلامهم على موضع الكاف من الاعراب يخالفه ويقتضي ان اسم الفعل انما هو الجار فقط وذلك لانهم اختلفوا في الكاف المتصلة بعليك واخوته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الاعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية والفاعل الضمير المستتر لان التقدير الزم أنت نفسك وانظر ما الناصب حينئذ لما بعدها اذا وجد نحو عليكم أنفسكم وقد يقال ان على تتعدى لاثنين وفي حواشي الاشموني للشهاب القاسمي أو نصب عند الكسائي على المفعولية ويرده قولك عليك زيدا بمعنى خذ وخذ انما يتعدى لواحد وقال الفراء رفع على الفاعلية على استعارة ضمير غير الرفع له كما هو ظاهر فاندفع قول الشهاب في حواشي الاشموني ويرده ان الكاف ليس من ضمير الرفع نعم في المغنى ان نيابة ضمير عن ضمير انما جاءت في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب وكون ذلك في الضرورة كقوله * أن لا يجاورنا الاك ديار * الا أن يقال الفراء لا يشترط الاخير ثم انه يلزم الفراء أن ضمائر الرفع لا تستترفيها فليحرر وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للافعال وقيل الجر بالاضافة بناء على انها أسماء للمصادر والمعنى الزامك واختاره المصنف في الحواشي فقال ان على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع وانظره مع ما صرحوا به وسيأتي في كلام الشارح ان أسماء الافعال لا تعمل الجر بالاضافة وقولهم ان اسم الفعل اذا كان لغير الماضي يستترفيه الضمير وجوبا (قوله ثم انه يعمل عمل مسماه) أى غالبا كما قيد

ومنقول وهو ما وضع لغيره ثم نقل اليه كعليك واليك ثم انه يعمل عمل مسماه

مطلقا والتجرد من العوامل وأن منه ما ينون لزوما نحو واها وويها وجوازا كصه ومه وذلك للتنكير وانه لا يؤكد بالنون ولا يحذف ولا يبرز ضميره ولا يضاف ولا ينصب المضارع في جواب الطلب منه كما سيأتي (ولا يتأخر عن معموله) لقصور درجته عن مسماه بسبب كونه فرعه في العمل خلافا للكسائي (و) تمسكه بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) وما أشبه ذلك لا حجة فيه لانه (متأول) على أنه مصدر منصوب باضمار فعل مؤكد لمضمون الجملة السابقة من قوله تعالى حرمت عليكم فكأنه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا وعليكم متعلق بالمصدر أو بالعامل المحذوف (ويجزم) الفعل (المضارع في جواب الطلب منه) أي من اسم الفعل كما يجزم في جواب الطلب من الفعل (نحو) قوله * (مكانك تحمدي أو تستريحي) * فمكانك بمعنى اثبتي وتحمدي مجزوم بفعل شرط ثم محذوف تقديره فان تثبتي تحمدي (و) لكنه (لا ينصب) في جواب الطلب منه وان كان اسم الفعل من لفظ الفعل فلا تقول نزال فنحدثك بالنصب على الارجح * (و) الثاني منها (المصدر) وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله الذي اشتق منه فيرفع الفاعل ويتعدى الى المفعول بواسطة وغيرها وقد يتعدى الى مفعولين فأكثر وقدمنا أنه يجوز حذف فاعله وانه لا يضمر عند اسناده الى نائب الفاعل وفي تمثيله للمصدر بقوله (كضرب وإكرام) اشارة الى أن المصدر المزيد يعمل عمل المجرد لكن عمل المصدر مشروط بأمرين أحدهما وجودي واليه أشار بقوله (ان حل محله فعل مع أن) المصدر بمعنى الزمان ماض أو مستقبل كعجبت من ضربك زيدا أمس أو غدا أي من أن ضربته

بذلك في التسهيل اذ قد يكون مسماه متعديا ويكون هو لازما نحو آمين فانه لازم ومسماه استجب وهو متعد وهذا انما يصار اليه اذا تعذر الجري على الاصل ولهذا اعترض في شرح الشذور على من فسره باكفف بان اكفف متعد ومه لازم فالاولى أن يفسر بانكف ولم يجعله من غير الغالب لامكان الجري على الغالب هنا بخلاف آمين (قوله فيرفع الفاعل) أي مطلقا (قوله ويتعدى الى المفعول بواسطة) ان كان مسماه يتعدى بها وغيرها ان كان مسماه يتعدى بغيرها (قوله بلزوم البناء مطلقا) أي سواء كان بمعنى الأمر أو الماضي أو المضارع والفعل منه مبني وهو الامر والماضي ومنه معرب وهو المضارع بشرطه (قوله والتجرد من العوامل) أي اللفظية التي تقتضي فاعلية أو مفعولية كما أشرنا اليه أول الباب (قوله ولا يحذف) والرد على ابن مالك حيث جوز في قوله

* أيها المائح دلوي دونكا * أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة (قوله ولا يبرز ضميره) يشكل على بعض الاقوال السابقة في الكاف المتصلة بنحو عليك (قوله ولا يضاف) قضية كلامه ان هذا من جملة الامور التي يخالف فيها اسم الفعل مسماه وفيه نظر قال في شرح التتمة عند قولها ولا يضاف ما نصه كما أن مسماه وهو الفعل كذلك ولهذا قالوا في بله زيد ورويد زيد بالجر انهما مصدران والفتحة فيهما فتحة اعراب انتهى لكن مقتضى ذلك انه على القول بأن مسماه المصدر يضاف وهو قياس ما سبق في الكلام على الكاف المتصلة بعليك ونحوه ويحتمل التزام أنه لا يضاف وحينئذ يصح جعل هذا مما خالف فيه مسماه فليتأمل (قوله نحو قوله مكانك الخ) عجز بيت لعمرو بن الاطنابة صدره

* وقولي كلما جشأت وجاشت * والضميران في جشأت وجاشت للنفس ومعنى جشأت نهضت وجاشت غثت (قوله ولكنه لا ينصب الخ) تقدم ما يتعلق بذلك في الكلام على النواصب

﴿ الكلام على اعمال المصدر ﴾

(قوله اسم الحدث) أي اسم يدل على الحدث فالاضافة من اضافة الدال الى المدلول

ثم الحدث اما قائم بفاعل كفرح زيد فرحا أو صادر عنه حقيقة كقعد قعودا أو مجازا
كمرض مرضا أو واقع على مفعول كمصدر ما لم يسم فاعله كزهو وجنون وقوله الجاري
على الفعل مخرج لاسم المصدر والمراد بجريانه على الفعل أن يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تأكيدا له وبيانا لنوعه أو عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل
القادرية والعالمية ومثل ويله وويحه مما لا يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان
الاخيران مفعولا مطلقا كذا في الجامي ويحتمل أن المراد بالجريان على الفعل
الاشتمال على جميع حروفه والاحتياج في اخراج اسم المصدر الى زيادة الجاري الخ
مبني على ان اسم المصدر يدل على الحدث بنفسه أو على أن المراد الدلالة على الحدث
ولو بواسطة والا فاسم المصدر انما يدل على لفظ المصدر وبواسطة ذلك يدل على الحدث
ويتعدى الى مفعولين كعجبت من ظنك زيدا قائما وقوله فاكثر كعجبت من
اعلامك زيدا عمرا فاضلا (قوله فقط) قيد لحلول الفعل ومحل المصدر والمقصود
بالتقييد ما أو الغرض انه اذا كان الزمان حالا لا تكون أن حالة مع الفعل محل المصدر
بل ما وليس الغرض ان ما لا تحل مع الفعل الا اذا كان الزمان حالا لانها تحل معه
مطلقا غاية الامر أن ان أم الحروف المصدرية بحيث أمكن حلولها لا يعدل الى
غيرها وهي اذا كان الزمان حالا غير ممكنة الحلول لمنافاتها له فعدل الى ما لانها
لا تنافيه ولا غيره ومسئلة التاويل بما عزيزة قل من ذكرها من النحاة (قوله كما
في نحو ضربا زيدا) أي من المصدر النائب عن فعله وقوله وضربت ضربا زيدا أي
من المصدر المؤكد لعامله (قوله خلافا لابن مالك في الاول) فانه ذهب الى جواز
اعماله وصحح المصنف في شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا انما يحل محل
الفعل وحده بدون ان وما فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
المحذوف النائب عن المصدر عند المصنف وأما الثاني فلا يصح نصبه زيدا اتفاقا قال
في الحواشي بل لو قلت ضربت ضربا في الدار أو عندك لم يجز أن يتعلقا به وهما ماهما
في التعلق بكل غاد ورائح الا أن هذا المصدر لم يذكر كذلك كما أن الفعل الثاني في قام
قام لم يأت للاسناد انتهى لكنه في شرح بانت سعاد قال ان المصدر انما يقدر بأن
أو ما والفعل اذا كان فيه معنى الحدوث بخلاف نحو لزيد معرفة بالنحو وذكاء في
الطب قال ولا يقدح في ذلك عمله في الظرف وان قدح في عمله في الفاعل والمفعول
الصريح قال لان الظرف يكفيه رائحة الفعل انتهى وهذا لا ينافي ما في حواشي
ابن الناظم لانه محمول على مصدر غير مؤكد كما في الامثلة التي ذكرها واذا كان
المصدر في معنى الثبوت وعمل في ظرف جاز تقديم الظرف لانتفاء المانع من تقديمه
وهو تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه لان ذلك انما يكون عند التأويل وهذا

أن تضرب به أمس ومن (ما) أختها
غدا (أو) مع كعجبت
والزمان حال فقط
من ضربك زيدا الآن أي
مما تضرب به الآن فان لم يحل
محله ذلك امتنع عمله كما في
نحو ضربا زيدا وضربت
ضربا زيدا فلا يصح نصبك
زيدا بالضرب خلافا لابن مالك
في الاول ولهذا جعل الثاني
في نحو فاذا له صوت صوت
حمار منصوبا بفعل محذوف
لا بالمصدر الاسم الثاني
عدمي وهو المشار اليه بقوله
(ولم يكن) المصدر (مصغرا)
فلا يقال أعجبني ضريبك
زيدا

لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الذي هو من خواص الاسماء (ولا مضمرا) فلا يقال ضربك

المسيء حسن وهو المحسن قبيح لعدم حروف الفعل واهذا لم يعمل محذوفا كما سيأتي (ولا محدودا) بالتاء فلا يقال أعجبتني ضربتك زيدا لان صيغة الوحدة ليست الصيغة التي اشتق منها الفعل فان ورد حكم بشذوذه (ولا منعوتا قبل تمام (عمله) فلا يقال عرفت سوقك اللطيف الابل لانه مع معموله كموصول مع صلته فلا يفصل بينهما فان نعت بعده جاز نحو ان هجرك ايا ى المفرط لهالك ولو قال ولا متبوعا لكان أولى فان حكم سائر التوابع حكم النعت (ولا محذوفا) لعدم وجود حروف الفعل (ولا مفصولا من المعمول) أى من معموله بأجنبي لان معموله بمنزلة الصلة من الموصول فلا يفصل بينهما (ولا متأخرا عنه) أى عن معموله ولو ظرفا فلا يقال أعجبني زيدا ضربك لما مر من أن معموله بمنزلة الصلة وهي لا تتقدم على الموصول قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر اذا كان ظرفا لانه مما يكفيه رائحة الفعل وظاهر اقتصاره على ما ذكر أنه لا يشترط في اعماله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال وهو كذلك لانه عمل لكونه أصل الفعل جماعة

لا يؤول فظهر صحة قول المصنف في المغني انه يجوز في قوله وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم تعلق في السموات وفي الارض بسركم وجهركم لان المصدر ليس مما ينحل لأن والفعل وغفل الدماميني عن مراده فقال المصدر اذا لم ينحل لان والفعل ينحل لما والفعل فالمحذور باق فظن أن المراد نفي التأويل بخصوص ان والفعل والمنفي التأويل مطلقا فتأمل (قوله لبعد شبهه عن الفعل بالتصغير الخ) هذا لا يناسب ما سيأتي من أن المصدر انما عمل لأنه أصل الفعل لا لمشابهته له فالمناسب أن يعلله بان صيغة المصغر ليست الصيغة التى اشتق منها الفعل (قوله ولا مضمرا) أى خلافا للكوفيين ويشهد لهم قوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المترجم

فان قوله عنها متعلق بهو العائد الى الحديث لكن انما في هذا عمله في الجار والمجرور (قوله ولا مفصولا من معموله الخ) لهذا رد على الزمخشري ان يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر وهو لقادر قاله في المغني ويؤخذ من ذلك انه لا يعمل مفصولا ولو كان المعمول ظرفا ويؤخذ من اعتراضه على الزمخشري اذ علق أياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم أياما بأن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب انه لا يعمل مفصولا ولو الفاصل جارا ومجرورا فان قيل لعل الزمخشري يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل معموله (قوله لان معموله بمنزلة الصلة الخ) ربما تشعر هذه العبارة بأن المعمول ليس صلة حقيقة وفيه نظر لانه عند العمل مؤول بان والفعل أو ما والفعل فهو صلة لموصول حرفي (قوله قال التفتازاني والحق جواز تقديم معمول المصدر الخ) حاصل ما أشار اليه التفتازاني ان المصدر يعمل في الظرف من غير احتياج الى تأويله بان أو ما والفعل لان الظرف يعمل فيه العامل القوي والضعيف لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه وقال الرضي بجواز تقديم المعمول اذا كان ظرفا واختار انه لا بد من التأويل وقال المؤول بالشيء لا يلزم أن يعطى حكمه مطلقا فلا يلزم من منع تقديم ما في حيز الحرف المصدري عليه اذا كان ملفوظا به ان يمنع ذلك اذا كان مقدرا ويؤيده ان أن لا مع الفعل لا بد له من فاعل ولا يخلو من الدلالة على الزمان الى غير ذلك مما افترق فيه المصدر المؤول والصريح وعبارة الشارح توهم ان التفتازاني يغتفر تقديم معمول المصدر الظرفي مع كونه مؤولا بالحرف المصدري والفعل ولا يمنع في هذه الحالة تقديم الصلة على الموصول فتأمل وفي حواشي ابن

وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الرفع والنصب نحو عجبت من ضرب يوم الجمعة زيد عمرا (و) اعماله حال كونه (منونا) أى مجردا من أل والاضافة (أقيس) من اعماله مضافا أو بأل لانه يشبه الفعل لكونه نكرة (نحو أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) أى أن يطعم يتيما (و) اعماله مقرونا (بأل شاذ) لبعده عن مشابهة الفعل باقترانه بأل (نحو) قوله

(عجبت من الرزق المسئ الهه) بنصب المسئ ورفع الهه بالرزق الذى هو مصدر وعورض بأن الاضافة كالتعريف بأل وهو لا بعد معها المصدر عن الفعل وأجيب بأنها متأخرة عنه فهو قبلها واقع موقع الفعل بخلاف المقرون بأل (تتمة) يجوز فى تابع الفاعل المجرور بالمصدر كعجبت من ضرب زيد الظريف الجر حملا على اللفظ والرفع حملا على المحل وفى تابع المفعول كأعجبنى أكل اللحم والخبز الجر أيضا على اللفظ والنصب على المحل ان قدر المصدر بأن وفعل الفاعل

اسقاط ما فى ذمته من فرض العين فاذا علمت ذلك ظهر لك ان هذا الاعراب مدخول من قبل انه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت وظهر ان جعل من شرطية أرجح لان حاصله ان لله على الناس أن يكون البيت محجوجا وله على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه لكن ينبغي أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه فتدبر (قوله وقد يضاف الى الظرف توسعا فيعمل فيما بعده الخ) أى فتمكون حينئذ كالمنون فى انه يرفع وينصب وبهذا يتم للمصدر المضاف خمسة أحوال وهذا كله فى مصدر الفعل المتعدى لواحد فان كان مصدر فعل غير متعد جاز فيه وجهان اضافته الى فاعله واضافته الى ظرف متسع فيه كأعجبني قيام زيد اليوم أو قيام اليوم زيد أو متعد لاثنين أو ثلاثة جاز فيه وجوه كثيرة لا تخفى على المتأمل (قوله لانه يشبه الفعل الخ) فيه أن عمله مطلقا الشبه الفعل فالاظهر أن يقال لان التنكير أنسب بمعنى الفعل الذى عمل باعتباره ومن اعمال المنون قول بعض العرب عجبت من قراءة فى الحمام القرآن أى من أن قرئ قال ابن مالك فى شرح العمدة وهذا غريب اعنى الرفع بالمصدر المنون والمستعمل كثيرا النصب به والقياس يقتضى وقوع الرفع وحده ومع النصب واذا اقتصر على أحدهما فالرفع أحق والاكثر الواقع ماذكرت انتهى وقال المصنف فى حواشى الالفية اعمال المضاف فى الفاعل ضعيف وكذا اعمال المنون وأما ذو أل فاعماله ضعيف مطلقا فى الفاعل والمفعول والحاصل ان عمل المصدر فى الفاعل ضعيف مطلقا (قوله عجبت من الرزق الخ) صدر بيت عجزه * وللترك بعض الصالحين فقيرا * (قوله فى توابع الفاعل) ظاهره جواز الرفع على المحل فى جميع التوابع وفصل أبو عمرو فاجاز فى العطف والبدل ومنع فى التوكيد والنعت (قوله الجر حملا على اللفظ) هو أحسن من الاتباع على المحل وقيده فى التسهيل بما اذا لم يمنع مانع قال الدماميني كما فى أعجبني اكرامك وزيدا فان الاتباع هنا بالجر يؤدى الى العطف على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض وهو ممنوع كما ستعرفه فى باب النسق (قوله والرفع حملا على المحل) على هذا حمل ابن مالك قراءة الحسن أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون وحمل عليه بعضهم قوله فى الحديث أمر بقتل الابتر وذو الطفيتين وأنشد سيبويه

يا لعنة الله والاقوام كلهم * والصالحون على سمعان من جار

(قوله والنصب على المحل) أى وان لم يذكر الفاعل خلافا لبعضهم (قوله ان قدر بان وفعل الفاعل) أى والرفع ان قدر بان وفعل مالم يسم فاعله بناء على أن المصدر يرفع نائب الفاعل ويقدر بالحرف المصدرى وفعل مالم يسم فاعله وهو ماذهب اليه

جمهور

جمهور البصريين ومشى عليه في التسهيل ومنعه بعضهم لما فيه من الالباس لانه يتبادر من صيغة المصدر انه من المبني للفاعل ومنه يؤخذ انه لا منع فيما كان فعله ملازما للبناء للمفعول كزكم فيجوز أعجبني زكام زيد ولا من الاتيان بحرف مصدري موصول بفعل مبني للمفعول نحو يعجبني أن يضرب زيد فظهر صحة جعل ما في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر مصدرا وسقط كلام أبي حيان واعلم ان الشارح لم يحك في جواز الاتباع على المحل هنا خلافا وحكاه في اسم الفاعل فاوهم الاتفاق عليه هنا وليس كذلك فانما يجوزه من لا يشترط وجود المحرز ومن اشترطه أهمل عاملا كما في الباب الرابع من مغني اللبيب

﴿اعمال اسم الفاعل﴾

(و) الثالث منها (اسم الفاعل) ولو مثنى أو مجموعا وهو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به على معنى الحدوث

(قوله ولو مثنى أو مجموعا) كقول عنترة * والناذرين اذا لم القهما دمي * فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وقوله تعالى والذاكرين الله كثيرا فان قلت لم لم تمنع التثنية والجمع كما منع التصغير والوصف بجامع الاختصاص بالاسماء قلت أما الفرق بين ذلك والتصغير فلعدم تطرق الخلل الى صيغة مفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع وأما بين ذلك والوصف فلان الفعل تلحقه صورة علامة التثنية والجمع في الافعال الخمسة بخلاف الوصف فليتأمل (قوله لمن قام به) أي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان أولى لان ما جهل أمره يذكر بلفظ ما ولعله قصد تغليب العاقل على غيره فان من لمن يعقل (قوله على معنى الحدوث) أي الوجود بعد ان لم يكن يعني انه وضع لذات حصل لها الحدث مع افادة أن حصوله لها كان بعد ان لم يكن فالضارب بمعناه شئ ثبت له الضرب بعد ان لم يكن وكثيرا ما يستعمل اسم الفاعل من غير افادة التجدد والحدوث كما في الله عالم وامرأة حائض وغير ذلك قال الاستاذ الصفوي وهذا يخالف ماذكره الشيخ عبد القاهر من انه لا دلالة في زيد منطلق على أكثر من ثبوت الانطلاق وغيره من أن الاسم للثبوت ولعل ذلك لاختلاف علماء النحو والمعاني فتأمل ويمكن الجمع بحمل أحد الامرين على كثرة الاستعمال والشيوع والآخر على الوضع فليتأمل وقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل للمحدود وغيره وقوله من قام به يخرج ما عدا الصفة المشبهة حتى اسم التفضيل لان المتبادر من قولنا ما اشتق لمن قام أن يكون موضوعا لمن قام به و يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ولا نقصان واسم التفضيل موضوع لمن قام به مع زيادة وقوله على معنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة و بعضهم اخرج به اسم التفضيل وقد عرفت انه

ويعمل عمل فعله المبني للفاعل لازما ومتعديا واعماله لمشابهته للمضارع في الزنة والتذكير والتأنيث ودلالته على المصدر واحتماله أحد الزمانين ودخول لام الابتداء عليه وفي تمثيله لاسم الفاعل بقوله (كضارب ومكرم) اشارة الى أنه يصاغ من الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره على زنة المضارع بابدال حرف المضارعة ميما وكسر ما قبل آخره ثم انه ان صغر أو وصف لم يعمل لمباينته الفعل حينئذ اذ التصغير والوصف من خصائص الأسماء فان لم يصغر ولم يوصف (فان كان) مقرونا (بأل) كالضارب (عمل) عمل فعله (مطلقا) أي ماضيا وحالا ومستقبلا معتمدا أو غير معتمد لوقوعه حينئذ موقع الفعل اذ حق الصلة أن تكون فعلا كجاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا (أو) كان (مجردا) منها (فبشرطين) لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب (كونه حالا أو استقبالا) لتحقق مشابهته للمضارع (واعتماده) ولو تقديرا (على نفي) نحو ما ضارب زيد عمرا الآن أو غدا (أو) على (استفهام) نحو أضارب زيد بكرا الآن أو غدا وهل خالد بشرا أم مكرمه أي أمهين (أو) على (مخبر عنه) نحو زيد ضارب خالدا الآن أو غدا

خرج بما قبله (قوله ويعمل عمل فعله) الا أن اسم الفاعل يجوز اضافته لمعموله ولا يجوز ذلك في الفعل وان الفعل لا تدخل اللام على معموله المؤخر وهذا يجوز فيه ذلك نحو وما ربك بظلام للعبيد وأن اسم الفاعل اذا كان خبرا عن مثنى لا يعمل في متقدم تقول هذا ضارب زيدا وتاركه ولا يجوز هذان زيدا ضارب وتاركه لان الفعل لا يصلح هنا وعلى هذا لا يجوز مررت برجلين ضارب عمرا وتاركه وجاءني رجلان ضارب عمرا وتاركه (قوله ثم انه ان صغر او وصف لم يعمل) قال المصنف في حواشي الالفية فان قلت فما بالكم تمنعون اعمال المصغر وقد حكى أظنني مرتحلا وسويرا فرسخا قلت ما أحسن قول أبي الطيب

وشر ما قنصته راحتي قنص * شهب البزاة سواء فيه والرخم

يعني أن الظرف وعديله يستوي العامل القوي والضعيف في العمل فيهما فالمنفي عمل المصغر في غيرهما فان قلت فكيف أيضا منعوا اعمال الموصوف وقد أجاز الكسائي أنا زيدا ضارب أي ضارب وقال الشاعر

اذا فاقد خطباء فرخين رجعت * ذكرت سليمى في الخليط المزايل

قلت الاول من كلامه مبني على مذهبه فلا يحتج به وأوله ابن مالك على أن أيا خبرنا وليس بشئ لان أيا لا يحذف موصوفها الا شاذا مسموعا لانها لم تمكن تمكن الصفات والثاني قالوا بتقدير فقدت فرخين وقالوا أيضا لاجل مخالفتهم الاخفش اذا رجعت فيبقى التقدير اذا رجعت فاقد خطباء فقدت فرخين رجعت فيفصل في التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الامرين ارتكاب الابتداء في فاقد أما اعماله فلا لانه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع انه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لانه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمقصود ماهو على طريق الاستئناف وفي التصريح ان الكسائي خالف في الشرطين وظاهر كلامه ان اسم الفاعل لا يعمل اذا وصف ولو بعد العمل وان الكسائي يجيز اعماله مطلقا وكلام بعضهم يقتضي خلافه لانه قال أجاز الكسائي أنا زيدا ضارب أي ضارب دون أنا ضارب أي ضارب زيدا فقوله دون كذا يقتضي انه لا يجيز اعماله الا اذا وصف بعد العمل وفي شرح التسهيل لمصنفه ووافق بعض أصحابنا الكسائي في الموصوف قبل العمل لان ضعفه يحصل بعده لا قبلها (قوله لا بد منهما لصحة عمله في المنصوب) أي بخلاف عمله في المرفوع وظاهره ان عمله في المرفوع لا يتوقف على واحد منهما والاول صرح به غيره وانه يرفع الفاعل اذا كان بمعنى الماضي مضمرا بلا خلاف

كما قال ابن عصفور لكن رد بأن ابن خروف وشيخه ابن طاهر منعا عمله في المضمر وظاهرا على ظاهر كلام سيبويه ومذهب ابن جني والشلوبين وأكثر المتأخرين أنه لا يرفعه وأما الثاني ففي المغني أن الأظهر أن الجمهور منعوا قائم الزيدان لفوات شرط الاكتفاء بالمرفوع عن المبتدأ وهو تقدم النفي والاستفهام لا لفوات شرط وهو الاعتماد وعلل ذلك بأمرين ثانيهما أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل واستدل على ذلك بصحة زيد قائم أبوه أمس وإنهم لم يشترطوا لصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال لكن يرد عليه التمثيل فيما يأتي بقوله تعالى مختلف ألوانه وإنما عمل الرفع فتدبر (قوله ومختلف ألوانه) أي صنف أشار إلى أن الاعتماد على المقدر كالاعتماد على الملفوظ به لكنه جعل الاعتماد في الآية على المخبر عنه المقدر وفي التصريح أنها مثال للاعتماد على الموصوف المقدر وكلاهما صحيح والنظر في الأرجح منهما لأن الموصوف المحذوف في الأصل مخبر عنه وبحسب الظاهر المخبر عنه إنما هو الوصف بحسب الأصل (قوله ومنه نحو يا طالعا جبلا) أشار بقوله ومنه إلى أن الاعتماد فيه ليس على حرف النداء كما وهمه كلام الألفية لأن حرف النداء يبعده من الفعل لكن ليس في الألفية ادعاء أن النداء مسوغ بل أن الوصف إذا ولي حرف النداء عمل وذلك صادق بأن المسوغ الاعتماد على الموصوف المحذوف (قوله بل تجوز إضافته إلى مفعوله) أي وما أشبهه كالخبر في كان أنا كائن أخيك ولا يضاف إلى الفاعل ولا إلى الحال والتمييز ونحوهما وأما الوصف الذي لم يوجد فيه الشرطان فيخفض ما يليه لا غيره وما عداه أمره مشكل إذ لا يضاف إليه مرتين ولا يصح إذ ليس فيه أهلية ذلك وأجاز السيرافي نصبه لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام من حيث التعريف لأن الإضافة محضة وبالمنون من حيث أنه لا يضاف وقال ابن الناظم الصحيح أن نصب اسم الفاعل بمعنى المضي لغير المفعول الأول هو باقتضاء اسم الفاعل إياه فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات ولا يجوز أن يعمل فيه الجر فوجب النصب لمكان الضرورة انتهى ونقض بقولك هذا ضارب اليوم زيدا أمس فإنهم لا يجيزونه وقيل العامل في غير الأول محذوف واعترض بأنه غير ماش في هذا الحاتم زيدا منطلقا لأنا إن لم نقدر المفعول الأول فلا يجوز الحذف اقتصارا وإن قدرناه فلا ناصب له وأجيب بأوجه أحسنها إنما يمتنع حذف الاقتصار إذا لم يكن المفعولان مذكورين (قوله ولك في تابع المجرور راجح) بخلاف تابع المنصوب لا يجوز جره لأن شرط الإتباع على الموضع أن يكون بحق الأصالة والأصل في الوصف المستوفي لشروط

وتختلف ألوانه أي صنف (أو) على (موصوف) نحو مررت برجل ضارب عمرا الآن أو غدا ومنه يا طالعا جبلا أي يا رجلا أو على ذي حال كجاء زيد راكبا فرسا الآن أو غدا ثم إن وجود هذين الشرطين لا يوجب عمله بل تجوز إضافته إلى مفعوله وقد قرئ بالوجهين إن الله بالغ أمره هل هن كاشفات ضره فإن اقتضى مفعولا آخر تعين نصبه نحو أنت كاسي خالد ثوبا الآن أو غدا ولك في تابع المفعول المجرور باسم الفاعل كمبتغي جاه ومالا من نهض

ومن كلامه أن اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد لم يعمل وقد خالف في الأول الكسائي فأجاز عمله محتجا بقوله تعالى وكلبهم (باسط ذراعيه) فباسط بمعنى الماضي وقد عمل في ذراعيه النصب ولا حجة له فيه لانه (على) ارادة (حكاية الحال) الماضية بان يفرض ماوقع واقعا الآن فيعبر عنه بالمضارع بدليل أن الواو في وكلبهم للحال ولهذا قال ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وخالف في الثاني الاخفش فأجاز عمله (و) احتج بقوله (خبير بنولهب) فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ولا حجة له فيه لجواز حمله (على التقديم والتأخير) بجعل الوصف خبرا مقدما ولما كان هذا الحمل يلزم منه الاخبار بالمفرد عن الجمع قال (وتقدير خبير كظهير) في والملائكة بعد ذلك ظهير وفعيل على زنة المصادر كالصهيل والنعيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والمجموع فاعطي حكم ماهو على زنته (و) الرابع منها (المثال) ولو مثنى أو مجموعا (وهو ما) أي اسم (حوّل للمبالغة) والتكثير في الفعل (من) صيغة اسم (فاعل)

العمل اعماله لا اضافته لالحاقه بالفعل وأجازه البغداديون تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم مابين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

وأجيب بأن الاصل أو طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقي جر المضاف اليه (قوله الجر على اللفظ) وهو الوجه الا ان منع مانع نحو الضارب الرجل وزيد كما علم من باب الاضافة وأجاز سيبويه ذلك وخالفه المبرد وابن السراج واحتج له بأنه يغتفر في الثواني مالا يغتفر في الاوائل نحو رب رجل وأخيه وأي فتى هيجاء أنت وجارها واحتج لهما بان العاطف كالقائم مقام العامل في المعطوف عليه وانما جاز ما أورده المحتج لان اضافته في تقدير الانفصال اذ التقدير رب رجل وأخ له ولا سبيل الى ذلك في مثل العاطف والمعطوف (قوله عند بعضهم) هو من لا يشترط في العطف على المحل وجود المحرز الطالب لذلك المحل (قوله من وصف) أي منون وقوله أو فعل اما ماض أو مضارع واضمار الوصف أرجح لانه مطابق للمذكور ولان حذف المفرد أقل من حذف الجملة ويستفاد من جواز النصب باضمار ماذكر جواز النصب بالعطف على تابع الوصف المجرور اذا لم يكن عاملا وان كان كلام الشارح انما هو في العامل (قوله بان يفرض ماوقع واقعا الآن) قيل وانما يفعل ذلك في الماضي المستغرب كأنك تحضره للمخاطب وتصوره له فيتعجب منه وقيل معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان فتحكي الآن ما كنت تتلفظ به اذ ذاك كما في قولهم دعنا من تمرتان ورد بان المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ لا الالفاظ (قوله واحتج بقوله خبير بنولهب الخ) لا يخفى ان الوصف في البيت لم يعمل في منصوب وقد مر ان الشرطين انما هما لعمله في المنصوب وأما العمل في المرفوع فلا يشترط فيه الاعتماد ولعل المصنف في هذا الكتاب يرى ان الاعتماد شرط لعمله مطلقا وان حقق في المغني خلافه فكان ينبغي للشارح أن يشرح كلامه هنا بما يناسبه ثم ينبه على ماقاله في المغني واعلم أن حمل البيت على التقديم والتأخير لا بد منه لان المرفوع انما يسد مسد الخبر اذا اعتمد على مافي المغني فالبيت من مشكلات باب المبتدأ والخبر لا من مشكلات باب الفاعل (قوله ولو مثنى أو مجموعا) سواء كان جمع تصحيح أو تكسير وهو في التثنية وجمع التصحيح أقل لسلامة نظم الواحد فالمجاراة حاصلة بالفعل لا بالقوة (قوله للمبالغة والتكثير) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية والتكثير باعتبار الكمية قال الشاطبي في شرح الالفية هذه الامثلة تأتي في الكلام في الجملة على ثلاثة أقسام أحدها هذا الذي ذكر والثاني أن تأتي للمبالغة في الصفة لا في كثرة الفعل

كان وكذا اذا دخلها معنى النسب نحو فقوال فان معناه المبالغة في القول وتكثيره لا على معنى الفعل بل على معنى ذى كذا كانه يقول ذو قول أو على البناء كانه يقول قولى في قول فهذا ليس على معنى الفعل العلاجى كحائض وطامث ولذلك لا تدخلها الهاء للؤنث فلذلك لا تعمل عمل الفعل أصلا لما دخلها من معنى النسب كما لا يعمل نحو تمار والثالث أن تاتى لغير مبالغة أصلا نحو كرم فهو كريم وشرف فهو شريف وصدئ فهو صدى وما أشبه ذلك مما هو جار على فعله قياسا في البناء فهذا القسم أيضا لا يعمل عمل اسم الفاعل اذ ليس هذا بدلا عن فاعل (قوله الثلاثى) قيد بذلك لان اسم فاعل غير الثلاثى لا يكون على فاعل والعمل في فعال أكثر من الاثنين بعده وعملها حينئذ قياس على الاصح (قوله على جواز اعمالها) أى بالشروط المذكورة فلا تعمل بمعنى الماضى بدون أل وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضى مجردة من أل لقوتها بالمبالغة ولان السماع ورد بذلك وجرى على ذلك الرضى وهو مردود لان دلالتها على المبالغة مبعدة لها من شبه الفعل وما أوهمه السماع محمول على حكاية الحال (قوله حملا على أصلها) فيجب أن تعمل عمل أصلها الذى حولت عنه ومن ثم رد قول كثير من الفقهاء في الطهور انه الطاهر في نفسه المطهر لغيره فالطهور صفة بدليل ماء طهورا وهو محول عن طاهر وطاهر لا يتعدى فكذلك هو لا يتعدى كما أن صبورا كذلك لانه عن صابر بخلاف قطوع فانه عن قاطع وقاطع يتعدى وأجيب أما أولا فذكر ابن فارس انه سمع محمد بن هارون يقول سمعت ثعلبا يقول الطهور الطاهر في نفسه المطهر لغيره انتهى وفي الحديث هو الطهور ماؤه وبعد قولهم أنتوضأ بماء البحر وفيه وجعلت لى الارض مسجدا وطهورا وعن الثانى بأنه انما يحمد فاعل وفعول في التعبير اذا أمكن الفرق بينهما من غير جهة التعدى أى من جهة التكرار كصبور وصابر ولا يمكن الفرق في طهور وطاهر من غير جهة التعدى وكان الفرق بينهما من جهة التعدى (قوله لافادتها ما يفيده مكررا) هذا مبنى على ان الفاعل لا يدل على مبالغة ولا كثرة وهو ما قاله الحريرى وذكر ان من [illegible] لهم لمن يكثر السؤال سائل وسائلة وان الصواب سئال وسئالة وقد رده ا[illegible] فعال خاص بالكثير وفاعل عام في القليل والكثير انتهى وحينئذ فهى [illegible]ن عن فاعل في التنصيص على الكثرة قال الشاطبى في شرح الالفية اسم الفاعل دال على الفعل كثيرا كان أو قليلا فيقال فاعل لمن تكرر منه الفعل وكثر ولمن وقع منه فعل ما لكنه من جهة وضعه لا اشعار له بخصوص فعل فاذا أرادوا أن يشعروا بالكثرة وضعوا لها مثالا دالا عليها فعول في الحقيقة انما هو بدل من فاعل المراد به الكثرة

الثلاثى (الى) صيغة (فعال) بتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب والتحويل الى هذه الثلاثة (بكثرة) ولهذا وافق جميع البصريين سيبويه على جواز اعمالها (أو فعيل) بكسر العين وبعدها ياء كسميع (أو فعل) بكسر العين من غير ياء كحذر والتحويل اليهما (بقلة) ولهذا منع بعضهم اعمالهما وأما الكوفيون فمنعوا اعمال الخمسة نظرا الى أنها لاتجارى الفعل وزادت عليه بالمبالغة فبعد شبهها عنه وقدروا المنصوب بعدها عاملا والصحيح جواز اعمالها حملا على أصلها وهو اسم الفاعل لافادتها ما يفيده مكررا ولورود السماع به (نحو) ما حكاه سيبويه

(أما العسل فأنا شراب) بنصب العسل وانه لمنحار بوائكها وقولهم ان الله غفور ذنب العاصين وان الله
جميع دعاء من دعاه وقوله
أتاني أنهم مزقون عرضي
والمشهور أن هذه الامثلة
لا تتفاوت في المبالغة (و)
الخامس منها (اسم المفعول)
ولو مثنى أو مجموعا وهو ما
اشتق من مصدر فعل لمن
وقع عليه ومثل له بقوله
(كمضروب ومكرم) اشارة
الى أنه يصاغ من الثلاثي على
زنة مفعول ومن غيره على
زنة المضارع بميم مضمومة
في أوله وفتح ما قبل آخره ولا
يصاغ من اللازم الا بعد أن
يعدى بحرف الجر اذ ليس
له مفعول كممرور به أو
بهما أو بهم أو بهن ولا يثنى
حينئذ ولا يجمع كالفعل
بخلاف المصوغ من المتعدى
(و يعمل عمل فعله) المبنى
للمفعول فيرفع نائب الفاعل
تقول زيد مضروب عبده كما
تقول ضرب عبده وما سواه
مما يتعلق بالرافع ان كان
منصوبا لفظا أو محلا
(وهما) أى المثال واسم
المفعول (كاسم الفاعل)
في جميع ما اشترط فيه لصحة
عمله حتى في عدم التصغير
والوصف ولك في اسم المفعول
خاصة اضافته الى مرفوعه معنى اذا حول الاسناد الى ضمير موصوفه نحو زيد مضروب العبد

لا من مطلق فاعل وكذا سائر المثل فتبين ان كل واحد منها بدل من فاعل في المعنى (قوله أما العسل فأنا شراب) فيه دليل على جواز تقديم معمولها (قوله انه لمنحار بوائكها) منحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر والبوائك جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق (قوله وقوله أتاني انهم الخ) صدر بيت لزيد الخيل عجزه * جحاش الكرملين لهم فديد * والشاهد في نصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه و يحامي عنه وقوله جحاش جمع جحش وهو الحمار الصغير خبره بتبيدأ محذوف أى هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم موضع والفديد التصويت وفي الكلام تشبيه بليغ لهؤلاء القوم بالجحاش الكائنين في هذا الموضع أو استعارة على الخلاف في نحوه (قوله والمشهور ان هذه الامثلة الخ) ذكر الحريري ان العرب بنوا لمن فعل مرة فاعلا كقاتل وضارب ولمن كرر الفعل فعالا كقتال وقتال ولمن بالغ في الفعل وكان قويا عليه فعولا نحو صبور ولمن اعتاد الفعل مفعالا كمرأة مذكار أو مئناث أو معقاب اذا كان عادتها أن تلد الذكور أو الاناث أو نوبة كذا ولمن كان آلة للفعل وعدة له مفعلا وكتب عليه ابن برى هذا الذى ذكره سيبويه فعول وفعال لا تعرفه النحويون وكذلك مفعالا كلها بمعنى واحد نحو ضروب وضراب ومضراب

اسم المفعول

(قوله لمن وقع عليه) أى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما وقع عليه الضرب وفي التعبير عن ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من مصدر فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه مخرج لما عدا المحدود (قوله في جميع ما اشترط فيه لصحة عمله) أى النصب على ما مر وكان الاظهر أن يقول في أنهما اذا كانا بال عملا مطلقا والا فبالشروط المتقدمة (قوله ولك في اسم المفعول خاصة) يريد ان هذا مستثنى من تشبيهه باسم الفاعل فانه يخالفه في هذا الحكم وذلك ان اسم الفاعل لا يضاف الى مرفوعه البتة فلا تقول هذا ضارب أبيه زيد الا انه اضافة الشئ الى نفسه اذ كان مدلول ضارب هو الاب وكان الاصل في اسم المفعول أن يجرى مجراه في انه لا يضاف الى مرفوعه لكن لما كان اذا تعدى الى واحد كما هو شرط المسئلة وان أطلق الشارح اذ لا يتصور في غير المتعدى الاضافة والتعدى لا كثر طالب بمعناه للمنصوب فيكون معنى العلاج باقيا فيه وشرط اسم المفعول المذكور أن يقصد به ثبوت الوصف و يتناسى فيه العلاج وان لم

يذكره الشارح أيضا نعم يجوز فيما تعدّى لأكثر من واحد اذا اقتصر عليه ولم يذكر غيره يكون سببيا فلا يظهر له عمل فى شئ الا فى السببى أشبه الصفة المشبهة فجاز فيه ما جاز فيها والمراد انه انفرد بجواز الاضافة الى المرفوع من غير قبح والا فاسم الفاعل يضاف الى مرفوعه نحو زيد كاتب الاب فيمن نسب أبوه بقبح واعلم أن ابن مالك صرح بأن اسم الفاعل اذا قصد به معنى الثبوت جازت اضافته لمرفوعه ان كان من قاصر اتفاقا أو من متعد لواحد على خلاف أما اذا كان متعديا لاكثر من واحد فالمفهوم انه لا يجوز والقياس على ما مر فى اسم المفعول الجواز اذا اقتصر على الواحد والظاهر انه يصير حينئذ صفة مشبهة كما يدل عليه قول المصنف فى التوضيح فى باب أبنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ان فاعلا اذا أريد به الثبوت وأضيف لمرفوعه صفة مشبهة وهو ما يقتضيه تعريف اسم الفاعل واعتبار دلالته على الحدوث وأما صيغة مفعول فلا تكون صفة مشبهة ولم يعتبروا فى تعريفه الدلالة على الحدوث وان وقع للحفيد فى ذلك ما فيه خفاء فهو وان دل على الثبوت لا يصير . ووقع فى التصريح فى هذا المقام ما فيه خفاء واشكال ولنا رسالة حسنة فى ذلك بهمت فرائد المقال بمراجعتها يظهر الحال (قوله والاصل مضروب عبده الخ) مثله فى شرح الالفية لابن الناظم ونقله المصنف فى الحواشى وقال وعندى انه ينبغى التوقف فى هذا فان ذلك يؤل الى الاخبار عن زيد بأنه مضروب وذلك خلاف الواقع بخلاف تمثيل أبيه بمحمود المقاصد فان من حمدت مقاصده لا يمتنع أن يقال فيه محمود المقاصد

﴿ الصفة المشبهة ﴾

(قوله فى أمور ستأتى) هى الدلالة على الحدث وصاحبه والتذكير والتأنيث وغير ذلك بخلاف الجوامد واسم التفضيل ومن ثم لم يجز فى مشيوخاء ومعلوجاء من الشيخ والعلج أن يعملا الرفع خلافا للفارسى لانهما لا يفارقان التأنيث وليسا جاريين وأجاب الفارسى عن الثانى بانهم يقولون أعور عينه فيرفعون به وان لم يكن جاريا قلنا هذا مشبه للجارى لانه يثنى ويجمع وله مؤنث بخلاف ما ليس بجار ولا شبيه بجار انتهى وفيه ان عمل الصفة الرفع بطريق الاصالة لا المشابهة كما سيأتى (قوله ولهذا عملت عمل النصب) أى لاجل المشابهة والمراد عمل النصب على طريق المفعول به أما غير ذلك فيعمله بطريق الاصالة (قوله ولكونها مأخوذة من القاصر) أى اصالة أو عروضا كما فى رحمن ورحيم واسم الفاعل المتعدى لواحد اذا قصد به الثبوت وأضيف لمرفوعه على ما مر فانها لازمة بالتنزيل أو النقل الى فعل بضم العين

والاصل مضروب عبده
ففوات الاسناد ثم أضيفت
وهو حينئذ جار مجرى الصفة
المشبهة (و) السادس منها
(الصفة المشبهة باسم الفاعل
المتعدى لواحد) فى أمور
ستأتى ولهذا عملت عمل
النصب وان كان الاصل
أن لا تعمل لمباينتها الفعل
بدلالتها على الثبوت
ولكونها مأخوذة من القاصر
(وهى الصفة المصوغة) من
فعل قاصر (لغير تفضيل
لافادة) نسبة الحدث الى
موصوفها على جهة (الثبوت)
فاذا قلت زيد حسن فمعناه
اثبات الحسن له

واستمراره في سائر أوقات وجوده لا أنه متجدد حادث

ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الى صيغة اسم الفاعل عند قصد الحدوث كما يقال في حسن حاسن وفي ضيق ضائق قال تعالى وضائق به صدرك ثم اعلم أن هذه الصفة تشارك اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وصاحبه وفي التذكير والتأنيث والتثنية والجمع والاعتماد على واحد مما مر لكن النصب هنا على التشبيه بالمفعول به بخلافه ثمت وتتميز عنه بأمور منها انها تصاغ من اللازم دون المتعدي وهو يصاغ منهما ومنها أنها للزمن الحاضر الدائم أي الماضي المستمر دون المنقطع والمستقبل بخلافه ومنها انها تكون غير جارية للمضارع في تحريكه وسكونه وهو الغالب في المبنية من الثلاثي (كحسن وظريف و) جارية له نحو (طاهر وضامر) واسم الفاعل لا يكون الا جاريا (و) منها أنها (لا يتقدم معمولها) المنصوب عليها لانها فرع اسم الفاعل في العمل بخلاف منصوبه ومن ثم صح النصب في

(قوله واستمراره) استشكل بما صرح به أئمة المعاني من انه لا دلالة للجملة الاسمية على اكثر من الثبوت وجمع بأن للاسمية دلالتين لفظية على مجرد الثبوت وعقلية على الاستمرار والمنفي في كلام أهل المعاني الدلالة اللفظية والمثبت هنا العقلية لان الاصل في كل ثابت استمراره (قوله ويدل على ذلك تحويل الصفة على سبيل الاطراد الخ) ظاهره ان الصفة لا تدل على الحدوث وفي التصريح ما يقتضي انها تدل عليه لانه لما قال في التوضيح في باب ابنية اسماء الفاعلين والصفات المشبهة جميع الصفات صفات مشبهة قال الا اذا قصد بها الحدوث انتهى وهو يدل على ان التحويل الى فاعل عند قصد الحدوث ليس بواجب نعم اذا قصد النص على ذلك وجب التحويل كما يدل عليه قول الرضي استدلالا لما ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة الى فاعل عند قصد النص على الحدوث (قوله والاعتماد على واحد مما مر) أي في عمل النصب على طريق المفعول به أما عمل الرفع أو عمل نصب آخر فلا يتوقف على ذلك كما ان اسم الفاعل كذلك قال في النهاية الصفة المشبهة تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له والمفعول معه انتهى وذكر المصنف في الحواشي انها لا تنصب المفعول المطلق فيعارض قول النهاية انها تنصب المصدر واشترط الشارح الاعتماد ولم يشترط كونها بمعنى الحال لانه من ضروريات وضعها للثبوت فلا يمكن اشتراطه فيها لانه كتحصيل الحاصل ثم الاعتماد شرط فيها مطلقا على الاصح من أن أل الداخلة عليها معرفة وما لم تكن صلة لأل ان كانت موصولة (قوله من اللازم) أي ولو بطريق العروض كما مر (قوله ومجارية) هذا بناء على ما ذهب اليه ابن مالك ومن تبعه وذهب الزمخشري وابن الحاجب الى انها لا تكون مجارية وهو ظاهر كلام أبي علي في الايضاح ورده ابن مالك بطاهر القلب ونحوه قال المرادي ولقائل أن يقول ان ضامرا ومنطلقا ومنبسطا ونحوها مما يجري على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة انتهى وفيه ما علمت من باب اسم الفاعل (قوله لا يتقدم معمولها) أي دائما وقوله بخلاف منصوبه أي اسم الفاعل فانه قد يتقدم منصوبه قال في الارتشاف ويجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه فتقول هذا زيدا ضارب الا اذا كانت فيه أل وقد جاء ما ظاهره التقديم على ما فيه أل فأجازه بعضهم وتأوله بعضهم وذلك في الظرف والمجرور فان كان اسم الفاعل مجرورا باضافة أو بحرف جر غير زائد نحو هذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فلا يجوز التقديم أو بحرف جر زائد نحو ليس زيد بضارب عمرا فيجوز عمرا بضارب ومنع ذلك المبرد هذا وقيد المعمول بالمنصوب لانه محل التمييز

إذ

اذ المرفوع والمجرور لا يتقدم منهما لان الفاعل لا يتقدم والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف (قوله بخوز يدا أنا ضاربه) أى لان ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا ثم انه كان الصواب أنا ضارب بغير ضمير لانه مع الضمير لا يكون من مسئلة تقديم منصوب باسم الفاعل بل من عمله محذوفا وهى ستأتى فى كلامه وهذه العبارة وقعت فى الاوضح هكذا فنقلها غافلا عن كونه لم يذكر فى الفروق مسئلة الحذف وانه أراد التنبيه عليها بقوله ولهذا الخ لان ما لا يعمل لا يفسر عاملا (قوله فى بخوز يد أبوه حسن وجهه) فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة معتمدة على زيد يفسرها المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه (قوله أى اسما ظاهرا) فيه أن معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا مرفوعا كما فى قوله حسن الوجه طلقه أنت وفى الحرب كالح مكفهر قال المصنف فى الحواشى عند قول الالفية وكونه ذا سببية وجب فيه نظر فان معمول هذه الصفة قد يكون ضميرا والضمير يذكره النحاة فى مقابلة السببى قال الصيمرى الصفة المشبهة تعمل فى شيئين ضمير الموصوف وما كان من سببه ويحتمل أن يقال احترز بالسببى عن الاجنبى فقط فيدخل الضمير لانه ليس باجنبى وقد أشار الى هذا من قال يعمل فى السببى دون الاجنبى انتهى فكان ينبغى للشارح أن يعمم فى السببى ويدخل فيه الضمير لا يقال هذا لا يرد على الشارح لقوله الآتى والمراد بمعمولها الخ وعملها فى المرفوع ليس بحق الشبه لانا نقول ذاك بالنسبة لتقديمه عليها وعدم اشتراط الاعتماد وأما بالنسبة لاشتراط كونه سببيا فلا فرق بين الرفع والنصب على طريق المفعول به اذا كان العمل حسنا نعم النصب لا على ذلك الوجه لا يشترط فيه السببية وهذا يؤخذ من كلامهم على تقسيم عملها الى ممتنع وقبيح وضعيف ولهذا البحث تتمة تأتى نعم يرد انها تعمل فى الضمير النصب لكن الشارح لا يقول به كما سيأتى (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) وهو النصب على طريق المفعول به لا الرفع ولا النصب على وجه آخر وقضية ذلك ان مرفوعها لا يشترط أن يكون سببيا وهو ما صرح به الشاطبى فى شرح الالفية والرضى وعبارة الرضى تعمل فى غير السببى اذا كان فى معمول آخرها ضمير صاحبها نحو برجل طيب فى داره نومه وكذا اذا اعتمدت على حرف الاستفهام نحو أحسن الزيدان وما قبيح العمران فانه لا صاحب لها هنا حتى تعمل فى سببيه انتهى وهذا لا يرد على ما يؤخذ من كلامهم الذى أسلفناه لان ذاك يفرض فى غير هذه الامثلة تدبر (قوله ومنها ان معمولها مشبه بالمفعول به) هذا قد مر حيث قال

نحو زيدا أنا ضاربه وامتنع فى نحو زيد أبوه حسن وجهه (و) منها أن معمولها (لا يكون أجنبيا) بل سببيا أى اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها ولو تقديرا كما فى نحو زيد حسن وجها أى منه فلا يقال زيد حسن عمرا كما يقال زيد ضارب عمرا لانها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت على الاسم فلا تقتضى حينئذ الا ضميره أو سببيه كما فى اسم الفاعل اللازم والمراد بمعمولها ما عملها فيه بحق الشبه ولا يرد زيد بك فرح اذ عملها فى الظرف وعديله لما فيها من معنى الفعل ومنها أن معمولها مشبه بالمفعول به

لكن النصب هنا هنا الخ (قوله ولا يراعى له محل بالعطف وغيره) فلا يقال بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى البدو الرجل صرح سيبويه بأن ذلك ممتنع وانه لم يسمع وأجازه الفراء هذا في موضع الرفع وأما في موضع النصب نحو هو حسن الوجه والبدن فنه وا كلهم على انه لا يجوز وأما في اسم الفاعل فيجوزوان اختلفوا في تأويله فقيل على الموضع وقيل باضمار عامل وهو الصحيح وأما هنا فلا يجوز بوجه لانك ان أضمرت فعلا فالفعل لا يشبه أو وصفا فالصفة المشبهة لا تعمل محذوفة بخلاف اسم الفاعل وشمل قوله وغيره الصفة وقضيته ان معموله لا يجوزان يوصف ونص الزجاج وبعض المغاربة على خلافه وان استشكله في المغني بالحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى لأنه يمكن أن يكون شاذا ومن هذا يظهر انه كان ينبغي للشارح ان يذكر أولا فيما امتازت به ان معمولها لا يتبع بالصفة المشعر بانه يتبع بغيرها ثم يذكر ان التابع لا يراعى فيه الاتباع على المحل (قوله ولو ظرفا) قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها مرفوعا ومنصوبا نحو مفتحة لهم الابواب انتهى وكأنه أراد ان اسم المفعول هنا ملحق بالصفة المشبهة (قوله وانها لا تعمل محذوفة) تقدم ما يعلم منه شرح هذا (قوله ولا تنصب الضمير) قال في الارتشاف ثم المعمول اما ان يكون مضمرا أو ظاهرا ان كان مضمرا مرفوعا استتر في الصفة أو غير مرفوع وباشرته الصفة خالية من أل غير متصل بها ضمير غيره فالضمير مجرور نحو حسن الوجه جميله وأجاز الفراء التنوين والنصب فتقول جميل اياه أو يتصل بها ضمير غيره فالنصب على التشبيه نحو ما روى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وأنضرهموها ولا خلاف في نصب هذا الضمير العائد على وجوه او مقرونة بال وهي متصرفة في الاصل نحو الحسن الوجه الجميله ففي هذا الضمير خلاف قيل في موضع نصب وقيل في موضع جر وقيل بالتفصيل على حسب اعراب الصفة ففي نحو الحسن وجها الجميله الهاء في موضع نصب وفي مثل الحسن الوجه الجميله الضمير يجوز فيه النصب والجر أو غير متصرفة في الاصل وقرنت بال نحو الحسن الوجه الأحمره فالضمير في موضع نصب عند سيبويه ويظهر من كلام الفراء ترجيح النصب على الجر وعن المبرد الجر وان لم تقترن بال نحو رأيت رجلا حسن الوجه أحمره تعين الجر وأجاز الكسائي فيه الجر والنصب وتبعه ابن مالك ولم يجز فيه أحد من القدماء النصب الا الكسائي ويظهر الفرق بين النصب والجر أنك اذا قصدت الاضافة قلت مررت برجل أحمر الوجه الاصفره وان لم تقصد الاضافة قلت لا أصفره (قوله ولا تتعرف بالاضافة دائما) أي واسم الفاعل قد يتعرف بالاضافة اذا كان بمعنى الماضي أو اريد به الاستمرار على ما قاله الزمخشري قال الشهاب القاسمي في حواشي

ولا يراعى له محل بالعطف وغيره ولا يفصل بينه وبينها بفاصل ولو ظرفا وأنها لا تعمل محذوفة ولا تنصب الضمير ولا تتعرف بالاضافة دائما

غير ضعف ولا قلة في الكلام
وأن أل الداخلة عليها حرف
تعريف واسم الفاعل على
الخلاف منها في ذلك كله
(و) المعمولها بالنسبة لعملها
فيه ثلاث حالات احداها
أن (يرفع على الفاعلية)
باتفاق بعد اخلائها ضرورة
من ضمير موصوفها كزيد
حسن وجهه (أو) على
(الابدال) عند بعضهم من
الضمير فيها (و) ثانيها أن
(ينصب على التمييز أو) على
(التشبيه بالمفعول) بأن
كان نكرة كزيد حسن وجها
أو عليه فقط ان كان معرفة
كزيد حسن الوجه ولهذا
قال (والثاني متعين في المعرفة
و) ثالثها أن (يخفض
بالاضافة) أي بسببها كزيد
حسن الوجه الا اذا كانت
الصفة بأل وهو مجرد منها
والاضافة كالحسن وجهه
أو مضاف للمجرد منها
كالحسن وجه أب أو مضاف
لضمير الموصوف كالحسن
وجهه أو لمضاف لضميره
كالحسن وجه أبيه لامتناع
اضافة ما فيه أل لشيء من ذلك واذا خفض المعمول بالاضافة فلا تخرج بذلك عن كونها صفة مشبهة لان الخفض
ناشئ عن النصب لا عن الرفع لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه اذ الصفة عين مرفوعها في المعنى وغيره منصوبها واعلم
أن الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها

الجامي وانظر هذا مع قولهم ان اضافة الصفة المشبهة لفظية ومع تصريح الرضي
وغيره كشروح التسهيل بدلالتها على الاستمرار بل ومع قول التوضيح ان اسم
الفاعل اذا أريد به الثبوت كان صفة مشبهة ولا يخفى اشكال الفرق بينهما بل كون
اضافة اسم الفاعل المذكور لفظية أولى لانه أقرب الى مشابهة الفعل التي هي سبب
في كون الاضافة لفظية لان دلالته على الثبوت والاستمرار طارئة بخلاف الصفة
المشبهة فدلالتها على ذلك أصلية كما يستفاد ذلك من الرضي في باب الصفة المشبهة
(قوله وانما تؤنث بالالف) أي كما تؤنث بالتاء واما اسم الفاعل فلا يؤنث الا بالتاء
(قوله من غير ضعف ولا قلة) أي بخلاف اسم الفاعل فانه انما يضاف الى مرفوعه
على ضعف وقلة نحو زيد كاتب الاب وهذا انما يظهر اذا لم يكن في هذه الحالة صفة
مشبهة (قوله حرف تعريف) أي على الاصح وبقي عليه مما امتاز به ما ذكره المصنف
في الحواشي وهو مبني على هذا الأخير وهو انه لا يجوز الحسنا وجها ولا الحسنوا
وجها بحذف النون مع النصب للتقصير وذلك فيما زعم بعض المغاربة وقال ومن
جاز ذلك فهو مخطئ لانه لا سماع بذلك ولا قياس يقتضيه لان المسوغ لذلك في اسم
الفاعل انما هو الطول بالموصول والصلة وأل هنا ليست موصولة لان الموصول هنا
لا يكون في تأويل الفعل لان الفعل لا يشبهه وظاهر كلام سيبويه جواز ذلك (قوله
أو على الابدال) أي بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن
الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الانف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع
وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (قوله عند بعضهم) هو أبو علي الفارسي
(قوله أي تشبيها) فلا ينافي ان الصحيح ان العامل للخفض المضاف لا الاضافة
ولا الحرف المقدر (قوله اذا كانت الصفة بأل وهو مجرد الخ) محله اذا كانت الصفة
مفردة اذ المثناة والمجموعة تجوز اضافتها الى ما ذكر لحصول الفائدة من التخفيف
بحذف النون وفي الرضي بعد ان وجه الامتناع في الصور الاربع ما نصه وأما في
المثنى والمجموع نحو الحسنا وجوههما والحسنو وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة
فيجوز عند سيبويه لكن على قبح كما في حسن وجهه على ما يجيء من الخلاف (قوله
كالحسن وجهه) أطلقوا امتناع هذا التركيب ولم ينظروا الى امكان أن الاصل
بالرجل الحسن وجهه أو وجه أبيه فيكون المضاف فيهما مضافا لضمير أل أو لمضاف
لضمير أل اذ لا يتعين أن يكون الاصل بزيد الحسن وجهه وقد نص في التسهيل على
جواز مررت بالرجل الحسن وجهه لكن قال الدماميني هذا التركيب مما يتوقف

فى صحته فان الذى منع من جواز زيد الحسن وجهه ان الاضافة لا تخلص من قبح يلزم لو لم تضف وهذا المعنى موجود فى قولك مررت بالرجل الحسن وجهه اذا العود الى مافيه أل لا يمنع من كون الضمير رابطا اذا رفعت انتهى (قوله مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها وأضدادهما) أى وأما مع النظر الى ذلك فتزيد صورها وقد أنهى صورها بعضهم بالنظر الى ذلك والى تنويع آخر الى أربعة عشر ألفا ومائتان وستة وخمسون صورة فانظر التصريح (قوله فالقبيح أربع صور) ضابطها أن ترفع الصفة مطلقا النكرة وتحت هذا أربع صور حسن وجه ووجه الاب الحسن كذلك وهى مع قبحها جائزة فى الاستعمال لقيام السببية فى المعنى مقام وجودها فى اللفظ لان المراد من الحسن وجه الحسن وجه له وأوردانهم عدوا فى أمثلة الحسن الحسن الوجه مع انتفاء السببية فى اللفظ فيها ويمكن أن يجاب بمنع انتفاء السببية فى اللفظ لان أل قائمة مقام الضمير عند الكوفيين وعد ذلك من الحسن بناء على رأيهم وان مشى ابن الناظم والمصنف فى باب الاضافة على ان كلا من الرفع والنصب فى يا[...] مررت بالرجل الحسن الوجه قبيح وان فى الجر تخلصا من ذلك فانه مبنى على رأى [...] البصريين كما أن عد هذه الصور قبيحا مبنى على انه معمولها مطلقا الا يكون أجنبيا و[...] ولو مرفوعا وتقدم ما يتعلق بذلك (قوله والضعيف ست) ضابطها ان تنصب الصفة المنكرة المعرفة مطلقا أو تخفض صاحب الضمير أو صاحب صاحبه فالاولى نحو حسن الوجه والثانية حسن وجه الاب والثالثة حسن وجهه والرابعة حسن وجه أبيه والخامسة حسن وجهه والسادسة حسن وجه أبيه ووجه الضعف ان فى النصب اجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وبهذا عبر عنه المصنف فى باب الاضافة بالقبح وقد يقال هذا الاجراء لازم عرفت الصفة أو نكرت فلم خصوا الضعف بكونها نكرة وأجاب الشهاب فى حواشى الاشمونى بان فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وان كانت معرفة لا موصولة لانه قيل بانها موصولة فروعى ذلك القول لكنه مناف لما صرح به المصنف أول باب الاضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه وان فى الاضافة تخلصا منهما انتهى وأقول الاعتماد على أل لا دخل له مع قصور الوصف كما لا يخفى وانما يظهر ذلك فى عمل الرفع ان قيل ان أل موصولة لانها حينئذ لا تحتاج فى عمل الرفع الى اعتماد على غيرها وفى الجر شبه اضافة الشئ الى نفسه وأورد على ذلك انهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه بالجر وفى ذلك شبه اضافة الشئ الى نفسه ويمكن الجواب بانه يمكن فى الصورتين هنا العدول الى الرفع ولا محذور بخلافه فى تلك الصور لكن يرد أنه يمكن فى الصورة الاخيرة العدول الى

مع قطع النظر عن افرادها وتذكيرها واضدادهما ست وثلاثون صورة لان الصفة اما نكرة أو معرفة وهى اما رافعة او ناصبة أو جارة فهذه ست حالات من ضرب اثنين فى ثلاثة ومعمولها له أيضا ست حالات لانه اما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الاب أو للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد من أل والاضافة كوجه أو مضاف للمجرد منهما كوجه أب فالصور ست وثلاثون صورة من ضرب ست فى مثلها الممتنع منها الاربع التى استثنيت والبقية جائزة الا أن فيها قبيحا وضعيفا وحسنا فالقبيح أربع صور والضعيف ست والباقى حسن

النصب بل وفى الاولى العدول الى الرفع بناء على ان أل قائمة مقام الاضافة الى الضمير وبالجملة فالمقام لا يخلو عن الاشكال (قوله وبيان ذلك يطلب من المبسوطات) قد عرفناك بما قررنا ذلك البيان مع بيان توجيه المدعى وما يرد عليه مع غاية التحرير والاتقان

﴿اسم التفضيل﴾

قال المصنف فى حواشى التسهيل الاحسن الترجمة بأفعل الزيادة لانه قد يبنى مما لا تفضيل فيه نحو أحمر وأجهل ويمكن أن يجاب بان هذه العبارة فى الاصطلاح صارت اسما للدال على الزيادة (قوله لكثرة الاستعمال) وقال الاخفش لانهما لم يشتقا من فعل فخولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما (قوله وربما جاآ على القياس) كقوله *بلال خير الناس وابن الأخير (قوله ولو تقديرا) أى لعلمها كما فى وأعز نفرا (قوله ارتفاعا) فى نحو أفضل منه (قوله وانحطاطا) فى نحو شر منه وهذا قول سيبويه والمبرد الا أن سيبويه أشار الى انها مع ذلك تفيد معنى التبعيض فقال فى هو أفضل من زيد فضله على بعض ولم يعمم وابطل ابن مالك افادتها التبعيض بعدم صلاحية بعض موضعها وكون المجرور بها عاما نحو الله أعظم من كل عظيم والابتداء لانه لا يقع بعدها الى وسبقه الى ذلك ابن ولاد قال المرادى وليس بلازم لان الانتهاء قد يترك الاخبار به لكونه لا يعلم او لكونه لا يقصد الاخبار به ويكون ذلك ابلغ فى التفضيل اذ لا يقف السامع على محل الانتهاء (قوله اوللمجاوزة) هو ما ذهب اليه ابن مالك فى شرح التسهيل فان القائل زيد أفضل من عمرو كانه قال جاوز زيد عمرا فى الفضل (قوله كمن انت أفضل) كذا مثل ابن مالك فى الالفية ومثل المصنف فى التوضيح بقوله أنت ممن أفضل قال شارحه وتمثيل الموضح أحسن لما فى تمثيل الناظم من الفصل بين العامل ومعموله باجنبى لان المبتدأ أجنبى من الخبر بمعنى انه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتى انه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدا لانهما بمنزلة المضاف والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ماله صدر الكلام عن صدريته لان ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فقط اه وفى قوله انما يمتنع الخ نظر من وجهين الاول ان المضاف يتقدم على ذى الصدر مع عمله لفظا فيه نحو صبيحة اى يوم سفرك ونحو ذلك الا ان يقال الصدارة فى صورة الاضافة صارت للمضاف لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد والموجب لذلك ان المضاف اليه لا يمكن تقديمه على المضاف الثانى انهم صرحوا فى صور بمنع تقديم معمول ذى الصدر لئلا يخرجه عن صدارته من ذلك خبر ما النافية

*(و) السابع منها (اسم التفضيل) وأخره لان عمله فى المرفوع الظاهر غير مطرد كما ستعرفه (وهو الصفة الدالة على المشاركة والزيادة) لصاحبها على غيره فى أصل الفعل وشرط التفضيل أن يكون على وزن أفعل سواء صيغ من فعل لازم (كأكرم) أم من متعد كأضرب وأعلم ولا يرد خير وشر فانهما للتفضيل لان أصلهما أخير وأشر خففا بالحذف لكثرة الاستعمال وربما جاآ على القياس وأما قوله *وحب شئ الى الانسان ما منعا* فضرورة ولا يصاغ الا مما صيغ منه فعل التعجب كما سيأتى فى بابه (ويستعمل بمن) ولو تقديرا جارة للمفضل عليه اذا جرد من أل والاضافة نحو أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا وهى لابتداء الغاية ارتفاعا او انحطاطا أو للمجاوزة ولا يفصل بينها وبين مجرورها بأجنبى ولا يجوز تقديمهما معها على اسم التفضيل الا ان يكون اسم استفهام أو مضافا الى استفهام فيجب حينئذ كمن أنت أفضل ومن غلام من أنت اجمل

(ومضافا لنكرة) مطابقة للمفضل وجوبا (فيفرد ويذكر) في هذه الحالة وكذا في التي قبلها وجوبا وان كان المفضل بخلاف ذلك فتقول في الحالة الاولى زيد او هند والزيدان والهندان أو الزيدون أو الهندات أفضل من عمرو وأما قوله

* كأن صغرى وكبرى من فواقعها * فاما لحن أو لم يقصد به حقيقة المفاضلة وفي الثانية زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به فالتقدير اول فريق كافر أو ولا يكن كل منكم اول كافر (و) يستعمل مقرونا (بأل فيطابق) وجوبا موصوفه افرادا وتذكيرا وفرعيهما فتقول زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون او الأفاضل وهند الفضلى والهندان الفضليان والهندات الفضليات اوالفضل

لا يصح تقديمه عليها وقد حررنا في بعض الرسائل ان الذي يتحصل من كلامهم انه يمتنع أن يتقدم على ماله الصدر ما يعمل في لفظه الا الابتدا فيها لما مر أو ماهو أحد اركان جملته واعلم انه تعارض في هذه المسئلة امران تأخير ماله الصدر ان أخر معمول افعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو افعل فيما قبله ان قدم ورجح ابن مالك التقديم محافظة على منصب ماله الصدر لان تقديم معمول أفعل عهد كما أشار له بقوله * ولدى * اخبار التقديم نزرا وردا * وفيما سلكه المصنف في التوضيح بقاء المحذورين كما لا يخفى لكن فيه السلامة من الفصل بين أفعل ومعموله بالاجنبي وقد يقال ان أفعل ومعموله كالمضاف والمضاف اليه فهلا قدما على المبتدأ وتكون الصدارة سرت لأفعل من معموله الا أن يقال تلك السراية خاصة بالاضافة وقد يدفع هذا بتقديم معموله عليه فكأن يقال عمن أفضل انت ولا يلزم على ذلك شئ وهو المناسب لتقديم الخبر اذا استحق الصدارة ولا شك ان افعل مع معموله مفرد لا جملة ليقال يكفي تصدره في جملته نحو زيد أين داره بقي ما اذا كان الاستفهام بالهمزة نحو أمن زيد أنت أفضل فهل يجب التقديم أيضا ويتجه ان يقال ان أريد الاستفهام عن المفضل عليه وجب التقديم فقد تقرر في المعاني ان المسؤل عنه بالهمزة هو ما يليها فيجب التقديم ليكون المسؤل عنه هو الذي يليها وان أريد الاستفهام عن المفضل وجب التأخير فتقول أأنت أفضل من زيد ليليها المسؤل عنه وفاء بالقاعدة (قوله ومضافا لنكرة مطابقة الخ) لا تكون النكرة المضاف اليها أفعل الا من جنس ما أسند اليه أفعل فلا يقال زيد أفضل امرأة لان أفعل بعض ما يضاف اليه (قوله وكذا التي قبلها) لا يظهر للفصل بكذا حكمة بل الاظهر أن يقول في هاتين الحالتين (قوله فاما لحن) أي حيث أنث صغرى وكبرى وكان يجب أن يقول كان أصغر وأكبر بالتذكير أو كان يأتي بأل أو الاضافة ولا يأتي بمن (قوله أو لم يقصد حقيقة المفاضلة) فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق * وأنتم ما أقام ألائم * أي لئام وهذا يدل على أن المجرد كالمضاف لمعرفة يؤول بما لا تفضيل فيه فيطابق وقد نص على ذلك في التسهيل قال في المغني وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد * بين ذراعي وجبهة الاسد * يرده ان الصحيح ان من لا تقحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور انتهى وفيه انه لا يلزم المخرج التخريج على ما هو متفق عليه ويكفي في دفع اللحن أن يكون الكلام جائزا على قول بعض الائمة وقد أجاز الاخفش والكسائي وهشام زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك (قوله وأما قوله تعالى ولا تكونوا أول كافر به) جواب عما يرد على قوله بعد قول المصنف ومضافا لنكرة مطابقة للمفضل عليه فان النكرة في الآية مفردة

والأفضل

والمفضل عليه خبرا الجمع وأجاز ابن مالك في النكرة المشتقة الافراد مع جمعية ما قبل المضاف فلا ترد الآية حينئذ قال وقد تضمن المطابقة والافراد قوله

واذا هم طعموا فألأم طاعم * واذا هم جاعوا فشر جياع

قال وانما جاز لوجهان مع المشتق لانه وافعل مقدران بمن والمعنى أول من كفر به والفعل ومن اذا أريد بها جمع يجوز في ضميرها الافراد والجمع باعتبار المعنى قال أبو حيان ومقتضى كلامه جواز الافراد والتثنية اذا كان قبل أفعل تثنية نحو الزيدان أفضل مؤمن وافضل مؤمنين (فائدة) قال القرطبي الضمير في به قيل له عليه الصلاة والسلام وقيل للقرآن وهو ما أنزلت وقيل التوراة وهو لما معكم انتهى فان قلت قد كفر به قوم من قريش قبل هؤلاء قيل المعنى أول من كفر به من أهل الكتاب قال المصنف في حواشي الالفية قد ترجح بهذا ان الضمير لما معكم هذا وأورد أيضا على وجوب المطابقة في المضاف لنكرة قوله تعالى ثم رددناه أسفل سافلين وأجيب بأن الانسان هنا عام وأل فيه للجنس فعاد الضمير في رددناه الى لفظه وجمع سافلين حملا على معناه وحسن ذلك كونه فاصلة (قوله ومضافا لمعرفة فوجهان) لا تكون المعرفة الا بعض ما يضاف اليه حيث قصد معنى التفضيل فلا يجوز يوسف أحسن اخوته على هذا القصد بل يقال أحسن ابناء يعقوب وخالف في ذلك ابن عصفور وقال الصحيح انه ليس بعض ما يضاف والا لزم تفضيل الشئ على نفسه قال ولكن العرب لا تضيفه الا لما يصلح أن يكون بعضا عند المفاضلة (قوله وهو الغالب) أوجب ذلك ابن السراج وأكابر غير مضاف بل مفعول ثان ومجرميها مفعول أول منصوب لا مجرور وانما لم يلزم الافراد والتذكير في أكابر لانه لغير تفضيل فهو مثل وأتم ما أقام ألأم وله محسن وهو شبيه بالمضاف في اللفظ وقال الجواليقي الاجود المطابقة ورد على صاحب الفصيح وقال كان الاولى أن يقال فصاحهن لأنه الافصح كما اشترط في الكتاب (قوله الناقص والأشج) الناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك ابن مروان لقب بذلك لانه نقص أرزاق الجند والأشج لقب عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لشجة كانت بجبينه (قوله لا يستعمل بمن) وأما قوله

نحن بغرس الودي أعلمنا * منا بركض الجياد في السدف

فاستعمل بمن مع الاضافة وقوله

ولست بالاكثر منهم حصى * وانما العزة للكاثر

فاستعمل بمن مع أل فشاذان أو مؤولان فانظر المغني في الباب الثالث فانه تكلم على البيت الاول في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر وفي الجهة السادسة من الباب الخامس على الثاني (قوله والتمييز) ان كان فاعلا معنى ولم يصف لغيره (قوله على

(ومضافا لمعرفة فوجهان) اى المطابقة اجراء له مجرى المعرف بأل نحو أكابر مجرميها وعدمها وهو الغالب اجراء له مجرى المجرد نحو ولتجدنهم احرص الناس نعم ان استعمل أفعل لغير تفضيل وجبت المطابقة كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان أي عادلاهم اذ ليس فيهم عادل غيرهما حتى يقصد التفضيل ولا يقاس على ذلك خلافا للمبرد في هذه الحالة والتي قبلها لا يستعمل بمن واعلم أنه ينصب التمييز والحال والظرف (ولا ينصب) المفعول له ولا معه ولا المطلق ولا (المفعول به) على

الاصح) لانه التحق بالافعال الغريزية (قوله الى ماليس بعضه) أى مع كون المضاف معرفة (قوله أى ما فى الشرح الخ) عبارة الشرح واجمعوا على انه لا ينصب المفعول به ولهذا قالوا فى قوله تعالى أعلم من يضل عن سبيله انه منصوب باعلم لانه لا ينصب المفعول ولا مضافا اليه لان افعل بعض ما يضاف اليه فيكون التقدير اعلم المضلين بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم أى يعلم من يضل انتهت (قوله ولا ضميرا منفصلا) يمكن ادخاله فى كلام المصنف بأن يريد بالظاهر المصرح به (قوله لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه) قال البدر ابن مالك فصح رفعه الظاهر كما صح اعمال اسم الفاعل بمعنى المضى فى صلة الالف واللام واعترض بأن أل الموصولة تطلب الفعل وليس هنا ما تطلبه هذا والتعليل لرفعه الظاهر بمعاقبته للفعل ذكره ابن مالك وناقش فى ذلك أبو حيان لان النفى فى صورة اسم التفضيل منصب على الزيادة فى عين الرجل ونفى الزيادة فيها يصدق بالمساواة ونقصانها عن عين زيد وفى صورة الفعل النفى منصب على المماثلة وهى تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بان المراد بالاستعمال فى الصورة الاولى النقصان وفى الثانية اثبات الزيادة لتاتى قضاء لحق التشبيه فان قلت حيث كانت علة العمل وقوعه موقع الفعل فكان ينبغى جواز رفع افعل التفضيل للسببى نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه وفى الاثبات نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل لانه يصح فى ذلك وقوع الفعل موقع أفعل قلت أجاب البدر ابن مالك بان المعتبر فى اطراد رفع أفعل التفضيل الظاهر جواز ان يقع موقع الفعل الذى بنى منه مفيدا فائدته وما أورد ليس كذلك الا ترى انك لو قلت ما رأيت رجلا يحسن ابوه كحسنه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسن فاتت الدلالة على التفضيل أو قلت ما رأيت رجلا يحسنه أبوه فأتيت بمضارع حسنه اذا فاقه فى الحسن كنت قد جئت بغير الفعل الذى بنى منه أحسن وفاتت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعل التفضيل ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع وكذا القول فى نحو رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فانك لو جعلت فيه يحسن مكان أحسن فقلت رأيت رجلا يحسن فى عينه الكحل كحسنه فى عين زيد أو يحسن فى عينه الكحل كحلا فى عين زيد فاتت الدلالة على التفضيل فى الاول وعلى الغريزة فى الثانى انتهى والحاصل ان قوله فى صدر الجواب الذى بنى منه شرط وقوله مفيدا فائدته شرط آخر تخرج بالاول أن يقيم مقام أحسن فى المثال يحسنه أى يغلبه فى الحسن وفى الثانى ان يأتى بيحسن قال المصنف فى الحواشى قال لى طالب بعد ما قررت له هذا الموضع أفليس اذا قيل زيد ما رأيت رجلا يزيد حسن

الاصح (مطلقا) اى سواء كان ظاهرا أم غيره بل يصل اليه باللام كزيد أدعى للعلم وأبذل للمعروف او بالباء كخالد اعرف بالنحو واجهل بالفقه فان كان فعله يتعدى لاثنين نصبت الآخر بفعل مقدر كزيد أكسى للفقراء الثياب اى يكسوهم الثياب وأجاز بعضهم نصبه به مطلقا ونقله المصنف فى حواشي التسهيل عن ابن مسعود وبعضهم ان اول بما لا تفضيل فيه قال الدماميني وهذا الرأى حسن فينصب حين التأويل كأنه يضاف حينئذ الى ماليس بعضه فيجرى حكم النصب والجر على طريقة واحدة كأنه اذا حل الفعل محله رفع الظاهر فقد استبان لك ان ما فى الشرح من حكاية الاجماع على منع عمله فيه منظور فيه ويرفع الضمير المستتر فى كل لغة (ولا يرفع فى الغالب) اسما (ظاهرا) ولا ضميرا منفصلا لكونه ليس له فعل بمعناه (الا فى مسئلة الكحل) فانه يرفع ذلك اجماعا لانه يصح وقوع فعل بمعناه موقعه وضابطها

بهعلى حسنه جعلت الزيادة ... زيد اذهما فلت هذا افعل مخالف لمادة ذلك الفعل البتة فلا يعتد به وقال أيضا ان قلت هلا قال في الثاني والاتيان بافعل الذي هي منه فانه يفوت كما فات في المثال السابق اذ هو المناسب لما صدر به كلامه أولم ذكر الغريزة ثم قلت المعنى واحد فان حسنه فاته في الحسن وحسن هو غريزة كظرف فكأنه قال وفات معنى الفعل الذي اشتق منه أفعل وهو معنى الغريزة الذي وضع له فعل كظرف وشرف انتهى وعند التأمل الصادق لا يظهر من جوابه فرق بين صورة الجواز وما أورده في السؤال وما وجه به المنع جار في تلك الصورة كما قاله الشهاب القاسمي والحق ان اشتراط الاستفهام وكون المرفوع سببيا لما تعرفه في الضابط فتدبر (قوله أن يكون صفة لاسم جنس) قضيته اعتبار موصوف له وهو قضية قول ابن الحاجب ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لشئ أى صفة لشئ وهو ظاهر عبارة التسهيل ووجه ذلك قيل ليتأتى التفضيل واعترض بانه مجرد دعوى وقيل لان الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي فتقول ما أحسن في عين زيد الكحل منه في عين زيد كما تقول ماقائم الزيدان فرفع الوصف مكتفي ... ولم يقو قوة اسم الفاعل ألا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ... وجدت شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل وقال الجامي وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وهو في المعنى لسببيه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف أولم يكن (قوله مسبوقا بنفي أو شبهه) يعني النهي والاستفهام وهذا بناء على ما في التسهيل واعترض بعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس وأجيب بأنه قد استقر ان النهي والاستفهام الانكاري يجريان مجرى النفي في أخوات كان الاربعة والاستثناء وتسويغ مجيء الحال من النكرة في الفصيح واقتصر ابن الحاجب على النفي قال الجامي وانما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه بمعنى حسن وهذه العبارة تحتمل معنيين أحدهما أن يكون أحسن بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل في عين رجل زائدا على حسن كحل عين زيد فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى حسن كحل عين زيد اما بأن يساويه أو يكون دونه والمساواة يأباها مقام المدح مرجع المعنى الى انه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون

أن يكون صفة لاسم جنس مسبوقا بنفي أو شبهه

أحسن مع النفي بمعنى حسن وثانيها أن يجعل أحسن قبل تسلط النفي عليه مجردا
عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فيبقى أصل الحسن وتوجه النفي الى
حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة أو بكونه دونه والقياس بكونه دونه
لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رأيت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في
عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد أن
يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضا لان في الزائد على شئ ما يساويه مع زيادة
فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد أيضا
فتحصل من جميع ذلك ان حسن الكحل في عين رجل دون حسن الكحل في عين زيد وذلك كمال
المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة اللفظية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل
في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا أفضل أبوه من زيد جائزا كما جاز
في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور
متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه
مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل أبوه من زيد
فان المفضل والمفضل عليه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي وله قوة أن
يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر انتهى سقناه برمته لان به
يتضح الحال ويزول الاشكال (قوله ومرفوعه أجنبيا) صرح بذلك البدر ابن مالك
قال الشمس ابن الصائغ وقد رأيت الامام جمال الدين ابن الحاجب اشترط السببية
والامام جمال الدين ابن مالك سكت عن ذلك فان أراد بدر الدين بالاجنبي نفي السببي
الذي اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رأيت رجلا أحسن منه
أبوه فلا شك ان أفعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان
مستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان أراد به نفي السببي الذي
للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد أن يكون أجنبيا بهذا المعنى وهو الذي يحمل
كلام الشيخ أبي عمرو عليه وان يكون أجنبيا بالمعنى الاول ليخرج رجلا أحسن منه
أبوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد آخر (قوله مفضلا على نفسه باعتبارين)
قال الجامي وانما اشترط أن يكون ذلك السبب مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه
بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا أحسن كحل عينه من
كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا
وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم
التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه

على

ومرفوعه أجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد دونه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل

فى التفضيل بالنفى كما ستتضح فائدته انتهى وأشار بقوله كما ستتضح فائدته الى
ما قدمناه عنه من الفرق السابق هذا وقال ابن الصائغ واعلم أن رفع أفعل الظاهر
على ما هو المختار مشروط بالشروط السابقة لكن هل هذا الأفعل من أولا فعل فى
جميع استعمالاته لانه لم أجد شيئ القليل فى هذه المسئلة والذى ينبغى أن يقال هذا مبنى
على الاختلاف فى تعليل وجه قياس عدم عمله هل هو كونه لم يشبه الفعل كاسم الفاعل
ولا الوصف المشبه للفعل وهو الصفة المشبهة فى لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
سيبويه أو كونه لم يوجد فعل بمعناه كما قاله أبو عمرو وغيره ان قلنا بالاول فينبغى اذا
استعمل بالألف واللام ان يجوز رفعه للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل أبوه لانه
يثنى ويجمع اذ ذاك وكذا اذا أضيف الى معرفة نحو زيد أفضل الناس ابوه لانه يجوز
تثنيته وجمعه حينئذ وان قلنا بالثانى فلا ينبغى أن يعمل الا بالشروط انتهى وقد يقال
معنى التعليل بالاول ان اسم التفضيل لما لم يقبل العلامات فى بعض الاحوال انحط
عن غيره مطلقا (قوله وأفردت بالتأليف) أفردها بذلك الشيخ شمس الدين ابن
الصائغ من أجلاء تلامذة أبى حيان وسمى مؤلفه الوضع الباهر فى رفع أفعل الظاهر
وهو مؤلف حسن نحو كراسة جمع فيه كلام القوم وحرره والامام الكافيجى رحمه
الله أفردها بمؤلف صغير نحو ورقتين سماه نزهة الاصحاب وذيل عليه بآخر نحو ربع
الاول سماه رمز الاسرار ولم يتقيد بكلام القوم وحاصل ما أشار اليه ان عمل افعل
فى الاسم الظاهر باعتبار معنى نفسه لا باعتبار معنى الفعل لان العامل اللفظى
انما يعمل فى معموله باعتبار اقتضاء معناه اياه من جهة احتياج تعقله اليه فان معناه
فى التحقيق هو معنى مضاف الى أمر تما فيضاف العمل الى لفظه لكونه محتاجا اليه
فى تفهيم معناه للسامع قال وأما الاستدلال عليه بما ذكر فى كتب النحو فاستدلال
بالخفى على الجلى وهو بالحل وبالعقول على المنقول فلا يتم التقريب ولان معنى
الفعل ليس مناط الاعراب وانما مناطه فى أفعل التفضيل وفى معموله هو المعنى
النحوى لان محل الاعراب انما هو المعانى النحوية لا المعانى اللازمة لمعانى التركيب
ولا اللغوية وانه يجوز عمله اذا كان مثبتا كما اذا كان منفيا (قوله باجنبى) وهو
المبتدأ قال الرضى ونعنى به هنا ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل لا الذى
لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وأحسن خبره فله به تعلق من
هذا الوجه قال البدر ابن مالك فان قلت وأى حاجة الى ذلك ولم يجعل مبتدأ مؤخرا
عن من فيقال ما رأيت رجلا أحسن فى عينه منه فى عين زيد الكحل أو مقدما فيقال
ما رأيت رجلا الكحل أحسن فى عينه منه فى عين زيد قلت لم يؤخر تجنبا عن قبح
اجتماع تقديم الضمير على مفسره واعمال الخبر فى ضميرين لمسمى واحد وليس هو

وأفردت بالتأليف والاصل
ان يقع هذا الظاهر بين
ضميرين أولهما للموصوف
وثانيهما للظاهر كما فى المثال
وقد يحذف الضمير الثانى
وتدخل من اما على الظاهر
نحو من كحل عين زيد أو
محله نحو من عين زيد أوذى
المحل نحو من زيد ولم يقع هذا
التركيب فى القرآن ولا
يجوز أن يعرب المرفوع فيه
مبتدأ وأفعل خبره لئلا يلزم
الفصل بين افعل ومن
باجنبى وقد يرفع الظاهر
مطلقا فى لغة حكاها سيبويه
نحو مررت برجل أفضل منه
أبوه وعنها احترز بقوله
فى الغالب

ن أفعال القلوب ولم يقدم كراهة ان يتقدموا الغير ضرورة ماليس بأهم فان
الامتناع من رفع افعل التفضيل الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو لامر استحساني
فيجوز التخلف عن مقتضاه اذا زاحمه مراعاة أولى وهو تقديم ما هو أهم وايراده في
الذكر أتم وبين لك مما ينبغي مراجعته وكتب المصنف بهامشه عند قوله تجنبا عن
قبح الخ قيل لا قبح في ذلك اذ هو مؤخر في النية فهذا امثل فأوجس في نفسه خيفة موسى
ومثل في داره زيد وأما اعمال أفعل في ضمير من فنظيره لازم على رفع الكحل بأفعل
اذ لا يتعدى فعل الظاهر الى ضميره ثم ان ابن عصفور زعم ان الضمير العائد على
الكحل انما عاد باعتبار لفظه لا باعتبار لفظه ومعناه فهو كحل آخر لا نفس ذلك
الكحل الاول انتهى ومن خطه نقلت وقال الشهاب أورد على قوله لئلا يلزم
الفصل انه لو رفع بالابتداء لم يلزم المحذور في نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها
الكحل والجواب ان هذه الصورة فرع الاولى فامتنع فيها ما امتنع في أصلها ولان
المحذور واقع في التقدير لان تقديره ما رأيت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل
منه في غيرها

﴿باب التوابع﴾

(قوله في اعرابه الحاصل) خرج به حال المرفوع وتمييزه ونحو ذلك وخرج بقوله
والمتجدد حال المنصوب وتمييزه والمفعول الثاني من باب أعطى وجواب الشرط
المجزوم فانه يتجدد له الرفع اذا قرن بالفاء وقدر خبر مبتدأ فلا يشارك الاول وخرج
بقوله غير خبر الثاني في نحو الرمان حلو حامض فانه وان شارك ما قبله في ذلك لكنه
ليس تابعا لانه خبر واعترض بعضهم هذا بأن حامضا جزء خبر لا خبر فزاد وليس خبرا
ولا جزء خبر واعلم أن المشاركة في ما يشبه الاعراب كالمشاركة فيه فحينئذ يشمل
التعريف نحو يا زيد الفاضل ويا سعيد كرز ويا تميم أجمعون مما اتبع فيه
المنادى على لفظه ولا يكون التعريف غير جامع (قوله والحاق التابع على الحرف)
أي في قولهم ان التوكيد يكون في الحروف وقوله والفعل أي في قولهم يؤكد الفعل
الماضي والامر بمثلهما وأما قولهم يبدل الفعل من الفعل ويعطف الفعل على
الفعل وعلى اسم يشبهه فذلك فيما فيه الفعل معرب كما لا يخفى ومثل ذلك الحاق
التبعية على الجمل التي لا محل لها من الاعراب (قوله الغير المعرب) فيه ادخال أل
على غير قال في درة الغواص والمحققون من النحويين يمنعون ذلك وعلله بأن غير
لا تتعرف بالاضافة وفيه انه قال غير واحد بانها تتعرف بها وبأن المقصود من دخول
أل تشخص مدخولها واذا قيل الغير لا تتشخص وفيه ان التعريف قد يكون للعهد

الذهني

﴿باب التوابع﴾
وهي جمع تابع وهو المشارك
ما قبله في اعرابه الحاصل
والمتجدد غير خبر والحاق
التابع على الحرف والفعل
الغير المعرب

المعنى الذى هو فى المعنى كالنكرات (قوله مجازا اذ الاعراب الخ) هذا بيان لقرينة المجاز ولم يبين علاقته وذلك أهم فانها غير ظاهرة وأجاب بعضهم بأن المراد أعرب باعراب سابقه ان كان له اعراب و بعضهم بأن المراد أعرب باعراب سابقه وجودا وعدما (قوله والعامل فى التابع الخ) أى على الاصح (قوله بدليل ظهوره فى بعض المواضع) نحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا (قوله ولا يجوز الفصل الخ) الاولى أن يقول بدل أجنبى مباين فانه قد يكون أجنبيا وليس مباينا ولذا قال بعضهم يجوز الفصل بغير مباين بالكلية كمعمول الوصف نحو ذلك حشر علينا يسير والموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب والعامل فيه نحو أزيدا ضربت العالم والمفسر نحو ان امرؤ هلك ليس له ولد والمبتدا الذى خبره متعلق الموصوف نحو أفى الله شك فاطر السموات والارض والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو ما جاءنى أحد الا زيد خير منه ومن الفصل بين التأكيد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن و بين المتعاطفين وامسحوا برؤسكم بين الايدى والارجل فى قراءة نصب الارجل وحسن ذلك ان المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه و بين البدل والمبدل منه قم الليل الا قليلا نصفه بخلاف المباين بالكلية فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل ولا يجوز الفصل اذا كان المنعوت مبهما ونحوه مما لا يستغنى عن الصفة فلا يقال فى ضرب هذا الرجل زيدا وطلعت الشعرى العبور ضرب هذا زيدا الرجل والشعرى طلعت العبور او كان النعت ملازم التبعية كأبيض يقق ولا بين جزأى صفة لا يستغنى باحدهما عن الآخر ولا بين كل وتوابعها ولا بين التأكيد والمؤكد بما خلافا للكسائى والفراء فى هذه (قوله ولا تقدمه عليه) وأما قوله * عليك ورحمة الله السلام * فضرورة وخرجه ابن جنى على العطف على المستتر فى الظرف لانه يتحمل ضمير المبتدا وان تأخر على الاصح وناقشه المصنف فى المغنى بأنه تخلص من ضرورة بضرورة لان العطف على الضمير المستتر من غير فاصل ضرورة وقد يقال هذا أسهل وبعض الشر أهون من بعض وقد ذكروا مسئلة مضمونها ان النعت اذا صلح لمباشرة العامل جاز أن يتقدم بشرط جعله مستقلا والثانى بدلا منه كمررت بالكريم زيد فلا يقال ان الكريم نعت مقدم بل مستقل بنفسه وزيد بدل منه وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف اذا كانت لاثنين أو لجماعة بشرط أن يتقدم أحد الموصوفين على الصفة ومنه * أبى ذا الشعى الا كرمان وخاليا * وأجاز الكوفيون تقديم معمول التابع على المتبوع كهذا طعامك رجل يأكل وتبعهم الزمخشرى فى قوله تعالى وقل لهم فى

مجازا اذ لا اعراب فيه وانما فيه التبعية والعامل فى التابع هو العامل فى المتبوع الا فى البدل فان العامل فيه مقدر خلافا للمبرد بدليل ظهوره فى بعض المواضع ولا يجوز الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبى ولا تقدمه عليه كما يفهمه قوله (يتبع ما قبله فى اعرابه خمسة) بالاستقراء نعت وتوكيد وعطف بيان ونسق وبدل ومن فصل فى التوكيد جعلها ستا ومن أطلق العطف وجعله شيأ واحدا لا بيان جعلها أربعا .

أنفسهم قولا بليغا فعلق في أنفسهم بليغا (قوله والاولى أن يبتدأ منها) أي في
الترتيب بدليل ما بعده (قوله ويرادفه الوصف والصفة) قال ابن اياز في شرح
الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى ضده والنعت
لا يطلق الا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته انتهى ووقع في
عباراتهم ما يخالفه وقال المصنف في شرح اللمحة الصفة والنعت واحد وقيل
النعت يكون بالحلية كالطويل والقصير والصفة بالفعل كضارب وخارج فعلى
هذا يقال للباري سبحانه وتعالى موصوف ولا يقال منعوت وعلى الاول يقال
موصوف ومنعوت وقيل غير ذلك (قوله منها) أي الخمسة (قوله ما دل على حدث الخ)
هذا فسره ابن مالك في شرح الكافية وادعى بعضهم انه اصطلاح نحوي لان
المشتق عند الصرفيين ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب الى المصدر
فشمل اسم الزمان والمكان والآلة وهي لا ينعت بها فلذا فسره في شرح الكافية بما
ذكره الشارح والاقرب انه تفسير مراد وانه مجاز من اطلاق العام على الخاص
على ما فيه مما هو مقرر في محله لانه لا يعرف اصطلاح للنحاة في المشتق (قوله
والتفضيل) سواء كان في الفاعل كجاء رجل أفضل من عمرو وفي المفعول كأجن
من زيد (قوله كاسم الاشارة) أي غير المكانية كهنا فان قلت ما وجه اخراجها مع
انه ينعت بها نحو مررت برجل هنا قلت الكلام فيما يكون نعتا بنفسه حقيقة والا لم
يصح التقييد بالمشتق وشبهه والنعت حقيقة في المكان هو المتعلق وهو اما مفرد
فيدخل في المشتق أو فعل فيدخل في الجملة ومن ثم لم يذكروا الظرف والمجرور
(قوله وذي بمعنى صاحب) ومثلها فروعها أولو وأولات وكذا ذو الطائية وسائر
الموصولات المبدوأة بهمزة وصل كما في التسهيل فخرج ما ليس مبدوأ بهمزة كمن وما
وما هو مبدوء بهمزة قطع كأي ولم أقف على علة عدم النعت بها قال ابن هشام ينبغي
أن يقيد ذلك أي النعت بذي بمعنى صاحب بالنعت الذي هو شبه المنعوت فلا يجوز
برجل ذي مال أبوه نص عليه ابن الخباز وعلته ان فيه جمعا بين مجازين وان الوصف
بالجامد شاذ فيقتصر فيه على مورد السماع انتهى وانظر وجه الجمع بين مجازين
ثم هو ليس بممتنع مطلقا كما حررنا في رسالة سميناها احكام المجاز الى أحكام تعدد
المجاز نعم نقل ابن جني عن الاكثرين منع النعت بذي الصاحبية في غير ما ذكر
وأنهم عللوه بثلاثة أوجه الاول انه غير مشتق بل في معناه فضعف عن العمل في
الظاهر الثاني انه يلزم الاضافة وذلك يبعده من الفعل الثالث انه على حرفين
وذلك أيضا يبعده انتهى قال الحفيد وقوله انه على حرفين ان أراد باعتبار الوضع
فليس كذلك وان أراد باعتبار الصورة فمسلم ولكن ليس هذا مبعدا من شبه الفعل

والاولى أن يبتدأ منها
بالنعت ثم بالبيان ثم
بالتوكيد ثم بالبدل ثم
بالنسق بل قيل هو الصواب
لانها اذا اجتمعت في التبعية
رتبت كذلك كما في
التسهيل أحدها (النعت)
ويرادفه الوصف والصفة
(وهو التابع) هذا
كالجنس (المشتق أو المؤول
به) أخرج به غيره منها ما عدا
التوكيد اللفظي المشتق
فبقوله (المباين للفظ
متبوعه) والمشتق ما دل
على حدث وصاحبه كاسماء
الفاعل والمفعول والتفضيل
والصفة المشبهة والمؤول به
ما أقيم مقامه من الاسماء
العارية عن الاشتقاق
كاسم الاشارة وذي بمعنى
صاحب

(قوله والمنسوب) أي المقصود انتسابه سواء كان بالياء كامثل أو لا نحو تامر وخرج بالمقصود نحو قرد مما هو منسوب في الاصل لكن غلب على جنس لا تعرض فيه للانتساب (قوله أي الحاضر) أو المشار اليه (قوله ومن المؤول به الجملة) أي فيصح النعت بها لانها تدل على معنى في المتبوع وكل ما كان كذلك صح النعت به الا لمانع (قوله الخبرية) بخلاف الانشائية ومنها الطلبية فلا يصح النعت بها وما أوهم ذلك مؤول وان صح الاخبار بها لان النعت يعين المنعوت ويخصصه فلا بد أن تكون الجملة الواقعة نعتا معلومة للسامع من قبل ليمكن التعيين والتخصيص ولا يكون كذلك الا الخبرية لان لها خارجا يمكن أن يكون معلوما بخلاف الانشائية اذ لا خارج لها (قوله نحو واتقوا يوما الخ) مما كانت الجملة فيه خبرية مشتملة على رابط والمنعوت منكرا لفظا ومعنى كالآية أو معنى لا لفظا كالشاهد (قوله ولا بد في الرابط هنا أن يكون ضميرا) قال الحفيد لك أن تقول ما الحكمة في انهم جعلوا في باب المبتدا والخبر اذا كان جملة الرابط أعم من أن يكون ضميرا وقصروه هنا على كونه ضميرا مع ان المقصود في كل منهما ربط الجملة بما قبلها انتهى قال الشهاب القاسمي قد يقال لما كان المبتدأ يستلزم الخبر قوى طلبه له فاكتفى بأى رابط بخلاف النعت لما يستلزم المنعوت ضعف طلبه له فاختص بأقوى الروابط وهو الضمير ويشكل على ذلك ان حذف العائد من جملة الصفة كثير ومن جملة الخبر قليل ومقتضى هذا الفرق العكس الا أن يقال شدة الاحتياج الى الخبر اقتضت مزيد الاعتناء بالرابط المصحح للاخبار انتهى وأقول قد تقرر ان الاشياء التي تحتاج الى رابط أحد عشر والرابط فيها مختلف كما هو مبسوط في المغني وظاهر ان المرجع السماع فلا حاجة الى هذا النزاع هذا وقال المصنف في حواشي الالفية ان الرابط هنا يكون باعادة الظاهر واستشهد عليه بقول كثير

فيا وصل عزة الا وصل غانية * في وصل غانية من وصلها خلف

(قوله وقوله) هو رجل من بني سلول وعجز البيت * فاعف ثم أقول لا يعنيني * فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي الاصل الصحيح لنفسر وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قيل والاظهر كون الجملة حالية لما فيه من الاستغناء عن بيان القدر في توصيف المفرد بالجملة ورد بانه ليس المعنى على انه يسبه حال المرور بل الغرض ان ذلك دأبه نعم ان جعل الحال مؤكدة فلا محذور وكونه لئيما يلائم ذلك لان الظاهر المتبادر منه الى الفهم دوام سبه لا تقييده بحال المرور وقيل الحالية أولى لانها أدل على المقصود لان الوصفية تحتمل أمرين أحدهما مقصود وهو ان هذا الوصف دأبه وديدنه مر أولم

والمنسوب كما في قوله هذا أي الحاضر ورجل ذو مال أي صاحبه ورجل دمشقي أي منسوب الى دمشق ومن المؤول به الجملة الخبرية في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وقوله * ولقد أمر على اللئيم يسبني

وكذا المصدر الملتزم افراده وتذكيره في نحو مررت برجل عدل أي عادل عند الكوفيين وذي عدل عند البصريين (وفائدته) حقيقيا كان أو غيره (تخصيص) لمتبوعه ان كان نكرة كما في رجل تاجر أو تاجر أبوه والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (أو توضيح له) ان كان معرفة كما في زيد الفاضل أو الفاضل أبوه والتوضيح رفع الاشتراك في المعارف (أو) مجرد (مدح) له نحو الحمد لله رب العالمين (أو ذم) نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم (او ترحم) عليه نحو اللهم الطف بعبادك الضعفاء (او توكيد) لما دل عليه متبوعه كضربت ضربة واحدة لانه قد علم من ضربة أنها ضربة واحدة فلم يفد النعت الا مجرد التوكيد ومنه قولهم مضى أمس الدابر له وقال بعضهم أو تعميم نحو ان الله يحشر عباده الاولين والآخرين أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او ابهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة

قال البدر الدماميني عن بعضهم أو اعلام المخاطب بان المتكلم عالم بحال من ذكر سؤال يقال لك أرأيت قاضي بلدنا فتقول رأيت قاضيكم الكريم الفقيه وليس هذا التوضيح لان مرادهم به الايضاح للمخاطب وهو بالغرض في مثالنا عالم بما ذكر غير محتاج الى ايضاحه له ولا المدح فان غرض المتكلم اعلام ... انه عالم بهذا الوصف لا مجرد الثناء عليه (و) النعت

يمر وثانيهما وهو غير مقصود أن هذا الوصف ثابت له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع حال مروره واما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لافادتها انه يمر حال السب وهو يعرض عنه تكرما (قوله وكذا المصدر) أي بشرط أن يكون مصدر ثلاثي أو مزيد مصدر ثلاثي وأن لا يؤنث وأن لا يكون ميميا وقد يشير الى ذلك قوله في نحو الخ فان قلت الوصف بالمصدر مقصور على السماع وحينئذ فما اتفقت فيه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط قلت فائدتها ضبط ما سمع وأفهم كلامه انه من المؤول بالمشتق على القولين وهو كذلك اما عند الكوفيين فواضح وأما عند البصريين فلانه على حذف ذي الصاحبية فالنعت بها في الحقيقة وهي من المؤول بالمشتق وانه ملتزم الافراد والتذكير على القولين وهو كذلك اذ المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع فأجروه على أصله وعبارة التوضيح توهم خلاف ذلك في الامرين هذا وقد خالف كل من الفريقين ما قرره في باب الحال في أتيته ركضا فقد قال البصريون ان ركضا بمعنى راكضا والكوفيون انه على حذف مضاف وقد يقال ان كلا ذكر في كل من الموضعين ما هو بعض الجائز عنده (قوله اي عادل الخ) وقيل جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا أو ادعاء وهو مختار الامام عبد القاهر قال في قول الخنساء * فانما هي اقبال وادبار * لم يرد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس أيضا على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا أريد انما هي ذات اقبال وادبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني (قوله تقليل الاشتراك في النكرات) قال السيد في حواشي المطول الظاهر انهم أرادوا الاشتراك المعنوي لان التقليل انما يتصور فيه بلا تمحل كما في رجل عالم ونظائره فلا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي وتجعل جارية صفة مخصصة لانها قللت الاشتراك بان رفعت مقتضى الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا اذ لم يبق في عين جارية الا الاشتراك المعنوي بين افراد ذلك المعنى اه وعلى الاول يخرج مثل هذا الوصف عند النحويين عن التخصيص والتوضيح (قوله نحو أعوذ بالله الخ) بجعل الوصف في ذلك مخصصا يندفع

[ق]ال مشهور وقال ابن عرفة رحمه الله يرد على لفظ الاستعاذة سؤال وهو ان [الا]ستعاذة استجارة والاستجارة ابعاد وهو من باب النفي وقد تعلقت بالاخص لان [ال]شيطان الرجيم أخص من مطلق الشيطان ونفي الاخص لا يستلزم نفي الاعم فلا [يلز]م من الاستعاذة من هذا الشيطان المخصوص الاستعاذة من مطلق الشيطان [و]أجاب بأن النعت قسمان نعت تخصيص ونعت لمجرد الذم وقال أيضا كون الوصف [لل]ذم بناء على ان رجيم بمعنى مرجوم والمراد مرجوم بالشهب أما اذا أريد مرجوم [باللعن]ة والمقت وعدم الرحمة فالنعت للتأكيد لان كل شيطان كذلك انتهى [و]بهذا يندفع السؤال وفي شرح التوضيحات كون النعت لغير التخصيص [ص]ح انما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له [و]من حيث هو) أي سواء رفع ضميرا مستترا أو ضميرا بارزا واسما ظاهرا [ل]ما بعده (قوله واحد من أوجه الاعراب) ولو اختلفا لفظا وتقديرا ومحلا كما [تقدم] ما مر ومن الاختلاف هذا جحر ضب خرب بجر خرب فانه تابع مجرور ورفعه مقدر [منع] منه اشتغال المحل بحركة الجوار وبهذا يندفع ان التابع والمتبوع في المثال اختلفا في الاعراب (قوله فلا يتبع معرفة الخ) لا يرد قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لانه وصف النكرة وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي وذلك لان الذي بدل لا وصف او وصف مقطوع وهو تجوز مخالفته للموصوف تعريفا وتنكيرا ولا قوله تعالى مالك يوم الدين حيث وقع بالاضافة للمعرفة وهو نكرة لان اضافة الوصف لمعموله لفظية لان محل ذلك كما سلف مالم يرد به الاستمرار في جميع الازمنة والا فالاضافة معنوية (قوله تجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة) لانه قريب المسافة من النكرة من حيث انه لا يعين شيأ من الافراد (قوله كقولهم ما ينبغي الخ) ذهب الاخفش الى تنكير الرجل في المثال على زيادة أل والخليل الى تعريف خبر على تقدير أل وما ذكره الشارح فيه سلامة من تكلف الزيادة والتقدير والتخصيص في مثالك بالاضافة وخير منك بالعمل (قوله ويجب في النعت أن يكون مساويا الخ) هذا ما ذهب اليه الجمهور قال المرادي وقيل سبب ذلك ان الاختصار يؤثر أي على التطويل فوجب لذلك أن يبدأ بالاخص ليقع الاكتفاء به فان عرض اشتراك لم يوجد ما يرفعه الا المساوي انتهى وفي قوله لم يوجد نظر لانه يقتضي وجوب النعت بالمساوي وكان ينبغي ان يقول أو الدون لانه قد يحصل به رفع الاشتراك وصحح ابن مالك جواز النعت بالاخص ويؤيده قول ابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (قوله بدل) أي لان المضاف للضمير في مرتبته

من حيث هو (يتبع منعوته في) اثنين من خمسة (واحد من أوجه الاعراب) الثلاثة الرفع والنصب والجر (و) واحد (من التعريف والتنكير) سواء رفع ضميرا أم اسما ظاهرا فلا تتبع معرفة بنكرة ولا عكسه نعم المعرف بال الجنسي يجوز أن يتبع بنكرة مخصوصة كقولهم ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا ويجب في النعت ان يكون مساويا لمتبوعه في التعريف أو دونه فنحو بالرجل أخيك بدل (ثم ان رفع) النعت ضميرا مستترا عائدا على المنعوت (تبع منعوته) ولو كان بمعنى لما بعده

نيث و) واحد (من الافراد وفرعيه) من تثنية وجمع فيصير بهذا مع ما مر مطابقا له في أربعة من عشرة مالم يمنع مانع من التبعية كما في الملتزم افراده وتذكيره كأفعل من أو تذكيره كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول كامرأة صبور وجريح أو تأنيثه كرجل ربعة وهمزة أو امرأة ربعة وهمزة (والا) أي وان لم يرفع ذلك بأن رفع ظاهرا أو ضميرا بارزا (فهو) بالنسبة الى الخمسة الباقية (كالفعل) الحال محله فيفرد رفعه ذلك ويطابق في التذكير والتأنيث المرفوع لا المنعوت كمررت برجلين قائمة أمهما وبرجال قائم آباؤهم كما في الفعل الحال محله ويسمى حينئذ سببيا نعم ان رفع جمعا جاز أن يجمع جمع تكسير لجريانه مجرى المفرد بسن يترجح على الافراد ولهذا قال والاحسن نحو جاءني رجل قعود غلمانه) بلفظ التكسير (ثم قاعد) غلمانه بالافراد الذي هو قياس الفعل لانك تقول قعد غلمانه لا قعدوا غلمانه في اللغة الفصحى وقيل افراده أرجح مطلقا لجريانه مجرى الفعل وقيل ان تبع مفردا أو مثنى (ثم) افراده باتفاق (قاعدون) غلمانه بجمعه جمع سلامة وهو ضعيف لانه خاص بلغة أكلوني البراغيث (ويجوز قطع الصفة) ولو تعددت عن التبعية (المعلوم موصوفها بدونها) حقيقة أو ادعاء بأن ينزل منزلة المعلوم لامر ما (رفعا بتقدير هو) في حالة النصب والجر (ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر تقديره (أعني) في نعت التوضيح (أو أمدح) في المدح (أو أذم) في الذم (أو أرحم) في الترحم أو غير ذلك مما يناسب الصفة ولا يجوز اظهار المقدر الا في نعت التوضيح والتخصيص وذا جرت الصفة على مشاربه أو كانت للتوكيد أو ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها كما يمتنع اذا لم يعلم موصوفها الا بها ولا فرق

أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرف باللام. (قوله كما في نحو جاءني رجل الخ) أي لان معنى حسن للوجه لا الرجل (قوله ربعة) أي ليس بطويل ولا قصير (قوله كالفعل) ظاهره انه في القسم الاول ليس كالفعل وأنت اذا تأملت وجدته كالفعل أيضا لان فاعله الضمير الراجع الى موصوفه والفعل اذا أسند الى الضمير لحقته الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث لكن المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية اكتفي فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية (قوله نعم ان رفع الخ) استدراك على التشبيه بالفعل فانه يقتضي انه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك (قوله ولو تعددت) الصواب ولو كانت مفردة لان مسئلة التعدد لا خلاف فيها بخلاف مسئلة الانفراد قال السيوطي في النكت حكم المفردة في ذلك حكم المتعددة خلافا لمن ذهب الى انه لا يجوز القطع الا مع تعدد المنعوت (قوله على التبعية) متعلق بقوله قطع (قوله الا في نعت التوضيح) ومنه قول الالفية قال محمد هو ابن مالك (قوله على مشاربه) نحو هذا الرجل (قوله أو كانت للتوكيد) نحو نفخة واحدة وبقي صور ان ذكرهما في النكت اذا كان النعت خاصا بمن جرى عليه واذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة (قوله اذا لم يعلم موصوفها الا بها) منه يعلم ان الكلام في المنعوت المعرفة فان نعت النكرة لا تعلم بدونه ولهذا شرط في قطع نعتها تقدم نعت آخر فان لم يتقدم لم يجز القطع الا في الشعر ويحتمل أن يكون

منه

* وتبرحت بمكان قفر * أى هو قفر كما فى المطول وان أمكن أن يقال انه
مجرور تقديرا لاشتغال الآخر بحركة الروى (قوله حينئذ) أى حين اذلم يعلم
موصوفها الا بها (قوله فلو احتاج) أى الموصوف (قوله تعددها) أى الصفات
(قوله بتقدم المتبع) أى على المقطوع وقيل يجوز الاتباع بعد القطع لانه عارض
فلا حكم له وقد قال تعالى والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة وقالت الخرنق

لا يبعدن قومى الذين هم * سم العداة وآفة الجزر
النازلين بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

روى برفعهما ونصبهما ونصب الاول ورفع الثانى وعكسه وأجيب بأن الرفع فيه على
رواية نصب الاول وفى الآية على الابتداء ثم انه علل ما هو الاصح من وجوب
الاتباع بثلاثة أوجه لزوم الفصل بين النعت والمنعوت أو بين النعتين بجملة اجنبية
وان طباع العرب تأبى الرجوع الى الامر بعد الانصراف عنه ولزوم التسفل بعد
التصعد والقصور بعد الكمال لان القطع أبلغ فى المعنى المراد من الاتباع اعتبارا
بتكثير الجمل وعلى الاخيرين لا يرد أن يقال منع الفصل لا يجئ على مذهب من
يجوز الفصل بالاجنبى اما مطلقا أو اذا لم تتمحض أجنبيته وسقط التوقف فى عدم
تجويز الوجهين فى بسم الله الرحمن الرحيم وهما جر الرحيم بعد رفع الرحمن أو نصبه
(قوله وكالضمير) أى مطلقا خلافا للكسائى فى نعت ذى الغيبة تمسكا بالسماع
نحو صلى الله عليه وسلم الرؤف الرحيم وغيره يجعله بدلا لوضوحه فى غير الغائب
ودلالة على اخواته وعللوا عدم نعت الضمير بأنه أعرف المعارف ولا حاجة الى
وصف يزيل ابهامه وأورد أنه قد يكون الغرض من الصفة المدح أو الذم أو الترحم
فلا يجوز أن يكون الضمير موصوفا بالصفة المادحة أو غيرها مما ذكر ويمكن
أن يجاب بأن الصفة الموضحة هى الاصل وغيرها محمول عليها وأجاز الكسائى
من نعت ضمير الغيبة للمدح أو الذم أو الترحم قال البدر الدمامينى فى المنهل الصافى
فاذا وضع الظاهر موضع المضمر فهل يمتنع وصفه قلت وقع فى عبارة بعضهم
ما يقتضيه وذلك لانه سأل عن الحكمة فى افتراق آيتى السجدة وسبأ حيث قيل
فى الاولى ذوقوا عذاب النار الذى كنتم به تكذبون وفى الثانية ذوقوا عذاب
النار التى كنتم بها تكذبون وأجاب بان النار فى آية السجدة وضعت موضع المضمر
لتقدم ذكرها فى قوله تعالى وأما الذين فسقوا فمأواهم النار كلما أرادوا أن
يخرجوا منها أعيدوا فيها فكان مقتضى الظاهر ان يقال ذوقوا عذابها ولكن
لما وضعت موضع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف فكذا ما حل محله وأما
آية سبأ وهى قوله تعالى ونقول ذوقوا عذاب النار التى كنتم بها تكذبون فلم يتقدم

حينئذ بين تعددها وافرادها لو احتاج فى حال تعددها الى بعضها فقط جاز فيما عدا ذلك البعض القطع والاتباع والجمع بينهما بشرط تقدم المتبع وفى قوله رفعا الى آخره اشارة الى حقيقة القطع قال الشاطبى وجملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الاعراب اذ القطع مقتض للاستئناف (فائدة) اعلم أن الاسماء فى نعتها والنعت بها على أربعة أقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به كاسم الفعل وكالضمير ولو لغائب لانه لما شابه الحرف من جهة افتقاره الى ما يفسره لم ينعت ولكونه ليس بمشتق ولا فى حكمه لم ينعت به أحسن قول القائل

للاشارة كر بمنزلها منزلة المضمر فصح وصفها انتهى وهو منشأ ... في رجل زكريا في فتح الرحمن فانه نقل هذا الكلام وأقره وهو عجيب منه لتصريح المعاني بأنه يعدل عن المظهر الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في قوله * انا عبدالله العاصي اتاكا * وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى فآمنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل بالله وبي بل عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه الصفات ولما في الالتفات من مزيد البلاغة وكالمضمر أسماء الشروط والاستفهام وكل متوغل في الابهام وكم الخبرية امكن شرح الرضي بجوازه في كم من قرينة هاسكت فمن قرينة ضعيفة امكم (قوله هوى شاذن) يقال ظبي قد شذن أي ترعرع

(التوكيد)

(قوله من اطلاق المصدر مرادا الخ) أي فهو مجاز مرسل والداعي الى ذلك ان الكلام في التوابع والذي منها المعنى هو المؤكد لا المعنى المصدري (قوله و يقال فيه التأكيد و الاول أفصح) عبارة القاموس والتوكيد أفصح من التأكيد وتوكد وتأكد وأصله للصحاح وفي الكشاف في قوله تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها وكد وأكد لغتان فصيحتان والاصل الواو والهمزة بدل وفي شرح التوضيح وكد وأكد لغتان ولم يرد أيهما أكثر استعمالا في كلام العرب انتهى فان أراد بكثرة الاستعمال الافصحية فهو مخالف لما نقلناه وان أراد مجرد وجود كثيرة الاستعمال ففيه ان تكون الافصحية مع عدم كثرة الاستعمال هذا وقال السعد في بحث التوكيد للانكار من شرح المفتاح قال في الديوان التوكيد بمعنى التأكيد عربية مولدة قال الفناري اعترض عليه بان عبارة الديوان هكذا وكده وأكده بمعنى و يقال هذه عربية مولدة والظاهر ان قوله عربية مولدة ابتداء كلام في بيان لغة وكد لا تتمة بيان لغة التوكيد والقرينة ان صاحب الديوان لم يذكر لغة التوكيد في غير هذا الموضع وأقول ذكر في المغرب ان الوكادة بمعنى التأكيد ليس بمثبت وهذا قرينة على أن مراد صاحب الديوان ما ذكره الشارح انتهى واعلم ان محصل الاعتراض أن نقل السعد عن الديوان مخالف لما فيه لان الذي فيه امران أن وكد وأكد بمعنى وليس في هذا اشعار بان أحدهما أصل للآخر واعلى مزية تقديم وكد وقوعه في القرآن وليس فيه الجزم بانها مولدة وكلام الشارح يوهم ذلك لاسقاطه و يقال مع ان كلامه يما أوهم عود اسم الاشارة الى أكد لقربه وهذا اعتراض موافق لكلام أهل اللغة وجواب الفناري غير سديد ثم نفي صاحب المغرب كون الوكادة من أكد لا اشعار له بأن أكد اصل لوكد واعم

مراده

اضمرت في القلب هوى شذن مشتغل بالنحو لا ينصف وصفت ما اضمرت يوماله وقال لي المضمر لا يوصف * وقسم ينعت ولا ينعت به كالعلم وانما ينعت لازالة الاشتراك ولم ينعت به لعدم ... وقسم ينعت وينعت به وهو اسم الاشارة وقسم لا ينعت ولا ينعت به وهو أي بكم مررت برجل أي رجل (و) الثاني من التوابع (التوكيد) أي المؤكد بكسر الكاف من اطلاق المصدر مرادا به اسم الفاعل و يقال فيه التأكيد والاول أفصح وعرفه ابن مالك

* ونحو [illegible] يكون من التوكيد لا من التأكيد (قوله بأنه تابع الخ)
[illegible] وقوله يقصد به بمعنى انه يقرر أمر المتبوع فى النسبة أو الشمول يخرج
ماعدا التوكيد (قوله أو موافقه) كما فى سبيلا فجاجا وكما فى أجل جير الآتى (قوله نحو
قوله أخاك أخاك) قاله مسكين الدارمى والشاهد فى أخاك أخاك ونصبهما على
الاغراء والهيجاء الحرب تمد وتقصر (قوله ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل) ان
كان المنفصل ضمير رفع أكد به المتصل مطلقا مرفوعا ومنصوبا ومجرورا نحو قمت
أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت وان كان ضمير نصب لم يؤكد المتصل مطلقا
عند البصريين ويؤكد ما كان غير منصوب عند الكوفيين وابن مالك ويؤكد ما كان
منصوبا عندهم نحو رأيتك اياك ويؤكد مثله نحو فاياك اياك المراء عند الجميع ثم
كلام الالفية والتوضيح يقتضى ان المنفصل المرفوع لا يؤكد مثله ولا ضميرا منصوبا
حيث سكتا عن ذلك وينبغى أن لا يتوقف فى جواز الاول ومقتضى منع الثانى انه
لا يجوز اياك أنت أكرمت وما أكرمت الا اياك أنت (قوله فى قوله فأين الى أين
الخ) الفاء للعطف وأين للاستفهام متعلق بمحذوف أى الى أين تذهب والنجاة بالمد
الاسراع مبتدأ خبره الى أين مقدما وفى قوله أتاك أتاك توكيد الفعل بالفعل لان
الفعل الاول رفع الظاهر وهو اللاحقون ولا ضمير فيه والثانى جىء به لمحض التأكيد
فلا يطلب عاملا ولذا لم يحصل تنازع بين العاملين والاتقان أتوك أتاك أو أتاك
أتوك وروى اللاحقوك بالاضافة الى كاف الخطاب وسقوط النون واحبس فعل
أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا ومفعوله محذوف تقديره نفسك وجملة احبس الثانى
لانه فعل أمر وفاعله مستتر وجوبا توكيد للاولى فقد اجتمع فى البيت الامران
(قوله لا لا أبوح الخ) قائله جميل بن عبد الله والشاهد فى تكرار لا التى لنفى الجنس
للتوكيد وباح بسره اذا أظهره وأفشاه وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون الثاء
المثلثة وفتح النون وفى آخره هاء اسم محبوبته والمواثق جمع موثق بمعنى الميثاق
أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة وفى غالب نسخ شرح التوضيح
سقط لانه فيهما ضرورة ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح
حذفت ياؤه للضرورة انتهى وفيه انه اذا كان جمع موثق فحذف الياء هو
القياس كمسجد ومساجد وعهودا عطف تفسير جمع عهد (قوله أجل جير الخ)
عجز بيت صدره * وقلن على الفردوس أول مشرب * والدعاثر جمع
دعثور وهو الحوض والضمير فى دعاثره للفردوس (قوله غير الجوابى) وأما الجوابى
فلا يشترط فى توكيده شىء ومنه ما تقدم من لا لا أبوح (قوله وما ورد بخلاف ذلك شاذ)
كقوله

بأنه تابع يقصد به كون
المتبوع على ظاهره (و) هو
قسمان لانه (اما لفظى)
وهو اعادة اللفظ الاول او
موافقه و يجرى فى جميع
الالفاظ فيكون فى الاسم
(نحو) قوله
(أخاك أخاك ان من لا
أخاله) * كساع الى الهيجا
بغير سلاح * ومنه توكيد
الضمير المتصل بالمنفصل
(و) فى الفعل وحده وفيه
مع فاعله وقد اجتمعا فى
(نحو) قوله
فأين الى أين النجاة ببغلتى
أتاك أتاك اللاحقون)
احبس احبس * (و) فى
الحرف (نحو) قوله
(لالا أبوح بحب بثنة انها)
أخذت على مواثقا وعهودا
ومنه قوله
أجل جير ان كانت أبيحت
دعاثره *
و يشترط فى الحرف غير
الجوابى أن لا يعاد الا مع
ما اتصل به كعجبت منك منك
وان زيدا ان زيدا أو انه
قائم وما ورد بخلاف ذلك
شاذ

ان ان الكريم يحلم مالم * ... وب... ين من أجاره قد أضيما

(قوله ولك أن تقول الخ) يمكن أن يجاب بان ... ضرب لما لم تلتزم اعادة ما انص... بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى ع... لفظ هذا الكلام وأكثر النحاة انه ليس توكيدا لا... لا يؤكد الظاهر (قوله فالا كثر اقترانها بالعاطف) ... الظاهر لا غراض ... ويأتى بدونه نحو قوله ... السلام والله لأغزون قريشا ثلاث مرات كذا ... الكشاف في ... في التوضيح قال بعض ... تخصيص العاطف بثم والحكم على الواو هنا بأنه لباس ... كلمات انه لم ... عاطفة محل نظر و... أطلقوا في علم المعاني في بحث الفصل والوصل ترك العاطف بين الجمل في ... التأكيد اللفظي لما قبلها لما بينهما من كمال الاتصال لكنهم قالوا في التوضيح به ... الاطناب ان منه التكرار لنكتة كتأكيد الانذار نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون قالوا وفى الاتيان بثم دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ فبين الكلامين تناف والاول مخالف لكلام النحاة ويجاب بأن كلام أهل المعاني في الوصل والوصل محمول على غير ثم أو غيرها وغير الفاء فلا ينافي ما في الاطناب ولا ما قاله النحاة ولا يصح أن يجاب بان كلام النحو يين محمول على ماله محل وكلام أهل المعاني فيما لا محل له لان النحاة مثلوا بما لا محل له والجواب ان ما في الفصل والوصل مفروض فيما اذا لم ينزل الثاني منزلة غيره لنكتة يقتضيها المقام فيجعل كالمغاير له وفى باب الاطناب لما قصد الترقي كان ابلغ فنزل منزلة المغاير فانما يرفع التخالف بين الثاني في المعاني فتدبر (قوله وقيده في الارتشاف والجامع) لأنه في ... اقتصر لم يذكر غيرها وعبارة الجامع فالاجود الفصل بثم والاتيان ... النصا خبرة التخصيص بها اقول شارح التوضيح وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف انتهى موضع نظر اذ الاقتصار لا يقتضي الاختصاص وابن مالك في التسهيل اقتصر على ثم فلا حاجة الى نقل ذلك على زعمه عن الارتشاف (قوله الآية) ارشاد الى أن المؤكد ما بعد ثم وفى ذلك تعريض بابن الناظم حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يزد الآية فاوهم ان المؤكد الجملة المقرونة بالفاء لكن اجيب عنه بان الرضي صرح بان الفاء كثم وفيه انه انما يظهر اذا كان أولى أفعل وهو مبتدأ ولك خبر وقدر لأولى الثاني خبر حتى تكون جملة وأما اذا كان اسما للفعل ومعناه الشر وذلك مبين فلا يظهر ذلك لانه حينئذ ليس جملة فتدبر (قوله لانه لما لم يعرف به الخ) قال الدماميني في باب الحال في ادخلوا رجلا رجلا وعلمته الحساب بابا بابا قال الزجاج انتصب الثاني على انه تأكيد والحال هو الاول فكانه رأى بابا الاول بمعنى مرتبا فجعل الثاني تأكيدا ولا يرد ان الثاني غير صالح للسقوط فهو مؤسس لان له أن يقول انما التزم ذكره وان كان تأكيدا لان ذكره أمارة على المعنى الذي قصد بالاول

ولك أن تقول من أين أن التأكيد في مثل هذا للحرف وحده ولم لا يجوز أن يكون لمجموع الحرف وما اتصل به واذا كان المؤكد جملة فالاكثر منه اقترانها بالعاطف حيث لا لبس وقيده في الارتشاف والجامع بثم خاصة نحو أولى لك فأولى الآية فان حصل لبس وجب تركه كضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو جيء به لتوهم تكرار الضرب منك والغرض أنه لم يقع منك الامرة واحدة (وليس منه) ما كرر في قوله تعالى (دكا دكا) لانه لم يؤت به للتأكيد اذ مؤداه غير مؤدى الاول وانما هو منصوب على الحال والمعنى مكررا عليها الدك كعلمته الحساب بابا بابا وهو ظاهر قول الزمخشري (و) في قوله (صفا صفا) انه منصوب على الحال أيضا

رب شئ لا يلتزم ابتداء ثم يلزم لعارض انتهى ومنه يؤخذ الجواب عمن قال ان الثانى
هنا من التوكيد اللفظى بان يقال دكا الاول بمعنى دكا متكررا وصفا الاول بمعنى
صفوفا كثيرة والثانى منهما تأكيد جعل أمارة على المقصود بالاول فلذا الزم
(قوله أى مصطفين) أى على التأويل باسم الفاعل (قوله اوذى صفوف) أى
على تقدير المضاف (قوله وجرى عليه فى الشذور فى دكا دكا) أى بخلاف صفا صفا
وعلى ذلك جرى الرضى فى بحث عدم تأكيد الاسم النكرة (قوله لان مجموعهما
هو الحال) أى فالمستحق للاعراب هو المجموع لكن لما لم يمكن اعرابه من حيث
هو مجموع واعراب أحدهما دون الآخر تحكم اعراب كل جزء بالاعراب
الذى استحقه المجموع دفعا للتحكم كما فى حلو حامض (قوله فى الستة) هى عبارة
ابن الحاجب ومقتضاها ان المجاز فى هذا القسم على السكون التجوز فى
الاسناد وقول الشارح بان يرفع الخ مطابق له لكن هذا ظاهر اذا كان المسند
فعلا أو فى معناه الا أن يكون ابن الحاجب لا يشترط فى المجاز العقلى ذلك وقول
المصنف فى التوضيح يؤكد بالنفس والعين لرفع المجاز عن الذات يقتضى ان المجاز
لغوى وانه اذا قيل جاء الخليفة نفسه فيحتمل أنه اريد بالخليفة أتباعه واستعمل
لفظ الخليفة فيهم وهذا ظاهر اذا لم يكن المسند اليه علما كجاء زيد لانه لا يتجوز فى
الاعلام كما نص عليه فى جمع الجوامع وقول شارح التوضيح فى تقريره فيحتمل
انه على حذف مضاف فيه نظر لان صاحب التوضيح قال ان كل وأخواتها يؤكد بها
لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على ان هذا ليس على تقديره ولانه اذا كان على
حذف مضاف لا تجوز فى اسم الذات البتة لانه على ذلك التقدير مستعمل فى معناه
غاية الامر انه ليس هو المسند اليه بل المسند اليه مضاف اليه حذف توسعا نعم قال
جماعة منهم البدر ابن مالك ان التوكيد بالنفس والعين لرفع تقدير مضاف والذى
تحرر ان نحو جاء الخليفة نفسه يحتمل الاسناد المجازى والتعبير بتقرير النسبة ناظر
اليه والمجاز اللغوى وتعبير التوضيح ناظر اليه وتقدير المضاف وليس فى الكلام مجاز
بالمعنى المشهور وان أطلق عليه المجاز لغير اعرابه توسعا كما هو مقرر فى محله
(قوله بان يرفع توهم ارادة الخصوص الخ) ظاهره ان التأكيد فى هذا القسم
يرفع توهم المجاز اللغوى و يمكن توهم المجاز العقلى بان يظن فى جاء القوم ان المجئ
انما وقع من بعضهم واسند الى الجميع مجازا للعلاقة و يمكن توهم تقدير مضاف
ان قدر لفظ بعض اندفع بالتأكيد بكل وأخواتها وان قدر لفظ غلمان أو أثقال أو
نحو ذلك فانما يؤكد بانفسهم أو أعينهم اما لانه يرفعه أو لانه يضعفه على ما يأتى وتقدم
ان المصنف فى التوضيح قال ان كل وأخواتها يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف

أى مصطفين أو ذوى
صفوف كثيرة وقيل ان
المكرر فيما ذكر توكيد وعليه
كثير من النحاة وجرى عليه
فى الشذور فى دكا دكا والحق
فى نحو علمته الحساب بابا بابا
أن المكرر وما قبله منصوب
بالعامل المتقدم لان
مجموعهما هو الحال ونظيره
فى الخبر هذا حلو حامض
(أو معنوى) قسيم قوله
لفظى (وهو) قسمان ما يقرر
أمر المتبوع فى النسبة بأن
يرفع توهم الاسناد الى غيره
وما يقرر أمره فى الشمول
بأن يرفع توهم ارادة الخصوص
بما ظاهره العموم فالاول
يكون (بالنفس والعين) كجاء
زيد نفسه أو عينه فلو اقتصرت
على المؤكد بفتح الكاف
لاحتمل أن الجائى خبره
أو متاعه بارتكاب المجاز
فبذكر التوكيد

ارتفع ذلك الاحتمال مما
ظاهره الحقيقة وتكون
العين (مؤخرة عنها) أى عن
النفس وجوبا (ان اجتمعا)
فى اللفظ كجاء زيد نفسه عينه
لان النفس عبارة عن جملة
الشئ والعين مستعارة فى
التعبير عن الجملة (ويجمعان)
جمع قلة (على أفعل) بضم
العين (مع غير المفرد من)
اثنين أو جماعة لكن ذلك
مع الجماعة واجب ومع
الاثنين أرجح ويليه الافراد
تقول جاء الزيدان أو زيد
وعمرو أنفسهما أو أعينهما
وجاء الزيدون أو زيد وعمرو
وبكر انفسهم أو أعينهم
وجاءت الهندات أنفسهن
أو أعينهن ويختصان بجواز
جرهما بباء زائدة ولا يؤكد
بهما غالبا ضمير رفع متصل
الا بعد توكيده بمنفصل
مطابق للمؤكد كزيد جاء
هو نفسه والزيدان جاآ هما
أنفسهما وعلم مما مر انه
لا يؤكد بنفوس وعيون

ومن ذلك يعلم وجه توهم ان الفاظ التوكيد تجتمع ويبدأ بالنفس والعين وأن
الاقتصار فيما اذا كان المؤكد متعددا على التأكيد بكل ليس لتعينه وانه على بعض
هذه الاحتمالات يندرج هذا القسم فى تقرير النسبة هذا وأورد على
الشمول انه يشمل البدل فى نحو مررت بقومك أولهم وآخرهم صغيرهم وكبيرهم
قال البهاء السبكى فى عروس الافراح فى كون التأكيد ينفى ارادة التخصيص
بالبعض نظر ألا ترى الى قوله فاحرموا كلهم الا أبا قتادة لم يحرم كيف دخله التخصيص
مع تأكيده ونحو فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ان كان الاستثناء منقطعا
وان تخيل فى جوابه ان التأكيد مقدر حصوله بعد الاخراج فالمؤكد انما هو غير
المخرج ورد قوله تعالى ولقد أريناه آياتنا كلها والاستغراق فيه متعذر لان
آيات الله تعالى لا تتناهى انتهى وفى الكشاف فى تفسير هذه الآية ما يفيد عدم
الاستدلال بها (قوله ارتفع ذلك الاحتمال) الحق كما قاله المصنف انه يضعف
ولا يرتفع قال ولهذا يأتى الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار بالاول نصا لم يزد عليه
وأورد عليه ان الجمهور قالوا ان العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال
كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكل والاظهر فى تعليل عدم
رفع الاحتمال انه مع التأكيد بالنفس والعين يجوز حمل السامع المتكلم على
السهو أو الغلط ولهذا صرح السيد كالسعد بان النسيان والغلط انما يرتفعان
بالتأكيد اللفظى (قوله لان النفس الخ) به يعلم ان التأكيد بهما انما هو عند
استعمالهما بمعنى ذات الشئ فان استعملا بمعنى آخر كاستعمال النفس بمعنى الدم
نحو أرقت زيدا نفسه واستعمال العين بمعنى الجارحة نحو طرفت زيدا عينه
لم يكن تأكيدا بل بدلا (قوله بجواز جرهما الخ) أما جاؤا بأجمعهم بضم الميم فليس
من التوكيد لان الباء ملازمة له والاتيان بالضمير لو كان تأكيدا لكان وروده بدونه
غالبا أو بدون الضمير واجبا وانما هو جمع لقولك جمع جمع كفلس جمع فلس (قوله غالبا
كذا فى التسهيل) واحترز به عما حكاه الاخفش من أنه يجوز على ضعف قاموا
أنفسهم (قوله الا بعد توكيده بمنفصل) أو فاصل نحو هل لكم أنفسكم فانه جائز
بلا خلاف كما فى الارتشاف للفصل بلكم وخرج بالنفس والعين توكيد
الضمير المذكور بغيرهما أو بالضمير غيره فلا يشترط فيه ذلك ففى نحو قام الزيدون
أنفسهم يمتنع التأكيد بالضمير لانه لا يؤكد الظاهر وفى نحو مررت بهم أنفسهم
ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم التأكيد بالضمير جائز (قوله وعلم مما مر انه
لا يؤكد الخ) لانه قال جمع قلة على أفعل فخرج جمع الكثرة وجمع القلة اذا لم يكن
على افعل وقضيته انه لا يؤكد باعيان لكن نقل الدماميني عن شرح العمدة

والفصل

يجوز على مرجوح جاء الزيدان نفساهما أو نفسهما وانما كان نحو نفساهما مرجوحا وان كان هو الاصل كراهة اجتماع تثنيتين فيما هو كالشئ الواحد وعدل الى الجمع لان التثنية جمع فى المعنى (و) القسم الثانى يكون (بكل) وكذا بجميع وعامة وأسقطهما لغرابة التوكيد بهما (لغير المثنى) من مفرد أو جمع ولكن انما يؤكد بها (أن تجزأ) الغير أى كان ذا أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه اما (بنفسه) كجاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم (أو بعامله) كبعت العبد كله أو جميعه أو عامته ولما كان الغرض من هذه الالفاظ رفع توهم ان يراد بالمتبوع الخصوص اشترط فيه ماذكر ليمكن توهم ارادة البعض بالكل فيرفع بالتوكيد (و) يكون (بكلا وكلتا له) أى للمثنى (ان صح وقوع المفرد موقعه) ليمكن توهم ارادة البعض بالكل كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما اذ يصح حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل أنه أطلق المثنى وأريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لعدم صحة ذلك لان الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على المنع اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا ماذهب اليه جمع والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بأن التوكيد قد يأتى للتقوية لا لرفع الاحتمال (واتحد معنى المسند) الى المؤكد فلا يقال مات زيد وعاش بكر كلاهما

والمفصل وكفاية ابن الخباز جوازه فى هذا الباب (قوله وانه يجوز على مرجوح الخ) عبارة التوضيح وترجح افرادهما على تثنيتهما عند الناظم وغيره بعكس ذلك انتهت وهى صريحة فى جواز التثنية وان بعضهم رجحها على الافراد وذلك يبطل رد أبى حيان على ابن الناظم جوازها وانه لم يقل به أحد من النحويين ورد بعضهم عليه بان الرضى نقله عن ابن كيسان وأجاب المرادى بان ابن اياز أجاز التثنية لكن تعقب بان أبا حيان لا يعده من النحويين على انه متأخر عن ابن الناظم هذا وجواز التثنية يؤخذ مما صرح به النحاة من أن كل مثنى فى المعنى اضيف الى متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية وان اختلفت بالارجحية والرجحان والضعف (قوله كبعت العبد كله) قال الرضى وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبدين من افتراق الاجزاء حكما احتمل المفرد اعنى اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع افتراق الاجزاء حكما لاشتبه برفع افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثانى اظهر لكون افتراق الثانى أشهر بسبق الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا أردت رفع الاحتمال الثانى قلت اشتريت جميع اجزاء العبدين وجميع اجزاء العبيد انتهى وقد يفهم جواز التأكيد اذا اريد رفع الاحتمال الثانى ومنعه اذا اريد الاول لكن قوله فاذا اردت يفهم المنع فى الثانى فتأمل (قوله ويحتمل انه المثنى واريد به واحد) فى المطول وأما نحو جاءنى الرجلان كلاهما ففى كونه لرفع توهم عدم الشمول نظر لان المثنى نص فى مدلوله لا يطلق على الواحد أصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لرفع توهم ان الجائى واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا وأما انه اذا توهم السامع ان الجائى رسولاهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر فلا يقال لرفعه جاء الزيدان كلاهما بل انفسهما أو أعينهما وكذا اذا توهم ان الجائى أحدهما والآخر محرض باعث ونحو ذلك فانما يدفع بتأكيد المسند لان توهم المجاز انما وقع فيه انتهى ونوزع بأنهم قالوا ان العرب تخاطب الواحد بصيغة المثنى كما قرره محشوة (قوله لعدم صحة ذلك) وأما احتماله لكون الاصل عبد الزيدين ثم لما حذف المضاف ارتفع المضاف اليه فانما يؤكد لرفعه بالنفس والعين فقول المصنف فى التوضيح ان التأكيد بالفاظ الشمول لرفع تقدير مضاف وان اختصم الزيدان لا يحتمل ذلك صحيح لان مراده لا يحتمل تقدير مضاف يؤكد له بالفاظ الشمول (قوله واتحد معنى المسند) اى وان اختلف لفظه فيجوز انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما

وهو ما جزم به ابن مالك تبعا للاخفش قال ابو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا والذى تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجتمع عاملان على معمول واحد فلا يجتمعان على تابعه (قوله وجميع هذه الالفاظ المتقدمة) وهى النفس والعين وكل وكلتا وكلا (قوله يضفن وجوبا للضمير) أى لفظا ولا يكتفى بنيته كما دل عليه قول الالفية بالضمير موصلا والاتصال من عوارض الالفاظ وأقره الشراح وليس من التوكيد قوله تعالى خلق لكم ما فى الارض جميعا ووهم ابن عقيل والسفاقسى فقالا جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقال جميعه ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى ولا قراءة بعضهم انا كلا فيها خلافا للفراء والزمخشرى بل جميعا فى الآية الأولى حال مؤكدة لان الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان فان قيل الحالية تقتضى ان الخلق وقع على ما فى الارض حالة الاجتماع وليس كذلك أجيب بان خلق بمعنى قدر وفى القراءة بدل من اسم ان أو حال من الضمير المرفوع فى فيها لكن ضعفه فى المغنى بتقدمه على عامله الظرفى وتنكير كل لقطعه عن الاضافة لفظا ومعنى لان الحال واجبة التنكير وقال فى الحواشى وقول أبى حيان بدل كل من كل لكونه مفيد الاحاطة لم أتخيل صحته لانى لم أجد البدل الذى من هذا النوع الا متصلا بضمير المبدل منه فان قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك انتهى وقد يتوقف فيه بانه لا بد من الاضافة هنا لفظا ولا يكفى التقدير كما مر بخلاف البدل وحال الروابط مختلف والمرجع السماع فان قلت سيأتى انهم اكتفوا فى أجمع واخواته بنية الاضافة على قوله وتركوا الاضافة رأسا على القول بأن تعريفها بالعلمية قلت لما كانت فى الاغلب تابعة توسعوا فى أمرها (قوله مطابق للمؤكد افرادا الخ) قال المرادى فى الكلام على التأكيد بكل فتقول جاء الجيش كله والقبيلة كلها والزيدون كلهم والرجال كلهم أو كلها أو كله على قياس هو أحسن الفتيان وأجمله وهو ضعيف وجاءت الهندات كلهن أو كلها وحكى الخليل كلهن عن بعض العرب انتهى ووجه كلها فى الرجال انه على معنى الجماعة ولا يجوز مثله فى جمع التصحيح لان له حكم مفرده لسلامته فيه ووجه كله انه فى معنى الجمع (قوله وأما نحو قوله يا أشبه) أى مما أضيف فيه كل الى ظاهر مثل المؤكد وهذا عجز بيت لكثير عزة صدره * كم قد ذكرتك لو أجزى بذكركم * وكم خبرية مبتدأ وقد ذكرتك خبر واستشهد ابن مالك فى شرح التسهيل بهذا على قوله فى التسهيل انه قد يستغنى بالاضافة الى مثل الظاهر المؤكد بكل عن الاضافة الى ضميره ونازعه أبو حيان بما ذكره الشارح من قوله فكل الخ لكن قال المصنف فى

المغنى

لاختلاف المسند وكما يؤكد بكل الجمع وبكلا المثنى يؤكد بهما ما فى معنى ذلك كجاء زيد وبكر وعمرو كلهم وجاء زيد وخالد كلاهما (و) جميع هذه الالفاظ المتقدمة (يضفن) وجوبا (لضمير) مطابق (للمؤكد) افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا ليرتبط به وليدل على من هو له كما مثلنا وأما قوله * يا أشبه الناس كل الناس بالقمر * فكل فيه نعت أى الكاملين فى الحسن كما فى مررت بالرجل كل الرجل (و) يكون (باجمع) للمفرد المذكر (وجمعا) للمؤنثة (وجمعهما) بجمع أجمع أجمعون وجمع جمعا

جمع ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الا كثر الا بعد كل فلهذا كانت (غير مضافة) لضمير المؤكد كجاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع والظاهر أن التوكيد بها بعد كل توكيد بالمرادف وزعم بعضهم أن كلا ترفع احتمال التخصيص وأجمع ترفع احتمال التفرق وهو مردود بقوله تعالى لأغوينهم أجمعين اذ الاغواء لا يختص بوقت واحد فلا دلالة لأجمع على اتحاد الوقت وفهم من كلامه أن أجمع وجمعا لا يثنيان وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة وأما أجمع فصرح في الشارح بانه معرفة بنية الاضافة ومثله جمعا (تتمة) أكدوا بعد أجمع بأكتع فأبصع فأبتع وبعد جمعا بكتعاء فبصعاء فبتعاء

المغنى ان قول أبي حيان ليس بشيء لان التي يبعث بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد والعجب من الشارح كيف لم يستحضره مع شغفه بكلام المصنف ومن الشهاب القاسمي حيث أجاب بان الاحتمال الذي قاله أبو حيان خلاف المتبادر فلا يقدح في الاستدلال على هذا الامر الظني انتهى ولو استحضر كلام المغني أغناه عن هذا التكلف (قوله جمع) بضم الجيم وفتح الميم (قوله ولا يؤكد بهذه الالفاظ في الاكثر الا بعد كل) أفهم أن المؤكد بها متبوع كل لا كل ومراده بما أفهمه من قلة التأكيد بها بدون كل انه قليل بالنسبة لمجيئها بعدها فلا ينافي انه كثير في نفسه فصيح لكثرة وروده كقوله تعالى لأغوينهم أجمعين (قوله فلهذا كانت غير مضافة) أي لفظا وهي مضافة نية على ما سيأتي وعلى القول بأنها معارف بالعلمية الجنسية على الاحاطة والشمول فلا اضافة لا لفظا ولا نية (قوله وزعم بعضهم) هو الفراء (قوله وهو مردود بقوله تعالى لأغوينهم أجمعين) يمكن أن يكون مراد الفراء انها ترفع ما ذكر اذا وقعت بعد كل لا مطلقا فلا ترد الآية (قوله وفهم من كلامه) حيث اقتصر على جمعهما ولم يذكر تثنيتهما فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان ولا الهندان جمعاوان خلافا للكوفيين والاخفش أجازوا ذلك قياسا مع اعترافهم بعدم السماع (قوله وان ما عداهما من ألفاظ التوكيد معرفة) لانه ذكر انه مضاف لضمير المؤكد فلزم انه معرفة بالاضافة (قوله فانه معرفة بنية الاضافة) نسب هذا القول لسيبويه وقيل بالعلمية لانها اعلام للتوكيد علقت على معنى الاحاطة كما تبعه كسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده انه لم يصرف وليس بصفة ولا شبهها وما منعه وليس كذلك وهو معرفة فالمانع هو تعريفه العلمية ولانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم وفيه كلام يأتي ان شاء الله تعالى في باب موانع الصرف (قوله ومثله جمعا) وكذا توابعه الآتية (قوله بأكتع الخ) قيل لا معنى لهذه الكلمات حال الافراد مثل حسن بسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أي تام وأبصع بالمهملة من بصع العرق أي سال وبالمعجمة من بضع أي روي وأبتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه وعلى هذا فليست من التوكيد من بالمرادف وبه صرح الهندي وكلام الرضي يفهم خلافه لانه قال ان التأكيد اللفظي اما اعادة اللفظ بلفظه أو تقويته بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير ويسمى اتباعا وهو على ثلاثة اضرب لانه اما يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا أو لا يكون له معنى أصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن أو يكون له معنى بتكلف غير ظاهر نحو

وشذ مجيء ذلك على خلاف هذا وتسمى توابع أجمع تقول جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون

أبصعون أبتعون ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع الى الرفع ولا الى النصب ولا عطف بعضها على بعض ولا اتباعها النكرة بخلاف النعت كما قال (و) هي (بخلاف النعوت) المتعددة لواحد نحو جاء زيد الفقيه الكاتب الشاعر يجوز ان تتعاطف لاختلاف معانيها كقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى الآية و(لا يجوز ان تتعاطف المؤكدات) بل تورد متتابعة دون فصل كما تقدم لاتحاد معناها فنزلت منزلة الشيء الواحد واذا نعت بمفرد وظرف وجملة قال في الجامع فالارجح أن يبدأ بالمفرد فالظرف (ولا ان يتبعن نكرة) مطلقا عند البصريين لما تقدم من أنها معارف بالاضافة (وندر قوله) لكنه شاقه أن قيل ذا رجب (ياليت حول كله رجب) وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا و بعضهم ان أفادت النكرة وصححه في الاوضح وقال ابن مالك هو أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولان معلوم من قال صمت شهرا قد يريد جميعه وقد يريد أكثره ففي تقليله احتمال يرفعه التوكيد واستند في السماع الى شواهد من كلام العرب أوردها ومن الوارد قول عائشة رضي الله تعالى عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان وتحصل الفائدة بأن تكون النكرة محدودة والتوكيد من ألفاظ الاحاطة كما في البيت وصمت شهرا كله بخلاف نحو صمت زمنا كله وشهرا نفسه وكان حول فقد ذكره قاله في الاوضح (و) الثالث منها

خبيث نبيث من نبث الشيء أي استخرجه وقوله ما أكتعون أبصعون أبتعون قيل من القسم الاول أي لا معنى لها منفردة وقيل من الثالث انتهى المقصود منه ملخصا (قوله وشذ مجيء الخ) كقول بعضهم أجمعه أبصعه وقول آخر جمع بتع وقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا أجمعا ونقل المصنف في التذكرة عن ابن الخباز انه لا ترتيب بين أكتع وأبصع وأبتع وقال ابن مالك في نكت الحاجبية لك ان تبدأ بعد أجمع بأيها شئت (قوله ولا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع) أي لانه يشبه قطع الشيء عن نفسه لاتحاد المؤكد مع المؤكد معنى و يفارق النعت بان المقصود منه المعنى لا الذات والمعنى مغاير ومن ثم لم يجز في نعت التوكيد القطع (قوله ولا عطف بعضها) أجاز ابن الطراوة تعاطفها وينبغي أن يكون مبنيا في كل وأجمعين على اختلاف معناهما (قوله ولا اتباعها النكرة) لانها معارف اما بالاضافة لفظا أو نية أو بالعلمية الجنسية على ما مر

﴿تنبيه﴾ لا يجوز الفصل بين المؤكد والمؤكد باما على الاصح وأجاز الفراء مررت بالقوم اما أجمعين واما بعضهم ولا يجوز أن يكون تابعا لمحذوف عند المتأخرين وأجازه الخليل وسيبويه كما بينه في مباحث الحذف من مغني اللبيب (قوله لاتحاد معناها) لانها وان تعددت عين المؤكد (قوله فالارجح أن يبدأ الخ) من ذلك قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه وحينئذ فلا حاجة لقول صاحب تلخيص المفتاح انما قدم من آل فرعون على ما بعده لانه لو آخر لتوهم أنه صلة يكتم ولم يفد انه من آل فرعون لان الشيء اذا جاء على الاصل لا يسأل عنه مع ان ما ذكر معترض كما بيناه في حواشي شرحه الصغير ومن خلاف هذا الترتيب فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة وجعله بدلا ضعيف لانه مشتق وهذه الآية حجة على ابن عصفور في قوله ان ذلك الترتيب واجب وأما وهذا كتاب أنزلناه مبارك فيحتمل أن يكون مبارك خبر محذوف ولا أدري وجه ذكر هذه المسئلة وحقها أن تذكر في باب النعت (قوله لانها معارف بالاضافة) أو بالعلمية (قوله لكنه شاقه الخ) الشوق نزاع النفس الى الشيء وان بالفتح في محل رفع على انه فاعل شاقه وبالمجرد التنبيه (قوله وأجاز بعض الكوفيين ذلك مطلقا) أي أفادت أم لم تفد وقول الاوضح واذا لم تفد النكرة لم يجز باتفاق مشكل (قوله بأن تكون النكرة محدودة) اقتضى كلام الرضي والشاطبي ان مذهب الكوفيين جواز تأكيد المنكر اذا كان

علوم المقدار وان لم يكن زمنا محدود الا انهما مثلا بدينار ودرهم

﴿عطف البيان﴾

(قوله أى معطوف) اشار الى أن العطف مصدر بمعنى اسم المفعول وقد يقال انه صار حقيقة عرفية فى التابع المخصوص فلا تأويل (قوله يوضح الخ) هذا هو الغالب فيه وقد يكون للمدح ففى الكشاف ان البيت الحرام فى قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح وذهب جماعة الى أنه يكون للتوكيد فى قوله يانصر نصر نصرا وتبعه المصنف فى الشذور وحقق مايتعلق بذلك فى المغنى فى الباب الرابع (قوله فى انه جامد) قال فى التسهيل أو بمنزلته أى بأن كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق والرحمن والرحيم (قوله غير مؤول بمشتق) أى فيكفى جموده ظاهرا وان كان مما يمكن تأويله بمشتق (قوله بقية التوابع) لا يردان البدل والتوكيد قد يوضحان لانه غير مقصود بهما بالذات فان قيل يشكل على خروج البدل ان كلما جاز فيه عطف البيان جاز فيه البدل الا ما استثنى وذلك يدل على ان المقصود فيهما واحد واجيب بان جواز الامرين على مقصدين (قوله فيوافق متبوعه الخ) تفريع على كونه كالنعت بناء على أن المتبادر النعت الحقيقى وتوافقه فيها لازم الا لعارض لكونه مما يستوى فيه المذكر والمؤنث (قوله كاقسم بالله الخ) صدر بيت قاله اعرابى لا رؤبة كما زعمه ابن يعيش لانه لم يدرك أمير المؤمنين عمر المراد بالبيت وعجزه * ما مسها من نقب ولا دبر * وأصل قوله ذلك انه استحمل الامام عمر وقال ان ناقتى قد نقبت فقال له كذبت ولم يحمله (قوله انه لا يخالف متبوعه) تعريفا وتنكيرا لاشتراطهم موافقته له فى ذلك قال فى التوضيح وقول الزمخشرى ان مقام ابراهيم عطف على آيات بينات مخالف لاجماعهم وحكم عليه بالسهو فى الباب الرابع من المغنى واعتذر عنه فى الجهة السادسة من الباب الخامس بانه عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما وهذا الاعتذار لا يصح لان البدل والمبدل منه لا يتخالفان بالافراد والجمعية فى بدل كل من كل كما هو المتبادر هنا ولهذا نصوا على ان المبدل منه اذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وحينئذ فمقام ابراهيم مبتدأ حذف خبره أى منها والحاصل ان فى الآية مانعين من البيان التخالف تعريفا وتنكيرا والتخالف افرادا وجمعية لان التوافق فيهما شرط فى البيان كما عرفت ومانعا من البدل والمصنف لم يعرج فى المانع من البيان الا على التخالف فى الاول الخاص بالبيان فلذا يأتى له الاعتذار المتقدم وذلك اما غفلة عن التخالف بالافراد والجمعية اولان وحدته باعتبار كونه بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة الله تعالى وعلى نبوة ابراهيم عليه الصلاة والسلام

(عطف البيان) أى معطوف البيان سمى بذلك لانه تكرر لزيادة بيان فكانك رددته على نفسه ولم يحتج الى حرف لانه عين الاول (وهو تابع موضح) لمتبوعه ان كان معرفة (أو مخصص) له ان كان نكرة كالنعت لكنه مخالف له فى انه (جامد غير مؤول) بمشتق وقد تقدم معنى التوضيح والتخصيص وخرج بقوله موضح أو مخصص بقية التوابع غير النعت وبما بعده النعت (فيوافق متبوعه) فى أربعة من عشرة تقدمت فى النعت (كاقسم بالله أبو حفص عمر) فعمر عطف بيان لابى حفص ذكر لايضاحه وقد تبعه فى الرفع والافراد والتذكير والتعريف (وهذا خاتم حديد) فحديد عطف بيان لخاتم ذكر لتخصيصه وقد تبعه فى الثلاثة الاول والتنكير وأفهم كلامه ان عطف البيان لا يخالف متبوعه تعريفا وتنكيرا وأنه يكون فى النكرات ومنع بعضهم ذلك وخصه بالمعارف وأوجب البدلية

فيما استند اليه المجيز مخصصا بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول
لا يبين المجهول ودفع بأن
بعض النكرات قد يكون
أخص من بعض والاخص
يبين غيره (ويعرب بدل
كل من كل) لما فيه من
تقرير معنى الكلام وتوكيده
بكونه على نية تكرار
العامل وذلك مطرد (ان لم
يمتنع) الاستغناء عنه أو
(احلاله محل الاول) فان
امتنع ذلك تعين كونه عطف
بيان كقولك هند قام زيد
أخوها فأخوها عطف بيان
على زيد لا بدل لان البدل
في نية تكرار العامل فهو
من جملة أخرى فتخلو الجملة
المخبر بها عن رابط لها
بالمبتدأ وكقوله أي الشاعر
(أنا ابن التارك البكري
بشر) * عليه الطير
ترقبه وقوعا * فبشر عطف بيان
على البكري لا بدل اذ لا يحل
محله لانه يستلزم اضافة
الوصف المفرد المقرون بأل
الى الخالي عنها وعن الاضافة
لتاليها وهو غير جائز كما تقدم
وقوله
أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا)
أعيذكما بالله أن تحدثا حربا
فعبد شمس ونوفلا عطفا
بيان على أخوينا لا بدلان
لانهما لو كانا كذلك لكانا في تقدير حرف النداء فيلزم ضم نوفل لانه مفرد معرفة

أو باعتبار اشتماله على آيات كثيرة فان كل واحد من أثر قدمه في صخرة صماء وغوصه فيها الى الكعبين والانة بعض الصخور دون بعض بقائه دون سائر آيات الانبياء وحفظه من كثرة الاعداء آية مستقلة ويؤيده القراءة على التوحيد أو أراد أنه بدل مقطوع فسماه بدلا باعتبار أصله وان خرج بالقطع على البدلية هذا وقال الدماميني حيث أراد الزمخشري البدل فلا يتعين القطع الا اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور المطابقة للمبدل منه أما اذا نوى فلا يجب القطع بل يجوزه والاتباع ويجوز أن ينوى معطوف في الآية أي مقام ابراهيم وأمن من دخله وكثير سواهما انتهى مع تغيير وهذا ذكره في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط عند قول المصنف ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير فقال الدماميني لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو مقيد بما اذا لم ينو معطوف واستطرد الى الكلام على ما قاله الزمخشري في الآية واقتضى كلام المصنف والدماميني انه لا يجوز أن يكون ما تبع المتعدد غير مستوف للعدة بدل بعض بتقدير الضمير وقد يتوقف فيه بأن الضمير في بدل البعض والاشتمال يقدر وقد قيل في مقام ابراهيم انه بدل بعض فتأمل وبقي عليه أن يقول ان كلامه أفهم أنه لا يشترط أن يكون عطف البيان أخص من متبوعه لانه اكتفى فيه بالموافقة في مطلق التعريف قال في التوضيح وقول الزمخشري والجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان مع ان الاشارة أوضح من المضاف الى ذي الاداة انتهى وهذا القول اختاره ابن مالك وجعل تابع اسم الاشارة اذا كان جامدا بيانا لا نعتا ورد على من جعله نعتا وقال أكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون الا أخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت أخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذلك ابن جني انتهى وفي التأييد الذي قاله في التوضيح نظر لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على ان ال في الجمة لتعريف الحضور وهو أعرف من اسم الاشارة على ما نقله المصنف في المغني عن ابن عصفور في بحث أل في الجهة السادسة وأقره وان كان مخالفا لاطلاقهم ان اسم الاشارة أعرف من المعرف بأل كما أسلفنا التنبيه عليه في بحث المعرفة والنكرة (قوله فيما استند اليه المجيز) من نحو قوله تعالى من ماء صديد ومن شجرة مباركة زيتونة (قوله لما فيه) أي البدل (قوله عليه الطير الخ) عليه متعلق

عا والظـرف ندأو جملة ترقيه خـبر والجملة حال من بشر ووقوعامفعول له أى لاجل الوقوع عليه (قوله ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يازيد الحارث) مافيه أل لا ينادى الامع أى أوكان لفظ الجلالة أوعلما محكيا من جملة (قوله أيها الرجل زيد) لابن صفة أى يجب أن تكون مقرونة بأل والتنوين زيد (قوله أفضل الرجال والنساء) مما أضيف فيه أفعل الى عام اتبع بقسميه لان أفعل تفضيل بعض مايضاف اليه فيلزم كون خالد بعض النساء ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يازيد هذا مما اتبع فيه المنادى باسم اشارة لانه لا يحذف حرف النداء من اسم الاشارة وأحسن من ذلك ان يقال لانه يلزم نداء اسم الاشارة من غير وصف (قوله لابد أن يكون صالحا) هذا لا يظهر في نحو هند قام زيد اخوها وانما وجهه عدم الاستغناء كما مر (قوله لانهم يغتفرون الخ) قضيته جواز نصب البدل المفرد التابع منادى مع بالا ... البدل من الثوانى وهذا يرد قولهم ان البدل فى النداء كالمستقل فان خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذى نظر اليه فيهما الا أن يفرق بينهما بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لانه تابع التابع (قوله وقد جوزوا الخ) قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزوه بان ما بمعنى أنت مع اعرابه يجوز أن يلى ان مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه وكذا يقال فى الفرق بين ماهنا ونحو رب شاة وسخلتها مع ان رب مختصة بالنكرة لان ما بمعنى سخلتها فى الجملة كقولك وسخلة لها بلا رب ولا يرد نحو اضرب أنت فأنت توكيد لفظى مع ان الامر لا يعمل فى البارز فقد اغتفروا فى الثانى مالم يغتفر وافى الاول وذلك للتسامح فى التأكيد اللفظى لانه غير مقصود للحكم فليتأمل (قوله وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء الخ) كلامه ظاهر فى جميع الصور (قوله يطلب من المطولات) ذكرمنها فى الباب الرابع جملة وكذا فى شرح التوضيح وزاد عليه فن الفروق انه لا يتبع ضميرا لانه فى البيان بمنزلة النعت فى المشتقات قال فى المغنى فى بحث ان وذهل عن هذه النكتة الزمخشرى فأجاز أن يكون ان اعبدوا بيانا للهاء فى الا ما أمرتنى به قال الدمامينى وليست هذه النكتة بالتى تصل فى القوة الى حيث يوصف الزمخشرى بالذهول عنها وانما رآها غير معتبرة بناء على ان ما نزل منزلة الشئ لا يلزم أن تثبت جميع أحكامه له الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند جمهور النحويين وقال فى الباب الرابع ان الكسائى أجاز أن ينعت الضمير بنعت مدح أو ذم أو ترحم وأجاز الزمخشرى مجىء عطف البيان للمدح فعلى ذلك لا يمتنع

ومما يمتنع احلاله محل الاول نحو يازيد الحارث و ياأيها الرجل زيد وخالد أفضل الناس الرجال والنساء (تنبيه) تعين عطف البيان فيما ذكر مبنى على ان البدل لا بد أن يكون صالحا للاحلال محل الاول قال المصنف فى حاشيته على التسهيل وفيه نظر لانهم يغتفرون فى الثوانى مالا يغتفرون فى الاوائل وقد أجاز والى انك أنت كون أنت توكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز ان أنت وقال أبو سعيد على بن مسعود فى كتابه المستوفى أولى مايقال فى نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد وقال الامام الرازى وهذا الاستثناء مبنى على أن المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو أسقطته لم يصح الكلام وعليه السعد وقد ذكروا فرقا آخر بين البيان والبدل يطلب من المطولات (و) الرابع منها

مثل ماذكر في عطف البيان انتهى ملخصا ومنها انه عطف البيان تابعا الجملة بخلاف البدل ويشكل عليه ماذكره أهل المعاني في بحث الفصل والوصل وجعلوا جملة فقال يا آدم عطف بيان على فوسوس اليه الشيطان واعلم انه لم يحك في المغني فيما افترق فيه البيان والبدل خلافا في جواز وقوع البدل الجملة ولا في بحث الجمل التي لها محل لكنه في بحث الجمل التي لا محل لها في الكلام على الجملة المفسرة قال مانصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة انتهى وفي المرادي في باب البدل ذكر كثير من النحويين ان الجملة قد تبدل من الجملة الى أن قال وفي الارتشاف ان ما استدلوا به لا تقوم به حجة فليحرر ذلك ومما يمكن أن يجعل من الفروق ولم يذكره في المغني فيما افترقا فيه ولا ذكره شارح التوضيح ان حذف المعطوف عليه عطف بيان لم يثبت جوازه واختلاف في البدل منه كما ذكره في بحث الجملة المفسرة ثم ذكر عن أبي علي في البغداديات انه لم يثبت ولم يذكر في مباحث الحذف حذف المعطوف عليه عطف بيان وذكر حذف المبدل منه ونسله غيره عن ابن مالك والاخفش وانهما خرجا عليه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وان الاصل لما تصفه والكذب بدل من الهاء ومن الفروق التي لم يذكرها في المغني ان البدل يقطع كما سيأتي في بابه بخلاف عطف البيان

عطف النسق

(قوله بمعنى اسم المفعول) يجوز أن يكون هذا المركب الاضافي اسما اصطلاحيا للتابع المخصوص فلا حاجة لتأويل العطف بالمعطوف والنسق بالمنسوق (قوله وهو تابع الخ) قال أبو حيان لا يحتاج عطف النسق الى حد لانه تابع بأدوات محصورة ولا يخفى سقوطه لان عدم الاحتياج بتسليمه لا يسوغ الاعتراض بذكره ولانه ان أراد انه يمكن ان يعبر عنه بعبارة لا تكون حدا ففيه نظر لان تلك العبارة ان كانت نحو تابع بادوات محصورة أو بالواو الخ أو هو الواقع بعد الواو الخ فلا يخفى ان هذه حدود لانه لا معنى للحد في هذه الفنون الا ما يفيد تصور المعرف وان أراد انه يكفي أن يقال يجوز العطف بالواو الخ فلا يخفى ضعف بيان أحكام العطف بدون تصور معناه (قوله تابع) أي من حيث الرتبة لا الذكر جنس (قوله يتوسط) أي أي لفظا أو تقديرا لان الحرف قد يحذف (قوله أحد الحروف) فصل أخرج ما عدا النسق ونحو جاء زيد نفسه ومررت بغضنفر أي أسد وقوله الآتية فصل أخرج هذين لان الباء وأي ليسا من الحروف الآتية اذ الباء ليست من حروف العطف مطلقا وأي ليست منها على الصحيح وشمل التعريف النعوت المعطوفة وهو صحيح اعرابها بالعطفية لا بالتبعية لان المعطوف منها لا يسمى نعتا في الاصطلاح وقد

(عطف النسق) بفتح السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت الكلام أنسقه أي عطفت بعضه على بعض والمصدر بالتسكين وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه في الاتباع أحد الحروف الآتية ثم العطف اما على اللفظ وهو الاصل وشرطه

امكان توجه العامل الى المعطوف أو على المحل وله شروط ثلاثة امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح وكون الموضع بحق الاصالة ووجود المحرز أى الطالب لذلك المحل أو على التوهم وشرطه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط حسنه كثرة دخوله هناك وحروف العطف تسعة وهى قسمان ما يقتضى التشريك فى اللفظ والمعنى وهو ستة الواو والفاء وثم وحتى وأو وأم وما يقتضى التشريك فى اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولكن ولا والعطف يكون (بالواو لمطلق الجمع) بين المتعاطفين فى الحكم لا بقيد ترتيب ولا معية فتعطف الشئ على مصاحبه فى الحكم نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة وعلى سابقه نحو ولقد أرسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك فلو قيل جاء زيد وعمرو احتمل المعانى الثلاثة المذكورة وهى مختلفة فى الكثرة والقلة فمجيئها للمعية أكثر وللترتيب كثير وعكسه قليل فقد ظهر لك أن استعمالها فى كل من هذه الثلاثة من حيث انه جمع

يوقوعا والطسرم [illegible]دا النحو وكلام ابن الحاجب يقتضى خلافه فانظر شراح الكافية (قوله [illegible] لا امكان توجه العامل الى المعطوف) فلا يجوز فى نحو ما جاءنى من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل فى المعارف (قوله وله شروط) أى عند المحققين (قوله امكان ظهور ذلك المحل فى الفصيح) نحو ليس زيد بقائم فيجوز ان تسقط الباء فينتصب ولا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جنى لانه لا يجوز مررت زيدا وأما تمرون الديار ولم تعوجوا فضرورة ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فى اللفظ زائدا بدليل

فان لم تجد من دون عدنان والدا * ودون معد فلترعك العواذل

وقوله تعالى ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار فأطراف منصوب عطفا على محل آناء وليست من زائدة (قوله وكون الوضع بحق الاصالة) فلا يجوز هذا ضارب زيدا وأخيه لان الوصف المستوفى لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجاز ذلك البغداديون تمسكا بقوله

فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل

بعطف قدير بالجر على محل صفيف المنصوب والقدير المطبوخ فى القدر وأجيب بأن الاصل طابخ قدير ثم حذف المضاف وأبقى جر المضاف اليه أو انه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار أو على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة (قوله ووجود الطالب الخ) بهذا امتنع مسائل منها ان زيدا وعمرو قائمان لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول ان وخالف فى هذا الشرط بعض البصريين ومر فى باب اسم الفاعل والمصدر ما يتعلق بذلك (قوله صحة دخول العامل المتوهم) كقوله

وما كنت ذا نيرب فيهم * ولا منمش فيهم منمل

النيرب النميمة والمنمل الكثير النميمة والمنمش المفسد ذات البين فقوله ولا منمش بجر منمش عطفا على ذا على توهم انه مجرور بالباء لصحة دخول الباء على خبر كان وان كان قليلا (قوله كثرة دخوله هناك) كقوله

بدا لى أنى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيأ اذا كان جائيا

بجر سابق على مدرك لتوهم انه مجرور بالباء ودخول الباء فى خبر ليس كثير واعلم انه كما وقع العطف فى المجرور وقع فى المجزوم ووقع أيضا فى المرفوع اسما وفى المنصوب اسما وفعلا وفى المركبات فانظر الباب الرابع من المغنى (قوله لمطلق الجمع) قال فى المغنى وقول بعضهم انها للجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هى للجمع لا بقيد انتهى واعترض بأن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من

معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق اطلاق في المعنى فلا فرق بين العبارتين ولا يشبه هذا تفرقة الفقهاء بين مطلق ماء والماء المطلق لان الماء المطلق غلب في عرف الشرع على شئ خاص اشتهر (قوله استعمال حقيقي) لانه استعمال للكلمة فيما وضعت له وقيد بقوله من حيث انه جمع لانه لو اعتبر خصوص أحد الثلاثة كان مجازا وهذا جار في كل عام استعمل في فرد من أفراده (قوله فعليك بالمطولات) قد ذكرها في شرح التوضيح واقتصر في المغني على خمسة عشر ولا حاجة لنقلها لشهرة شرح التوضيح نعم ينبغي التنبيه على انهم جعلوا مما انفردت به عطف سببي على أجنبي في الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقوم ملك [illegible] وقد يقال هلا اكتفوا بالربط بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج الى الربط في الجمل وعللوه بأنها تجعل الجملتين واحدة ويتبادر انها اذا كفت في ربط الجمل يكون ربطها في الجملة الواحدة أولى وان شارح التوضيح عد مما تنفرد به امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب لمن قال رأيت زيدا انتهى وفيه نظر لانهم أطلقوا العاطف الذي يمنع اقترانه من الحكاية وبعضهم خصه بالواو والفاء ولم أر من خصه بالواو فقط وكان ينبغي أن يجعل بدل هذا انه لا يبطل حكاية التابع بها نحو ومن زيدا وعمرا لانهم اشترطوا الحكاية العلم بعد من أن لا يتبع الا اذا كان التابع ابنا متصلا بعلم أو علما معطوفا بالواو بقي هنا مسئلة لا بأس بذكرها وهي ان الرضي قال (فائدة) في عطف الاسم والفعل والجملة دفع توهم ان المتبوع وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له أو ان المتكلم قصد أحدهما ثم قال اعلم انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا وقلت ماجاءني زيد وعمرو فهو نفي المركب أعني المجيئين والمركب كما ينتفي بانتفاء جزأيه معا ينتفي أيضا بانتفاء أحد جزأيه دون الآخر فيحتمل أن يكون معناه انتفى المجيئان كلاهما وأن يكون المعنى انتفى أحد المجيئين فاذا قصدت التنصيص على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ماجاء زيد ولا عمرو وقد تزاد طردا حيث لا يمكن أحد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة ولا يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي فاذا انتفت المساواة من أحد الطرفين فلا بد من انتفائها من الآخر وما قيل من أن زيادة لا لدفع وهم ان المنفي هو المجيئان المقيدان بقيد الاجتماع في وقت ليس بشئ لان نفي الشئ مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ماجاءني رجل وتريد رجلا قصيرا ونحوه فان كررت العامل فقلت ماجاءني زيد وماجاءني عمرو فهو عند سيبويه نفي للمجيئين المنقطع أحدهما عن الآخر كان المخاطب توهم انه حصل مجيء كل واحد منهما لكن منقطعا عن مجيء الآخر فنفت بهذا الكلام

استعمال حقيقي وقد ذكروا لها أحدا وعشرين حكما تختص بها من بين أخواتها السابق ذكرها فعليك بالمطولات (والفاء) للجمع في الحكم

وهمه وعند المازني هو لنفي مطلق المجيئين معا كما كان من دون تكرير العامل وهذا أقرب ويكون فائدة تكرار النفي كفائدة زيادة لا بعد الواو نعم تكرر الفعل المنفي في ذلك الغرض أصرح (قوله مع الترتيب المعنوي والذكري) المعنوي هو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك والذكري هو أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن معنى الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول وخصه الرضي بعطف الجمل هذا والترتيب بمعنى الترتيب لانه على حقيقته غير حاصل لا من المتكلم ولا من الفاعل (قوله وأكثر مايكون هذا) أي ولا ينحصر فيه كما هو ظاهر كلام المغني فراجعه لانه قال وذكري وهو عطف مفصل على مجمل ومن غير الاكثر ادخلوا أبواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله تعالى نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم أجر العاملين فان ذم الشئ أو مدحه يصح بعد جري ذكره (قوله الآية) انما احتاج لذلك لان تمام التفصيل في بقيتها (قوله لكنه في كل شئ بحسبه) كذا في المغني قال الدماميني يشير الى ماقاله ابن الحاجب من ان المعتبر مايعد في العادة مترتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بعدم المهلة وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول أمر يقتضي العرف بحصوله في زمن أقل منه قلت والذي يظهر من كلام الجماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه من الاول سواء قصر في العرف اولا انما هو بطريق المجاز وكلام المصنف ان استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وان طال الزمن استعمال حقيقي فتأمله انتهى واعلم ان الترتيب بين ماقبلها ومابعدها اذا عطفت مفردا على مفرد اما في ملابستهما لمعنى العامل بأن يلابسه ماقبلها قبل ملابسة مابعدها أو في تعلق مدلول العامل بموصوفهما نحو يتقدم الافقه فالاقرأ لمعنى التعقيب هنا كما هو ظاهر الحكم باستحقاق الاقرأ التقدم بعد الحكم باستحقاق الافقه أو في تحقق الاتصاف بما جاءني زيد الآكل فالنائم أي الذي اتصف بالنوم عقب اتصافه بالاكل فالترتيب في مصادر تلك الصفات وان عطفت جملة على جملة أفادت ان ابتداء حصول مضمون الجملة التي بعد الفاء عقب حصول مضمون الجملة الاولى بلا مهلة سواء كان حصولهما بتمامهما في زمن طويل أم لا (قوله وأما قوله أهلكناها الخ) جواب عن ايراد الآية على الترتيب لان مجيء البأس قبل الاهلاك وقد يقال لا وجه لايراد بعد حمل الترتيب على مايشمل الذكري وانما يتجه اذا خص بالمعنوي ويدل لذلك انه لما قال في المغني ان الفراء احتج بها على عدم افادة الفاء الترتيب قال

مع (الترتيب) المعنوي والذكري وأكثر مايكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من أهلي الآية (والتعقيب) وهو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلا مهلة لكنه في كل شئ بحسبه تقول قام زيد فعمرو اذا أعقب قيام عمرو قيام زيد ودخلت البصرة فالكوفة اذا لم تقم في البصرة ولا بينهما وتزوج فلان فولد له اذا لم يكن بين التزوج والولادة الا مدة الحمل مع لحظة الوطء ومقدمته وأما قوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا فمعناه أردنا اهلاكها فجاءها

وأجيب بأن المعنى أردنا اهلاكها أو بأنها للترتيب الذكرى فتأمل (قوله وقوله فجعله غثاء الخ) ايراد على التعقيب لان جعله غثاء لا يتصل باخراجه وقد يقال هذا لا يراد بعد قوله ان التعقيب فى كل شئ بحسبه وانما يظهر اذا حمل على المتبادر منه وهو الذى يقتضيه كلام المصنف فى التوضيح لانه لم يفسره وأورد ما ذكر ولم ينبه شارحه لذلك وهو الذى أوقع الشارح و بيان ذلك ان الفاء فى الآية مثلها فى تزوج زيد فولد له و يدل على ذلك ان المصنف فى المغنى مثل للتعقيب بعد تفسيره عما ذكر بقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ثم قال وقيل الفاء فى هذه الآية للسببية وهى لا تستلزم التعقيب ولا فرق بين هذه الآية والتى فى الشرح فتدبر هذا وأورد ان تقدير فمضت مدة لا يدفع الاعتراض لان مضى المدة لا يعقب ما قبله و يجاب بأنه يكفى ان أول أجزاء المضى يعقب الاخراج وان لم يحصل بتمامه الا فى زمن طويل كما أشرنا اليه آنفا وقد ذكره الرضى والسعد فى المطول وجعلوا منه فتصبح الارض مخضرة واعلم انه ان فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس فاحوى صفة لغثاء وان فسر بالاسود من شدة الخضرة بكثرة الرى كما فسر مدهامتان فهو حال من المرعى وأخر لتناسب الفواصل وجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا قاله المصنف فى الباب الخامس من المغنى (قوله بين الجمل) أو الصفات نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (قوله وقد تأتى الفاء لمجرد السببية الخ) قال الرضى بعد ان تكلم على الفاء العاطفة والتى لغير العطف لا تخلو عن معنى الترتيب وهى التى تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه وبدونها نحو زيد فاضل فاكرمه وتعريفه بأن يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل مضمون الكلام السابق شرطا لان المعنى فى مثالنا ان كان كذا فاكرمه وهو كثير فى القرآن المجيد وغيره قال تعالى انا خير منه خلقتنى من نار وخلقته من طين قال فاخرج منها أى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرنى أى اذا كنت لعنتنى فانظرنى وقال فانك من المنظرين أى اذا اخترت الدنيا على الآخرة فانك من المنظرين وتقول أكرم زيدا فانه فاضل فهذه دخلت على ما هو الشرط فى المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء فى المعنى ولا تنافى بين السببية والعاطفة فتكون سببية وعاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها العطف نحو ان لقيته فاكرمه وقد يؤتى فى الكلام بفاء تقع موقع الفاء السببية وهى زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان ما بعدها لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما فى اذا غير المتضمنة للشرط نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح

انتهى

وقوله فجعله غثاء أحوى فمضت مدة فجعله أو الفاء بمعنى ثم وقد تأتى للسببية فيلزمها التعقيب وهذا هو الغالب على الفاء المتوسطة بين الجمل العاطفة نحو فوكزه موسى فقضى عليه وقول كعب * بانت سعاد فقلبي اليوم متبول

وقد تأتى الفاء لمجرد السببية والربط لا غير نحو ان جئتنى فأنا أكرمك وحينئذ لا يلزمها التعقيب وعلى هذا يحمل اطلاق قول ابن الحاجب فى أماليه ان الفاء السببية لا يلزمها التعقيب (وثم) للجمع مع (الترتيب) كما تقدم (و) المهلة أى (التراخى) فى الزمان نحو ثم اذا شاء أنشره ونحو ثم اجتباه ربه فتاب عليه وهدى

وتضمن كلامه ان اذا الشرطية تحذف مع فعل الشرط وعليه يخرج ما يقع
المصنفين كثيرا من تقدير اذا وفعل الشرط لكن المشهور تقدير ان وفعل الشرط
فحينئذ وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم الخ) بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة
وجعل منها بالواو في الاعراف والقصة واحدة واعلم ان قوما زعموا انها لا تفيد
الترتيب وتمسكوا بالآية التي ذكرها الشارح وأجاب المصنف في المغني عنها
بخمسة أجوبة ولم يذكر الجواب بأنها بمعنى الواو أحدها ان العطف على محذوف أي
من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على
تأويلها بالفعل أي من نفس توحدت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية
أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه الرابع ان خلق حواء من آدم
لم تجر عادة بمثله أي ثم ايذانا بترتيبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب
الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار انتهى وزعم الاخفش انها تتخلف
عن المهلة والتراخي بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لان
ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبار بل قال في المغني وجعل منه ابن مالك
ثم آتينا موسى الكتاب الآية وقدمر البحث في ذلك يعني ان ثم فيها لترتيب الاخبار
ومن العجب قول شرح التوضيح انه في المغني قال في هذه الآية والظاهر ان ثم فيه
واقعة موقع الفاء انتهى لانه لم يقل ذلك وانما قال والظاهر انها واقعة موقع الفاء
في قوله جرى في الانابيب ثم اضطرب ووقوعها في الآية بمعنى الفاء لا يتخلص من
الاشكال *تنبيه* قال الرضي وقد تكون ثم والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وان
لم يكن الثاني مرتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله
والله ثم والله وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين
وقوله تعالى كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله
شهيد على ما يفعلون أي ثم مجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فأقام
العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى أي
بقي على الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح فاستعمل ثم نظرا الى تمام
البقاء واستبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها أفضل انتهى
وقد تجيء ثم فصيحة كما قيل في قول المفتاح ثم يتفرع لافصاحها عن محذوف أي
فحصل الاعياء ثم يتفرع وفي شرح المشارق انها تجيء لمجرد استفتاح الكلام وزعم
الاخفش والكوفيون ان ثم تقع زائدة وحملوا على ذلك قوله تعالى ثم تاب عليهم
جعلوا تاب هو الجواب وثم زائدة ورد بالمنع وان الجواب محذوف تقديره لجاؤا الى
ه فاستغفروه ثم تاب عليهم وفي البحر تقديره تاب عليهم وكرر للتوكيد أو أريد

وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبمعنى الفاء كقوله كهز الرديني تحت العجاج * جرى في الانابيب ثم اضطرب (وحتى) للجمع مع (الغاية) بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها

بالاول انشاء الثوبة و بالثانى استدامتها وقيل ان اذا بعد حتى قد تجرد عن ا...
وتبقى لمجرد الوقت فلا تحتاج الى جواب بل تكون غاية للفعل الذى قبلها او هو خ وقوله
هـذا
واما قول زهير

أرانى اذا أصبحت أصبحت ذا هوى * فثم اذا أمسيت أمسيت عاديا

فالفاء فيه زائدة لا ثم (قوله فى زيادة أو نقص) اجتمعا فى قوله

قهرناكم حتى الكماة فأنتم * تهابوننا حتى بنينا الاصاغرا

(قوله ينقطع الحكم عنده) أى ما ذكر من الزيادة والنقص ولو قال عندهما كان
أولى لان أو هنا تنويعية وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الابدى قال
المصنف فى بحث الجملة المعترضة من المغنى وهو الحق (قوله ولهذا اشترط الخ) لان
الغاية والتدريج انما يوجد اذا كان كذلك (قوله كما فى قوله ألقى الخ) قاله ابن
مروان فى قصة المتلمس وهى مشهورة والصحيفة الكتاب الذى ألقاه فى النهر و بالغ
بالقاء الزاد والنعل ليخفف عن راحلته و ينجو من عدوه و يخفف منصوب بان
مضمرة بعد كى والزاد بالنصب عطف على رحله والشاهد فى حتى نعله لان النعل ليس
بعض الزاد حقيقة بل بالتأويل الذى ذكره الشارح هذا ومقتضى كلامهم فى باب
الاشتغال ان حتى هنا ليست عاطفة وان نعله منصوب بفعل محذوف يفسره
المذكور وتقدم ذلك مع جوابه وما فيه فى بابه (قوله وشرط المعطوف بها أن يكون
اسما ظاهرا) فلا تعطف الفعل ولا الجملة لانها تقوله من الجارة وهى مختصة
بالاسماء ولو تأويلا وبهذا تعلم ان قوله اسما أولى من قول غيره مفردا لانه لا يخرج
الفعل لانه مفرد وعلل فى المغنى عدم عطفها الجمل بأن شرط معطوفها ان يكون
جزأ مما قبلها أو كجزء ولا يتأتى ذلك الا فى المفردات وأورد عليه الدمامينى انه لو قيل
فعلت مع زيد ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى كان المعطوف بها بعضا مع أنه جملة
وقد صرح النحاة وأهل المعانى بان الجملة تبدل مما قبلها بدل بعض من كل نحو امدكم
بما تعلمون أمدكم بانعام وبنين والفعل يبدل من الفعل كذلك كما فى المغنى وان تبعه
عليه غيره مشكل ولعله لذلك لم يعلل الشارح اشتراط كونه اسما بذلك كما فعل
فيما قبله ولم يقل ولهذا اشترط كونه اسما أو كونه اسما عطفا على مدخول اشترط
و بذكر اشتراط الظاهر مستقلا لانه لا يظهر تعليله بذلك واعلم انه وقع فى المطول
فى أول باب الفصل والوصل ما يقتضى ان حتى تعطف الجمل لانه لما ذكر صاحب
التلخيص ان شرط كون عطف الجملة الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه أن
يكون بينهما جهة جامعة قال الظاهر انه أراد بنحو الواو من حروف العطف الدالة
على التشريك كالفاء وثم وحتى لكن صرح بعد ذلك بانها لا تعطف الجمل قال

فى زيادة أو نقص ينقطع الحكم عنده (والتدريج) بأن ينقضى ما قبلها شيئا فشيئا الى أن يبلغ الغاية ولهذا اشترط فى المعطوف بها أن يكون بعضا مما قبلها ولو تقديرا كما فى قوله ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها اذ المراد ألقى ما يثقله حتى نعله أو شبيها بالبعض نحو اعجبتنى الجارية حتى كلامها ويمتنع حتى ولدها وشرط المعطوف بها أن يكون اسما ظاهرا.

قال المصنف والضابط أن ما صح استثناؤه صح دخولها عليه وما لا فلا (لا للترتيب) فلا تفيده بل هي كالواو للجمع لا كالفاء خلافا للزمخشري لانك تقول حفظت القرآن حتى سورة البقرة وان كانت أول ما حفظت ومات كل أب لي حتى آدم ومن ادعى أنها للترتيب فمراده الترتيب الذهني على سبيل التدريج كما أفصح به ابن الحاجب والتفتازاني في المطول والكافيجي في شرح القواعد واذا عطفت على مجرور فالاحسن اعادة الجار فرقا بينها و بين الجارة وقال في التسهيل يجب ما لم يتعين العطف كعجبت من القوم حتى بنيهم واستحسنه المصنف والدماميني وجزم به في الجامع ورده أبو حيان والعطف بها قليل ولذا أنكره الكوفيون (واو لاحد الشيئين) نحو لبثنا يوما أو بعض يوم (أو الاشياء) نحو فكفارته اطعام عشرة مساكين الآية

السيد وظاهر المفتاح يشعر بوقوعها بين الجمل حيث قال في بحث العطف ولا بد في حتى من التدرج كما يغني عنه قوله

وكنت فتى من جند ابليس فارتقى * بي الحال حتى صار ابليس من جندي

اذ المتبادر انه مثال لحتى العاطفة وحينئذ يجعل الشرط المذكور مخصوصا بحتى العاطفة المفردات و يمكن أن يقال حتى في البيت استئنافية فانها والعاطفة يرجعان الى أصل واحد هي الجارة فاعتبار التدريج في أحدهما يغني عن اعتباره في الأخرى رعاية لجانب الاصل بقدر الامكان و يمكن أن تجعل جارة بتقدير حرف المصدرية ولا تعطف المضمر فلا يقال قام القوم حتى أنا وهذا الشرط نقله المصنف عن ابن هشام الخضراوي وقال انه لم يقف عليه لغيره أقول وهو ظاهر على ما تقدم من أن العاطفة منقولة عن الجارة وشرط مجرورها أن يكون ظاهرا خلافا للكوفيين والمازني نعم على اشتراط ذلك فيها بامور منها ما يقتضي اعتبار هذا الشرط ومنها الفرق بينها و بين العاطفة ورده ولو سلم ذلك لم يظهر هذا الشرط وزاد المصنف في الحواشي شرطا آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر انتهى أي لانه بعد فرض كونه يوم فطر يستحيل صومه وظن شيخنا العلامة الغنيمي ان العبارة حتى يوم عيد الفطر فقال المانع في هذا المثال شرعي والكلام في حتى على طريق اللغة كما قالوا في الاباحة التي من معاني الواو وكان يمكن التمثيل بمات الناس حتى عجب الذنب فلعله أو نحو من مثاله وان كان لا يخلو عن شيء نعم اشتراط الغاية يغني عن هذا الشرط (قوله قال المصنف والضابط) ينبغي تقديمه على قوله وشرط المعطوف لانه متعلق بما قبله كما لا يخفى (قوله والتفتازاني في المطول) عبارته والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم أو في أثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء أو في زمان واحد نحو جاء القوم حتى خالد إذا جاؤك جميعهم و يكون خالد أضعفهم أو أقواهم (قوله ورده أبو حيان) الاولى أن يقول وان رده أبو حيان قال في المغني ورده أبو حيان وقال هي في المثال جارة اذ لا يشترط في تالي الجارة أن يكون بعضا أو كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا أعجبتني الجارية حتى ولدها وفي البيت يعني الذي مثل به ابن مالك وقوله

جود يمناك فاض في الخلق حتى * بائس دان بالاساءة دينا

فعلة وأقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضا أو

كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك فى باب حروف الجر وأقره أبو حيان عليه ولا يلزم من امتناع أعجبتنى الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لى ان الذى لحظه ابن مالك ان الموضع الذى يصح أن تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهى فيه محتملة للجارة فحينئذ يحتاج الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت فى الشهر حتى آخره بخلاف المثال والبيت السابقين انتهى وقال الدمامينى لابى حيان أن يقول انما يشمل اسم القوم ابناءهم اذا لم تقم قرينة على خلافه وهنا قامت قرينة وهى اضافة الابناء الى ضمير القوم وأجاب الشمنى بان المراد شمول اسم القوم للابناء فى الجملة وفى تركيب من التراكيب لا فى هذا الخاص ولو سلم فاضافة البعض الى ضمير القوم لا يمنع شمول القوم للبنين لجواز أن يكون الضمير أخص مما يرجع اليه كالضمير فى قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فانه راجع الى المطلقات وهو أخص مما يرجع اليه لان المراد به الرجعيات وغيرهن ولا امتناع فى ذلك كما لو كرر الاسم الظاهر وخصص وقال الدمامينى ان قوله ان الى لا تحل فى المثال والبيت محل حتى دعوى عارية عن الدليل وأى مانع يمنع من أن العجب من القوم انتهى الى بنيهم وان فيض الجود فى الخلق انتهى الى البائس فيكون المعنى صالحا لالى وأجاب الشمنى بانه ليس المانع من ذلك معنويا بل صناعى أما فى المثال فلان حتى الجارة لا تقابل عن وأما فى البيت فلان حتى الجارة اذا كان قبلها ما يفهم الجمع يشترط أن يكون المجرور بها بعضا أخيرا أو كبعض والبائس وان كان بعضا من الخلق الا انه ليس بعضا أخيرا قال وفى هذا نظر يعرف من كلام المطول وذكر التحقيق الذى قدمناه (قوله بعد الطلب) أى بعد صيغة الطلب وان لم يكن هناك طلب نفس اذ لا طلب فى الاباحة والتخيير ثم الحمل على [illegible] بعد صيغة الامر ظاهر بخلاف غيرها من صيغ الطلب كالاستفهام [illegible] الرضى حيث قال واذا كان فى الامر فله معنيان التخيير والاباحة ثم قال وأما باقى أقسام الطلب فالاستفهام نحو أزيد عندك ام عمرو لا تعرض فيه لشئ من المعانى المذكورة وأما التمنى نحو ليت لى فرسا أو حمارا فالظاهر فيه جواز الجمع اذ فى الاغلب من يتمنى أحدهما لا ينكر حصولهما معا وأما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه أو النحو وهلا تضرب زيدا أو عمرا فكالامر فى احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة (قوله والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة الخ) قال المصنف فى الحواشى يقولون أو التى للتخيير تنافى الجمع والتى للاباحة لا تأباه يعنون انها لا تنافيه ويقولون ان التخيير فيما أصله الحظر والاباحة فيما أصله الجواز ويرد على الاول تزوج هندا أو اختها وتزوج هندا أو بنت عم

(مفيدة بعد الطلب) اما (التخيير) دون العاطفة نحو تزوج هندا أو اختها (أو الاباحة) نحو تعلم فقها أو نحوا والفرق بينهما جواز الجمع فى الاباحة دونه قال الشمنى وليس المراد بها الاباحة الشرعية لان الكلام فى معنى أو بحسب اللغة قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة بحسب العقل أو بحسب العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا

قال قالوا الاصل الاباحة في الارضاع فسد بالمثال الاول وان قالوا المنع فسد بالثاني
لانها في الاول للتخيير وفي الثاني للاباحة والحق ان أو مشتركة وانما يتبين أحد
معانيها بالقرينة كسائر المشتركات انتهى وفي المطول والفرق بينهما ان التخيير
يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع أيضا لكن
لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج (قوله ومفيدة بعد الخبر اما الشك
الخ) ظاهره ان ماعدا التخيير والاباحة انما يكون بعد الخبر وهو ظاهر التوضيح
وبذلك صرح الاشموني فقال وما سواهما فبعد الخبر وصرح الشاطبي بان الشك
والابهام يختصان بالخبر والباقي يستعمل في الموضعين وكلام المغني يشعر به (قوله
نحو انا أو اياكم) قال في المغني الشاهد في الاولى وقال الدماميني فيهما والاقرب ان
الشاهد في الثانية فقط لان الشرط تقدم كلام خبري وهو انما يتحقق بقوله لعلى
هدى [illegible] ماقبله ليس [illegible] كلاما والى هذا أشار في شرح التوضيح فقال فانا واياكم لعلى
هدى [illegible] كلام خبري وأو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية انتهى لكن
قد يقال ان لعلى هدى أو في ضلال مبين خبر عن الاول وحذف خبر الثاني أو
بالعكس أو لا يتعين كونه خبرا عنهما وان صلح لذلك لانه جار ومجرور بقي انه قال
في المثل السائر انما خولف بين الحرفين في الدخول على الحق والباطل لان صاحب
الحق كانه مستعل على جواد يركض به حيث شاء وصاحب الباطل كأنه منغمس في
ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه (قوله ومنه قوله وقالوا الخ) اشرعت صوبت
تقول اشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه به أراد انه لابد
من القتل أو الاسر فاشار باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى
الحالة الثانية وانما قال ومنه لاحتمال أن يكون المعنى لابد من أحدهما فحذف
المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان (تنبيه) من مجيء الواو للتقسيم
قوله تعالى ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد وقد يتوهم
انها بمعنى الواو وان الواو والفاء أليق منها لان القلب عبارة عن محل الادراك والقاء
السمع عن الجد والاجتهاد وتحصيل تلك الادراكات والمعارف ومعلوم انه لابد من
الامرين جميعا فالمقام مقام الواو الجامعة وهذا غفلة عن أن القوى العقلية قسمان
منها مايكون في غاية الكمال والاشراق ويكون مخالفا لسائر القوى العقلية بالكم
والكيف أما الكم فلان حصول المقدمات البديهية والحسية والتجريبية بها أكثر
وأما الكيف فبتركب المقدمات على وجه ينساق الى النتائج الحقة بأسهل وجه
وأسرع وأمثل وهذه النفس القدسية تستغني في معرفة حقائق الاشياء عن الغير
لأن ذلك في غاية الندور واليه الاشارة بقوله ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب

ومفيدة (بعد الخبر) اما (الشك) من المتكلم كجاء زيد أو بكر (أو التشكيك) للسامع أي ايقاعه في الشك ويعبر عنه بالابهام نحو وانا أو اياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين (أو التقسيم) نحو الاسم نكرة أو معرفة ومنه قوله * اثنتان لابد منهما صدور رماح أشرعت أو سلاسل *

وذكره بلفظ التنكير ليدل على الكمال التام أي لمن كان له قلب عظيم الاستعداد للوقوف على عالم القدس فان التنكير يأتي للتعظيم وقوله أو ألقى السمع وهو شهيد اشارة الى الثاني واكثرة هذا القسم أمر في أكثر الآيات بالطلب والكسب نحو أفلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها فتأمل (قوله قال بعضهم أو للاضراب) قال ذلك سيبويه بشرط تقدم نفي أو نهي واعادة العامل وقاله الكوفيون وأبو علي وأبو الفتح وابن برهان مطلقا والآية انما يظهر القول بالاضراب فيها على هذا وقد أولها في المغني بأمور فراجعه وظاهر هذا أن أو التي للاضراب عاطفة وان كان لا يقع بعدها الا الجمل لان العطف لا يختص بالمفردات وكلام الرضي يقتضي انها غير عاطفة بل استئنافية (قوله بمعنى الواو) فتكون لمطلق الجمع واعلم أن ابن جني اثبت مجيء أو بمعنى الواو ووجهه من تدريج اللغة وعقد له بابا في الخصائص قال وذلك أن يشبه شيء شيئا في موضع فيمضي حكمه على حكم الاول ثم يترقى منه الى غيره فمن ذلك قولهم جالس الحسن او ابن سيرين ولو جالسهما جميعا كان مطيعا لا مخالفا وان كانت أو انما هي في أصل وضعها لاحد الشيئين وانما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع الى نفس أو بل لقرينة من جهة المعنى انضمت الى أو وذلك لانه انما رغب في مجالسة الحسن لما في مجالسته من الحظ وذلك موجود في مجالسة ابن سيرين ثم لما جرت أو في هذا الموضع مجرى الواو تدرج من ذلك الى موضع عار من هذه القرينة كقوله

فكان سيان أن لا يسرحوا نعما * أو يسرحوه بها واغبرت السوح

وسواء وسيان لا تستعمل الا بالواو (قوله جاء الخلافة الخ) البيت لجرير يمدح به سيدنا عمر بن عبد العزيز رحمه الله والمعنى وكانت له قدرا قال في المغني والذي رأيته في ديوانه اذ كانت قال الدماميني هو لا يقدح في رواية الجماعة ويحتمل أن أو فيه للشك وكأنه قال نال الخلافة لما أرادها لانه أحق بها أو قدرت له من غير طلب اعتناء من الله به وكأنه شك أي ذلك كان من حيث كان فيه الصفات التي من أجلها أحق بالخلافة من غيره ومن حيث انه من الذي يعتني الله بهم فيبلغهم أعلا المراتب (قوله والتسوية تقتضي نفس أحدهما) الظاهر ان يقول والتسوية تقتضي متعددا والحاصل ان التسوية من الامور النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والعطف فيها انما اختصت به الواو وفي المغني ان أم المتصلة تشاركها في ذلك لعطفها في نحو سواء على أقمت أم قعدت مما لا يستغني الكلام به قال في الحواشي ان هذا الكلام منظور فيه الى حالته الاصلية والأصل سواء قيامك وقعودك فالعاطف بطريق الاصالة انما هو الواو فثبت ان الواو مختصة بهذا الحكم لا يشاركها فيه غيرها (قوله

قال بعضهم أو للاضراب نحو وأرسلناه الى مائة ألف أو يزيدون وقد تأتي بمعنى الواو كقوله جاء الخلافة أو كانت له قدرا * فائدتان * الاولى لا يعطف بأو بعد همزة التسوية لان التسوية تقتضي أحد شيئين أو الاشياء والتسوية تقتضي الشيئين نحو سواء على أقمت أو قعدت فان لم توجد الهمزة جاز العطف بها نص عليه السيرافي في شرح الكتاب نحو سواء على قمت أو قعدت ومنه قول الفقهاء سواء كان كذا أو كذا وقراءة ابن محيصن أو لم تنذرهم وأما تغليطه المصنف لهم في ذلك

فقد ناقشه فيها الدماميني) سنده في المناقشة عبارة السيرافي قال اعلم أن السيرافي قال ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت أم بعدها كقولك سواء على أقمت أم قعدت انتهى قال وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء الى أن قال فان قلت فما وجه العطف بأو والتسوية تأباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا وأو لاحد الشيئين أو الاشياء قلت وجهه السيرافي بأن الكلام محمول على معنى المجازاة فاذا قلت سواء قمت أو قعدت فتقديره ان قمت أو قعدت فهما على سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما ولا مبتدأ فليس التقدير قيامك أو قعودك سواء وسواء على قيامك أو قعودك بل سواء خبر مبتدأ محذوف أي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وحكى ان أبا على الفارسي قال لا يجوز أو بعد سواء ورده والله مستند المصنف والعجب انه أورد كلام الفقهاء في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض انه لا مستند في شيء من ذلك وكأنه توهم انها لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها فقدر الهمزة اذا لم تكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطئة الفقهاء وغيرهم وهو مندفع بما مر انتهى ملخصا وأقول ليس في العبارة التي نقلها عن السيرافي ما هو ظاهر في كلام الفقهاء فضلا عن كونه نصا لانه لم يتعرض للعطف بأو بعد سواء اذا لم توجد الهمزة وانما نص على لزوم أم بعد سواء اذا دخلت ألف الاستفهام واحترز بذلك عما اذا كان ألف الاستفهام بدون سواء فانه يعطف بأو ولا تتعين أم والاعتراض على الفقهاء لم ينشأ من الهمزة وانما نشأ من التسوية لما علمت من ان معناها مناف لمعنى أو وما وجه به العطف يحتاج اليه مطلقا وجدت الهمزة أو لا عطف بالواو بأم كما تقدم غاية الامر ان هذا الموضع سمع فيه العطف بأم والقياس العطف بالواو فأول ما سمع ولا تتجاوزه ورد السماع وان أمكن فيه ذلك وأما تقدير الهمزة فلانهم نصوا على تقديرها اذا حذفت مع أم فأو أولى بذلك هذا وقد يقال قد تقرر ان أو تأتي بمعنى الواو وحملوا على ذلك مواضع لا يغني المعطوف عليه نحو ما بين سا قع مهره أو ملجم فهلا قيل بمثله في كلام الفقهاء وقراءة ابن محيصن فليحرر المقام (قوله اذا نهى عن المباح) ليس المراد المباح الشرعي كما تقدم فصح تمثيل المصنف لذلك في المغني بقوله تعالى ولا تطع منهم آثما أو كفورا واندفع توقف الدماميني بان طاعة الآثم أو الكفور في الاثم أو الكفر تباح أصلا بل تحرم لكنه قال بعد ذلك ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الآثم أو الكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها (قوله وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو) أي مما وقع فيه العطف

فقد ناقشه فيها الدماميني الثانية اذا نهى عن المباح امتنع فعل جميع ما كان مباحا باتفاق من النحاة وحكم الخبرية به حكم المباح عند السيرافي ووافقه في المغني وصححه ابن عصفور وجوز ابن كيسان كون النهي عن واحد وعن الجميع فاذا قلت لا تأخذ دينارا أو ثوبا جاز عنده أن يكون نهاه عن الجميع وعن أحدهما على مقابلة الامر لان الامر كان يأخذ أحدهما وهذان القولان جاريان في نحو ما جاءني زيد أو عمرو و (وأم طالب التعيين) ان وقعت (بعد همزة داخلة على أحد المستويين) في الحكم في ظن المتكلم نحو أزيد عندك أم عمرو اذا كانت عالما بأن أحدهما عند المخاطب لا بعينه ولهذا يجاب بتعيين أحدهما لا بنعم أحدهما لانه معلوم للسائل وعلامتها

باو بعد النفي فعلى القول الاول يكون المنفي الجميع وعلى الثاني يجوز ان يكون المنفي واحدا اوكونه الجميع وعلى القول الاول جرى ابن الحاجب في قوله تعالى لاجناح عليكم ان طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة وقال ليس المعنى مدة انتفاء أحدهما يريد انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء أحد الامرين بل المعنى مدة لم يكن واحد منهما وذلك صادق بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا أحدهما ولا حاجة لجعل أو بمعنى الا في الاستثناء والمضارع بعدها منصوب بان ومثله قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما للآخر اختر فاحفظه بقي هنا فائدة وهي ان الدماميني قال في حاشية البخاري عند قوله فنزلت هذه الآية واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها حضرت بالقاهرة في سنة تسع وثمانين وسبعمائة أو سنة ثمان درسا بالشيخونية عند بعض حذاق المالكية فافضى الكلام الى انه اذا ذكر متعاطفان باو فانه يعاد الضمير الى أحدهما فقال ذلك المدرس وزعم بعض أصحابنا ان منه هذه الآية وهو خطأ لانه لم يعد الى أحدهما لا بعينه بل الى أحدهما معينا وهو التجارة وليس البحث فيه فقلت له يلزم اما الحذف او الاتيان بالافائدة فيه والاول خلاف الاصل والثاني باطل لا نك اما أن تقدر اليه فيلزم الاول أولا تقدر شيأ البتة فيلزم الثاني لان ذكر اللهو يكون ضائعا فقال لا يقدر اليه للدلالة عليه فقلت له هذا ممكن غير ان الناعي منه وحقه عنه فاستبعد ذلك وكاد يقطع باستحالته فقلت له يمكن أن يعود الضمير الى مصدر الفعل المتقدم وهو الرؤية كانه قيل واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا الى الرؤية الواقعة على التجارة أو اللهو فاستحسنه ثم رأيته بعد ذلك بنحو عشرين سنة في شرح الحاجبية للرضي وفي غيره انتهى أقول وقوله انه يعاد الضمير الى أحدهما محمول على ما اذا كانت أو للشك ونحوه مما تكون فيه لاحد الامرين لا التي للتنويع لانها بمنزلة الواو كما نبه عليه الأبدي وأقره في المغني في بحث الجملة المعترضة كما مر قريبا وكثير من الناس يبقي الكلام على عمومه وليس كذلك ومما يدل على ان التنويعية يطابق الضمير معها ما ذكر قوله تعالى ان يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما والتأويل الذي قاله الرضي في الآية المتقدمة متعين لانه لم يقل اليهما واعلم أن الرضي قال ولنذكر بقية أحكام العطف الى ان قال ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف عليه يجب تطابقهما مطلقا نحو زيد وعمر جاآ ني ومات الناس حتى الانبياء فنوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه ثم أشار الى دفع ما يتوهم

من افراد هذه الكلية مع عدم ثبوت حكمها له وهو فى الواقع ليس من أفرادها بقوله
وأما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها الى ان قال وقوله تعالى
واذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا اليها أى الى الرؤية انتهى وانما ذكرها هنا
استطرادا لاشتهار الان حرف العطف فيها أو وقد تكلم عليها حين تكلم على
ووقد يقال لما كانت أو فيها تنويعية وهى بمنزلة الواو ذكرها هنا وذكرها فى
الكلام على أو نظرا للفظها هذا وأورد انه كيف يصح أن تكون الرؤية منفضا اليها
مع انها متقدمة على الانفضاض وسبب له هذا بعيد سيما اذا كانت الرؤية الثانية
هى الاولى المستفادة من قوله واذا رأوا ويمكن توجيه كلامه بحمل الاولى على غير
البصرية والثانية على البصرية لكن يلزم اختلاف الضمير ومرجعه الا ان يقال
لما كانت غير البصرية بمعناها الادراك وهو من حيث هو يصدق بالمعنى الحاصل
بالبصرية كان هذا القدر من العموم كافيا فى مرجع الضمير او أن الرؤية فى
الاصل تصدق بالبصرية وبغيرها فحملت الرؤية على غير البصرية وعاد الضمير
اليها على الماصدق الثانى على طريق الاستخدام وقال الناصر اللقانى وقد سئل عن
ذلك هنا لنا رؤيتان جزئيتان احداهما من بعيد وهو مكان الصلاة سابقة على
الانفضاض حاملة عليه والأخرى من مكان قريب لاحقة للانفضاض لكن بينهما
حد مشترك حاصل فى ضمن كل منهما هو مطلق الرؤية أعنى جنسهما المقول عليهما
فهما اعنى الرؤيتين الجزئيتين متغايرتان بحسب الشخص ومتحدتان بحسب
الجنس ولا استحالة فى تصادق المتضادين على شئ باعتبارين ﴿تتمة﴾ اذا كان
العطف بالفاء أو بثم جاز الافراد والمطابقة والافراد مع ثم أحسن وان كان
العطف بلا فقال فى الارتشاف الذى يقتضيه النظر ان الحكم فى ذلك للاول وقال ابن
عصفور الضمير على حسب المتأخر وان كان العطف ببل أو بلكن قال فى الارتشاف
الذى يقتضيه النظر ان الحكم للثانى وقال ابن عصفور على حسب المتأخر منهما
وثمرة القولين تظهر اذا كان احدهما مذكرا والآخر مؤنثا (قوله صحة الاستغناء
بها أى) أى مضافة لضمير المتعاطفين فيقال فى المثال أيهما عندك (قوله فتسميتها
بذلك الخ) أى لان الاتصال على هذا بين السابق واللاحق فاطلاق عليها متصلة
باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج عنها وقيل سميت
متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
ترى أنهما جميعا بمعنى أى واعتبار هذا المعنى فى تسميتها أولى من الاول لانه
يرجع الى نفسها لكنه انما يأتى فى المسبوقة بهمزة الاستفهام فيترجح الاول لشموله
النوعين (قوله نحو ما أدرى الخ) اشارة الى انه لا يختص الحكم بسواء كما أفاده قوله

صحة الاستغناء عنها بأى
وتسمى حينئذ متصلة لان
ما قبلها وما بعدها لا يستغنى
أحدهما عن الآخر فتسميتها
بذلك لامر خارج عنها
ويقال لها المعادلة لمعادلتها
الهمزة فى افادة الاستفهام
وتسمى أيضا بذلك ان وقعت
بعد همزة التسوية وهى
الداخلة على جملة فى محل
المصدر نحو ما أدرى أقت أم
قعدت سواء عليكم
أدعوتموهم أم انتم صامتون
فان وقعت ام بعد غير همزة
التسوية وهمزة يطلب
بها وبأم التعيين كانت
منقطعة بمعنى بل

مختصة بالجمل نحو أم هل تستوي الظلمات أي بل هل وقد تتضمن مع ذلك الاستفهام

الحقيقي نحو انها لابل أم شاء أي بل أهي شاء أو الانكاري نحو أم له البنات ولكم البنون اذ لو جعلت للاضراب المحض لزم المحال وقد ترد محتملة للاتصال والانقطاع نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع عما قبلها (وللرد) أي رد السامع (عن الخطأ في الحكم) الى الصواب فيه (لا) فهي تنفي الحكم عن تاليها وتقصره على متلوها اما قصر افراد أو قلب ولهذا لا يعطف بها الا (بعد ايجاب) أو أمر او نداء كزيد كاتب لا شاعر ردا على من اعتقد اتصاف زيد بالشعر والكتابة أو اتصافه بالشعر فقط وذكر السهيلي والآبدي أن من شرط العطف بها أن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد بخلاف لا امرأة قال في الاوضح وهو الحق ومنع الزجاجي العطف بها على معمول الفعل الماضي ويرده قولهم نفعك جدك لا كدك (و) للرد عن الخطأ في الحكم (لكن وبل) واقعين (بعد نفي) او نهي فهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما نحو ما جاء زيد لكن عمرو أو بل عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا أو بل عمرا ردا على من اعتقد [illegible] او المضروب زيد لا عمرو فهما لقصر القلب لا غير

سريج

وهي الداخلة الخ وان أوهم قولهم بعد همزة التسوية الاختصاص (قوله مختصة بالجمل) أي خلافا لابن مالك كما يأتي (قوله وقد يتضمن مع ذلك الاستفهام الخ) فتكون بمعنى بل والهمزة (قوله أي بل أهي شاء) قال في التوضيح وانما قدرنا بعدها مبتدأ لانها لا تدخل على مفرد وقال ابن مالك انها قد تدخل على المفرد ولم يقدر مبتدأ واستدل بأنه قد سمع ان هناك لابلا أم شاء بالنصب وأجيب بامكان حمل أم على انها متصلة وحذفت الهمزة قبل ان والتقدير أان أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء والتوكيد بان اما لان المخاطب شاك في أن هناك ابلا أو منكر وعلى الاول فالتأكيد مستحسن وعلى الثاني واجب كما لا يخفى على معاني المعاني فمن العجب ما كتبه شيخنا عبد الله الدنوشري بهامش شرح التوضيح من قوله انظر فائدة التوكيد بان وادعى في المغني ان ابن مالك خرق اجماع النحويين وهو تابع في ذلك لابي حيان وناقش الدماميني ابن هشام فراجعه (قوله نحو أم تقولون على الله ما لا تعلمون) قال الزمخشري يجوز في أم أن تكون معادلة بمعنى أي الامرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون احدهما او يجوز ان تكون منقطعة (قوله اما قصر افراد) ان كان المخاطب يعتقد الشركة (قوله أو قلب) ان كان المخاطب يعتقد العكس كما يعلم مما بعد (قوله أو أمر) في معنى الامر الدعاء نحو رحم الله زيدا لا عمرا والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا لا بكرا قاله أبو حيان وفي الرضي خلافه (قوله قال في الاوضح وهو الحق) للامام أبي الحسن علي السبكي رسالة سماها نيل العلا في العطف بلا حقق فيها الكلام على هذا الشرط وبين انه لا ينافي أمثلة أهل المعاني في القصر نحو زيد كاتب لا شاعر لخصنا المقصود منه في حاشية المختصر (قوله نفعك جدك لا كدك) اعلم أن أصل المثل هكذا جدك لا كدك وقالوا في تفسيره ما في الشرح فالرد بقولهم لا به فاندفع ما قيل لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك او ينفعك هذا وفي هذا المثل على تقدير كون جدك فاعلا بفعل محذوف حذف الفعل وبقاء الفاعل في غير المواضع الاربعة المذكورة في باب الفاعل (قوله ردا على من اعتقد الخ) هذا في بل ظاهر وأما في لكن فنقله السعد عن المفتاح والايضاح ثم قال والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما جاءني زيد لكن عمرو لدفع زعم المخاطب ان عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما او ملاءمة لانها للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق رفعا شبيها بالاستثناء وهذا

صريح في انما يقال ما جاء في زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاءه دون عمرو على ما وقع في المفتاح وأما انه يقال لمن اعتقد انهما جاآه معا على أن يكون قصر افراد فلم يقل به أحد (قوله ومن ثم) أي من أجل انهما لتقرير حكم متلوهما واثبات نقيضه لتاليهما (قوله وجب الرفع في نحو الخ) أي لان متلوهما نفي فنقيضه مثبت وما لا تعمل في مثبت فلا يجوز النصب على اعمال ما بل يجب الرفع على ان الواقع بعدهما خبر مبتدأ محذوف ولا تكون لكن وبل من حروف العطف لما يأتي من أن شرط معطوفهما الافراد (قوله وشرط العطف بلكن افراد معطوفها) سكت عن اشتراط ذلك في بل فأوهم انها تكون عاطفة في الجمل وجرى على ذلك ابن الناظم فقال فان كان المعطوف بها جملة والصحيح خلافه قال الزركشي وكان بعض الاكابر يقول لم تكن عاطفة اذا وقع بعدها الجمل وما الفرق بينها وبين الواو والذي يظهر في الفرق ان بل لما كان أصلها الاضراب صار ما قبلها كانه لم يذكر فكانه لا شيء يعطف عليه وكان مقتضى هذا ان لا تعطف المفردات لكن لما حصل التشريك في الاعراب وكان ما بعدها معمولا لما قبلها امكن الغاؤه من هذا الوجه فلما بقي تعلق ما قبلها بما بعدها لم يحصل الاضراب الا في نسبة الحكم لما قبلها فقط لكن مقتضى هذا ان تكون حتى عاطفة اذا وقع بعدها الجملة الا انه لم يكن أصلها العطف بل اصلها الغاية كالى فلما وقع بعدها الجملة لم يتعذر بقاؤها على أصلها ولما وقع بعدها المفرد مع عدم مصاحبتها الغاية جعلت حرف عطف ولهذا يدعى فيها مع كونها عاطفة معنى الغاية انتهى ولا يخفى ما فيه أما أولا فلا خصوصية لبل في كونها غير عاطفة للجمل على ما عرفت فيما مر من ان لكن كذلك فلا وجه تخصيص السؤال بها وغاية ما دل كلامه على ان حتى تشاركها في ذلك لما قاله وأما ثانيا فلان كلامه يوهم ان معنى الغاية لا يظهر في حتى اذا وقع بعدها مفرد مع ان شرط عطفها المفرد أن يكون غاية لما قبلها (قوله ووقوعها بعد نفي) هذا لا حاجة لذكره للعلم به من كلام المصنف كان ينبغي أن يقول وعلم من كلامه أن شرط العطف بلكن وقوعها بعد نفي أو نهي وبقي من شروطه افراد الخ (قوله أو أمر أو نهي) أفاد انها في هذه الحالة تكون بعد الاستفهام وهو كذلك كما نص عليه في التسهيل فلا يجوز هل زيد لكن عمرو ولم يقم (قوله ولصرف الحكم الخ) الحاصل انها تفيد مع النفي والنهي أمرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيسي وهو اثبات نقيضه لما بعدها وبعد غيرهما أمرين تأسيسيين ازالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها (قوله وجوزه المبرد وعبد الوارث) قال في شرح التوضيح ويلزمهما أن لا تعمل ما في قائما

ومن ثم وجب الرفع في نحو ما زيد قائما لكن أو بل قاعد وشرط العطف بلكن افراد معطوفها ووقوعها بعد نفي أو نهي وعدم اقترانها بالواو فان تلتها جملة أو تلت واوا أو وقعت بعد اثبات أو أمر فهي حرف ابتداء للاستدراك (ولصرف الحكم) عن المتلو بان ينقل (الى ما بعدها) ويصير المتلو كانه مسكوت عنه (بل) واقعة (بعد ايجاب) أو أمر كجاء زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا أفادها نقل الحكم بالمجيء والامر بالضرب عن زيد واثبات ذلك لعمرو وأفهم كلامه أن لكن لا يعطف بها بعد الايجاب وهو مذهب البصريين لانه لم يسمع وجوزه غيرهم قياسا على بل وان بل في غير الايجاب لا تفيد صرف الحكم الى ما بعدها وجوزه المبرد كما بعد الايجاب فعلى قوله يجوز ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ذلك ﴿تنبيه﴾ يجوز عطف الفعل على مثله

شيئاً الا ان شرط عملها بقاء النفي في المعمول وقد انتقل عنه انتهى وقد يقال انتقاله بعد مضي العمل لا يضر قياساً على النصب بعد فاء السببية أو واو المعية بعد النفي المنتقض بعدهما نحو

وما أصاحب من قوم فأذكرهم * الا يزيدهم حبا الي هم

فيجوز في أذكرهم النصب مع انتقاض النفي بعده وقد مرت هذه المسئلة في باب النواصب (قوله ان اتحدا في الزمان) أي المضي والاستقبال (قوله ولا يضر اختلافهما في اللفظ) مثال اتحادهما في نوع الفعلية لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه ومثال اختلافهما فيه يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ونحو تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الانهار ويجعل لك قصورا قال المصنف قال بعض الطلبة لا يتصور هذا أي عطف الفعل على الفعل مثال لان نحو قام زيد وقعد عمر والمعطوف فيه جملة لا الفعل وكذا قام وقعد زيد لان في أحد الفعلين ضميرا فقلت له فاذا قلت يعجبني ان تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فليس ها جملة وقع فيها انتهى ووجه ما ذكره في تصوير ذلك أن الفعل المعطوف منصوب أو مجزوم فلولا ان العطف للفعل لم يتأت نصبه أو جزمه وقد ظهر النصب في ونسقيه والجزم في يجعل وهذا أولى من قول المرادي فان قلت ليست هذه المثل من عطف الفعل على الفعل وانما هي من عطف جملة على جملة قلت لما كان الغرض منها انما هو عطف الفعل لان فاعل الفعل الثاني هو فاعل الفعل الاول صح أن يقال انها من عطف الفعل على الفعل انتهى لانه يقتضي انها في الحقيقة من عطف الجملة على الجملة وهذا لا يظهر فيما اذا نصب الفعل أو جزم لان ذلك يقتضي انه من عطف المفردات واعلم انه لا يشكل على كون العطف للفعل وحده في مثل ويجعل ان الواقع جوابا جملة يجعل وان كان المجزوم محلا للفعل وحده كما دل كلام المغني في بحث الجمل التي لها محل حيث عد منها الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ومثلها بنحو ان تقم أقم وان قمت قمت واذا كان المعطوف يجعل وحده لظهور الجزم فيه فهو لا يصلح لكونه جوابا لانه مفرد وجملتها بتمامها غير معطوفة فلا يمكن جعلها جوابا لعدم التبعية لانه يكفي في كونها جوابا تبعية فعلها (قوله وعلى اسم يشبهه) نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو وما يكفر بها الا الفاسقون أو كلما عاهدوا قرأها ابن السماك بسكون الواو وقال الزمخشري على أن الفاسقين بمعنى الذين فسقوا فكانه قيل وما يكفر بها الا الذين فسقوا ونقضوا عهد الله مرارا كثيرة و واقرضوا الله قرضا فليس اقرضوا معطوفا على مصدقين للفصل بالمعطوف الذي هو المصدقات بين الموصول والصلة على هذا التقدير ولكنه معطوف على مجموع

ان اتحدا في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ وعلى اسم يشبهه

المصدقين والمصدقات كأنه قيل ان الذين تصدقوا وأقرضوا على أن يكون الذين
اصدقوا اسما للمذكرين والمؤنثات أو اعتراض بين ان وخبرها أو مستأنف (قوله
وبالعكس) جعل منه ابن مالك في شرح الكافية قوله تعالى يخرج الحي من الميت
ومخرج الميت من الحي وليس ما ذهب اليه متعينا بل هو مرجوح قال الزمخشري
مخرج عطف على فالق ويخرج الحي من الميت جملة مبينة لفالق الحب والنوى لان
فلقهما من جنس اخراج الحي من الميت لان النامي كالحيوان انتهى وعند هذا
يترجح بل يتعين بمقتضى علم المعاني عطف مخرج على فالق الحب والنوى لا على
يخرج لعدم صلاحيته لتبيين فالق الحب والنوى بقي انه على تقدير كون ومخرج
عطفا على يخرج يكون من عطف المفرد الذي هو الاسم على الجملة لان جملة
يخرج خبر ثان لان الله ويحتاج لاعتذار المرادي السابق لكن كان ينبغي أن ينص
على ذلك وقد صرح في الارتشاف بعطف الجملة الاسمية على المفرد ومثله بقوله
تعالى بياتا أو هم قائلون وقال السيوطي في الهمع يعطف المفرد على الجملة وبالعكس
ومثل الاول في شرحه بقوله تعالى دعانا لجنبه قاعدا أو قائما فقال فقاعدا عطف على
لجنبه لانه حال انتهى وفيه نظر لا يخفى وعد في المغني من الجمل التي لها محل الجملة
التابعة لمفرد وقال انها ثلاثة أنواع أحدها المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه
ذاهب ان قدرت الواو عاطفة (قوله وعطف الاسمية على الفعلية وبالعكس) ذكر
في المغني ثلاثة أقوال الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال
في مثل قام زيد وعمرو أكرمته ان نصب عمرو أرجح لان تناسب الجملتين
المتعاطفتين أولى من تخالفهما والمنع مطلقا والثالث لابي علي انه يجوز في الواو
فقط قال وأضعف الثلاثة القول الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره (قوله
والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير فاصل ضعيف) كمررت برجل سواء
والعدم أي مستو هو والعدم فان فصل جاز من غير ضعف وأحسن الفصل الفصل
بالتوكيد بالضمير المنفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم وأقله الفصل بلا بين العاطف
والمعطوف نحو ما أشركنا ولا آباؤنا خلافا للمكي حيث جعل الآية من العطف
من غير فصل وكأنه يظن أنه يشترط تقديم الفاصل على حرف العطف ويعطف
على الظاهر والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط كقام زيد وعمرو و
واياك والاسد وجمعناكم والاولين وانما اشترط في العطف على المرفوع المتصل
الفاصل لانه كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى فلو عطف عليه كان كالعطف
على بعض حروف الكلمة وبالفصل بالتوكيد يظهر استقلاله وبغيره بطول
الكلام وبطوله يستغني عما هو الواجب نحو حضر القاضي امرأة والحافظ وعورة

وبالعكس وعطف الاسمية
على الفعلية وبالعكس
والعطف على الضمير المرفوع
المتصل من غير فاصل ضعيف
ولا يجب اعادة الخافض على
اذا أريد العطف
الضمير المجرور

العشيرة بالنصب ومنه يعلم ان الاصل الفصل بالتوكيد بالضمير المنفصل (قوله كما قال ابن مالك وجماعة) اختاره أبو حيان وقال ينبغي أن يتقيد بان يكون الحرف ليس مختصا بجر الضمير احترازا من الضمير المجرور بلولا فانه لا يجوز عطف الظاهر عليه بالجر (قوله خلافا للجمهور) أى جمهور البصريين واحتجوا بان ضمير الجر شبيه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف كالتنوين وبان حق المتعاطفين أن يصلحا لحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف عليه وأجاب ابن مالك بان شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه كالتنوين ولا يمنع منهما باجماع وان الحلول لو كان شرطا لم يجز رب رجل وأخيه وكل شاة وسخلتها بدرهم وأجاب ابنه عن الاول بأن البدل فى نية تكرار العامل فاتباعه الضمير المجرور فى الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل فى قوة المصرح معه بالعامل وأجاب بعضهم بان البدل هو المبدل منه فى المعنى وكذا التوكيد الا التوكيد بالنفس والعين لما تقرر فيهما فى بابه وفرق الحريرى بين المنع هنا وجواز العطف على الضمير المرفوع والمنصوب بلا تكرير بانهما لما جاز عطفهما على الاسم الظاهر جاز عطفه عليهما وكان مراده عطف المنصوب بعد فصله الجائز والمجرور لا يفصل

﴿البدل﴾

(قوله وهو تابع الخ) هذا معناه الاصطلاحى وأما فى اللغة فمعناه العوض وفى التنزيل عسى ربنا أن يبدلنا خيرا منها (قوله ومعطوف بلا) أى بعد الايجاب ولذا أعاد الباء فى قوله وبل لئلا يتوهم رجوع قوله بعد نفى للا لكن اعادتها مع لكن تقتضى ان لكن يعطف بها بعد الاثبات ولا تعطف المفردات فى الاثبات الا على قول الكوفيين والحاصل أن قوله مقصود يخرج المعطوف بلا بعد الايجاب وبل ولكن بعد النفى أما الاول فلان الحكم السابق منفى عن التابع وأما الاخران فلان الحكم السابق منفى والمقصود به انما هو الاول (قوله بقية أحرف العطف) ومنها المعطوف ببل بعد الايجاب (قوله ولهذا يقولون البدل فى حكم تكرار العامل) اعلم أن هذه المسئلة مسئلة ذات خلاف وان أوهم كلامه الاتفاق عليها وخلاصة القول فيها انه على نية تكرار العامل وهو قول أكثر النحويين وحجتهم ان العرب قد تذكر العامل فى بعض المواضع واختلف هؤلاء هل تصرح به العرب مطلقا أو بشرط كونه جارا على مذهبين أحدهما انهم يصرحون به مطلقا ولكن ذلك كثير حيث يكون جارا نحو قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة كما أرادوا

كما قال ابن مالك وجماعة خلافا للجمهور قال جدى رحمه الله والشواهد لما ثابتة كثيرة والاحتمالات لا تنفى الظهور فلا يندفع اذ المسئلة ليست قطعية فلينفى المصير اليه ورفض القياس اذا صحت للقوى

(و) الخامس منها (البدل وهو تابع مقصود بالحكم) المنسوب الى متبوعه اثباتا أو نفيا (بلا واسطة) فخرج بمقصود غيره من نعت وتوكيد وعطف بيان فانها متممات للمقصود بالحكم ومعطوف بلا وبل بعد نفى وبلكن وبنفى الواسطة المقصود بها وهو المعطوف ببقية أحرف العطف والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولهذا يقولون البدل فى حكم تكرار العامل

أن يخز وامنها من غم ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون وقليل اذا كان غير جار وأمن الالباس نحو قوله يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم أجرا والثاني انه انما يذكر اذا كان جاريا ونحو اتبعوا من لا يسألكم أجرا من باب التوكيد لا من باب البدل واذا علمت ذلك عرفت ما في قول شرح التوضيح في باب الاشتغال ان عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره ولهذا امتنع زيد اضربت عمرا أخاه بالرفع والنصب وانما هو تقديري معنوي وان لم يكن من بدل المفرد وما في قوله هنا الماثل لبدل الظاهر من الضمير المفرد للاعادة بقوله تعالى تكون لنا عيدا الاولنا وآخرنا أولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذا أعيد اللام مع البدل لان كلامه أولا يقتضي انه لا يلفظ بالعامل بالفعل وهو يخالف كلامه ثانيا وقوله والا لم يكن من بدل المفرد لا يخلو عن نظر فقد صرحوا في التوكيد اللفظي بان نحو قمت قمت من توكيد الضمير فقط كامر وكلامه ثانيا يقتضي انه يلفظ به بالفعل وهو الحق لكن تخصيصه بعامل القول وتخصيص الجار باللام لم يذهب اليه أحد هذا وقال ايضا وقولهم البدل في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود اليه انتهى وفي المفصل قولهم في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التوكيد والصفة في كونهما تتمة لما يتبعانه لا انهم يعنون اهدار الاول واطراحه فلا يمتنع ابدال الضمير المنصوب من المجرور في علمهم لوجود العائد حسا وانما يلزم الخلو منه لو كان المبدل منه مهدرا بالكلية لكن خالف هذا في الكشاف في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما أمرتني به ان اعبدوا الله فقال يمتنع أن تكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام ضمير الموصول فقلت الا ما أمرتني بان اعبدوا الله بقي الموصول بلا عائد عليه من صلته انتهى وقال في التسهيل والاكثر كون البدل معتمدا عليه وقد يكون في حكم الملغى انتهى وقال المصنف في الجامع بعد قوله وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة فمن ثم كان هو المعتمد كهند حسنها فاتن ونحو * كانه * ماحاجبيه معين بسواد * مؤول انتهى وقال في التذكرة سلكت العرب في المبدل منه مسلكين أحدهما انه ليس في تقدير الطرح ولذلك أخبر عنه بعد أن أبدل منه نحو

ان السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب

غدوها بدل اشتمال وما أنسانيه الا الشيطان أن أذكره * كانه * ماحاجبيه معين بسواد * وتقول الذي مررت به أبي عبد الله ولو فرضت اطراح الاول لخلت الصلة

من عائدو أما ملوكهم عدم الاعتداد به فى قولهم فى الغلط مررت برجل حمار لانه لم يقصد بالخبر انتهى ومن خطه نقلت وفيه تصريح بأن ماعدا بدل الغلط ليس فى تقدير الطرح وقوله ماحاجبيه الخ من ابيات الكتاب وصدره * وكانه لهق السراة كأنه * يصف ثور وحش أبيض السراة وهى اعلا الظهر اسفع ماحول عينيه وما فى قوله ماحاجبيه زائدة وقوله معين خبر عن حاجبيه وهو بدل من الهاء المنصوبة فى كانه وفى ذلك مراعاة المبدل منه والا لقال معينان وأراد بنحو ماروعى فيه ذلك كقوله ان السيوف الخ وتأويله أما فكانه ماحاجبيه الخ فلان ماهو مثنى فى البدن يجوز افراد خبره وصفته على المعنى وتثنيته على اللفظ ومن الافراد قوله بها العينان تنهل * أولان معين مصدر كممزق فى قوله تعالى ومزقناهم كل ممزق واذا اخبر بالمصدر كان موحدا وأما ان السيوف الخ فلان نصب غدوّها ورواحها على الظرف كخفوق النجم وكانه قال ان السيوف وقت غدوّها ورواحها وهذا الذى مشى عليه فى الجامع هو رأى ابن عصفور وادّعى انه لم يجئ ظاهره الاعتماد على المبدل منه الا هذان البيتان والحق ان المسلكين فيما عدا بدل الغلط ومثال ماسلكت به مسلك الطرح قولهم ان زيدا عينه حسنة وان هندا حقها فاتر بنصب العين والجفن فأنث الخبر فى الاول وذكر فى الثانى لان المعتمد عليه هو البدل والمبدل منه فى تقدير الطرح وبذلك يجمع بين كلامى الكشاف والوقوف عند أحدهما قصور كما وقع للسعد وأبى حيان ففى المطول فى آخر بحث بيان المسند اليه لانسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه ألا ترى الى ماذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لامعنى لقولنا وجعلوا لله الجن انتهى وقال أبو حيان ماأجازه لايجوز وعلل ذلك بأن شرط البدل ان يكون على نية تكرار العامل على اشهر القولين او معمولا للعامل فى المبدل منه على قول وذلك لايصلح هنا اذ لايصح ان يجعل الجن محل شركاء انتهى وقد عرفت ان كلام صاحب الكشاف فى هذه القاعدة مضطرب لبنائه القول فى بعض المواضع على احد المسلكين السابقين وفى بعض آخر على المسلك الثانى هكذا ينبغى ان يحرر المقام (قوله وهو ستة اقسام) قال ابو حيان ذكر بعضهم بدل كل من بعض نحو لقيته غدوة يوم الجمعة لان يوم الجمعة لايكون ظرفا ثانيا لان العامل لايعمل فى نوع من المعمولات الا فى واحد منه الا على طريق الاتساع ولايكون غلطا لان اللقى لايكون فى كل اليوم بل فى بعضه وقال السيوطى قد وجدت له شاهدا فى التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيأ جنات عدن (قوله وهو ما كان مدلوله مدلول الاوّل) فيه نظر والظاهر

(وهو ستة أقسام) احدها (بدل كل) من كل وهو ما (كان مدلوله مدلول الاوّل) وجاءنى (نحو مفاز) احدائق) زيد أخوك ويسماه ابن مالك البدل المطابق لوجوده

وهو ما كان ماصدقه ماصدق الاول اذ المدلول مختلف الا أن يقال أراد بالمدلول
الماصدق قال الجلال المحلى فى شرح جمع الجوامع فى مسئلة حدوث الموضوعات
اللغوية واطلاق المدلول على الماصدق شائع والاصل اطلاقه على المفهوم وهو
ما وضع له اللفظ انتهى ويوافق الاصل ما قيل ان الفرق بين المدلول والمفهوم والمعنى
اعتبارى باعتبار دلالة اللفظ على ما وضع له وفهمه منه وعنايته أى قصده منه
واعترض أيضا القول باتحاد الماصدق فى هذا البدل بنحو جاء زيد أخوك قال
لانهما ليسا متحدين فى ماصدقاتهما اذ ليس لزيد ماصدق عليه وقال الاولى أن يقال
ان بدل الكل من الكل ما اتحد فيه البدل والمبدل منه فى الوجود فان زيدا وأخاك
موجودان بوجود واحد انتهى وفيه نظر لان المراد من الماصدق الذات ولا يختص
بما يكون كليا ولا شك ان زيدا وأخاك يتحدان فى الذات الجامعة لهما ويؤيده
أنهم لابد فى المبتدا والخبران يتحدا ماصدقا و يختلفا مفهوما وهو شامل لمثل زيد
[illegible] عبر فى المطول بالاتحاد فى الذات فقال فى تعريف بدل الكل من الكل
[illegible] انه عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين انتهى ثم
[illegible] ان بدل [illegible] تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من [illegible] ن اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل
دون البعض لان ماصد [illegible] اثنين عين ماصدق عليه الهين انتهى وهو صريح
فى أن الماصدق بمعنى ال[illegible] لة المبدل منه والبدل فى هذا القسم كالمبتدا
والخبر [illegible] الا يطلق عليه [illegible]) وهو اسم لله تعالى نحو الى صراط العزيز
الحم[illegible] فى قراءة الجر فا[illegible] مر يا العزيز بدل مطابق ولا يقال بدل كل من
كل اذ كل انما يقال فيما يتجزأ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا (قوله
على الصحيح) ومذهب الك[illegible] هشام انه لا يقع الا على ما دون النصف واه‍ذا
[illegible] أن يقال بعض الرجلين [illegible] أحدهما قال المصنف فى الحواشى لما لم يقع
[illegible] فى عرف الناس مطلقا الا على الاقل من النصف خصه الكسائى
[illegible] به ورد بقوله

دانيت أروى والديون تقضى * فمطلت بعضا وأدت بعضا

[illegible] انا ذلك فى التنزيل قال الله سبحانه أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون
ببعض وعكس هذه المسئلة انه لو وقع سائر فى حديث وفارق سائرهن مطلقا على
الباقى الا كثر قال بعض العلماء باختصاصه بذلك وهو مردود لانه من السؤر وهو
البقية وفى الحديث واذا شربتم فأسئروا ولو عمل بظاهر الاشتقاق و بهذا الحديث
على عكس هذا المذهب لشى فى الظاهر والحق عدم الاختصاص مطلقا وقال الآخر

فيما لا يطلق عليه كل ولا
يحتاج الى تعبير بعود الى
المبدل منه كالجملة التى
هى عين المبتدا (و) ثانيها
بدل (بعض) من كل وهو
ما كان مدلوله بعض مدلول
الاول سواء كان ذلك
البعض نصفا أو اقل ام
اكثر على الصحيح

اذا احتملت رأسي وفي الرأس أكثري * وغودر عند الملتقى ثم سائري
واعلم انه اختلف في موضع هل هو من بدل الكل أو البعض او الاضراب أو ليس
من باب البدل البتة وهو قوله عز وجل قم الليل الا قليلا نصفه فقال ابن خروف
نصفه بدل من قليلا بدل كل من كل وكأنه قيل قم الليل الا نصفه وذلك لانه
سمى النصف قليلا والقليل مبهم فبينه بالنصف فضمير نصفه لليل قال المصنف
لان بدل الكل لا يحتاج الى ضمير انتهى والضميران بعده للنصف واستدل بالآية
على استثناء النصف قال ولو أعيد الضميران الآخران لليل لزم أن يقوم أكثر
الليل ورده ابن عصفور عليه فقال ضمير نصفه للقليل وهو بدل بعض من كل وان كان
القليل مبهما لان القليل قد تعين بالعادة أي قم ما يسمى في العرف قليلا قال والا
فمن قام نصف الليل لا يقال قام القليل ورد ابن الصائغ على ابن عصفور فقال
ان أراد ان العادة عينت القليل مقدارا محدودا كالثلث فقط أو الربع فقط
فباطل وان أراد ما يقع عليه القليل فلا وجه لبيانه بالنصف لانه لو قيل أكلت قليلا
من الرغيف نصفه أي نصف القليل لم يكن له معنى لأن ذلك النصف قليل أيضا قال
بل النصف بدل من الليل بدل اضراب وابن خروف يجيزه وقال الابدي الواجب
عندي ان يكون النصف لا يطلق عليه انه قليل أ... يكون نصفه مفعولا بتقدير قم
نصفه قال أبو حيان وفيه نظر لانه يكون أمر أولا بقيام الكثير ثم قيل قم النصف
أو انقص منه أو زد عليه وذلك مخالف للامر الاول فيكون ناسخا له والناسخ لا بد
من تراخيه عن المنسوخ كما ثبت في أصول الفقه وأعرب السمين نصفه بدل بعض
من الليل وبه قال الزجاج (قوله ولا بد من اتصاله الخ) هذا ما ذهب اليه
أكثر النحويين ومشى عليه المصنف في المغني والتوضيح وقال ابن مالك في الكافية
الصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه وظاهر كلام التسهيل
انه لا بد من الضمير أو ما يقوم مقامه كالالف واللام لكن مثل لما يقوم مقامه
ببدل الاشتمال وسيأتي في كلام الشارح (قوله نحو ولله على الناس الخ) مر
الكلام على هذه الآية في باب اعمال المصدر فلا تغفل عنه (قوله فهو عام أريد به
خاص) فهو لفظ مستعمل في بعض مدلوله فعمومه ليس مرادا لا تناولا ولا حكما
ولهذا كان مجازا بخلاف العام المخصوص فهو لفظ أريد به معناه مخرجا منه
بعضه فعمومه مراد تناولا لا حكما ولهذا كان حقيقة وتحقيق ذلك يطلب من جمع
الجوامع الاصول وشروحه ولكون الاول مجازا احتاج الى قرينة ولهذا بينها ابن
برهان بقوله لان الله الخ فتدبر (قوله لملازمتها للاضافة) اما لفظا أو نية ولهذا حكى
سيبويه مررت بكل قائما فلولا انه معرفة ما جاز نصب الحال عنه كذا قيل وفيه ان

ولا بد من اتصاله بضمير يعود
الى المبدل منه مذكور
كأكلت الرغيف نصفه أو
ثلثه او مقدر (نحو) ولله
على الناس حج البيت (من
استطاع اليه سبيلا) أي
منهم فمن بدل بعض من
الناس لان المستطيع بعض
الناس لا كلهم وقال ابن
برهان بدل كل والمراد
بالناس المستطيع فهو
عام أريد به خاص لان الله
لا يكلف الحج من لا يستطيع
ويمتنع ادخال أل على كل
وبعض وهو مذهب الجمهور
لملازمتهما للاضافة وهي
لا تجامع ال كما س

وأجازه الاخفش والفارسى (و) ثالثها (بدل اشتمال) وهو ما كان بينه و بين الاول ملابسة أى تعلق بغير الكلية والجزئية وأمره فى الضمير كأمر بدل بعض من كل (نحو) يسألونك عن الشهر الحرام (قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر الابسته له بوقوعه فيه ونحو قتل اصحاب الاخدود النار أى فيه أو الاصل ناره ثم نابت أل عن الضمير وشرط صحته امكان فهم معناه عند حذفه وحسن الكلام بتقدير حذفه ولهذا جعل نحو أعجبنى زيد اخوه بدل اضراب اذ لا يمكن فهم المعنى عند حذفه وامتنع نحو أسرجت زيدا دابته لانه وان فهم معناه عند الحذف لا يحسن استعماله بل لا يستعمل وبتقدير ورود مثله يحمل على الغلط أو نحوه (و) رابعها بدل (اضراب) وهو ما يقصد ذكر متبوعه كما يقصد ذكره ولا علاقة بينهما ويسمى بدل البداء لان المتكلم يخبر بشئ ثم يبدو له أن يخبر آخر من غير ابطال للاول ونفاه بعضهم وادعى أن ما استدلوا به على ثبوته محمول على اضمار بل (و) خامسها بدل (غلط) وهو ما لا يقصد متبوعه بل سبق اليه اللسان وخصه بعضهم بالشعر قال يجوز وقوعه فيه دون النثر وعكس بعضهم لان الشعر انما يقع عن تروّ وفكر ونفاه بعضهم مطلقا وادعى انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه ومذهب سيبويه والاكثرين

صاحب الحال قد يكون نكرة من غير مسوغ نحو عليه مائة بيضا وصلى وراءه رجال قياما (قوله وأجازه الاخفش والفارسى) حكى الاخفش مررت بهم كلا بالنصب على الحال فهو دليل على تنكيره (قوله أى تعلق بغير الكلية والجزئية) أى اما باشتمال الاول على الثانى نحو أعجبنى زيد علمه أو باشتمال الثانى على الاول نحو زيد ثوبه أو باشتمال العامل على الثانى بمعنى تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره فما قاله أعم من الاقتصار فى بيان الاشتمال على بعض الاوجه المذكورة وخرج بغير الكلية بدل كل من كل وبقوله والجزئية بدل بعض من كل وذكر الدمامينى بعد أن ذكر الخلاف فى المشتمل فى بدل الاشتمال هل هو الاول أو الثانى أو العامل قال قال المصنف الاول هو الصحيح لان الثانى والثالث لا يطردان لان من بدل الاشتمال أعجبنى زيد فصاحته وكلامه وكرهت زيدا ضجره وسائنى خالد تبرمه والثانى فى هذه وامثالها غير مشتمل على الاول فلم يطرد كون الثانى مشتملا وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لان من بدل الاشتمال يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه والعامل ليس مشتملا على بدل الاشتمال ثم قال فى آخر كلام عن الرضى بخلاف نحو ضربت زيدا عبده فانه بدل غلط لان ضربت زيدا مفيد غير محتاج الى شئ آخر ولا تقول فى بدل الاشتمال قتل الامير سيافه وبنى الامير وكلاؤه لان شرط بدل الاشتمال أن لا يستفاد من المبدل منه معينا بل تبقى النفس متشوقة الى البيان للاجمال الذى فيه وهنا الاول غير محتمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه وكذا فى امثاله ولا يجوز مثل هذه الابدال أصلا انتهى ويرد عليه ان الاول لم يشتمل على الثانى فى سلب زيد ثوبه بل الثانى اشتمل على الاول لان الثوب اشتمل على لابسه الا أن يقال ان الاول اشتمل على الثانى بطريق التمليك وقوله وأما عدم اطراد الثالث فظاهر لان الخ فيه نظر لما تقدم من أن معنى اشتماله عليه تعلقه به وان تعلق فى اللفظ بغيره (قوله ونحو قتل أصحاب الاخدود) ذهب الاخفش وتبعه ابن الطراوة الى أن النار بدل كل من كل عبر بالاخدود عن النار لما كانت مشتملة عليها كقولهم عفيف الازار وقال ابن هشام الاولى أن يكون على حذف مضاف أى اخدود النار وقال ابن خروف هو بدل اضراب قاله المرادى (قوله ونفاه بعضهم مطلقا وادعى الخ) هو خطاب وادعى ابو محمد بن السيد انه وجده فى قول ذى الرمة

لمياء فى شفتيها حوة لعس * وفى اللثات وفى أنيابها شنب

جوازه مطلقا (و) سادسها بدل (نسيان) وهو ما قصد متبوعه ثم تبين فساد قصده (نحو تصدقت بدرهم دينار) هذا يصلح مثالا للثلاثة الاخيرة اذ يحتمل ان يكون المتكلم قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم أضرب عنه الى الاخبار بالتصدق بالدينار وجعل الاول فى حكم المتروك فيكون بدل اضراب وهذا معنى قوله (بحسب قصد الاول والثانى) وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدينار فسبق لسانه الى الدرهم فيكون بدل غلط أى بدلا من اللفظ الذى ذكر غلطا وهو المبدل منه وهذا معنى قوله (أو الثانى وسبق اللسان) الى الاول وان يكون قصد الاخبار بالتصدق بالدرهم ثم تبين له ان الصواب الاخبار بالتصدق بالدينار لظهور الخطأ فى القصد الاول فيكون بدل نسيان أى بدل شئ ذكر نسيانا وهذا معنى قوله (أو الاول وتبين الخطأ) فى قصده والاحسن أن يعطف التابع فى هذه الثلاثة ببل فيكون من عطف النسق

(تتمة) اعلم أن البدل يوافق متبوعه فى واحد من أوجه الاعراب مطلقا ... فى واحد من التذكير (قوله والافراد وضدهما بجملة ان كان بدل كل ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع لكون أحدهما مصدرا أو قصد به التفصيل ويخالف فى التعريف والاظهار وضدهما فتبدل المعرفة من مثلها ومن النكرة والنكرة من مثلها ومن المعرفة لكن ان اتحد اللفظ فى ابدال النكرة من مثلها اشترط أن يكون مع الثانى زيادة بيان

قال فاعس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللعس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير والتقدير فى شفتيها حوة وفى اللثات لعس وفى انيابها شنب (قوله جوازه مطلقا) أى نثرا ونظما (قوله فى واحد من أوجه الاعراب مطلقا) أى سواء كان بدل كل من كل أم غيره (قوله بأن يكون أحدهما مصدرا) نحو مثنا زا حدائق وأعنابا قاله أبو حيان قال الدماميني وفيه نظر لان المراد المطابقة فى المعنى والمصدر يشتمل على الاثنين والجماعة فالذلك ابدل الجمعان منه (قوله أو قصد به التفصيل) كقوله فى الحديث أذن لها بنفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف قال الدماميني وقد يقال المطابقة حاصلة مع التفصيل أيضا فان البدل ليس واحدا من شقى التفصيل وانما هو مجموعهما وهو مطابق الاترى ان قوله نفس فى الشتاء ليس على انفراده بدل من نفسين وانما البدل هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه وهما متطابقان من حيث هما اثنان والمبدل منه كذلك غير ان هنا بحثا وهو انه اذا كان مجموعهما هو البدل فما هو العامل فى كل منهما مع انه بمفرده غير بدل وهذا فى البدل كقولهم فى الخبر الرمان حلو حامض انتهى أقول قدمر فى باب الخبر الجواب وحاصله ان المعمول فى الحقيقة مجموعهما لكنه من حيث هو معمول لا يمكن ظهور أثر العامل فيه وظهوره فى أحدهما دون الآخر تحكم فظهر فى كل منهما دفعا للتحكم (قوله فتبدل المعرفة من مثلها) نحو الى صراط العزيز الحميد الله فى قراءة من جر (قوله ومن النكرة) نحو وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله (قوله والنكرة من مثلها) نحو مفازا حدائق وأعنابا (قوله ومن المعرفة) نحو لنسفعا بالناصية ناصية قال ابن الحاجب ان قيل لم حسن الجمع بين الناصية وناصية قلت ذكرت الاولى للتنصيص على ناصية المذكور وذكرت الثانية تنبيها بالصفة على علة السفع ليشمل بذلك ظاهرا كل ناصية هذه صفتها (قوله اشترط أن يكون مع الثانية زيادة بيان) كقراءة يعقوب كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها قال أبو الفتح ابدل الثانية من الاولى لأن فى الثانية ذكر سبب الجثو واقتضى كلامه انه لا يشترط فى ابدال النكرة من النكرة أن تكون موصوفة ولا فى ابدال النكرة من المعرفة ذلك واتحاد اللفظ وهو كذلك خلافا للكوفيين ولمن تبعهم فى ابدال النكرة من المعرفة فى اشتراط وصفها كالبغداديين والزمخشرى والجرجانى قالوا لان البدل للايضاح والشئ لا يوضح بما هو أخفى منه فلا تحصل فائدة بدون الصفة

(قوله كما فى ابدال الفعل من مثله) أى فانه يشترط فيه أن يكون مع الثانى زيادة بيان وهذا القيد ذكره فى التسهيل فقال ويبدل فعل من فعل موافق فى المعنى مع زيادة بيان انتهى ولم يعتبره فى غيره ولا تعرض له أبو حيان فى الارتشاف بنفى ولا اثبات والحق عدم اعتباره وأما اعتبار الموافقة فى المعنى فاعتبره غيره كابن معطى فقال وابدلوا الفعل من الفعل اذا كان بمعناه قال ابن الخباز انما يكون ذلك اذا ترادف اللفظان كقولك من يأتنى يمش الىّ أكرمه لان يمشى فى معنى يأتنى فان قلت من يأتنى يضحك أكرمه رفعت يضحك وجعلته حالا لانه ليس فى معنى يأتى انتهى والظاهر ان ذلك مبنى على أن بدل الفعل من الفعل بدل كل فقط والحق كما قال الشاطبى مجىء الاقسام كلها فيه حتى البعض ولا ينافيه اشتراط الضمير فى بدل الاشتمال والبعض لظهور ان ذلك خاص بالاسماء لتعذر عود الضمير على الافعال كما سيأتى عن شرح التوضيح وادّعاء السيوطى نفى الخلاف على عدمه وتعليله بقوله لان الفعل لا يتبعض فيه نظر لانه ان أراد ان لفظ الفعل لا يتبعض فالاسم كذلك وان أراد معناه فهو متصوّر فى معنى الفعل أى الحدث لا شبهة فى ان المصنف قال فى حواشى الالفية ينبغى أن يشترط لابدال الفعل من الفعل ما اشترط لعطف الفعل على الفعل وهو الاتحاد فى الزمان فقط دون الاتحاد فى النوع حتى يجوز ان جئتنى تمش الىّ أكرمك ومما يدل على أن البدل فى نحو يأتى أثاما يضاعف للفعل من الفعل لا الجملة من الجملة ظهور الجزم فى لفظه فاندفع قول الحفيد فى حواشى التوضيح انه من بدل الجملة من الجملة واعلم أن الاستاذ السيد الصفوى التزم انه لا يكون مضارع مرفوعا بتبعية على البدلية أو العطف أو غيرهما المضارع مرفوع لانه أجاب عما أورد على البيضاوى فى قوله أن يتزكى بدل من يؤتى فى قوله تعالى الذى يؤتى ماله يتزكى من ان البدل تابع والتابع كل ثان اعرب باعراب سابقه ويتزكى هنا ليس معربا باعراب يؤتى لان سبب الاعراب مؤثر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو التجرد فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا بأن المراد كل ثان اعرب باعراب سابقه لو لم يكن معربا بمقتضى الاعراب غير التبعية انتهى ويمكن أن يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وان كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد وفيه نظر (قوله ويبدل الظاهر من مثله) كما تقدم فى الامثلة (قوله ومن المضمر) نحو

على حالة لو أن فى القوم حاتما * على جوده لضن بالماء حاتم

فحاتم بالجر بدل من الهاء من جوده وهذا البيت دخله الخبن (قوله والمضمر من مثله) نحو [illegible] اياك وقال الكوفيون وابن مالك توكيد لا بدل قال ابن مالك لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من

كما فى ابدال الفعل من مثله
و يبدل الظاهر من مثله
ومن المضمر والمضمر من مثله

المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد باجماع فليكن المنصوب توكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل وأجاب الشاطبي بما نقله في شرح التوضيح ولا يخلو عن نظر ان تدبر وقال أبو حيان وقوم يبدل المضمر من مثله بدل كل كما تقدم بخلاف بدل بعض أو اشتمال فلا يجوز ثلث التفاحة أكلتها اياه وحسن الجارية أعجبني هو وأجازه قوم قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البدل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاول يمنع لانه تبقى بلا رابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز الا أنه يحتاج الى سماع انتهى وقوله لانه تبقى بلا رابط فيه ما تعرفه عن قريب (قوله وكذا من الظاهر عند الجمهور) نحو رأيت زيدا اياه (قوله لكن خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك) قال في الاوضح ولا يبدل مضمر من ظاهر ونحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع انتهى ومقتضاه الاطلاق في كل بدل وكذا عبارة التسهيل مطلقة حيث قال ولا يبدل مضمر من مضمر لكن في جمع الجوامع وشرحه ومنع ابن مالك بدل المضمر من الظاهر بدل كل قال لانه لم يسمع لا نظما ولا نثرا ولو سمع لكان توكيدا لا بدلا وأجازه الاصحاب نحو رأيت زيدا اياه وفي جواز بدل البعض والاشتمال خلاف فقيل يجوز نحو ثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمتنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدال مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع انتهى وفي شرح الالفية لابن الصائغ ومنعهما أي بدل الضمير من مثله ومن الظاهر ابن عصفور في البعض والاشتمال لخلو الجملة عن رابط نحو ثلث التفاحة أكلتها اياه وثلث التفاحة أكلت التفاحة اياه وحسن الجارية أعجبتها اياه وحسن الجارية أعجب الجارية اياه قال ابن الصائغ ولك ان تمثل بمستغن عن رابط نحو كسرت ثلث الخبزة فأكلتها اياه فاما ان لا يعلل المنع او يعلل بعلة عامة وتعليله انما يأتي على ان البدل على نية استئناف عامل لا يقوم الظاهر مقامه فان المذاهب فيه ثلاثة فلو قيل بان عامله العامل في المبدل أو غيره وقد ناب عامل المبتدا منابه حصل الربط على انه لو قيل بالاول أمكن أن يقال الربط حصل بان البعض والاشتمال داخلان في الاول على حد زيد نعم الرجل (قوله بدل كل) الا اذا أفاد الاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فان لم تفدها نحو رأيتك زيدا امتنع خلافا للاخفش لانه انما يجيء للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح واما قوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم فالذين خسروا مستأنف لا بدل من ضمير المخاطب وخرج ببدل كل بدل البعض والاشتمال فيبدل من الظاهر من غير شرط نحو * أوعدني بالسجن والاداهم *

رجلي *

وكذا من الظاهر عند الجمهور ووافقهم في شرح الشذور ولكنه خالفهم في الاوضح تبعا لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل الا اذا أفاد الاحاطة

وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد قال في الجامع ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو بشر من ذلكم النار ويجب ان تتبع متعددا ولم يف به نحو اتقوا الموبقات الشرك

رجلي * وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر (قوله وتبدل الجملة من مثلها) اى بدل بعض من كل كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين واشتمال كقوله * أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وغلط نحو قم اقعد قال في شرح التوضيح وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها وتقدم آخر عطف البيان ما في جواز كون البدل جملة من الخلاف (قوله ومن المفرد) قيده في شرح التوضيح ببدل كل من كل كقوله

الى الله أشكو بالمدينة حاجة * و بالشام اخرى كيف يلتقيان

وفي شرح الالفية للفارضي انه بدل اشتمال ﴿تتمة﴾ بقي ابدال الفعل من اسم يشبهه والعكس وابدال المفرد من الجملة وابدال الحرف من مثله اما الاول فقد رأيته في كلام المصنف في الحواشي قال وينبغي ان يجوز ابدال الاسم من الفعل وبالعكس كما جاز العطف نحو زيد متقي يخاف الله او يخاف الله متق انتهى وكون هذا من ابدال الفعل لا الجملة يعلم مما مر في العطف واما الثاني فقال ابو حيان في البحر أن قيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لانها في معنى المفرد اي جعله مستقيما قيما واما الثالث فقد قال الشهاب القاسمي انهم سكتوا عنه واقول قد ذكره سيبويه وجعل منه أيعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فجعل ان الثانية بدلا من الاولى لا توكيدا كما قال غيره وقال في كتابه في القرآن في انه من عمل منكم سوءا الآية يشبه ان تكون الفاء زائدة كزيادة ما وأن بعدها بدل من التي قبلها واما ابان الكسر وجعل الفاء جزاء (قوله قال في الجامع ويجوز قطع البدل) أي سواء فصل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة أو عدد نحو بني الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله الحديث أو لم يفصل به شئ نحو مررت بزيد أخوك نص سيبويه والاخفش ومنه بشر من ذلكم النار واقتصر في التسهيل على القطع في الفصل فقال وما فصل به مذكور وكان وافيا ففيه البدل والقطع وان كان غير واف تعين قطعه ان لم ينو محذوف انتهى ومسئلة جواز قطع البدل عزيزة حتى ان بعضهم في باب العلم أنكر انه يقطع وقال المعروف انما هو قطع النعوت وتقدم ذلك في بابه (قوله ويحسن مع الفصل) قضية كلام الارتشاف وستأتي عبارته ان هذا في غير البدل الذي فصل به ما قبله أما هو فيحسن مطلقا وتبعه السيوطي في جمع الجوامع فقال ويجوز القطع فيما فصل به جمع أو عدد وكذا غيره وقيل يقبح ما لم يطل الكلام (قوله مع الفصل) اى بين البدل والمبدل كما في المثال فانه فصل بينهما بقوله من ذلكم (قوله ويجب ان تتبع الخ) لم يذكر هذا السيوطي في جمع الجوامع وهو

عجيب فانه ملخص من التسهيل والارتشاف وقد أسقطت عبارة التسهيل وقال في الارتشاف ويجوز فيما فصل به جمع أو عدد الاتباع والقطع ان كان وافيا بالمفصل وان لم يف بان لا ينطبق عليه اسم المفصل قطعت فتقول مررت برجال زيد وعمرو وبثلاثة بكر وخالد أي منهم وليس من شرط القطع التفصيل بل يجوز في مررت بزيد أخيك أن تقطع فتقول أخوك نص عليه سيبويه والاخفش وهو قبيح عند بعضهم الا ان طال نحو بشر من ذلكم النار فان جاء جمع وتبعه ما ليس وافيا فيؤول الجمع على انه متجوز فيه واتبع على الاثنين أو اعتقد محذوف يعني به وبالمذكور الاطلاق على الجمع وذلك نحو قوله

توهمت آيات لها فعرفتها * لستة أعوام وذا العام سابع
رمادا ككحل العين لأيا أبينه * ونؤيا كجذم الحوض أثلم خاشع

يروى برفع رماد ونؤى على القطع من آيات أى منها رماد ونؤى وبنصبهما على تأويل آيات بمعنى آيتين فيكون قد طابق أو على اقرار آيات على الجمعية وتقدير محذوف يصح به الاتباع أى رمادا ونؤيا وأثفية انتهى تلخيص بتصرف أوله بحذف الامثلة وفيه شرح لكلام التسهيل في مسئلة وجوب القطع واذا علمت ذلك علمت أن وجوب القطع في اتقوا الموبقات ونحوه انما هو حيث لم ينو معطوف يحصل بانضمامه للمذكور الوفاء بمطابقة المبدل منه وان نوى جاز البدل كانه قيل وأخواتهما الا ان الموبقات سبع كما جاء في حديث آخر واقتصر على هاتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب وجاء في حديث اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر وروى بالرفع على القطع وبالنصب على البدل ونية معطوف محذوف ﴿تنبيهان﴾ الاول الاحسن أن لا يفصل بين البدل والمبدل منه وقد يفصل بالظرف والصفة ومعمول الفعل نحو أكلت الرغيف في اليوم ثلثه وقام زيد الظريف أخوك وقال تعالى قم الليل الا قليلا نصفه * الثاني يجوز البدل من البدل قال شيخنا العلامة الغنيمي واستشكله شيخنا العلامة محمد النحريري بان مقتضى كونه بدلا أن يكون هو المقصود بالحكم ومقتضى كونه مبدلا منه عكس ذلك وكون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود مما لا يصح وأجاب عن ذلك بعض طلبته ارتجالا بانه لا مانع من كون الشئ الواحد مقصودا غير مقصود باعتبارين فباعتبار كونه بدلا مقصود وباعتبار كونه مبدلا منه غير مقصود ويجوز تعدد الابدال على ما قال الزمخشري في تفسير سورة غافر في الكلام على قوله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم الآية واعترضه أبو حيان فقال وقوله انها كلها ابدال فيه تكرر الابدال أما بدل البداء فقد تكررت فيه الابدال وأما غيره فلا نص عن أحد

﴿باب﴾ في ذكر حكم ألفاظ العدد تذكيرا وتأنيثا

وهو ما وضع لكمية آحاد الأشياء قاله ابن الحاجب فالواحد عنده عدد ولغير الناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين وما وازن فاعلا جريين على القياس (العدد من ثلاثة الى تسعة) جار على خلاف القياس لأنه (يؤنث مع المذكر ويذكر مع المؤنث) ولو مجازيا مفردا كان العدد (نحو) ثلاثة رجال وتسع نسوة و(سبع ليال وثمانية أيام) أو مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشرة امرأة (وكذا العشرة) تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (ان لم تركب) بأن كانت مفردة كعشرة رجال وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس وأما نحو من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها فعلى حذف مضاف أي عشر حسنات أمثالها ولولاه لقيل عشرة لأن المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير والتأنيث كما في الألفية والتسهيل ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء مع المذكر نحو وأربعة أشهر وعشرا وفي الحديث وأتبعه بست من شوال (وما دون الثلاثة)

النحو بين اعرفه في جواز التكرار فيها ومنعه وفي المغني في بحث اذ ولا نعرف ان البدل يتكرر الا في بدل الاضراب وناقش أبا حيان الدماميني في شرح الخزرجية عما من بجماعة ان ابن الحاجب قال في الامالي والأحسن في ذي الطول انه بدل ثان من البدل انتهى وفيه ان هذا انما يدل على جواز البدل من البدل لا على تكرر البدل لانه لم يقل بدل ثان من البدل منه فتأمل

﴿باب العدد﴾

(قوله فالواحد عنده عدد) أي بخلاف من قال كالحساب الواحد ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين فالواحد عندهم ليس بعدد بل مبدأ للعدد اذ ليس له حاشية سفلى (قوله لانه يؤنث مع المذكر الخ) قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته (قوله ولو مجازيا) كليال وأيام (قوله ولولا ذلك لقيل عشرة) كذا في التوضيح وفي اللازمة نظر لان بعضهم أجاب عن تذكير عشر بان الامثال حسنات وبعضهم بان المضاف اكتسب من المضاف اليه التأنيث (قوله حال مفرده) فان كان مفرده مذكرا أنث عدده وان كان مؤنثا ذكر فتقول ثلاثة اصطبلات وثلاثة حمامات اعتبارا بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين ثم المعتبر من حال المفرد ما يستحقه باعتبار ضميره لا حال لفظه ولا حال معناه وبسط ذلك في التوضيح (قوله ومحل ما ذكر اذا لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء) ظاهره ان اثباتها هو الارجح وبه صرح في شرح التوضيح وفيه ما تعرفه قريبا وانه لا فرق بين أن يكون المعدود الايام أو غيرها وكذا أطلق غير واحد منهم المصنف في الجامع وجعلوا من ذلك بني الاسلام على خمس أي اصول أو أركان وقيد الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله في كتابه المسمى ابراز الحكم من حديث رفع القلم ذلك بما اذا كان المعدود الايام خاصة دون ما سواها من المذكر وبنى على ذلك ان ما جاء في بعض كتب الفقهاء من لفظ رفع القلم عن ثلاث بغير هاء لا أصل له وانه يلزم من ظن تخرجه على حذف المعدود أن يكون حذف الهاء هو الافصح من ان الذي ثبت في جميع طرقه ثلاثة بالهاء وأطال في تقرير ذلك والحاصل انه اذا كان المعدود من الليالي والايام وحذف نحو سرت خمسا وأنت تريدهما او من الايام فقط نحو صمت خمسا لان الصوم لا يكون الا في الايام حذفت التاء في العدد أما في الاول فلتغليب الليالي على الايام على عكس قاعدة التغليب

من واحد واثنين (و) ماوازنه (فاعل) من ألفاظ العدد (كثالث ورابع) الى عاشر يجريان (على القياس) فيذكر ان مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث (دائما) مفردا كان العدد أو مركبا تقول فى المذكر واحد واثنان والجزء الثالث أو الخامس عشر أو السادس والعشرون وفى المؤنث واحدة واثنتان وثالثة والمقالة الرابعة أو الخامسة عشر أو السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ من اثنين فما فوق الى العشرة أربعة أحوال (فيفرد فاعل) عن الاضافة فيفيد حينئذ الاتصاف بمعناه مجردا كثالث ورابع ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة قال النابغة

توهمت آيات لها فعرفتها
لستة أعوام وذا العام سابع

(أو يضاف لما اشتق منه) فيفيد حينئذ أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير كرابع أربعة أى بعض جماعة منحصرة فى أربعة

من تغليب المذكر على المؤنث اذا عبر عنهما بلفظ واحد ومن اعاة السابق منهما اذا كان فى شئ يتعلق بهما كقولى بعد الهما وعندى عبيد بهما لخوه عندى ست بين جوار وعبيد وستة بين عبيد وجوار وتفصيل المقام يطلب من التسهيل وشروحه وفى المغنى ان المؤنث يغلب على المذكر فى هذه المسئلة وفى قولهم ضبعان فى تثنية ضبع وضبعان للمذكر اذلم يقولوا ضبعانان فلما غلبت الليالى على الايام وجعلت الايام تابعة لها اجرى على الايام حكم الليالى واما فى الثانى فلانه لما اليوم كأنه مندرج تحت الليلة وجزء منها فيدل عليه باسمها واذا كان الحكم لليالى فحذف التاء هو الموافق لكلام العرب وذكرها خارج عنه ولذا قال سيبويه ان اثباتها قد يجوز فى القياس ولم تجده فى كلام العرب وكلام الزمخشرى موافق له وما ذكره النووى من تجويز الوجهين عن العرب محل توقف واذا كان المعدود من غيرهما وجب مطابقة القاعدة من التذكير مع المعدود المؤنث والتأنيث مع المذكر ولا وجه لمخالفة ذلك لان وجه المخالفة مع الليالى والايام تغليب الليالى ومع الايام الاندراج الحكمى كما عرفت وتغليب المؤنث على المذكر ليس على القياس ولا يتصور الاندراج فى غير الايام فتدبر هذا ونقل الاستاذ الصفوى فى شرح كافية ابن الحاجب عن النووى انه نقل عن العلماء ان محل ذلك أيضا اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا قدم فيجوز حينئذ فى اسم العدد الحاق التاء وحذفها مع كل من المذكر والمؤنث وقال الصفوى فاحفظها فانها عزيزة وخرج عليها المحشى فى حواشى شرح الآجرومية قولها والمضارع ما كان فى أوله احدى الزوائد الاربع والزوائد جمع زائدة فكان القياس أحد الزوائد وشيخنا العلامة الغنيمى قول الهداية من كتب الحنفية فرائض الصلاة ستة وقال ولا يحل اقول الا كان القياس أن يقول ست لان الفرائض جمع فريضة لكن قاله على تأويله بالفروض الذى هو جمع فرض ولا اقول ابن الهمام هذا التأويل انما يكون حيث ورد عن العرب ما يخالف القياس فى باب العدد وليس الا ارتكابه فى عبارة المصنفين التى لم ترد عن العرب وأقول يكفى فى منازعة الصفوى فى هذا التقييد الذى لم يذكره ابن مالك فى التسهيل ولا أبو حيان فى الارتشاف ولا المصنف فى شئ من كتبه انى راجعت شرحه على مسلم فلم أر فيه غير التقييد الذى ذكره الشارح وغيره من كون التأنيث مع المذكر محله اذا ذكر المعدود وقال قد بسطت المسئلة فى تهذيب الاسماء واللغات وشرح المهذب فراجعتهما فلم أرفيهما زيادة على ما فى شرح مسلم الا عزو التقييد المذكور فى الشرح لطائفة من الأئمة (قوله بمعناه مجردا) أى عن الاتصال بالعشرة (قوله توهمت آيات الخ) معناه وقع فى وهمى أى ذهنى علامات المرأة فعرفت

وهذه الاضافة واجبة عند الجمهور كاضافة بعض الى كله (أو) يضاف (ما دونه) أي تحته من العدد فيفيد حينئذ معنى التصيير والتحويل كهذا رابع ثلاثة أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم وتتعين اضافته ان كان بمعنى الماضي والا جازت اضافته والنصب به كما قال (أو ينصب ما دونه) لكونه اسم فاعل حقيقة لكن بشرط الاعتماد على واحد مما مر في اسم الفاعل فيقال هذا رابع ثلاثة كما يقال هذا ضارب زيدا ويستثنى من الثلاثة ثان فلا تجوز اضافته لما دونه ولا اعماله نص عليه سيبويه واجازه الكسائي وحكاه عن العرب

﴿باب﴾

في ذكر موانع الصرف

اعلم ان الاسم ان اشبه الحرف بني وسمي غير متمكن والا أعرب وسمي متمكنا ثم المتمكن ان لم يشبه الفعل صرف وسمي امكن والا منع الصرف وسمي غير منصرف وغير امكن والمعتبر من شبه الفعل في منع الصرف ان يكون الاسم فيه فرعيتان احداهما لفظية والاخرى معنوية أو فرعية تقوم مقامهما لان في الفعل فرعيتين عن الاسم احداهما لفظية وهي اشتقاقه من المصدر والاخرى معنوية وهي افتقاره الى الفاعل والفاعل لا يكون الا اسما فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا اذا وجدت فيه الفرعيتان أو ما يقوم مقامهما وحينئذ يثقل كالفعل

العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع (قوله وهذه الاضافة) أي اضافته لا صله ولا يجوز عكس ذلك فلا يقال اثنين ثان ولا ثلاثة ثالث ومن هنا غلط الصفدي أبا تمام في قوله

وقد شفيت النفس من برحائها * أن صار بابك جاو مازيار
ثانيه في كبد السماء ولم يكن * كاثنين ثان اذ هما في الغار

وأجاب الجلال البلقيني بأن في الكلام تقديما وتأخيرا وتغليبا للتركيب وتغييرا والتقدير ولم يكن كثنين اذ هما في الغار ثان والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية أخرى وأجاب بعضهم بقوله أما الصفدي الغلط فغالط في واضح واعتراضه لنفسه فاضح وقد صد ناقص ذهنه عن الكلام في حل تركيب استاذ الادباء أبي تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كثاني اثنين والفرق ظاهر عند سمع عار عن الآفة اذ الاول تركيب جملة والثاني تركيب اضافة وظهور النون جعلهما كالشمس والنون

﴿باب موانع الصرف﴾

(قوله وسمي امكن) اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذ بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه (قوله كون الاسم فيه علتان الخ) أي من العلل التسع الآتية وخرج بذلك ما لو كان فيه علتان فأكثر راجعتان الى اللفظ كأذربيجان فلا يمنع من الصرف واما قول بعضهم انه احتراز عن أجيمال اذ فيه التصغير وهو فرع التكبير والجمع وهو فرع الافراد وجهتهما اللفظ وعن حائض وطامث لان فيهما التأنيث وهو فرع عن التذكير والوصف وهو فرع عن الموصوف ففيه نظر لان التصغير ليس من العلل المعتبرة والتأنيث راجع مطلقا الى اللفظ وليس من العلل ما يرجع للمعنى الا العلمية والوصفية (قوله وهي اشتقاقه من المصدر) هذا على قول البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وأما على قول الكوفيين ان المصدر مشتق من الفعل فالفرعية اللفظية التركيب لان الاسم كالمفرد لبساطة مدلوله والفعل كالمركب لأن مدلوله الحدث والزمان

فلا يدخله كسر ولا تنوين (موانع صرف الاسم) وتسمى عللا (تسعة) عند الجمهور وهي

وزن الفعل وهو فرع وزن
الاسم اذ وزن كل منهما
بخلاف الوزن الآخر فاذا وجد
في الاسم وزن الفعل كان
فرعا بالنسبة الى وزنه
والتركيب وهو فرع الافراد
والعجمة وهي فرع العربية
لاصالة لغة كل قوم عندهم
بالنسبة الى ما يأخذونه من
غيرها والتعريف وهو فرع
التنكير والعدل وهو فرع
المعدول عنه والوصف وهو
فرع الموصوف والجمع وهو
فرع الواحد وزيادة الالف
والنون وهي فرع المزيد
عليه والتأنيث وهو فرع
التذكير وتسمية كل واحدة
منها مانعا وعلة مجازا اذ كل منها جزء مانع و جزء علة والمانع التام والعلة التامة خارجا
انما هو مجموع اثنين منها او واحدة تقوم مقامهما وهذه التسع يجمعها * جمع ووزن وعدل وصف معرفة *
تركيب عجمة تأنيث زيادتها * وهو احسن مما في الشرح ومن قوله * (وزن المركب عجمة تعريفها *
عدل ووصف الجمع زد تأنيثا) لذكرها كلها بصرائح أسمائها من غير اشتقاق واشار الى أمثلتها على الترتيب
(كأحمد) فيه الوزن والعلمية (وأحمر) فيه الوزن والوصف (و بعلبك) فيه التركيب والعلمية (وابراهيم) فيه العجمة
والعلمية (وعمر) فيه العدل والعلمية (وأخر) بضم أوله وفتح ثانيه فيه العدل والوصف (ومساجد ودنانير) فيهما
الجمع اى صيغة منتهى الجموع (وسلمان) فيه العلمية وزيادة الالف والنون (وسكران) فيه الوصف والزيادة
(وفاطمة) فيه التأنيث بالتاء والعلمية (و) مثله (طلحة) وفائدة ذكره التنبيه على ان مسمى التأنيث يكون مذكرا
ايضا (وزينب) فيه العلمية والتأنيث المعنوى (وسلمى) فيه التأنيث بالالف المقصورة (وصحراء) فيه التأنيث بالالف
الممدودة ثم ان هذه الموانع قسمان ما يستقل بالمنع من الصرف من غير مجامعة مانع آخر وما لابد فيه من مجامعة
مانع آخر ثم ما فيه مانعان قسمان قسم يمتنع صرفه معرفة فقط وهو ما كانت العلمية احدى علتيه والأخرى
التركيب أو التأنيث أو العجمة او الزيادة أو وزن الفعل أو العدل وقسم يمتنع صرفه مطلقا وهو ما وضع صفة وكان
موازنا للفعل أو معدولا أو في آخره ألف ونون وقد شرع في بيانها بعد ذكرها اجمالا فقال (فألف التأنيث)
مطلقا كحبلى وأصدقاء (والجمع الذى لا نظير له في الآحاد) العربية أى لا مفرد على وزنه وهو ما أوله مفتوح
وثالثه ألف غير عوض بعدها حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن

(قوله فلا يدخله جر ولا تنوين) هل عدم دخولهما بطريق الاصالة أو عدم دخول التنوين بطريق الاصالة وعدم دخول الجر بطريق التبع فيه خلاف والتحقيق الثاني كما مر صدر الكتاب (قوله عند الجمهور) وقيل عشرة والعاشر الالف الزائدة في آخر العلم سواء كانت للالحاق كارطى أو التكثير كقبعثرى وقيل أحد عشر هذه العشرة والحادى عشر مراعاة الاصل نحو أحمر بعد التنكير وقيل العلل اثنان الحكاية والتركيب فالحكاية في وزن مع الوصف كأحمر أو مع العلمية كيزيد لانه كما لم يدخلهما كسر وتنوين قبل نقلهما من الفعلية لم يدخلهما بعد النقل وأما التركيب ففي البوقى كتركيب التأنيث مع العلمية وهكذا (قوله مجازا) لان لكل واحد مدخلا في العلية (قوله انما هو مجموع اثنين الخ) اذ بذلك يحصل الحكم وهو منع الصرف (قوله كمساجد ودنانير) أشار الى انه لا فرق في الجمع بين أن يكون بعد ألف تكسيره حرفان كمساجد او ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح (قوله والتأنيث المعنوى) أى الذى ليس علامته لفظية اذ التأنيث راجع الى اللفظ مطلقا والا اشكل على ما تقرر من ان ما فيه علتان لابد أن تكون احداهما راجعة الى اللفظ والاخرى الى المعنى وان ما يرجع الى المعنى العلمية والوصفية فقط (قوله مطلقا) أى مقصورة كانت أو ممدودة (قوله وهو ما أوله مفتوح الخ) لان الجمع متى كان بهذه الصفة كان

خارجا عن صيغ الآحاد العربية بدليل انك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة الا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد او الالف عوضا عن احدى ياءى النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمني وشامي أو تقديرا كتهام فان الالف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض كأنه نسب الى فعل كشام بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما بلى الالف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالته أي ثقله أو مفتوح كبرا كابفتح الموحدة والراء وهو الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك تدارك أو عارض الكسر لاجل اعتلال الآخر كتوان وتدان أصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعل اعلال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كطواعية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوى بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الالف في الوجود سواء كانا مسبوقين بالالف كظفاري وو بارى نسبة الى ظفار وو بار بلدتين أو غير منفكين عن الالف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو بقاري وكراسي فان الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو بقري وكرسي فليست الياآن عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح (قوله ومابلى الالف مكسورالخ) أي لفظا كمساجد ومصابيح أو تقديرا كدواب ومداري أصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما وهذا حكمة تكرير الشارح المثال وقوله لا لعارض احتراز عن العارض وقد عرفت مثاله (قوله كل منهما يستأثر بالمنع) هكذا قالوا وهم من قال في حمراء امتنع للتأنيث والعلمية واستغرب قول أبي علي في الايضاح حمراء لا ينصرف لاجتماع الوصف والتأنيث (قوله بخلاف غيرها) لان التاء ليست لازمة لما هي فيه بل مقدرة الانفصال غالبا فلا يرد أن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير كهمزة لان همز كحطم ومنه ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لم يوجد له نظير كحذرية وعرقوة اذ ليس في كلامهم فعلى ولا فعلو لان ذلك من غير الغالب (قوله ففي المؤنث بها الخ) كذا وقع في كلام غيره ولا يخفى ما فيه أما أولا فلانه لا يناسب ما تقرر أولا من أن هذه الالف قائمة مقام علتين وهذا التقرير يقتضي ان في المؤنث بها علتين واحدة تقوم مقامهما والمناسب له أن يقول ففي المؤنث بها فرعية ذات جهتين جهة راجعة الى اللفظ وجهة راجعة الى المعنى وأما ثانيا فالمناسب أن تجعل التأنيث راجعة للفظ ولزوم الزيادة راجعا للمعنى لانه يشبه لزوم ... لما عرفت من أن التأنيث دائما يرجع للفظ وان الراجع للمعنى

ومابلى الالف مكسور ولا لعارض كمصابيح ودواب (كل) واحد (منهما) على انفراده (يستأثر) أي يستقل (بالمنع) من الصرف من غير مجامعة مانع آخر لقيامه مقام علتين أما الالف فلانها زيادة لازمة لبنا ما هي فيه دالة على تأنيثه بخلاف غيرها ففي المؤنث بها فرعية الزيادة حتى وهي لزوم الزيادة كأنها أصالة وفرعية معنوية وهي دلالته على التأنيث

العلمية والوصفية فتدبر ولا تدخل عنقك في ربقة التقليد فانه آفة الطالب وحرمان المستفيد (قوله وأما الجمع الخ) فيه نظير ما قبله والاظهر أن يقال فلان فيه فرعيتها لها جهتان جهة راجعة للفظ وهي الجمع وجهة راجعة للمعنى وهي عدم النظير لانها تشبه الصفة التي يصير بها الموصوف عديم النظير (قوله نظرا الى أصله) لانه منقول عن الجمع فانه في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة في عظم بطنها كأن كل فرد منها جماعة من هذا الجنس وان كان في الحال ليس جمعا (قوله لذلك) أى نظرا الى أصله (قوله وأما منع سراويل) وهو اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل (قوله حمل على موازنه والعربية) لانه في حكمه من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقة أو حكما فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب وهو الحمل على الموازن (قوله جمع سروالة تقديرا) أى كأنه سمى كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل وقيل انه جمع سروالة تحقيقا لقوله عليه من اللؤم سروالة ورد بأنه مصنوع قال العصام في شرح الكافية وقد سأل الولد الاعز اسماعيل في صباه حين قرأ على هذا الدرس في بلد هراة بمجمع الفضلاء الهداة انه لم يحمل على موازنه على تقدير كونه عربيا حتى احتيج الى تقدير الجمعية فاستحسنه كل من بلغه ذلك من الفضلاء فأجبته بأن العجمي غريب في كلام العرب والغريب يتبع المتوطن المجانس بخلاف المتوطن العارف بحال الآخر فانه اذا عرضه حاله بسبب يخلو عنه لا يقبلها و يقول ليس معي موجب هذا العارض فاستحسن كما استحسن سؤاله (قوله المناسب مانع) لقوله أولا كل منهما يستأثر المنع وقد يقال ان المصنف أشار الى ترادف العلة والمانع (قوله ما وضع) أى اسم وضع أو الذي وضع فما نكرة موصوفة أو معرفة موصولة والجملة بعدها صفة أو صلة (قوله باعتبار معنى معين) فيصح اطلاق ذلك الاسم على كل من اتصف بذلك المعنى كاحمر يطلق على كل من له حمرة (قوله مقصود بالوضع) فيه قصور لانه لا يشمل أربع في نحو مررت بنسوة أربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه بحسب الوضع وانما عرضت له في الاستعمال فلا بد من زيادة أو الاستعمال (قوله وهي المراد بالمعرفة) أى في البيت الذي جمعت فيه العلل ولما قال ابن الحاجب المعرفة شرطها أن تكون علمية قال الجامي وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من خصائص المعربات والتعريف باللام أو الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما

وأما الجمع فلان فيه فرعية لفظية من جهة عدم النظير وفرعية معنوية من جهة الجمع واذا سمي به كحضاجر منع الصرف نظرا الى أصله وكذا لو طرأ تنكيره بعد التسمية لذلك وأما منع سراويل فاما لانه أعجمي حمل على موازنه في العربية اعتدادا بشبه الجمع أو لانه عربي جمع سروالة تقديرا (والبواقي) من الموانع (لا) يستأثر كل منهن بالمنع بل لا (بد) في تحققه (من مجامعة كل صلة) المناسب مانع (منهن) أحد أمرين اما (الصلة) وهي ما وضع لذات مبهمة باعتبار معنى معين مقصود بالوضع (أو العلمية) وهي المراد بالمعرفة وانما وجب ذلك

سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير أظهر من فرعية العلمية له (قوله الخامس من انه الخ) هذا لا يفيد اعتبار خصوص هاتين العلتين المعنويتين فيما يرجع للمعنى اذ العلل الراجعة للمعنى كثيرة والمفيد لذلك الاستقراء كاعتبار خصوص الستة اللفظية مع كثرة ما يرجع للفظ (قوله وافهم كلامه ان الصفة والعلمية لا يجتمعان) لان الظاهر ان أو في قوله أو العلمية منفصلة حقيقية (قوله وتتعين العلمية مع التركيب) الحاصل انها تتعين مع التركيب والتأنيث والعجمة وانما تعينت مع التركيب ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف ومع التأنيث ليصير التأنيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ومع العجمة لئلا يتصرف فيها مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف وبالجملة انما اشترطت العلمية في هذه الثلاثة لتكون لازمة ولا يتطرق لها التغيير (قوله اذ هو المانع من الصرف) أي المزجي المختوم بغير ويه (قوله بخلاف ما ختم بويه) كسيبويه ونفطويه (قوله وما ركب من الاعداد) كاحد عشر (قوله والظروف) زمانية نحو فلان يأتينا صباح مساء أي كل صباح ومساء فحذف العاطف وركب الظرفان قصد التخفيف ولو أضفت فقلت صباح مساء لجاز أي صباحا مقترنا بمساء قاله المصنف في شرح الشذور وظاهره ان العاطف الذي تضمنه التركيب الواو وفي الرضي انه الفاء حيث قال وانما لم يتعين بناء الجزأين في هذه الظروف والاحوال كما تعين في خمسة عشر لتعين تقدير الحرف في خمسة عشر دون هذه المركبات اذ يحتمل أن يكون بتقدير الحرف وأن لا يكون فاذا قدرناها قلنا ان معنى اقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين أي يوما فيوما وصباحا فمساء وحينا فحينا أي كل يوم وكل صباح ومساء وكل حين والفاء تؤدي هذا العموم كما في قولك انتظرته ساعة فساعة أي كل ساعة اذ فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما معقبه بلا فصل الى ما لا يتناهى انتهى ويعلم من قول المصنف أي صباحا مقترنا بمساء رد ما قاله الحريري في درة الغواص من ان الخواص يوهمون ولا يفرقون بين التركيب والاضافة مع الفرق وهو ان المراد به مع الاضافة انه يأتينا في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند التركيب انه يأتينا في الصباح والمساء لان الاصل صباحا ومساء رده ابن بري وقال هذا الفرق لم يقله أحد وصرح السيرافي بخلافه وعلله بانك اذا مر ذات السير وقع فيه ما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة ومثال الظروف المركبة

الخامس من أنه يمتنع للمنع أن يكون احدى العلتين لفظية والاخرى معنوية والصفة والعلمية معنويتان والست البواقي كلها لفظية وأفهم كلامه أن الصفة والعلمية لا يجتمعان وهو كذلك (وتتعين العلمية مع التركيب) أي المزجي المختوم بغير ويه كمعدي كرب اذ هو المانع من الصرف بخلاف ما ختم بويه وما ركب من الاعداد والظروف

السكانية قولهم سهلت الهمزة بين بين وأصله بينها وبين حرف حركتها فحذف ما أضيف اليه بين الاولى وبين الثانية وحذف العاطف فتركب الظرفان (قوله والاحوال) نحو هو جاري بيت بيت قال المصنف في شرح الشذور وأصله بيتا لبيت أي ملاصقا فحذف الجار وهو اللام وركب الاسمان وعامل الحال ما في قوله جاري من معنى الفعل فانه في معنى مجاوري وجوزوا أن يكون الجار المقدر الى وأن لا يقدر جار أصلا بل العاطف (قوله فبني) أما المختوم بويه فعلى الكسر أما البناء فلانه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين ولا يجوز فيه عند سيبويه الا الكسر وزعم الجرمي انه يجوز أن يعرب اعراب ما لا ينصرف قال أبو حيان وهو مشكل الا أن يستند الى سماع والا لم يقبل لان القياس البناء لامتزاج الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا وأما المركب من الاعداد وما بعدها فعلى الفتح لما مر أول الكتاب وسبق هنا اشارة اليه وليس البناء فيهن واجبا أما ما عدا العددي فلا نزاع فيه وأما العددي ففي الرضي ما يقتضي وجوب بنائه وقول المصنف في أول الكتاب في لزوم الفتح يوهمه ومن الجواب عنه انه اذا أضيف لمستحق المعدود نحو خمسة عشرك يجوز فيه اعراب العجز مع بقاء الصدر مفتوحا واعراب الصدر مع جر العجز بالاضافة هذا وظاهر كلام الشارح ان المركبات المذكورة ليست من أقسام المركب المزجي وفي كلام بعضهم ما يوهمه وقد صرح جمع بانها من أقسامه ولذا أوردوه على قول ابن مالك * وما بمزج ركبا * ذا ان بغير ويه تم اعربا * وكلام المصنف في الحواشي مصرح به كما يعلم مما مر أول الكتاب وتعريف المركب المزجي بانه كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها بجامع ان الجزء الاول ملازم للفتح ان لم يكن ياء والثاني معرب باعتبار أكثر أنواعه بدليل ان المختوم بويه مزجي اتفاقا وهو مبني فلا يلزم أن لا تكون المركبات المذكورة منه أو يقال يكفي في كونها منه صدق تعريفه عليها باعتبار بعض أحوالها ومثل ذلك يقال فيما اذا أضيف أول جزأي المزجي الى ثانيهما أو بنيا على الفتح فان ذلك جائز فيه كما في التوضيح وغيره أو يقال مرادهم ما يسمى مزجيا في أشهر أحواله يجوز فيه ذلك وليس المراد انه يجوز فيه ذلك في كونه مزجيا لظهور أنه اذا أضيف أول جزأيه الى الثاني يكون من المركب الاضافي (قوله والاضافي فمصروف) لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف أو الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يضاده (قوله فمحكي) لان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تفوت تلك الدلالة لكن فيه انها مع الحكاية معربة تقديرا وذلك لا ينافي منع الصرف الا على قول ابن فلاح ان المقصور الذي فيه علتان

والاحوال فبني والاضافي فمصروف والاسنادي فمحكي

سكوري

فصح فيه أن يعرب ثاني جزأيه اعراب ما لا ينصرف ويبنى الاول على الفتح مالم يكن آخره ياء فيسكن (و) مع (التأنيث) (أى بغير الالف لاستقلالها بالمنع كما مر سواء أكان علما لمؤنث أم لمذكر زائدا على ثلاثة أحرف أم لا محرك الوسط أم لا أعجميا أم لا منقولا من مذكر الى مؤنث أم لا لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى فى منع الصرف أحد أمور أربعة الزيادة على ثلاثة أحرف كزينب لتنزيل الزائد منزلة التاء أو تحرك الوسط كسقر لتنزيل الحركة منزلة الزائد أو العجمة كبلخ اسم بلد لتنزيلها منزلة الحركة أو النقل من مذكر الى مؤنث كزيد اسم امرأة لانه بنقله الى المؤنث حصل ثقل عادل خفة اللفظ وما عدا ذلك من الثلاثى كهند يجوز فيه الوجهان كما يجىء واذا سمى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى منع الصرف الزيادة على ثلاثة أحرف ولو تقديرا (فائدة) أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء

صرفها أو منعها مبنيا على المعنى الذى يقصده المتكلم فان أراد بأوحيا أو مكانا أو لفظا أو حرفا صرف ذلك أو أما وقبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع ذلك (و) مع (العجمة) هى كون الكلمة من أوضاع غير العرب (وشرط العجمة) فى المنع (علميته فى) اللغة (العجمية)

وهى تقدر فيه الكسرة جرا لان المانع منها فى غيره الثقل ولا ثقل مع التقدير وكون العلم الاسنادى محكيا هو ما صرح به صاحب اللباب والسيد فى حواشى المتوسط وذهب ابن الحاجب الى أنه مبنى وحينئذ فوجهه ظاهر لان منع الصرف من أحكام المعربات (قوله والافصح فيه) أى فى المركب غير ما تقدم ومقابل الافصح فيه الفتح ... أوجه منها بناء الجزأين على الفتح واعراب الاول واضافته للثانى ثم ان كان فى الثانى ما يقتضى منع الصرف منع كرام هرمز واذا كان آخر الاول ياء قدرت الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة تشبيها بالالف فلزم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الافراد وقيل يفتح فى النصب مالم يكن آخره ياء فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدى كرب وقالى قلا وزاد بعضهم مالم يكن نونا نحو باذنجانه فيسكن أيضا ويدل على تركيب باذنجانه قول بعض العرب فى تصغيرها تصغير ترخيم بذيجانه بفتح النون قبل الجيم ولكن القياس فى التصغير بذيجانه (قوله لكن شرط تحتم التأنيث المعنوى) أى ما ليس علامته لفظية والا فالتأنيث مطلقا مانع للفظ كما تقدم (قوله او العجمة كبلخ) انما لم تعتبر العجمة مانعة والتأنيث شرط لتحتم منعها مع سكون الوسط لقوة التأنيث بظهور علامته المقدرة فى بعض التصرفات (قوله لتنزيلها منزلة الحركة) لا يخفى ما فى دعوى ذلك من الخفاء وعلل فى التصريح بقوله لان العجمة لما انضمت الى التأنيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثى لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما أثرت تحتمه (قوله ولو تقديرا) قيده المرادى فى شرح الالفية بقوله كاللفظ قال ابن هانى يعنى بقوله تقديرا كاللفظ ما ... حذفه على طريق القياس فان المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه نحو تخفيف ... حواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير قياس كايم فى أيمن من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به فان قيل لم يكتفوا هنا بتحريك الوسط لان حكمه حكم الزيادة كما تقدم قلت لانه لما كان المسمى مذكرا ضعف هنا معنى التأنيث حد السكون اللفظ والمعنى مذكرا فاحتاجوا الى تقوية معنى التأنيث باقوى الامور القائمة مقام التأنيث وهو الحرف الزائد على الثلاثة فانه فى قيامه مقام التاء أقوى من تحرك الوسط بدليل انه يمنع من ردها فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط لا تمنع من ذلك كما فى قديرة ولهذا لم يكتفوا بالعجمة (قوله أبا أو حيا) أى فى أسماء القبائل بارادة الاب كمعد وتميم والحى كقريش وثقيف وقوله أو مكانا أى فى أسماء

الارضين وقوله أو لفظا أو حرفا أي في أسماء الكلام وقوله أو أما أو بقعة الخ على هذا
الترتيب وكأنه كرر المعنى في الاول والأخير في ارادة معنى المذكر وكرره ما في ارادة
معنى المؤنث وارادة الأم في القبيلة كباهلة والقبيلة كأمود واعلم انه قال في
التسهيل وقد يتعين اعتبار القبيلة أو البقعة أو الحي أو المكان قال الدماميني في
شرحه قبل ذلك وهنا أمور ينبه عليها أحدها ان اطلاقهم القول بجواز الامرين
محمول على ما اذا لم يتحقق مانعان من الصرف فان تحققا فمنع الصرف بكل حال نحو
تغلب وباهلة وخولان ونحو ذلك الثاني تجويز الامرين بحسب الاستعمالين
انما هو موكول الى استعمالنا الالفاظ نحو كتب زيد فأجدته وكتبت زينب
فأجدتها وأما ما عدا ذلك فمرتبط باستعمال العرب في ذلك الخاص فما اعتبروه فيه
من صرف ومنع اعتبرناه وليس لنا أن نقترح ذلك من أنفسنا الثالث ان المصنف
سوى بين الجميع في الذكر فيقتضي أن الحكم في الانواع كلها واحد ويقوي
ارادته ذلك قوله باثر هذا الكلام ونحو ذلك انتهى ومثلوا لما يتعين فيه اعتبار القبيلة
بيهود ومجوس والبقعة بدمشق والحي بثقيف والمكان ببدر (قوله بأن تنقل الكلمة)
هذا خلاف المشهور قال في الهمع وهل يشترط أن يكون علما في لسان العجم قولان
المشهور لا وعليه الجمهور فيما قاله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدباج
وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبني على ذلك صرف نحو قالون
وبندار فينصرف على الثاني لانه لم يكن علما في لغة العجم دون الاول لانه لم يتمكن
في لسان العرب قبل أن يسمى به انتهى وقوله ان ابن الحاجب على الثاني أي لقوله
في الكافية ان شرط العجمة أن تكون علمية في العجمة لكن في الجامي ان معنى
كون العلمية في العجمة أن تكون متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم
أو حكما بأن تنقله العرب من لغة العجم الى العربية من غير أن تتصرف فيه قبل النقل
كقالون فانه كان في لغة العجم اسم جنس للجيد سمي به أحد رواة القراءة لجودة
قراءته قبل أن تتصرف فيه العرب فكأنه كان علما في الاعجمية انتهى فقول
الشارح بخلاف ما نقل من أسمائهم الخ مبني على تقريره المخالف للجمهور ولعل البنادرة
تجار يلزمون المعادن وفي بعض النسخ تأخير قوله بخلاف ما نقل الخ عن قوله بخلاف
الثلاثي الى قوله ونوح وحينئذ فيكون في كلام الشارح لف ونشر مشوش ويحتاج
لزيادة واو قبل لفظة بخلاف الثانية اذ لا ارتباط لها بدون العاطف ومعه لا حاجة
اليها (قوله كشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة فيه اشارة الى أن
حركة الوسط لا أثر لها مع العجمة بخلافها مع التأنيث وذلك لانها معه تقوم مقام
علامة والعجمة لا علامة لها وبمجرد كون العجمي ثلاثيا يشابه كلام العرب لكن

بأن تنقل الكلمة وهي علم
في العجم الى لسان العرب
بخلاف ما نقل من أسمائهم
وهو نكرة كلجام وما كان
نكرة في لسانهم ثم نقل الى
أول أحواله علما كبندار
فيصرف أيضا لاستغنائه
علميته في لغة العجم (وزيادة
على الثلاث) كابراهيم
بخلاف الثلاثي فيصرف
وان كان علما في العجمية
كشتر وتعرف عجمة الاسم
بأمور منها خروجه عن أبنية
العرب

بقي أن شتر إذا كان اسم امرأة فهو مؤنث فيشكل على ما سلف أن العجمة إذا انضمت
لتأنيث الثلاثي الساكن الوسط تحتم المنع فكيف لا تؤثر مع تحركه إلا أن يقال
إن التأنيث فيه غير متعين لجواز إرادة المكان (قوله نحو إسماعيل) فإن مثل هذا
مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي ومنها أن يكون في أوله نون بعدها
راء نحو نرجس أو آخره زاي قبلها دال نحو مهندز فإن ذلك لا يكون في كلمة عربية
ولو الزاي سينا قالوا مهندس ومنها أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو
خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل قال صاحب العين
ليس يوجد في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا
رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد لخفة السين وهشاشتها (قوله وهودا)
قال البيضاوي وقيل هود ... نوح بعد نبي عجمي صرف لكونه ثلاثيا وأيد بأن العرب من ولد
إسماعيل انتهى وفيه نظر قال ابن كثير الصحيح المشهور أن العرب كانوا قبل
إسماعيل ويقال لهم العرب العاربة أي الخلص منهم من قبيل ليل أليل وظل
ظليل فإنهم إذا أرادوا المبالغة في شيء يأخذون من لفظه صفة ويؤكدونه بها وهم
قبائل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم وغيرهم وأما العرب المستعربة فهم من ولد
إسماعيل وهو أخذ العربية من جرهم (قوله وألحق بها في الصرف نوح الخ) أي مع
كونها أعجمية لسكون وسطها وبهذا يعلم أن ما شاع من أن أسماء الأنبياء ممنوعة
من الصرف إلا ستة ولم يعد شيثا ليس بظاهر وبقي أيضا عزير قال البيضاوي
في تفسير سورة براءة تنوين عزير بناء على أنه عربي منصرف وترك تنوينه لمنعه
صرفه لأنه أعجمي أو لغير ذلك انتهى قال الشهاب القاسمي فليتأمل فإنه إذا ثبت
كل منهما في القرآن كما هو قضية القراءتين وجب جوازهما فكيف يكون
كل منهما مبنيا على أنه عربي والآخر على أنه عجمي مع أنه في الواقع لا يكون عربيا
وعجميا بل أحدهما فقط وأيضا شرط العجمي زيادته على الثلاثة بغير ياء التصغير
انتهى وقد يقال يكفي في تخريج القراءة المطابقة لوجه نحوي وإن لم يوافق توجيه
القراءة الأخرى كما لا يخفى وقد قرئ توراة بالتنوين على أن الألف للإلحاق وتركه
على أنها للتأنيث ولا يمكن أن يكون في الواقع لهما وليس المراد من كون الاسم
أعجميا أن مدلوله أعجمي بل أن لفظه ليس من الأوزان العربية لأن النحوي
إنما يبحث عن الألفاظ غاية الأمر أنه يلزم من منعه الصرف أن يقول إنه ليس من
أوزان العربية ومن صرفه أن يقول إنه منها وذلك لا يقتضي كونه عربيا وعجميا
بل في وزنه خلافا كما لا يخفى ومثل ذلك كثير فتدبر واعلم أني رأيت بخط الإمام
تقي الدين السبكي رحمه الله ما نصه وقالت اليهود عزير ابن الله القراءة المشهورة

ومنها ثقل الأبنية كإسماعيل ومنها أن يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد كصولجان أو والقاف كمنجنيق أو والكاف كسكرجة ونحو جميع أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعجمية إلا أربعة محمدا صلى الله عليه وسلم وشعيبا وهودا وصالحا وألحق بها في الصرف نوح ولوط وشيث فهذه السبعة منصرفة وجمعها ... تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا وهودا ولوطا ثم شيثا محمدا

بغير تنوين فقيل لانه لا ينصرف وقيل لان ابن صفة لا خبر واورد أنه لو كان صفة لكان الخبر مقدرا وتقديره معبودهم وحينئذ يكون المنكر ذلك لا وصفهم اياه بالبنوة وأقول بل المنكر وصفهم والتقدير فى كلامهم المحكى بعضه لا فى الحكاية لان المخبر اذا وصف المخبر عنه بصفة له وأراد السامع انكار ذلك من غير تعرض للحكم فطريقه انكار الوصف فقط فكذلك هنا كانك قلت قالوا هذه اللفظة المنكرة ولم يتعرض لما قالوه خبرا عنها والله أعلم انتهى واعلم ان الايراد للشيخ عبد القاهر فى دلائل الاعجاز كما نقله الفخر عنه وأجاب بما هو محصل جواب السبكى والعجب للسبكى كيف لم يستحضر ذلك وبنى الايراد على أن الانكار تكذيبا انما يتوجه للخبر لان احتمال الصدق والكذب من خواصه كما هو المشهور وليس بلازم وان كان أكثر كما ذكره ولده البهاء فى العروس والتاج فى جمع الجوامع فى بحث الاخبار من الكتاب الثانى وعبارته ومورد الصدق والكذب النسبة التى تضمنها ليس غير كقائم فى زيد بن عمرو قائم لا بنوة زيد ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة مطابقة وبالنسبة ضمنا والوكالة أصلا انتهى ومبنى الجواب على منع ذلك وأنه يكون فى غير الخبر وكون التقدير فى المحكى لا دخل له فى الجواب وانما هو لان المبتدأ لا بد له من خبر وكان الظاهر أن يقدر بلفظ التكلم فيقال معبودنا وأما على تقديره من الحكاية فيجوز ذلك حكاية للفظهم وتقديره بلفظ الغيبة مراعاة لكون المبتدأ اسما ظاهرا وعلى منع اختصاص احتمال الصدق والكذب بالخبر جرى ولده البهاء فى العروس واستدل لرجوع التكذيب للنسبة الاضافية بما جاء فى البخارى مرفوعا يقال للنصارى يوم القيامة ما كنتم تعبدون فيقولون كنا نعبد المسيح ابن الله فيقال كذبتم ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد وقال انما كانت صفة الذى فيه مقصودة بالحكم نحو الكريم ابن الكريم الحديث ينبغى عدم النزاع فى رجوع التصديق والتكذيب اليها وفى المطول قبيل الباب الاول ما فيه تحرير المقام وقيل ان التنوين حذف لالتقاء الساكنين لانه يحذف لذلك قليلا كما فى المغنى ومنه قراءة قل هو الله أحد الله الصمد ولا الليل سابق النهار بترك تنوين أحد وسابق وبنصب النهار (قوله وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة الخ) الاولى أن يحمل الكلام على انه أفهم انها لا تؤثر مع الوصفية لانه المقصود للمصنف من هذا الكلام وأما ما ذكره فانه وان أفهمه هذا الكلام لكنه ليس بمراد منه لانه علم مما مر من أن ما يمتنع صرفه بعلتين لا بد أن يكون احداهما معنوية والأخرى لفظية وما ذكره انما اجتمع فيه علتان لفظيتان فتدبر (قوله وطريق العلم بعدل ما جاء الخ) قيل وبه دور ولا يخفى على

وأفهم كلامه ان هذه الموانع الثلاثة لا يؤثر شئ منها فى المنع مع غير العلمية وهو كذلك فتصرف صنجة وقائمة وان وجد فيهما علة أخرى مع التأنيث وهى العجمة فى صنجة والصفة فى قائمة ويصرف أذربيجان اذا نكر وان وجد فيه العجمة والتركيب والزيادة وأن غيرها من العدل والوزن والزيادة لا تتعين العلمية معه وهو كذلك أيضا فيمنع مع العلمية تارة ومع الصفة أخرى فتال العدل مع العلمية عمر وزفر معدولين عن عامر وزافر تقديرا وطريق العلم بعدل ما جاء على فعل علما سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع فان ورد مصروفا فغير معدول وكذا ان ورد ممنوعا وفيه مع العلمية مانع آخر كطوى فان فيه مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة فلا حاجة الى تكلف العدل مع امكان غيره ومثاله مع الصفة مثنى وثلاث ورباع

فهذه معدولة عن اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فحذفت وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر ومثال الوزن مع العلمية أحمد ومع الصفة أحمر ولا يكون مانعا من الصرف مع الصفة الا فى أفعل بخلاف الوزن المانع مع العلمية وشرط تأثيره اختصاصه بالفعل كشمر وضرب علمين أو كونه بالفعل أولى كاصبع واحمر علمين ومثال الزيادة مع العلمية عثمان وعمران ومع الصفة عطشان وسكران ولا تكون مانعة من الصرف الا فى وزن فعلان بفتح الفاء بخلاف الزيادة مع العلمية وأما حسان وشيطان فان جعلا من الحس والشيط منعا أو من الحسن والشطن صرفا (و) شرط (الصفة) أى تأثيرها (التى على) وزن (أفعل أو) على وزن (فعلان) أمران (أصالتها) بأن تكون الكلمة فى الاصل صفة (وعدم قبولها) (التاء) امالانه لا مؤنث لها كاكر لكبير الكمرة ولحيان لكبير اللحية أولها مؤنث على فعلى بالضم كافضل أو فعلى بالفتح كسكران وغضبان وجميع أبنية فعلان مؤنثاتها على فعلى الا اربع عشرة لفظة جاءت مؤنثاتها على فعلانة فتصرف ويجمعها أجز فعلا لفعلانا * اذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا * وسيفانا وصحيانا وصوجانا وعلانا * وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا * وأتبعهن نصرانا وزدفيهن خمصانا * على لغة وأليانا وفهم من كلامه أن الصفة العارضة أو القابلة للتاء لا أثر لها فى المنع

من تأمل دقيه لان موانع عب دم صرفه لا يتوقف على معرفة انه معدول لانه أمر محسوس وبعد ادراكه يبحث عن سببه (قوله معدولة عن اثنين اثنين الخ) أى وليست معدولة عن اثنين وثلاثة ولهذا قال فى المغنى فى بحث أم ان المتنبي لحن فى قوله

أحاد أم سداس فى أحاد * لييلتنا المنوطة بالتناد

حيث استعمل أحاد وسداس بمعنى واحدة وستة ونقله مثله فى الباب السادس عن أبى طاهر حمزة بن الحسين الاصفهانى فى كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الاعراب وأطال فيه فراجعه وبه تعرف سقوط السؤال المشهور ان الوصف فى هذه الالفاظ عارض لانها من باب العدد وذلك كعروض الوصف بأربع فى قولك مررت بنسوة أربع فكيف أثر الوصف فيها ولم يؤثر فى أربع وأجيب بان هذا التركيب العدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اسم العدد نحو أربع فانه لم يوضع وصفا فى الاصل وانما تحصل له الوصفية بطريق العروض لان ذلك مبنى على أصل اثنين وثلاثة وهكذا (قوله وجوز بعضهم العدل الى عشار ومعشر) على قوله يتخرج كلام المتنبي فى البيت السابق ولا يكون قوله سداس لحنا فقول المغنى انه لحن ثلاث لحنات ما تقدم وهذه وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لويلية بزيادة الياء على غير قياس تامل (قوله اختصاصه بالفعل) المراد باختصاصه به أن لا يوجد فى غيره الا فى علم أو أعجمى أو نادر (قوله كشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس (قوله وضرب) أى على وزن المجهول من غير اعتبار الضمير (قوله أو كونه أولى) اما لكونه غالبا فيه أو لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى فى الفعل ولا تدل فى الاسم ولا بد من كون الوزن لازما باقيا غير مخالف لطريقة الفعل وتفصيل المقام فى شروح الالفية (قوله الا فى وزن فعلان) أى بفتح الفاء (قوله بخلاف الزيادة مع العلمية) لانها تكون مع فعلان المفتوح الفاء وغيره نحو غطفان وعثمان وعمران (قوله منعا) لزيادة الالف والنون (قوله صرفا) لان النون حينئذ أصلية واذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصلان على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلى نون صرف نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (قوله أجز فعلى الخ) هذه الابيات ما عدا الاخير لابن

ولهذا قال (فعريان وأرمل وسفوان وأرنب) اذا كان سفوان (بمعنى قاس و) أرنب بمعنى (ذليل) أى ضعيف (منصرفة) لقبول الاول من التاء تقول عريانة وأرملة ولعروض وصفية الاخيرين اذ سفوان فى الاصل وضع اسما للحجر الاملس وأرنب وضع اسما للدابة معروفة فلا أثر لطروّ الوصفية كما لا أثر لطروّ الاسمية كأبطح وأدهم وأرقم (ويجوز فى) نحو (هند) مما هو ساكن الوسط (وجهان) الصرف لانتفاء شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوى وعدمه وهو أولى نظرا الى وجود العلتين فهما يؤثران جواز منع الصرف لا تحتمه وأوجب السيرافى الصرف نظرا الى أن سكون الوسط قابل احدى العلتين فذهبا قطعا فبقى بلا سبب وأجرى المبرد والجرمى الوجهين فى نحو زيد اسم امرأة (بخلاف زينب وسقر و بلخ) وزيد اسم امرأة ما يمتنع صرفه حتما لوجود العلتين فيها مع وجود شرط تحتم منع صرفها كما تقدم (وكعمر) فى منع الصرف للعلمية والعدل (عند) جمهور بنى (تميم باب حذام) وهو ما كان على وزن فعال علما لمؤنث وهو معدول عن فاعلة (ان لم يختم براء فان ختم بها) كسفار بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (وأمس لمعين) بأن يراد به اليوم الذى قبل يومك وهو معدول عما فيه أل وهو الامس (ان كان مرفوعا) نحو مضى أمس بالرفع من غير تنوين فان كان منصوبا أو مجرورا بنى على الكسر عندهم كالحجازيين القائلين بالبناء مطلقا (و بعضهم) أى تميم (لم يشترط) ما شرطه الجمهور (فيهما) أى فى باب حذام وفى أمس بل ذهب الى اعرابهما اعراب ما لا ينصرف مطلقا وقدمر الكلام عليهما فى صدر المقدمة (و) كعمر (سحر عند الجميع) من العرب (ان كان ظرفا) معينا بأن يراد به سحر يوم بعينه وهو معدول عما فيه أل وهو السحر نحو جئت يوم الجمعة سحرا فان كان مبهما أى نكرة صرف نحو نجيناهم بسحر أو معينا غير ظرف وجب تعريفه بأل أو بالاضافة نحو طاب السحر سحر ليلتنا فان كان بأل ومضافا صرف أيضا كقولك يوم الجمعة السحر أو سحره ❊ (باب) ❊ فى ذكر صيغتى التعجب وما يبنى منه فعلا التعجب واسم التفضيل التعجب انفعال يحدث فى النفس عند الشعور بأمر خفى سببه

مالك والاخير للرادى وتفسير هذه الالفاظ الجبلان الممتلئ غيظا و يوم دخنان فيه كدرة وسواد ويوم سخنان حار و رجل سيفان طويل لاعم شوق ضامر البطن ويوم صحيان لاغيم فيه و بعير ضوجان ناشر الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان دقيق الساقين ورجل مصان لئيم وموتان الفؤاد أى غير حديده وندمان من المنادمة لا من الندم ونصران واحد النصارى الشكل لم يستعمل الا بياء النسب والاليان كبير الالية والخمصان الضامر البطن (قوله ولهذا قال فعريان الخ) أنت خبير بأن الكلام فى صفة على وزن فعلان المفتوح الفاء لانها التى لها حالتان قبول التاء وعدمه وأما فعلان المضموم الفاء فقوته بالتاء ليس غير وفعلان المكسور الفاء لم يسمع فى الصفات وحينئذ كان المناسب للمصنف أن يأتى بدل عريان بلفظ من الاربعة عشر المتقدمة فى النظم مما هو على وزن فعلان المفتوح الفاء وأما عريان فخارج عن الاعتبار من القسم المشروط له قبول التاء وهو فعلان المفتوح الفاء لانه المقصود فى قوله أو فعلان فليتأمل (قوله وقدمر الكلام عليهما الخ) مر لنا هنالك ما يتعلق بذلك (قوله عند الجميع) اى من التميميين والحجازيين (قوله معدول عما فيه أل) لانه لما أريد به معين كان الاصل فيه أن يذكر معرفا بال

❊ باب صيغتى التعجب واسم التفضيل ❊

(قوله انفعال يحدث فى النفس الخ) الانفعال عبارة عن تأثر الشئ عن غيره مادام متأثرا كالمنقطع مادام ينقطع والمتسخن مادام يتسخن فهو عبارة عن تأثر النفس

وخرج عن نظائره ولهذا يقال اذا ظهر السبب بطل العجب فلا يطلق على الله تعالى أنه متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في كلامه العزيز كقوله فما أصبرهم على النار مصروف الى المخاطب أي يجب أن يتعجب العباد منه وله صيغ كثيرة دالة عليه منها ماهو بالقرينة نحو كيف تكفرون بالله وسبحان الله ان المؤمن لا ينجس ولله دره فارسا ومنها ماهو بالوضع وهو ثلاث صيغ اقتصر منها هنا على صيغتين لاشتهارهما فقال (التعجب له صيغتان) وضعا لانشائه أحدهما (ما أفعل زيدا) نحو ما أحسن زيدا (و) هذا اللفظ (اعرابه ما مبتدأ) لانها مجردة عن عامل لفظي للاسناد اليها وحكي عن الكسائي أنه لا موضع لها من الاعراب وهي عند سيبويه نكرة تامة (بمعنى شيء) وسوغ الابتداء بها تضمنها معنى التعجب (وأفعل فعل ماض) غير متصرف للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني الى عفو الله وأما قوله يا ما أميلح غزلانا شدن لنا * فشاذ (وفاعله ضمير) مستتر مفرد مذكر غائب لا يتبع بعطف ولا توكيد ولا بدل عائد على (ما) ولهذا أجمعوا على اسميتها (وزيدا) منصوب بأفعل على أنه (مفعول به) لتعدي أفعل بهمزة النقل (والجملة) الفعلية في محل رفع (خبرها) وعند الاخفش ما معرفة ناقصة بمعنى الذي والجملة صلة لها أو نكرة ناقصة بمعنى شيء والجملة صفة لها وعليهما

من الشعور بالامر المذكور ملد مستأثرة (قوله وخرج عن نظائره) أو قلت نظائره (قوله ولهذا) أي لكونه عند الشعور بامر خفي سببه (قوله منها ماهو بالقرينة) فتكون الصيغة حينئذ مستعملة فيه مجازا (قوله نحو كيف تكفرون بالله) هذه الصيغة أصل وضعها للاستفهام واستعملت في التعجب مجازا لما قال في التلخيص ان كلمات الاستفهام كثيرا ما تستعمل في غيره قال السعد وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من أي نوع من انواعه مما لم يحم حوله أحد وقد بين ذلك السيد بنوع شرح وتفصيل المقام يطلب من حواشي المطول وقد ذكر في حاشية المختصر ما فيه مقنع للعجلان (قوله وسبحان الله الخ) هذا اللفظ موضوع لتنزيه الله وسبحان علم للتسبيح منصوب بعامل محذوف وجوبا ثم استعمل في التعجب وأصل ذلك بأن يسبح الله تعالى عند رؤية التعجب منه من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله ولله دره فارسا) أصل هذا الاخبار بأن اللبن الحادث عنه لله ثم استعمل في التعجب كما في التمييز (قوله اقتصر منها هنا على صيغتين) أما في الجامع والشذور فذكر الثالثة وهي فعل نحو حسن وشرف وهي مذكورة في باب نعم وبئس من التوضيح تبعا للالفية (قوله وضعا لانشائه) وأما نحو عجبت من زيد وتعجبت فللاخبار بالتعجب وضعا لا لانشائه (قوله تضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قوله

عجب لتلك قضية وإقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

عجب مبتدأ وسوغ الابتداء به دلالته على التعجب ولتلك خبره وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أمري عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الأعلم ان عجب لتلك مرفوع على الاهمال كذا في الارتشاف في باب المفعول المطلق (قوله للزومه مع ياء المتكلم) كذا في التوضيح قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فبني على ان أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال لا قول البناء لا اللزوم الذي هو الايجاب اذ لا يعين للاسناد لا بد لانه اذ هو فرع عن ثبوت الفعلية (قوله أميلح الخ) صدر بيت للعرجي تمامه * من هؤليائكن الضال والسمر * مصغر مليح من ملح الشيء ملاحة وشدن بمعنى قوين يقال شدن الظبي اذا قوي وطلع قرناه وقوله من هؤليائكن متعلق بشدن وأشار الشارح الى سؤال وجوابه تقرير

فالخبر محذوف وجوبا أي شيء عظيم وعند بعضهم ما استفهامية كأنه جهل سبب حسنه فاستفهم

عنه والفعل خبرها والتقدير أي شيء أحسن زيدا أي جعله حسنا قال ابن الحاجب وهذه التقديرات باعتبار الاصل قبل نقلها الى التعجب لأنها الآن بهذا المعنى وانما معناها الانشاء كما تقول في بعت فعل ماض وفاعل يعني في الاصل اذا كنت مريدا به معنى الانشاء فكذلك هذا (و) الثانية (أفعل به) كأحسن بزيد (وهو بمعنى ما أفعله) فمدلولهما من حيث التعجب واحد وأفعل فعل تعجب لازم لصيغة الامر وليس بأمر حقيقة اذ لا معنى له (وأصله) عند سيبويه (افعل) بصيغة الماضي وهمزته للصيرورة (اى صار ذا كذا كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الارض اى صارت ذات بقل وأثمرت الشجرة أى صارت ذات ثمرة (فغير اللفظ) من صيغة الماضي الى صيغة الامر (وزيدت الباء في الفاعل) قصدا (لاصلاحه) لان افعل لما غيرت صيغته قبح اسناده للظاهر لكونه على صورة الامر فزيدت الباء صونا للفظ من الاستقباح (فمن ثم) اى من اجل ذلك (لزمت) الباء هنا فلا يجوز حذفها الا ان كان الفاعل أن وصلتها (بخلافها في فاعل كفى) فيجوز تركها كما في قوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا

السؤال ان هذا البيت يدل على ان أفعل اسم لا فعل لان الشاعر صغره وشرط المصغر أن يكون اسما وتقرير الجواب ان هذا التصغير شاذ لا تثبت به الاسمية (قوله فالخبر محذوف أى شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الابهام بالصلة أو الصفة وتأخير الابهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام ابهاما وايضاحا تقدم الابهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده (قوله وعند بعضهم ما استفهامية) هو الفراء وابن درستويه ونقل هذا القول في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو واهٍ لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه الا الاسماء (قوله وليس بأمر) أحسن من قوله لتوضيح لفظه الامر ومعناه الخبر لان معنى الصيغة مع بعدها التعجب والتعجب من قبيل الانشاء فكيف يحكم عليه بانه خبر (قوله فغير اللفظ الخ) وعلى هذا فالظاهر انه مبني على فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها مجيئه على صورة الامر ونقل شيخنا الغنيمي عن مشايخه انه ينبغي أن يكون مبنيا على السكون ان كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر ان كان معتلا نظرا للصورة الآن (قوله الا اذا كان الفاعل ان وصلتها) كقول الامام أبي الحسن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

وقال أمير المسلمين تقدموا * وأحبب الينا أن تكون المقدما

وفي شعر الشريف الرضي حذفها لكن الفاعل أن المشددة حيث قال

أهون علي اذا امتلأت من الكرى * أني أبيت بليلة الملسوع

وفي النهاية لا يجوز حذفها معهما واعلم أن ابن مالك قال في شرح التسهيل ولو اضطر شاعر الى حذف الباء المصاحبة غير أن بعد أفعل لزمه أن يرفع وعلى مذهب الفراء يلتزم النصب أى لان مذهبه ان فاعل أفعل ضمير المخاطب ولا حجة له في قول الشاعر

لقد طرقت رحال القوم ليلى * فأبعد دار مرتحل مزارا

لامكان جعل أبعد دعاء على معنى أبعد الله دار مرتحل عن مزار محبوبته كأنه يعرض نفسه على الاقامة في منزل طروق ليلى لانه صار بطروقها مزارا ولا حجة له في قول الآخر * وأجدر مثل ذلك أن يكونا * لاحتمال أن يكون اجدر فعل أمر عاريا من التعجب بمعنى اجعل مثل ذلك جديرا بأن يكون أى حقيقا بالكون يقال جدر بكذا جدارة وأجدرته أى جعلته جديرا به أى حقيقا ويحتمل أن يكون أجدر فعل تعجب ثم حذفت الباء اضطرارا واستحق مرفوعها الرفع على الفاعلية لكنه بني لاضافته الى مبني (قوله كقوله كفى الخ) عجز بيت لسحيم صدره * عميرة ودع ان

وذهب جماعة الى ان المجرور بالباء في محل نصب على المفعولية اذ هو المتعجب منه والباء للتعدية فعلى هذا يكون أفعل امرا حقيقة لا خبرا وفيه ضمير مستتر هو الفاعل لكن ذلك الضمير ضمير المصدر عند بعضهم كانه قيل يا حسن أحسن بزيد وعند بعضهم ضمير المخاطب أمر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا أي ان يصفه بالحسن ثم اجرى مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد تقول يا رجل ويا هند ويا رجلان ويا رجال احسن بزيد ولما شارك افعل التفضيل فعلى التعجب فيما يبنيان منه ضمهما حفظا على الاختصار فقال (وانما يبنى) قياسا (فعلا التعجب وافعل التفضيل من فعل) متصرف فلا يبنى من اسم ولا من فعل غير متصرف كنعم وبئس (ثلاثي) مجرد فلا يبنى من رباعي مطلقا ولا من ثلاثي مزيد كدحرج وتدحرج وانطلق واستخرج (مثبت) (فلا يبنى منفي وان لم يكن ملازما للنفي نحو ماضرب بزيد وما عاج بالدواء أي ما انتفع به (متفاوت) في المعنى أي قابل للتفاضل لنسبة لمن يقوم به فلا يبنى من غير كمات وفنى لان حقيقتهما لا تفاوت فيها (تام) فلا يبنى من ناقص ككان وكاد (مبني لفاعل) فلا يبنى من مبني للمفعول كضرب زيد خوف الالتباس بالفاعل فان أمن اللبس بأن كان ملازما للبناء جاز ذلك وقد سمع من كلامهم ما أشغله وما أعجبه برأيه وما أعناه بحاجتك من شغل وأعجب وعني بالبناء وجرى على ذلك ابن مالك وولده (ليس اسم فاعل على) وزن (أفعل) ويعبر عن هذا بأن لا يدل على لون أو عيب بما هو كذلك كعور وشهل

تجوزت غاديا همزة منصوب بوقوع وهو اسم مجرد به وغاديا من الغدو وهو الذهاب والشاهد في قوله كفى الشيب حيث ترك الباء في فاعل كفى (قوله فعلى هذا يكون أمرا حقيقة) رد بأنه يحتمل الصدق والكذب والظاهر ان هذا يرد على الاول لان المقصود بالصيغة انشاء التعجب وبأنه لا يجاب بالفاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من اعمال فعل واحد في ضميري فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به آمرا بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الآمر بالحلف حالفا (قوله أحسن بزيد) أي ادم به (قوله ثم أجرى مجرى الامثال) جواب عما يقال اذا كان الضمير للمخاطب يلزم أن يطابقه تأنيثا وتثنية وجمعا والصيغة ملازمة للتذكير والافراد (قوله قياسا) احترز به عما ورد من بناء فعلى التعجب وأفعل التفضيل من غير ما وجدت فيه الشروط كقولهم ما أقمنه بكذا وما أجدره وهو أقمن به ونحو ذلك مما هو مبسوط في التوضيح وغيره (قوله مطلقا) أي مجردا أو مزيدا لان البناء منه يفوت الدلالة على المعنى المقصود أما ما أصوله أربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة وأما المزيد فلانه يؤدي الى حذف الزيادة الدالة على المعنى المقصود (قوله ولا من ثلاثي مزيد) لما مر من أن حذف الزيادة يخل بالمقصود وفي افعل خلاف فقيل يجوز البناء منه مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز ان كانت همزته لغير النقل نحو ما أظلم الليل (قوله فلا يبنى من منفي) لئلا يلتبس المنفي بالمثبت لان صيغة التعجب اثبات اذ ليس فيها نفي وليست الصيغة صالحة للنفي (قوله وان لم يكن ملازما للنفي) أي سواء كان ملازما له أولا والمثال الاول لغير الملازم وهو ما بعد الغاية والثاني للملازم وهو ما قبلها ففي التمثيل لف ونشر مشوش وكون عاج بمعنى انتفع ملازما للنفي قاله ابن مالك في شرح العمدة وعبارته عاج يعيج بمعنى انتفع لم يستعمل الا منفيا وعاج يعوج بمعنى مال استعمل مثبتا ومنفيا ونوزع في اختصاص الاول بالنفي فانه ورد

ولم أر شيأ بعد ليلى ألذه ✽ ولا مشربا أروى به فأعيج

لئلا يلتبس اسم التفضيل منه باسم الفاعل وقيس عليه فعل التعجب لتآخيهما وزنا ومعنى وجريانهما مجرى واحد في أمور كثيرة قاله ابن مالك

﴿تنبيه﴾ اذا اردت التعجب أو التفضيل من فعل عدم بعض هذه الشروط فتوصل اليه باشد أو أشدد أو شبههما واجعل مصدر العادم منصوبا بعد أشد ونحوه فيهما ومجرورا بالباء بعد أشدد ونحوه تقول زيد أشد سوادا وما أشد سواده وأشدد بسواده وما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب وأما الجامد وما لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منه البتة قاله في الاوضح واذا علم المتعجب منه جاز حذفه كقوله تعالى أسمع بهم وأبصر أي بهم وقول علي رضي الله تعالى عنه جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما أعف وأكرما أي ما أعفها وما أكرمها ولا يجوز تقدمه على الفعل والاصل ان المجرور بالباء معمول لهذا وهو ظرف الفعل ولا الفصل بينهما بغير ظرف أو مجرور متعلقين بالفعل

(قوله لئلا يلتبس الخ) وقيل لان الالوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل في عدم التعجب منها واورده ابن الحاجب بأنه يقال ما أشد سواده وأكثر حمرته قال فان قيل انما تعجبنا من أشد قلنا القصد في التعجب ليس الا للسواد وتعليلك انما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ (قوله فيتوصل اليه بأشد أو أشدد الى آخره) المتبادر منه ان أشد وأشدد وشبههما أفعال بني منها ما ذكر وفيه نظر من وجهين الاول ان الكلام فيما يحصل بالبناء منه الخلاص من البناء من فاقد الشروط وأشد وما معه من جملة فاقد الشروط اذ ليس ثلاثيا الثاني ان ذلك يتوقف على ورود أشد ونحوه فعلا وهو غير معلوم الا ما قال في الصحاح والقاموس أشد الرجل اذا كانت معه دابة شديدة والبناء من هذا في نحو أشد استخراجا بعيد فليتدبر (قوله وما أكثر أن لا يقوم الخ) أشار الى أن المصدر الواقع بعد اشد ونحوه اما صريح وذلك فيما عدا المنفي والمبني للمفعول واما مؤول وذلك فيهما قال في التوضيح وأما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر فمن النوع الاول أي الذي يؤتى له بمصدر صريح والا فمن الثاني أي الذي يؤتى له بمصدر مؤول ووجه الاتيان بالمؤول في المنفي التمكن من أن يستعمل معه النفي و يعمل فيه الفعل الذي يتعجب به كما في التصريح وفيه بحث اذ استعمال النفي يتصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد هذا وكان وجه التعبير مع النفي بأكثر دون أشد ان النفي لا تفاوت فيه بالشدة وفي المبني للمفعول أن يبقى لفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل قال البدر ابن مالك فلو أمن اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لان النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل الا أن تصور هذا بما اذا دلت قرينة على ارادة الولادة لا الحيض بقي ان بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس الا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل (قوله وأما الجامد الخ) لان الجامد لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فانه وان كان له مصدر ليس قابلا للتفاضل الا ان أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما أشار اليه البدر بن مالك (قوله متعلقين بالفعل) خص الكلام بذلك لانه محل الخلاف وصحح في التوضيح تبعا لابن مالك جواز الفصل حينئذ نحو ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب أما اذا تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب فلا يجوز الفصل به اتفاقا كما في التسهيل نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك

وفيه وجوه مختلفة في الحسن والمحل وهي أحد عشر بالاستفراغ الاسكان المجرد الروم الاشمام ابدال تاء التأنيث الاسمية هاء زيادة الالف الحاق هاء السكت اثبات الواو والياء أو حذفهما ابدال الهمزة التضعيف نقل الحركة اذا علمت ذلك فيوقف (في الافصح) من اللغتين (على نحو رحمة) من كل اسم آخره تاء التأنيث قبلها متحرك ولو تقديرا كحياة وقناة فان أصل هذه الالف حرف علة متحرك انقلبت عنه (بالهاء) أي بابدال التاء هاء فرقا بين التاء اللاحقة للاسم واللاحقة للفعل ولم يعكسوا لانهم لو قالوا في ضربت ضربه لالتبس بالضمير المفعول فان كان ماقبل التاء ساكنا صحيحا

باب الوقف

(قوله وهو قطع الخ) المراد هنا الاختياري بالياء المثناة التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الاستثباتي كقولك أيون لمن قال جاء قوم ولا التذكري كقولك قال في اذا انقطعت تذكرا للمقول ولا الترنمي كقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابن *
(قوله الروم) هو اخفاء الصوت بالحركة (قوله الاشمام) وهو خاص بالضم وحقيقته الاشارة بالشفة الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت (قوله في الافصح) سيأتي مقابله (قوله لالتبس بالضمير المفعول) أي وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس (قوله كأخت وبنت) قضيته ان التاء فيهما للتأنيث وهو ما ذكره في الاوضح في هذا الباب لكنه في باب النسب سلم قول يونس ان التاء فيهما ليست للتأنيث لان ماقبلها ساكن صحيح وتاء التأنيث اذا كان ماقبلها صحيحا يجب فتحه وسيأتي في كلام الشارح في بحث الخط الجزم بان تاءهما للتأنيث (قوله وكمسلمات هيهات) في التوضيح ان هيهات مما سمي به من الجمع تقديرا فانه في التقدير جمع هيهة والاصل هيهيات حذفت اللام وهي الياء وحينئذ فقول الشارح فيما سبق وان سمي به أي بالجمع تحقيقا والا لم يحتج لما ذكره هنا من تشبيه هيهات بمسلمات أو يكون مشى على القول بان هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها لكن يرد على هذا القول ان الهاء الأخيرة كان ينبغي ان تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وأولات) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما له واحد من معناه وهو ذات كما تقدم صدر الكتاب (قوله غير محذوف العين) فان كان محذوف العين نحو مر اسم فاعل من أرى يرى أصله مرءى فأعل اعلال قاض وحذفت عينه وهي الهمزة بعد حذف حركتها وجب اذا وقف عليه رد الياء لانها لو حذفت لزم بقاء الاسم على أصل واحد وذلك اجحاف بالكلمة قال المرادي فان قلت هذا لازم في حالة الوصل أيضا قلت

كأخت وبنت وقف عليها من غير ابدال كاللاحقة للفعل والحرف ويوقف في الافصح (على نحو مسلمات) مما هو جمع مؤنث سالم وان سمي به (بالتاء) من غير ابدال لدلالتها على التأنيث والجمعية جميعا فكرهوا ابطال صورتها بخلاف التاء في المفرد فانها تدل على التأنيث المحض وكمسلمات هيهات وأولات (وعلى) نحو (قاض) مما هو منقوص منون غير محذوف العين (رفعا وجرا بالحذف) أي بحذف الياء لان التنوين باق تقديرا وهو الموجب للحذف تقول هذا قاض ومررت بقاض وفهم من كلامه أنه اذا وقف عليه نصبا لا تحذف ياؤه كما سيأتي ومثله في الحذف عند سيبويه المنادى المقصود منه كياقاض لان النداء باب حذف وتغيير مع عدم اختلال الكلمة هنا واختار الخليل اثبات الياء لانها انما تسقط بالتنوين وهو ممتنع في المنادى المقصود (وعلى) نحو (القاضي) مما هو منقوص مقرون بأل (فيهما) أي في الرفع والجر (بالاثبات) للياء اذ لا موجب لحذفها فان الوقف يقتضي السكون وذلك حاصل مع اثباتها وأما المعرف منه بالاضافة نحو قاضي مكة

في غير الافصح على نحو
رحمة بالتاء من غير ابدال
فيقال رحمت قال الراجز
الله أنجاك بكفي مسلمت
من بعدما وبعدما وبعدمت
كادت نفوس القوم عند
الغلصمت *
وكادت الحرة ان تدعى أمت
قال أبو حيان وعلى هذه
اللغة كتب في المصحف
[illegible]ط بالتاء نحو ان
شجرت الزقوم أهم يقسمون
[illegible]رحمت ربك وعلى نحو
[illegible] مسلمات بالهاء سمع دفن
[illegible]اه البناه من المكرماه وحكى
قطرب عن طي كيف البنون والبناه
وكيف الاخوه والاخواه
وعلى نحو قاض رفعا وجرا
بالياء نظرا الى زوال
موجب حذفها في الوقف
وقد روى عن ابن كثير
وورش في أحرف من
القرآن وعلى نحو القاضي
فيهما بالحذف نظرا الى الوصل
والوقف وعليه قراءة غير ابن
كثير وهو الكبير المتعال
لينذر يوم التلاق (وليس
ذلك في نصب) نحو (قاص) منونا (و) نحو (القاضي) غير منون (الا) اثبات (الياء) لكن صورة
المنون بدل تنوينه الفا فيقال رأيت قاضيا وغيره تسكن ياؤه فيقال رأيت القاضي واما ما سقط تنوينه لمنع الصرف
كرأيت جواري فكالمنصوب المنون ومقتضى عبارة التسهيل جواز الوجهين وان الاثبات اجود (ويوقف على اذن)
بالالف اي بابدال نونها الفا تشبيها لنونها بتنوين المنصوب لان صورتها صورته لفظا (و) على (نحو لنسفعا)
[illegible] كذلك [illegible]قة الالف ايضا

لا يمكن اثباتها وصلا لما يلزم من الجمع بين ساكنين بخلاف الوقف مع ان في بقاء
التنوين وصلا جبرا للكلمة (قوله فكلامهم يشعر بأن الحذف الخ) لانهم قالوا
لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فلم يقف فيه حجاز
في المنون ومعلوم ان الارجح في الوقف على المنون الحذف قال المرادي وبنوا على
ذلك فرعا وهو ان ما سقط نونه للاضافة اذا وقفت عليه ردت نونه نحو هؤلاء قاضو زيد
فاذا وقفت قلت قاضون لزوال سبب حذفها فاما وقف القراء على قوله تعالى غير محلى
الصيد بحذف النون فاتباع للرسم قلت وفي هذا نظر انتهى اي قضية هوذا التفريق
اليه انه في النصب يبدل لتنوينه الفا قال الشهاب القاسمي والسابق الى الفهم انه
غير مراد فليحرر (قوله في قول الراجز الله أنجاك الخ) هو أبو النجم والمراد بقوله
بعدمت بعدما فابدل في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي
أو ابدل الالف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء والغلصمة
رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم (قوله نظرا الى زوال موجب حذفها)
وهو التنوين واجيب بان ذلك عارض فلا يعتد به واختار بعضهم ان الوقف على نحو
يفي بالياء أحسن لئلا تنقص عدته عن أقل الاصول وعلى نحو قاض بالوجهين من
غير ترجيح وعلى نحو مستقص بالحذف على الاحسن لطوله (قوله فكالمنصوب
المنون) أي فليس فيه الا اثبات الياء ونص أبو حيان كما قال الدماميني في شرح
التسهيل على وجوب الوقف بالياء فيه وتعقبه بان ما اقتضته عبارة التسهيل
وسكت الشارح عما سقط تنوينه لمنع الصرف اذا لم يكن منصوبا لانه انما فرض
الكلام في المنصوب كما هو قضية تشبيهه بالمنصوب المنون ولما قال في جمع الجوامع
وان كان غير منون اثبات يائه أي الافصح اثبات يائه قال في شرحه وتحت ذلك
صورتان الى ان قال أو غير منصرف نحو هؤلاء جواري انتهى وهو مصرح بجواز
الاثبات والحذف في نحو جوار رفعا وجرا قال الشهاب وانظر هل يحذف التنوين
حينئذ ويوقف على الراء ساكنة انتهى والظاهر نعم (قوله لان صورتها صورته
لفظا) أي لان صورة اذن في اللفظ صورة المنصوب المنون كما هو ظاهر وقول الالفية
وأشبهت اذن منونا نصب * لانها ثلاثية فتشبه الاسماء المنونة بخلاف ان اذ ليس
في الاسماء ثنائي وضعا منون وظاهر كلامه الآتي في تعليل لنسفعا ان مراده لان

فذلك وإنما لا يكون للفعل على الاسم مزية (و) على (نحو رأيت زيدا) مما هو منصوب بالفتحة منون مجرد من التاء

صورته نون اذن صورة التنوين في اللفظ ويرد عليه ان هذا مطرد في لن ونحوها (قوله فذلك) أي لان صورة نون التوكيد الخفيفة في اللفظ صورة التنوين (قوله والاصل في كتابة كل كلمة) مدار الرسم على معرفة هذه القاعدة وما خرج عنها ومدار ما خرج منها على خمسة أشياء كما قال ابن الحاجب والنظر بعد ذلك فيما لا صورة تخصه وفيما خولف بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الاول المهموز وهو أول ووسط وآخر الاول يكتب الفا مطلقا والوسط اما ساكن فيحرف حركة ما قبله واما متحرك قبله ساكن فيكتب بحرف حركته واما متحرك وقبله متحرك فيكتب على ما يسهل والطرف الذى لا يوقف عليه لاتصال غيره كالوسط وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية نحو انما الهكم الله وأينما تكن أكن وكلما اتيتنى اكرمتك بخلاف ان ما عندى حسن وأين ما وعدتنى وكل ما عندى حسن وأما الزيادة فسيأتي مثالها في كلام المصنف وأما النقص فحذف الف ابن بشروطه والف الجلالة في بسم الله الرحمن الرحيم وأما البدل فسيأتي في كلام المصنف وتفصيل تمام يطلب من الشافية وقد افرد هذا الفن بالتصنيف (قوله ومن النحاة من يكتب اذن بالنون) قال أبو العباس محمد بن يزيد أشتهى ان أكوى من يكتب اذن بالالف لانها مثل أن وان ولا يدخل التنوين في الحرف (قوله أو مضارع) على

(بالألف) اى بابدال تنوينه الفا لان التنوين حرف جيء به للدلالة على الامكنية وليس في ابداله الفا ثقل بخلاف المرفوع والمجرور المنونين فلا يبدل التنوين في الاول واوا ولا في الثاني ياء بل يحذف لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم وقيل يبدل حرف مد في الاحوال الثلاثة فيقال جاء زيدو ورأيت زيدا ومررت بزيدى لانه يجرى مجرى حركة الاعراب لانه تابع لها فكما لا يوقف عليها لا يوقف عليه وقيل يحذف في غير ابداله في الثلاثة فيقال فيها زيد تبعا لحذف حركة الاعراب وكما في غير المنون وقوله بالالف متعلق بالمسائل الثلاثة ويوقف عليهن بالالف (كما يكتبن) بها اذ الاصل في كتابة كل كلمة ان تكتب كما قال ابن الحاجب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك كتب من ابنك بهمزة وصل لانك لو ابتدأت بابنك لم يكن بد منها وكتب أنا زيد بالالف لان الوقف عليه كذلك ونحو رحمه بالهاء لان الوقف عليها كذلك ونحو أخت وسلمات وقامت بالتاء لان الوقف عليها كذلك ونحو قاض رفعا وجرا بغير ياء ونحو القاضى فيهما بالياء لان الوقف عليهما كذلك ومن النحاة من يكتب اذا بالنون لانها من نفس الكلمة كنون من وعن وهو الاولى للفرق بينها وبين اذا التى هى ظرف ومحل كتابة لنون الخفيفة بالالف عند عدم اللبس اما ان حصل لبس نحو لا تضربن زيدا واضربن عمرا فتكتب بالنون على الاصح لئلا يلتبس أمر الواحد أو نهيه بأمر الاثنين او نهيهما في الخط (وتكتب الف) زائدة في الخط (بعد واو الجماعة) المتطرفة المتصلة بفعل ماض (كقالوا) او امر كقولوا ومضارع كان يقولوا فرقا بينها وبين واو العطف قال الجاربردى فانه وان لم يحصل التباس في نحو كاتوا واشربوا لان الواو متصلة بخلاف واو العطف لكن قد يجىء من الافعال ما لا تتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فيحصل الالتباس فجعلوا الباب كله واحدا طردا له (دون الواو) (الاصلية) في ابنية الكلمة فلا يكتب بعدها ألف (كزيد يدعو) ويغزو ولعدم الالتباس وان قدر الانفصال لان المفرد ليس يدع و يغز ودون واو الجماعة غير المتطرفة كضربوك وضربوهم لانه لا التباس بواو العطف الذى يجىء بعد تمام الكلمة

وان أعربت هم توكيد الواو الجمع زيدت الفا لان الواو حينئذ متطرفة لان المؤكد ليس
كالجزء مما قبله مع انه ضمير
منفصل واما الواو المتصلة
بالاسم كضاربوا زيد فمنهم
من يكتب بعدها الفا كما
في الفعل والاكثر يحذفونها
لقلة اتصال واو الجمع
للاسم فلم يبال فيه بالالتباس
ان وقع ومنهم من يحذف
الالف في الفعل والاسم
وان لزم التباس لندوره
وزواله بالقرائن (وترسم
الالف) المتطرفة في الخط
(ياء) عند الجمهور (ان
تجاوزت) الالف (الثلاثة)
الاحرف بأن كانت رابعة
فصاعدا ولم يكن ماقبلها ياء
سواء أكانت زائدة لالحاق
أم لتأنيث أم لغير ذلك
وسواء كان ما هي فيه فعلا
(كهتدى) واستقصى
أو اسما كالمستقصى

ما اختاره الكسائي من أن الالف تكتب بعد الواو المتصلة به رفعا نحو يغزو
ويدعو ونصبا نحو لن يغزو ووافقه الفراء في حالة الرفع والخلاف في ذلك مبني على
الخلاف في سبب زيادتها ولعلة التي ذكرها شارح نسبه في الهمع للاخفش
وابن دقيق العيد ونقل عن الخليل انه علل ذلك بانه لما كان وضع الواو على المد
وعلى أن لا تحرك أصلا زادوا بعدها الالف لأن صوت المد بها ينتهي الى مخرج
الالف وانه على مذهب الكسائي بانها زيدت فرقا بين الاسم والفعل والفراء بانها
زيدت بين الواو المتحركة والواو الساكنة وبذلك يعرف ما في كلام الشارح (قوله
عند الجمهور) مقابله ما حكاه ابن عصفور عن الفارسي انه زعم ان جميع
ما يأتي يكتب بالالف كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء تكتب
على صورتها الا على أصلها ورده بان الالف المنقلبة ترجع الى أصلها في بعض
الاحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود
الى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الصائغ هذه الحكاية بعيدة عن الفارسي
وانما مراده انه القياس وله أن يقول ان كانت العلة الرجوع الى الياء فلتكتب
المنقلبة عن الواو واوا وان كانت العلة التفرقة فلزم الاعتراض بالهمزة بل
الاولى أن يقال للفارسي فرقت العرب بين هذين الالفين بالامالة فحمل الخط عليها
على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين (قوله الاعيي وربي) الحق المبرد يحيى بكل علم
منقول من الفعل وأبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كربوا في علما فيكتبه
بالياء فرقا بينه وبين ربوا الجمع (قوله وكون الالف أخف من الياء) قد يقال
الخفة أمر راجع للفظ لا للرسم (قوله وكون الفاء واوا) وبكون الفاء ياء لان
اللام حينئذ واو لا ياء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه ياء الا يديت بمعنى انعمت

(والمصطفى) فان كان قبلها ياء رسمت ألفا كدنيا ومحيا واحيا كراهة اجتماع ياءين في الخط يقال
الاعيي وربي علمين فيرسمان ياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا وصفة ولم يعكس والنقل الفعل والصفة وكون الالف أخف
من الياء (أو) لم تجاوز الثلاثة ولكن (كان أصلها الياء) بأن كانت منقلبة عنها سواء أكان ذلك في فعل (كرمى)
وهدى أم اسم كالرحى (والفتى) فان اتصل بالالف ضمير متصل فالمختار رسمها ألفا كرماه واستدعاه ومصطفاه
(و) ترسم الالف (ألفا) على حالها (في غيره) أي غير ما ذكر بأن كانت ثالثة منقلبة عن واو سواء اتصل بها ضمير متصل
أم لا وسواء أكان ما هي فيه فعلا (كعفا) ودعا أم اسما كالقفا (والعصا) ثم اشار الى ما يتعرف به الواوي من اليائي
بقوله (ويكشف أمر الف الفعل بالتاء) أي باتصال تاء الفاعل به فيه ما ظهر فهو أصله (كرميت وعفوت) فعلم
بالاول ان الف رمى منقلبة عن ياء وبالثاني ان الف عفا عن واو ولو قال بالضمير المرفوع المتحرك لكان أعم لشموله
نحو رمين وعفون ويكشف أيضا بالمضارع كيرمي ويعفو لان الناقص اليائي مكسور العين والواوي مضمومها ويكون
... اللام حينئذ ياء لا واو

الى يدى يدى (قوله اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو) قال السعد الا لفظ واو ولا حاجة له لان النفى بالنسبة للافعال وكانه قصد بيان ان الحكم عام لم يستثن الا هذا اللفظ ولو خصص بحسب المقام لم يعلم حكم غير الافعال (قوله وتكون العين واوا) الظاهر أن يقول وتكون العين ياء لان اللام حينئذ واو ولا ياء اذ ليس فى كلامهم ما عينه ياء ولامه واو وقال السعد عند قول الفراء الرابع المعتل العين واللام ويقال له اللفيف المقرون ما أصله والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع اربعة اقسام لكن لم يجئ ما عينه ياء ولامه واو انتهى اما ما عينه ولامه واو فموجود فى كلامهم نحو قوى فان أصله قوو بواوين وقوفا على اعلال رضى يرضى ولولا قول الشارح فيما سيأتى فى الاسم وتكون الفاء والعين واوا المسامر وشذ نحو القوى والصوى لجزمت بان فى عبارة الشارح تحريفا فلعل مراده انه ليس فى كلامهم ذلك على سبيل القياس ولا نقض بما خرج عنه والمراد القياس الاستعمالى لا ذلك فى ان اجتماع واوين مستثقل وكانه لم يقل هنا قياسا على ما يأتى وشذ نحو قوى وصوى لانه غير محتاج اليه لانكشاف أمره لانه ياء فى اللفظ فليتأمل (قوله وكلا يكتب بالالف) وكذا كلتا حملا عليها وكان القياس أن تكتب بالياء لانها رابعة (قوله لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين) أما من زعم ان ألفه منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء (قوله وحتى حملا على الى) قال ابن الانبارى وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلزمت الالف مع المضمر حين قالوا حتاى وحتاك وحتاه وتنقلب الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيد اومحل كتابة الى وعلى وحتى بالياء اذا لم تتصل بما الاستفهامية والا كتبن بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحتام واعلم ان رسم المصحف متبع لما صدر من السلف رضى الله عنهم وقد وقع فيه أشياء على خلاف ما تقرر وكذا رسم العروض مخالف لما تقرر لان أهله يكتبون لصنع خاصة لان المعتد به فى صنعتهم أنهم يراعون الحروف التى يقوم بها الوزن فيكتبون التنوين ولا يراعون حذفه فى الوقف والمدغم حرفين واعلم أيضا ان النقط وضع لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والتاء وصلا لا فصلا واختار بعضهم نقط الشين بواحدة لان المقصود هو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والا كثر على نقلها بثلاث واختار الريحانى وجماعة نقط ها التأنيث فى نحو رحمت فرقا بينها وبين ها الضمير وها السكت والادباء منهم الحريرى يعدونها فى الحروف غير المنقوطة ولهذا أتوا بها فى الابيات والرسائل التى التزموا حروفها بلا حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل

اذ ليس فى كلامهم مافاؤه ولامه واو ويكون العين واوا كسوى لان اللام حينئذ ياء لا واو اذ ليس فى كلامهم ما عينه ولامه واو (و) امر الف (الاسم بالتثنية) فهما ظهر فيها فهو اصله (كعصوين وفتيين) فعلم أن الف عصا عن واو والف فتى عن ياء وينكشف ايضا بالجمع بالالف والتاء كالفتيات والقنوات ويكون الفاء او العين واوا المسامر وشذ نحو القوى والصوى فان جهل حال الالف أمنقلبة عن واو او ياء بأن لم يكن معها شئ من العلامات المذكورة فان أميلت كتبت بالياء كمتى والا بالالف وانما كتبوا الذى بالياء لانقلاب ألفه ياء مع الضمير فى لديك وكلا يكتب بالالف اذا لم يضف الى مضمر لان ألفه منقلبة عن واو عند البصريين وأما الحروف فلم تكتب منها بالياء غير بلى لامالة ألفه والى وعلى لانقلاب ألفهما ياء مع الضمير فى اليك وعليك وحتى حملا على الى لانها بمعناها

مبالغة فى الايضاح الا الحاء اذلو [illegible] لا التبست بالجيم والله أعلم

﴿فصل فى الكلام على مواضع همزة الوصل﴾

(قوله وسميت بذلك) أى مع انها تسقط فى الوصل (قوله لان المتكلم يتوصل بها الخ) قد يقال هذا يظهر لو سميت همزة التوصل (قوله وقيل لسقوطها الخ) اى [illegible] ما قبلها بما بعدها وهذا قول الكوفيين وقيل ان تسميتها بذلك اتساع (قوله ولا يكون فى مضارع مطلقا) لهذا قالوا لا يجوز الادغام فى مثل تتذكر لانه يحوج الى اجتلاب همزة الوصل (قوله وأصله عند البصريين سمو كقنو) وقال [illegible] أصله وسم بفتح الواو (قوله لتكسيره على اسماء الخ) ولو كان أصله وسم لكان جمعه أوساما وتصغيره وسيم واعتبار القلب بعيد (قوله للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها) أورد عليه دلو وظبى فان الحركات الاعرابية متعاقبة على لامها ولم تحذف وانما يحصل الثقل اذا كان لام الكلمة حرف علة مفتوحا ما قبله كيدعو ويرمى (قوله اصله ستة) حذفت لامه وهى الهاء لشبهها بحروف العلة وسكن أوله وجىء بالهمزة وفيه لغتان أخريان سه بحذف العين فوزنه فل وست بحذف اللام وهى الهاء فوزنه فع (قوله لتكسيره على أستاه) هذا دليل على تحريك عينه وأما دليل كون الحركة فتحة فالخفة ودليل حركة فائه وانها فتحة قولهم بنون (قوله سمع) أى فى قوله

وهل لى أم غيرها ان ذكرتها ❊ أبى الله الا أن أكون لها ابنما

(قوله بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل الخ) هذا خلاف ما أسلفه فى اول باب الوزن [illegible]

(فصل) فى الكلام على مواضع همزة الوصل من الكلام

تعالى حسن الخاتمة وهى همزة سابقة موجودة فى الابتداء مفقودة فى الدرج سميت بذلك لان المتكلم يتوصل بها الى النطق بالساكن ويسميها الخليل سلم اللسان لذلك وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها ومذهب الجمهور أنها زيدت ساكنة لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التى هى الاصل لانا نحتاج الى تحرك السكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه قاله التفتازانى وقد تفتح تخفيفا وتضم اتباعا ولا تكون فى مضارع مطلقا ولا ماض ثلاثى ولا رباعى ولا حرف غير لام التعريف ولا اسم غير مصدر بل تكون فى مواضع أشار اليها والى بيان حركة الهمزة بقوله (همزة اسم) مبتدأ خبره سيأتى وأصله عند البصريين سمو كقنو لتكسيره على اسماء وتصغيره على سمى حذفت لامه للثقل بتعاقب الحركات الاعرابية عليها ونقل سكون الميم الى السين لتتعاقب تلك الحركات عليها ثم أتى بالهمزة فى أوله (بكسر) لها (وضم) وهو وما قبله والمجرور فى محل نصب على الحال (و) همزة (است) وهو الذى أصله سته بفتح أوله وثانيه لتكسيره على استاه وتصغيره على ستيه (وابن) اصله بنو بفتح اوله وثانيه أيضا لتكسيره على أبناء افعال حذفت لامه تخفيفا وسكنت فاؤه لتكون الهمزة عوضا عن المحذوف ثم اتى بها للتوصل الى النطق بالساكن (وابنم) هو ابن زيدت فيه ميم المبالغة سمع فحفظ ولم يقس عليه ونونه تابعة لميمه فى الاعراب كما قيل وليست الميم بدلا من اللام كما هى بدل من العين فى فم لان ذلك يقتضى سقوط الهمزة لانها عوض (وابنة) الأنثى كشجرة لانها مؤنثة ابن فالتاء للتأنيث بخلاف تاء بنت وأخت فانها بدل من اللام لا للتأنيث لسكون ما قبلها لو سمى بهما رجلان وانما استفيد التأنيث من صيغتهما (وامرء وامرأة) اصلهما مرء ومرأة وهما لغة أخرى سكن أولهما ثم زيدت فيه همزة الوصل وان كان على ثلاثة احرف لان لامهما همزة و يلحقهما التخفيف فيقال مر ومرة بالنقل [illegible] وابنة (وتثنيتهن) اى السبعة المذكورة

ـف جمع فان همزاته همزات قطع (ص ٣٩) (واثنين واثنتين) اصلهما ثنيان وثنيتان بحلان وشجرتان لانهما من ثنيت فحذفت اللام واسكنت الفاء وجيء بهمزة الوصل (والغلام) ونحوه مما بدئ بلام التعريف وكلام التعريف ميم في لغة طيء وحمير واللام الموصولة والزائدة وتقدم أن الخليل يقول ان الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال (وايمن الله) بناء على أنه مفرد لا جمع يمين اذ لو كان جمعا لم يصح كسر همزته ولم يتصرف فيه بحذف بعضه كما سيأتي وهو مشتق من اليمن بمعنى البركة ولا يستعمل الا (في القسم) فاذا قال المقسم ايمن الله لا فعلن فكأنه قال بركة الله قسمي لافعلن

٣٩ يس ف والضمير في قوله (بفتحهما) عائد الى الغلام وايمن وهو واجب في نحو الغلام لكثرة الاستعمال جائز في ايمن الله برجحان كما افهمه قوله (أو بكسر في ايمن) وفيه اثنا عشر لغة جمعها ابن مالك في قوله

همز ايم وأيمن فافتح واكسر وأم قل * أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا

وأيمن اختم به والله كلا أضف * اليه في قسم تستوف ما نقلا

(همزة وصل) خبر المبتدأ ودخولها في هذه الاسماء سماعي ويطرد قياسا في لام [illegible]ف وميم وفيما ذكره بقوله (وكذا همزة) الفعل (الماضي المتجاوز اربعة احرف) من الخماسي والسداسي [illegible]ل (كاستخرج) وانطلق (و) كذا همزة (أمره) كاستخرج وانطلق (و) همزة (مصدره) تبعا لفعله [illegible]ر في احد عشر بناء الافتعال كالاكتساب والانفعال كالانطلاق والاستفعال كالاستخراج والافعلال [illegible]ر والافعيلال كالاحمرار والافعيعال كالاعشيشاب والافعوال كالاجلواذ والافعنلال كالاقعنساس [illegible]لاء كالاسلنقاء من مزيد الثلاثي والافعنلال كالاحرنجام والافعلال كالاقشعرار من مزيد الرباعي [illegible] (أمر) الفعل (الثلاثي) اذا كان ثاني مضارعه ساكنا لفظا عند حذف اوله والا فلا يحتاج [illegible] كالى هب وعد وقل ويستثنى من ذلك خذ وكل ومر اذ يصدق عليها أن ثاني مضارعها ساكن لفظا مع [illegible] فيها عند الاكثر الى الهمزة (كاقتل واغز واغزي بضمهن) أي بضم همزاتهن مراعاة لعين الفعل

ضمة

كانبنا على ذلك هنا الك (قوله بخلاف جمع الخ) كلامه ان السبعة تجمع وفي الصحاح المرء الرجل يقال هذا امرء وهما امرآن ولا تجمع على لفظه وفي فصيح ثعلب يقال امرؤ وامرآن وامرأة وامرأتان ولا يجمع امرؤ ولا امرأة (قوله بناء على انه مفرد) أي كما ذهب اليه البصريون (قوله لا جمع يمين) كما ذهب اليه الكوفيون وقالوا ان همزته همزة قطع (قوله وفيها اثنا عشر لغة) ذكر في فتح الباري انها اثنان وعشرون ذكر ذلك في باب التيمم وفي الايمان وعبارة القاموس تفيد ذلك ونصها ايمن الله وأيم الله ويكسر أولهما وايمن الله بفتح الميم والهمزة وتكسر وايم الله بكسر الهمزة والميم وهيم الله بفتح الهاء وضم الميم وأم الله مثلثة الميم وام الله بكسر الهمزة وضم الميم وفتحها ومن الله بضم الميم وكسر النون ومن الله مثلثة الميم والنون وم الله مثلثة وليم الله وليمن الله اسم وضع للقسم والتقدير أيمن الله قسمي (قوله فافتح واكسر) أي وميم أيمن على الوجهين مضمومة (قوله بالتثليث) راجع لم ومن (قوله وأيمن اختم به) أي بكسر الهمزة وفتح الميم والحاصل ان [illegible] تعين في الميم الضم وان كسرت جاز ضم الميم وفتحها وما [illegible]نا به هذين البيتين هو ما دل عليه كلام ولد ناظمها في شرح الخلاصة (قوله [illegible] همزة أمره كاستخرج) لم يقيده بأن يكون ثاني مضارعه ساكنا لفظا [illegible]د بذلك أمر الثلاثي فيما سيأتي لانه بالاستقراء لا يكون ثاني المضارع متحركا [illegible]ه وأبدا ساكن فاحتيج الى همزة الوصل ابدا (قوله ويستثنى من ذلك خذ الخ) هذه الافعال الثلاثة كان القياس أن يكون الامر منها أوخذ واوكل واومر كاوصل

الضمة في الثالث مقدرة ولا اعتداد بعروض [illegible] الكسر [illegible]

[illegible] الهمزة وأصله [illegible] استثقلت الكسرة [illegible] ونقلت الى ماقبلها [illegible] الواو لالتقاء [illegible] (واضربي وامشوا [illegible] بكسر) أى بكسر [illegible] وجوبا مراعاة [illegible] الثقل في الاول وكذا [illegible] الثاني اذ ضمة شينه عارضة [illegible] امشيوا فاستثقلت [illegible] على الياء فنقلت الى [illegible] ثم حذفت الياء لالتقاء [illegible] وأما الثالث فانما [illegible] فيه المراعاة فأوجبوا [illegible] لئلا يلتبس [illegible] المضارع المبدوء بالهمزة [illegible] الوقف وفهم من المثل [illegible] ان الهمزة في الامر من الثلاثي للوصل سواء أكانت [illegible] مضارعه مفتوحة أم مضمومة أم مكسورة وانه لا اعتداد بعروض الكسر أو الضم (كالباقي) أى كما [illegible] الكسر في الباقي من الفعل الماضي المتجاوز أربعة احرف ومصدره وانت واثنين [illegible] الم تكسر المتقدمة واذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها [illegible] لاتحاد [illegible] أ [illegible] على الافصح نحو الحسن عندك وأيمن الله يمينك لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر [illegible] فيه على همزة الاستفهام * وليكن هذا آخر ما أردنا ايراده على هذه المقدمة والمسؤل من فضل من اطلع [illegible] بعد ما ان [illegible] اصلاحه ان لم يمكن الجواب عنه على [illegible] حسن ليكون ممن يدفع بالتي هى أحسن لكن [illegible] ولولا [illegible] الخلل و [illegible] اورته فيه اهل فنه فانى واضعه معترف بقصر الباع وكثرة [illegible] [illegible] التي اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا منها ما كشف فضائحه ولا عرض [illegible] [illegible] لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله رب أوزعنى أن [illegible] وصلى الله [illegible] على [illegible] [illegible] أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين

من تأمل لكنهم لما اشتقوا الامر حذفوا الهمزة [illegible] همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن وهو حذف [illegible] واجب في خذ وكل بخلاف مر فانه أكثرى [illegible] (قوله واغزى [illegible] اغزوى الخ) فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر كالموجود والكسر نظرا الى الحالة الراهنة ويرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه قال في التصريح ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد عضد باصل الكسر فالغى العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك [illegible] العارض داع لاصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون [illegible] (قوله [illegible] بهمزة الوصل) أى سواء كانت مكسورة كما في قراءة غير [illegible] ذاهبهم سخريا وقراءة الجميع استغفرت لهم والاصل أاتخذناهم [illegible] للاستفهام مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها [illegible] الاستفهام أو مضمومة نحو أضطر الرجل والاصل أاضطر بهمزة مضمومة [illegible] همزة الاستفهام حذفت (قوله فتبدل الفا) أى على الاوجه قال [illegible] كر أبو على وجماعة غير البدل ولم يقرأ بخلافه ولا جاء في كلامهم [illegible]
همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا ضرورة كقوله

أ [illegible] اثنين أحسن شيمة * على حدثان الدهر مني ومن جمل

وقد تسهل بين الهمزة والالف مع القصر وهو القياس لان الابدال شأن ال[illegible] وقد قرئ في السبع بالمد والتسهيل نحو آلذكرين (قوله لئلا يلتبس الخ) [illegible] مقتضى القياس مع المفتوحة (قال المؤلف رحمه الله) وليكن هذا آخر [illegible] في هذه الحواشى جعله الله خالصا لوجهه الكريم وسببا للفوز [illegible] الوهاب الكريم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله [illegible] الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون

﴿يقول راجي عفو الصمد محمد البلبيسي بن محمد﴾

الحمد لله الذي رفع قدر أحبابه ونصبهم أعلاماً لمن رام الوصول إلى جنابه والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الأفعال الحميده وعلى آله وأصحابه الموصوفين بالعوائد المصرفة في المواطن العديده أما بعد فإن حاشية فخر العلماء وقطب دائرة الأدباء العلامة الشيخ يس العليمي الحمصي ابن زين الدين من أجل ما صنف على شرح الفاكهي على قطر الندى لما فيها من الأبحاث الشريفه والتحقيقات التي تجلو الصدا ولم تزل الساعون الراغبون رامقة إليها ولعزة وجودها لم يقف غالبهم عليها حتى كساها الطبع ثوب الظهور وطرزها بشرحها فبدت كالشمس في بروجها تدور وكان الملتزم لطبعها والمؤمل أن ينفعها المكرم الشيخ عبد الله الباز سلك الله به وبنا سبيل الفائز بالمطبعة الوهبية البهيه إحدى المطابع المصريه وذلك في أواسط ذي الحجة الحرام ختام عام ١٢٩٢ اثنين وتسعين ومائتين بعد الألف من هجرة من هو للرسل ختام صلى الله عليه وعلى آله والناسجين على منواله آمين

تم